

القراءات القرآنية في المقتضب للمبرد دراسة نحوية و صرفية

د. أحمد عيد عبدالفتاح حسن



جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بالقاهرة
الدراسات العليا
قسم اللغويات

القراءات القرآنية في المقتضب للمبرد

(دراسة نحوية وصرفية)

لنيل درج تلك شخص (لاجس تير في ل فوات

إعداد

الباحث/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن

المعيد في الكلية

إشراف

فضيلة ا اذلكتور

إبراهيم حسن إبراهيم
أستاذ ورئيس قسم اللغويات بالكلية

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م



إهداء

أهدي ثواب هذا العمل إلى روح والدي الذي علمني القرآن حرفاً حرفاً ، وتعاهدني به يوماً يوماً ، حتى صرت من أهله .

وإلى والدي السيدة/ أم مصطفى الكريمة الصابرة .

وإلى العالم القدوة ذي الخلق الحسن أستاذي الدكتور/ إبراهيم حسن .

سائلاً المولى ﷻ أن يجزيهم عني خير الجزاء .

المقدمة

وتتناول :

- ١ - موضوع الدراسة وأهميته وأسباب اختياره .
- ٢ - منهج الدراسة .
- ٣ - خطة الدراسة .
- ٤ - صعوباتها .
- ٥ - الشكر .



المقتضب

الحمد لله رب العالمين . أنزل القرآن على رسوله الأمين بلسان عربي مبين .
والصلاة والسلام على أفصح من نطق وأبان سيدنا محمد الذي رتل القرآن ترتيلاً .
صلِّ اللهم وسلِّم عليه وعلى آله صلاة وسلاماً ، لا يحصى عددهما ، ولا ينقطع
مددهما إلى يوم الدين . أما بعد ..

فمن المعروف للمسلمين قاطبة أن أفضل الدراسات العلمية ، وأعلاها قدراً وشأناً ما
كان متصلاً بكتاب الله ﷻ الذي ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ
حَمِيدٍ ﴾ (فصلت : ٤٢) .

ومن ذلك دراسة القراءات القرآنية التي اهتم بها علماءنا المسلمون في شتى
العصور ، فأرسلوها إلينا عبر الألسنة المؤمنة الفصيحة مشافهة ، وعكفوا على دراستها
وتدوينها ، والكشف عن وجوها وعللها في مؤلفات عديدة ، حفظها لنا الزمان من عبث
الأيام ؛ فوصلت إلينا حيةً بأصالتها ، نابضةً بعراقتها ، تضرب بجذورها الطيبة في
أعمق التاريخ الإسلامي ، فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

وقد أردت بهذه الدراسة – القراءات القرآنية في المقتضب للمبرد (دراسة نحوية
وصرفية) – أن أشارك بجهدي المتواضع في هذا الخضم العظيم الذي كرّس جهده ،
وبذل غايته في خدمة القرآن الكريم أداء ودراسة وتوجيهاً .

وقد تعرّضت القراءات القرآنية المتواترة منها وغير المتواترة لهجمات تلحينية من
قبل النحويين ؛ لمجيئها على خلاف ما استقرروا عليه من قواعد ، وما وضعوه من
أقيسة ، حيث حكّموا القاعدة النحوية في القراءة القرآنية ، وكان ينبغي العكس .

فأردت بذلك – أيضاً – أن أنال شرف الدفاع عن القراءات القرآنية وأئمتها القراء
الذين اختصهم الله من بين عباده بإرث كتابه ، وقال فيهم ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ
أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ﴾ (فاطر : ٣٢) . كل هذا وغيره دفعني إلى هذه الدراسة .

فاستعنت بالله تعالى ، ومضيت أنظر في كتب النحويين ، وأولي وجهي شطر
المعنيين بإعراب القرآن وبيان معانيه وأئمة التفسير الذين عنوا بالقراءات عناية كبيرة ،
جامعاً ما قيل عن هذه القراءات . ثم أشرع في دراستها وتوجيهها من الناحيتين

النحوية والصرفية .

هذا عن موضوع الدراسة ، وأهميته ، وسبب اختياره .

وأما المنهج الذي وضعته لهذه الدراسة فهو منهج علمي دقيق جديد ، يستقصي القراءة من جانبيها النحوي والصرفي ، فلا يدع سؤالاً لقارئ يثار ، أو حاجة يبحث عنها محتاج .

وقد بدت أسس هذا المنهج ومعالمه في النقاط التالية :

أولاً : أقدّم للقراءة تقديمًا نحويًا أو صرفيًا واضعًا إياها تحت مسألة نحوية أو صرفية .

ثانيًا : أنطلق من هذا التقديم إلى توثيق القراءة راجعًا في ذلك إلى كتب القراءات المعتمدة ، متواترة كانت أو شاذة ، وكتب التفسير التي تحتضن القراءات .

ثالثًا : أوضّح موقف المبرد من القراءة التي ذكرها مستشهدًا أو مستنكرًا مع إثبات النص الذي قاله فيها ، وأشفع ذلك بالرجوع إلى كتاب سيبويه لمعرفة ما قاله شيخ النحويين عن هذه القراءة ، حيث يبدو جليًا أن المبرد ينسج على منواله في أكثر القراءات ، وبذلك تتغذى الدراسة ، ويقوى البحث .

رابعًا : أعقبُ ذلك بالدراسة التفصيلية للقراءة من الجانبين : النحوي والصرفي عارضًا توجيهات العلماء لها ، وأخذهم وردّهم ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفاتهم التي تناولت هذه القراءة بالدرس والتوجيه .

خامسًا : أبينُ رأي الباحث فيما قيل عن هذه القراءة ، وما أثير حولها من خلاف ، مرجحًا أو مختارًا مع تأييد ذلك بالأدلة التي تفضي إليه . ولا يفوتني دفع ما رُميت به من طعن ، وما نسب إلى قارئها من لحن .

وقد بدا لي أن المبرد يرى القرآن والقراءات بمعنى واحد ، فهو يستشهد أحيانًا بالقرآن وينصُّ على أنه قراءة ، ويستشهد بالقراءة على أنها قرآن ، فينسبها لله ﷻ . وقد سرت في دراستي على ما يراه المبرد ، فسيجد القارئ آيات قرآنية مدروسة ؛ وذلك لنصه على أنها قراءة ، وسيجد قراءات أوردها ، ولم ينص على أنها قراءات .

وقد اقتضت خطة هذه الدراسة أن تشتمل بعد المقدمة على تمهيد وفصلين يندرج تحتها مباحث ، وخاتمة .

أما التمهيد فقد دار الحديث فيه حول (المبرد والقراءات) وجاء ذلك في مبحثين :

المبحث الأول : أبو العباس المبرد : حياته وآثاره .

وقد جليّت فيه ما يلي : (نسبه - مولده - لقبه - نشأته وحياته - شيوخه - تلامذته



- ثناء العلماء عليه - ثناء الشعراء عليه - مذهبه بين القياس والسماع - موقفه من القراءات - آثاره العلمية [الكتب المطبوعة ، وغير المطبوعة] - وفاته) .

المبحث الثاني : حول القراءات القرآنية .

وقد اتضحت فيه هذه الأشياء : (القرآن والقراءات والعلاقة بينهما - نشأة القراءات - المراد بالأحرف السبعة - أقسام القراءات من حيث التواتر وعدمه - أركان القراءة الصحيحة - الفرق بين القراءة والرواية والطريق والوجه - أئمة القراءات - نحويو البصرة والقراءات - نحويو الكوفة والقراءات - الرد على النحويين الطاعنين) .

وأما الفصل الأول فهو : الدراسة النحوية للقراءات القرآنية في المقتضب .

وقد انضوى تحته ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الدراسة النحوية للقراءات السبع .

وقد احتوى المسائل الآتية :

المسألة الأولى : التتوين وحذفه .

المسألة الثانية : حيث واللغات الواردة فيها .

المسألة الثالثة : ياء المتكلم .

المسألة الرابعة : غدوة بين التعريف والتكثير .

المسألة الخامسة : نون المثني في أسماء الإشارة .

المسألة السادسة : من الموصولة .

المسألة السابعة : تعدد الخبر لمبتدأ واحد .

المسألة الثامنة : حذف المبتدأ أو الخبر .

المسألة التاسعة : كان التامة .

المسألة العاشرة : فتح همزة (إن) وجوباً .

المسألة الحادية عشرة : جواز الكسر والفتح في همزة (إن) .

المسألة الثانية عشرة : تخفيف (إن) المكسورة .

المسألة الثالثة عشرة : لا النافية للجنس .

المسألة الرابعة عشرة : المصدر المؤكد لمضمون الجملة .

المسألة الخامسة عشرة : الاستثناء المتصل .

المسألة السادسة عشرة : العامل في الحال .

المسألة السابعة عشرة : مجيء الحال من النكرة .

المسألة الثامنة عشرة : وقوع الفعل الماضي حالاً .
 المسألة التاسعة عشرة : إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله .
 المسألة العشرين : العطف على الموضع .
 المسألة الحادية والعشرين : العطف على التوهم .
 المسألة الثانية والعشرين : العطف على معمولي عاملين .
 المسألة الثالثة والعشرين : حكم المعطوف على المنادى إذا كان بـ (أل) .
 المسألة الرابعة والعشرين : هيهات واللغات الواردة فيها .
 المسألة الخامسة والعشرين : متى يرفع الفعل المضارع ؟
 المسألة السادسة والعشرين : متى تصلح (أن) لأن تكون ناصبة للمضارع ومخففة
 من الثقيلة ؟

المسألة السابعة والعشرين : حكم المضارع الواقع بعد حتى .
 المسألة الثامنة والعشرين : حكم المضارع الواقع بعد الفاء المجاب بها طلب محض .
 المسألة التاسعة والعشرين : حكم المضارع الواقع بعد الواو المجاب بها نفي محض .
 المسألة الثلاثين : حكم المضارع بعد الواو ، أو الفاء ، أو ثم ، أو (أو) المسبوقه
 بآخر منصوب بـ (أن) .

المسألة الحادية والثلاثين : حركة اللام الطلية .
 المسألة الثانية والثلاثين : حكم المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انقضاء
 جملة الشرط والجواب .

المسألة الثالثة والثلاثين : حذف جواب الشرط .
 المسألة الرابعة والثلاثين : المعتبر في التذكير والتأنيث إذا كان المعدود صفة نابت
 عن موصوفها .

المسألة الخامسة والثلاثين : نوع المعدود الذي تضاف إليه مائة .
المبحث الثاني : الدراسة النحوية للقراءات الثلاث ما فوق السبع .
 وقد اشتمل على المسائل التالية :

المسألة الأولى : جواز إعمال لا النافية للجنس وإهمالها .
 المسألة الثانية : تقسيم الحال باعتبار التبيين والتوكيد .
 المسألة الثالثة : النعت بالمصدر .
 المسألة الرابعة : حذف المنعوت .



- المسألة الخامسة : حكم المنادى المضاف لياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر .
- المسألة السادسة : اللغات الواردة في هيات .
- المسألة السابعة : اللام الطلبية .
- المبحث الثالث : الدراسة النحوية للقراءات الشاذة .**
- وقد تضمن المسائل الآتية :
- المسألة الأولى : حذف التنوين لالتقاء الساكنين .
- المسألة الثانية : فعل الأمر مبني أم معرب؟
- المسألة الثالثة : إلزام المثني الألف مطلقاً .
- المسألة الرابعة : كيفية مخاطبة المفرد بالضمير المتصل مرفوعاً ومنصوباً .
- المسألة الخامسة : ضمير الفصل .
- المسألة السادسة : لغة تميم في ضمير الفصل .
- المسألة السابعة : حذف فعل الفاعل جوازاً .
- المسألة الثامنة : متى يجوز التأنيث والتذكير في فعل الفاعل المجازي التأنيث؟
- المسألة التاسعة : الاستثناء المنقطع .
- المسألة العاشرة : متى تكون قبل وبعد نكرتين؟
- المسألة الحادية عشرة : إعمال اسم الفاعل عمل فعله .
- المسألة الثانية عشرة : قطع النعت .
- المسألة الثالثة عشرة : العطف على اللفظ .
- المسألة الرابعة عشرة : حكم المعطوف على المنادى إذا كان بـ (أل) .
- المسألة الخامسة عشرة : بدل الاشتمال .
- المسألة السادسة عشرة : الحكم الإعرابي للبدل التفصيلي .
- المسألة السابعة عشرة : مجيء فعالٍ اسماً للفعل في حال الأمر .
- المسألة الثامنة عشرة : (أن) الواقعة بعد العلم المحض .
- المسألة التاسعة عشرة : متى تنصب إذن المضارع؟
- المسألة العشرين : متى ينصب المضارع بعد (أو)؟
- المسألة الحادية والعشرين : حكم المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انقضاء جملة الشرط والجواب .
- والفصل الثاني هو : الدراسة الصرفية للقراءات القرآنية في المقتضب .**

وقد احتوى على هذين المبحثين :

المبحث الأول : الدراسة الصرفية للقراءات المتواترة .

وقد تجمعت تحته هذه المسائل :

- المسألة الأولى : توكيد الفعل بالنونين : الخفيفة والثقيلة .
- المسألة الثانية : كيفية صياغة الفعل المضارع للمفعول .
- المسألة الثالثة : كيفية صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان .
- المسألة الرابعة : جمع ما كان على فُعْلة - بضم الفاء وسكون العين - بالألف والتاء .
- المسألة الخامسة : من أبنية جموع الكثرة : فُعْل وفِعَال .
- المسألة السادسة : نقل حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها .
- المسألة السابعة : الهمزتان المتحركتان الملتقيتان من كلمتين .
- المسألة الثامنة : اجتماع همزتين متحركتين أو لاهما للاستفهام .
- المسألة التاسعة : مذهب آخر للعرب في هاتين الهمزتين .
- المسألة العاشرة : جواز الفك والإدغام في المثلين إذا كانا في كلمة .
- المسألة الحادية عشرة : جواز إدغام المثلين المتحركين إذا كانا في كلمتين .
- المسألة الثانية عشرة : الإمالة وأسبابها .
- المسألة الثالثة عشرة : هاء السكت .

المبحث الثاني : الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة .

وقد برزت تحته هذه المسائل :

- المسألة الأولى : توكيد الفعل بالنونين : الخفيفة والثقيلة .
- المسألة الثانية : جمع ما كان على فُعْلة - بضم الفاء وسكون العين - بالألف والتاء .
- المسألة الثالثة : تخفيف الهمزة المتحركة المسبوقه بساكن صحيح .
- المسألة الرابعة : قلب الياء همزة .

وإنما جاء الفصل الثاني في مبحثين اثنين فقط ؛ لأنني لم أجد من القراءات الثلاث ما فوق السبع سوى قراءة واحدة ، فضممتها للقراءات السبع ، إرادة للتناسب ؛ لأنها متواترة على الأصح .

ثم جاءت الخاتمة مشتملة على النتائج التي تمخضت عن هذه الدراسة .

وقد أعقبها بملاحق الدراسة ، وهي ثلاثة :

الأول : فهرس القراءات القرآنية المدروسة .



الثاني : مصادر الدراسة ومراجعتها .

الثالث : فهرس محتويات الدراسة .

هذا ، وقد واجهتني بعض الصعوبات في سبيل إعداد هذه الدراسة ، يأتي في مقدمتها صعوبة الحصول على المصادر والمراجع ، من حيث ندرتها ، والعامل المادي ؛ إذ هذه الدراسة تتطلب مطالعة كتب النحويين ، والنظر في كتب المعنيين بإعراب القرآن وبيان معانيه والمفسرين ، كما تقتضي النظر في كتب عُشَّاق القراءات القرآنية دراسة وتوجيهًا ، وهي - بلا شك - كثيرة عديدة .

كما أن هناك قراءات بذلت غاية المسير في البحث عن نسبتها لقارئ معين أو قراء ، فلم أترك مكانًا يُظنُّ أنها ذُكرت فيه إلا رجعت إليه ، ومع ذلك لم تُروِّ غلتي ، ولم أدرك غايتي .

كذلك اضطراب بعض عبارات المقتضب كان يجعل الباحث يُديم النظر ، ويُعمل الفكر مرارًا وتكرارًا ، إلى أن يَمُنَّ الله عليه بما يرى أنه المراد .

ومع ذلك فقد قمت - بعون الله وتوفيقه - بإعداد هذه الدراسة ، وحسبي أنني اجتهدت ، وما أنا إلا بشر أخطئ وأصيب ، ولسان حالي قول القائل : [من الرمل] فأتق الرحمانَ وانبع من نلا .: إن تجد عيبًا فسُدَّ الخُلا جلدًا من لا عيب فيه وعلا

ولا أنسى في هذا المقام أن أُقدِّم خالص شكري وتقديري إلى أستاذي العالم الجليل ، شيخ اللغويين المعاصرين فضيلة الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم رئيس قسم اللغويات ، الذي امتلأ قلبه إيمانًا وعلماً وحلمًا ، فانعكس ذلك على الباحث ممدودًا بعلمه ، موسوعًا بخلقه وحلمه ، وميسرةً له سبل البحث العلمي . وكان لنا أباً رحيماً كريماً . أسأل الله تعالى أن يبارك له في عمره ، وأن يرزقه أجر العلماء العاملين المخلصين ، وأن يجزيه عني وعن طلاب العربية خير الجزاء .

كما أوجه شكري وتقديري إلى أستاذي المناقشين اللذين تفضَّلا بالحضور لمناقشتي ، سائلاً الله ﷻ أن يجزيهما عني خير الجزاء .

وصلِّ اللهم وسلِّم على سيدنا محمد وآله عدد الحصى والرمل والدقيق وموج بحارك الدقيق .

المَهْدُ (المبرد والقراءات)

وفيه مبحثان

المَبْحَثُ الْأَوَّلُ

أبو العباس المبرد : حياته وآثاره

المَبْحَثُ الثَّانِي

حول القراءات القرآنية



المَبْحَثُ الأَوَّلُ

أبو العباس المبرد : حياته وأثاره

نسبه :

هو شيخ النحويين البصريين لعصره ، وحامل لواء العربية لوقته أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عُمَيْر (١) بن حسان بن سَلِيم (٢) بن سعد بن عبد الله بن يزيد (٣) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم - وهو ثُمَالَة (٤) - بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر (٥) بن الأزدي (٦) بن الغوث (٧) .

يقال له : الأزديُّ ؛ نسبة إلى الأزدي ، أزد شنوءة (٨) ، وفي ذلك قال أحمد بن عبد السلام الشاعر مادحًا :

أيا ابن سَرَاة الأزدي - أزد شنوءةٔ . : . وأزد العتيك الصدر - رهط المهلبِ
أولئك أبناء المنايا إذا غَدُوا . : . إلى الحرب عَدُّوا واحدًا ألف مِقْتَبِ
حَمَوْا حَرَمَ الإسلامِ بالبيض والقنا . : . وهم ضَرَمُوا نار الوغى بالتهلبِ
وهم سبط أنصار النبي محمد . : . على أعجمي الخلق والمتعرب (٩)
والثماليُّ ؛ نسبة إلى ثُمالة ، وهو عوف بن أسلم ، قبيلة من الأزدي (١٠) .

مولده :

لم تتفق كلمة العلماء في تحديد مولده ، فقد ذهب أكثر المؤرخين إلى أنه ولد

-
- (١) في إنباه الرواة ٢٤١/٣ " عميرة " ، وفي غاية النهاية في طبقات القراء ٢٨٠/٢ " عمر " .
(٢) في الفهرست ٦٤ " سلم " ، وفي وفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، ومعجم الأدباء ١١١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٤١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٦٦/٧ " سليمان " .
(٣) في الفهرست ٦٤ " دريد " ، وفي وفيات الأعيان ٣١٣/٤ ، وتاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، وإنباه الرواة ٢٤١/٣ ، وجمهرة أنساب العرب ٣٧٧ ، وطبقات المفسرين ٢٦٧/٢ " زيد " .
(٤) في الفهرست ٦٤ " ابن ثُمالة " .
(٥) في تاريخ بغداد ٣٨٠/٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٤/٤ " النضر " ، وفي إنباه الرواة ٢٤١/٣ " نصر " .
(٦) في إنباه الرواة ٢٤١/٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٤/٤ " الأسد " ، وفي طبقات المفسرين ٢٦٨/٢ " أزد " .
(٧) طبقات النحويين واللغويين ١٠١ .
(٨) ينظر : أخبار النحويين البصريين ١٠٧ .
(٩) الأبيات من الطويل . تنظر في: تاريخ بغداد ٣٨١/٣ .
(١٠) ينظر : أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، والفهرست ٨٧ .

بالبصرة ، يوم الاثنين في ذي الحجة ، ليلة عيد الأضحى سنة عشر ومائتين من الهجرة^(١) .
 وذهب بعضهم إلى أنه ولد سنة سبع ومائتين^(٢) .
 وقيل : سنة ست ومائتين^(٣) .

وقيل : سنة عشرين ومائتين . ذكره القفطي^(٤) ، وهو ما يفهم من قول ابن الجزري
 عن المبرد : " توفي سنة ست وثمانين ومائتين بالكوفة عن ست وستين سنة " ^(٥) .
 وكذا ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان^(٦) .

لقبه :

لقب أبي العباس الذي عُرف به وشُهر ، ولمع في الأفق المبرّد .
 وقد أثارَت رآؤه خلافاً بين العلماء : قدمائهم ومحدثيهم في ضبطها ، فكانوا فريقين :
الفريق الأول : يضبطها بالفتح والتشديد ، وفي مقدمتهم ابن خلكان الذي يقول :
 " والمبرّدُ : بضم الميم ، وفتح الباء الموحدة والراء المشددة ، وبعدها دال مهملة ، وهو
 لقب عرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك .

فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب (الألقاب) أنه قال : سئل
 المبرد ، لمَ لُقِّبَ بهذا اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة
 والذاكرة ، فكرهت الذهاب إليه ، فدخلت إلى أبي حاتم السجستاني فجاء رسول الوالي
 يطلبني ، فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا ، يعني : غلاف مُزَمَّلة فارغاً ، فدخلت فيه ،
 وغطى رأسه ، ثم خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي ، فقال : أخبرت أنه دخل
 إليك ، فقال : ادخل الدار وفتشها ، فدخل فطاف كل موضع في الدار ، ولم يفتن
 لغلاف المزملة ، ثم خرج ، فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة : المبرّدُ ،
 المبرّدُ ! وتسامع الناس بذلك فلهجوا به .

وقيل : إن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان المازني ، وقيل غير ذلك^(٧) .

(١) ينظر : أخبار النحويين البصريين ١١٣ ، وطبقات النحويين واللغويين ١١٠ ، والفهرست ٦٤ ، وتاريخ
 بغداد ٣٨٦/٣ ، ومعجم الأدياء ١١٣/١٩ ، ونزهة الألباء في طبقات الأدياء ٢٢٧ ، والمقفي الكبير
 ٤٦٧/٧ ، وبغية الوعاء ٢٧١/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٨/٢ .

(٢) ينظر : الفهرست ٦٤ ، وإنباه الرواي ٢٥١/٣ ، ووفيات الأعيان ٣١٩/٤ ، والمقفي الكبير ٤٦٧/٧ ،
 ولسان الميزان ٤٣٢/٥ .

(٣) ينظر : لسان الميزان ٤٣٢/٥ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ٢٥١/٣ .

(٥) غاية النهاية ٢٨٠/٢ .

(٦) ينظر : تاريخ الأدب العربي ١٦٤/٢ .

(٧) وفيات الأعيان ٣٢١/٤ .



وكذا ضبطها ابن عبد ربه ، غير أنه علَّل فتح الراء بأن منشأة سوء اختيار أبي العباس للشعر في كتابه (الروضة) ، فلم يختر لشاعر إلا أبرد ما وُجد له ، حتى جاء إلى الحسن بن هانئ ، وقلما يأتي له بيت ضعيف ، فتخطى أشعاره الخمريات البديعة إلى التي جانسته في برده ، فما أحسبه لحقه هذا الاسم ، أعني المُبرِّد ، إلا لبرده^(١) . وفي العصر الحديث اختار المستشرقون فتح الراء^(٢) .

وذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى إلى أن الصواب فتح الراء ، مُعلِّلاً ذلك بأن هذا الاسم وُضع نيزاً للعيب ، لا لقباً للمدح ، وكان من عادة ذلك الزمن أن يكون تكريم العلماء بالكنية ، ويكثر أن تغلب عليهم ألقاب تحمل نيزاً وعبياً ، فتغلب شيخ نحاة الكوفة ، والمبرد شيخ نحاة البصرة نيزان ، وكذلك الجاحظ نيز بلا ريب ، ومن ألقاب العلماء في ذلك الزمن : قطرب ، وعجرد ، والجعد ، والبغل ، والحامض ، والأخفش ، والأعمش ، والأعور ، والأعمى ، والأثرم ، والأشعث ... على أن السعي لتجميل العلماء عاطفة جميلة ، ولكنها تباعد التاريخ ، وتخفي الحق^(٣) .

والفريق الثاني : يضبطها بالكسر والتشديد ، وفي مقدمتهم السيرافي^(٤) الذي يقول – فيما نقله عنه السيوطي – : " لما صنَّف المازني كتابه (الألف واللام) سأل المبرد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قم فأنت المبرد – بكسر الراء – أي المثبت للحق ، فغيَّره الكوفيون ، وفتحوا الراء " ^(٥) . وذهب إلى ذلك ياقوت الحموي في معجمه^(٦) ، والسيوطي في بغيته^(٧) ، والداودي في طبقاته^(٨) .

وتابعهم من المحدثين في كسر الراء الشيخ الشنقيطي الذي كان متشدداً في ذلك ، وكان ينشد في ذم من يفتحها :

والكسر في راء المبرد واجب .: . وبغير هذا ينطق الجهلاء^(٩)

(١) ينظر : العقد الفريد ٧٧،٧٨/٦ .

(٢) ينظر : تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٦٤/٢ .

(٣) ينظر : مجلة الرسالة ، العدد ٢٠٥ ، ص ٩٥٨ .

(٤) لم يذكر السيرافي ضبط الراء في ترجمته للمبرد في (أخبار النحويين البصريين) .

(٥) المزهري ٤٢٧/٢ .

(٦) ينظر : معجم الأدباء ١١٢/١٩ .

(٧) ينظر : بغية الوعاء ٢٦٩/١ .

(٨) طبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٩) من الكامل .

والشيخ المرصفي غير أنه لم يكن متشددًا في الكسر تشدد الشنقيطي ، ولكن كان يفضلهُ .
حكى ذلك عنهما الأستاذ إبراهيم مصطفى^(١) .

والوجهان عندي جائزان بلا مفاضلة ، وللمتكلم أن ينطق بما شاء ، إن فتحًا ، وإن كسرًا .

نشأته وحياته :

كان منشأ أبي العباس المبرد البصرة ، فقد كان من السورجيين بالبصرة ، ممن يكسح الأرض ، وكان يقال له : حيان السورجي ، وانتمى إلى اليمن ، ولذا تزوج المبرد ابنة الحفصي ، والحفصي شريف من اليمنية^(٢) .

وظل بالبصرة حتى سنة ست وأربعين ومائتين من الهجرة ، ففي هذه السنة طلب إلى مدينة (سُرَّ من رأى) بأمر من الخليفة المتوكل^(٣) . وظل بها يحضر مجلس المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان ، وينال عطاياهما ، إلى أن قتل سنة سبع وأربعين ومائتين ، فرحل المبرد إلى بغداد ، واتصل بمحمد بن عبد الله بن طاهر الذي كتب في إشخاصه إليه ، فلم يزل مُقيماً معه ، وأرزاقه مسببة على أعمال مصر ، حسب ما كان أرزاقُ الندامي تُجرى عليه^(٤) . وظل المبرد ببغداد مُلقياً عصاه ، إلى أن توفاه الله .

شيوخه :

تلقى المبرد العلوم على يد نخبة من علماء عصره الذين سلّمتهم العربيةُ مقاليد خزانها في ذلك العصر ، ومن أهمهم هؤلاء الشيوخ البصريون الآتية أسماؤهم مرتبين حسب تواريخ وفياتهم فيما يلي :

١ - الجرمي^(٥) :

هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي . مولى جرم بن ربان من قبائل اليمن ، أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش ، ولقي يونس بن حبيب ولم يلق سيبويه ، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة ، وأبي زيد ، والأصمعي .
قال عنه أبو العباس : " كان أبو عمر الجرمي أغوص على الاستخراج من المازني ، وكان المازني أحد منه " ، ومن مصنفاته : (مختصر في النحو) ، وكتاب

(١) ينظر : مجلة الرسالة ، العدد ٢٠٥ ، ص ٩٥٨ .

(٢) ينظر : الفهرست ٦٤ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ .

(٣) لذلك قصة طويلة في طبقات النحويين واللغويين ١٠٢ ، وإنباه الرواة ٢٤٣/٣ .

(٤) ينظر : طبقات النحويين ١٠٤ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٣ .

(٥) ينظر ترجمته في : مراتب النحويين ١٠٠ ، وأخبار النحويين البصريين ٨٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ٧٤ ، ٧٥ ، ونشأة النحو ٨٦ .



(الفرخ [فرخ كتاب سيبويه]) ، وتوفي ببغداد سنة ثلاثين ومائتين من الهجرة .
٢ - التوّزي^(١) :

هو أبو محمد عبد الله بن محمد التوّزي ، مولى قريش من توّز (مدينة بفارس)
قرأ كتاب سيبويه على أبي عمر الجرمي ، وقال عنه تلميذه أبو العباس : " ما
رأيت أحداً أعلم بالشعر من أبي محمد التوّزي ، كان أعلم من الرياشي والمازني ،
وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة ، وقد قرأ على الأصمعي وغيره " . توفي ببغداد
سنة ثمان وثلاثين ومائتين من الهجرة .

٣ - عمارة بن عقيل^(٢) :

ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة المبرد أستاذاً له .
وهو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير ، من أحفاد جرير بن الخطفي الشاعر
المعروف ، وهو شاعر مقدم فصيح ، كان يسكن بادية البصرة ، وكان النحويون
في البصرة يأخذون عنه اللغة ، ومنهم المبرد ، وتوفي سنة تسع وثلاثون ومائتين
من الهجرة .

٤ - أبو حاتم السجستاني^(٣) :

هو سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجُشمي السجستاني ، كان عالماً باللغة
والشعر ، كثير الرواية عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، قرأ كتاب سيبويه
على الأخفش مرتين ، وكان حسن العلم بالعروض ، ويقول الشعر الجيد ، ولم يكن
الحاذق في النحو . له مصنفات مختلفة منها : إعراب القرآن ، وكتاب الإدغام ،
وتوفي سنة ثمان وأربعين ومائتين من الهجرة^(٤) .

٥ - المازني^(٥) :

هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني ، من بني مازن بن شيبان بن

(١) ينظر ترجمته في : مراتب النحويين ١٠٠ ، وأخبار النحويين البصريين ٩٥ ، وطبقات النحويين
واللغويين ٩٩ ، ونشأة النحو ٨٦ .

(٢) ينظر ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ٩٦ ، ولسان الميزان ٤٣٠/٥ ، والأعلام ٣٧/٥ .

(٣) ينظر ترجمته في : مراتب النحويين ١٠٦ ، وأخبار النحويين البصريين ١٠٢ ، وطبقات النحويين
واللغويين ٩٤ ، ونشأة النحو ٨٨ .

(٤) في أخبار النحويين البصريين ١٠٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ٩٦ ، توفي سنة خمس وخمسين
ومائتين " ، وفي نشأة النحو ٨٨ " توفي سنة خمسين ومائتين " .

(٥) ينظر في ترجمته : مراتب النحويين ١٠٣ ، وأخبار النحويين البصريين ٨٥ ، وطبقات النحويين
واللغويين ٨٧ ، ونشأة النحو ٨٧ .

ذهل ، قرأ على أبي الحسن الأخفش كتاب سيبويه ، ولم يكن أحد أعلم منه بالنحو بعد سيبويه ، وهو على طول باعه أبنى التصنيف في النحو ، وكان يقول : من أراد أن يصنف كتاباً واسعاً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح ، ومن مصنفاته : كتاب (التصريف) ، وكتاب (الألف واللام) ، ورجح ابن خلكان أن وفاته كانت سنة تسع وأربعين ومائتين من الهجرة^(١) .

٦ - المغيرة :

ذكره ابن حجر في ترجمة المبرد أستاذاً له ، وذكر خمسة عشر رجلاً ، اسمهم المغيرة ، ولم يذكر في واحد منهم أنه شيخ المبرد^(٢) .
ولعله المغيرة بن محمد المهلب ، فقد روى عنه المبرد في كتاب (التعازي والمرائي) فقال : " قال أبو العباس : حدثنا المغيرة بن محمد المهلب ... " ^(٣) .

تلاميذه :

علا شأن أبي العباس المبرد ، وذاع صيته بين الناس ؛ إذ لم يكن أحد أعلم منه بكتاب سيبويه ، ومن ثمَّ كان كعبة العلم التي يحج إليها طلاب العربية في ذلك الزمان .
وقد حظي بالاستماع له ، والأخذ عنه طلاب نابهن ، تركوا آثاراً واضحةً في صفحات التاريخ ، وسأذكر منهم الذين ذكرتهم المصادر التي ترجمت له ، مرتباً إياهم حسب تواريخ وفياتهم :

١ - الزجاج^(٤) :

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، نشأ ببغداد ، وتلقى العلم عن أبي العباس ثعلب ، ثم عن المبرد في مقابل درهم دائم كل يوم ، ومن مصنفاته : (إعراب القرآن ومعانيه) ، و(ما ينصرف وما لا ينصرف) ، وكتاب (فعلت وأفعلت) ، توفي ببغداد سنة إحدى عشرة وثلاثمائة من الهجرة على الأشهر .

٢ - ابن السراج^(٥) :

هو أبو بكر محمد بن السري السراج ، نشأ ببغداد ، وسمع من المبرد ، وقرأ

(١) ينظر : وفيات الأعيان ٢٨٦/١ .

(٢) ينظر : لسان الميزان ٤٣٠/٥ ، ٧٩-٧٤/٦ .

(٣) مقدمة محقق كتاب البلاغة ٢٠ ، ٢١ .

(٤) ينظر ترجمته في : مراتب النحويين ١١٠ ، وأخبار النحويين البصريين ١١٣ ، وطبقات النحويين واللغويين ١١١ ، ونشأة النحو ١٣٦ .

(٥) ينظر ترجمته في : مراتب النحويين ١١٠ ، وأخبار النحويين البصريين ١١٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ١١٢ ، ونشأة النحو ١٣٧ .



عليه كتاب سيبويه ، ومن أشهر مصنفاته : كتاب (الأصول في النحو) ، جمع فيه أصول العربية ، ورتب مسائل سيبويه أحسن ترتيب ، توفي ببغداد سنة ست عشرة وثلاثمائة من الهجرة .

٣ - نفطويه^(١) :

هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة بن سليمان المهلبي الأزدي ، أخذ عن المبرد وثلعب وغيرهما ، وكان أديباً متفنناً في الأدب ، حافظاً للنقائض ، توفي ببغداد سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة من الهجرة .

٤ - ابن أبي الأزهر^(٢) :

هو أبو بكر محمد بن أحمد بن مزيد بن محمود الخزاعي ، كان المبرد يملئ عليه ما يكتبه ، وكان أديباً إخبارياً من أهل بغداد ، ومن مصنفاته : (عقلاء المجانين) و(أخبار قدماء البلغاء) ، توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة من الهجرة .

٥ - الخرائطي^(٣) :

هو أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل السامري ، كان عالماً فاضلاً من حفاظ الحديث ، ومن مصنفاته : (مكارم الأخلاق) ، و(اعتلال القلوب) في أخبار العشاق ، توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة من الهجرة . وقد ذكر تتلمذه للمبرد الحافظ ابن حجر^(٤) .

٦ - الصولي^(٥) :

هو أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صول حدث عن أبي داود السجستاني ، وأبوي العباس ثعلب والمبرد ، وغيرهم . كان واسع الرواية ، حسن الحفظ للأدب ، حاذقاً بتصنيف الكتب ، ووضع الأشياء منها مواضعها ، توفي سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة ، وقيل : سنة ست وثلاثين .

٧ - الحكيمي^(٦) :

هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش البغدادي ، كان أديباً ،

(١) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ١٥٤ ، ونشأة النحو ١٤٠ .

(٢) ينظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ١١٦ ، وإنباه الرواة ٧٠/٣ ، والأعلام ٣٠٩/٥ .

(٣) ينظر ترجمته في : الأعلام ٧٠/٦ .

(٤) ينظر : لسان الميزان ٤٣٠/٥ .

(٥) ينظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٤٣٢/٣ ، ٤٢٧ ، وإنباه الرواة ٢٣٣/٣ .

(٦) ينظر ترجمته في : تاريخ بغداد ٢٦٧/١ .

إخباريًا ، توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة . وقد ذكر تتلمذه للمبرد الخطيب البغدادي ، والمقريري ، والداودي^(١) .
٨ - الصفار^(٢) :

هو أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن البغدادي ، صاحب المبرد ، تصدر لإقراء الأدب ببغداد ، وكان واسع الرواية ، عالمًا بالنحو وغريب اللغة ، توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة من الهجرة .
٩ - أبو عمر الزاهد^(٣) :

هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم ، المعروف بـ غلام ثعلب ، كان فاضلاً ، حافظاً للغة ، روى الكثير عن الأئمة الأثبات ، وروى عنه الجم الغفير ، ومن مصنفاته : (الياقوت) في اللغة ، و(شرح كتاب الفصيح) ، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة من الهجرة . وقد ذكر تتلمذه للمبرد الحافظ ابن حجر^(٤) .
١٠ - مبرمان^(٥) :

هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري ، أخذ عن المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيويه ، ومن مصنفاته : (شرح شواهد سيويه) ، و(شرح كتاب الأخفش) ، توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة من الهجرة .
١١ - الطوماري^(٦) :

هو أبو علي عيسى بن محمد البغدادي الطوماري ؛ نسبة إلى طومارجد توفي سنة ستين وثلاثمائة من الهجرة . وقد ذكر تتلمذه للمبرد الخطيب البغدادي ، وكمال الدين الأنباري ، وياقوت^(٧) .
١٢ - ابن زياد :

هو أبو سهل أحمد بن محمد بن زياد^(٨) . ذكر تتلمذه للمبرد الخطيب

(١) ينظر : تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ ، والمقفي الكبير ٧/٤٦٧ ، وطبقات المفسرين ٢/٢٦٨ .
(٢) ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ١/٢٤٦ ، وشذرات الذهب ٢/٣٥٨ ، والأعلام ١/٣٢٢ .
(٣) ينظر ترجمته في : إنباه الرواة ٣/١٧١-١٧٧ .
(٤) ينظر : لسان الميزان ٥/٤٣٠ .
(٥) ينظر ترجمته في : مراتب النحويين ١١٠ ، وأخبار النحويين البصريين ١١٤ ، وطبقات النحويين واللغويين ١١٤ ، ونشأة النحو ١٣٨ .
(٦) ينظر ترجمته في : شذرات الذهب ٣/٣٠ ، ٣١ .
(٧) ينظر : تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ ، ونزهة الألباء ٢١٨ ، ومعجم الأدياء ١٩/١١٢ .
(٨) ينظر : هامش إنباه الرواة ٣/٢٤٢ .



البغدادي ، والمقرئزي ، والحافظ ابن حجر ، والداودي^(١) .

١٣ - الصيدلاني :

هو أبو طاهر الصيدلاني ، راوي قراءة أبي عمرو من رواية سيبويه ويونس ، عن المبرد عن المازني عن الجرمي عنهما ، كذا قال ابن الجزري^(٢) ، وقال القفطي : " محمد بن جعفر الصيدلاني النحوي ، صهر أبي العباس المبرد على ابنته ، وكانوا يلقبونه بُرْمَة ، كان نحوياً ، أدبياً ، شاعراً ، متصدراً للإفادة "^(٣) .

ثناء العلماء عليه :

كان المبرد غزير العلم ، فصيح اللسان ، مقصود الناس من كل فج عميق ؛ لأخذ كتاب سيبويه .

وقد اغتبط به معاصروه والمؤرخون ؛ فانسالت ألسنتهم بالثناء عليه ، قال نفطويه : " ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه "^(٤) .

وقال الصولي : " ومن جليل من رأيناه ولزمانه ، وأكثرنا عنه ممن بعد صبيته ، وشهد بالعلم له ، ووقع الإجماع عليه إثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني - رحمهما الله - "^(٥) .

وقال عبد الله بن الحسين بن سعد الكاتب وأبو بكر بن أبي الأزهر : " كان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ ، وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوَكِيَّة المجالسة ، وكرم العشرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه "^(٦) .

وقال أبو الطيب اللغوي : " لم يكن في وقته ولا بعده مثله "^(٧) .

وقال السيرافي : " انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس

(١) تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ ، والمقفي الكبير ٧/٤٦٧ ، ولسان الميزان ٥/٤٣٠ ، وطبقات المفسرين ٢/٢٦٨ .

(٢) ينظر ترجمته في : غابة النهاية في طبقات القراء ١/٣٤٤ .

(٣) إنباه الرواة ٣/٨١ .

(٤) أخبار النحويين البصريين ١٠٩ ، ومعجم الأدباء ١٩/١١٢ ، وبغية الوعاء ١/٢٧٠ .

(٥) أخبار أبي تمام للصولي ٧ .

(٦) طبقات النحويين واللغويين ١٠١ ، وإنباه الرواة ٣/٢٤٢ .

(٧) مراتب النحويين ١١٠ .

محمد بن يزيد الأزدي" (١) .

وقال أبو بكر بن مجاهد : " ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم ، ولقد فاتني منه علم كثير لقضاء ذمام ثعلب " (٢) .

وقال أبو البركات الأنباري : " كان شيخ أهل النحو والعربية " (٣) .

وقال البغدادي : " كان عالماً فاضلاً موثقاً به في الرواية ، حسن المحاضرة ، مليح الأخبار ، كثير النوادر " (٤) .

وقال ياقوت : " كان حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً ، مليح الأخبار ، ثقة فيما يرويه ، كثير النوادر ، فيه ظرافة ولباقة " (٥) .

وقال السيوطي : " كان فصيحاً بليغاً مفوهاً ، ثقة إخبارياً عالماً ، صاحب نوادر وظرافة ، وكان جميلاً لا سيما في صباه " (٦) .

وقال عنه الداودي : " شيخ أهل النحو ، وحافظ علم العربية " (٧) .

ثناء الشعراء عليه :

وكان المبرد شاعراً حسن الطبع ، حاضر البديهة ، وله - كما يقول القفطي - شعر جيد كثير ، لا يدعيه ولا يفخر به (٨) ، وقد عده المرزباني في معجمه شاعراً مع الشعراء ، وأورد بعضاً من شعره (٩) . وكما أثنى العلماء على المبرد ، كذلك أثنى عليه الشعراء .

قال أحمد بن عبد السلام يمدح المبرد :

رأيت محمد بن يزيد يسمو .: إلى الخيرات في جاه وقدر
جليس خلائف ، وعزى ملك .: وأعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانته الظرفاء فيه .: وأهتة الكبير بخير كبر
ويتشر إن أجال الفكر ذراً .: ويتشر لولوا من غير فكر

(١) أخبار النحويين البصريين ١٠٥ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ١٠٨ ، ونزهة الألباء ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٣) نزهة الألباء ٢١٨ .

(٤) تاريخ بغداد ٣/٣٨٠ .

(٥) معجم الأديباء ١٩/١١٢ .

(٦) بغية الوعاء ١/٢٦٩ .

(٧) طبقات المفسرين ٢/٢٦٨ .

(٨) ينظر : إنباه الرواة ٣/٢٤٧ .

(٩) ينظر : معجم الشعراء ٤٠٥ .



وكان الشعرُ قد أودى فأحيا .: أبو العباس دأثرَ كلَّ شِعْرٍ^(١)
وقال أيضاً :

وأنت الذي لا يبلغُ المدحُ وصفهُ .: وإن أطنب المدائحُ مع كلِّ مُطنِبِ
رأيتك والفتحَ بن خاقان ركبَا .: وأنت عدلُ الفتحِ في كلِّ موكبِ
وكان أميرُ المؤمنين إذا رآنا .: إليك يُطيلُ الفكرَ بعد التعجبِ
وأويتَ علمًا لا تُحيطُ بكنهه .: علومُ بني الدنيا ولا نحوُ ثعلبِ
يروحُ إليك الناسُ حتى كأنهم .: يبابك في أعلى منى والمحصي^(٢)
وقال أبو بكر بن أبي الأزهر عنه وعن ثعلب :

أيا طالبَ العلمِ، لا تجهلن .: وعُدَّ بالمبردِ أو ثعلبِ
تجد عند هذين علمَ الوري .: ولا نكُ كالجمَلِ الأجرِبِ
علومُ الخلائقِ مقرونة .: بهذين بالشرقِ والمغربِ^(٣)
وقال بعضهم :

وإذا يُقالُ : من الفتى كلُّ الفتى .: والشيوخُ والكهولُ الكريمةُ العنصرِ ؟
والمستضاءُ بعلمه وبرأيه .: ويعقله ؟ قلت : ابنُ عبدِ الأكبرِ^(٤)
ومدحه ابن الرومي في قصيدة دالية طويلة ، بلغت أبياتها ثمانية وتسعين بيتًا ،
بدأها بالغزل ، ثم انطلق يمدح المبرد ، ويسأله أن يُحسن محضره عند العلاء بن
صاعد ، ومنها :

يا أبا العباس إنني رَجُلٌ .: في عمَّ من عانِد الحقِّ عُنودُ
وطيناً إنك المرءُ الذي .: حُبُّه عندي سواءٌ والسُّجودُ
لم أزلُ قَدماً وقلبي وبيدي .: ولساني لك مُدِّ كنتُ جُنودُ

(١) من الوافر .. ينظر : أخبار النحويين البصريين ١١٠، ١٠٩، وتاريخ بغداد ٣/٣٨٢ ، ومعجم الأدباء ١١٤/١٩ ، ونزهة الألباء ٢٢٣ ، وبغية الوعاء ١/٢٧٠ .

(٢) من الطويل .. ينظر : أخبار النحويين البصريين ١١٠ ، ١١١ ، وتاريخ بغداد ٣/٣٨٢ ، ٣٨١ ، ومعجم الأدباء ١١٩/١٩ .

(٣) من المتقارب .. ينظر : أخبار النحويين البصريين ١١٢، ١١١ ، ومعجم الأدباء ١١٤/١٩ ، وبغية الوعاء ١/٢٧١ ، وشذرات الذهب ٢/١٩١ .

(٤) من الكامل .. ينظر : تاريخ بغداد ٣/٣٨٣، ٣٨٢ ، ومعجم الأدباء ١١٩/١٩ .

شاهدُ أنك جَرَزَاخِرٌ .: لك من نفسك مَدُّ بل مُدَوِّدُ
يُجَتَّتِي دُرُكَ رَطْبًا نَاعِمًا .: فلنا منه شُنُوفٌ وَعُقُودُ
غير أن البحر ملحٌ آسنٌ .: ولأنت المشربُ العذبُ البرودُ
ولئن أفعدني عنك الذي .: ساقني نحوك ما اختيرَ القعودُ
أنا صارٍ ذادني عن مشربٍ .: سائغٍ يشفي الصّدى دهرٌ كَنُودُ^(١)

مذهبه بين القياس والسمع :

صحب القياس النحو البصري منذ نشأته ، على يد أبي الأسود الدؤلي ، أول من أسس العربية ، ونهج سبلها ، ووضع قياسها ، حين اضطرب كلام العرب ، وصار سرّاة الناس ووجوههم يلحنون^(٢) .

ثم تقدّم القياس خطوة على يد عبد الله بن إسحاق الحضرمي ، الذي بعّج النحو ، ومد القياس ، وشرح العلل^(٣) .

وعلى نهج ابن إسحاق سار عيسى بن عمر ، في طرد القياس ، إلى أن جاء الخليل بن أحمد ، فأخذ يبني القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب ، مع نصه دائماً على ما يخالفه ، ومحاولته في أكثر الأحيان أن يجد له تأويلاً^(٤) .

وشاركه في هذا تلميذه سيبويه ، وقد بدت أقيستهما على الكثرة المطردة من كلام العرب ، في تطبيقاتهما الواردة في الكتاب^(٥) .

وسار القياس في طريقه بعد سيبويه ، ومن خلفه ، إلى أن وصل إلى المبرد ، فاحتفل به احتفالاً كبيراً ؛ فنما وترعرع عنده ، ولعل في قول ابن جني الآتي عن المبرد ما يُصوّر ذلك : " يُعدُّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وقرّرها ، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها "^(٦) .

كان المبرد يستند إلى القياس كثيراً ، في تقرير أحكامه ، وتثبيت أقواله ، ومن ثم رأى قول سيبويه في تصغير (مقعنسس) : مقيعس ومقيعيس مخالفاً للقياس ، فقال :

(١) من الرمل .. ديوان ابن الرومي ٧٥٥/٢ .

(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ٢١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٣١ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ٥٣ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢١٨/٣ .

(٦) سر صناعة الإعراب ١٣٠/١ .



" وكان سيبويه يقول في تصغير (مقعنسس) : مقعس ، ومقيعيس ، وليس القياس عندي ما قال ؛ لأن السين في مقعنسس مُلحقة ، والملحق كالأصلي ، والميم غير مُلحقة ؛ فالقياس : قعيس ، وقعيسيس ، حتى يكون مثل : حريجم ، وحريجم " (١) .

وردَّ على سيبويه احتجاجه بهذا البيت :

حَذِرْ أَمُورًا لَانْضِيرَ ، وَأَمِنْ . : مَالِيسُ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ (٢)
على إعمال (فَعَل) عمل الفعل ؛ حيث حكم على البيت بالوضع قائلاً : " وهذا بيت موضوع محدث . وإنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره " (٣) .
ونظرته هذه ، هي نظرة البصريين العامة إلى القياس ، في كونه على الكثير المطرد ، لا على القليل الشاذ ، ويشهد لذلك قوله : " إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك ، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك " (٤) .

وقوله : " السماع الصحيح ، والقياس المطرد لا تعترض عليها الرواية الشاذة " (٥) .

وقوله : " القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة " (٦) .

وقد اتخذ توسُّع المبرد في القياس صوراً ثلاثاً ، أبرزها فيما يلي :

الصورة الأولى : القياسُ على الكثير الذي منع القياسَ عليه غيره ، ومن أمثلته :

١ - قياسه وقوع المصدر المنكر حالاً ، إن كان نوعاً لعامله ، نحو جئته سَعِيًّا (٧) ، ومنعه سيبويه مع كثرته ؛ لأنه شيء وضع في موضع غيره (٨) .

وقد نقل الرضى ، والشيخ خالد الأزهرى ، والسيوطى والأشمونى ذلك

عن المبرد (٩) .

٢ - قياسه ما أفاد النسب مما جاء على فاعل وفَعَّال ، وذلك في باب (ما يُبنى عليه

الاسم لمعنى الصناعة ، لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء) ، وأورد لذلك

أمثلة ، فقال : " وذلك قولك لصاحب الثياب : ثَوَّاب ، ولصاحب العطر : عَطَّار ،

(١) المقتضب ١٥٢/٢ ، ١٥١ .

(٢) من الكامل .

(٣) المقتضب ١١٦/٢ ، ١١٥ .

(٤) الأشباه والنظائر ١٢٤/٥ ، والمدارس النحوية ١٣٢ .

(٥) الكامل ٨٤/١ .

(٦) المصدر السابق ١٠٦/١ .

(٧) ينظر : المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٣١٢/٤ .

(٨) ينظر : الكتاب ٣٧٠/١ .

(٩) ينظر : شرح الكافية ٣٩/٢ ، والتصريح ٦١٢/٢ ، والهمع ٢٩٩/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٧٣/٢ .

ولصاحب البز : بزّاز .

وإنما أصل هذا لتكرير الفعل ، كقولك : هذا رجل ضرّاب ، ورجل قتّال ، أي يكثر هذا منه ، وكذلك خياط ، فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنّف فعلوا به ذلك ، وإن لم يكن منه فعل ، نحو : بزّاز ، وعطّار^(١) .
وذكر سيبويه أن ذلك أكثر من أن يحصى ، ولم يقل بقياسيته ، بل قصره على السماع^(٢) .

قال الشيخ خالد : " وأمثلة (فَعَّال) كثيرة ، ومع كثرتها فقال سيبويه : غير مقيسة ، فلا يقال لصاحب البر - بالراء - برّار ، ولا لصاحب الشعير شعّار انتهى . والمبرد يقيس هذا^(٣) .

وعن صيغة (فاعل) قال المبرد : " فإن كان ذا شيء ، أي : صاحب شيء بُني على (فاعل) ، كما بنى الأول على (فَعَّال) ، فقلت : رجل فارس ، أي : صاحب فرس ، ورجل دارع ، ونابل ، وناشب ، أي : هذا آتته^(٤) .

وهذا مقصور على السماع عند سيبويه ، وإن كان قد كثر في كلامهم . قال السيوطي : " والمبرد يقيس باب (فاعل) و (فَعَّال) ؛ لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى^(٥) .

٣ - قياسه حذف الياء من نحو فُرَيْش ، وتَقْيِف عند النسب ، مخالفاً بذلك سيبويه والجمهور ، يبدو ذلك من قوله : " واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره ، وكان الياء ساكنة ، فحذفها جائز ؛ لأنها حرف ميت ، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك .

وسيبويه وأصحابه يقولون : إثباتها هو الوجه . وذلك قولك في النسب إلى سليم : سُلْمِيّ ، وإلى تَقْيِف : تَقْفِيّ ، وإلى فُرَيْش : فُرْشِيّ^(٦) .

ويلاحظ أن المبرد قد سوّى بين صيغة فَعِيل - بضم الفاء - وصيغة فَعِيل - بفتح الفاء - في الحكم بالقياس على ما سمع منهما ، مع أن المسموع من الصيغة الأولى

(١) المقتضب ١٦١/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٣٨١ ، ٣٨٢ .

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٦١٢/٢ .

(٤) المقتضب ١٦١/٣ ، ١٦٢ .

(٥) الهمع ٤٠٨/٣ .

(٦) المقتضب ١٣٣/٣ .



كثير ، والمسموع من الصيغة الثانية لفظة واحدة ، هي : تَقِيْف ، تَقْفِي .
ولذا ذكر السيوطي أنه يقاس في فُعِيل ؛ لكثرة ما جاء فيه ، فقد سمع : فُقْمِيَّ من
بني فُقَيْم ، ومُلْحِيَّ في مُلِيح ، وقُرْمِيَّ في قُرَيْم ، وسَلْمِيَّ في سَلِيم . بخلاف فَعِيل ، فإنه
لم يحذف منه إلا تَقِيْف وتَقْفِي ، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف^(١) .
وذكر الأشموني أن تسوية المبرد بين فَعِيل وفُعِيل ليست بجيدة ؛ إذ سمع الحذف
في فُعِيل كثيراً ، ولم يسمع في فَعِيل إلا تَقِيْف ، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر^(٢) .
وهذا يُشير إلى اتساع نفوذ القياس عند صاحبنا المبرد .
هذه الأقيسة الثلاثة السابقة جاءت على ما انتهى إليه النحويون البصريون ، من أنه
إنما يقاس على الكثير المطرد ، لا على القليل الشاذ .
لكنهم لم يلتزموا هذا الأمر " فكم من كثير اختلفوا في القياس عليه ، وكم من قليل
جعلوه أصلاً يحتذى ، وقياساً يتبع "^(٣) ، ومن هنا تأتي :
الصورة الثانية من صور توسُّع المبرد في القياس ، وهي : القياسُ على القليلِ ،
وعلى ما يراه غيره شاذاً يحفظُ ولا يقاس عليه . ومن أمثله :
١ - قياسه الجمع بين فاعل نعم الظاهر وتمييزها ، قائلاً : " واعلم أنك إذا قلت : نعم
الرجلُ رجلاً زيد ، فقولك : (رجلاً) توكيد ؛ لأنه مستغني عنه بذكر الرجل أولاً .
وإنما هذا بمنزلة قولك : عندي من الدراهم عشرون درهماً ، إنما ذكرت الدرهم
توكيداً ، ولو لم تذكره لم تحتج إليه "^(٤) .
وذكر السيوطي أن هذه المسألة منعها سيبويه والسيرافي ، وجماعة قائلين : لا
يجوز ؛ إذ لا إبهام يرفعه التمييز .
وأن المبرد قد تبعه في جواز ذلك ابنُ السراج ، والفارسيُّ ، واختاره العلامة
ابن مالك قائلاً : ولا يمنع منه زوال الإبهام ؛ لأن التمييز قد يجاء به توكيداً "^(٥) .
٢ - قياسه تصغير نحو ناب على نيبب - بكسر الأول - ، يتضح ذلك من قوله :
" فأما ناب فتصغيره : نيبب ، فإن قلت : نيبب فإن ذلك يجوز في كل ما كان ثانيه
ياء في التصغير ؛ لأنه من نيبب .

(١) ينظر : همع الهوامع ٤٠١/٣ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٨٨/٤ .

(٣) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية للشيخ عزيمة ٣١٢ .

(٤) المقتضب ١٤/٢ .

(٥) ينظر : الهمع ٣١/٣ ، وشرح التسهيل ١٤/٣ ، ١٥ .

وكذلك غار ، تقول فيه : غَيْرٌ ، وغير ؛ لأنه من غَيَّرت " (١) .
 ٣ - قياسه ورود اسم التفصيل عارياً عن معنى التفضيل مؤولاً باسم الفاعل ، أو الصفة
 المشبهة ، فقد قال في ذلك : " فأما قوله في الآذان : اللهُ أَكْبَرُ فتأويله : كبير ، كما
 قال عَلَيْكَ : ﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ (٢) فإنما تأويله : وهو عليه هَيِّنٌ ؛ لأنه لا يقال :
 شيء أهون عليه من شيء ... واعلم أن (أفعل) إذا أردت أن تضعه موضع
 الفاعل فمطرد " (٣) .

ومن أمثلة وروده عارياً عن التفضيل مؤولاً باسم الفاعل قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ
 بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ (٤) فأعلم فيه بمعنى عالم ؛ إذ لا مشارك لله تعالى
 في علمه بذلك .

وقد حكى ذلك عنه العلامة ابن مالك ، وقال : " والأولى أن يمنع فيه القياس ،
 ويقتصر منه على ما سُمع " (٥) ، والأشْمُونِيُّ ، قال بعد أن ذكر وروده عارياً عن
 التفضيل : " وقاسه المبرد " (٦) .

٤ - قياسه (فِعْلاً) في جمع فِعْلٍ - بكسر الفاء وسكون العين - مؤنثاً بغير تاء ، نحو
 هِنْدٌ ، وقياسه (فُعْلاً) في جمع فُعْلٍ - بضم الفاء وسكون العين - نحو جُمْلٌ
 وحُسْنٌ ، وقد حكم على هذا القياس بالجودة البالغة ، قال : " فإن قيل في هِنْدٍ مثل
 كِسْرٍ فكذلك جُمْلٌ وحُسْنٌ ؛ مثل ظَلْمٍ وغُرْفٍ فجيد بالغ " (٧) .

وقد حكى هذا القياس عن المبرد السيوطي ، والأشْمُونِيُّ ، وذكر أن غيره قد
 قصره على السماع ، وأن ابن مالك قد وافقه في الموضوعين في شرح الكافية (٨) .
 ٥ - لا خلاف بين النحويين في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ، ولا أسماء المصادر ،
 ولا أسماء الأجناس ، إذا لم تختلف أنواعها .

فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه ، وعليه الجمهور .

(١) المقتضب ٢/٢٧٩ .

(٢) سورة الروم - جزء من الآية ٢٧ .

(٣) المقتضب ٣/٢٤٥ ، ٢٤٧ .

(٤) سورة النجم - جزء من الآية ٣٢ .

(٥) شرح التسهيل ٣/٦٠ .

(٦) شرح الأشْمُونِيِّ مع حاشية الصبان ٣/٥١ ، ٥٠ .

(٧) المقتضب ٢/٢٢١ .

(٨) ينظر : الهمع ٣/٣٥٥ ، وشرح الأشْمُونِيِّ مع حاشية الصبان ٤/١٣١ ، وشرح الكافية ٤/١٨٤٠ .



ومذهب المبرد ، والرماني ، وغيرهما : قياس ذلك^(١) .
 قال المبرد : " والجمع يجمع إذا اختلفت أنواعه ؛ كقولك : التُّمور ، و في أرضه
 نُخْلَانٌ ، و جاء في زيد بتمْرانٍ وأبرارٍ كثيرة .
 وكذلك تقول : طريق ، وطُرق ، وطرقات ، وجرز ، وجرزات ، وأوطب
 وأوطب ...

وما لم أذكره لك من الجمع ، فجمعه جائز ، إلا ما كان على مثال : مفاعل ،
 ومفاعيل ، فإنه لا تكسير يتجاوز هذه الغاية ، وقد بينّا ذلك في المقتضب^(٢) فيما يجري
 وما لا يجري ، باستقصاء علته^(٣) .
 وقد ذكر أبو حيان هذه المسألة ، وحكى القياس فيها عن المبرد والرماني^(٤) -
 رحمهما الله - .

كانت هذه أقيسة ذهب إليها المبرد مخالفاً الجمهور ، ولم يقف احتفاله بالقياس عند
 هذا الحد ، بل تخطاه إلى ما هو أبعد من ذلك ، فقد كان منه استعمالٌ للقياس ، مع وجود
 السماع بخلافه ، ومن هنا جاءت الصورة الثالثة من صور توسُّعه في القياس ، وهي :
 استعمالُ القياس ، وإن خالف السماع ، وقد ظهر ذلك منه فيما يلي :

١ - إجازته تسكين عين لَجَبَاتٍ ، وربَّعاتٍ ، مع أن المسموع عن العرب فيهما الفتح ،
 وقد بدا ذلك واضحاً من قوله : " وأما قولهم : شاة لَجْبَةٍ ، وشاء لَجَبَاتٍ فزعم
 سيبويه أنهم يقولون : لَجْبَةٌ ولَجْبَةٌ ، وإنما قالوا : لَجَبَاتٍ على قولهم : لَجْبَةٌ .
 وقال قوم : بل حرّك ؛ لأنه لا يلتبس بالمذكر ، لأنه لا يكون إلا في الإناث .
 ولو أسكنه مسكناً على أنه صفة كان مصيباً^(٥) .

وقد نقل عنه السيوطيُّ هذا القياسَ ، وموافقة ابن مالك له ، فقال : " وأجاز
 المبرد التسكين فيهما قياساً ، وإن لم يسمع ، ووافقه ابن مالك^(٦) .

٢ - المسموع عن العرب في تصغير (اللاتي) اللَّتَّيَاتِ ، قال سيبويه : " واللاتي لا
 تحقر ، استغنوا بجمع الواحد إذا حُقِّرَ عنه ، وهو قولهم : اللَّتَّيَاتِ ، فلما استغنوا

(١) الهمع ٣/٣٧٣ .
 (٢) ينظر : المقتضب ٣/٣٢٩ ، ٣٣٠ .
 (٣) المذكر والمؤنث ١٠٣ .
 (٤) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٢١٨ .
 (٥) المقتضب ٢/١٨٩ ، ١٩٠ .
 (٦) الهمع ١/٩٠ .

عنه صار مسقطاً" (١) .

وقال الأخفش : تصغيره اللويّتا ، كذا في شرح الشافية (٢) . والذي نقله المبرد عنه في المقتضب ، وحكم عليه بالقياس هو : اللويّا ، وهاك عبارته في ذلك : " ولو حَقَّرت (اللاتي) لَقُلَّتْ في قول سيبويه : اللَّئِيَّاتُ ، تُصَغَّرُ (التي) ، وتجمعها ، كما تفعل بالجمع من غير المبهم الذي يحقّر واحده .

وكان الأخفش يقول : اللويّا ؛ لأنه ليس جَمَعَ (التي) على لفظها ، فإنما هو اسم للجمع ، كقولك : قومٌ ونفَرٌ ، وهذا هو القياس" (٣) .

ومذهب سيبويه هو الصحيح – كما ذكر السيوطي – ؛ لأنه لم يثبت عن العرب ، ولا يقتضيه قياس ؛ لأن قياس هذه الأسماء ألا تصغر ، فمتى صغرت العرب منها شيئاً ، وقفنا فيه مع مورد السماع ، ولا نتعداه (٤) . وبعد ، فقد اتضح مما سبق احتفال المبرد بالقياس ، وشغفه به ، وأنه كان ميزانه الذي يزن به أقوال النحويين ، وسنده في تقرير أحكامه ، وتثبيت أقواله . وقد اكتفيت في الحديث عنه بهذا القدر ؛ لأن هذا المجال فسيح عند هذا الإمام ، وقد كتبت فيه أبحاث .

ولئن كان المبرد قد احتفل بالقياس احتفالاً كبيراً ، وجعله يملك زمام الأحكام النحوية عنده فهو لم يهمل السماع إهمالاً تاماً ، بل كان يحتكم إليه في بعض المسائل ، كما حدث منه في باب (ما يقع في التسعير من أسماء الجواهر التي لا تكون نعوتاً) ، فقد قال : " وقد أجاز قوم كثير أن ينعت به ، فيقال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذا خاتم حديدٌ ، وسنشرح ما ذهبوا إليه ، ونبيّن فساده على النعت ، وجوازه في الاتباع لما قبله إن شاء الله . ويقال للذي أجاز هذا على النعت : إن كنت سمعته من العرب مرفوعاً فإن رفعه غير مدفوع" (٥) .

فهذا احتكام منه للسماع ، لم يمنع منه احتفاله بالقياس ، غير أنه كان لا يعتد إلا بالسماع الكثير عن العرب الفصحاء ، كما هو الاتجاه العام عند البصريين . وقد يُحكّم المبرد القياسَ والسماعَ معاً في أقواله النحوية ، كما يبدو ذلك من قوله

(١) الكتاب ٤٨٩/٣ .

(٢) ينظر : شرح الشافية للرضي ٢٨٨/١ .

(٣) المقتضب ٢٨٩/٢ .

(٤) ينظر : الهمع ٣٩١/٣ .

(٥) المقتضب ٢٥٨/٢ ، ٢٥٩ .



في جمع ما كان الواو والياء فيه عين الكلمة : " أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بَيْضَة : بَيْضَات ، وفي جَوْزَة : جَوَزَات ، وفي لَوْزَة : لَوَزَات " (١) .
وقوله في باب (ما يضاف من الأعداد المنونة) : " واعلم أن القياس وأكثر كلام العرب أن تقول : هذه أربعةَ عشرَ ، وخمسةَ عشرَ ، فتدعه مفتوحاً على قولك : هذه أربعةَ عشرَ ، وخمسةَ عشرَ " (٢) .

وقد جاءت مظاهر السماع قليلة في المقتضب ، تتمثل في الشواهد القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وكلام العرب النثري ، وأمثالهم ، ونذر الاستشهاد بالحديث الشريف .

موقفه من القراءات :

كان المبرد - رحمته الله - قارئاً من القراء ، فقد روى القراءة عن أبي عثمان المازني ، وروى عنه القراءة أبو طاهر الصيدلاني (٣) .
وقد وقف المبرد من القراءات القرآنية وقراءتها مواقف متنوعة ، فرضها عليه احتكامه إلى ما وضعه النحويون من قواعد وقياسات .
وسأضع هنا ملامح عامة لهذه المواقف بإيجاز ؛ لأنني سأجلي موقفه من كل قراءة عند دراستي للقراءات - إن شاء الله - .

أولاً : يستشهد المبرد بالقراءات ، سواء أكانت متواترة أم شاذة ؛ لتأييد أحكامه ، وتثبيت آرائه ، وقد ينسبها أحياناً لقراءتها ، وربما لا ينسبها .
وقد يؤخذ عليه استشهاده بقراءة شاذة ، ونسبته إلى الله تعالى ، والقراءة الشاذة لا يصح أن نطلق عليها قرآناً ، فكيف بنسبته إلى الله تعالى !

يقول في باب (تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع) : " وقال في تأنيث الجمع ﴿ وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ (٤) ؛ لأن الإخبار ليس عن واحد " (٥) . وقد نَفَدَتْ سهامُ كنانتي في محاولة إصابتها قراءةً شاذةً في مظانِّ وجودها ، فلم أنل ذلك ، ولعلها قراءة قرأ بها هو ؛ إذ كان من القراء .

ثانياً : يفاضل المبرد بين القراءات ، سواء أكانت متواترة أم غير متواترة ، فقد

(١) المصدر السابق ١٩١/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٧٧/٢ .

(٣) ينظر : غاية النهاية ٢٨٠/٢ .

(٤) سورة يوسف - جزء من الآية ٣٠ .

(٥) المقتضب ٣٤٩/٣ .

قال : " فأما قراءة أبي عمرو ﴿هُتُوبُ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(١) فإن التبيين أحسن مما قرأ^(٢) .

وهاتان القراءتان سبعيتان .

وقال : " وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أوجه ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾^(٣) بالجزم ، وهو أجودها ، يليه الرفع ، ثم النصب^(٤) .
والقراءتان الأوليان متواترتان^(٥) ، والقراءة الثالثة شاذة^(٦) .

وكان معاصره ثعلب - رحمته الله - يتحاشى المفاضلة بين القراءات ، ويقول : " إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى " ^(٧) .

ثالثاً : قد يستحسن المبرد قراءتين ؛ فيمدحهما ، قال في (باب ما يُضاف إليه من العِدَّة من الأجناس ، ويمتنع من الإضافة) : " اعلم أنه كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة ، وذلك قولك : عندي ثلاثة أجمال ، وأربع أنيق ، وخمسة دراهم ، وثلاثة أنفس .

فإن كان نعتاً قبح ذلك فيه ، إلا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً موقعه ... قال الله عَلَيْكَ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٨) ، وقد قرئ ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٩) فهذه القراءة المختارة عند أهل اللغة ، والتي بدأنا بها حسنة جميلة^(١٠) .

رابعاً : يلحن المبرد بعض القراءات ، ويطعن في قرائنها ، إذا جاءت على غير ما

(١) سورة المطففين - جزء من الآية ٣٦ ، قرأ بها أبو عمرو من رواية : علي بن نصر ، ويونس بن حبيب . ينظر : معاني القراءات ٥٣٥ ، وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، وهشام في المشهور عنه ، وقرأ الباقر بالإظهار ، ومعهم أبو عمرو من روايتي : الدوري ، والسوسي . ينظر : النشر ٧/٢ ، وتقريبه ٤٩ ، والإتحاف ٥٩٨/٢ .

(٢) المقتضب ٣٨٧/١ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٤ .

(٤) المقتضب ٦٥/٢ .

(٥) فقد قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وأبو جعفر ، ويعقوب بالرفع ، وقرأ الباقر بالجزم . ينظر : النشر ٢٣٧/٢ ، والإتحاف ٤٦١/١ .

(٦) وهي قراءة ابن عباس ، والأعرج ، وأبي حيوة . ينظر : البحر المحيط ٧٥٢/٢ .

(٧) الإتيان ٢٢٩/١ .

(٨) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٦٠ .

(٩) وهي قراءة يعقوب من العشرة ، والحسن وابن جببر ، وعيسى بن عمر ، والأعمش ، والقرزاق عن عبد الوارث من الشواذ . ينظر : البحر المحيط ٧٠٢/٤ ، والإتحاف ٣٩/٢ .

(١٠) المقتضب ١٨٣/٢ .



وضعوه من قياسات .

وهذا ما فعله مع قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا ﴾^(١) بالهمزة ، فقال : ﴿ مَعِيشًا ﴾^(٢) ، إذ قال : " فأما قراءة من قرأ ﴿ مَعِيشًا ﴾ فهمز ، فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف ، وقد وقف عليها "^(٣) .

وقراءة ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾^(٤) بالإضافة ، قال : " وقد قرأ بعض القراءة بالإضافة ، فقال ﴿ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ وهذا خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز مثله في الضرورة ، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة "^(٥) . وهذه القراءة سبعية^(٦) .

آثاره العلمية :

كان لنبوغ أبي العباس المبرد أثره الواضح في المكتبة العربية الإسلامية ؛ إذ تمخض عن هذا النبوغ مصنفات كثيرة ، عظيمة الفائدة ، أثرت المكتبة العربية الإسلامية ، وصل بعضها إلينا ، وأصبح في متناول أيدينا ، وبعضها الآخر ما زال مخطوطاً ، أو سقط من يد الزمن ؛ فلم يصلنا إلا اسمه في بطون كتب التاريخ والأدب ، وسأعرض هذه المصنفات بإيجاز فيما يلي :

أولاً : الكتب المطبوعة :

١ - كتاب البلاغة :

عدّه الشيخ عزيمة من الكتب التي لا نعرف عنها سوى أسمائها^(٧) ، مع أن الدكتور رمضان عبد التواب نشره محققاً بالقاهرة سنة ١٩٦٥م ، وصدرت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٠ .

(٢) وهي قراءة الأعرج ، وزيد بن علي ، والأعمش ، ورواها خارجة عن نافع ، وقرأ بها ابن عامر في رواية . ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٤٨ ، والبحر المحيط ١٥/٥ .

(٣) المقتضب ٢٦١/١ .

(٤) سورة الكهف - جزء من الآية ٢٥ .

(٥) المقتضب ١٦٩/٢ .

(٦) قرأ بها حمزة ، والكسائي ، وخلف . ينظر : النشر ٣١٠/٢ ، والإتحاف ٢١٢/٢ .

(٧) ينظر : المقتضب ١٠٣/١ .

- ٢ - رسالة في أعجاز أبيات تغني في التمثيل عن صدورها :
وهي رسالة صغيرة ، نشرها الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١هـ —
١٩٥١م ، في المجلد الأول من كتاب نواردر المخطوطات من صفحة ١٦٣ إلى
صفحة ١٧٣ .
- ٣ - شرح لامية العرب :
وهو شرح موجز لقصيدة الشنفرى ، وقد طبع بمطبعة الجوائب باستانبول سنة
١٣٠٠هـ ، مع كتاب (أعجب العجب في شرح لامية العرب) للزمخشري .
- ٤ - كتاب الفاضل :
نشرته دار الكتب المصرية في طبعته الأولى سنة ١٩٥٦هـ ، بتحقيق الأستاذ
عبد العزيز الميمنى ، وتحت يدي طبعة سنة ١٩٧٥م .
- ٥ - كتاب الكامل في اللغة والأدب :
وقد طُبع غير مرة .
- ٦ - كتاب ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه في القرآن :
حقَّقه الأستاذ عبد العزيز الميمنى باسم : (ما اتفق لفظه واختلف معناه في
القرآن المجيد) ، وطُبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ .
- ٧ - كتاب المذكر والمؤنث :
حقَّقه الدكتوران : رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، ونُشر بمركز
تحقيق التراث بدار الكتب المصرية سنة ١٩٧٠م وخرج في طبعته الثانية سنة
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ٨ - كتاب المقتضب :
وهو أقدم كتاب نحوي وصل إلينا بعد كتاب سيوييه ، وقد حققه المرحوم الشيخ
محمد عبد الخالق عضيمة ، ونشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة
١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م وخرج في طبعته الثانية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، وتحت
يدي طبعة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- ٩ - نسب عدنان وقحطان :
وهو رسالة صغيرة ، حققها الأستاذ عبد العزيز الميمنى ، ونشرتها لجنة



التأليف والترجمة والنشر بمصر سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٦م^(١) .

ثانياً : الكتب غير المطبوعة :

- ١ - احتجاج القراءة .
- ٢ - أدب الجليس .
- ٣ - أسماء الدواهي عند العرب .
- ذكر هذه الكتب ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريري ، والداودي^(٢) .
- ٤ - الاشتقاق .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريري ، والسيوطي ، والداودي^(٣) .
- ٥ - الإعراب .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٤) .
- ٦ - إعراب القرآن .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والسيوطي ، والداودي^(٥) .
- ٧ - الأنواء والأزمنة .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريري ، والداودي^(٦) .
- ٨ - التصريف .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٧) .
- ٩ - التعازي والمراثي .
- ١٠ - الجامع ، ولم يتمه .
- ذكرهما ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريري ، والداودي^(٨) .

(١) ينظر هذه الكتب في : الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، ١٢٢ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، ٢٥٢ ، ومقدمة محقق المقتضب ٦٦-٦٨ ، ومقدمة محقق كتاب المذكر والمؤنث ٤٧-٦٠ .

(٢) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، ١٢١ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، ٢٥٢ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، ٤٨٠ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٣) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٤) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ .

(٥) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٦) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٧) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ .

(٨) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٨٠/٧ ، وطبقات

- ١١ - الحث على الأدب والصدق .
- ١٢ - الحروف .
- ذكرهما ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(١) .
- ١٣ - الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه .
- ١٤ - الخط والهجاء .
- ذكرهما ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريري ، والداودي^(٢) .
- ١٥ - الرد على سيبويه .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والسيوطي ، والداودي^(٣) .
- ١٦ - الرسالة الكاملة .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٤) .
- ١٧ - الروضة .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، وابن خلكان ، والقفطي ، وابن عبد ربه ،
والمقريري ، والسيوطي ، والداودي ، وابن العماد الحنبلي^(٥) .
- ١٨ - الرياض المونقة .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريري^(٦) .
- ١٩ - الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٧) .
- ٢٠ - شرح شواهد كتاب سيبويه .
- ٢١ - شرح كلام العرب وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها ، وتقريب معانيها .
- ٢٢ - صفات الله جل وعلا .

المفسرين ٢٦٩/٢ .

(١) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١،٢٥٢/٣ .

(٢) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، ٢٥٢ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، ٤٨٠ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٣) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٤) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ .

(٥) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، ووفيات الأعيان ٣١٤/٤ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والعقد الفريد ٧٧/٧ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ ، وشذرات الذهب ١٩١/٢ .

(٦) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٨٠/٧ .

(٧) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ .



- ذكرها ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريزي ، والداودي^(١) .
- ٢٣ - ضرورة الشعر .
- ٢٤ - طبقات النحويين البصريين وأخبارهم .
- ذكرهما ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريزي ، والسيوطي ، والداودي^(٢) .
- ٢٥ - العبارة عن أسماء الله تعالى .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٣) .
- ٢٦ - العروض .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريزي ، والسيوطي ، والداودي^(٤) .
- ٢٧ - قواعد الشعر .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٥) .
- ٢٨ - القوافي .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريزي ، والسيوطي ، والداودي^(٦) .
- ٢٩ - المدخل إلى سيبويه .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريزي ، والداودي^(٧) .
- ٣٠ - المدخل في النحو .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٨) .
- ٣١ - معاني القرآن ، ويعرف بالكتاب التام .
- ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقريزي ، والسيوطي ، والداودي^(٩) .
-
- (١) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢١/١٩ ، ١٢٢ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، ٤٨٠ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .
- (٢) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، ٤٨٠ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .
- (٣) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ .
- (٤) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٨٠/٧ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .
- (٥) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ .
- (٦) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .
- (٧) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .
- (٨) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ .
- (٩) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدياء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وبغية الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

٣٢ - معنى كتاب الأوسط للأخفش .

ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، وذكره المقرئزي باسم : كتاب فقه

كتاب الأخفش الأوسط^(١) .

٣٣ - معنى كتاب سيبويه .

ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والداودي ، وذكره القفطي ، والمقرئزي باسم :

كتاب فقه كتاب سيبويه^(٢) .

٣٤ - المقصور والممدود .

ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقرئزي ، والسيوطي ، والداودي^(٣) .

٣٥ - الممدوح والمقبح .

ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقرئزي ، والداودي^(٤) .

٣٦ - الناطق .

ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي^(٥) .

٣٧ - الوشى .

ذكره ابن النديم ، وياقوت ، والقفطي ، والمقرئزي ، والداودي^(٦) .

وفاته :

تُجمع المصادرُ على أن أبا العباس دُفن في مقابر باب الكوفة في دار اشترت له ،
وصلى عليه أبو محمد يوسف بن يعقوب القاضي ، وتكاد تُجمع على أنه توفي يوم
الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة ، ولكنها تختلف في سنة وفاته .

فقد ذهب أكثر المؤرخين إلى أنه توفي سنة خمس وثمانين ومائتين^(٧) .

(١) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٨٠/٧ .
(٢) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي
الكبير ٤٨٠/٧ .

(٣) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢١/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥١/٣ ، والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وبغية
الوعاء ٢٧٠/١ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٤) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٨٠/٧ ، وطبقات
المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٥) الفهرست ٨٨ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ .

(٦) الفهرست ٦٥ ، ومعجم الأدباء ١٢٢/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٥٢/٣ ، والمقفي الكبير ٤٨٠/٧ ، وطبقات
المفسرين ٢٦٩/٢ .

(٧) ينظر : أخبار النحويين البصريين ١١٣ ، والفهرست ٨٨ ، وتاريخ بغداد ٣٨٧/٣ ، ومعجم الأدباء
١٢٠/١٩ ، وإنباه الرواة ٢٤٧/٣ ، ومعجم الشعراء ٤٠٦ ، ونزهة الألباء ٢٢٧ ، ولسان الميزان
٤٣١/٥ ، وبغية الوعاء ٢٧١/١ ، وشذرات الذهب ١٩٠/٢ .



- وذهب بعضهم إلى أنه توفي سنة ست وثمانين ومائتين^(١) .
وانفرد أبو الطيب اللغوي بالقول بأن وفاته كانت سنة اثنتين وثمانين ومائتين^(٢) .
— رحم الله أبا العباس ، وأسكنه فسيح جناته — .
ولما توفي رثاه ثعلب بهذه الأبيات :
- مات المبرد وانقضت أيامه .: وليذهبن مع المبرد ثعلب
بيت من الآداب أصبح نصفه .: خرباً وباقي النصف منه سيخرب
فتزودوا من ثعلب فبكأس ما .: شرب المبرد عن قليل يشرب
أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه .: إن كانت الأنفاس مما يكتب^(٣)

(١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ١١٠ ، وجمهرة أنساب العرب ٣٧٧ ، ووفيات الأعيان ٣١٩/٤ ،
والمقفي الكبير ٤٧٩/٧ ، وغاية النهاية ٢٨٠/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٦٩/٢ .
(٢) مراتب النحويين ١١٠ .
(٣) من الكامل .. نزهة الألباء ٢٢٧ .

المبحث الثاني

حول القراءات القرآنية

القرآن والقراءات والعلاقة بينهما :

القرآن في اللغة : مصدر مرادف للقراءة ، يقال : قرأتُ الكتابَ قراءةً وقرأنا ، ثم استعمل القرآن اسماً ، مثل الشكران والكفران^(١) .

وأما في الاصطلاح فهو : كلام الله تعالى ، المنزل على الرسول ﷺ ، المكتوب في المصاحف ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً^(٢) .

وأما القراءات فجمع قراءة ، وهي في اللغة مصدر لـ (قرأ) ، يتعدى بنفسه وبالباء ، يقال : قرأتُ أمَّ الكتابِ في كل قَوْمَةٍ ، وبأَمِّ الكتابِ قرءًا ، وقراءةً ، وقرأنا ، فأنا قارئ^(٣) .

وفي الاصطلاح : علم بكيفية أداء كلمات القرآن ، واختلافها ، معزواً لناقله^(٤) .

العلاقة بين القرآن والقراءات :

مما سبق يتضح أن ثمة صلة وثيقة بين القرآن والقراءات .
وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال : هل القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد ، أو لا ؟
وللإجابة عن هذا السؤال أقول : للعلماء في ذلك رأيان :
أولهما : أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو : الوحي المنزل على محمد ﷺ للإعجاز والبيان .
والقراءات هي : اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو كفيئتها ، من تخفيف وتنقيح غيرهما .
وقد ذهب إلى هذا الرأي الإمام الزركشي^(٥) ، وعلى نهجه سار القسطلاني^(٦) ،

(١) ينظر : المصباح المنير (مادة قرأ) ، ولسان العرب (مادة قرأ) .

(٢) إرشاد الفحول للشوكاني ٢٩ .

(٣) ينظر : القاموس المحيط (باب همزة فصل القاف) ، والمصباح المنير (مادة قرأ) .

(٤) منجد المقرئين لابن الجزري ٦١ .

(٥) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١ .

(٦) ينظر : لطائف الإشارات لفنون القراءات ١٧١/١ ، ١٧٢ .



ونسج على منوالهما البنا الدمياطي^(١) .

ثانيهما : أن القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد .

وإلى هذا الرأي ذهب أحد الباحثين المحدثين ، وهو الدكتور/ محمد سالم محسين ، واستند في ذلك إلى تعريف كل منهما ، فالقرآن مصدر مرادف للقراءة ، والقراءات جمع قراءة ، إذا فهما حقيقتان بمعنى واحد .

كما استند إلى بعض الأحاديث التي أمر الله فيها رسوله ﷺ بأن يقرئ أمته القرآن على سبعة أحرف ، ثم قال : " وكلها تدل دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من القرآن والقراءات ؛ إذ كل منهما الوحي المنزل على النبي ﷺ " (٢) .

ولم يرتض هذين الرأيين أحد الباحثين ، وعلل ذلك بقوله : " إن كان الزركشي يقصد بالتغاير التغاير التام فلست معه ؛ إذ ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام ، فالقراءات الصحيحة التي تلقنتها الأمة بالقبول ما هي إلا جزء من القرآن الكريم ، فبينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل .

ولعل هذا هو الذي يقصده الإمام الزركشي حيث قال : ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات ، إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً ..

أما ما قاله الدكتور محمد محيسن فمردود وغير مقبول ، ولم يقل به أحد من علمائنا السابقين ، فلا يمكن أن يقال : إن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان :

أولاً : لأن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن الكريم كله ، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط ، فكيف يقال : إنهما حقيقتان متحدتان ؟

ثانياً : التعريف المتقدم للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يقرأ بها القرآن ، كما يشمل القراءات الشاذة ، والتي أجمع العلماء على أنه لا يصح قراءة القرآن بها ؛ لأنها لم تستجمع أركان القراءة الصحيحة .

فالقراءة التي تفقد أهم الأركان ، وهو التواتر لا يصح أن نطلق عليها اسم القرآن ، ولا تصح قراءته بها ، مع أن تعريف القرآن : (أنه المنقول إلينا بالتواتر) فكيف يسوغ القول بأن القرآن والقراءات شيء واحد ، مع عدم انطباق ذلك على القراءات غير الصحيحة .

فالواقع أنهما ليسا متغايرين تغايراً تاماً ، كما أنهما ليسا متحدتين اتحاداً حقيقياً ، بل

(١) ينظر : إتحاف فضلاء البشر ٦٨/١ .

(٢) في رحاب القرآن الكريم ٢/٢٠٩ ، ٢١٠ .

بينهما ارتباط وثيق ، ارتباط الجزء بالكل ^(١) .

وهذا رأي وجيه ، يطمئن إليه الباحث ، ويؤيده .

نشأة القراءات :

يمكن القول بأن القراءات القرآنية بدأت نشأتها ونزولها ، منذ بدأ نزول القرآن الكريم على النبي ﷺ ، بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام .

يشهد لذلك حديث نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف ، الذي ورد من رواية جمع من الصحابة : أبي بن كعب ، وأنس ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن أرقم ، وسمره بن جندب ، وسليمان بن صرد ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعثمان بن عفان ، وعمر بن الخطاب ، وعمرو بن أبي سلمة ، وعمرو بن العاص ، ومعاذ بن جبل ، وهشام بن حكيم ، وأبي بكر ، وأبي جهيم ، وأبي سعيد الخدري ، وأبي طلحة الأنصاري ، وأبي هريرة ، وأم أيوب ، فهؤلاء أحد وعشرون صحابياً ، وقد نص أبو عبيد على تواتره ^(٢) .

وهاكم نصاً للحديث كما ورد في الصحيحين ، واللفظ لمسلم ، قال :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ : سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأَهَا وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْرَأَئِهَا فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ ثُمَّ أَمَهَلْتُهُ حَتَّى أَنْصَرَفَ ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ فَجَنَّتْ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ هَذَا يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ عَلَى غَيْرِ مَا أَقْرَأْتِهَا . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَرْسَلُهُ أَقْرَأُ » . فَقَرَأَ الْقِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ » . ثُمَّ قَالَ لِي : « أَقْرَأُ » . فَقَرَأْتُ فَقَالَ : « هَكَذَا أَنْزَلْتُ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ » ^(٣) . وفي عهد عثمان عليه السلام كتب القرآن بالرسم العثماني ، ثم تنوعت القراءات بناء على هذا الرسم ، فكان منها الشاذ ، وغير الشاذ .

(١) القراءات أحكامها ومصادرها د/شعبان محمد إسماعيل ٢١ ، ٢٢ .

(٢) ينظر : الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ١/١٣١ .

(٣) أخرجه البخاري في (الخصومات) باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، رقم ٢٢٨٧ ، ج ٢/٨٥٢، ٨٥١ ، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف ، وبيان معناه ، رقم ٨١٨ ، ج ١/٥٦٠ .



المراد بالأحرف السبعة :

اختلف العلماء في المراد من هذه الأحرف إلى أقوال : حكى السيوطي منها أربعين قولاً ، وذكر فيها أدلة كل قول وما أشكل عليه^(١) .

والذي أرتضيه ، وتشهد له مناسبات الروايات السابقة ، ما قام به كل من : ابن قتيبة ، والفخر الرازي ، وابن الجزري ، وإمام آخر - لم تذكر المصادر اسمه - ، حكى عنه الباقلاني ، من استقرء القراءات على اختلاف أنواعها ، محاولين حصر وجوه الخلاف فيها^(٢) .

وقد انتهت محاولاتهم إلى أن أوجه الاختلاف في القراءات منحصرة في الآتي :

١ - الاختلاف في حركات الكلمة ، بلا تغيير في معنى الكلمة وصورتها ، نحو :

﴿ وَبَضِيقُ صَدْرِي ﴾^(٣) حيث قرئ برفع ﴿ وَبَضِيقُ ﴾ ونصبها ، ونحو : ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾^(٤) حيث قرئ برفع ﴿ أَطْهَرُ ﴾ ونصبها .

٢ - الاختلاف في الحركات مع تغيير المعنى وبقاء الصورة ، نحو : ﴿ وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا ﴾^(٥) فقد قرئ بتخفيف (الفاعل) ، ورفع ﴿ زَكْرِيَّا ﴾ ، وقرئ بتشديد (الفعل) ، ونصب ﴿ زَكْرِيَّا ﴾ .

٣ - الاختلاف في حروف الكلمة ، مع تغيير معنى الكلمة ، وبقاء صورتها ، نحو :

﴿ وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ﴾^(٦) حيث قرئ ﴿ نُشِرُهَا ﴾ بالزاي المعجمة ، وقرئ ﴿ نُشِرُهَا ﴾ بالراء المهملة .

٤ - الاختلاف في الحروف ، مع تغيير الصورة ، وبقاء المعنى ، نحو : ﴿ كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ ﴾^(٧) حيث قرئت (كالصوف المنفوش) ، ونحو : ﴿ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ ﴾

(١) ينظر : الإتيان ١٣١/١-١٤١ .

(٢) ينظر : النشر لابن الجزري ٢٦/١ ، والإتيان ١٣٣/١، ١٣٢ .

(٣) سورة الشعراء - جزء من الآية ١٣ .

(٤) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .

(٥) سورة آل عمران - جزء من الآية ٣٧ .

(٦) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٥٩ .

(٧) سورة القارعة - جزء من الآية ٥ .

بَصَطَةٌ ﴿١﴾ بالصاد المهملة ، و ﴿بَسَطَةٌ﴾ بالسين المهملة .

٥ - الاختلاف في الحروف ، مع تغير المعنى ، وتغير الصورة ، نحو : ﴿وَطَلَّحَ﴾ مَنصُورٌ ﴿٢﴾ حيث قرئ ﴿وَطَلَّحَ﴾ بالحاء المهملة ، وقرئ ﴿وَطَلَّعَ﴾ بالعين المهملة .

٦ - الاختلاف في التقديم والتأخير ، نحو : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ﴿٣﴾ حيث قرئت ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ﴾ ، ونحو : ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ﴾ ﴿٤﴾ والذي قرئ أيضاً ﴿فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِيَاسَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ﴾ .

٧ - الاختلاف في الزيادة والنقصان ، نحو : ﴿وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ ﴿٥﴾ الذي قرئ أيضاً ﴿وَمَا عَمَلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ، ونحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ﴿٦﴾ الذي قرئ أيضاً ﴿إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ ﴿٧﴾ .

وليس هناك شك في أن قراءة الأئمة السبعة ، والثلاثة الذين بعدهم ، وما وراء ذلك بعض الأحرف السبعة من غير تعيين .

ولسنا في حاجة إلى الرد على من قال : إن القراءات السبع هي الأحرف السبعة ؛ فإن هذا قول لم يقله أحد من العلماء ، لا كبير ، ولا صغير . وهو شيء يظنه جهلة العوام لا غير ، فإنهم يسمعون إنزال القرآن على سبعة أحرف ، والسبع روايات ؛ فيتخيلون ذلك لا غير ﴿٨﴾ .

أقسام القراءات من حيث التواتر وعدمه :

ذكر علماء الأداء القرآني أن القراءات القرآنية من حيث التواتر ، وعدمه ثلاثة أقسام :

- (١) سورة الأعراف - جزء من الآية ٦٩ .
- (٢) سورة الواقعة - الآية ٢٩ .
- (٣) سورة ق - جزء من الآية ١٩ .
- (٤) سورة النحل - جزء من الآية ١١٢ .
- (٥) سورة يس - جزء من الآية ٣٥ .
- (٦) سورة لقمان - جزء من الآية ٢٦ .
- (٧) ينظر : القراءات القرآنية تاريخ وتعريف د/عبد الهادي الفضلي ٨٩ ، ٩٠ .
- (٨) ينظر : منجد المقرئين ٢١٩ ، ٢٢٠ .



- ١ - قسم اتفق على تواتره ، وهم السبعة المشهورة .
- ٢ - وقسم اختلف فيه ، والأصح ، بل الصحيح المختار المشهور تواتره ، وهم الثلاثة بعدها .
- ٣ - وقسم اتفق على شدوده ، وهم الأربعة الباقية^(١) .

أركان القراءة الصحيحة :

- وضع المعنيون بالقراءات القرآنية أركاناً ثلاثة للقراءة الصحيحة ، تُعرف بها من غيرها ، وهذه الأركان تتلخص فيما يلي :
- ١ - موافقة اللغة العربية ، ولو بوجه .
 - ٢ - موافقة أحد المصاحف العثمانية ، ولو احتمالاً .
 - ٣ - أن تكون القراءة صحيحة السند .

وقد جمع العلامة ابن الجزري هذه الأركان الثلاثة في قوله : [من الرجز]
 فَكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ . : وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
 وَصَحَّ إِسْنَادًا : هُوَ الْقُرْآنُ . : فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْأَرْكَانُ
 وَحَيْثُمَا يَخْتَلَرُ رُكْنٌ ، أَثْبِتْ . : شُدُودًا لَوْ أَنَّهُ فِي السَّبْعَةِ^(٢)

الفرق بين القراءة ، والرواية ، والطريق ، والوجه :

ذكر السيوطي أن القراء قسموا أحوال الإسناد إلى : قراءة ، ورواية ، وطريق ، ووجه^(٣) .

ويجدر بالباحث أن يذكر التفرقة بين هذه الأحوال ؛ ليكون القارئ على دراية بذلك ؛ فيقول :

كل خلاف نسب لإمام من الأئمة ، مما أجمع عليه الرواة عنه ، فهو قراءة .
 وكل ما نسب للراوي عن الإمام ، ولو بواسطة ، فهو رواية .
 وكل ما نسب للآخذ عن الراوي ، وإن سفل ، فهو طريق ، نحو الفتح في لفظ
 ﴿ ضَعِفَ ﴾ في سورة الروم ، قراءة حمزة ، ورواية شعبة ، وطريق عبيد بن الصباح

(١) ينظر : لطائف الإشارات ١/١٧٠ ، والإتحاف ١/٨٠ .
 (٢) شرح طيبة النشر في القراءات العشر النويري ١/١٠١ ، ١٠٢ .
 (٣) ينظر : الإتيان ١/٢٠٩ .

عن حفص (١) .

وأما الوجه فهو ما فيه خلاف على سبيل التخيير والإباحة ، كأوجه البسمة ، فقد جاء في النشر أنه إذا فصل بالبسمة بين السورتين أمكن أربعة أوجه :

الأولى : قطعها عن السورة الماضية ، وصلها بالآتية .

والثاني : وصلها بالماضية وبالآتية .

والثالث : قطعها عن الماضية ، وعن الآتية .

وكل وجه من هذه الأوجه الثلاثة جائز .

أما **الوجه الرابع** فممنوع ، وهو وصلها بالماضية ، وقطعها عن الآتية ؛ لأن البسمة لأوائل السور ، لا لأواخرها (٢) .

أئمة القراءات :

من المعروف أن الأئمة القراء بالنسبة لتواتر قراءاتهم ، وعدمها ، ثلاثة أقسام :

القسم الأول من القراء :

اشتهر أصحابه في الأمصار ، وعمّ ذكرهم الآفاق ؛ فشُدَّت إليهم الرحال ، وامتدت إليهم الأعناق ، وهؤلاء هم أصحاب القراءات السبع المتواترة ، وإليك التعريف بهم ، وبرواتهم :

الإمام الأول : نافع المدني :

وهو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولاهم ، وهو مولى جعونة بن شعوب الليثي ، حليف حمزة بن عبد المطلب ، قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة ، وتوفي سنة تسع وستين ومائة - ﷺ - (٣) .

وله راويان مرضيان :

١ - ورش : وهو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عديّ بن غزوان بن داود بن سابق المصري .

ولد بمصر سنة عشر ومائة ، وقرأ على نافع سنة خمس وخمسين ، وتوفي

(١) ينظر : البذور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي ١٠ ، والقراءات العشر للحصري ٢١ .

(٢) ينظر : النشر ٢٦٧/١ ، والمدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد د/عبد الفتاح إسماعيل شلبي ٨٣ ، ٨٤ .

(٣) ينظر : الإقناع لابن البادش ٥٥،٥٦/١ ، ومعرفة القراء الكبار للذهبي ٨٩/١ ، ٩٢ ، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٣٠/٢ ، ٣٣٤ .



بمصر سنة سبع وتسعين ومائة^(١) .

٢ - **قالون** : وهو أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد بن عمر بن عبد الرحمن الزرقي ، كان ربيب نافع ، وهو الذي لقبه بقالون ؛ لجودة قراءته ، فإن قالون باللغة الرومية (جيد) .
توفي سنة عشرين ومائتين على الأصح^(٢) .

وفي نافع ، وراوييه قال صاحب الشاطبية : [من الطويل]

فَأَمَّا الْكَرِيمُ السَّرْفِيُّ الطَّيِّبُ نَافِعٌ . : . فَذَلِكَ الَّذِي اخْتَارَ الْمَدِينَةَ مَنْزِلًا
وَقَالُونَ عَيْسَى ثَمَّ عُثْمَانُ وَرَشُّهُمْ . : . يَصُحِّتُهُ الْمَجْدُ الرَّفِيحُ نَأْتِلًا^(٣)

الإمام الثاني : ابن كثير المكي :

هو أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان بن هرمز الداري ، إمام أهل مكة في القراءة ، وقيل له : الداري ؛ لأنه كان عطاراً ، والعتار تسميه العربُ داريّاً ، نسبة إلى دارين ، موضع بالبحرين يجلب منه الطيب .
ولد بمكة سنة خمس وأربعين ، ومات بها سنة عشرين ومائة^(٤) .

وله راويان :

١ - **قنبل** : هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة المخزومي ، مولا هم المكي .

ولد سنة خمس وتسعين ومائة ، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين ، من ست وتسعين سنة^(٥) .

٢ - **البزي** : هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة .
ولد سنة سبعين ومائة ، وتوفي سنة خمسين ومائتين عن ثمانين سنة^(٦) .

وفي ابن كثير ، وراوييه قال صاحب الشاطبية :

وَمَكَةَ عَبْدُ اللَّهِ فِيهَا مُقَامُهُ . : . هُوَ ابْنُ كَثِيرٍ كَثِيرُ الْقَوْمِ مُعْتَلًا
رَوَى أَحْمَدُ الْبَزِّي لَهُ وَمُحَمَّدٌ . : . عَلَى سَنَدٍ وَهُوَ الْمَلَقَّبُ قُنْبَلًا^(١)

(١) ينظر : الإقناع ٥٧/١ ، ٥٨ ، وغاية النهاية ٥٠٢/١ ، ٥٠٣ .

(٢) ينظر : الإقناع ٥٨/١ ، ٥٩ ، وغاية النهاية ٦١٥/١ ، ٦١٦ .

(٣) متن الشاطبية ٦ .

(٤) ينظر : الإقناع ٧٧،٧٨/١ ، وغاية النهاية ٤٤٣/١ ، ٤٤٥ .

(٥) ينظر : الإقناع ٧٩،٨٠/١ ، ومعرفة القراء الكبار ١٨٦/١ ، ١٨٧ ، وغاية النهاية ١٦٥/٢ ، ١٦٦ .

(٦) ينظر : الإقناع ٨٠/١ ، وغاية النهاية ١١٩/١ ، ١٢٠ .

الإمام الثالث : أبو عمرو بن العلاء البصريّ :

هو زبان بن العلاء بن عمار بن العُرَيان بن عبد الله بن الحصين التيميّ المازنيّ ، وقيل : اسمه كنيته . ولد أبو عمر سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة سبعين . أخذ القراءة عن أهل الحجاز ، وأهل البصرة ، وكان أعلم الناس بالغريب والعريبة ، والقرآن والشعر ، وبأيام العرب ، وتوفي سنة أربع وخمسين ومائة^(٢) .
وله راويان :

١ - **الدُّوريّ** : هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزديّ البغداديّ النحويّ الضرير .

توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين^(٣) .

٢ - **السُّوسيّ** : هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم الجارود ابن مسرح الرستبيّ .

توفي في أول سنة إحدى وستين ومائتين ، وقد قارب السبعين^(٤) .

وفي أبي عمرو ، وراوييه قال صاحب الشاطبية :

وَأَمَّا الْإِمَامُ الْمَازِنِيُّ صَرِيحُهُمْ . : . أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ فَوَالِدُهُ الْعَلَاءُ
أَفَاضَ عَلَى يَحْيَى الْيَزِيدِيِّ سَيِّئُهُ . : . فَاصْبَحَ بِالْعَدْبِ الْفُرَاتِ مُعَلِّمًا
أَبُو عَمْرٍو الدُّورِيُّ وَصَالِحُهُمْ أَبُو . : . شُعَيْبٌ هُوَ السُّوسِيُّ عَنْهُ نَقَلْنَا^(٥)

الإمام الرابع : ابن عامر الشاميّ :

هو أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر بن عبد الله بن عمران اليحصبي ، إمام أهل الشام في القراءة ، وإمام مسجد دمشق . كان إمامًا عالمًا ، ثقة فيما أتاه ، حافظًا لما رواه ، متقنًا لما وعاه . توفي بدمشق يوم عاشوراء ، سنة ثمانى عشرة ومائة^(٦) .

وله راويان :

(١) متن الشاطبية ٦ ، ٧ .
(٢) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ٣٥ ، والإقناع ٩٢/١ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ومعرفة القراء الكبار ٨٣، ٨٧/١ .
(٣) ينظر : الإقناع ٩٤/١ ، ومعرفة القراء الكبار ١٥٧/١ ، ١٥٩ ، وغاية النهاية ٢٥٠/١ ، ٢٥٧ .
(٤) ينظر : الإقناع ٩٤/١ ، ٩٥ ، ومعرفة القراء الكبار ١٦٠/١ ، ١٥٩ ، وغاية النهاية ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .
(٥) متن الشاطبية ٧ .
(٦) ينظر : الإقناع ١٠٣/١ ، ١٠٥ ، ومعرفة القراء الكبار ٦٧/١ ، ٧٠ ، وغاية النهاية ٤٢٣/١ ، ٤٢٥ .



١ - هشام : هو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمى الدمشقي .
ولد سنة ثلاثة وخمسين ومائة ، وتوفي سنة خمس وأربعين ومائتين على
الأصح^(١) .

٢ - ابن ذكوان : هو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان القرشي الفهري
الدمشقي .

ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة ، وتوفي يوم الإثنين ليلتين بقيتا
من شوال سنة اثنتين وأربعين ومائتين^(٢) .

وفي ابن عامر ، وراوييه قال صاحب الشاطبية :

وَأَمَّا دِمَشْقُ الشَّامِ دَارُ ابْنِ عَامِرٍ . : فَنَلِكُ يَعْبُدُ اللَّهَ طَابَتْ مُحَلَّالًا
هِشَامٌ وَعَبَدُ اللَّهِ وَهُوَ أَنْتَسَابُهُ . : لِدُكْوَانَ بِالإِسْنَادِ عَنْهُ نَقْلًا^(٣)

الإمام الخامس : عاصم الكوفي :

هو أبو بكر عاصم بن بهدلة أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أحد التابعين ،
وشيوخ الإقراء بالكوفة .

روى عنه القراءة والحديث خلق كثير ، وتصدر للإقراء عند موت أبي عبد
الرحمن السلمى ، سنة ثلاث وسبعين إلى أن توفي بالكوفة ، آخر سنة سبع وعشرين
ومائة^(٤) .

وله راويان :

١ - شعبة : وهو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الحنات النهشلي الكوفي .

ولد سنة خمس وتسعين ، وتوفي سنة ثلاث وتسعين ومائة على الأصح^(٥) .

٢ - حفص : هو أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الغاضري مولاهم ،
الكوفي .

ولد سنة تسعين ، وتوفي سنة ثمانين ومائة على الصحيح^(٦) .

وفي عاصم ، وراوييه قال صاحب الشاطبية :

(١) ينظر : الإقناع ١/١٠٦ ، ومعرفة القراء الكبار ١/١٦٠ ، ١٦٣ ، وغاية النهاية ٢/٣٥٤ ، ٣٥٦ .

(٢) ينظر : الإقناع ١/١٠٥ ، ومعرفة القراء الكبار ١/١٦٣ ، ١٦٥ ، وغاية النهاية ١/٤٠٤ ، ٤٠٥ .

(٣) متن الشاطبية ٧ .

(٤) ينظر : الإقناع ١/١١٥ ، ومعرفة القراء الكبار ١/٧٣ ، وغاية النهاية ١/٣٤٦ .

(٥) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١١٠ ، وغاية النهاية ١/٣٢٥ .

(٦) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١١٦ ، وغاية النهاية ١/٢٥٤ .

فَأَمَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَاصِمٌ اسْمُهُ .: فَشُعْبَةُ رَأَوِيهِ الْمُبَرِّزُ أَفْضَلًا
وَذَاكَ ابْنُ عِيَّاشٍ أَبُو بَكْرٍ الرَّضَا .: وَحَفْصٌ وَبِالْإِثْقَانِ كَانَ مُفَضَّلًا^(١)

الإمام السادس : حمزة الكوفي :

هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات التيمي مولاهم ، وقيل : من صميمهم . ولد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسن ، فيحتمل أن يكون رأى بعضهم . أحكم القراءة وله خمس عشرة سنة ، وأمّ الناس سنة مائة ، وتوفي سنة ست وخمسين ومائة على الأصح^(٢) .

وله راويان :

١ - **خلف** : هو أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف البغدادي البزار ، أحد القراء العشرة .

ولد سنة خمسين ومائة ، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين ، وكان ثقةً ، كبيراً ، زاهداً ، عابداً ، عالماً ، قال ابن أخته : كان خلف يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مائة وعشرين حرفاً ، يعني في اختياره . توفي في جمادى الآخرة ، سنة تسع وعشرين ومائتين ببغداد ، وهو مختفٍ من الجهمية^(٣) .

٢ - **خلاد** : هو أبو عيسى خلاد بن خالد الشيباني مولاهم الصيرفي الكوفي . توفي سنة عشرين ومائتين^(٤) .

وفي حمزة ، وراوييه قال صاحب الشاطبية :

وَحَمْرَةَ مَا أَرْكَأ مِنْ تَوَرِّعٍ .: إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًا
رَوَى خَلْفٌ عَنْهُ وَخَلَادٌ الَّذِي .: رَوَاهُ سُلَيْمٌ مُتَّقِنًا وَمُحَصَّنًا^(٥)

الإمام السابع : الكسائي الكوفي :

هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي ، سُمِّي بالكسائي ؛ لأنه أحرم في كساء . انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات . كان صادق اللهجة ، متسع العلم بالقرآن والعربية واللغة ، وهو مادة

(١) متن الشاطبية ٨ .

(٢) ينظر : الإقناع ١/١٢٥ ، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٣ ، وغاية النهاية ١/٢٦١ .

(٣) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٧١ ، وغاية النهاية ١/٢٧٢ .

(٤) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٧٣ ، وغاية النهاية ١/٢٧٤ .

(٥) متن الشاطبية ٨ .



نحوي الكوفة وعمدتهم . توفي سنة تسع وثمانين ومائة ، صحبة هارون الرشيد بقريّة رَنْبَوَيْهِ من أعمال الري ، متوجهين إلى خراسان^(١) .

وله راويان :

١ - الليث : هو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي المقرئ . عرض القراءة على الكسائي ، وهو من جلة أصحابه ، وتوفي سنة أربعين ومائتين^(٢) .

٢ - أبو عمر الدوري : سبقت ترجمته راوياً عن أبي عمرو .

وفي الكسائي ، وراوييه قال صاحب الشاطبية :

وَأَمَّا عَلِيُّ فَالْكَسَائِيُّ نَعْتُهُ . : لِمَا كَانَ فِي الْإِحْرَامِ فِيهِ نَسْرَبَلًا
رَوَى لِيَتُّهُمْ عَنْهُ أَبُو الْحَارِثِ الرُّضَا . : وَحَفْصٌ هُوَ الدُّورِيُّ وَفِي الدَّاكِرِ قَدْ خَلَا^(٣)

القسم الثاني من القراء :

اختلف العلماء في قراءاتهم ، والصحيح أنها متواترة ، وهؤلاء الأئمة ثلاثة ، هاكم

التعريف بهم ، وبرواتهم :

الإمام الأول : أبو جعفر المدني :

هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع القاري ، مدني مشهور ، رفيع الذكر ، قرأ القرآن على مولاة عبد الله بن عياش بن ربيعة المخزومي وفاقاً ، وتوفي سنة سبع وعشرين ومائة ، وقيل : سنة ثمان وعشرين ومائة ، وقيل : غير ذلك^(٤) .

وله راويان :

١ - ابن وردان : هو أبو الحارث عيسى بن وردان المدني الحذاء .

توفي في حدود السنتين ومائة^(٥) .

٢ - ابن جمّاز : هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جمّاز المدني الزهري مولاهم .

توفي بعد السبعين ومائة^(٦) .

(١) ينظر : الإقناع ١٣٨/١ ، ومعرفة القراء الكبار ١٠٠/١ ، وغاية النهاية ٥٣٥/١ .

(٢) ينظر : الإقناع ١٤٠/١ ، ومعرفة القراء الكبار ١٧٣/١ ، وغاية النهاية ٣٤/٢ .

(٣) متن الشاطبية ٨ .

(٤) ينظر : معرفة القراء الكبار ٥٨/١ .

(٥) ينظر : غاية النهاية ٦١٦/١ .

(٦) ينظر : السابق ٣١٥/١ .

الإمام الثاني : يعقوب الحضرمي :

هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق مولى الحضرميين ، وقارئ أهل البصرة في عصره . توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين (١) .

وله راويان :

١ - رويس : هو أبو عبد الله محمد بن المتوكل البصري .

توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين (٢) .

٢ - روح : هو أبو الحسن روح بن عبد المؤمن البصري .

توفي سنة ثلاث وثلاثين ومائتين (٣) .

الإمام الثالث : خلف البزار :

سبقت ترجمته راوياً عن حمزة .

وله راويان :

١ - إسحاق : هو أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عثمان بن عبد الله المروزي البغدادي .

توفي سنة ست وثمانين ومائتين (٤) .

٢ - إدريس : هو أبو الحسن إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي .

توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين (٥) .

القسم الثالث من القراء :

اتفق العلماء على شذوذ قراءاتهم ، وهم من زاد على الأئمة العشرة السابقين ، وهم كثير ، يربو عددهم على الأربعين ، وقد اشتهر من بينهم أربعة ، إليكم تعريفاً موجزاً بهم ، وبرواتهم :

الإمام الأول : ابن محيصن :

هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي ، قارئ أهل مكة مع

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٣٠ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ٢/٢٣٤ .

(٣) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/١٥٨ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١/١٥٥ .

(٥) ينظر : السابق ١/١٥٤ .



ابن كثير ، وحميد الأعرج . توفي سنة ثلاث وعشرين ومائة^(١) .
وله راويان :

١ - البزي : سبقت ترجمته راوياً عن ابن كثير .

٢ - ابن شنبوذ : هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن أبي الصلت بن أيوب بن شنبوذ
البغدادي .

توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة^(٢) .

الإمام الثاني : اليزيديّ :

هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي البصري النحوي المقرئ . جوّد القرآن
على أبي عمرو ، وحدث عنه وعن ابن جريج . توفي سنة اثنتين ومائتين^(٣) .
وله راويان :

١ - سليمان بن الحكم : هو أبو أيوب سليمان بن أيوب بن الحكم الخياط البغدادي .
توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين^(٤) .

٢ - أحمد بن فرح : هو أبو جعفر أحمد بن فرح بن جبريل الضرير البغدادي، المفسر.
توفي سنة ثلاث وثلاثمائة^(٥) .

الإمام الثالث : الحسن البصريّ :

هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، إمام أهل زمانه علماً وعملاً .
ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، وذلك سنة إحدى وعشرين ، وتوفي سنة عشر
ومائة^(٦) .

وله راويان :

١ - شجاع : هو أبو نعيم شجاع بن أبي نصر البلخي البغدادي الزاهد .
توفي ببغداد سنة تسعين ومائة^(٧) .

٢ - الدوريّ : سبقت ترجمته راوياً عن أبي عمرو .

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ١/٨١ .

(٢) ينظر : السابق ١/٢٢١ .

(٣) ينظر : السابق ١/١٢٥ .

(٤) ينظر : غاية النهاية ١/٣١٢ .

(٥) ينظر : السابق ١/٩٥ .

(٦) ينظر : السابق ١/٢٣٥ .

(٧) ينظر : السابق ١/٣٢٤ .

الإمام الرابع : الأعمش :

هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي . ولد سنة إحدى وستين ، وقرأ على يحيى بن وثاب ، وتوفي في ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة^(١) .

وله راويان :

١ - **المطوعي** : هو أبو العباس الحسن بن سعيد بن جعفر بن الفضل المطوعي البصري .

توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة^(٢) .

٢ - **الشنبوزي** : هو أبو الفرج محمد بن إبراهيم بن يوسف بن العباس الشنبوزي البغدادي .

توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة^(٣) .

نحويو البصرة والقراءات :

لقد نال النحويون البصريون من القراءات القرآنية وقرائنها ما هم منه براء ؛ فقد أغلظوا القول فيهم ، ورموهم باللحن والجهالة . وقد جاءت عباراتهم وأقوالهم الدالة على ذلك في بطون كتب النحو والعربية كثيرة جداً ، تُؤسف الباحثين .

يُصور لنا ذلك الشيخ عزيمة بقوله : " إن الحملة على القراء بتلحينهم ، ورد قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها زعماء البصرة المتقدمون ، ثم تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة ؛ فشاركوا فيها " .

فالفراء مع علمه وفضله ؛ وتلمذته للكسائي ، أحد القراء السبعة يشارك في الطعن على القراء ، وينسب إليهم الوهم^(٤) .

وما قاد البصريون هذه الحملة إلا لأنهم أخضعوا القراءات لأقيستهم التي وضعوها ، فما وافق منها أقيستهم ، ولو بالتأويل قبلوه ، وما خالفها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، وطعنوا في عربية قرائته .

(١) ينظر : معرفة القراء الكبار ٧٨/١ .

(٢) ينظر : غاية النهاية ٢١٣/١ .

(٣) ينظر : السابق ٥٠/٢ .

(٤) أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٣ .



- وجدير بالذكر هنا أن نعرض أقوالهم ، لنقف على نصيب كل منهم في هذه الحملة:
- فهذا أبو عمرو بن العلاء يُلحّن محمد بن مروان في قراءته قوله تعالى : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾^(١) بنصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾ ، قائلاً : " احتبى ابن مروان في ذه في اللحن " (٢).
- وموقف شيخ النحويين سيبويه من القراءات واضح ؛ فلم يُخطئ قراءةً ، متواترةً أو شاذةً ، فهذا مبدؤه ، وهذه عبارته : " القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة " (٣) .
- لكن في كتاب سيبويه عبارة ، أساء فهمها الرضيُّ ، فظن أن سيبويه يطعن في القراءات ، وهذه العبارة هي قوله : " وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق ، يحققون نبئ ، وبريئة ، وذلك قليل رديء " (٤) .
- وقد شرحها الرضي قائلاً : " يعني : قليل في كلام العرب رديء فيه ، لا أنه رديء في القياس ، وهي ثابتة في القراءات السبع ... ومذهب سيبويه - كما ذكرناه - أن ذلك رديء ، مع أنه قرئ به . ولعل القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أنه من القرآن الكريم ، تعالى عنها " (٥) .
- وقد نقل عنه الشيخ عضيمة هذا الكلام ، ولم يعقب (٦) .
- والباحث يقول للرضي : إن القراءات سُبِّعت في عصر ابن مجاهد ، وعلى يديه في نهاية القرن الثالث الهجري ، وبداية القرن الرابع ، ولم تُسبَّع في عصر سيبويه ، فقد جانبك الصواب في قولك هذا .
- كذلك لا نجد في عبارة الكتاب السابقة قراءةً ، حُكِمَ عليها بالقلّة والرداءة ، وشيخ النحويين ليس مطالبًا بمعرفة جميع القراءات ، وقد كانت تخفى على الصحابة ، وحديث نزول القرآن على سبعة أحرف ، وما دار فيه بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم شاهد صدق على ذلك .
- وأما أبو عثمان المازني فقد أسرف في الطعن ، وجاوز الحد ، ويشهد لهذا قوله :

(١) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .
(٢) كتاب سيبويه ٣٩٧/٢ .
(٣) السابق ١٤٨/١ .
(٤) السابق ٥٥٥/٣ .
(٥) شرح الشافية ٣٥/٣ .
(٦) ينظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٧ .

فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة ﴿مَعِيشَ﴾ بالهمزة فهي خطأ ؛ فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحنًا نحوًا من هذا " (١) .

وقد طاب له - كما يقول الشيخ عزيمة - أن يختم كتاب التصريف بالطعن على القراء عامة والاستهزاء بهم ، والسخرية من عملهم ، وتصويرهم في أثواب الجهلة الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني (٢) .

- وممن شارك في هذه الحملة أبو حاتم السجستاني ، فقد أعرض عن قراءة ﴿ثَلَاثَمِائَةَ﴾

سِينِينَ ﴿بإضافة مائة إلى سنين ، وهي قراءة حمزة والكسائي ويحيى وطلحة والأعمش (٣) . وبالغ أبو حاتم في الطعن على حمزة ، ورماه باللحن والجهالة ، قائلاً : " وإنما أهل الكوفة يكابرون فيه ويُبَاهَتُونَ ، فقد صيّرهُ الجهالُ من الناس شيئاً عظيماً بالمكابرة والبهت . وقول ذوي اللحي العظام منهم : كانت الجنُّ تقرأ على حمزة ، والجن لم تقرأ على ابن مسعود والذين بعده ، فكيف خصت حمزة بالقراءة عليه ! وكيف يكون رئيساً وهو لا يعرف الساكن من المتحرك ، ولا مواضع الوقف والاستئناف ، ولا مواضع القطع والوصل والهمزة ! وإنما يحسن مثل هذا أهل البصرة ؛ لأنهم علماء بالعربية ، قراء رؤساء " (٤) .

- ولأبي العباس المبرد نصيب كبير في هذه الحملة ، ظهر في كتبه ، وفيما حكاه عنه النحويون ، وسيبدو ذلك جلياً في صفحات البحث .

- وبالغ الزجاج في إنكار قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر الأرحام ، فقال : " القراءة الجيدة نصب الأرحام . المعنى : واتقوا الأرحام أن تقطعوها . فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية ، لا يجوز إلا في اضطرار شعر " (٥) .

وقال عن قراءة نافع ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَةً﴾ بالهمز : " وجميع النحويين

(١) المنصف شرح تصريف المازني ٢٦١ .

(٢) ينظر : أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ٢٩٨ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٣٩٠/١٦ ، والآية من سورة الكهف - جزء من الآية ٢٥ .

(٤) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ٤٣ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٦/٢ .



البصريين يزعمون أن همزها خطأ" (١) .

- وقد شايح هذه الحملة البصرية كثير من المتأخرين ، كالفارسي ، وابن جنبي ، والزمخشري ، وأبو البركات الأنباري ، والرضي ، وكتبهم ناطقة بذلك ، وتابعهم من المفسرين الإمام الطبري وغيره .

وقد اعتمد النحويون في تلحين القراءات على الأمور الآتية :

١ - احتكامهم إلى ما وضعوه من قواعد ، وسنوه من قوانين ، فقد منع البصريون من جواز هذه الأمور ؛ فلحنوا ما جاء عليها من قراءات :

الفصل بين المضاف والمضاف إليه - العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض - العطف على معمولي عاملين مختلفين - إضافة مائة إلى الجمع - تسكين لام الأمر مع (ثم) - إدغام الراء في اللام ، والفاء في الباء - تسكين الحركة الإعرابية - اجتماع الساكنين على غير حده .

٢ - قد يخفى توجيهُ القراءة على بعض النحويين ، فيُسارِع إلى تحليتها ، كما فعل الفارسيُّ مع قراءة ﴿ هَمَّتْ لَكَ ﴾ بفتح التاء وكسر الهاء ، لم يعرف لها وجهًا ، فذهب إلى أنها وهم من القارئ (٢) .

٣ - قد ينظر بعض النحويين إلى الشائع من اللغات ، ويغفل عن غيره ، ومن أمثلة ذلك : (غُدُوَّة) فيها لغتان ، ذكرهما سيبويه (٣) .

اللغة الأولى : استعمالها معرفة ، علم جنس ، فلا تدخل عليها أل .

واللغة الثانية : استعمالها نكرة ؛ فيجوز تعريفها ، وقد جاء على هذه اللغة

قراءة ابن عامر ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ ﴾ (٤) .

جهل أبو عبيدة اللغة الثانية فأساء الظن بابن عامر ، وقال : إنما قرأ تلك القراءة اتباعًا لخط المصحف ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ، ولفظهما على تركها .

٤ - قد يزعم بعض النحويين أنه أحصى الأوزان العربية فوجدها تخلو من بعض

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٢ .

(٢) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٤٢٠/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٩٣/٣ ، ٢٩٤ .

(٤) سورة الأنعام - جزء من الآية ٥٢ ، وسورة الكهف - جزء من الآية ٢٨ .

الأوزان ؛ فيلحن ما جاء عليها من قراءات ؛ فقد أنكر الأخفش قراءة ﴿فَنظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾^(١) لأنه ليس في الكلام مَفْعُل ، بضم العين^(٢) .

ولم يكتف النحويون بتلحين ما خالف قواعدهم من قراءات ، وإنما كان منهم تلحين لبعض القراءات المتواترة التي وافقت أقيستهم .
فمن ذلك قراءة ﴿فَقَدِّمُوا آيَةَ الْكُفْرِ﴾ بإبدال الهمزة الثانية ياء^(٣) .

هذه القراءة وافقت القياس الصيرفي ، ومع ذلك نجد الزمخشري في كشفه يقول : " فأما التصريح بالياء فليس بقراءة ، ولا يجوز أن تكون قراءة ، ومن صرّح بها فهو لاحق محرف "^(٤) .

وقد طفح الكيل بأبي حيان - ﷺ - فقال عن الزمخشري : " وذلك دأبه في تلحين المقرئين ، وكيف يكون ذلك لاحقاً ، وقد قرأ به رأس البصريين النحاة أبو عمرو بن العلاء ، وقارئ مكة ابن كثير ، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع "^(٥) .
هذا هو موقف البصريين ، ومن شايعهم من القراءات وقراءتها ، بدا واضحاً غاية الوضوح ، غير أنني وجدت أحد الباحثين المعاصرين يذهب إلى أن الكسائي هو الذي بدأ تخطئة القراء ، وتبعه تلميذه الفراء ، وأنه هو وأستاذه اللذان فتحا للبصريين التاليين لهما تخطئة بعض القراءات من أمثال : المازني والمبرد والزجاج ، بينما أغلق الكوفيون الذي خلفوهما هذا الباب ، بل لقد مضوا يتوسعون في الاحتجاج بالقراءات الشاذة مقتدين بالأخفش ، ثم خلاص من هذا إلى قوله : " ولعل في ذلك ما يسقط التهمة التي اتهم بها بعض المعاصرين نحاة البصرة عامة ، إذ زعموا أنهم كانوا يطعنون على القراءات ، كما زعموا أن الكوفيين عامة كانوا يقبلونها ، ويحتجون بها "^(٦) .

ولعل الذي حداه إلى ذلك ما رآه من تخطئتهما لبعض القراءات ، التي بدت في (معاني القرآن) للفراء ، وسبق أن ذكرنا أنها حملة بصرية ، تطاير شررها إلى بعض زعماء الكوفة ؛ فشاركوا فيها .

(١) قرأ بها الحسن بخلاف عنه ، وأبو رجاء ، ومجاهد ، ينظر : المحتسب ١/١٤٣ ، والآية من سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١/٣٨٩ ودراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ عزيمة ١/٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) الآية من سورة التوبة - جزء من الآية ١٢ .

(٤) الكشف ٢/٢٥١ .

(٥) البحر المحيط ٥/٣٨١ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ١/٢٥ .

(٦) المدارس النحوية د/شوقي ضيف ١٥٧ ، ١٥٨ .



نحويو الكوفة والقراءات :

نالت القراءات القرآنية اهتماماً كبيراً من نحويي الكوفة ، فكانوا يعتدون بها ويحتجون ، ويبنون عليها قواعدهم ؛ إذ جعلوها مصدراً من مصادر نحوهم . ولم يؤثر عنهم الطعن على القراء ، كما أثر عن البصريين ، بل بلغ من إجلالهم للقراء أن الكسائي كان يقرأ قول الله تعالى : ﴿لَمْ يَطْمِئُنْ نَاسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾^(١) برفع الميم ، وكسرهما ؛ لأن القراء على كسرهما ، وأصحاب علي وأصحاب عبد الله يقرءونها برفع الميم فكان يجمع بين القراءتين ؛ لئلا يخرج من هذين الأثرين^(٢) .
ومن القراءات التي استند إليها الكوفيون في أحكامهم ما يلي :

١ - قراءة ابن عامر : ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(٣) برفع القتل ، ونصب الأولاد وجر الشركاء .

استندوا إليها في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، والبصريون يذهبون إلى وهى هذه القراءة ، ووهم القارئ^(٤) .

٢ - قراءة حمزة : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٥) بجر الأرحام .

استندوا إليها في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض . أما البصريون فلم يُجوزوا ذلك ، ولجأوا إلى التأويل^(٦) .

٣ - قراءة عبد الله بن مسعود : ﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾^(٧)

بحذف النون ﴿لَا تَعْبُدُوا﴾ .

استندوا إليها في جواز إعمال أن المصدرية في الفعل ، وهي محذوفة من غير بدل . وقال أبو البركات الأنباري في الرد على احتجاجهم بهذه القراءة : " أما

قراءة من قرأ ﴿لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ فهي قراءة شاذة^(٨) .

(١) سورة الرحمن - جزء من الآية ٥٦ ، الآية ٧٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للقراء ١١٨/٣ ، ١١٩ .

(٣) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٣٧ .

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة ٦٠) ٤٣١/٢ ، ٤٣٦ .

(٥) سورة النساء - جزء من الآية ١ .

(٦) ينظر : الإنصاف (مسألة ٦٥) ٤٦٣/٢ ، ٤٦٧ .

(٧) سورة البقرة - جزء من الآية ٨٣ .

(٨) ينظر : الإنصاف (مسألة ٧٧) ٥٦٠/٢ ، ٥٦٤ .

والأمثلة على احتجاج الكوفيين بالقراءات ، وبناء قواعدهم عليها ، سواء أكانت من المتواترة ، أم من غيرها كثيرة ، تعجُّ بها كتب النحو .

ويرجع اعتبار الكوفيين القراءات مصدراً لغوياً إلى الأمور التالية :

١ - أن الكوفة كانت مهبط الصحابة ، ففيها نزل عدد كبير منهم ، وهم أو أكثرهم عرب ، لا يُتَّهَمون في فصاحتهم ، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات ، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء ، كانوا أئمة القراء في العراق ، وهم : عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي .

ومرجع هؤلاء جميعاً : جماعة من صحابة النبي ﷺ ، نزلوا الكوفة ، وكانوا قد عرفوا بطول الباع في الفصاحة والبلاغة ، وفي طليعتهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وتلاميذهما الذي لقَّوهما ، وصاحبوهما ، وأخذوا عنهما ، كأبي عبد الرحمن السلمي ، وزر بن حبيش ..

٢ - أن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة ، وهو علي بن حمزة الكسائي ، وثقافته عربية إسلامية محضة ، لم يعرف عنه أنه اتصل بالثقافات الأجنبية ، أو تأثر بها ، فهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه القراء ، من اعتماد على النقل ، واعتداد بالرواية ، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند ، وما كان من القرآن فهو أجدر بالترفضيل ، وأولى بالقبول ..

٣ - أن طابع الكوفيين في دراستهم ديني ، ومن مظاهر هذا : عنايتهم بالقرآن ، وصلة الكسائي به واضحة كل الوضوح ، فهو من أئمة القراءة ، وصلة الفراء به واضحة أيضاً ، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن ، وكتابه (معاني القرآن) شاهد صدق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .

ولما كان القرآن هو النموذج الحي ، كان لا بد أن يكون في مقدمة المصادر اللغوية ، التي تعتمد عليها دراسة النحو ، وأن يكون لكل واحدة من القراءات السبع أو العشر ، من القبول والاحترام ما للأخرى ؛ إذ كانت كلها متصلة السند بالنبي ﷺ ، وكان حملتها من الضبط والإتقان ، في المكان الذي عُرفوا به^(١) .

ورحم الله الفراء ؛ إذ يقول : " الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر " (٢) .

(١) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو /مهدي المخزومي ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ .
(٢) معاني القرآن ١٤/١ .



الرد على النحويين الطاعنين :

فَيُضِ اللهُ تَعَالَى لِلْقُرْآنِ الْقِرَاءَاتِ الْقِرْآنِيَّةِ ، وَقُرَّائِهَا الَّذِينَ اخْتَصَمَهُمْ مِنْ بَيْنِ عِبَادِهِ بِإِثْرِ كِتَابِهِ مِنْ يَدَافِعِ عَنْهُمْ ، وَيَتَصَدَّى لِلنَّحْوِيِّينَ فِي حِمْلَتِهِمُ التَّلْحِينِيَّةِ ، الَّتِي شَمَلَتْ الْعَدِيدَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ ، وَغَيْرِ الْمُتَوَاتِرَةِ ؛ فَوَجَدْنَا كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ يَنَافِحُونَ عَنِ الْقِرَاءَاتِ ، وَقُرَّائِهَا ، وَأَتْرَكَ مِيزَانَ الْقَوْلِ لِهَوْلَاءِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِيَتَقَدَّمُوا بِأَقْوَالِهِمْ مَدَافِعِينَ :

- يَقُولُ ابْنُ خَالَوَيْهِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " إِنِّي تَدَبَّرْتُ قِرَاءَةَ الْأُئِمَّةِ السَّبْعَةِ مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ الْخَمْسَةِ الْمَعْرُوفِينَ بِصِحَّةِ النُّقْلِ ، وَإِتْقَانِ الْحِفْظِ ، الْمَأْمُونِينَ عَلَى تَأْدِيَةِ الرِّوَايَةِ وَاللَّفْظِ ، فَرَأَيْتُ كَلًّا مِنْهُمْ قَدْ ذَهَبَ فِي إِعْرَابِ مَا انْفَرَدَ بِهِ مِنْ حَرْفِهِ مَذْهَبًا مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِيَّةِ لَا يَدْفَعُ ، وَقَصْدَ مِنَ الْقِيَاسِ وَجْهًا لَا يَمْنَعُ ، فَوَافِقَ بِاللَّفْظِ وَالْحِكَايَةِ طَرِيقَ النُّقْلِ وَالرِّوَايَةِ ، غَيْرَ مُؤَثِّرٍ لِلِاخْتِيَارِ عَلَى وَاجِبِ الْآثَارِ " (١) .

- وَتَلَاهُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قَائِلًا : " وَأُئِمَّةُ الْقِرَاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ ، وَالْأَقْيَسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ ، وَالْأَصْحَ فِي النُّقْلِ ، وَالرِّوَايَةِ إِذَا ثَبَتَتْ عَنْهُمْ لَمْ يَرُدُّهَا قِيَاسٌ عَرَبِيَّةٌ ، وَلَا فَشْوُ لُغَةٌ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سَنَةَ مُتَبَعَةٍ ، يَلْزَمُ قَبُولُهَا ، وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا " (٢) .

- وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ مُتَعَجِّبًا مِنْ مَوْقِفِ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ : " وَلَا عَجَبٌ أَعْجَبَ مِمَّنْ إِنْ وَجَدَ لِأَمْرٍ الْقَيْسَ ، أَوْ لَزَهْرٍ ، أَوْ لَجَرِيرٍ ، أَوْ الْحَطِيئَةَ ، أَوْ الطَّرْمَاحَ ، أَوْ لِلشَّمَاخِ ، أَوْ لِأَعْرَابِيٍّ أَسَدِيٍّ ، أَوْ سَلْمِيٍّ ، أَوْ تَمِيمِيٍّ ، أَوْ مِنْ سَائِرِ أَوْلَادِ الْعَرَبِ بَوَّالٍ عَلَى عَقْبِهِ لَفْظًا فِي شَعْرٍ أَوْ نَثْرٍ ، جَعَلَهُ فِي اللُّغَةِ ، وَقَطَعَ بِهِ ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْهِ . ثُمَّ إِذَا وَجَدَ اللهُ تَعَالَى خَالِقَ اللُّغَاتِ وَأَهْلَهَا كَلَامًا لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ ، وَلَا جَعَلَهُ حُجَّةً ، وَجَعَلَ يَصْرِفُهُ عَنْ وَجْهِهِ ، وَيَحْرِفُهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَيَتَحِيلُ فِي إِحَالَتِهِ عَمَّا أَوْقَعَهُ اللهُ عَلَيْهِ " (٣) .

- وَأَقْبَلَ الْإِمَامُ الْقَشِيرِيُّ مُنْكَرًا عَلَى الزَّجَاجِ تَضْعِيفَهُ قِرَاءَةَ حَمْزَةِ ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بِالْجَرِّ ، وَقَائِلًا : " وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ مُرَدُّودٌ عَنْ أُئِمَّةِ الدِّينِ ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ الَّتِي قَرَأَ بِهَا أُئِمَّةُ الْقِرَاءِ ثَبَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَوَاتُرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الصَّنْعَةِ ، وَإِذَا ثَبَتَ شَيْءٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَمَنْ رَدَّ ذَلِكَ ، فَقَدْ رَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَاسْتَقْبَحَ مَا قَرَأَ بِهِ ، وَهَذَا مَقَامٌ مُحْذُورٌ ، وَلَا

(١) الحجة في القراءات السبع ٦١ ، ٦٢ .

(٢) منجد المقرئين ٢٤٣ ، والنشر ١٠/١ ، ١١ .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٢٣١/٣ .

يُقد في أئمة اللغة والنحو ، فإن العربية تنقل من النبي ﷺ ، ولا يشك أحد في فصاحته " (١) .

- وقال الفخر الرازي بعد ذكره للوجه التي رُدَّت بها قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بجر الأرحام : " واعلم أن هذه الوجوه ليست وجوهاً قويةً في دفع الروايات الواردة في اللغات ؛ وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة ، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله ﷺ ، وذلك يُوجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياسُ يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيوت العنكبوت " (٢) . ثم ذكر وجهين للقراءة ، وأورد البيتين اللذين أنشدهما سيبويه بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، ثم قال : " والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن " (٣) .

- وقال ابن المنير مُعقِّباً على ما قاله الزمخشري في ابن عامر وقراءته ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ برفع القتل ، ونصب الأولاد ، وجر الشركاء : " لقد ركب المصنف في هذا الفصل متن عمياء ، وتاه في تيهاء ، وأنا أبرأ إلى الله ، وأبرئ حملة كتابه وحفظه كلامه مما رماه به ، فإنه تخيل أن القراء أئمة الوجوه السبعة اختار كل منهم حرفاً قرأ به اجتهاداً ، لا نقلاً ولا سماعاً ؛ فلذلك غلط ابن عامر في قراءته هذه .. ولم يعلم الزمخشري أن هذه القراءة بنصب الأولاد ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه ، بها يعلم ضرورة أن النبي ﷺ قرأها على جبريل كما أنزلها عليه كذلك ، ثم تلاها النبي ﷺ على عدد التواتر من الأئمة ، ولم يزل عدد التواتر يتناقلونها ، ويقرءون بها خلفاً عن سلف ، إلى أن انتهت إلى ابن عامر ، فقرأها أيضاً كما سمعها " .

فهذا معتقد أهل الحق في جميع الوجوه السبعة ، أنها متواترة جملة وتفصيلاً عن

(١) تفسير القرطبي ٤/٥ .

(٢) التفسير الكبير ١٦٣/٩ ، ١٦٤ .

(٣) السابق ١٦٤/٩ .



أفصل من نطق بالضاد ﷺ^(١) .

وقال أيضاً : " ليس غرضنا تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة "^(٢) .

- وجاء ابن يعيش فقال عن قراءة حمزة ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر مصوراً مأساتها ومدافعاً: " فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة ؛ نظراً إلى العطف على المضمم المخفوض . وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة ، وقال : لا تحل القراءة بها ، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، لأنه قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة ، كابن مسعود ، وابن عباس ، والقاسم ، وإبراهيم النخعي ، والأعمش ، والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها "^(٣) .

- وقال الإمام النيسابوري منكرًا على الزمخشري تخطئته قراءة ابن عامر ، من جهة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف ، وأن ذلك ضعيف مستكره في الشعر ، فكيف به في القرآن ! : " والحق عندي في هذا المقام أن القرآن حجة على غيره ، وليس غيره حجة عليه ، والقراءات السبع كلها متواترة ، فكيف يمكن تخطئة بعضها ، فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته ، وأن لا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا ؟ وإن ورد فكثير أم لا ؟ "^(٤) .

- وأبو حيان الذي فاض بحره بتعقيب النحويين واللغويين ، تعددت عباراته في الرد على النحويين ، ومنها :

" القراءة إنما هي سنة متبعة "^(٥) .

" لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة "^(٦) .

" ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا "^(٧) .

(١) الانتصاف بهامش الكشف ٦٩/٢ .

(٢) الانتصاف ٧٠/٢ .

(٣) شرح المفصل ٧٨/٣ .

(٤) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٣٧/٨ .

(٥) البحر المحيط ٥٢٢/٤ .

(٦) السابق ١٥/٥ .

(٧) السابق ١٥/٥ .

" وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم " (١) .

وقال في الرد على الزمخشري متعجباً ؛ لطعنه في ابن عامر ، وهو عربي صريح : " وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة ، موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة ؛ لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً ، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم ؛ لضبطهم ، ومعرفتهم ، وديانتهم " (٢) .

- ورحم الله الإمام ابن الجزري ، فقد ضاق بهم ذرعاً وقال : " أنى يسعهم إنكار قراءة تواترت ، أو استفاضت عن رسول الله ﷺ ! إلا نوبس لا اعتماد بهم ، ليس لهم معرفة بالقراءات ولا بالآثار ، حملوا على ما علموا من القياسات ، وظنوا أنهم أحاطوا بجميع لغات العرب : أفصحها ، وفصيحتها ، حتى لو قيل لأحدهم شيء من القرآن على غير النحو الذي أنزله الله ، يوافق قياساً ظاهراً عنده ، ولم يقرأ بذلك أحد لقطع له بالصحة " .

كما أنه لو سئل عن قراءة متواترة ، لا يعرف لها قياساً لأنكرها ، ولقطع بشذوذها ، حتى إن بعضهم قطع في قوله ﷺ : ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ (٣) بأن الإدغام الذي أجمع عليه الصحابة - رضوان الله عليهم - والمسلمون لحن ، وأنه لا يجوز عند العرب ؛ لأن الفعل الذي هو (تأمن) مرفوع ، فلا وجه لسكونه حتى أدغم في النون التي تليه .

فانظر يا أخي إلى قلة حياء هؤلاء من الله تعالى ، يجعلون ما عرفوه من القياس أصلاً ، والقرآن العظيم فرعاً .

حاشى العلماء المقتدى بهم ، من أئمة اللغة والإعراب من ذلك ، يجيئون إلى كل حرف مما تقدم ونحوه ، يبالغون في توجيهه ، والإنكار على من أنكره .

حتى إن إمام اللغة والنحو أبا عبد الله محمد بن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - قال في منظومته (الكافية الشافية) في الفصل بين المضافين :

وعمدني قراءة ابن عامر .: فكم لها من عاضد وناصر (٤)

(١) البحر ١٥/٥ .

(٢) السابق ٦٥٨/٤ .

(٣) سورة يوسف - جزء من الآية ١١ .

(٤) منجد المقرئين ٢٤١ ، ٢٤٢ .



- وقال السيوطي - ﷺ -: " فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاجُ به في العربية ، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أُطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه " (١) .

وقال أيضاً : " كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم مخطئون في ذلك ؛ فإن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية " (٢) .

- وقال الشيخ حمزة فتح الله - ﷺ -: " وقال بعضهم : في كتاب الله تعالى أشياء ستصلحها العرب بألسنتها ، وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جداً ؛ لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ ، وهم أهل اللغة ، وهم القدوة ، وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه ، وهذا ساقط عن لا يعلم بعدهم ، وساقط عن يعلم ؛ لأنهم يفتدي بهم ، فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم ، والقرآن الكريم محكم لا لحن فيه بشيء يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب " (٣) .

- ودخل الشيخ عزيمة - ﷺ - هذا الميدان قائلاً : " والقرآن حجة في العربية بقراءاته المتواترة ، وغير المتواترة كما هو حجة في الشريعة . فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها ، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يُكتفى فيه برواية الآحاد " (٤) .

- وبعد هذه المسيرة الطيبة مع العلماء في مجال الدفاع عن القراءات القرآنية ، أُفضِّل أن يكون مسك الختام قول الشيخ عبد الوهاب حمودة - ﷺ -: " إن للقرآن أسلوبًا من النحو ينبغي أن يقاس عليه ، ولا يقاس هو على غيره ؛ وذلك إذا صح سند القراءة ، ووافقت رسم أحد المصاحف العثمانية فليصح النحاة قواعدهم ، وليصوغوها كما صاغها القرآن الكريم ، فإنه النص الوحيد ، المقطوع بصحته ، المتواتر في روايته ، فإن في صحة القياس على ما ترد به القراءات الصحيحة مخالفًا

(١) الاقتراح ٥١ .

(٢) المصدر السابق ٥٢ .

(٣) المواهب الفتحية ٨١/٢ ، ٨٢ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/١ .

لما اشتهر في كلام العرب ، زيادةً في أساليب القول ، وفتحاً لطرق يزداد بها بيانُ
اللغة سعةً على سعته " (١) .

(١) القراءات واللهجات ١٤٨ ، ١٤٩ .



الفصل الأول

الدراسة النحوية

للقراءات القرآنية في المقتضب

ويشتمل على ثلاثة مباحث

المبحث الأول

الدراسة النحوية للقراءات السبع

المبحث الثاني

الدراسة النحوية للقراءات الثلاث ما فوق السبع

المبحث الثالث

الدراسة النحوية للقراءات الشاذة

المَبْحَثُ الأَوَّلُ

الدراسة النحوية للقراءات السبع

فيه خمس وثلاثون مسألة



المسألة الأولى

التنوين وحذفه

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾^(١) بالتنوين وتركه

تقديم

التنوين هو : نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً ، لغير توكيد .

وله في العربية أنواع كثيرة مختصة بالاسم^(٢) ، أشهرها الأربعة التالية :

- ١ - تنوين التمكين : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ، نحو : بكرٌ مجتهدٌ .
 - ٢ - تنوين التنكير : وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير ، نحو : مررت بنفطويه ونفطويه آخر .
 - ٣ - تنوين المقابلة : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، جعلوه في مقابلة النون في جمع المنكر السالم ، نحو : مسلماتٌ .
 - ٤ - تنوين العوض : وهو اللاحق لنحو : جوارٍ ، وغواشٍ ؛ عوضاً من الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجر ، ولـ (إذ) في نحو : ﴿ وَيَوْمَ إِذْ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ ﴾^(٣) عوضاً من الجملة التي تضاف (إذ) إليها^(٤) .
- والذي يعنينا من هذه الأربعة تنوين التمكين . وفائدته : " الدلالة على خفة الاسم ، وتمكنه في باب الاسمية ؛ لكونه لم يشبه الحرف فيبنى ، ولا الفعل فيمنع من الصرف"^(٥) . وذلك نحو : جاء بكرٌ ، ورأيت بكراً ، ومررت ببكرٍ ، وبكرٌ منطلقٌ .
- وعليه جاء قراءة ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾^(٦) بالتنوين ؛ فـ ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ مبتدأ ، وهو عربي مشتق من التعزير ، وهو التعظيم ، قال الله ﷻ : ﴿ وَتَعَزَّرُوا

(١) سورة التوبة - جزء من الآية ٣٠ .

(٢) ذكرها السيوطي في الهمع ٦١٩/٢-٦٢٢ ، والصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٣٤/١ .

(٣) سورة الروم - جزء من الآية ٤ .

(٤) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ١٥/١ ، ١٦ ، وهمع الهوامع ٦١٩/٢ ، ٦٢٠ ، وشرح الأشموني مع

حاشية الصبان ٣٤/١ ، ٣٥ ، ٣٦ .

(٥) أوضح المسالك ١٥/١ .

(٦) سورة التوبة - جزء من الآية ٣٠ .

وَتَوْقَرُوهُ ﴿١﴾ .

وقيل : هو اسم أعجمي .

وصُرفَ ؛ لكون مكبَّرة ثلاثياً ساكن الوسط ، ولا نظر لياء التصغير (٢) .

حذف التنوين :

قد يحذف التنوين لزوماً ، وقد يحذف لالتقاء الساكنين .

أولاً : حذفه لزوماً :

ذكر النحويون أن التنوين يُحذف لزوماً ؛ لدخول أل ، وللإضافة ، ولشبهها ، نحو: لا مالَ لِبَكْرٍ ، إذا قُدِّرَ الجار والمجرور صفة ، والخبر محذوفاً ، فإن قُدِّرَ خبراً فحذف التنوين للبناء ، وإن قُدِّرَت اللام مقحمة ، والخبر محذوفاً فهو للإضافة . ولمانع الصرف ، نحو : فاطمة ، وللوقف في غير النصب ، أما فيه فيبدل ألفاً على اللغة المشهورة ، وللاتصال بالضمير ، نحو : صاحبك ، فيمن قال : إنه غير مضاف (٣) . وكذلك في " كل اسم غالبٍ وُصف بـابن ، ثم أُضيف إلى اسمٍ غالبٍ ، أو كنية ، أو أم . وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو .

وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو ؛ حيث كثر في كلامهم ؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ، وذلك قولك : اضربَ ابنَ زيد ، وأنت تريد الخفيفة (٤) .

ثانياً : حذفه لالتقاء الساكنين :

وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فقد اختلفت فيه وجهة النظر النحوية : فمن الناس من جعله ضرورة ، ومنهم من أجازَه في فصيح الكلام ، وهو الصحيح . وقد قرئ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴿٢﴾ ﴾ بحذف التنوين (٥) .

وقرأ عمارة بن عقيل ﴿ وَلَا أَيْلُ سَابِقِ النَّهَارِ ﴾ (٦) بحذف التنوين من ﴿ سَابِقُ ﴾ ،

(١) سورة الفتح - جزء من الآية ٩ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢/٢ ، ١٣ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١٧٣/٢ ، وحاشية الصبان ٣٧/١ .

(٤) الكتاب ٥٠٤/٣ ، ٥٠٥ .

(٥) سورة الإخلاص - الآيتان ١ ، ٢ .

(٦) سيأتي الحديث عن هذه القراءة في موضعه من البحث إن شاء الله .

(٧) سورة يس - جزء من الآية ٤٠ .



فسئل عن ذلك فقال : لو نَوَّتَهُ لكان أوزن، يريد: أثقل . وكان عمارة بن عقيل فصيحًا .
وقد حُمِلت على ذلك قراءة ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾^(١) بحذف التنوين .
وجاء ذلك بكثرة في الشعر العربي^(٢) .

توثيق القراءتين :

قرأ عاصم ، والكسائي ، ويعقوب الحضرمي قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ بالتنوين وكسره حال الوصل ، ولا يجوز ضمه في مذهب الكسائي ، جريًا على قاعدته في نحو ﴿ مَحْطُورًا ﴾^(٣) ؛ لأن الضمة في ﴿ ابْنُ ﴾ ضمة إعراب، فهي غير لازمة .
وقرأ الباقون بغير تنوين^(٤) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد ، فيحذف التنوين من الموصوف) ، وذكر أنها تقرأ على ضربين :

الضرب الأول : القراءة بالتنوين ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ ، وعليها فـ ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ ابْنُ اللَّهِ ﴾ خبره .

ووجب التنوين في المبتدأ ؛ للدلالة على أن ما بعده خبر عنه ، وليس بصفة ، فالكلام حينئذ ما زال ناقصًا ، ولا يتم إلا بالخبر ؛ لكونه محلَّ الفائدة .

الضرب الثاني : القراءة بغير تنوين ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ . ولهذه القراءة عنده وجهان : الوجه الأول قوي ، والآخر ضعيف ، وهما بيان ذلك :

الوجه الأول : أن يكون ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو عزيرُ ابن الله ، أو صاحبنا عزيرُ ابن الله .

وحذف التنوين وجوبًا ؛ لأن ابناً على هذا نعت ، والنعت والمنعوت كالشيء الواحد، فيحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وهذا ما ذهب إليه أكثر النحويين . وهو ما

(١) سورة التوبة - جزء من الآية ٣٠ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٥/٢ ، ٥٩٦ .

(٣) سورة الإسراء - جزء من الآيتين ٢٠ ، ٢١ .

(٤) ينظر : التيسير لأبي عمرو الداني ١١٨ ، والنشر ٢٧٩/٢ ، وتقريبه ١٢٠ ، والإتحاف ٨٩/٢ .

يبدو من قول شيخ النحويين سيبويه - ﷺ - : " هذا باب ما يذهب التتوين فيه من الأسماء لغير إضافة ، ولا دخول الألف واللام ، ولا لأنه لا ينصرف ، وكان القياس أن يثبت التتوين فيه ، وذلك كل اسم غالب وصف بابين ، ثم أضيف إلى اسم غالب ، أو كنية ، أو أم . وذلك قولك : هذا زيدُ بنُ عمرو . وإنما حذفوا التتوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم ؛ لأن التتوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن ، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان ، وذلك قولك : اضربَ ابنَ زيد، وأنت تريد الخفيفة . وقولهم : لُدُ الصلاة ، في لُدُنْ ؛ حيث كثر في كلامهم " (١) .

الوجه الثاني : أن يكون ﴿عُزَيْرٌ﴾ مبتدأ ، و﴿أَبْنُ اللَّهِ﴾ خبره ، وحذف التتوين لالتقاء الساكنين ، كقولك : زيدُ الذي في الدار ، وهذا الوجه ضعيف جداً ؛ لأن حق التتوين أن يُحرك لالتقاء الساكنين ، ولا يحذف في غير الوجه السابق إلا في الضرورة الشعرية ، وهو عين ما يراه سيبويه (٢) .
وهاك عبارة المبرد في هاتين القراءتين ، يقول - ﷺ - : " فأما القراءة فعلى ضربين :

قرأ قوم ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾ ، لأنه ابتداء وخبر ، فلا يكون في ﴿عُزَيْرٌ﴾ إلا التتوين .

ومن قرأ ﴿عُزَيْرٌ أَبْنُ اللَّهِ﴾ فإنما أراد خبر ابتداء ، كأنهم قالوا : هو عزيرُ ابن الله ، ونحو هذا مما يُضمر .

ويكون حذف التتوين لالتقاء الساكنين ، وهو يريد الابتداء والخبر ، فيصير كقولك : زيدُ الذي في الدار . فهذا وجه ضعيف جداً ؛ لأن حق التتوين أن يُحرك لالتقاء الساكنين ، إلا أن يضطر شاعر على ما ذكرت لك ؛ فيكون كقوله (٣) :

(١) الكتاب ٣/٥٠٤ ، ٥٠٥ .

(٢) فقد حمل حذف التتوين لالتقاء الساكنين في قول أبي الأسود الدؤلي :

فَأَلْفِيئُهُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ . : وَلَا ذَاكَ رَأَى اللَّهُ إِلَّا قَلِيلًا
من المتقارب ، على الضرورة الشعرية .

ينظر : الكتاب ١/١٦٩ .

(٣) البيت من الكامل ، وقائله : مطرود بن كعب الخزاعي في معجم الشعراء ص ٢٨٣ ، وعبد الله بن الزبيري في لسان العرب (سنت) و (هشم) ، ونسب فيه أيضاً لابنة هاشم بن عبد مناف (هشم) والبيت في الكامل ١/٣١٧ ، والمقتضب ٢/٣١١ ، ٣١٥ بروايتين : الأولى : عمرو الذي والثانية : عمرو العلاء ، وفي الإنصاف ٢/٦٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٦٠ .



عَمْرُو الْعُلَى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ .: وَرِجَالٌ مَكَّةَ مَسْتَنْتُونَ عِجَافٌ^(١)

الدراسة التفصيلية

أولاً : قراءة التنوين ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾^(٢) :

لا خلاف بين العلماء في أن ﴿عُزَيْرٌ﴾ مبتدأ ، و﴿ابْنُ اللَّهِ﴾ خبر ، على هذه القراءة ، وأنه مصروف .

وقد تعددت أقوالهم في توجيه التنوين وتعليه .

فالفراء يراه وجيهاً ، مُعللاً ذلك بقوله : " الوجه أن ينون ؛ لأن الكلام ناقص ، و﴿ابْنُ﴾ في موضع خبر لـ ﴿عُزَيْرٌ﴾ ، فوجه العمل في ذلك أن تنون ما رأيت الكلام محتاجاً إلى ﴿ابْنُ﴾^(٣) .

وقال أبو عبيد : هو أعجمي خفيف ؛ فانصرف ك نوح ، ولوط ، وهود^(٤) .
وعلله الزجاج بقوله : " الوجه إثبات التنوين ؛ لأن ابناً خبر ، وإنما يحذف التنوين في الصفة ، نحو قولك : جاءني زيد بن عمرو ، فيحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وأن ابناً مضاف إلى علم ، وأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد . فإذا كان خبراً فالتنوين"^(٥) .

وذكر ابن خالويه حجتين للتنوين : إحداهما : أنه وإن كان أعجمياً فهو خفيف ، وتماه في الابن ، والأخرى : أن يجعل عربياً مصغراً مشتقاً^(٦) .

وإليه ذهب الفارسي ؛ إذ قال - بعد أن ذكر أن ﴿عُزَيْرٌ﴾ مبتدأ ، و﴿ابْنُ اللَّهِ﴾ خبره - : " وإذا كان كذلك فلا بد من إثبات التنوين في حالة السعة والاختيار ، لأن عزيراً ونحوه ينصرف ، عجمياً كان أو عربياً"^(٧) .

وحصر الزمخشري توجيه التنوين في جعل ﴿عُزَيْرٌ﴾ عربياً مشتقاً مصغراً ،

(١) المقتضب ٣١٤/٢ ، ٣١٥ .

(٢) سورة التوبة - جزء من الآية ٣٠ .

(٣) معاني القرآن ٤٣١/١ .

(٤) البحر المحيط ٤٠٣/٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٤٢/٢ .

(٦) ينظر : الحجة في القراءات السبع ١٧٤ .

(٧) الحجة للقراء السبعة ١٨١/٤ .

وتبعه في ذلك أبو حيان ، ونقله عنه السمين الحلبي^(١) .
وعَلَّ العكبري التنوين بقوله : " ولم يحذف التنوين إيداناً بأن الأول مبتدأ ، وأن ما
بعده خبر ، وليس بصفة "^(٢) .

ثانياً : قراءة حذف التنوين ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ ﴾ :

وأما قراءة حذف التنوين فللعلماء فيها أربعة أقوال :

القول الأول : أن ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ خبرٌ مرفوع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : صاحبنا
عزير ، أو نبينا ، أو معبودنا ، و﴿ ابْنُ اللَّهِ ﴾ صفة له ، أو بدل ، أو عطف بيان^(٣) .
وقد حَسَّن هذا القول أبو جعفر النحاس .

القول الثاني : أن ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ مبتدأ ، والخبر محذوف ، و﴿ ابْنُ اللَّهِ ﴾ نعت ،
والتقدير : عزيرُ ابنُ الله معبودنا .

ذهب إلى هذا القول أبو إسحاق الزجاج ، ونقله عنه أبو زرعة ، وأورده مكي
القيسي ، وأبو البقاء العكبري^(٤) .

ومتى وقع الابن صفةً بين علمين ، غير مفصول بينه وبين موصوفه حُذفت ألفه
خطاً ، وتنوينه لفظاً ، ولا تثبت إلا ضرورة^(٥) .

القول الثالث : أن ﴿ عُزَيْرٌ ﴾ مبتدأ ، و﴿ ابْنُ اللَّهِ ﴾ خبر ، والتنوين محذوف ؛
لكونه اسماً أعجمياً ممنوعاً من الصرف .

نسبه النحاس لأبي حاتم ، وحكم عليه بالغلط ، ذاهباً إلى صرفه ، قال : " هذا
القول غلط ؛ لأن عزيراً اسم عربي مشتق ، قال الله ﷻ : ﴿ وَتَعَزَّوْهُ وَتَقَرَّوْهُ ﴾^(٦)
ولو كان عَجْمِيًّا لانصرف ؛ لأنه على ثلاثة أحرف في الأصل ، ثم زيدت عليه ياء
التصغير "^(٧) .

(١) ينظر : الكشاف ٢/٢٦٣ ، والبحر ٥/٤٠٣ ، والدر المصون ٦/٣٩ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/٦٤٠ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢ ، والتبيان ٢/٦٤٠ ، والدر المصون ٦/٣٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٤٢ ، وحجة القراءات ٣١٧ ، ٣١٨ ، والكشف ١/٥٠٢ ، والتبيان
٢/٦٤٠ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٦/٣٨ .

(٦) سورة الفتح - جزء من الآية ٩ .

(٧) إعراب القرآن ٢/١٢ ، ١٣ .



وذهب الزمخشريُّ مذهب أبي حاتم ، في كون ﴿عَزَيْرٌ﴾ ممنوعاً من الصرف للجمعة والتعريف ، كعاذر ، وعيزار ، وعزرائيل^(١) .

وأورد ذلك العكبري ، وحكم عليه بالضعف ، منطلقاً إلى صرفه ؛ لأن الاسم عربي عند أكثر الناس ، ولأن مكبره ينصرف لسكون أوسطه ، فصرفه في التصغير أولى^(٢) . وجاء أبو حيان فحذا حذو الزمخشري في أن التتوين محذوف ، لكون ﴿عَزَيْرٌ﴾ ممنوعاً من الصرف للجمعة والعلمية ، وهو اسم أعجمي على أربعة أحرف ، جاء على هيئة التصغير ، كسليمان جاء على هيئة عثمان ، وليس بمصغر^(٣) .

القول الرابع : أن ﴿عَزَيْرٌ﴾ مبتدأ ، و﴿أَبْنُ اللَّهِ﴾ خبره ، وحُذِفَ التتوين لالتقاء الساكنين^(٤) . وهذا الحذف قليل عند الفراء ، يحدث استتقلاً لتحريك التتوين ، وهو وارد في كلام العرب الفصحاء ، قال : " وربما حذفت النون وإن لم يتم الكلام ؛ لسكون الباء من ابن ، ويستقل النون إذا كانت ساكنة لقيت ساكناً ، فحذفت استتقلاً لتحريكها من ذلك قراءة القراء ﴿عَزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ " ^(٥) .

أجازه الزجاج على ضعف ؛ لالتقاء الساكنين : التتوين في ﴿عَزَيْرٌ﴾ ، والباء من ﴿أَبْنُ﴾ ^(٦) .

وهو جائز عند النحاس على إطلاقه ، وقد علل ذلك بقوله : " أجاز سيبويه مثل هذا بعينه " ^(٧) . وليس الأمر كذلك ، بل مثل هذا عند سيبويه مقصور على الضرورة الشعرية^(٨) .

وعلل أبو زرعة ومكي جوازه بأن التتوين مُشَبَّهٌ بحروف اللين ، فكما تسقط إذا سكنت ، وسكن ما بعدها ، كذلك يسقط التتوين إذا سكن ، وسكن ما بعده^(٩) .

(١) ينظر : الكشاف ٢/٢٦٣ .

(٢) ينظر : التبيان ٢/٦٤٠ .

(٣) ينظر : البحر ٥/٤٠٣ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ١٢/٢ ، والتبيان ٢/٦٤٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢ .

(٥) معاني القرآن ١/٤٣١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٤٢ .

(٧) إعراب القرآن ١٢/٢ .

(٨) ينظر : الكتاب ١/١٦٩ .

(٩) ينظر : حجة القراءات ٣١٧ ، والكشف ١/٥٠١ .

قال أبو زرعة : " والدليل على صحة هذا القول أن هارون قال : سألت أبا عمرو عن ﴿عُزَيْرٌ﴾ فقال : أنا أصرف عزيزاً ، ولكني أقول هذا الحرف ﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾ فدل قوله : أنا أصرف عزيزاً ، على أنه عنده مصروف ، وأن حذف التنوين عنده لغير ترك صرفه ، بل هو لما أخبرتك به من حذف للساكنين " (١) .

ولم يرتض الزمخشري وأبو حيان هذا القول ، ذاهبين إلى أن التنوين حذف ؛ لكون ﴿عُزَيْرٌ﴾ ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمة ، وأن القول بحذفه لانتقاء الساكنين ، أو لأن الابن وقع وصفاً ، والخبر محذوف تمحل عند مندوحة (٢) .

وقال أبو حيان : " لأن الذي أنكر عليهم ، إنما هو نسبة النبوة إلى الله تعالى " (٣) . وعلى القول الثالث والرابع تتفق هذه القراءة مع سابقتها .

القراءتان في ميزان للعلماء :

قراءة التنوين مختارة عند النحويين ، قال الزجاج : " ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجود " (٤) .

وقال النحاس : " وقد قرأ القراء من الأئمة في القراءة واللغة ﴿عُزَيْرٌ﴾ منونا " (٥) . وهي اختيار أبي عبيد على الصرف ، لأن عزيزاً أعجميٌ خفيفٌ كـ (نوح ، ولوط) (٦) .

واختار القراءة الثانية بعض العلماء ، قال مكي القيسي : " والاختيار حذف التنوين ؛ لأنه يجمع الوجهين ، وعليه أكثر القراء " (٧) .

واختار ابن قتيبة حذف التنوين ، لأن ﴿عُزَيْرٌ﴾ أعجميٌ على أربعة أحرف ، وليس هو عنده تصغيراً ، إنما أتى في كلام العجم على هيئة التصغير ، وليس بتصغير (٨) .

(١) حجة القراءات ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٢) ينظر : الكشاف ٢٦٣/٢ ، والبحر ٤٠٣/٥ .

(٣) البحر ٤٠٣/٥ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٤٢/٢ .

(٥) إعراب القرآن ١٣/٢ .

(٦) ينظر : الكشف لمكي ٥٠١/١ .

(٧) الكشف ٥٠١/١ .

(٨) ينظر : المصدر السابق ٥٠١/١ .



وحكم عليها الأخفش بالرداءة ، قائلاً : " وقد طرح بعضهم التنوين ، وذلك رديء ، لأنه إنما يترك التنوين إذا كان الاسم يستغني عن الابن ، وكان ينسب إلى اسم معروف ، فالاسم ها هنا لا يستغني . ولو قلت : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ﴾ لم يتم كلاماً ، إلا أنه قد قرئ وكثر ، وبه نقرأ على الحكاية ، كأنهم أرادوا : وقالت اليهود نبينا عزيزاً ابن الله" (١) .

وهذا أمر عجيب من الأخفش ، وإسراف في القول ؛ فما دامت القراءة ذات وجه مقبول ، فلم الحكم عليها بالرداءة ، وهي قراءة أكثر القراء الأئمة .

رأي الباحث :

والمفاضلة بين القراءات التي أجمع العلماء على تواترها مرفوضة عندي ، فما دام للقراءة وجه من وجوه العربية لا يُدفع ، ومذهب من مذاهب القياس لا يُمنع ، وليست بدعاً من الاستعمال العربي ، فكان ينبغي على العلماء ألا يضعوها على مائدة الاختيار والمفاضلة ؛ لأن كليهما عن رسول الله ﷺ واردة ، وهو لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى .

(١) معاني القرآن ٥٥٣/٢ .

المسألة الثانية

(حيث) واللغات الواردة فيها

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿سَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(١) بضم الناء

تقديم

جمهور العرب على أنها مبنية أينما كانت ، فإذا استعملت شرطاً فهي مبنية ؛ لتضمنها معنى حرف الشرط ، وإذا استعملت ظرفاً فإنها تُبنى ؛ لشبهها بالحرف في افتقارها ؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة ، أو في إبهامها ، كما أنّ الحرف مبهم^(٢) ؛ إذ إنها تقع على الجهات الست ، وهي خلف ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وعلى كل مكان ؛ فأبهمت حيث ، ووقعت عليها جميعاً^(٣) .

وقد بنيت في الأصل على السكون ، ثم حركت لالتقاء الساكنين ، وهما الياء والهاء^(٤) .

وللعرب في تحريكها لغات :

اللغة الأولى (وهي الفاشية) : البناء على الضم ؛ تشبيهاً بالغايات كقبل وبعد ؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لأن أثرها ، وهو الجر لا يظهر^(٥) .

اللغة الثانية : البناء على الفتح ، على كل حالٍ من الخفض والنصب ، نحو :

قعدت حيث قعد زيد ، و﴿مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ؛ طلباً للتخفيف ، وهي لغة بني يربوع وطهية ، ولا تضم في لغتهم^(٦) .

وقد ذكر هاتين اللغتين شيخ النحويين سيبويه حين قال: " فأما ما كان غاية ، نحو : قبل ، وبعد ، وحيث فإنهم يحركونه بالضممة . وقد قال بعضهم : حَيْثُ شبهوه بأين^(٧) " .

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٨٢ ، وسورة القلم - جزء من الآية ٤٤ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤١/٢ ، ٣٤٢ .

(٣) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٣٤٢/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١١٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢ .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٦١/٢ .

(٧) الكتاب ٢٨٦/٣ .



اللغة الثالثة : البناء على الكسر ، على أصل التقاء الساكنين^(١) .
 اللغة الرابعة : لغة طيِّئ ، وهي إبدال يائها واواً ، فيقولون : حَوْتُ ، وفي ثائها
 أيضاً الحركات الثلاث^(٢) .
 وبنو الحارث وبنو فقعس يعربونها ، يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها
 في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنت ، وجئتُ من حيثِ جئتُ^(٣) .
 وعلى اللغة الأولى المشهورة جاءت قراءة القراء ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا
 يَعْلَمُونَ﴾^(٤) .

توثيق القراءة :

وهي قراءة الأئمة السبعة ، والثلاثة الذين بعدهم ، ومن وافقهم من أصحاب
 القراءات الشاذة .

موقف المبرد من هذه القراءة :

ذكر المبرد هذه الآية الكريمة في باب (ما يعرب من الأسماء وما يُبني) ، وذكر
 أنها القراءة المختارة ؛ لأنها جاءت على اللغة المشهورة، وهي التي تستعمل ﴿حَيْثُ﴾
 مبنية على الضم دائماً .
 و﴿حَيْثُ﴾ غاية ، والذي يُعرِّفها ما أُضيفت إليه من الابتداء والخبر ، أو الفعل
 والفاعل قال : " و﴿حَيْثُ﴾ فيمن ضمَّ ، وهي اللغة الفاشية . والقراءة المختارة ﴿
 سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ . فهي غاية ، والذي يُعرِّفها ما وقعت عليه من
 الابتداء والخبر " ^(٥) .

دراسة القراءة :

جاءت هذه القراءة القرآنية على أفصح اللغات العربية الواردة في ﴿حَيْثُ﴾ ،
 وأشهرها استعمالاً ، وأفشاها على الألسنة ، وهي لغة البناء على الضم . ومن ثم أجمع

(١) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٣٤٢/٢ ، ومغني اللبيب ١١٦/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢٠٩/٢ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٦١/٢ ، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢ .

(٤) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٨٢ ، وسورة القلم - جزء من الآية ٤٤ .

(٥) المقتضب ١٧٥/٣ .

عليها أئمة القراءات المتواترة ، وجمهور أئمة القراءات الشاذة ، وحكم عليها المبرد
بأنها القراءة المختارة .



المسألة الثالثة

ياء المتكلم

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾^(١) بفتح الياء وإسكانها

تقديم

إضافة الياء إلى المتكلم ؛ لئلا يذهب الوهم إلى ياء المخاطبة .
ولما كان سبب وضع الضمائر طلب الاختصار ، ناسب ذلك أن يُشرك بين الجر والنصب في الضمائر التي منها ؛ ياء المتكلم^(٢) ، نحو : زارني صديقي . وتصحبها نون الوقاية لزوماً إذا عمل فيها فعل ماض ، نحو : أكرمني ، أو مضارع ، نحو : يكرمني ، أو أمر ، نحو : أكرمني^(٣) .
ولا تلحقها النون إذا خفضها حرف غير (من أو عن) ، نحو : لي ، وبني ، وفيّ ، وخلاي ، وعداي ، وحاشاي^(٤) .
وكذلك إذا خفضها اسم بالإضافة ، نحو: غلامي ؛ لأن الاسم لا يسان عن الكسر .
وهذه الياء تفتح ، وتسكن^(٥) ، وقد قرئ قوله تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ بالفتح والإسكان .

توثيق القراءتين :

قرأ بالفتح نافع ، وهشام ، وحفص ، والبزي بخلاف عنه . وقرأ الباقون بالإسكان^(٦) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد الآية الكريمة في باب (المضاف إلى المضمر في النداء) حيث ذكر أن

(١) سورة الكافرون - الآية ٦ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٣١/١ .
(٣) ينظر : المصدر السابق ١٣٥/١ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك ١٠٩/١ .
(٥) ينظر : شرح المفصل ٩٢/٣ .
(٦) ينظر : النشر ٤٠٤/٢ ، وتقريبه ١٨٩ ، والإتحاف ٦٣٤/٢ .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيه ثلاثة أقوال : أولها وأجودها : حذف الياء ، نحو :
يا غلامِ أقبِل ، والثاني : إثبات الياء ساكنة ، نحو : يا غلامي أقبِل ، والقول الثالث :
إثبات الياء متحركة ، نحو : يا غلامي أقبِل ، وهو الأصل .

والدليل على ذلك : أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف ، إلا وذلك
الحرف متحرك ؛ لئلا يسكن وهو على أقل ما يكون عليه الكلم فيختل^(١) .

ثم أخذ يُعَلَّل فتح ياء المتكلم دون رفعها ، أو خفضها بأن هذه الياء تكسر ما قبلها ،
سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً ، نحو : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، والياء المكسور
ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع ؛ لثقل ذلك . ومثاله : ياء المنقوص ، لا يدخلها
خفض ، ولا رفع ، ويدخلها الفتح ، نحو : رأيت القاضي ؛ إذ هو أخف الحركات .

فلأجل هذا بُنيت ياء المتكلم على الفتح .

وعَلَّل جواز إسكانها بأن هذه الياء مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد ، فكان عوضاً
مما يحذف منها ، والحركات مستقلة في حروف المد واللين ؛ فأسكنوها استخفافاً .

ثم ذكر أن الآية الكريمة تقرأ على هذين الوجهين : الحركة ، والإسكان ، وهما
عبارته في تعليل فتح الياء وإسكانها ، يقول - ﷺ - : " وإنما كانت حركتها الفتحة ؛
لأن هذه الياء تكسر ما قبلها ، تقول : هذا غلامي ، ورأيت غلامي ، فتكسر المرفوع
والمنصوب .

والياء المكسور ما قبلها لا يدخلها خفض ولا رفع ؛ لثقل ذلك ، نحو ياء القاضي ،
ويدخلها الفتح في قولك : رأيت القاضي ؛ فلذلك بنيت هذه الياء على الفتح .

وإنما جاز إسكانها في قولك : هذا غلامي ، وزيد ضربني ، لأن ما قبلها معها
بمنزلة شيء واحد ؛ فكان عوضاً مما يحذف منها ، والحركات مستقلة في حروف المد
واللين ، فلذلك أسكنت استخفافاً .

فما حُرِّكت فيه على الأصل قول الله ﷻ : ﴿ يَلَيِّنِي لِرَأْوَتِ كُنَيْيَةِ ۝٥٥ ﴾ وَلَمْ أَدْرِ مَا

حَسَابِيَةَ ﴿ ٢٦ ﴾ حُرِّكت الياء على الأصل ، وألحقت الهاء لبيان الحركة في الوقف .

فإن وصلت حذفها ؛ لأن حركة الياء تظهر في ﴿ مَالِيَةَ ۝٣ ﴾ و ﴿ سُلْطَانِيَةَ ۝٤ ﴾ وما

(١) ينظر : المقتضب ٤/٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

(٢) سورة الحاقة - جزء من الآية ٢٥ ، الآية ٢٦ .

(٣) سورة الحاقة - جزء من الآية ٢٨ .

(٤) سورة الحاقة - جزء من الآية ٢٩ .



كان مثل هذا ؛ إنما هو بمنزلة قولك ﴿فِيهِدَنَّهُمْ أَقْتَدَ﴾^(١) فإن وصلت حذفتم .
وكذلك يقرأ ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَدِينِ﴾^(٢) على الإسكان والحركة^(٣) .

الدراسة التفصيلية

ذهب الفراء إلى أن ياء المتكلم تسكن إذا تحرك ما قبلها ، وتفتح عند إرادة هاء السكت ، نحو : غلامي ، وغلامية ، وذكر الآية الكريمة بقراءتها شاهداً على ذلك . يقول - ﷺ - عن هذه الياء : " تسكن إذا تحرك ما قبلها ، وتنصب إرادة الهاء ، كما قرئ ﴿وَلِي دِينِ﴾ ، و﴿وَلِي دِينِ﴾ فنصبت ، وجُزمت^(٤) .

وقال الزجاج - ﷺ - : " ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكت إلى الفتح ، تقول : هذا غلامي قد جاء ، وذلك أن الاسم المضمّر لما كان على حرف واحد ، وقد منع الإعراب ، حرّك بأخف الحركات ، كما تقول : هو قائم تفتح الواو ، وتقول : أنا قمت ، ففتحت النون .

ويجوز إسكان الياء ؛ لتقل الياء التي قبلها كسرة^(٥) .

وقد حكى هذا القول عنه أبو منصور الأزهري^(٦) .

وذكر النحاس هاتين القراءتين ، ووجَّههما على لسان القراء قائلاً : " من فتح الياء في قوله ﴿وَلِي﴾ قال : هي اسم ؛ فكرهت أن أخلَّ به . ومن أسكنها قال : قد اعتمدت على ما قبلها^(٧) .

وجعل ابن خالويه حجة من حرّكها أنها حرف واحد ، اتصلت بحرف مكسور ؛ فقويت بالحركة ؛ لأنها اسم .

وحجة من أسكنها أنها ياء إضافة ، اتصلت بلام مكسورة ، وحركتها تنقل ؛ فخففت بالإسكان^(٨) .

(١) جعله المبرد من قول المخاطب ، وهو جزء من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٢) سورة الكافرون - الآية ٦ .

(٣) المقتضب ٢٤٨/٤ .

(٤) معاني القرآن ٧٥/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١٥٩/٣ .

(٦) ينظر : معاني القراءات ٢٣٥ .

(٧) إعراب القرآن ٧٨١/٣ .

(٨) ينظر : الحجة في القراءات السبع ٣٧٧ .

ولم يهمل الفارسي - رحمته الله - الحديث عن هاتين القراءتين ، بل ذكرهما ، وأخذ في مدحهما قائلاً : " القول في إسكان الياء وفتحها من ﴿وَلِيَ دِينَ﴾ أنهما جميعاً حسنان سائغان " (١) .

وجاء ابن يعيش - رحمته الله - وتحدث عن ياء المتكلم ، وذكر أنها تفتح وتسكن ، ثم قال : " فمن فتحها ؛ فلأنها اسم على حرف واحد ، فقوي بالحركة ، كـ (الكاف) في : غلامك .

ومن أسكن فحجته : أنه استغنى عن تحريكها بحركة ما قبلها مع إرادة التخفيف فيها " (٢) .

رأي الباحث :

والوجهان حسنان سائغان ، كما قال الفارسي ، فالعربي إذا حرّك الياء جرياً على أصلها ، كانت الحركة الفتحة دون غيرها ؛ لأنها أخف الحركات . وإذا أسكنها ؛ فلأن ما قبلها معها بمنزلة شيء واحد ، فصار بدلاً من الحركة التي تحذف منها ؛ طلباً للتخفيف ؛ إذ الحركات تستقل في حروف المد واللين . وهذا ما عليه المبرد رحمته الله .

(١) الحجة للقراء السبعة ٤٥٠/٦ .

(٢) شرح المفصل ٩٢/٣ ، ٩٣ .



المسألة الرابعة

(غُدوة) بين التعريف والتنكير

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(١) بضم الغين وسكون الدال

تقديم

المشهور عن العرب أن (غُدوة) اسم لا ينصرف للتعريف والتأنيث ، وهو من قبيل التعريف اللفظي ؛ لأنه لا فرق بين غدوة وغداة في المعنى ، وغداة نكرة^(٢) . وإنما صارت غدوة معرفة ؛ لأن العرب بنتها اسماً لوقت بعينه^(٣) .

قال سيبويه : " اعلم أن غدوة وبكرة جُعِلت كل واحدةٍ منهما اسماً للحين ، كما جعلوا أمَّ حُبَيْنِ اسماً للدابة معرفة "^(٤) .

ولذا لم تُدخَل العرب الألف واللام عليها ، قال الفراء : " سمعت أبا الجراح يقول : ما رأيت كغُدوة قطُّ ، يعني : غداة يومه ، وذلك أنها كانت باردة . ألا ترى أن العرب لا تُضيفها ، فكذلك لا تُدخلها الألف واللام .

إنما يقولون : أتيتك غداة الخميس ، ولا يقولون : غدوة الخميس ، فهذا دليل على أنها معرفة "^(٥) .

ومن العرب من يصرف غدوة على أنها نكرة ، قال سيبويه : " وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول : أتيتك اليوم غُدوةً وبُكرةً ، تجعلهما بمنزلة ضحوةٍ .

وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يوثق به من العرب يقول : أتيتك بُكرةً ، وهو يريد

الإتيان في يومه ، أو في غده ، ومثل ذلك قول الله ﷻ : ﴿وَهُمْ رَزَقُوهُمْ فِيهَا بُكْرَةً

وَعَشِيًّا﴾^(٦) (١) " (٧) .

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ٥٢ ، سورة الكهف - جزء من الآية ٢٨ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٢٩/١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٥٤/٤ .

(٤) الكتاب ٢٩٣/٣ .

(٥) معاني القرآن ١٣٩/٢ .

(٦) سورة مريم ٦٢ .

(٧) الكتاب ٢٩٤/٣ .

وإذا كان الأمر كذلك ، فعند إرادة تعريفهما ، تُدخل الألف واللام عليهما . وعلى ذلك جاءت هذه القراءة ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(١) .

توثيق القراءة :

وهي قراءة عبد الله بن عامر ، بضم الغين ، وإسكان الدال ، وواو بعدها^(٢) . ونسبها أبو حيان بعد ابن عامر إلى أبي عبد الرحمن السلمي ، ومالك بن دينار ، والحسن ، ونصر بن عاصم ، وأبي رجاء العطاردي^(٣) .

موقف المبرد من القراءة :

ذكر المبرد أن غُدُوَّةَ وَبُكْرَةَ تستعملان نكرتين وحينئذٍ تصرفان ، وتدخل الألف واللام عليهما عند إرادة التعريف ، وأتى بهذه القراءة شاهداً على ذلك ، قال : " فإن نكَّرتَ صرفتَ ، فقلت : سير عليه غُدُوَّةٌ من الغُدُوَّاتِ ، وَبُكْرَةٌ من البُكْرِ ، نحو قولك : رأيت عثماناً آخر ، وجاءني زيدٌ من الزيدين .

قال الله ﷻ ﴿وَهُمْ رَزَقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾^(٤) وقرأ بعضهم ﴿بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ﴾^(٥) فأدخل الألف واللام على غُدُوَّةٍ^(٦) .

الدراسة التفصيلية

نسب الفراء هذه القراءة لأبي عبد الرحمن السلمي ، ثم قال : " ولا أعلم أحداً قرأ غيره . والعرب لا تدخل الألف واللام في (غدوة) ؛ لأنها معرفة بغير ألف ولام^(٧) . وعبارته هذه تُوحي بأنه يابها .

وأوردها الزجاج ، وذهب إلى أن قراءة الجمهور أجود منها ، في قول جميع العلماء ؛ لأن (غدوة) معرفة لا تدخلها الألف واللام ، والذين أدخلوا الألف واللام جعلوها نكرة^(٨) .

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ٥٢ ، سورة الكهف - جزء من الآية ٢٨ .

(٢) ينظر : الإقناع ٢/٦٣٩ ، ومعاني القراءات ١٥٥ ، والنشر ٢/٢٥٨ ، وتقريبه ١١٠ ، والإتحاف ٢/١٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤/٥٢١ .

(٤) سورة مريم ٦٢ .

(٥) سورة الأنعام - جزء من الآية ٥٢ ، سورة الكهف - جزء من الآية ٢٨ .

(٦) المقتضب ٤/٣٥٤ .

(٧) معاني القرآن ٢/١٣٩ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٨٠ ، ٢٨١ .



وذكر أبو منصور الأزهري أن العرب إذا لم يُريدوا بغدوة غداةً يوم بعينه ، وأرادوا غدوةً من الغدوات جاز دخول الألف واللام ، وعلى هذا المعنى توجّه قراءة ابن عامر (١) .

وقد تتبع الباحث أقوال العلماء في توجيه هذه القراءة ، وصنّفها في ثلاثة أقوال على النحو الآتي :

القول الأول : أن بعض العرب يُنكرُ غدوةً فيصرفها ، كما ذكر الخليل وسيبويه ، وإذا نُكرت جاز دخول الألف واللام عليها ؛ لقصد التعريف ، وعلى هذه اللغة جاءت قراءة ابن عامر .

وقد قال به الزجاج (٢) ، والنحاس (٣) ، وأبو علي الفارسي (٤) ، ومكي القيسي (٥) ، وكمال الدين الأنباري (٦) ، وأبو حيان (٧) .

ولم يعلم أبو عبيد بهذه اللغة ، فأساء الظن بمن قرأ بهذه القراءة ، وقال : " إنما نرى ابن عامر والسلمي قرأ تلك القراءة اتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ولفظهما على تركها ، وكذلك الغداة ، على هذا وجدنا العرب " (٨) .

وقد تعقّب أبو حيان ، وفند ما رآه ، ودافع عن القراءة ؛ فقال : " وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة التي حكاها سيبويه والخليل ، وقرأ بها هؤلاء الجماعة ، وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم إنما قرأوا بها ؛ لأنها مكتوبة في المصحف بالواو ؛ والقراءة إنما هي سنة متبعة ؟! وأيضاً فابن عامر عربي صريح ، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن ؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان ، ونصر بن عاصم ، أحد العرب الأئمة في النحو ، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو ، والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه .

فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا ، واغتروا بخط المصحف ؟! ولكن أبو عبيد جهل

(١) ينظر : معاني القراءات ١٥٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٠/٣ ، ٢٨١ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٥٤٩/١ .

(٤) ينظر : الحجة للقراء السبعة ١٤٠/٥ .

(٥) ينظر : الكشف ٤٣٢/١ .

(٦) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٢١/١ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٥٢١/٤ .

(٨) المصدر السابق ٥٢٢/٤ .

هذه اللغة ، وجهل نقل هذه القراءة ؛ فتجاسر على ردها - عفا الله عنه - " (١) .

القول الثاني : أن ابن عامر وجدها في المصحف بالواو ، فقرأ ذلك اتباعاً للخط ، وعلّة دخول الألف واللام عليها : أن العرب تدخل الألف واللام على المعرفة ، إذا جاورت ما فيه الألف واللام ؛ ليزدوج الكلام ، كما قال الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكًا .: شَدِيدًا بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ (٢)

فأدخل الألف واللام في (اليزيد) لما جاور (الوليد) ، فكذلك أدخل الألف واللام في (الغدوة) لما جاور (العشي) .

وهو قول أبي زرعة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - (٣) .

القول الثالث : ذكره الألوحي بقوله : " والمشهور أن الأكثر استعمالها علم جنس ، ممنوعاً من الصرف ؛ فلا تدخل عليها أل ؛ لأنه لا يجتمع في كلمة تعريفان ، ومتى أُريد إدخالها عليها قُصد تكثيرها فأدخلت ، كما قُصد تنكير العلم الشخصي في قوله : وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَاجِبٌ وَابْنُ عَمِّهِ .: أَبُو جَنْدَلٍ وَالزَّيْدُ زَيْدُ الْمُعَارِكِ (٤) والقراءة المذكورة مخرجة على ذلك " (٥) .

وذكر أن بعض المحققين اختار التخريج الأول ؛ لأنه أحسن دراية ورواية ؛ لأن التنكير في العلم الشخصي ظاهر ، وأما في الجنسي ففيه خفاء ؛ لأنه شائع في أفراده قبل تنكيره ، فتكثيره إنما يتصور بترك حضوره في الذهن ؛ الفارق بينه وبين النكرة ، وهو خفي (٦) .

رأي الباحث :

القول الأول هو المختار ؛ لأن استعمال غدوة نكرة لغةً لبعض العرب الفصحاء ،

(١) المصدر السابق نفسه ٥٢٢/٤ .

(٢) البيت من الطويل ، وقائله ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، والبيت في معاني القرآن للفراء ٣٤٢/١ ، ٤٠٨/٢ ، والإنصاف ٣١٧/١ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، وشرح التسهيل ٤١/١ ، ومغني اللبيب ٥٠/١ ، وشرح الأشموني ٩٦/١ ، ١٨٣ ، ويروي : وجدنا الوليد بن يزيد مباركا شديداً بأعباء الخلافة كاهله

(٣) ينظر : حجة القراءات ٢٥١ ، ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٤) البيت من الطويل ، وقائله الأخطل يهجو جريراً ، ويُفضل رَهط الفرزدق (بنو دارم) على رَهطه ، وقيله : بَنُو دَارِمٍ عِنْدَ السَّمَاءِ وَأَنْتُمْ .: قَذَى الْأَرْضِ أَبْعَدَ بَيْنَ مَا بَيْنَ ذَلِكَ وهو في ديوانه ٥٠٣/٢ ، وشرح المفصل ٤٤/١ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ١٩٠/٣ ، وروح المعاني ٢٦٢/١٥ .

(٥) روح المعاني ٢٦٢/١٥ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٢٦٢/١٥ .



حكاها عنهم الخليل وسيبويه - رحمهما الله - . فإذا ما أرادوا تعريفها أدخلوا عليها
الألف واللام ، فقالوا : الغدوة . وعلى لغتهم جاءت قراءة عبد الله بن عامر - رضي الله عنه - .

المسألة الخامسة

نون المثني في أسماء الإشارة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾^(١) بتشديد نون ﴿فَذَانِكَ﴾

تقديم

بالنظر في الأساليب العربية الفصيحة يمكن القول بأن العرب في استعمال هذه النون فريقان :

الفريق الأول : يُخَفِّف نون المثني من أسماء الإشارة ، وهم جمهور العرب يقولون : ذانك الرجلان ، وتانك المرأتان بتخفيف النون .

والفريق الثاني : يُشَدِّد هذه النون ، وهم تميم وقيس ، يقولون للمخاطب ذانك الرجلان ، وتانك المرأتان بتشديد النون ؛ وذلك للأمرين التاليين :

١ - التعويض عن المحذوف منه ، وهو الألف التي في المفرد .

٢ - تأكيد الفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الألف^(٢) .

وقد اختلفت وجهة النظر النحوية في هذا التشديد ، بين تقييده وإطلاقه ؛ فوجدنا النحاة في هذا الأمر مذهبين :

مذهب البصريين : أن هذا التشديد مختص بحالة الرفع فقط .

ومذهب الكوفيين : جواز التشديد في أحوال المثني الثلاثة : الرفع ، والنصب ، والجر .

والصحيح مذهب الكوفيين ؛ إذ إن السماع العربي يؤيدهم ، وهو دليلهم ؛ فقد قرئ

في السبع ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾^(٣) بالتشديد في حالة الجر ، كما قرئ في حالة الرفع ﴿

فَذَانِكَ بُرْهَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٤) ، فتجوير إحداهما ومنع الأخرى تحكم^(٥) . ومما يعضد

مذهبهم ما روي أن عبد الله بن كثير المكي كان يقرأ بتشديد النون في أحوال المثني

(١) سورة القصص - جزء من الآية ٣٢ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٢٧/١ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١٥١/١ ، وشرح الأشموني ١٤٨/١ .

(٣) سورة القصص - جزء من الآية ٢٧ .

(٤) سورة القصص - جزء من الآية ٣٢ .

(٥) ينظر : التصريح ١٥١/١ .



كلها في الإشارة والموصول^(١) .

وقد أشار ابن مالك إلى جواز التشديد والتعويض فقال :

وَالنُّونُ مِنْ دَيْنٍ وَتَيْنٍ شُدًّا . : أَيْضًا وَتَعْوِيضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا^(٢)

توثيق القراءة :

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ورويس قوله تعالى : ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانٍ مِنْ رَبِّكَ﴾^(٣)

بتشديد النون ، فقالوا : ﴿فَذَانِكَ﴾^(٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

ذكر العلامة المبرد هذه القراءة في (باب المخاطبة) مفرقاً بها بين تثنية ذاك وذلك ،
ذاهباً إلى أن ﴿فَذَانِكَ﴾ بتخفيف النون تثنية لـ (ذاك) ، وأما ﴿فَذَانِكَ﴾ بتشديد
النون فتثنية لـ (ذلك) ، حيث قلبت اللام نوناً ، وأدغمت إحداهما في الأخرى ، يقول -
رحمه الله - : " ... فمن قال في الرجل : (ذاك) قال في الاثنين : (ذانك) .

ومن قال في الرجل : (ذلك) قال في الاثنين : (ذانك) بتشديد النون، تبدل من اللام
نوناً ، وتدغم إحدى النونين في الأخرى ، كما قال الله ﷻ : ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانٍ مِنْ
رَبِّكَ﴾^(٥) .

الدراسة التفصيلية

لم يتعرض الفراء لهذه القراءة ، وإنما نقل إجماع الفراء على تخفيف النون ،
ويرى أن تشديد النون في حالة التثنية وارد في كلام كثير من العرب^(٦) .
وأبو منصور الأزهري يرى تشديد النون في اسم الإشارة لغة معروفة جاءت هذه
القراءة عليها^(٧) .

وفي توجيه هذا التشديد تعددت أقوال العلماء وتباينت ؛ فوجدناها أربعة أقوال على

(١) ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٢٩ .

(٢) الألفية/٧ .

(٣) سورة القصص - جزء من الآية ٣٢ .

(٤) ينظر : التيسير/١٧ ، والنشر ٢٤٨/٢ ، والإتحاف ٣٤٣/٢ .

(٥) المقتضب ٢٧٥/٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ٣٠٦/٢ .

(٧) ينظر : معاني القراءات ٢٩٥ .

النحو التالي :

القول الأول : أن هذه النون شددت ؛ ليكون التشديد عوضاً من الحذف الذي دخل هذه الأسماء المبهمة في حالة التنثية ؛ لأنه قد حذف منها ألف لالتقاء الساكنين (وهما الألف التي في آخر المفرد ، وألف التنثية) ؛ إذ الأصل (ذالك) بألفين ، فحذفت ألف المفرد ، ومن العرب من إذا حذف لم يعوض ، ومنهم من إذا حذف عوض ، فمن لم يعوض أثر التخفيف ومن عوض أثر تمام الكلمة ؛ فجعل التشديد عوضاً من المحذوف^(١) .

القول الثاني : أن التشديد وجب لهذه النون في المبهمات للفرق بين النون التي هي عوض عن حركة وتنوين كانا في الواحد ، نحو : زيدٌ وعمرو ، وبين النون التي ليست عوضاً عن حركة وتنوين في الواحد ، بل عوضاً عن حرف ، فجعلوا لما هو عوض من الحرف مزية ؛ فشددت^(٢) .

القول الثالث : أن هذا التشديد من قبيل الإدغام ، وذلك أنا تنينا ذا فصار ذان ، ثم دخلت اللام بعد النون للمعنى الذي أريد منها ، وهو بُعد المشار إليه ، فصار ذانل ، فاجتمعت النون واللام ، وكل واحد منهما يجوز إدغامه في صاحبه؛ لقرب مخرجيهما ، فقلبت اللام نوناً ، وأدغمت فيها النون الأولى ، فصارت (ذانك) ، ولا يجوز العكس لئلا يتغير لفظ التنثية^(٣) .

وقد قال به الأخفش^(٤) ، والمبرد^(٥) ، والزجاج^(٦) ، وابن خالويه^(٧) .

القول الرابع : أن النون شددت ؛ للفرق بين النون التي تحذف للإضافة والنون التي لا تحذف للإضافة ، وهي نون تنثية المبهم ؛ لأن المبهم معرفة ؛ فهو لا يضاف ألبيته^(٨) .

(١) ينظر : حجة القراءات ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٨١/١ ، ٣٨٢ والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٣٢/٢ .

(٢) ينظر : الكشف ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، والبيان ٢٣٢/٢ ، وشرح المفصل ١٣٥/٣ .

(٣) ينظر : الكشف ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، والبيان ٢٣٢/٢ ، وشرح المفصل ١٣٦/٣ .

(٤) معاني القرآن ٦٥٣/٢ .

(٥) المقتضب ٢٧٥/٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١٤٣/٤ .

(٧) الحجة في القراءات السبع ١٢١ .

(٨) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٥٥٢/٢ ، ٥٥٣ ، والكشف ٣٨١/١ ، ٣٨٢ ، والبيان ٢٣٢/٢ .



رأي الباحث :

والقول الذي يرتضيه الباحث ، ويميل إليه في توجيه التشديد هو القول الأول ؛ إذ إننا عند تثنية (ذا) نقول : (زان) ، والأصل (زان) بألفين (ألف المفرد ، وألف التثنية) ، وكلاهما ساكن ؛ فحذفت ألف المفرد ؛ لالتقاء الساكنين ، والعرب – حينئذٍ فريقيان : منهم من إذا حذف عوّض ، ومنهم من إذا حذف لم يعوض .
من عوّض أثر تمام الكلمة ، وهم تميم وقيس ، ومن لم يعوض أثر التخفيف ، وهم جمهور العرب .

المسألة السادسة

(من) الموصولة

توجيه قراءة الجمهور قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا﴾^(١)

تقديم

(من) : اسم موصول بمعنى الذي ، تحتاج إلى جملة بعدها تنتم بها اسماً .
والدليل على اسميتها وقوعها فاعلاً ، ومفعولاً ، ودخول حروف الجر عليها ،
وعود الضمير إليها ، وهذه الأشياء من خصائص الأسماء^(٢) .

وتستعمل (من) في أصل الوضع للعالم - بكسر اللام - نحو قوله تعالى : ﴿وَمَنْ
عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^(٣) ، وتستعمل في غيره على سبيل التطفل في ثلاث مسائل :

الأولى : أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل ، نحو قوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ
يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾^(٤) .

الثانية : أن يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من ، نحو قوله تعالى :
﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ﴾^(٥) فـ ﴿مَنْ لَا يَخْلُقُ﴾ عام في العاقل وغيره ؛ لشموله
الآدميين والملائكة والأصنام ، فإن الجميع لا يخلقون شيئاً^(٦) .

الثالثة : أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بـ (من) ، نحو قوله تعالى :
﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾^(٧) ؛ لاقتراحه
بالعاقل في (كل دابة) .

(١) سورة الأحزاب - جزء من الآية ٣١ .

(٢) ينظر : شرح الفصل لابن يعيش ١٠/٤ .

(٣) سورة الرعد جزء من الآية ٤٣ .

(٤) سورة الأحقاف - جزء من الآية ٥ .

(٥) سورة النحل - جزء من الآية ١٧ .

(٦) ينظر : التصريح ١٥٥/١ ، ١٥٦ .

(٧) سورة النور - جزء من الآية ٤٥ .



وتكون (من) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردًا كان أو مثني أو مجموعًا^(١) . ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضميرها ؛ لأنها في اللفظ مفردة مذكورة ، فإن عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضًا ، والأحسن مراعاة اللفظ ؛ لأنه الأكثر في كلام العرب ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾^(٢) ، ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾^(٣) . ويجوز مراعاة المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾^(٤) فإن عَضِدَ المعنى بسابق فالمختار مراعاة المعنى ، كما في هذه القراءة ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾^(٥) فَسَبَقُ ﴿ مِنْكُنَّ ﴾ مقوُّ لقوله ﴿ وَتَعْمَلْ ﴾ بالتاء^(٦) .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها ابن كثير ، ونافع ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، وعاصم من السبعة ، ووافقهم يعقوب وأبو جعفر من الثلاثة الذين بعدهم^(٧) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في الجزء الثالث (باب مسائل أفعال مستقصاة بعد ما ذكرنا من أصوله) متحدثًا عن الحمل على المعنى . فقد ذكر أن (مَنْ) وإن كانت مفردة مذكورة في اللفظ فإن معناها الجمع في قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ ومن ثم عاد الضمير إليها مجموعًا .

ثم أتى بالآية الكريمة على وجهين من القراءة :

الوجه الأول نسبه للقراء ، وهو ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ بالتاء فيهما ؛ حملاً على المعنى . وهي قراءة شاذة^(٨) .

والوجه الثاني نسبه لأبي عمرو ، وهو ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ

(١) ينظر : شرح الأسموني ١٥٢/١ .
(٢) سورة الأنعام - جزء من الآية ٢٥ ، سورة محمد - جزء من الآية ١٦ .
(٣) سورة يونس - جزء من الآية ٤٣ .
(٤) سورة يونس - جزء من الآية ٤٢ .
(٥) سورة الأحزاب - جزء من الآية ٣١ .
(٦) ينظر : همع الهوامع ٣٣٨/١ .
(٧) ينظر : معاني القراءات ٣٨٥ ، والنشر ٣٤٨/٢ ، وتقريبه ١٦١ .
(٨) قرأ بها الجحدري والأسواري ، وابن عامر في رواية ، وكذلك يعقوب ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع . ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٢٠ ، والبحر المحيط ٤٧٣/٨ .

صَلِحًا ﴿﴾ بالياء في الأول ، والتاء في الثاني ، ووجهه على أن التذكير في (يقنت) جاء حملاً على لفظ (مَنْ) وهو الإفراد والتذكير ؛ لأنه وليها ، وأن التأنيث في (وتعمل) جاء حملاً على المعنى ، لما تباعد الفعل عن (مَنْ) ، يقول - ﷺ - مستشهداً لحديثه عن (مَنْ) : " وقرأ القراء ﴿﴾ وَمَنْ تَقَنْتَ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴿﴾ .

وأما أبو عمرو فقرأ ﴿﴾ وَمَنْ يَقَنْتَ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴿﴾ فحمل ما يلي على اللفظ ، وما تباعد منه على المعنى ، ونظير ذلك قوله ﷺ : ﴿﴾ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴿﴾ فهذا على لفظ (مَنْ) ، ثم قال : ﴿﴾ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿﴾^(١) على المعنى . وهذا كثير جداً^(٢) .

وقد ذكر المبرد هذه القراءة - أيضاً - في كتابه الكامل ، ونسبها لأبي عمرو^(٣) . ولم ينفرد أبو عمرو بهذه القراءة بل شاركه فيها أربعة من السبعة ، وهو خامسهم ، ومن يرجع إلى توثيقها يجد ذلك واضحاً .

الدراسة التفصيلية

من المتفق عليه بين النحويين أن (مَنْ) لفظها واحد مذكر ، ومعناها الجنس ؛ لإبهامها ، فهي تقع على الواحد والاثنتين والجماعة ، والمذكر والمؤنث . فإذا وقعت على شيء من ذلك ، ورددت إليها الضمير العائد من صلتها ، أو خبرها على لفظها نفسها كان مفرداً مذكراً ؛ لأنه ظاهر اللفظ سواء أردت واحداً مذكراً أو مؤنثاً ، أو اثنتين أو جماعة .

وإن أعدت الضمير إليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى^(٤) . والله در أبي العباس المبرد ، فقد جاء حديثه عن (مَنْ) في كتابه الكامل واضحاً جلياً ، مشفوعاً بالأمثلة والتطبيقات التي تأسر القلوب ، وتستولي على العقول مؤتية ثمارها في نفوس الدارسين ، وكان من بينها هذه القراءة ، يقول - ﷺ - : " (مَنْ) تقع للواحد والاثنتين والجميع والمؤنث على لفظ واحد ، فإن شئت حملت خبرها على لفظها فقلت :

(١) سورة البقرة - الآية ١١٢ .

(٢) المقتضب ٢٥٣/٣ .

(٣) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ٤٤٠/١ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٤ .



من في الدار يُحِبُّكَ ، عنيتَ جميعاً أو اثنين أو واحداً أو مؤنثاً ، وإن شئتَ حملتهُ على المعنى فقلتَ : يُحِبُّنَاكَ ، وتُحِبُّكَ إذا عنيتَ امرأةً ، ويُحِبُّونَكَ إذا عنيتَ جميعاً ، كل ذلك جائز جيد ، قال الله ﷻ : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يُؤْمِنُ بِهِءِ وَمِنْهُمْ مَّنْ لَا يُؤْمِنُ بِهِءِ ﴾^(١) ، ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُلُ أَثَدْنَ لِي وَلَا نَفْتِيءِ ﴾^(٢) ، وقال تعالى فحمل على المعنى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَعِينُ إِلَيْكَ ﴾^(٣) ، وقرأ أبو عمرو ﴿ وَمَنْ يَقْنَتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ فحمل الأول على اللفظ ، والثاني على المعنى^(٤) .

وقد أورد أبو علي الفارسي - ﷻ - هذه القراءة ، وذكر حجة من قرأ بها قائلاً : " أما من قرأ (يقنت) بالياء ؛ فلأن الفعل مسند إلى ضمير (من) ، ولم يبيّن فاعل الفعل بعدُ ، فلما ذكر ما دلّ على أن الفعل لمؤنث حمل على المعنى فأنت^(٥) .

وتناولها ابن عصفور - ﷻ - مستشهداً بها على أنه يجوز فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أن يحمل إذا وقع على المؤنث على لفظه فيذكر ، أو على معناه فيؤنث ، فقد قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنَتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ بالياء حملاً على لفظه ﴿ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾ حملاً على معناها^(٦) .

ثم استشهد بها مرة أخرى قائلاً : " فإذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ، ثم تحمل بعد ذلك على المعنى ، نحو ﴿ وَمَنْ يَقْنَتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا ﴾^(٧) .

ولم يهمل العلامة ابن مالك الحديث عن هذه القراءة ، فقد ذكرها في شرح التسهيل مستشهداً بها على أن المعنى إذا عُد بسابق بعد اعتبار اللفظ تعيّن اعتباره ، يقول - ﷻ - : " فلو عُد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعيّن اعتبار المعنى ؛ ولذلك قرأ ﴿ وَمَنْ يَقْنَتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ ﴾ بالتأنيث الخمسة غير حمزة والكسائي ؛ لأن معنى

(١) سورة يونس - جزء من الآية ٤٠ .

(٢) سورة التوبة - جزء من الآية ٤٩ .

(٣) سورة يونس - جزء من الآية ٤٢ .

(٤) الكامل في اللغة والأدب ١/٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٥) الحجة للقراء السبعة ٥/٤٧٤ .

(٦) ينظر : شرح حمل الزجاجي ١/١٩٠ .

(٧) المصدر السابق ١/١٩١ .

التأنيث قد اعتضد بسبق ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ﴾ ...^(١)، واستشهد بها أبو حيان - رحمته الله - على جواز الجمع بين الحملين ، وأن الأحسن أن يبدأ بالحمل على اللفظ^(٢) .
ويبدو أن السيوطي قد تبع ابن مالك فيما ذهب إليه في التسهيل من أن المعنى إذا عضد بسابق فالمختار مراعاته^(٣) ، ثم استشهد السيوطي بها على ذلك^(٤) . وما ذهب إليه ابن مالك في التسهيل من أن ذلك مختار أولى من تعيينه في شرحه .

رأي الباحث :

وكما دارت هذه القراءة في حقل النحويين ، دارت - أيضاً - في كتب إعراب القرآن وبيان معانيه ، فقد تناولها أصحاب هذه المؤلفات بالدراسة ، ووجهوها جميعاً قائلين : إنَّ من قرأ (يقنت) بالياء حملها على لفظ (مَنْ) وهو التذكير ، (وتعمل) بالتاء حملها على معنى (مَنْ) ؛ لأن المراد بها المؤنث^(٥) . ولا إشكال في هذه القراءة . وللمتكلم حرية التعبير المطلقة في نحو هذا ، إن شاء حمل على اللفظ ، وإن شاء حمل على المعنى ، حسبما يقصد ، ما لم يوقعه ذلك في لبسٍ ، أو يجعل في كلامه قُبْحاً .

(١) شرح التسهيل ٢١٤/١ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٥٤٠ ، ٥٤١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ١/٢١٢ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ١/٣٣٨ .

(٥) ينظر : معاني القراءات ٣٨٥ ، والبيان للأنباري ٢/٢٦٨ ، والتبيان للعكبري ٢/١٠٥٦ ، والبحر المحيط

٣٧٣/٨ .



المسألة السابعة

تعدد الخبر لمبتدأ واحد

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) برفع

﴿خَالِصَةٌ﴾

تقديم

دارت رحى الخلاف النحوية بين العلماء في مسألة (تعدد الخبر لمبتدأ واحد) ؛ فنتجت عنها الأقوال الأربعة الآتية :

القول الأول : ذهب إليه جمهور العلماء ، وهو جواز التعدد كما في النعوت ، سواء اقترن بعاطف أم لا ، فالأول نحو : بكر فقيهة وشاعرٌ وكاتبٌ ، والثاني نحو قوله تعالى : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ۝١٤ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ۝١٥ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾^(٢) .

القول الثاني : المنع ، واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة ، وما ورد من ذلك يُجعل فيه الأول خبرًا ، والباقي صفة للخبر ، ومنهم من يجعله خبر مبتدأ مقدر .
القول الثالث : جواز التعدد إن اتحدا في الإفراد والجملة ، فالإفراد نحو : بكر شاعرٌ كاتبٌ ، والجملة نحو: بكرٌ أبوه قائمٌ أخوه خارجٌ ، والمنع إن كان أحدهما مفردًا ، والآخر جملة .

القول الرابع : جواز التعدد إن كان المعنى فيهما واحدًا ، نحو : الرمان حلوٌ حامضٌ ، أي مزٌ . وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف ؛ لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد . وأجاز أبو علي العطف فيه ، فيقال : هذا حلوٌ وحامضٌ^(٣) .
وقول الجمهور هو الأصح ، وعليه العلامة ابن مالك ، فقد قال :

وَأَخْبَرُوا بِالثَّيْنِ أَوْ بِأَكْثَرِ . : . عَنْ وَاحِدٍ كُهُم سَرَاةً شُعْرًا^(٤)

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ٣٢ .

(٢) سورة البروج - الآيات ١٤ - ١٦ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ١/٤٠١ ، ٤٠٢ .

(٤) الألفية ١٠ .

وقد حُملت عليه قراءة ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١)
برفع ﴿خَالِصَةٌ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة نافع بن أبي نعيم المدني^(٢) - ﷺ - ، وقد نسبها أبو جعفر النحاس إلى ابن عباس ، ثم قال : " وبها قرأ نافع " ^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في باب (تبيين الحال في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع أن تجري معه الحال) ، وذكر أنها تقرأ على وجهين :
الوجه الأول : النصب ، وسيأتي الحديث عنه في موضعه من البحث إن شاء الله .

والوجه الثاني : الرفع ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ على

أنها خبر المبتدأ ﴿هِيَ﴾ ، والجار والمجرور ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ظرف للخوص ، وهذا نظير قولك : هذا لك كافٍ ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل كافياً خبر المبتدأ ، وتجعل لك ظرفاً للكفاية .

وهذا هو مفهوم قوله - بعد أن ذكر وجه النصب - : " فإن أردت أن تلغى (لك) قلت : هذا لك كافٍ يا فتى ، تريد : هذا كافٍ لك ، فتجعل كافياً خبر الابتداء ، وتجعل (لك) ظرفاً للكفاية .

والآية تقرأ على وجهين : ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾
و﴿خَالِصَةٌ﴾ على ما ذكرنا ^(٤) .

وما قاله المبرد ترديد لما قاله شيخ النحويين في كتابه ، إن لم يكن بالألفاظ فهو بالمعاني ، قال : " ومن قال : فيها عبدُ الله قائمٌ ، قال : هو لك خالصٌ ، فيصير خالصٌ مبنياً على هو ، كما كان قائم مبنياً على عبد الله ، و(فيها) لغو ، إلا أنك ذكرت فيها ؛ لتبين أين القيام ، وكذلك لك إنما أردت أن تبين لمن الخالص . وقد قرئ هذا الحرف

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ٣٢ .

(٢) ينظر : معاني القراءات ١٧٨ ، والنشر ٢٦٩/٢ ، والإتحاف ٤٧/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٦٠٩/١ .

(٤) المقتضب ٣٠٧/٤ .



على وجهين : ﴿قَلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ بالرفع والنصب^(١) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء النصب في هذه الآية ، ولم يذكر الرفع على أنه قراءة ، وإنما قال : " ولو رفعتها كان صواباً ، تردها على موضع الصفة التي رفعت ؛ لأن تلك في موضع رفع"^(٢) . ويُفهم من عبارته أنه يرى أن ﴿هِيَ﴾ مبتدأ ، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في موضع رفع خبر ، و﴿خَالِصَةٌ﴾ خبر ثان .

وقد تتبع الباحث أقوال العلماء في توجيه الرفع في هذه القراءة ، وصنّفها في القولين التاليين :

القول الأول : أن ﴿هِيَ﴾ مبتدأ ، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ خبره ، و﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ متعلق بما تعلق به ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ، وهو الاستقرار المقدر ، و﴿خَالِصَةٌ﴾ خبر ثان ، كما نقول : بكرٌ عاقلٌ لبيبٌ .

والمعنى على هذا القول : قل هي - أي الطيبات - مستقرةٌ أو ثابتةٌ للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة ، وإن كانوا في الدنيا يشاركون فيها الكفار . وقد قال به الفراء والزجاج^(٣) ، وأبو منصور الأزهري^(٤) ، والزمخشري^(٥) ، وأبو البركات الأنباري^(٦) ، وذكره أبو زرعة^(٧) ، ومكي القيسي^(٨) ، وأبو البقاء العكبري^(٩) ، والسمين الحلبي^(١٠) .

القول الثاني : أن ﴿هِيَ﴾ مبتدأ ، و﴿خَالِصَةٌ﴾ خبره ، و﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ تبيين

(١) الكتاب ٩١/٢ .
(٢) معاني القرآن ٣٧٧/١ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٢ .
(٤) ينظر : معاني القراءات ١٧٨ .
(٥) ينظر : الكشاف ١٠١/٢ .
(٦) ينظر : البيان ٣٥٩/٢ .
(٧) ينظر : حجة القراءات ٢٨١ .
(٨) ينظر : الكشف ٤٦١/١ .
(٩) ينظر : التبيان ٥٦٤/١ .
(١٠) ينظر : الدر المصون ٣٠٢/٥ .

للخلوص ، متعلق بمحذوف ، أو متعلق بخالصة ، وكذلك ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ .
والمعنى على هذا القول : قل الطيبات والزينة خالصة للمؤمنين في الدنيا يوم
القيامة ، لا يشاركون فيها غيرهم .
وقد قال به سيبويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، وأبو جعفر النحاس^(٣) ، وأبو زرعة^(٤) ، ومكي
القيسي^(٥) ، وأبو البقاء العكبري^(٦) ، والسمين الحلبي^(٧) .

رأي الباحث :

والباحث يميل إلى القول الأول ؛ لأن المعنى عليه حسن ، وسياق الآيات الكريمة ،
قبله وبعده يؤيده ، فالطيبات والزينة ثابتة للذين آمنوا في الدنيا ، حلال لهم ، وإن
شاركهم فيها الكفار ، وهي خالصة لهم يوم القيامة دون غيرهم ، والله أعلم .

(١) ينظر : الكتاب ٩١/٢ .
(٢) ينظر : المقتضب ٣٠٧/٤ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن ٦٠٩/١ .
(٤) ينظر : حجة القراءات ٢٨١ .
(٥) ينظر : الكشف ٤٦١/١ .
(٦) ينظر : التبيان ٥٦٤/١ .
(٧) ينظر : الدر المصون ٣٠١/٥ .



المسألة الثالثة

حذف المبتدأ أو الخبر

تقديم

تحصل الفائدة بالمبتدأ والخبر معاً ؛ فالمبتدأ معتمدها ، والخبر محلها ؛ فلا بد منهما في الكلام ، إلا إذا وجدت قرينة لفظية أو حالية ، تُغني عن ذكر أحدهما ، فيحذف لدلالاتها عليه ؛ لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعاني ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ ، جاز ألا تأتي به ، ويكون مراداً حكماً أو تقديرًا^(١) .

قال العلامة ابن مالك في الكافية :

وَحَذَفُ مَا يُعْرَفُ حِينَ يُحَدَفُ .: من جُرْأَى الإسنادِ حُكْمٌ يُعْرَفُ^(٢)

وقال في الألفية :

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا .: نُقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَ كَمَا

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قَدْ دَنَفَ .: فَرَزِدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ^(٣)

أولاً : حذف المبتدأ جوازاً

توجيه هذه القراءات :

١ - ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَعَقَبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا وَرَدَّ اللَّهُ ذُلَّ الْكَافِرِينَ ﴾

كافرة^(٤) برفع ﴿ فِئَةٌ ﴾ و ﴿ كَافِرَةٌ ﴾ .

٢ - ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾^(٥) برفع ﴿ قَوْلَ ﴾ .

٣ - ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَماً الْغُيُوبِ ﴾^(٦) برفع ﴿ عَلَماً ﴾ .

(١) ينظر : شرح المفصل ٩٤/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣٥٢/١ .

(٣) الألفية ١٠ .

(٤) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٣ .

(٥) سورة مريم - جزء من الآية ٣٤ .

(٦) سورة سبأ - الآية ٤٨ .

يحذف المبتدأ جوازاً ، إذا دلت عليه قرينة، وقد جاء حذفه كثيراً في ثلاثة مواضع:
الأول : في جواب الاستفهام ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ ﴾ ﴿١٠﴾ نَارٌ
حَامِيَةٌ ﴿١﴾ أي : هي نار حامية .

الثاني : بعد فاء الجواب ، نحو قوله تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ ﴿٢﴾ أي :
فعمله لنفسه .

الثالث : بعد القول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ ﴿٣﴾ .

ومما ورد في غير ذلك قوله تعالى : ﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ﴿٤﴾ ، وقوله : ﴿ سُورَةٌ
أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ﴿٥﴾ .

١ - وتُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ ﴿٦﴾ برفع ﴿ فِئَةٌ ﴾ و ﴿ كَافِرَةٌ ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في باب (مجرى نعت النكرة عليها) ، وذكر أنها
قرئت على وجهين : الرفع والخفض ، وكلاهما عنده جيد بالغ .

فالرفع على قطع البديل بجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إحداهما فئَةٌ
تقاتل في سبيل الله ، وأخرى كافرة .

وأما الخفض فسيأتي الحديث عنه في القراءات الشاذة إن شاء الله .

وهاك عبارة المبرد - رحمه الله - قال : " وتقول : مررت برجلين : مسلم وكافر ،
ومسلم وكافر ، كلاهما جيد بالغ .

وكذلك مررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر ، وإن شئت قلت : رجلٌ

(١) سورة القارعة - الآيتان ١٠ ، ١١ .

(٢) سورة فصلت - جزء من الآية ٤٦ ، وسورة الجاثية - جزء من الآية ١٥ .

(٣) سورة الفرقان - جزء من الآية ٥ .

(٤) سورة التوبة - جزء من الآية ١ .

(٥) سورة النور - جزء من الآية ١ ، وينظر : همع الهوامع ٣٩٠/١ .

(٦) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٣ .



مسلم ، ورجلٌ كافرٌ .

أما الخفض فعلى النعت ، ورددت الاسم توكيداً .

وأما الرفع فعلى التبويض ، وتقديره : أحدهما مسلمٌ ، والآخر كافر . والآية

نقرأ على وجهين^(١) ، وهو قول الله ﷻ : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ

تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾^(٢) بالرفع والخفض^(٣) .

وما ذكره المبرد في هذه الآية مأخوذ من قول سيبويه - ﷻ - : " ومثال ما

يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل ، قوله ﷻ : ﴿ قَدْ كَانَ

لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ . ومن الناس

من يجر ، والجر على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل^(٤) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء قراءة الرفع ، ووجهها قائلاً : " قرئت بالرفع ، وهو وجه الكلام

على معنى : إحداهما فئةٌ تقاتل في سبيل الله ﷻ ﴿ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ ، على

الاستئناف^(٥) .

وقد تتبعت أقوال العلماء في توجيه هذه القراءة ، فوجدتها ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن ﴿ فِئَةٌ ﴾ مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير :

إحداهما فئة ، وهي جملة مستأنفة ؛ لتقرير ما في الفئتين من الآية .

وقد قال به سيبويه^(٦) ، والفراء^(٧) ، والأخفش^(٨) ، والمبرد^(٩) ، والزجاج^(١٠) ،

(١) في الآية الكريمة وجه ثالث ، وهو نصب ﴿ فِئَةٌ ﴾ على الحال من الضمير في ﴿ الْتَقَتَا ﴾ ، أي ، التقنا مؤمنة وكافرة ، أو على القطع ، بإضمار أعني فئة تقاتل في سبيل الله وأخرى كافرة ، وهو قراءة ابن السميع ، وابن أبي عبيدة . ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٨٢/١ ، والبحر المحيط ٤٦/٣ .

(٢) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٣ .

(٣) المقتضب ٢٩٠/٤ .

(٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) معاني القرآن ١٩٢/١ .

(٦) ينظر : الكتاب ٤٣٢/١ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١٩٢/١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٣٩٦/١ .

(٩) ينظر : المقتضب ٢٩٠/٤ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٨١/١ .

والنحاس^(١) ، وابن عطية^(٢) ، وأبو البركات الأنباري^(٣) ، وذكره العكبري^(٤) ، وأبو حيان^(٥) ، والسمين الحلبي^(٦) ، والألوسي^(٧) .

القول الثاني : أن ﴿فِعَّةٌ﴾ وما عطف عليها بدل من الضمير في ﴿الْتَفَّتَا﴾ ، وما بعدهما صفة ، قال الألوسي : " فلا بد حينئذ من ضمير محذوف ، عائد إلى المبدل منه ، مسوغ لوصف البديل بالجملة العارئة عن ضمير ، أي : فئة منهما تقاثل ... الخ .

وجوز أن يكون كل من المتعاطفين مبتدأ ، وما بعدهما خبر ، أي : فئة منهما تقاثل في سبيل الله وفئة أخرى كافرة^(٨) .

وقد ذكر هذا القول أبو البقاء العكبري^(٩) ، وأبو حيان^(١٠) ، والسمين الحلبي^(١١) ، والألوسي^(١٢) .

القول الثالث : أن كلاً من ﴿فِعَّةٌ﴾ و﴿وَأُخْرَى﴾ مرفوع على الابتداء ، وخبره محذوف ، تقديره : منهما فئة تقاثل في سبيل الله ، ومنهما أخرى كافرة . وقد ذكره أبو حيان^(١٣) ، والسمين الحلبي^(١٤) ، والألوسي^(١٥) .

و﴿وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ على القول الأول تكون معطوفة على ما قبلها ، وهو ﴿فِعَّةٌ﴾ ، والمعنى : إحداهما فئة تقاثل في سبيل الله ، والأخرى كافرة^(١٦) .

وقال العكبري : " و﴿وَأُخْرَى﴾ نعت لمبتدأ محذوف ، تقديره : فئة أخرى كافرة .

(١) ينظر : إعراب القرآن ٣١٤/١ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٣١/٣ .

(٣) ينظر : البيان ١٩٣/١ .

(٤) ينظر : التبيان ٢٤٣/١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ٤٥/٣ .

(٦) ينظر : الدر المصون ٤٤/٣ .

(٧) ينظر : روح المعاني ٩٥/٣ .

(٨) المصدر السابق ٩٥/٣ .

(٩) ينظر : التبيان ٢٤٣/١ .

(١٠) ينظر : البحر المحيط ٤٥/٣ .

(١١) ينظر : الدر المصون ٤٤/٣ .

(١٢) ينظر : روح المعاني ٩٥/٣ .

(١٣) ينظر : البحر المحيط ٤٥/٣ .

(١٤) ينظر : الدر المصون ٤٥/٣ .

(١٥) ينظر : روح المعاني ٩٥/٣ .

(١٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٨١/١ .



فإن قيل : إذا قدرت في الأول إحداهما مبتدأ كان القياس أن يكون والأخرى ،
أي : والأخرى فئة كافرة .

قيل : لما علم أن التفريق هنا لنفس المثني المقدم ذكره ، كان التعريف
والتنكير واحداً^(١) .

وقال أبو حيان : " وترتفع ﴿ أُخْرَى ﴾ على وجهي القطع ، إما على الابتداء ،
وإما على الخبر^(٢) .

رأي الباحث :

ولا شك يعتريني في ترجيح القول الأول من هذه الأقوال الثلاثة ؛ إذ عليه
جمهور العلماء ، كما أن البدل إذا قصد به تفصيل عدد ، وكان وافياً بأحاديث
المذكور ، جاز قطعه على إضمار مبتدأ^(٣) .

٢ - ومما يُحمل على حذف المبتدأ جوازاً هذه القراءة ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ
الْحَقِّ ﴾^(٤) برفع ﴿ قَوْلَ ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات المتواترة إلا عاصماً ، وابن
عامر ، ويعقوب^(٥) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في باب (ما وقع من المصادر توكيداً) ، وذكر أنها
قرئت على وجهين : الرفع والنصب .

والرفع عنده على وجهين : أحدهما : أنه بدل من عيسى ، وثانيهما : أنه خبر
مبتدأ محذوف ، أي : هو قول الحق .

وهذا هو مفهوم قوله : " ولو قلت : هذا زيدٌ الحقُّ لكان رفعه على وجهين ،
وليس على ذلك المعنى ، ولكن على أن تجعل زيداً هو الحقُّ ، وعلى أنك قلت :

(١) التبيان ٢٤٣/١ .

(٢) البحر المحيط ٤٦/٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٤١/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٤/٣ .

(٤) سورة مريم - جزء من الآية ٣٤ .

(٥) ينظر : معاني القراءات ٢٨٤ ، والنشر ٣١٨/٢ ، والإتحاف ٢٣٦/٢ .

هذا زيدٌ ، ثم قلت : الحقُّ ، تريد : قولي هو الحقُّ ؛ لأن (هذا زيدٌ) إنما هو قولك .
وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله ﷺ : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ
قَوْلَ الْحَقِّ﴾^(١) و﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾^(٢) .

وأما النصب فسيأتي الحديث عنه في موضعه من البحث ، إن شاء الله تعالى .

الدراسة التفصيلية

اختلفت رؤية العلماء للرفع في هذه الآية الكريمة، وقد تتبعتهم في هذا الشأن ؛
فعدتُ وفي جَعَبَتِي هذه الأقوال الخمسة :

القول الأول : أن ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ رُفِعَ ؛ لأنه خبر لمبتدأ محذوف .

وفي تقدير هذا المبتدأ تعددت أقوال العلماء ، فقال أبو حاتم : " المعنى : هو
قولُ الحق " ^(٣) . وعليه الزجاج^(٤) ، وأبو منصور الأزهري^(٥) ، وذكره أبو زرعة ،
وقال : " ويجوز أن تضرر هو ، وتجعله كناية عن عيسى ؛ لأنه قيل فيه (روح الله
وكلمته) ، والكلمة قول " ^(٦) .

وكذلك ذكره مكي القيسي ، وذهب إلى أن قراءة الرفع هي المختارة ، مُعَلِّلاً
ذلك بأن الجماعة عليها ، قال : " والرفع الاختيار ؛ لأن الجماعة عليه " ^(٧) .
وقال أبو حيان : " وارتفاعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو ، أي :
نسبته إلى أمه فقط ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ " ^(٨) .

وقيل : التقدير : هذا الكلام قولُ الحق ، أو ذلك قولُ الحق . ذكره النحاس^(٩) ،
وابن خالويه^(١٠) ، وأبو زرعة^(١١) ، ومكي القيسي^(١) ، وابن عطية^(٢) ، والأنباري ،

(١) سورة مريم - جزء من الآية ٣٤ .

(٢) المقتضب ٢٦٦/٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣١٥/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٣ .

(٥) ينظر : معاني القراءات ٢٨٥ .

(٦) حجة القراءات ٤٤٣ .

(٧) الكشف ٨٩/٢ .

(٨) البحر المحيط ٢٦٠/٧ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن ٣١٥/٢ .

(١٠) ينظر : الحجة ٢٣٨ .

(١١) ينظر : حجة القراءات ٤٤٣ .



وقال : " وقيل : إن الإشارة إلى عيسى ؛ لأن الله تعالى سماه كلمة ؛ إذ كان بالكلمة على ما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٣) « (٤) .

القول الثاني : أن ﴿ قَوْلُ الْحَقِّ ﴾ نعت لـ ﴿ عِيسَى ﴾ الْكَلْبَلَاءُ .

وقد نسب هذا القول للكسائي أبو جعفر النحاس ، وكمال الدين الأنباري (٥) .
وذكره أبو زرعة ، ونسبه لليزيدي (٦) .

القول الثالث : أن ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ ، و﴿ عِيسَى ﴾ خبره ، و﴿ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ نعت ، و﴿ قَوْلُ الْحَقِّ ﴾ خبر ثان للمبتدأ . قاله الزمخشري ، وحكاه عنه أبو حيان (٧) .

القول الرابع : أن ﴿ ذَلِكَ ﴾ مبتدأ ، و﴿ عِيسَى ﴾ بدل ، أو عطف بيان ، و﴿ ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ نعت ، و﴿ قَوْلُ الْحَقِّ ﴾ خبر المبتدأ . ذكره العكبري ، والسمين الحلبي (٨) .

القول الخامس : أن ﴿ قَوْلُ الْحَقِّ ﴾ بدل من ﴿ عِيسَى ﴾ الْكَلْبَلَاءُ .
وقد قال به المبرد (٩) ، وابن خالويه (١٠) ، والزمخشري ، وحكاه عنه أبو حيان (١١) .

رأي الباحث :

وهذه الأقوال خمستها جيدة في توجيه الرفع في هذه القراءة ، التي قرأ بها أكثر القراء .

-
- (١) ينظر : الكشف ٨٩/٢ .
(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٣٠/١١ .
(٣) سورة آل عمران - الآية ٥٩ .
(٤) البيان ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن ٣١٥/٢ ، والبيان ١٢٦/٢ .
(٦) ينظر : حجة القراءات ٤٤٣ .
(٧) ينظر : الكشف ١٦/٣ ، والبحر ٢٦١/٧ .
(٨) ينظر : التبيان ٨٧٤/٢ ، والدر المصون ٥٩٨/٧ .
(٩) ينظر : المقتضب ٢٦٦/٣ .
(١٠) ينظر : الحجة ٢٣٨ .
(١١) ينظر : الكشف ١٦/٣ ، والبحر ٢٦١/٧ .

٣ - وتُحمل على حذف المبتدأ جوازاً هذه القراءة ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمٌ﴾^(١) برفع ﴿عَلَمٌ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة ، لم يتخلف عن ذلك أحد منهم .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في باب (الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال) ، وذكر أنها تُقرأ على وجهين : الرفع والنصب .

فالرفع من وجهين : أحدهما : أنه بدل من الضمير المرفوع في ﴿يَقْذِفُ﴾ .
والآخر : أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هو علام الغيوب .

يبدو ذلك واضحاً من قوله : " وتقول : إن زيدياً منطلق الظريف ، وإن زيدياً يقوم العاقل . الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

فالرفع من وجهين : أحدهما : أن تجعله بدلاً من المضمرة في الخبر ، والوجه الآخر : أن تحمله على قطع وابتداء ...

والآية تُقرأ على وجهين^(٢) : ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمٌ الْغُيُوبِ﴾ بالنصب والرفع^(٣) .

وأما النصب فسياًتي الحديث عنه في موضعه من البحث ، إن شاء الله تعالى .
وما قاله المبرد مأخوذ من قول شيخ النحويين سيبويه : " هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمسة ، وذلك قولك : إن زيدياً منطلق العاقل اللبيب ، فالعاقل اللبيب يرتفع على وجهين : على الاسم المضمرة في منطلق ، كأنه بدل منه ، فيصير كقولك : مررتُ به زيدياً ، إذا أردت جواباً بمن مررتُ ؟ فكأنه قيل له : من ينطلق؟ فقال : زيدياً العاقل اللبيب .

(١) سورة سبأ - الآية ٤٨ .

(٢) في الآية وجه ثالث هو الجر ، على أنه صفة لقوله ﴿إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾ ، ويجوز أن يكون التقدير : يقذف بأمر الحق ، يعني : بأمر الله ، فيكون ﴿عَلَمٌ﴾ صفة للحق ، وحذف المضارع إذا ظهر معناه جائز . ينظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ ولم أجد لهذه القراءة نسبة .

(٣) المقتضب ١١٣/٤ ، ١١٤ .



وإن شاء رفعه على : مررتُ به زيدٌ ، إذا كان جوابَ من هو ؟ فنقول : زيدٌ ، كأنه قيل له : من هو ؟ فقال : العاقلُ اللبيب .
وإن شاء نصبه على الاسم الأول المنصوب .
وقد قرأ الناس هذه الآية على وجهين : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾ ،
و﴿ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾^(١) .

الدراسة التفصيلية

رجعت إلى أقوال العلماء في توجيه هذه القراءة ، وأحصيتها ؛ فوجدتها سبعة أقوال على النحو التالي :

القول الأول : أن رفع نعت الاسم إذا جاء بعد خبر (إنَّ) كثير في كلام العرب، يقولون : إن أخاك قائم الظريفُ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾^(٢) . قاله الفراء ، وحكم على الرفع بأنه الوجه ، والقراءة الجيدة . وقد عزا ابن مالك جواز رفع نعت الاسم بعد الخبر إلى الجرمي والفراء والزجاج^(٣) .

القول الثاني : أنَّ ﴿ عَلَّمَ ﴾ مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هو علام الغيوب . وهو قول سيبويه ، والمبرد ، والنحاس^(٤) ، وابن عطية^(٥) ، والأنباري^(٦) ، والعكبري^(٧) ، ومن لفَّ لفهم .

القول الثالث : أنَّ ﴿ عَلَّمَ ﴾ مرفوع ؛ لأنه بدل من الضمير المرفوع في ﴿ يَقْذِفُ ﴾ ، والمعنى : قل إن ربي يقذف هو بالحق علام الغيوب .

وهو قول سيبويه ، والمبرد ، والزجاج^(٨) ، ومكي القيسي^(٩) ، والأنباري^(١٠) ،

(١) الكتاب ١٤٧/٢ .

(٢) سورة ص - الآية ٦٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٣٦٤/٢ ، وشرح التسهيل ٥٢/٢ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٦٨٠/٢ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١٤٩/١٣ .

(٦) ينظر : البيان ٢٨٣/٢ .

(٧) ينظر : التبيان ١٠٧١/٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٤ .

(٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢ .

(١٠) ينظر : البيان ٢٨٣/٢ .

ومن هذا حذوهم .

قال الألويسي : " ولا يلزم خلو جملة الخبر من العائد ؛ لأن المبدل منه ليس في نية الطرح من كل الوجوه " (١) .

القول الرابع : أنه مرفوع ؛ لكونه خبراً بعد خبر ، فالخبر الأول ﴿ يَقْذِفُ ﴾ ،

والثاني ﴿ عَلَّمَ الْغُيُوبِ ﴾ .

قاله النحاس (٢) ، ومكي القيسي (٣) ، والأنباري (٤) ، والعكبري (٥) ، ومن نهج نهجهم .

القول الخامس : أنه مرفوع ؛ لكونه بدلاً من ﴿ رَبِّ ﴾ على الموضع ،

وموضعه الرفع . قاله مكي القيسي (٦) ، والأنباري (٧) .

القول السادس : أنه صفة على موضع ﴿ إِنَّ رَبِّي ﴾ ؛ لأنه رفع ، وتأويله : قل

ربي علام الغيوب يقذف بالحق ، و﴿ إِنَّ ﴾ مؤكدة .

وهو قول الزجاج (٨) ، والزمخشري (٩) .

قال الأنباري : " وفي حمل وصف اسم (إِنَّ) على الموضع خلاف " (١٠) .

وقال أبو حيان : " أما الحمل على محل (إِنَّ) واسمها فهو غير مذهب سيبويه ،

وليس بصحيح عند أصحابنا " (١١) .

وقال الألويسي : " جوزة الكثير من النحاة ، وإن منعه سيبويه " (١٢) .

القول السابع : أنه مرفوع ؛ لكونه نعتاً للضمير المرفوع في ﴿ يَقْذِفُ ﴾ .

وهو قول الكسائي ، ومذهبه : جواز نعت المضمرة الغائب (١٣) .

(١) روح المعاني ١٥٦/٢٢ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٦٨٠/٢ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢ .

(٤) ينظر : البيان ٢٨٣/٢ .

(٥) ينظر : التبيين ١٠٧١/٢ .

(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢ .

(٧) ينظر : البيان ٢٨٣/٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤ .

(٩) ينظر : الكشاف ٥٩١/٣ .

(١٠) البيان ٢٨٣/٢ .

(١١) البحر المحيط ٥٦٣/٨ .

(١٢) روح المعاني ١٥٦/٢٢ .

(١٣) ينظر : البحر المحيط ٥٦٣/٨ ، ومغني اللبيب ١٤٨/٢ ، والهمع ١٤٩/٣ .



رأي الباحث :

يميل الباحث إلى القول الثاني ، وهو : أن ﴿عَلَّمُ﴾ مرفوع ؛ لكونه خبراً لمبتدأ محذوف ، وتقديره : هو علامُ الغيوب ؛ لأن له دليلاً من السماع يؤيده ، وهو قراءة الأعمش ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ الْغُيُوبِ﴾^(١) .
فقد ظهر المبتدأ المضمر في هذه القراءة .

ثانياً : حذف الخبر جوازاً

توجيه قراءة قوله تعالى : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٢) برفع ﴿وَرَسُولُهُ﴾

تقديم

إذا دل دليل على الخبر قائم مقام ذكره ، جاز حذفه ، وذلك كقولك : بكرٌ لمن قال : من عندك ؟ والتقدير : بكرٌ عندي^(٣) .

ويحمل على حذف الخبر جوازاً قوله تعالى : ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٤) برفع ﴿وَرَسُولُهُ﴾ ، أي : ورسوله برئ منهم .

توثيق القراءة :

وقد قرأ به جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة ، لم يتخلف عن ذلك أحد منهم .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب الحروف الخمسة المشبهة بالأفعال) ، وهي (إِنَّ) ، و(أَنَّ) ، و(لَكِنَّ) ، و(كَأَنَّ) ، و(لَيْتَ) ، و(لَعَلَّ) ، مُتَحَدِّثًا عَنِ الْعَطْفِ عَلَى مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بعد أن تستكمل خبرها ، بالنصب عطفاً على اللفظ ، وبالرفع عطفاً على

(١) ينظر : المحرر الوجيز ١٣/١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) سورة التوبة - جزء من الآية ٣ .

(٣) ينظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٣٥٣ ، ٣٥٤ .

(٤) سورة التوبة - جزء من الآية ٣ .

المحل ، وذكر أنها قرئت على وجهين : النصب والرفع في ﴿وَرَسُولُهُ﴾ .
 أما النصب فسيأتي الحديث عنه في القراءات الشاذة إن شاء الله .
 وأما الرفع فقد ذكر له وجهين : أحدهما : قال عنه : إنه أجود الوجهين ، والآخر :
 قال عنه : إنه أبعد الوجهين .
فالوجه الأول : أنه معطوف على موضع اسم (أَنَّ) ؛ لأن موضعه قبل دخول (أَنَّ) رفع بالابتداء . وهذا أجود الوجهين .

والوجه الآخر : أنه مرفوع بالعطف على الضمير المستتر المرفوع في ﴿بَرِيءٌ﴾ .
 وهذا أبعد الوجهين ؛ إذ لا يكون العطف على المضمرة المرفوعة جيداً مختاراً ، إلا إذا
 أكد بالضمير المنفصل ، نحو : إن بكراً منطلق هو وعمرو .
 وهذا هو مفهوم قوله : " وتقول : إنَّ زيداً منطلق وعمراً ، وإن شئت : وعمرو .
 فأما الرفع فمن وجهين ، والنصب من وجه واحد ..

وأحد وجهي الرفع - وهو الأجود منهما - : أن تحمله على موضع (إِنَّ) ؛ لأنَّ
 موضعها الابتداء . فإذا قلت : إنَّ زيداً منطلق ، فمعناه : زيد منطلق .. وقرئت هذه
 الآية على وجهين^(١) ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالنصب والرفع في الرسول .
والوجه الآخر في الرفع (إنَّ زيداً منطلق وعمرو) : أن يكون محمولاً على
 المضمرة في منطلق . وهذا أبعد الوجهين ، إلا أن تؤكد فيكون وجهاً جيداً مختاراً ،
 نحو : إنَّ زيداً منطلق هو وعمرو^(٢) .

والمبرد - هنا - متابع لشيخ النحويين في أحكامه ، ومردّد لأقواله ، فقد قال
 سيبويه - رحمته الله - في هذا الشأن : " هذا باب ما يكون محمولاً على (إِنَّ) فيشاركه فيه
 الاسم الذي وليها ، ويكون محمولاً على الابتداء .

فأما ما حُمل على الابتداء فقولك : إنَّ زيداً ظريف وعمرو ، وإنَّ زيداً منطلق
 وسعيد ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين ، فأحد الوجهين حسن ، والآخر ضعيف .
 فأما الوجه الحسن فإن يكون محمولاً على الابتداء ؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلق :
 زيد منطلق ، و(إِنَّ) دخلت توكيداً ، كأنه قال : زيد منطلق وعمرو . وفي القرآن مثله

(١) في الآية وجه ثالث ، هو الجر ، وهو قراءة شاذة ، رويت عن الحسن ، وتُخرَج على القسم ، ولا يكون
 عطفاً على المشركين ؛ لأنه يؤدي إلى الكفر . ينظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ١/٦٠٧ ،
 والبحر المحيط ٥/٣٦٧ .

(٢) المقتضب ٤/١١١ ، ١١٢ .



﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ .

وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمّر في المنطلق والظريف فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول : منطلق هو وعمرو ، وإنّ زيداً ظريف هو وعمرو^(١) .

وواضح من نصّي الشيخين أنّ مسلكهما واحد ، فالوجه الأول من وجهي الرفع حسنٌ عند سيبويه ، أجود عند المبرد ، والوجه الآخر ضعيف عند سيبويه ، أبعد عند المبرد . فالمبرد - ﷺ - قد نسج على منوال شيخ النحويين ، وإنّ اختلف الشكل . وقد أمنتُ النظر في قولي الشيخين الجليلين ، فبدا لي أنّهما يُجيزان العطف على موضع اسم (أنّ) المفتوحة ؛ قياساً على المكسورة .

ودفعني إلى القول بذلك ما يلي :

١ - استشهداهما بالآية الكريمة في الحديث عن العطف على موضع اسم (إنّ) المكسورة ، وهي تقرأ بفتح الهمزة .

ففي الجزء الأول من كتاب سيبويه جاءت الآية بفتح همزة (إنّ)^(٢) ، وفي الجزء الثاني جاءت بكسرهما^(٣) ، ويبدو أنه خطأ طباعي ، فوجه الاستشهاد بها في الجزأين واحد ، وهو العطف على الموضع .

ومن ينظر في المقتضب إلى النص السابق يجدها مكتوبة بكسر الهمزة ، لكنه خطأ طباعيّ أشار إليه المحقق في تصويبات الجزء الرابع منه .

٢ - استشهد المبرد بالآية الكريمة في (باب ما كان نعتة على الموضع ، وما كان مكرراً فيه الاسم الواحد) بفتح الهمزة ، مُتحدثاً عن العطف على الموضع ، وحمله لها على ذلك ، يقول - ﷺ - : " .. ومثله قولك : إنّ زيداً منطلق وعمرو ، وقول الله ﷻ : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ .

فالأجود في الثاني أن تحمل على الموضع ؛ لأن (إنّ) دخلت على ما لو لم تدخل عليه لكان مبتدأ ، ولم تُغيّر المعنى بدخولها^(٤) .

٣ - أن المبرد ذكر الآية الكريمة بقراءتها في كتابه (الكامل) ، بفتح همزة (إنّ) ،

(١) الكتاب ١٤٤/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٣٨/١ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ١٤٤/٢ .

(٤) المقتضب ٣٧١/٤ .

وحمل الرفع في ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على الوجهين السابقين : العطف على الموضع ،
وحكم عليه بالجودة ، والعطف على الضمير المستتر في الخبر ، وهذا قبيح ؛ لأن
المضمر المرفوع إنما يحسن العطف عليه إذا أكدته^(١) .

٤ - ما ذهب إليه ابن مالك - رحمته الله - من أن (أَنَّ) مثل (إِنَّ ولكنَّ) في رفع المعطوف
على معنى الابتداء إذا تقدمها عِلْمٌ أو معناه ، ومعناه كالأية الكريمة .

وأنَّ سيبويه سوى بين (إِنَّ وَأَنَّ) ، وأنَّ من فرق بينهما على الإطلاق مخالف
له . ثم رده على من زعم أن سيبويه أورد الآية بكسر همزة (إِنَّ) قائلاً : وزعم
قوم أنه إنما أورده بكسر الهمزة ، وهي قراءة الحسن ، وهو بعيد من عادة سيبويه
؛ فإنه إذا استدل بقراءة تخالف المشهور ، لا يستغنى عما يشعر بذلك^(٢) .

الدراسة التفصيلية

وضع العلماء هذه القراءة على مائدة الدراسة ، وتناولوها بيد التوجيه ، فتمخض
عن ذلك الأقوال الثلاثة التالية :

القول الأول : أَنَّ ﴿وَرَسُولُهُ﴾ مرفوع بالابتداء ، وخبره محذوف ، والتقدير :
ورسوله برئ منهم ، فحذف لدلالة ما قبله عليه^(٣) .

وهو قول المحققين من أهل البصرة ، وهو من عطف جملة على جملة^(٤) .

القول الثاني : أَنَّ ﴿وَرَسُولُهُ﴾ مرفوع بالعطف على الضمير المتصل المرفوع في

﴿بَرِيءٌ﴾^(٥) . وقد قرر النحويون في (باب العطف) أن العطف على الضمير المتصل

المرفوع لا يحسن إلا بعد توكيده بضمير منفصل مرفوع مثله ، نحو قوله تعالى : ﴿لَقَدْ

كُنْتُمْ أَنتمُ وءَابَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾^(٦) ، أو بعد فاصل ما ، كالمفعول به في نحو قوله

(١) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ١/٣٧٨ .

(٢) شرح التسهيل ٢/٥٠ ، ٥١ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ١/٣٥٥ ، والمحزر الوجيز ٨/١٣١ ، والبيان للأبباري ١/٣٩٤ ،
والبحر المحيط ٥/٣٦٧ ، والدر المصون ٦/٧ .

(٤) ينظر : التصريح ١/٣٢١ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢/٤ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٨/١٣١ ، والبيان ١/٣٩٤ ، والتبيان
للعكبري ٢/٦٣٥ ، والبحر المحيط ٥/٣٦٧ .

(٦) سورة الأنبياء - جزء من الآية ٥٤ .



﴿عَلَّ﴾ : ﴿جَنَّتْ عَدْنٌ يَدْمُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾^(١) ، و﴿وَلَا﴾ في نحو قوله جل شأنه : ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٢) .

ويضعف العطف بدون ذلك^(٣) ؛ لأنه يوهم العطف على عامل الضمير ؛ لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء^(٤) .
ومن ثم قُبِحَ العطف في هذه القراءة عند كثير من النحويين ؛ لعدم التوكيد ، ومنهم سيبويه والمبرد ، وأجازه كثير منهم ؛ لأن الجار والمجرور قام مقام التوكيد .

وعن هذا القول ، وما أثير حوله يقول مكي القيسي - رحمته الله - : " فأما عطف ﴿وَرَسُولَهُ﴾ على المضمرة المرفوعة في ﴿بَرِيءٌ﴾ ، فهو قبيح عند كثير من النحويين حتى يؤكد ، وقد أجازه كثير منهم في هذا الموضع ، وإن لم يؤكد ؛ لأن المجرور يقوم مقام التوكيد . فعطفه على المضمرة في ﴿بَرِيءٌ﴾ حسن جيد^(٥) .

وقد علل ابن عصفور - رحمته الله - جواز مثل هذه العطف بطول الكلام ، وما أوجبه عبارته الآتية : " فأما ضمير الرفع المتصل فلا يعطف عليه إلا بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل ، أو بطول يقوم مقام التوكيد ..

والطول القائم مقام التأكيد هو : أن يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف (لا) .

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾^(٦) .. " (٧) .

- ومذهب الكوفيين في هذه المسألة : جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ، بغير توكيدٍ أو فصلٍ ، نحو : قمتُ وزيد^(٨) ، ووافقهم ابن مالك في شرح التسهيل^(٩) .

(١) سورة الرعد - جزء من الآية ٢٣ .

(٢) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٤٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٧٦/٣ ، والتصريح ١٨١/٢ ، ١٨٢ ، وشرح الأشموني ١١٣/٣ ، ١١٤ .

(٤) ينظر : التصريح ١٨٢/٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٣٥٥/١ .

(٦) سورة الأحزاب - جزء من الآية ٤٣ .

(٧) شرح جمل الزجاجي ٢٤٥/١ .

(٨) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٤/٢ ، وارتشاف الضرب ٦٥٨/٢ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ .

- ورفع ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على هذا القول بالفاعلية^(١) . وهو من عطف مفرد على مفرد ،
والتقدير في الآية الكريمة : بريء هو من المشركين ورسوله^(٢) .

القول الثالث : أَنَّ ﴿وَرَسُولُهُ﴾ معطوف على موضع اسم الله تعالى قبل دخول ﴿
أَنَّ﴾ ، وهو الابتداء^(٣) .

ويرى الباحث أَنَّ هذا قول سيبويه والمبرد ، وأنها قاسا (أَنَّ) المفتوحة على
المكسورة .

وذكر أبو حيان - ﷺ - أن الفراء جعل حكم (ليت ولعل وكأن ولكن وأن) حكم
(إِنَّ) في كون اسمهن له موضع^(٤) .

وقد قامت ثورة النحويين على هذا القول ولم تهدأ ، فها هو ذا أبو البركات
الأنباري يردُّه قائلاً : " وذلك غير جائز ؛ لأنَّ (أَنَّ) قد غيّرت معنى الابتداء لأنها مع ما
بعدها في تأويل المصدر ، فليست كـ (إِنَّ) المكسورة التي لا تدل على غير التوكيد ،
فلا يُغير دخولها معنى الابتداء " ^(٥) .

وذكره العكبري ، ثم قال : " وهو عند المحققين غير جائز ؛ لأن المفتوحة لها
موضع غير الابتداء ، بخلاف المكسورة " ^(٦) .

وجاء أبو حيان - ﷺ - وذكر هذه الآية ، وما فيها من قراءات ، ثم قال عن هذا
القول : " من أجاز العطف على موضع اسم (إِنَّ) المكسورة أجاز ذلك مع (أَنَّ)
المفتوحة ، ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ، ومنع مع المفتوحة " ^(٧) .

وهنا مسألة مثارة ينبغي الحديث عنها ، هي :

[مسألة العطف على موضع اسم (إِنَّ) المكسورة بعد الخبر]

هذه المسألة للنحويين فيها أخذٌ وردٌ ، فقد أجازها بعض البصريين ، ومنهم سيبويه
والمبرد ، وأهل الكوفة الذين لا يشترطون وجود المحرز في العطف على الموضع .
ومنعها المحققون ؛ لأن الطالب لذلك المحل ، وهو الابتداء قد زال بدخول (إِنَّ) ،

(١) ينظر : الدر المصون ٧/٦ .

(٢) ينظر : التصريح ٣٢١/١ .

(٣) ينظر : البيان للأنباري ٣٩٤/١ ، والتبيان للعكبري ٦٣٥/٢ ، والبحر المحيط ٣٦٧/٥ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٣٦٨/٥ .

(٥) البيان ٣٩٤/١ .

(٦) التبيان ٦٣٥/٢ .

(٧) البحر المحيط ٣٦٧/٥ .



والعطف على الموضع لا يجوز عندهم إلا بثلاثة شروط :

١ - إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في (ما جاءني من امرأة) أن تسقط من فترفع .

٢ - أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز : هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه ؛ لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته ؛ لالتحاقه بالفعل .

٣ - وجود المحرز ، أي : الطالب لذلك الموضع^(١) .

ويرى أبو حيان أن مذهب سيبويه والجرمي في هذه المسألة أن المعطوف مرفوع على الابتداء ، والخبر محذوف ؛ لدلالة ما قبله عليه ، ويتعين ذلك فيه^(٢) .

ومسألة العطف على موضع اسم (أنّ) المفتوحة سبق القول بأن سيبويه والمبرد ، والفراء من الكوفيين يُجيزونها .

وذكر ابن الحاجب أنّ (أنّ) المفتوحة على قسمين : ما يجوز فيه العطف على المحل ، وما لا يجوز .

فإن كانت بمعنى (إنّ) المكسورة كالتي بعد أفعال القلوب ، نحو : علمتُ أن زيدًا قائم وعمرو ، جاز العطف ؛ لأنها لاختصاصها بالدخول على الجمل يكون المعنى معها : إنّ زيدًا قائم وعمرو في علمي ؛ ولذا وجب الكسر في : علمتُ إن زيدًا لقائم .

وإن لم تكن كذلك لا يجوز ، نحو : أعجبتني أنّ زيدًا كريم وعمرو ، ويتعين النصب في عمرو ؛ لأنها حينئذ ليست مكسورة ، ولا في حكمها^(٣) .

ووجه الجواز في الآية بناء على هذا : أن الإذن بمعنى العلم ؛ فيدخل على الجملة أيضًا ، كعلم^(٤) .

وقال ابن مالك - رحمته الله - : " ومثّل (إنّ ولكن) في رفع المعطوف على معنى الابتداء (أنّ) إذا تقدمها علم أو معناه ، فمعناه كقوله تعالى : ﴿ وَأَذِّنْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٥) وصريح العلم كقول الشاعر^(٦) :

(١) ينظر : مغني اللبيب ٩٥/٢ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب ١٥٩/٢ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٨٥/٢ ، وروح المعاني ٤٧/١٠ .

(٤) ينظر : روح المعاني ٤٧/١٠ .

(٥) سورة التوبة - جزء من الآية ٣ .

(٦) البيت من الوافر ، وقائله بشر بن أبي خازم ، وهو في ديوانه ١١٦ ، بلفظ (ما حيينا) وفي الكتاب

وإلا فاعلموا أننا وأنتم .: بغاة ما بقينا في شقاق
تقديره عند سيبويه : فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك ، حملة على التقديم والتأخير ، كما
حمل آية المائدة^(١) ، فسوى بين (إنَّ وأنَّ) ، فصحَّ أن من فرق بينهما على الإطلاق
مخالف لسيبويه . وجعل من هذا القبيل قوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾^(٢)
... « (٢) » .

وقد جمع أبو حيان ما دار حول هذه المسألة من خلاف في كتابه (الارتشاف) ؛
فقال - رحمه الله - : " وإن كان الناسخ (أنَّ) فأكثر المحققين على أنه لا يجوز أن تقول :
بلغني أن زيدا قائم وعمرو بالرفع ، لا على الابتداء ، ولا على الموضع .
وقال قوم : يجوز ذلك مطلقاً .

وفصل قوم فقالوا : إن كان الموضع يصلح للمفرد والجملة جاز العطف على
موضع (أنَّ) وصلتها ، نحو أن تقول : أن زيدا قائمٌ وعمرو قائمٌ ، وإن كان لا يصلح
إلا للمفرد لم يصلح العطف على الموضع ، نحو : بلغني أن زيدا قائمٌ وعمرو ، فإن
ورد أول على حذف الخبر، وإن كان من عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية^(٣) .
وذكر ابن هشام - رحمه الله - أن العطف بالرفع على موضع أسماء الحروف الناسخة
يجوز بشرطين : ١ - استكمال الخبر ٢ - كون العامل (أنَّ) أو (إنَّ) أو (لكنَّ) ،
وكانت الآية الكريمة مما استشهد به على ذلك^(٤) .

وتبعه الشيخ خالد في التصريح ، وذكر أن هذه الحروف (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) مما لا
يُغير معنى الجملة ، وأن ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ في الآية معطوف على محل اسم الجلالة بعد
استكمال الخبر ، وهو ﴿ بَرِيءٌ ﴾ . وهذا قول بعض البصريين الذين لا يشترطون
وجود المحرز، والمحققون يمنعون هذه المسألة ؛ لأن المحرز قد زال بدخول الناسخ^(٥) .
وذهب الأشموني تابعاً لابن مالك إلى أن (أنَّ) المفتوحة يجوز أن يعطف على محل
اسمها على الصحيح ، إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدّمها علمٌ أو معناه ، ثم

١/٥٦ ، والإنصاف ١/١٩٠ ، والتصريح ١/٣٢٢ (ما بقينا) .
(١) ينظر : الكتاب ٢/١٥٥ ، ١٥٦ .
(٢) شرح التسهيل ٢/٥٠ ، ٥١ .
(٣) ارتشاف الضرب ٢/١٦٠ .
(٤) ينظر : أوضح المسالك ١/٣١٥ ، ٣١٦ .
(٥) ينظر : التصريح ١/٣٢٠ ، ٣٢١ .



استشهد بالآية الكريمة على هذا^(١) .

وعلى ذلك الصبان - ﷺ - بكونها حينئذ بمنزلة المكسورة ، وذلك بأن وقعت في محل الجملة بحسب الأصل ؛ لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعولين ، وهما أصلهما المبتدأ والخبر^(٢) .

رأي الباحث :

حمل الرفع في ﴿وَرَسُولُهُ﴾ على الابتداء ، والخبر محذوف حسن ، وأما العطف على الضمير المتصل المرفوع في ﴿بَرِيءٌ﴾ فهو وجه ضعيف عند سيبويه ، وهو أبعد عند المبرد ؛ لعدم التأكيد .

وأما العطف على موضع اسم (أنّ) المفتوحة فاختر فيه ما ذهب عليه العلامة ابن مالك - ﷺ - من أن (أنّ) مثل (إنّ ولكنّ) في رفع المعطوف على معنى الابتداء إذا تقدمها علمٌ أو معناه ، وأنّ من فرق بينهما على الإطلاق مخالف لسبويه - ﷺ - .

قال ابن مالك في الألفية :

وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَيَّ .: مَنصُوبٌ إِنِّ بَعْدَ أَنْ نَسْتَكْمَلَا
وَأَلْحَقْتَ بِإِنِّ لَكِنَّ وَأَنَّ .: مِّن دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ^(٣)
والأذان في الآية الكريمة بمعنى العلم ؛ فكأنه لم يتغير معنى الكلام .

(١) ينظر : شرح الأسموني ٢٨٧/١ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ٢٨٧/١ .

(٣) الألفية ص ١٤ .

المسألة التاسعة

(كان) التامة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾^(١) برفع ﴿تَجَرَّةً حَاضِرَةً﴾

تقديم

تجيء كان تامةً ، إذا دلّت على الحدث ، واستغنت بمرفوعها عن المنصوب ، وهي - حينئذٍ - في عداد الأفعال اللازمة^(٢) .

وإذا حدث ذلك اكتفتها المعاني الآتية :

١ - تستعمل بمعنى (ثبت) ، نحو : كان الله ولا شيء معه .

٢ - تستعمل بمعنى (حدث) ، كقول الشاعر :

إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَدْفُونِي . : فَإِنَّ الشَّيْخَ يَهْدِيهِ الشَّتَاءُ^(٣)

٣ - تستعمل بمعنى (حضر) ، كقوله تعالى : ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ

مَيْسِرَةٍ﴾^(٤) .

٤ - تستعمل بمعنى (كفل) ، نحو : كان فلان الصبي ، إذا كَفَلَهُ .

٥ - تستعمل بمعنى (غزل) ، نحو : كان فلان الصوف ، إذا غَزَلَهُ^(٥) .

٦ - تستعمل بمعنى (خلق) ، نحو : أنا أعرفه مذ كان زيد ، أي : مذ خُلِقَ .

٧ - تستعمل بمعنى (وَقَعَ) ، نحو : قد كان الأمر ، أي : قد وَقَعَ^(٦) .

وفي هذين الاستعماليين الأخيرين قال شيخ النحويين سيبويه : " وقد يكون لـ (كان) موضع آخر ، يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدُ الله ، أي : قد خُلِقَ عبدُ

الله. وقد كان الأمر ، أي : وَقَعَ الأمر "^(٧) .

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٩٧/٧ ، ٩٨ .

(٣) البيت من الوافر ، فائله الربيع بن ضبع الفزاري ، أحد المعمرين ، والبيت في : شرح التسهيل ٣٤٢/١ وشرح شذور الذهب ٣٦٦ ، وهمع الهوامع ٤٢٤/١ .

(٤) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٠ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣٤٢/١ ، وهمع الهوامع ٤٢٤/١ ، ٤٢٥ ، وشرح الأشموني ٢٣٦/١ .

(٦) ينظر : المقتضب ٩٥/٤ .

(٧) الكتاب ٤٦/١ .



وقد حُملت على هذا قراءة ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾^(١)
برفع ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة ، ولم يخالف في ذلك أحد إلا عاصم - رضي الله عنه - ؛ فإنه قرأها بالنصب ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

ذكر المبرد هذه القراءة في باب (الفعل المتعدي إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) ، وهو باب كان وأخواتها ، مستشهداً بها على مجيء كان تامةً بمعنى وَقَعَ ، والمعنى على هذا : إلا أن تقع تجارة حاضرة .
يقول - رضي الله عنه - : " ولـ (كان) موضع آخر لا يحتاج فيه إلى الخبر ، وذلك قولك : أنا أعرفه مذ كان زيد ، أي : مذ خلق . وتقول : قد كان الأمر ، أي : وقع .
فمن ذلك قول الله عز وجل : ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ فيمن رفع^(٣) .

الدراسة التفصيلية

للعلماء في توجيه هذه القراءة قولان :

القول الأول : أَنَّ ﴿تَكُونُ﴾ من كان التامة ، المكتفية بالاسم عن الخبر ، و﴿تِجَارَةً﴾ فاعل لها ، والمعنى : إلا أن تقع تجارة حاضرة ، و﴿تُدِيرُونَهَا﴾ في محل رفع صفة ثانية لتجارة ، وجاء هذا على الفصيح ؛ حيث قدّم الوصف الصريح على الوصف المؤول^(٤) .
وقد قال به الفراء^(٥) ، والأخفش^(٦) ، والمبرد^(٧) ، والزجاج ، وذهب إلى أن الرفع

(١) سورة البقرة ٢٨٢ .

(٢) ينظر : التيسير ٨٥ ، والنشر ٢٣٧/٢ ، والإتحاف ٤٦٠/١ .

(٣) المقتضب ٩٥/٤ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٦٧٣/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١٨٥/١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ٣٩٠/١ .

(٧) ينظر : المقتضب ٩٥/٤ .

أكثر من النصب ، قائلاً : " والرفع أكثر ، وهو قراءة الناس " (١) .
وقال أبو منصور الأزهري : " ومن رفع ﴿ تَجَرَّةٌ حَاضِرَةٌ ﴾ جعل (كان) مكتفية
بالاسم دون الخبر ، وذلك كثير ، و ﴿ حَاضِرَةٌ ﴾ من نعت ﴿ تَجَرَّةٌ ﴾ ، وذلك جائز في
كلام العرب " (٢) .
وعلى هذا القول ابن خالويه (٣) ، وأبو زرعة (٤) ، ومكي القيسي (٥) ، والأنباري (٦) ،
والعكبري (٧) .

القول الثاني : أن ﴿ تَكُونُ ﴾ من كان الناقصة ، واسمها ﴿ تَجَرَّةٌ ﴾ و ﴿ حَاضِرَةٌ ﴾
صفة اسمها ، وجملة تديرونها هي الخبر ، والمعنى : إلا أن تكون تجارة حاضرة مدارةً ،
قال السمين الحلبي : " وسوّغ مجيء اسم كان نكرة وصفه " (٨) .
وقد قال به ابن خالويه (٩) ، والعكبري (١٠) ، وذكره أبو حيان (١١) ، والسمين
الحلبي (١٢) .

رأي الباحث :

وأميل إلى القول الأول ؛ لأن عليه جمهور العلماء ، ومجيء كان مكتفية بالاسم
دون الخبر كثير وارد في كلام العرب ، كما قال أبو منصور الأزهري . ولم نلجأ إلى
التأويل ، وهناك مندوحة !

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٢) معاني القراءات ٩٢ .

(٣) ينظر : الحجة في القراءات السبع ١٠٣ .

(٤) ينظر : حجة القراءات ١٥١ .

(٥) ينظر : الكشف ١/٣٢٢ .

(٦) ينظر : البيان ١/١٨٣ .

(٧) ينظر : التبيان ١/٢٣١ .

(٨) الدر المصون ٢/٦٧٣ .

(٩) ينظر : الحجة ١٠٣ .

(١٠) ينظر : التبيان ١/٢٣١ .

(١١) ينظر : البحر المحيط ٢/٧٤٠ .

(١٢) ينظر : الدر المصون ٢/٦٧٣ .



المسألة العاشرة

فتح همزة (إن) وجوباً

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾^(١) بفتح همزة ﴿وَإِنَّ﴾

تقديم

تفتح همزة (إن) وجوباً في المواضع الآتية :

- ١ - إذا وقعت في محل فاعل ، نحو قوله تعالى : ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾^(٢) .
- ٢ - أو مفعول غير محكى بالقول ، نحو قوله سبحانه : ﴿وَلَا أَنْتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾^(٣) .
- ٣ - أو نائب عن الفاعل ، نحو قوله ﷺ : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾^(٤) .
- ٤ - أو مبتدأ ، نحو قوله جل شأنه : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾^(٥) .
- ٥ - أو خبر عن اسم معنى غير قول ، ولا صادق عليه خبرها ، نحو : اعتقادي أنه فاضل ، بخلاف : قولي إنه فاضل ، واعتقاد زيد إنه حق .
- ٦ - أو مجرور بالحرف ، نحو قوله عز من قائل : ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾^(٦) .
- ٧ - أو مجرور بالإضافة ، نحو قوله تقدّست أسماؤه : ﴿إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلِ مَا أَنْتُمْ نَنْطِقُونَ﴾^(٧) .

- ٨ - أو مبدل من شيء من ذلك ، نحو قوله تبارك وتعالى : ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى

الطَّائِفِينَ أَنهَالِكُمْ﴾^(٨) .

- ٩ - أو معطوف على شيء من ذلك ، نحو قوله تعالى : ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي

(١) سورة المؤمنون - جزء من الآية ٥٢ .

(٢) سورة العنكبوت - جزء من الآية ٥١ .

(٣) سورة الأنعام - جزء من الآية ٨١ .

(٤) سورة الجن - جزء من الآية ١ .

(٥) سورة فصلت - جزء من الآية ٣٩ .

(٦) سورة الحج - جزء من الآيتين ٦ ، ٦٢ ، وسورة لقمان - جزء من الآية ٣٠ .

(٧) سورة الذاريات - جزء من الآية ٢٣ .

(٨) سورة الأنفال - جزء من الآية ٧ .

فَضَلْتُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ .

و(أنّ) في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقاً ، ومن الكون إن كان اسماً جامداً (٢) .

قال العلامة ابن مالك - ﷺ - : وهمز إن افتح لسد مصدر مسدّها ، وفي سوى ذلك اكسر (٣) .

وقد جاءت على فتح همزة ﴿ وَإِنَّ ﴾ هذه القراءة ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (٤) بالفتح والتشديد .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها نافع ، وعبد الله بن كثير ، وأبو عمرو - رحمهم الله - (٥) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

ذكر المبرد - ﷺ - هذه القراءة في (باب إن المكسورة ومواقعها) معللاً فتح الهمزة فيها بأنه محمول في المعنى على اللام ، والتقدير : ولأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون ، و(أنّ) وصلتها عنده في موضع نصب على نزع الخافض ، وقد ردّ على من زعم أن موضعها خفض ، وأن اللام مضمرّة ، وهذا ما يبدو من قوله : " فأما قوله : ﴿ وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً ﴾ فإنما المعنى معنى اللام ، والتقدير : ولأنّ هذه أمتكم أمة واحدة ، وأنا ربكم فاعبدون (٦) .

وكذلك قوله - عند الخليل - : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٧) أي : ولأنّ . وأما المفسرون فقالوا : هو على أوحى . وهذا وجه حسن جميل .

وزعم قوم من النحويين موضع (أنّ) خفض في هاتين الآيتين ، وما أشبههما ، وأنّ

(١) سورة البقرة - جزء من الآيتين ٤٧ ، ١٢٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٢١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠١/١ ، ٣٠٢ ، وهمع الهوامع ٥٠٠/١ ، وشرح الأشموني ٢٧٣/١ ، ٢٧٤ .

(٣) الألفية ١٣ .

(٤) سورة المؤمنون - الآية ٥٢ .

(٥) ينظر : معاني القراءات ٣٢٤ ، والبحر المحيط ٥٦٦/٧ ، وتقريب النشر ١٤٧ .

(٦) وقع المبرد في خطأ تلاوي ؛ إذ الآية المذكورة من سورة المؤمنون ، وهي التي تقرأ بفتح همزة (إنّ) ، وقبلها واو ، وآخر الآية فاتقون ، والآية ٩٢ التي في سورة الأنبياء ﴿ إِن هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ تقرأ بكسر الهمزة باتفاق القراء ، وليس قبلها واو ، ولعله خطأ من الناسخ .

(٧) سورة الجن - الآية ١٨ .



اللام مضمرة ، وليس هذا بشيء ^(١) .

وما ذهب إليه المبرد من أنّ موضع المصدر المؤول المجرور بعد حذف الجار نصب ، هو بعينه ما ذهب إليه الخليل بن أحمد - رحمته الله - .

وكان ذلك من الخليل جواباً لسؤال أثاره تلميذه النابه سيبويه - رحمته الله - ، فيها هو ذا يحكي لنا ذلك ، ويُمتعنا بحديث أستاذه ، فيقول : " وسألت الخليل عن قوله جلّ ذكره :

﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأنه

قال : ولأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون . وقال : ونظيرها ﴿لَا يَلْفِ

قُرَيْشٍ﴾ ^(٢) ؛ لأنه إنما هو : لذلك ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾ ^(٣) فإن حذف اللام من (أنّ) فهو

نصب ، كما أنك لو حذف اللام من ﴿لَا يَلْفِ﴾ كان نصباً . هذا قول الخليل ^(٤) .

وأجاز سيبويه أن يكون موضع المصدر المؤول المجرور بعد حذف الجار جرّاً بالحرف المحذوف ، مُعلّلاً جواز ذلك بكثرة حذف الجار مع (أنّ) في كلام العرب ، وها هو ذا يُبدي ذلك للدارسين بقوله : " ولو قال إنسان : إنّ (أنّ) في موضع جرّ في هذه الأشياء ، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم ، فجاز فيه حذف الجار .. لكان قولاً قوياً " ^(٥) .

ويبدو للباحث أن المبرد قصد بقوله " وزعم قوم من النحويين .. " سيبويه ، ومن قال بقوله ممن خلفه ؛ إذ هو قوله .

وكان المبرد بهذا يتحاشى مواجهة شيخ النحويين بالنقد ، ويُقوّي ذلك أن المقتضب ألف في زمن الشيخوخة .

الدراسة التفصيلية

للعلماء في توجيه فتح الهمزة في هذه القراءة ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن همزة (إنّ) فتحت ؛ لأن المعنى على حذف الجار ، وهو اللام ،

والتقدير : ولأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون لهذا .

(١) المقتضب ٣٤٦/٢ .

(٢) سورة قريش - الآية ١ .

(٣) سورة قريش - جزء من الآية ٣ .

(٤) الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧ .

(٥) المصدر السابق ١٢٨/٣ .

وهناك رأيان للعلماء في موضع المصدر المؤول المجرور بعد حذف الجار ، إليك
بيانهما :

الرأي الأول : أن (أنّ) وصلتها في موضع نصب على نزع الخافض ، وهو اللام .
قاله الخليل ، وتبعه المبرد^(١) .

وذكر الأنباري أنّ موضع (أنّ) وصلتها نصب على تقدير حذف حرف الجر ،
ولكن هذا الحرف عنده هو الباء ، والتقدير : وبأن هذه أمتكم أمة واحدة ، ويتعلق بقوله
﴿فَاتَّقُونِ﴾^(٢) .

الرأي الثاني : أنّ (أنّ) وصلتها في موضع خفض ، على إعمال الخافض
المحذوف ؛ لكثرة حذفه مع (أنّ) خاصة . وهذا رأي سيبويه^(٣) .

وقد ذكر ابن عطية - رحمه الله - هذين الرأيين ، ونسب الأول منهما للخليل ، والثاني
لسيبويه ، ثم قال : " وقد عكس هذا الذي نسبت إليهما بعض الناس "^(٤) .

ومن هؤلاء الذين عكسوا ابن مالك - رحمه الله - فقد ذهب إلى أنّ كون المصدر
المؤول المجرور بعد حذف الجار في موضع جرّ مذهب الخليل والكسائي ، وكونه في
موضع نصب مذهب سيبويه والفراء^(٥) . وتبعه أبو الحسن الأشموني^(٦) .
وقد ذكر ابن هشام في المغني ، والشيخ خالد الأزهري في التصريح أن هذا سهو
من ابن مالك^(٧) .

القول الثاني : أنّ (أنّ) وصلتها في موضع خفض ؛ عطفاً على ﴿بِمَاتَعْمَلُونَ﴾^(٨)
والتقدير : إني بما تعملون عليم وبأنّ هذه أمتكم أمة واحدة .

وقد نسبه النحاس للكسائي^(٩) ، وهو أحد قولي الفراء^(١٠) .
وقد ذكر هذين القولين ابن خالويه^(١١) ، وأبو زرعة^(١) ، والأنباري^(٢) ،

(١) ينظر : الكتاب ١٢٦/٣ ، ١٢٧ ، والمقتضب ٣٤٦/٢ ، والتصريح ٤٦٩/١ .

(٢) ينظر : البيان ١٨٥/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٢٨/٣ ، ومغني اللبيب ١١٨/٢ ، والتصريح ٤٦٩/١ .

(٤) المحرر الوجيز ٢٣٧/١١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني ٩٢/٢ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١١٨/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٤٦٩/١ .

(٨) سورة المؤمنون - جزء من الآية ٥١ .

(٩) ينظر : إعراب القرآن ٤٢١/٢ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن ٢٣٧/٢ .

(١١) ينظر : الحجة ٢٥٧ .



والعكبري^(٣).

القول الثالث : أنّ (أنّ) وصلتها في موضع نصب على إضمار فعل ، والتقدير :
واعلموا أنّ هذه أمتكم أمة واحدة .
وهو قول الفراء^(٤) ، ونقله عنه العلماء^(٥) .

رأي الباحث :

والقول الأول من هذه الأقوال الثلاثة مختار الباحث ، فقد فتحت همزة (إنّ) ؛ لأنّ المعنى على حذف الجار ، وهو اللام ، والتقدير : ولأنّ هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون .

وأما اختلاف العلماء في موضع هذا المصدر المؤول بعد حذف الجار ، هل هو في موضع نصب ، أو في موضع خفض ؟ فنفس الباحث تطمئن إلى كونه في موضع نصب على نزع الخافض ، وتراه هو الراجح .

فقد قال عنه ابن مالك - رحمه الله - : " وهو الأصح ؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل ، والنصب كثير ، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل " ^(٦) .
وعزاه ابن هشام إلى الخليل وأكثر النحويين ، وذكر أنه محمول على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه^(٧) .

وقال عنه الأشموني : " وهو الأقيس " ^(٨) ، وعلل ذلك الصبان قائلاً : " لأنّ قائله قاس على ما إذا كان المجرور غير (أنّ وأن) فإنه ينتصب ؛ لضعف حرف الجر عن أن يعمل محذوفاً " ^(٩) .

(١) ينظر : حجة القراءات ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(٢) ينظر : البيان ١٨٥/٢ ، ١٨٦ .

(٣) ينظر : التبيان ٩٥٦/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢٣٧/٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٢١/٢ ، والبيان للأنباري ١٨٥/٢ ، والتبيان للعكبري ٩٥٦/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٥٠/٢ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١١٨/٢ .

(٨) شرح الأشموني ٩٢/٢ .

(٩) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٢/٢ .

المسألة الحادية عشرة

جواز الكسر والفتح في همزة (إن)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾^(١) بفتح همزة (إن) وكسرها

تقديم

قال العلامة ابن مالك - رحمه الله - :

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَ أَوْ قَسَمَ . : لِأَمْرٍ بَعْدَهُ يُوْجِهَيْنِ نُمِي
مَحَ نَلَوْفَا الْجَزَا وَذَا يَطَّرِدُ . : فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ^(٢)

يجوز الفتح والكسر في همزة (إن) في المواضع التالية :

- ١ - إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا إنَّ الأسد رابضٌ ، فالكسر على عدم التأويل بالمصدر ، والفتح على تأويله .
 - ٢ - إذا وقعت بعد فعل قسم ، وليس في خبرها اللام ، نحو : حلفت أن زيدًا قائم ، بالفتح والكسر .
 - ٣ - إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، نحو : من يقصدني فإني أكرمه ، فالكسر على الأصل ، والفتح على إضمار مبتدأ ، وهي ينسبك منها مصدر ، يكون الخبر ، أي : فجزاؤه إكرامه .
 - ٤ - أن تقع خبرًا عن قول ، ومخبرًا عنها بقول ، والقائل واحد ، نحو : قلبي إنبي أحمد الله ، فالفتح على معنى : خيرُ القول حمد الله ، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية ، كأنك قلت : خير القول هذا اللفظ^(٣) .
- وقد اكتفى ابن مالك في ألفيته بهذه المواضع الأربعة . وهناك مواضع أخرى ذكرها النحويون ، ومنها :
- ٥ - أن تقع بعد أمَّا ، نحو : أما إنك فاضل ، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا ، والفتح على أنها بمعنى أحقًا .

(١) سورة طه - الآية ١١٩ .

(٢) الألفية ١٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢٢/٢ ، وارتشاف الضرب ١٤١/٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٢/١-٣٠٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، وشرح الأشموني ٢٧٥/١ ، ٢٧٧ .

٦ - أن تقع بعد حتى ، فتكسر بعد الابتدائية ، نحو : مرض بكر حتى إنهم لا يرجونه ، وتفتح بعد الجارة والعاطفة ، نحو : عرفت أمورك حتى أنك فاضل .

٧ - أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه^(١) ، وقد جاء على هذا قوله تعالى

﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾^(١١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿^(٢) فقد قرئ ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ ﴾ بالفتح ، و﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ ﴾ بالكسر .

توثيق القراءتين :

قرأ نافع ، وروى أبو بكر عن عاصم : ﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا ﴾ بالكسر ، وقرأ الباقون : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا ﴾ بالفتح^(٣) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

ذكر المبرد - ﷺ - الآية الكريمة بقراءتيها في (باب من أبواب أن المفتوحة) ، ورأى أن قراءة فتح الهمزة ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ ﴾ معطوفة على قوله ﴿ أَنْ لَا تَجُوعَ ﴾ ، وقراءة كسر الهمزة جاءت على القطع ، والاستئناف . يبدو ذلك من قوله : " واعلم أنه لا يحسن أن يلي (إِنَّ) ؛ لأن المعنى واحد .. وعلى هذا لا نقول: إِنَّ أَنْ زِيدًا منطلق بلغني، ولكن لو قلت : إِنَّ فِي الدار أَنَّكَ منطلق ، وَإِنَّ فِي الدار أَنَّ لَكَ ثوبًا ، حَسُنَ ، كما قال الله ﷻ : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾^(١١٨) وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿ ويجوز ﴿ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا ﴾ على القطع ، والابتداء .

فالأولى على قولك : ضربت زيدًا وعمراً قائماً . والقطع على قولك : ضربت زيدًا وعمرو قائم^(٤) .

والمبرد في قوله هذا متابع لسيبويه - ﷺ - ، وعبارة سيبويه أوضح ، قال : " وتقول : إِنَّ لَكَ هذا عليَّ وَأَنَّكَ لا تؤذي ، كأنك قلت : وَإِنَّ لَكَ أنك لا تؤذي وإن شئت ابتدأت ، ولم تحمل الكلام على (إِنَّ لَكَ) .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ١٤١/٢ ، ١٤٢ ، وأوضح المسالك ٣٠٧/١ ، وشرح الأشموني ٢٧٨/١ .

(٢) سورة طه - الآيتان ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) ينظر : معاني القراءات ٣٠١ ، والنشر ٣٢٢/٢ ، وتقريبه ١٤٢ ، والإتحاف ٢٥٨/٢ .

(٤) المقتضب ٣٤٢/٢ .

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، قال بعضهم : ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ ، وقال بعضهم : ﴿وَأَنَّكَ﴾^(١) .

توجيه القراءتين :

ذكر العلماء لقراءة كسر همزة (إِنَّ) ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ وجهين :
الوجه الأول : أنها معطوفة على ﴿إِنَّ﴾ الأولى في قوله : ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجُوعَ فِيهَا﴾ وهو عطف جملة كلام على جملة أخرى .

الوجه الثاني : أنها جملة مستأنفة ، وليست معطوفة على ما قبلها ، وهمزة إن تكسر في الابتداء .

وعلى هذا الوجه حمل سيبويه والمبرد قراءة كسر الهمزة^(٢) ، وتبعهم من العلماء أبو علي الفارسي^(٣) ، ومكي القيسي^(٤) ، والأنباري^(٥) ، وابن خالويه^(٦) .
وحمل كثير من العلماء قراءة كسر الهمزة على هذين الوجهين ، وفي مقدمتهم : الفراء^(٧) ، والزجاج^(٨) ، والنحاس^(٩) ، والعكبري^(١٠) ، والقرطبي^(١١) ، وابن هشام الأنصاري^(١٢) ، والأشموني^(١٣) .

ووجهت قراءة فتح الهمزة ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾ بأنها معطوفة على قوله ﴿أَنْ لَا يَجُوعَ فِيهَا﴾ ، فهي عطف على المصدر المنسبك من ﴿أَنْ لَا يَجُوعَ﴾ ، أي : إن لك انتفاء جوعك وانتفاء ظمئك ، وجاز عطف (أَنَّكَ) على (أَنْ) لاشتراكهما في التأويل

-
- (١) الكتاب ١٢٣/٣ .
(٢) ينظر : الكتاب ١٢٣/٣ ، والمقتضب ٣٤٢/٢ .
(٣) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٢٥٢/٥ .
(٤) ينظر : الكشف ١٠٧/٢ .
(٥) ينظر : البيان ١٥٤/٢ .
(٦) ينظر : الحجة ٢٤٧ .
(٧) ينظر : معاني القرآن ١٩٤/٢ .
(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٧٨/٣ .
(٩) ينظر : إعراب القرآن ٣٦٠/٢ .
(١٠) ينظر : التبيان ٩٠٦/٢ .
(١١) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٥٤/١١ .
(١٢) ينظر : أوضح المسالك ٣٠٧/١ .
(١٣) ينظر : شرح الأشموني ٢٧٨/١ .



بالمصدر^(١) .

وعلى هذا يكون قوله ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ في موضع نصب ، وقال الزجاج : " ويجوز أن يكون في موضع رفع ، والعطف على اسم إنَّ وأنَّ ؛ لأن معنى إنَّ زيدا قائم ، زيد قائم ، فالمعنى : ولك أنك لا تظمأ فيها "^(٢) .

رأي الباحث :

والقراءتان جيدتان ، وإن كان الفتح قراءة الجمهور ، والفرق بين العطف في القراءتين : أن العطف في قراءة الكسر عطف جملة على جملة ، وفي قراءة الفتح عطف مفرد على مفرد .

(١) ينظر : البحر المحيط ٣٩٠/٧ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٨/٣ .

المسألة الثانية عشرة

تخفيف (إن) المكسورة

توجيه قراءتي

قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾^(١) بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ و﴿هَذَا﴾

قوله تعالى ﴿إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٢) بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ و﴿مِيم﴾ و﴿لَمَّا﴾

تقديم

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تخفيفها ألينة ، لا معملة ، ولا مهملة ؛ لأن الخفيفة عندهم هي حرف ثنائي الوضع ناف ، وليس مخففاً من الثقيلة^(٣) .

ومذهب البصريين أن (إن) تخفف ؛ استتقلاً للتضعيف ، وتخفيفها يكون بحذف نونها المحركة ؛ لأنها في الآخر ، فيقال فيها (إن) ، ويبطل حينئذ اختصاصها بالاسم . وإذا وليها اسم جاز فيها الإهمال والإعمال ، والأكثر في لسان العرب إهمالها نحو : إن زيد لقائم .

وإذا أهملت لزمها اللام فارقة بينها وبين (إن) النافية ، ولا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس^(٤) .

وفي تخفيف (إن) المكسورة قال العلامة ابن مالك :

وَحَفَّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ . . . وَنَلَزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا هُمَلُ

وَرَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ . . . مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا^(٥)

وقد جاء على تخفيف (إن) قراءات قرآنية ، منها :

١ - هذه القراءة ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾^(٦) بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ و﴿هَذَا﴾ .

(١) سورة طه - جزء من الآية ٦٣ .

(٢) سورة الطارق - الآية ٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١٤٩/٢ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٣٠٠ ، وشرح ابن عقيل ٣٤٦/١ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/١ .

(٥) الألفية ١٤ .

(٦) سورة طه - جزء من الآية ٦٣ .



توثيق القراءة :

وقد قرأ بها عاصم في رواية حفص ، وشاركه ابن كثير في تخفيف ﴿إِنْ﴾ ،
وخالفه في ﴿هَذَا﴾ فقرأها بالتشديد^(١) . وعن هاتين القراءتين قال البنا : "
وهاتان القراءتان أوضح القراءات في هذه الآية معنى ، ولفظاً ، وخطاً"^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد - رَحِمَهُ اللهُ - هذه القراءة في (باب أَنْ وَإِنْ الخيفتين) ، ونسبها
للخليل بن أحمد ، وأنه بهذه القراءة يؤدي خط المصحف . ومعنى (إِنَّ) الثقيلة .
وذكر أَنَّ من العلماء من رأى النصب بـ (إِنَّ) مع التخفيف ؛ لأن (إِنَّ) بمنزلة
الفعل ، فإذا خُفِّت كانت بمنزلة فعل محذوف منه ، والفعل يعمل محذوفاً منه عمله
تاماً ، ولكن الأقيس أن يرفع ما بعدها إذا خُفِّت ؛ لأنها إنما عملت ، لشبهها الفعل
باللفظ لا بالمعنى ، فإذا نقص اللفظ زال الشبه ، ثم أتى بهذه القراءة شاهداً على
ذلك ، يقول : " ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال : هما بمنزلة
الفعل ، فإذا خُفِّتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منه ، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً ،
فذلك قولك : لم يك زيد منطلقاً ، فعمل عمله والنون فيه .

والأقيس الرفع فيما بعدها ؛ لأنَّ إِنَّ إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى ، فإذا
نقص اللفظ ذهب الشبه .
ولذلك الوجه الآخر وجه من القياس كما ذكرت لك .

وكان الخليل يقرأ ﴿إِنَّ هَذَا لَسَحْرٍ﴾ فيؤدي خط المصحف ، ومعنى إِنَّ
الثقيلة في قراءة ابن مسعود ﴿إِنَّ هَذَا لَسَحْرٍ﴾^(٣) .
وسأيتي الحديث عن قراءة ابن مسعود رَحِمَهُ اللهُ في القراءات الشاذة إن شاء الله .

الدراسة التفصيلية

في الآية الكريمة قراءات أخرى متواترة ، ذكرتها كتب القراءات^(٤) ،

(١) ينظر : النشر ٣٢٠/٢ ، ٣٢١ ، وتقريبه ١٤١ ، والإتحاف ٢٤٩/٢ .

(٢) الإتحاف ٢٤٩/٢ .

(٣) المقتضب ٣٦١/٢ .

(٤) فقد قرأ أبو عمرو (إِنَّ) بالتشديد و(هذان) بالياء ، وهي جارية على سنن العربية، ومخالفة للرسم. وقرأ =

ومقصود الدراسة قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ برواية حفص عن عاصم .
والعلماء في دراسة هذه القراءة على مذهبين :

المذهب الأول : جمهور البصريين ، يدرسون هذه القراءة على أنّ (إِنْ) هي المخففة من الثقيلة ، ودخلت اللام فرقاً بينها وبين إِنْ النافية ، وأبطل عملها ؛ لنقض لفظها ، وخروجها لذلك عن شبه الفعل .
وهو المختار في (إِنْ) المكسورة إذا خُفِّت ، وما بعدها يرتفع على الابتداء والخبر ؛ فلذلك جيء بالألف في (هذان) ^(١) .
وقد نسبه ابن عطية لسيبويه ^(٢) .

المذهب الثاني : جمهور الكوفيين ، يقولون : (إِنْ) ها هنا بمعنى النفي ، واللام بمعنى إلا ، والتقدير : ما هذان إلا ساحران ^(٣) .
قال ابن يعيش - رحمته الله - : " وهو حسن على أصلهم ، غير أن أصحابنا لا يثبتون مجيء اللام بمعنى إلا " ^(٤) .
وقد نسبه ابن عطية للفراء ^(٥) .
وقد حظيت هذه القراءة باهتمام العلماء ، ونالت منهم الثناء .

فقد ذكر الأخفش - رحمته الله - أنّ ﴿إِنْ﴾ في هذه القراءة جاءت خفيفة في معنى ثقيلة ، وهي لغة قوم ، يرفعون ، ويدخلون اللام ؛ ليفرقوا بينها وبين التي تكون في معنى (ما) ^(٦) .

وقد أعجب الزجاج بهذه القراءة أيما إعجاب ، فها هو ذا يقول : " ويُصدّق ما قرأه عاصم في هذه القراءة ما يروى عن أبيّ ، فإنه قرأ ﴿مَا هَذَا إِلَّا سِحْرَانِ﴾ ،

= نافع ، وأبو بكر عن عاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وأبو جعفر ، ويعقوب ، وخلف (إِنْ) بالتشديد ، و(هذان) بالألف وتخفيف النون . وهي قراءة مشكّلة . وقد خرجها النحويون على أوجه مبسّطة في كتب النحو ، وإعراب القرآن .

ينظر : معاني القرآن للفراء ١٨٣/٢ ، ١٨٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، وشرح شذور الذهب ٧٥-٧٩ ، والنشر ٢/٣٢٠ ، ٣٢١ ، والإتحاف ٢/٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(١) ينظر : البيان للأنباري ١٤٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٩ ، والبحر المحيط ٧/٣٥٠ ، وشرح شذور الذهب ٧٥ ، ٧٦ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١١/٨٥ .

(٣) ينظر : البيان ٢/١٤٦ ، وشرح المفصل ٣/١٢٩ ، ١٣٠ ، والبحر المحيط ٧/٣٥٠ .

(٤) شرح المفصل ٣/١٣٠ .

(٥) ينظر : المحرر الوجيز ١١/٨٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ٢/٦٢٩ .



وروي عنه أيضاً أنه قرأ ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرَانٌ﴾ .

ورويت عن الخليل أيضاً ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾ بالتخفيف ، والإجماع أنه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل " (١) .

ويقول أيضاً : " ولكني أستحسن ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾ بتخفيف (إِنَّ) ، وفيه إمامان : عاصم والخليل ، وموافقة أبي في المعنى ، وإن خالفه اللفظ " (٢) .

ووجهها أبو منصور الأزهري على أن (إِنَّ) إذا خَفَّت رفعت ما بعدها ، ولم ينصب ، ثم سلك مسلك الكوفيين قائلًا : " والمعنى في قراءة ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانٌ﴾ : ما هذان إلا ساحران ، بمعنى النفي ، واللام في ﴿لَسِحْرَانٌ﴾ بمعنى إلا ، وهذا صحيح في المعنى ، وفي كلام العرب " (٣) .

وقال مكي القيسي : " فالذي خَفَّ (إِنَّ) اجتمع له في قراءته موافقة الخط ، وصحة الإعراب في ﴿هَذَا﴾ " (٤) .

وذكر الإمام القرطبي هذه القراءة ، ثم قال : " وهذه القراءة سلمت من مخالفة المصحف ، ومن فساد الإعراب ، ويكون معناها : ما هذان إلا ساحران " (٥) .

٢ - وجاءت على تخفيف (إِنَّ) أيضاً هذه القراءة : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٦) بتخفيف

﴿إِنْ﴾ وميم ﴿لَمَّا﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة نافع ، وابن كثير ، وأبي عمرو ، ويعقوب ، وخلف - رحمهم الله - (٧) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة مرتين في مقتضبه ، إليك بيانها :

أولاً : استشهد بها في (باب ما جاء من الكلم على حرفين) على أن (إِنَّ) فيها

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦١ .

(٢) المصدر السابق ٣/٣٦٤ .

(٣) معاني القراءات ٢٩٥ .

(٤) الكشف ٢/٩٩ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١١/٢١٦ .

(٦) سورة الطارق - الآية ٤ .

(٧) ينظر : معاني القراءات ٥٣٩ ، والنشر ٢/٢٩١ ، وتقريبه ١٢٥ ، والإتحاف ٢/٦٠٢ .

مخففة من الثقيلة ، واللام في الخبر لازمة ، لئلا تلتبس بـ (إن) النافية ، فقد قال
- ﷺ - متحدثاً عن (إن) المكسورة : " تقع على أربعة أوجه :
فمنهن الجزاء ، نحو : إن تأتي آتك .

ومنهن أن تكون في معنى ما ، نحو : إن زيد في الدار ، أي : ما زيد في الدار ..
وتكون مخففة من الثقيلة . فإذا كانت كذلك لزمها اللام في خبرها ؛ لئلا
تلتبس بالنافية ، وذلك قولك : إن زيد لمنطلق ، وقال الله ﷻ : ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا
حَافِظٌ ﴾ . فإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام ، نحو : إن زيداً منطلق ؛ لأن النصب
قد أبان " (١) .

ثانياً : ذكر المبرد في باب (أن وإن الخيفتين) أن (إن) المكسورة لها أربعة
أوجه : إن الجزائية ، وإن النافية ، وإن المخففة من الثقيلة ، وإن الزائدة مع ما .
وذكر هذه القراءة في الوجه الثالث منها ، وهو (إن) المكسورة المخففة ، وذلك أن
(إن) إذا خُففت وأهملت رُفِع ما بعدها بالابتداء إن كان اسماً ، ولزم إدخال اللام
على الخبر ؛ للفرقة بينها وبين (إن) النافية . وإذا عملت النصب استغنى عن اللام ،
إلا إذا جاءت توكيداً .

قال - ﷺ - : " والموضع الثالث : أن تكون (إن) المكسورة المخففة من
الثقيلة ، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ، ولم يجز غير ذلك ؛
لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام علم أنها الموجبة لا النافية ،
وذلك قولك : إن زيداً لمنطلق .

وعلى هذا قوله ﷻ : ﴿ إِنَّ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ ، ﴿ وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ ﴾ (٢) .
وإذا نصبت بها لم تحتج إلى اللام ، إلا أن تدخلها توكيداً ، كما تقول : إن زيداً
لمنطلق " (٣) .

وما قاله المبرد ترديد لما قاله شيخ النحويين سيبويه في هذا الشأن ، فقد قال -
ﷺ - : " واعلم أنهم يقولون : إن زيد لذهاب ، وإن عمرو لخير منك ، لما خففتها
جعلها بمنزلة لكن حين خففتها ، وألزمها اللام ؛ لئلا تلتبس بـ (إن) التي هي

(١) المقتضب ١/١٨٨ ، ١٨٩ .

(٢) سورة الصافات - الآية ١٦٧ .

(٣) المقتضب ٢/٣٦٠ .



بمنزلة ما التي تنفي بها .

ومثل ذلك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ إنما هو لعلها حافظ ... وحدثنا من نشق به ، أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً لمنطلق^(١) .

الدراسة التفصيلية

ما قاله العلماء عن هذه القراءة مثل قولهم عن سابقتها ، فهم فيها على مذهبين :

المذهب الأول : جمهور البصريين ، قالوا : ﴿إِنْ﴾ مخففة من الثقيلة ، و﴿كُلُّ﴾ مبتدأ ، وهي مضاف و﴿نَفْسٍ﴾ مضاف إليه ، و﴿لَّمَّا﴾ اللام داخلة للفرق بين (إِنْ) المخففة و(إِنْ) النافية ، و(مَا) زائدة ، و﴿حَافِظٌ﴾ خبر المبتدأ و﴿عَلَيْهَا﴾ متعلق به ، والتقدير : إن كل نفس لعلها حافظ^(٢) .

المذهب الثاني : جمهور الكوفيين ، ذهبوا إلى أن ﴿إِنْ﴾ ليست مخففة من (إِنْ) ، بل هي النافية ، واللام بعدها بمعنى إلا ، و(مَا) زائدة ، و﴿كُلُّ﴾ ، و﴿حَافِظٌ﴾ مبتدأ وخبر ، والتقدير : ما كل نفس إلا لعلها حافظ^(٣) .

وقد ردّ العلامة ابن مالك رحمته الله على الكوفيين دعواهم أن اللام بمعنى إلا ؛ فقال : " وأما قولهم : إن اللام بمعنى إلا فدعوى لا دليل عليها ، ولو كانت بمعنى (إلا) لكان استعمالها بعد غير (إِنْ) من حروف النفي أولى ؛ لأنها أنص على النفي من (إِنْ) ، فكان يقال : لم يقم لزيد ، ولن يقعد لعمره ، بمعنى : لم يقم إلا لزيد ، ولن يقعد إلا عمرو ، وفي عدم ذلك دليل على أن اللام لم يقصد بها إيجاب ، وإنما قُصد بها التوكيد ، كما قُصد مع التشديد^(٤) .

رأي الباحث :

وما قاله البصريون في توجيه هاتين القراءتين هو الصواب الذي لا محيص عنه للباحث ، فالمسموع عن العرب في (إِنْ) الثقيلة إذا خففت : الإعمال والإهمال ، وإن كان الإهمال في لسانهم أكثر .

(١) الكتاب ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٢٧٥/١٦ ، والبيان للأنباري ٥٠٧/٢ ، والبحر ٤٥٠/١٠ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٤/٢ ، ٣٥ ، والبحر المحيط ٤٥٠/١٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣٥/٢ .

وهذه اللام الفارقة أثارت خلافاً بين النحويين .

فهي عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت مع إفادتها توكيد النسبة ،
وتخليص المضارع للحال ، الفرق بين إن المخففة من الثقيلة ، وإن النافية ؛ ولهذا
صارت لازمة بعد أن كانت جائزة .

وذهب أبو علي الفارسي وأبو الفتح وجماعة إلى أنها لام غير لام الابتداء
اجتلبت للفرق ، وحجة أبي علي : دخولها على الماضي المنصرف ، نحو : إن
زيد لقام ، وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِن
وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾^(١) ، وكلاهما لا يجوز مع المشددة^(٢) .

ولم يرتض العلامة ابن مالك - رحمته الله - ما قاله الفارسي ، وردّ عليه قائلاً : "
وهو مخالف لقول أبي الحسن الأخفش في كتاب المسائل الكبير ، فإنه نصّ فيه
على أن اللام الواقعة بعد المخففة هي الواقعة بعد المشددة ، وهو الصحيح عندي .
والجواب عن شبهة أبي علي أن يقال : إنما جاز أن يكون مصحوب ما بعد
المخففة معمولاً لما قبلها من الأفعال ، لأن الفعل بعد المخففة في موضع الخبر
الذي كان يلي المشددة ، فكان لما بعده ما كان لما بعد تاليها .

وإن شئت أن تقول : لما بطل عمل (إن) بالتخفيف ، وقصد بقاؤها توكيداً على
وجه لا لبس فيه استحقت ما يميزها من النافية ، فكان الأولى بذلك اللام التي كانت
تصحح حال التشديد ، فسلك بها مع التخفيف ما كان لها مع التشديد ، من التأخر
في اللفظ ، والتقدم في النية ، فلم يمنع إعمال ما قبلها فيما بعدها ، كما لم يمنع مع
التشديد ؛ لأن النية بها التقديم ، وبما تقدم عليها التأخير "^(٣) .

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٠٢ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١/١٩١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٦/٢ .



المسألة الثالثة عشرة

(لا) النافية للجنس

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١) بالرفع والتنوين

تقديم

تعمل (لا) النافية عمل (إن)، فتتصب الاسم، وترفع الخبر؛ لمشابتها لها فيما يلي:

- ١ - في التصدير .
 - ٢ - وفي الدخول على المبتدأ والخبر .
 - ٣ - وفي إفادة التوكيد؛ فإنَّ (لا) لتوكيد النفي، و(إنَّ) لتوكيد الإثبات .
 - ٤ - ولفظ (لا) مساوٍ للفظ (إنَّ) إذا خففت^(٢) .
- وهذا العمل واجب بالشروط الآتية:
- ١ - أن تكون (لا) نصًّا في نفي الجنس .
 - ٢ - ألا تتكرر .
 - ٣ - ألا يدخل عليها جار، نحو: جئت بلا زادٍ .
 - ٤ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين .
 - ٥ - ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل^(٣) . وذلك نحو: لا أحدٌ أغيرُ من الله تعالى .
- ويجوز إعمال (لا) وإلغاؤها إذا كررت .
- أما جواز إعمالها فلعدم تغير حالها، وحال مصحوبها .
- وأما جواز إلغائها فلشبهها بالمكررة مع المعرفة^(٤) .

ولا يجوز الوجهان إلا في هذه الحال (التكرار)، وعلى إلغائها جاءت هذه القراءة ﴿لَا

خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٥) بالرفع والتنوين .

(١) سورة يونس - جزء من الآية ٦٢ .

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٥٤/٢، وهمع الهوامع ٥٢٢/١ .

(٣) ينظر: شرح الأسموني ٣/٢، ٤ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٥٤/٢ .

(٥) سورة البقرة - جزء من الآيات ٣٨، ٦٢، ١١٢، ٢٦٢، ٢٧٤، ٢٧٧، وسورة آل عمران - جزء من

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة ، ولم يخالف في ذلك إلا يعقوب الحضرمي ، فقد قرأها بالفتح ﴿لَا خَوْفٌ﴾^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

ذكر المبرد الآية الكريمة في باب (لا التي للنفي) على أن (لا) جاءت فيها ملغاة ؛ لأنها دخلت على كلام كان موجبا ، وما بعدها يرتفع بالابتداء ، وذلك نحو قولك : لا رجل في الدار ولا امرأة ، جوابا لمن قال : رجل في الدار أم امرأة ، وقولك : لا زيد في الدار ولا عمرو ، جوابا لمن قال : زيد في الدار أم عمرو ، غير مبال معرفة كانت أم نكرة . يقول - ﷺ - : " فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها لم تعمل شيئا ، وكان الكلام كما كان عليه ؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجبا ، وذلك قولك : زيد في الدار أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد في الدار ولا عمرو . وكذلك تقول : رجل في الدار أم امرأة ؟ فالجواب : لا رجل في الدار ولا امرأة . لا تبالي معرفة كانت أم نكرة .

وعلى هذا قراءة بعضهم ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ ..

وأما قوله ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فلا يكون ﴿هُمْ﴾ إلا رفعا ، لأن (لا) لا تعمل في المعارف^(٢) .

وقد استشهد بها شيخ النحويين سيبويه ، على أنها مما لا يتغير عن حاله قبل دخول لا ، قال - ﷺ - : " فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه لا قول الله ﷻ ذكره ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾"^(٣) .

الدراسة التفصيلية

يمكن القول بأن للعلماء في توجيه هذه القراءة قولين :

القول الأول : جمهور النحويين على أن ﴿لَا﴾ ملغاة لا عمل لها ، و﴿خَوْفٌ﴾

الآية ١٧٠ ، وسورة المائدة - جزء من الآية ٦٩ ، وسورة الأنعام - جزء من الآية ٤٨ ، وسورة الأعراف - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة يونس - جزء من الآية ٦٢ ، وسورة الأحقاف - جزء من الآية ١٣ .
(١) ينظر : معاني القراءات ٤٩ ، وتقريب النشر ٩١ ، والإتحاف ٣٨٩/١ .
(٢) المقتضب ٣٥٩/٤ .
(٣) الكتاب ٢٩٥/٢ .



مرفوع بالابتداء ، ﴿عَلَيْهِمْ﴾ هو الخبر ، والذي سوّغ الابتداء بالانكسار ما فيها من معنى العموم ، بالنفي الذي دخل عليها^(١) .

قال السيرافي - ﷺ - : " الأحسن إذا رفع ما بعد لا بالابتداء أن تتكرر ، كقوله تعالى : ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ، ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَعَةٌ﴾^(٢) ... " (٣) .

وقد اختار النحويون هذه القراءة على غيرها ، ووصفوها بالجودة ، فما هو ذا الأخص يقول : " وأما قوله تعالى ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فالوجه فيه الرفع ؛ لأن المعطوف عليه لا يكون إلا رفعا ، ورفعه لتعطف الآخر عليه " (٤) .
وذكر الزجاج أن الرفع هو القراءة الجيدة ، وكذلك إذا كررت لا في الكلام قلت : لا رجلٌ عندي ولا زيدٌ^(٥) .

وعلّل النحاس اختيار النحويين لهذه القراءة بأن الثاني معرفة لا يكون فيه إلا الرفع ؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة ، فاخترت في الأول الرفع أيضا ؛ ليكون الكلام من وجه واحد ؛ ولذا قال " الرفع على الابتداء أجود " (٦) .
وقال أبو منصور الأزهري عن الرفع والتنوين في هذه القراءة : " وهو الجيد عند النحويين ، المختار إذا تكرر حرف النفي " (٧) .

ووجه ابن عطية وأبو حيان بأنه أعدل في اللفظ ؛ لينعطف المرفوع من قوله : ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على مرفوع^(٨) .

وعلّل العكبري ترجيح قراءة الرفع على قراءة البناء بوجهين :

أحدهما : أنه عطف عليه ما لا يجوز فيه إلا الرفع ، وهو قوله ﴿وَلَا هُمْ﴾ ؛ لأنه معرفة ، و(لا) لا تعمل في المعارف ، فالأولى أن يجعل المعطوف عليه كذلك ؛

(١) ينظر : الكتاب ٢/٢٩٥ ، والمقتضب ٤/٣٥٩ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/١٦٦ ، ١٨٣ ، والتبيان للعكبري ١/٥٥ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٥٤ .

(٣) شرح كتاب سيبويه ٣/٢١ .

(٤) معاني القرآن ١/١٧٤ ، ١٧٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١/١٤٧ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن ١/١٦٦ ، ١٨٣ .

(٧) معاني القراءات ٤٩ .

(٨) ينظر : المحرر الوجيز ١/١٩٤ ، والبحر المحيط ١/٢٧٤ .

ليتشاكل الجملتان ..

والوجه الثاني : من جهة المعنى ، وذلك أن قراءة البناء تدل على نفي الخوف عنهم بالكلية ، وليس المراد ذلك ، بل المراد نفيه عنهم في الآخرة^(١) .

القول الثاني : يجوز أن تكون ﴿لَا﴾ في ﴿لَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ عاملة عمل ليس ، وأما قوله ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فلا يكون مرفوعاً إلا بالابتداء ، لأن (لا) لا تعمل في معرفة .

قاله النحاس^(٢) ، وابن عطية^(٣) ، والقرطبي^(٤) .

وحكاه أبو حيان عن ابن عطية ، ثم قال : " ولا يتعين ما قاله ، بل الأولى أن يكون مرفوعاً بالابتداء ؛ لوجهين :

أحدهما : أن إعمال (لا) عمل ليس قليل جداً ، ويمكن النزاع في صحته ، وإن صح فيمكن النزاع في اقتياسه .

والثاني : حصول التعادل بينهما ؛ إذ تكون (لا) قد دخلت في كلتا الجملتين على مبتدأ ، ولم تعمل فيهما^(٥) .

وحكاه - أيضاً - الألويسي عن ابن عطية ، ثم قال : " والأول أولى^(٦) .

رأي الباحث :

ويتابع الباحث أبا حيان ، والألويسي في أن القول الأول هو السديد في توجيه الرفع والتثوين في هذه القراءة ؛ إذ عليه إجماع النحويين ، من لدن سببويه إلى ما شاء الله . وقد سبق القول بأن شيخ النحويين سببويه سلكها في عداد ما لا يتغير عن حاله قبل دخول (لا) ، ولا شك أن حالها قبل دخول (لا) هو الابتداء .

(١) ينظر : التبيان ٥٥/١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ١٨٣/١ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ١٩٤/١ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٣٢٩/١ .

(٥) البحر المحيط ٢٧٤/١ .

(٦) روح المعاني ٢٤٠/١ .



المسألة الرابعة عشرة

المصدر المؤكد لمضمون الجملة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾^(١) **بنصب** ﴿قَوْلِكَ﴾

تقديم

قال العلامة ابن مالك :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونََهُ مُؤَكَّدًا .: لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَلَمُبْتَدَأًا
نَحُولُهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا .: وَالْثَانِ كَابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا^(٢)
يعني : من مواضع حذف عامل المصدر وجوبًا: المصدر المؤكد لمضمون الجملة،
وهو ضربان : مؤكد لنفسه ، ومؤكد لغيره .

فالمؤكد لنفسه هو : الواقع بعد جملة لا تحتل غيره ، وسمي مؤكدًا لنفسه ؛ لأنه
بمنزلة تكرير الجملة ، فكأنه نفس الجملة ، نحو : له عليّ ألف عرفا ، أي : اعترافًا ،
وهو مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، تقديره : أعترف اعترافًا .

والمؤكد لغيره هو : الواقع بعد جملة تحتله ، وتحتل غيره ، فتصير بذكره نصًا
فيه ، نحو : أنت ابني حقًا ، فـ (حقًا) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبًا ، تقديره :
أحقه حقًا .

وسمي مؤكدًا لغيره ؛ لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره ؛ لأن (أنت ابني) يحتتمل أن
يكون حقيقة ، وأن يكون مجازًا ، على معنى : أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني ، فلما
قيل : حقًا ، صارت الجملة نصًا في أن المراد البنوة الحقيقية فتأثرت الجملة بالمصدر ،
فكان مؤكدًا لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه^(٣) .

قال أبو حيان : وهذا المصدر المؤكد به في ضربيه ، يجوز أن يأتي نكرةً ومعرفةً
باللام وبالإضافة ، فالنكرة نحو : هذا عبد الله حقًا ، وقطعًا ، ويقينًا ، وهو عالم جدًا .
والمعرفة نحو : هذا عبد الله الحق لا الباطل ، واليقين لا الشك .

(١) سورة مريم - جزء من الآية ٣٤ .

(٢) الألفية ٢١ .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل ١/٥١٧ ، ٥١٨ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٣ .

والمضاف نحو : ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(١) ، و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾^(٢) ، و﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾^(٣) ، و﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾^(٤) . وتُحْمَلُ عَلَى هَذَا قِرَاءَةُ ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾^(٥) بِنَصْبِ ﴿قَوْلَ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها عبد الله بن عامر ، وعاصم ، ويعقوب - رحمهم الله -^(٦) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب ما وقع من المصادر توكيداً) ، وذكر أنها قرئت على وجهين : ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بالنصب ، و﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بالرفع ، وقد سبق الحديث عن الرفع في موضعه من البحث .
وأما النصب فعلى أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، وعامله محذوف وجوباً ؛ لأن ما قبله صار بدلاً منه ، يقول - ﷺ - : " هذا باب ما وقع من المصادر توكيداً ، وذلك قولك : هذا زيدٌ حقاً ؛ لأنك لما قلت : هذا زيدٌ فخبّرت ، إنما خبّرت بما هو عندك حقٌّ ، فاستغنيت عن قولك : أحقُّ ذلك ، وكذلك هذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل ؛ لأن ما قبله صار بدلاً من الفعل

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين ، وهو قوله ﷺ : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ ، و﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ .. " (٧) .

الدراسة التفصيلية

رجعت إلى ما قاله العلماء في هذه القراءة ، وعایشتهم في أقوالهم ، حتى أصبح من الممكن أن أقول : إن هناك ستة أقوال للعلماء في توجيه النصب في هذه القراءة ، هاك بيانها :

- (١) سورة النمل - جزء من الآية ٨٨ .
- (٢) سورة البقرة - جزء من الآية ١٣٨ .
- (٣) سورة الروم - جزء من الآية ٦ .
- (٤) سورة النساء - جزء من الآية ٢٤ ، وينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢١٥ ، وهمع الهوامع ٢/١٢٣ ، ١٢٤ .
- (٥) سورة مريم - جزء من الآية ٣٤ .
- (٦) ينظر : التيسير ١٤٩ ، والنشر ٢/٣١٨ ، وتقريبه ١٤٠ ، والإتحاف ٢/٢٣٦ .
- (٧) المقتضب ٣/٢٦٦ .



القول الأول : أَنَّ ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، والعامل فيه ما دلَّ عليه الكلام ؛ لأن قوله : ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ يدل على أَحَقُّ ذلك ، فكأنه قال : أَحَقُّ قَوْلَ الْحَقِّ ، أو أقول قولَ الحق الذي فيه يمترون .

و﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ من إضافة الموصوف إلى صفته ، أي القول الحق ، كما قال تعالى: ﴿وَعَدَّ الْصِّدْقَ﴾^(١) أي الوعد الصدق .

وهذا القول للمبرد^(٢) ، والزجاج ، وحكاه عنه أبو جعفر النحاس^(٣) .
وبه وجه ابن خالويه ، وأبو زرعة ، ومكي القيسي ، وابن عطية ، والأنباري ، وأبو حيان هذه القراءة^(٤) .

القول الثاني : ذهب الكوفيون ، يتزعمهم الفراء إلى أن ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ منصوب على التقريب ، ويعنون به اسم الإشارة إذا جاء بعده اسم مرفوع ، وآخر منصوب ، نحو: هذا بكر قائماً ، فاسم الإشارة عندهم بمنزلة كان الناسخة ، والمرفوع بعده اسم له ، والمنصوب خبر عنه^(٥) .

وهاك عبارة الفراء ، يقول ﷺ : " وقد قرأت الفراء بالنصب ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ وهو كثير يريدون به : حقاً . وإن نصبت القول ، وهو في النية من نعت عيسى كان صواباً ، كأنك قلت : هذا عبد الله أخاه بعينه ، والعرب تنصب الاسم المعرفة في هذا وذلك وأخواتهما ؛ فيقولون : هذا عبد الله الأسدَ عادياً ، كما يقولون : أسداً عادياً " ^(٦) .

القول الثالث : يجوز أن يكون ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ منصوباً على المدح ، إن فسر بكلمة الله ، والتقدير : أمدح قول الحق . وإنما قيل لعيسى : كلمة الله ، وقول الحق ؛ لأنه لم يولد إلا بكلمة الله وحدها ، وهي قوله ﴿كُنْ﴾ ؛ تسمية للمسبب باسم السبب .
قاله الزمخشري ، والسمين الحلبي^(٧) .

(١) سورة الأحقاف - جزء من الآية ١٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٦٦/٣ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٣ ، وإعراب القرآن ٣١٥/٢ .

(٤) ينظر : الحجة ٢٣٨ ، وحجة القراءات ٤٤٣ ، والكشف ٨٨/٢ ، والمحزر الوجيز ٣٠/١١ ، والبيان ١٢٦/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٠/٧ .

(٥) ومثل هذا عند البصريين يعرب مبتدأ ، وخبراً ، وحالاً . ينظر : همع الهوامع ٤١٥/١ .

(٦) معاني القرآن ١٦٨/٢ .

(٧) ينظر : الكشف ١٦/٣ ، والدر المصون ٥٩٨/٧ .

القول الرابع : أن ﴿قَوْلَ الْحَقِّ﴾ منصوب على إضمار أعني ، والتقدير : أعني قول الحق . ذكره العكبري ، والسمين الحلبي (١) .

القول الخامس : أنه منصوب على الحال من عيسى عليه السلام ، والعامل فيه معنى الإشارة في ﴿ذَلِكَ﴾ .

ذكره العكبري ، والإمام القرطبي (٢) ، والسمين الحلبي ، ثم قال : " ويؤيد هذا ما نُقل عن الكسائي في توجيه الرفع ، أنه صفة لعيسى " (٣) .

القول السادس : أنه منصوب على الإغراء ، والتقدير على هذا: الزموا قول الحق .

ذكره الإمام القرطبي (٤) .

رأي الباحث :

والقول الأول من هذه الأقوال مختار الباحث ؛ إذ عليه جمهور العلماء ، كما أن هذا المصدر المؤكد لمضمون الجملة ، ورد بكثرة في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (٥) ، ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ (٦) ، ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ (٧) ، ﴿وَعَدَ اللَّهُ لَا يَخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَهُ﴾ (٨) ، ﴿وَعَدَ الصِّدْقِ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ (٩) .

قال أبو حيان - رحمه الله - : " وهذه المصادر منصوبة بإضمار فعل من لفظها ، كأنه قال : أعترف اعترافاً ، وصنعَ الله صنعه " (١٠) ، يُقدَّر هذا الفعل ولا يظهر ؛ لدلالة ما تقدّم من الكلام عليه (١١) . وعللَ الشيخ خالد الأزهرى حذفه وجوباً ، بأن المصدر قام مقامه (١٢) . وعلَّله الصبان بقوله : " لقيام الجملة مقام العامل ، فكأنه مذكور " (١) .

(١) ينظر : التبيان ٨٧٤/٢ ، والدر المصون ٥٩٨/٧ .

(٢) ينظر : التبيان ٨٧٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٦/١١ .

(٣) الدر المصون ٥٩٨/٧ .

(٤) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٠٦/١١ .

(٥) سورة البقرة - جزء من الآية ١٣٨ .

(٦) سورة النساء - جزء من الآية ٢٤ .

(٧) سورة النمل - جزء من الآية ٨٨ .

(٨) سورة الروم - جزء من الآية ٦ .

(٩) سورة الأحقاف - جزء من الآية ١٦ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢١٥/٢ .

(١١) ينظر : الإنصاف ٢٣٠/١ .

(١٢) ينظر : التصريح ٤٩٩/١ .



المسألة الخامسة عشرة

الاستثناء المتصل

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ﴾^(٢) برفع المستثنى ونصبه

تقديم

الاستثناء المتصل هو : ما كان المستثنى - فيه - بعضاً من المستثنى منه .

وللمستثنى فيه حالتان :

الحالة الأولى : إذا وقع المستثنى بعد تمام الكلام الموجب ، وجب نصبه ، نحو :
حضر الطلاب إلا بكرةً .

الحالة الأخرى : إذا وقع المستثنى بعد تمام الكلام غير الموجب ، جاز فيه وجهان :
أحدهما - وهو الراجح - : إتياع المستثنى للمستثنى منه : بدل بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ؛ لأن إلا عندهم من حروف العطف في الاستثناء خاصة . وكان أبو العباس ثعلب يعترض على مذهب البصريين ، ويقول : كيف يكون بدلاً ، وهو موجب ، ومتبوعه منفي ؟ فأجاب السيرافي بأنه بدل منه في عمل العامل فيه ، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية ؛ لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر ، والثاني في موضعه .

والثاني : النصب على أصل الاستثناء ، وهو عربي جيد ، مثال ذلك في النفي

قوله تعالى : ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾^(٣) أجمعت السبعة على رفع ﴿أَنْفُسُهُمْ﴾ ، وقال

تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾^(٤) قرأ السبعة إلا ابن عامر برفع ﴿قَلِيلٌ﴾ ، على

أنه بدل من الواو في ﴿فَعَلُوهُ﴾ كأنه قيل : ما فعله إلا قليل منهم ، وقرأ ابن عامر

وحده ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾ بالنصب^(٥) .

(١) حاشية الصبان ١١٩/٢ .

(٢) سورة هود - جزء من الآية ٨١ .

(٣) سورة النور - جزء من الآية ٦ .

(٤) سورة النساء - جزء من الآية ٦٦ .

(٥) ينظر : تقريب النشر ١٠٥ .

ومثاله في النهي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ (١) قرئ بالرفع والنصب (٢) . وهو غاية الحديث .

توثيق القراءتين :

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو قوله تعالى : ﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ برفع ﴿ أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ ، وقرأ الباقون بنصبها (٣) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد الآية الكريمة بقراءتيها في باب (المستثنى من المنفي) ، وذكر أن القراءتين جائزتان جيدتان .

فمن رفع ﴿ أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ جعلها بدلاً من ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، ويجوز النصب على الاستثناء ، من ﴿ أَحَدٌ ﴾ وليس بالجيد .

وإنما يكون النصب جيداً ، إذا كان مستثنى من قوله : ﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ ﴾ ، ولا يجوز على هذا القول إلا النصب ؛ لفساد البدل ؛ إذ لا يقال : فأسر إلا بامرأتك ، وهذا هو مفهوم قوله : " وأما قوله ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ ، و﴿ أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ فالوجهان جائزان جيدان .

فمن قال ﴿ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ فهو مستثنى من يلتفت ، وكأنه قال : ولا يلتفت إلا امرأتك .

ويجوز النصب على غير هذا الوجه ، وليس بالجيد ، على ما أعطيتك في أول الباب .

جودة النصب على قوله ﴿ فَاسْرِبْ بِأَهْلِكَ ﴾ ﴿ إِلَّا أَمْرًا نَكَّ ط ﴾ . فلا يجوز إلا النصب على هذا القول ؛ لفساد البدل لو قيل : أسر إلا بامرأتك لم يجز . فإنما باب الاستثناء – إذا استغنى الفعل بفاعله ، أو الابتداء بخبره – النصب، إلا أن يصلح البدل،

(١) سورة هود – جزء من الآية ٨١ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٢/٢٢٦ ، وشرح شذور الذهب ٢٨٦ ، وشرح ابن عقيل ١/٥٤٤ ، ٥٤٥ ، وجمع الهوامع ٢/٢٥٣ ، وشرح الأشموني ٢/١٤٤ ، ١٤٥ ، وحاشية الصبان ٢/١٤٥ .

(٣) ينظر : النشر ٢/٢٩٠ ، وتقريبه ١٢٥ ، والإتحاف ٢/١٣٣ .



فيكون أجود ، والنصب على حاله في الجواز .
وإنما كان البدل أجود ؛ لأنه في اللفظ والمعنى ، والنصب بالاستثناء إنما هو
للمعنى لا للفظ " (١) .

الدراسة التفصيلية

أولاً : قراءة الرفع ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُكُّ ﴾ .

وجه كثير من العلماء الرفع بأنه على البدل من قوله ﴿ أَحَدٌ ﴾ بدل بعض (٢) .
وذكر النحاس أن جماعة ، منهم أبو عبيد القاسم بن سلام أنكروا هذه القراءة (٣) .
فقال أبو عبيد : لا يصح الاستثناء من ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ ﴾ ويرفع المستثنى ، إلا إذا
كان الفعل إخباراً مرفوعاً للأخير ، لكن القراءة بالجزم في التاء من ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ ﴾
فيلزم من استثناء المرأة منه ، أن يكون أنن لها في الالتفات ، فيفسد معنى الآية (٤) .
وقال غيره : كيف يجوز أن يأمرها بالالتفات ؟
ولم يرتض النحاس ما قاله أبو عبيد وغيره ، فقال : " وهذا الحمل من أبي عبيد ،
ومن غيره على مثل أبي عمرو ، مع جلالته ، ومحلّه من العربية لا يجب أن يكون .
والتأويل له على ما حكى محمد بن يزيد ، قال : هذا كما يقول الرجل لحاجبه : لا
يُخْرِجْ فلانٌ ، فلفظ النهي لفلان ، ومعناه للمخاطب ، أي : لا تدعه يخرج ، فكذا ﴿ وَلَا
يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تُكُّ ﴾ " (٥) .

فالنهي في اللفظ لأحد ، والمقصود به لوط عليه السلام ، نهي أن يترك أحداً منهم يلتفت
إلا امرأته ، فإنه لم يُنه عنها ، بل يتركها تفعل ما بدا لها (٦) .

ووجه الفراء الرفع بأنه معطوف على ﴿ أَحَدٌ ﴾ عطف نسق ؛ لأن إلا عند
الكوفيين من حروف العطف في الاستثناء خاصة ، وهذا مراده بقوله : " وقد كان

(١) المقتضب ٣٩٥/٤ ، ٣٩٦ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٩٥/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٧٠/٣ ، وحجة القراءات ٣٤٧ ، والكشف ٥٣٦/١ ،
والكشف ٣٢٥/٢ ، والبيان ٢٦/٢ ، والبيان ٧١٠/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ١٠٥/٢ .

(٤) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي ٤١٦ .

(٥) إعراب القرآن ١٠٥/٢ ، ١٠٦ .

(٦) ينظر : الاستغناء ٤١٦ .

الحسن يرفعها ، بعطفها على ﴿أَحَدٌ﴾ ، أي : لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك" (١) .
وقد ذكر ابن يعيش هاتين القراءتين ، وحكم على الرفع بأنه قراءة ضعيفة (٢) .

ثانياً : قراءة النصب ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أُمْرَانُكَ﴾ .

وأما قراءة النصب فقد عللوا بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : النصب على الاستثناء من ﴿أَحَدٌ﴾ ، وإن كان قبله نهي ؛ لأن النهي كالنفي على أصل الاستثناء ، وقد قال عنه ابن هشام : " والنصب عربي جيد " (٣) .
وقد جاءت هاتان القراءتان بهذا التوجيه على ما قرره النحويون في باب الاستثناء ، من أن الاستثناء إذا كان متصلاً ، وجاء بعد تمام الكلام غير الموجب ، جاز فيه وجهان : الاتباع : بدل بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين ، والنصب على أصل الاستثناء ، ولكن المختار الإتيان .

وبهذا تتفق القراءتان في الاستثناء من شيء واحد ؛ ولأنه قد قيل : إنه أخرجها معهم ، وأمر ألا يلتفت أحد منهم إلا هي ، فلما سمعت هوة العذاب التفتت ، وقالت : يا قوماء ؛ فأدركها حجر ، فقتلها (٤) .

الوجه الثاني : أنه وإن كان الاستثناء غير موجب ، إلا أنه في معنى الموجب ؛ لأنه مستقل بنفسه ؛ لقوله : ﴿إِلَّا أُمْرَانُكَ إِنَّهُ مُصِيبَهُمَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ ، فأشبهه الاستثناء (٥) .

الوجه الثالث : وهو قول كثير من العلماء : أن النصب على الاستثناء من قوله :

﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ، والمعنى : فأسر بأهلك إلا امرأتك (٦) .

وقد حكاه ابن هشام عن الزمخشري ، وذكر أنه فرّ من تخريج قراءة الأكثرين على اللغة المرجوحة - وهي النصب - ، وإن جوزّه بعضهم ؛ فجعل النصب على الاستثناء من ﴿أَهْلِكَ﴾ ، والرفع على الاستثناء من ﴿أَحَدٌ﴾ ؛ فاعترض بلزوم تناقض القراءتين ؛ لاقتضاء النصب كون المرأة غير مسرى بها ، والرفع كونها مسرى بها ؛

(١) معاني القرآن ٢٤/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٨٢/٢ ، ٨٣ .

(٣) أوضح المسالك ٢٢٦/٢ ، وينظر : شرح شذور الذهب ٢٨٦ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢٨٣/٢ .

(٥) ينظر : الاستغناء في أحكام الاستثناء ٤١٦ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣٩٦/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٧٠/٣ ، والحجة لابن خالويه ١٩٠ ، وحجة القراءات ٣٤٨ ، والكشف ٥٣٦/١ ، والكشاف ٣٢٥/٢ ، والبيان ٢٦/٢ .



لأن الالتفات بعد الإسراء .

وردَّ بأن إخراجها من ﴿أَحَدٌ﴾ لا يقتضي أنها مسري بها ، بل إنها معهم ، فيجوز أن تكون سرت بنفسها ، وقد روي أنها تبعتهم ، وأنها التفتت ؛ فرأت العذاب ، فصاحت ؛ فأصابها حجر فقتلها^(١) .

وقد انتهى ابن هشام من ذلك إلى القول بأن الاستثناء في الآية الكريمة من قوله : ﴿فَأَسْرِبْهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّجْوَى وَالْجُمُوعِ وَالْخَوَارِجِ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعِثْرَ وَمَنْ كَانَ بَاطِنًا مِنْهُمْ فَأَسْرِبْهُمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَسْتَنْصِرُونَ﴾ ، وهو على القراءتين منقطع ، فقال - ﷺ - : " والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة ، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين ؛ بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة ابن مسعود ، وأن الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحجر^(٢) ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم يكونوا مؤمنين ، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾^(٣) ووجه الرفع أنه على الابتداء ، وما بعده الخبر ، والمستثنى الجملة ، ونظيره ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾^(٤) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ ﴿٤﴾ ... ﴿٥﴾ .

وقد سبقه إلى هذا القول ابن مالك - ﷺ - ، فقد قال : " ويمكن أن يكون من هذا - أي الاستثناء المنقطع - قراءة ابن كثير وأبي عمرو ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكَتَ اللَّهُ فِيهِ مَصِيبًا مِمَّا أَصَابَهُمْ﴾ على أن تكون ﴿أَمْرًا نَكَتَ﴾ مبتدأ ، وخبرها ﴿إِنَّهُ مَصِيبًا مِمَّا أَصَابَهُمْ﴾ ، وبهذا التوجيه يكون الاستثناء في النصب والرفع من ﴿فَأَسْرِبْهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّجْوَى وَالْجُمُوعِ وَالْخَوَارِجِ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعِثْرَ وَمَنْ كَانَ بَاطِنًا مِنْهُمْ فَأَسْرِبْهُمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَسْتَنْصِرُونَ﴾ ، وهو أولى من أن يستثنى المنصوب من ﴿أَهْلِكَ﴾ ، والمرفوع من ﴿أَحَدٌ﴾ " ^(٦) .

وذكره الإمام ابن قيم الجوزية - ﷺ - ، ثم قال : " وهذا التوجيه أولى من أن يجعل الاستثناء في قراءة من نصب من قوله ﴿فَأَسْرِبْهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّجْوَى وَالْجُمُوعِ وَالْخَوَارِجِ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعِثْرَ وَمَنْ كَانَ بَاطِنًا مِنْهُمْ فَأَسْرِبْهُمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَسْتَنْصِرُونَ﴾ ، وفي قراءة من رفع

(١) ينظر : مغني اللبيب ١٥٣/٢ ، وحاشية الصبان ١٤٦/٢ .
(٢) هي قوله تعالى : ﴿فَأَسْرِبْهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّجْوَى وَالْجُمُوعِ وَالْخَوَارِجِ وَالَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعِثْرَ وَمَنْ كَانَ بَاطِنًا مِنْهُمْ فَأَسْرِبْهُمْ يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَسْتَنْصِرُونَ﴾ آية ٦٥ .
(٣) سورة هود - جزء من الآية ٤٦ .
(٤) سورة العاشية - الآيتان ٢٢ ، ٢٣ ، وجزء من الآية ٢٤ .
(٥) مغني اللبيب ١٥٣/٢ .
(٦) شرح التسهيل ٢٦٦/٢ ، ٢٦٧ .

من قوله ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ ، ويكون الاستثناء على هذا من ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾ رفعا ونصبا ، وإنما قلنا : إنه أولى ؛ لأن المعنى عليه ، فإن الله تعالى أمره أن يسري بأهله إلا امرأته ، ولو كان الاستثناء من الالتفات لكان قد نهى المسرى بهم عن الالتفات ، وأذن فيه لامرأته ، وهذا ممتع ؛ لوجهين :
أحدهما : أنه لم يأمره أن يسري بامرأته ، ولا دخلت في أهله الذين وعد بنجاتهم .
والثاني : أنه لم يكلفهم بعدم الالتفات ، ويأذن فيه للمرأة .^(١) .
 وذهب أبو حيان إلى أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ، ففيه النصب والرفع .
 فالنصب لغة أهل الحجاز ، وعليه الأكثر ، والرفع لبني تميم ، وعليه اثنان من القراء^(٢) . وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي ﴿وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ . و(إلا) في الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن) عند البصريين^(٣) .

رأي الباحث :

والقول بأن الاستثناء منقطع في القراءتين ، وأنه من قوله : ﴿فَأَسْرٍ بِأَهْلِكَ﴾ هو الذي تطمئن إليه نفس الباحث ؛ إذ هو قول حذاق النحويين كابن مالك ، وابن قيم الجوزية ، وابن هشام الأنصاري ، والمعنى عليه حسن في القراءتين مؤيد بالسماع ، وهو أولى من قول أبي حيان ؛ لضعف اللغة التميمية ، وسقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه .

(١) بدائع الفوائد ٧٦/٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ١٩٠/٦ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ١٤٧/٢ .



المسألة السادسة عشرة

العامل في الحال

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(١) بنصب

﴿خَالِصَةٌ﴾

تقديم

الحَالُ : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ . : مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرَدَا اذْهَبُ^(٢)
ولا بد للحال من عامل ؛ إذ كانت معربة ، والمعرب لا بد له من عامل . ولا يكون
العامل فيها إلا فعلاً ، أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء ، أو شيئاً متضمناً معنى
الفعل دون حروفه ؛ لأنها كالمفعول فيها^(٣) .

فمثال العامل إذا كان فعلاً قولك : جاء بكر مسرعاً ، وما أحسنه مقبلاً .

ومثاله إذا كان جارياً مجرى الفعل من الأسماء (اسم الفاعل ، واسم المفعول ،
والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسم الفعل) قولك : بكر ضاربٌ عمرًا قائماً ، وبكر
مضروب قائماً ، وبكر حسنٌ قائماً ، وهو أفصح الناس خطيباً ، ونزال مسرعاً .

ومثال العامل إذا كان متضمناً معنى الفعل دون حروفه ، كأسماء الإشارة ،
وحروف : التثنية ، والتمني ، والتشبيه ، والترجي ، والظرف ، والجار والمجرور

قوله تعالى : ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾^(٤) ، ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾^(٥)
والمعنى : انتبه إليه شيخاً ، أو أشير ، وأشير إليها خاوية .

وقولك : لبيت بكرًا أميرًا أخوك ، وكأن بكرًا ركبًا أسد ، ولعل بكرًا مقبل علينا
مبشرًا ، وبكر عندك قائماً ، أو في الدار قائماً .

فـ (قائماً) حال من المضمر في الظرف أو الجار والمجرور ، وهو العامل فيه ؛

لنيابته عن الاستقرار .

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ٣٢ .

(٢) ألفية ابن مالك ٢٤ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٥٧/٢ .

(٤) سورة هود - جزء من الآية ٧٢ .

(٥) سورة النمل - جزء من الآية ٥٢ .

فهذا العامل معنى فعل ؛ لأن لفظ الفعل ليس موجوداً^(١) .

وجاءت على هذا قراءة ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٢)

بنصب ﴿خَالِصَةٌ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها جمهور القراء ، أصحاب القراءات المتواترة إلا نافعاً - ﷺ - فقد قرأها بالرفع^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة بوجهيها : النصب ، والرفع ، ووجه النصب بأنه على الحال ، وذكر أن العامل فيها هو الجار والمجرور ؛ لتضمنه معنى الفعل .
وأما الرفع فقد سبق الحديث عنه في موضعه من البحث .

يقول - ﷺ - : " هذا باب تبين الحال في العوامل التي في معنى الأفعال ، وليست بأفعال ، وما يمتنع من أن تجرى معه الحال .

نقول : هذا لك كافيًا ، فتنصب الحال ؛ لما في الكلام من معنى الفعل ؛ لأن معنى (لك) معنى تملكه ..

والآية تقرأ على وجهين : ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٤) و﴿خَالِصَةٌ﴾ على ما ذكرنا^(٥) .

ومن قبله تحدث شيخ النحويين عن هذه الآية الكريمة ، وما قاله المبرد ما هو إلا ترديد لحديثه . يقول - ﷺ - : " ومثل قولك : فيها عبد الله قائمًا ، هو لك خالصًا ، وهو لك خالصٌ ؛ كأن قولك : هو لك بمنزلة أهبه لك ، ثم قلت : خالصًا ..

وقد قرئ هذا الحرف على وجهين : ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(٥) بالرفع والنصب^(٥) . قال السيرافي : ﴿هِيَ﴾ عند سيبويه مبتدأ ، و﴿لِلَّذِينَ

(١) ينظر : شرح المفصل ٥٧/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٥١/٢ ، ٣٥٢ ، وأوضح المسالك ٢٨٧/٢ ، ٢٨٨ ،

وشرح ابن عقيل ٥٨٩/١ ، وشرح الأشموني ١٨٠/٢ .

(٢) سورة الأعراف - جزء من الآية ٣٢ .

(٣) ينظر : النشر ٢٦٩/٢ ، وتقريبه ١١٤ ، والإتحاف ٤٧/٢ .

(٤) المقتضب ٣٠٧/٤ .

(٥) الكتاب ٩١/٢ .



ءَامِنُوا ﴿﴾ خبره ، و﴿ خَالِصَةً ﴾ منصوب على الحال ، والعامل فيها اللام ، على تقدير استنقر ، وما أشبه ذلك (١) .

الدراسة التفصيلية

أجمع العلماء على أنّ النصب في ﴿ خَالِصَةً ﴾ على الحال (٢) ، ولكن اختلفوا في بيان العامل في الحال وصاحبها .

- فجمهورهم على أنها منصوبة على الحال من الضمير المستكن في الجار والمجرور ﴿ لِلَّذِينَ ءَامِنُوا ﴾ الواقع خبراً عن المبتدأ ﴿ هِيَ ﴾ ، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل ، وهي متعلقة بمحذوف ، تقديره : استقرت أو مستقرة ، وما أشبهه . وفي عبارة الأنباري الآتية ما يشرح ذلك ، ويوضحه ، يقول - ﷺ - : " والعامل في الحال على الحقيقة هو الفعل الذي قام ﴿ لِلَّذِينَ ءَامِنُوا ﴾ مقامه ، وتقديره : قل هي استقرت للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة . وإنما لما حذف الفعل ، وأقيم ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ مقامه ، وانتقل الضمير الذي كان فيه إليه ، ارتفع به كما يرتفع بالفعل ، وجعل هو العامل في الحال كالفعل " (٣) .

- وذهب الفراء إلى أنّ ﴿ خَالِصَةً ﴾ منصوبة على الحال ، ولكنها من لام أخرى مضمرة غير اللام المذكورة ، يقول - ﷺ - : " والخالصة ليست بقطع من اللام ، ولكنها قطع من لام أخرى مضمرة ، والمعنى - والله أعلم - : قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا ، يقول : مشتركة ، وهي لهم في الآخرة خالصة " (٤) .

- وذهب الزجاج ، وتبعه أبو منصور الأزهري ، إلى أنّ العامل في الحال هو قوله ﴿ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ ، وهو في تأويل الحال ، كأنك قلت : قل هي ثابتة للمؤمنين مستقرة في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة (٥) .

(١) هامش الكتاب ٩١/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ٩١/٢ ومعاني القرآن للفراء ٣٧٧/١ ، والمقتضب ٣٠٧/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٠٩/١ ، والحجة لابن خالويه ١٥٤ ، والحجة للفارسي ١٥/٤ ، وحجة القراءات ٢٨١ ، والكشاف ١٠١/٢ ، والتبيان ٥٦٥/١ ، والبحر المحيط ٤٢/٥ .

(٣) البيان ٣٥٩/٢ ، ٣٦٠ .

(٤) معاني القرآن ٣٧٧/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٣٣/٢ ، ومعاني القراءات ١٧٨ .

ولذا وجدنا العكبري يقول : " والعامل فيها ﴿لِلَّذِينَ﴾ ، أو ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ إذا جعلته خبراً ، أو حالاً ، والتقدير : هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا في حال خلوصها لهم يوم القيامة ، أي : إن الزينة يشاركون فيها في الدنيا ، وتخلص لهم في الآخرة" (١). وقد رجَّح بعض العلماء هذه القراءة على قراءة الرفع ، فها هو ذا أبو جعفر النحاس يقول : " والاختيار عند سيبويه النصب ؛ لتقدم الظرف" (٢) . ولم أجد في الكتاب ما يُشير إلى ذلك (٣) . ويقول مكي القيسي : " والنصب أحب إليّ ؛ لأنه أتم في المعنى ؛ ولأن عليه جماعة القراء" (٤) .

رأي الباحث :

وما ذهب إليه الجمهور في بيان العامل في الحال ، وصاحبها ، هو الصحيح الذي اجتذب فؤاد الباحث ، واختلب لبه ؛ إذ هو قول الحذاق : سيبويه ، والمبرد ، ومن سلك مسلكهما .

وما ذهب إليه الفراء مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود ؛ إذ الإضمار خلاف الأصل ، ولا دليل عليه . والمفاضلة بين القراءات المتواترة لا أرتضيها ؛ ما دامت القراءة وجيهة في العربية .

ورحم الله أبا العباس ثعلباً ، فقد قال : " إذا اختلف الإعرابان في القرآن لم أفضل إعراباً على إعراب ، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى" (٥) .

(١) التبيان ٥٦٥/١ .
(٢) إعراب القرآن ٦٠٩/١ .
(٣) ينظر : الكتاب ٩٢-٨٨/١ .
(٤) الكشف ٤٦٢/١ .
(٥) الإتيان للسيوطي ٢٢٩/١ .



المسألة السابعة عشرة

مجيء الحال من النكرة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّالِئِلِينَ﴾^(١) **بنصب** ﴿سَوَاءً﴾

تقديم

لما كانت الحال خبراً في المعنى ، وصاحبها مخبراً عنه ، أشبه المبتدأ ، فحقه أن يكون معرفة ، كما أن المبتدأ كذلك .

وكما جاز أن يبتدأ بنكرة ، بشرط حصول الفائدة ، وأمن اللبس ، كذلك يكون صاحب الحال نكرة ، بشرط وضوح المعنى ، وأمن اللبس ، ولا يكون ذلك غالباً إلا بمسوغ من المسوغات الآتية :

- ١ - أن تتقدم الحال على النكرة ، نحو : فيها قائماً رجل .
- ٢ - كون الحال جملة مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : ﴿أُوْكَالِدِي مَرَّةً عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾^(٢) .
- ٣ - توقي الوصف بما لا يصلح للوصفية ، كقولهم : هذا خاتم حديدًا ؛ لكونه جامدًا غير مؤول بمشتق .
- ٤ - أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين .
- ٥ - أن يكون مسبوقاً بنفي ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَهِيَ كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٣) ، أو نهي ، نحو : لا تَعْتَبْ عَلَى صَدِيقٍ غَائِبًا ، أو استفهام ، نحو : هل وفَّك رجل صاحبًا .
- ٦ - أن يكون مخصوصًا ، إمَّا بوصف ، كقراءة بعضهم ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا﴾^(٤) ، أو بمعمول ، نحو : عجبت من ضرب أخوك شديدًا ، أو

(١) سورة فصلت - جزء من الآية ١٠ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٥٩ .

(٣) سورة الحجر - الآية ٤ .

(٤) سورة البقرة - جزء من الآية ٨٩ ، وهي قراءة شاذة .

بإضافة ، كهذه القراءة ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾^(١) بنصب ﴿ سَوَاءً ﴾^(٢) ..

توثيق القراءة :

قرأ القراء السبعة ، وخلف البزار قوله تعالى : ﴿ وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ بنصب ﴿ سَوَاءً ﴾ ، وقرأها يعقوب بالجر^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب الحالات والتبيين وتفسير معناها) ، وذكر أنها قرئت على وجهين :

الوجه الأول : النصب على المصدر ، بفعل مقدر ، أي : استوت استواءً .

والوجه الثاني : الجر ، وسيأتي الحديث عنه في موضعه من البحث إن شاء الله تعالى .

يقول - ﷺ - : " فَإِنِ قُلْتَ : هَذَا ابْنُ عَمِي دِنْيَا ، وَهَذِهِ الدَّرَاهِمُ وَزَنَ سَبْعَةَ ، وَهَذَا الثُّوبُ نَسَجَ الِیْمَنُ ، وَهَذَا الدَّرَاهِمُ ضَرَبَ الْأَمِيرُ ، نَصَبْتَ ذَلِكَ كُلَّهُ ، وَلَيْسَ نَصْبُهُ عَلَى الْحَالِ . لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَامْتَنَعَ قَوْلُكَ : نَسَجَ الِیْمَنُ ، وَضَرَبَ الْأَمِيرُ ؛ لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ لَا تَكُونُ حَالًا ، وَلَكِنهَا مَصَادِرٌ عَلَى قَوْلِكَ : ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَنَسَجَ نَسَجًا . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ نَكْرَةً قُلْتَ : هَذَا دَرَاهِمٌ وَزَنَ سَبْعَةَ ، وَهَذَا ثُوبٌ نَسَجَ الِیْمَنُ ، وَهَذَا دَرَاهِمٌ ضَرَبَ الْأَمِيرُ ... "

وقرئت الآية على وجهين^(٤) : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ على المصدر ، فكأنه قال : استواءً . وقرأ بعضهم ﴿ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ سَوَاءً ﴾ على معنى : مستويات^(٥) . وما قاله المبرد عن هذه الآية ، مأخوذ من قول شيخ النحويين سيبويه ، فقد ذكر

(١) سورة فصلت - جزء من الآية ١٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣٣١/٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وارتشاف الضرب ٣٤٦/٢ ، ٣٤٧ ، وأوضح المسالك ٢٧١/٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، وشرح ابن عقيل ٥٧٦/١ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، وهمع الهوامع ٣٩٣/٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، وشرح الأشموني ١٧٤/٢ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٨٨/٩ ، وتقريب النشر ١٧٠ ، والإتحاف ٤٤٢/٢ .

(٤) في الآية وجه ثالث ، قرأ به أبو جعفر المدني ، وهو : الرفع ، أي : هي سواءً . ينظر : البحر ٢٨٨/٩ ، وتقريب النشر ١٧٠ ، والإتحاف ٤٤٢/٢ .

(٥) المقتضب ٣٠٣/٤ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ .



الآية بقراءتها في (باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو) ، قال : " ومثل ذلك : هذا درهم سواء ، كأنه قال : هذا درهم استواء . فهذا تمثيل ، وإن لم يتكلم به . قال عَجَلٌ : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ لِّلسَّالِبِينَ ﴾ . وقد قرأ ناس ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾ قال الخليل : جعله بمنزلة مستويات " (١) .

الدراسة التفصيلية

ذهب المتقدمون من النحويين إلى أن ﴿ سَوَاءٌ ﴾ منصوب على المصدر ، بفعل مقدر ، أي : استوت استواءً للسائلين عنها (٢) .

وذكر العكبري أن ﴿ سَوَاءٌ ﴾ مصدر ، ثم قال : " ويكون في موضع الحال من الضمير في ﴿ أَقْوَتَهَا ﴾ ، أو ﴿ فِيهَا ﴾ ، أو من ﴿ الْأَرْضِ ﴾ " (٣) .

ولم يرتض الألويسي ما قاله العكبري ، من أن ﴿ سَوَاءٌ ﴾ حال من الضمير في ﴿ أَقْوَتَهَا ﴾ ، وذهب إلى أنها مصدر مؤكد لمضمر ، هو صفة لأيام ، أي : استوت استواءً ، كما يدل عليه قراءة الجر ﴿ سَوَاءٌ ﴾ فإنه صريح في الوصفية ، ثم قال : " وبذلك يضعف القول بكونه حالاً من الضمير في ﴿ أَقْوَتَهَا ﴾ ، مع قلة الحال من المضاف إليه في غير الصور الثلاث (٤) ، ولزوم تخالف القراءتين في المعنى " (٥) .

- والمتأخرون من النحويين يذكرون الآية الكريمة في باب الحال ، مستشهدين بها على مجيء الحال ﴿ سَوَاءٌ ﴾ من النكرة ، وأن الذي سوَّغ ذلك تخصصها بالإضافة (٦) .

(١) الكتاب ١١٩/٢ .

(٢) ينظر : الكتاب ١١٩/٢ ، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨١/٢ ، والمقتضب ٣٠٤/٤ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٨١/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٧٠/٢ ، والبيان للأنباري ٣٣٧/٢ .

(٣) التبيان ١١٢٤/٢ .

(٤) وهي التي أشار إليها العلامة ابن مالك بقوله :

وَلَا تُجْزَحَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ . : . إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ

أَوْ كَانَ جُزءَ مَالِهِ أُضِيْفًا . : . أَوْ مَثَلِ جُزءِهِ فَلَا تُحِيْفًا

الألفية ٢٥ .

(٥) روح المعاني ١٠١/٢٤ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣٣١/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٤٦/٢ ، وأوضح المسالك ٢٧٥/٢ ، وشرح ابن

رأي الباحث :

والنصب على المصدرية ، كما قال المتقدمون ، وهو مصدر مؤكد لمضمر ، هو صفة لأيام ، كما قال الألويسي ؛ لتتفق هذه القراءة مع قراءة الجر في المعنى ، والله أعلم .



المسألة الثامنة عشرة

وقوع الفعل الماضي حالاً

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١).

تقديم

ذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالاً ؛ لعدم دلالاته عليها ، فلا نقول : جاء بكر ضحك ، في معنى ضاحكاً ، إلا إذا كانت معه قد ؛ لأنها تقربه من الحال ، أو كان وصفاً لمحذوف .

وذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى جواز وقوعه حالاً ، سواء كان معه قد ، أو لم يكن ، محتجين لذلك بالقياس والسماع .

أما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : مررت برجل قاعدٍ ، و غلام قائمٍ ، جاز أن يكون حالاً للمعرفة ، نحو : مررت بالرجل قاعداً ، وبالغلام قائماً ، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة ، نحو : مررت برجل قعد ، و غلام قام ؛ فينبغي أن يجوز أن يقع حالاً للمعرفة ، نحو : مررت بالرجل قعد ، وبالغلام قام ، وما أشبه ذلك .

وأما السماع فقد قال الله تعالى : ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَقٌ أَوْ جَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوا قَوْمَهُمْ﴾^(٢) ف ﴿حَصْرَتْ﴾ فعل ماضٍ ، وهو في موضع الحال ، وتقديره : حصرة صدورهم ، والدليل على ذلك قراءة من قرأ ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ، وقد جاء في الشعر العربي^(٣) .

توثيق القراءة :

قوله تعالى : ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ هو قراءة جمهور القراء ، أصحاب

(١) سورة النساء - جزء من الآية ٩٠ .

(٢) سورة النساء - جزء من الآية ٩٠ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٥٢ ، ٢٥٣ ، وشرح المفصل ٢/٦٦ ، ٦٧ .

القراءات المتواترة ، إلا يعقوب الحضرمي الذي قرأ ﴿ حَصْرَةً ﴾ بالنصب^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب من مسائل باب كان وباب إن في الجمع والتفرقة) بعد ذكره أن الفعل الماضي لا يقع حالاً ، وردّه على من زعم ذلك ، مُخرِجاً لها على الدعاء عليهم ، ويبدو من كلامه أنه يراها غير صحيحة ، وهي قراءة الجمهور ، يقول - ﷺ - : " فإن قلت : فأجر (كان) بعد المعرفة ، واجعلها حالاً لها فإن ذلك قبيح ، وهو على قبحة جائز في قول الأخفش ، وإنما قبحة أن الحال لما أنت فيه ، و(فعل) لما مضى ، فلا يقع في معنى الحال .

ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل يأكل ، قلت على هذا : مررت بزبد يأكل ، فكان معناه : مررت بزبد آكلًا .

وإذا قلت : أكل فليس يجوز أن تُخبر بها عن الحال ، كما تقول : هو يأكل ، أي : هو في حال أكل . فلما لم يجوز أن يقع ، وهو على معناه في موضع الحال امتنع في هذا الموضع .

وقد أجاز قوم أن يضعوا (فعل) في موضعها وتأولوا هذه الآية من القرآن على هذا القول ، وهي قوله : ﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ .
وليس الأمر عندنا كما قالوا ، ولكن مخرَجُها - والله أعلم إذا قرئت كذا - الدعاء ؛ كما تقول : لُعِنُوا قُطعت أيديهم . وهو من الله إيجابٌ عليهم .

فأما القراءة الصحيحة فإنما هي ﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ..^(٢) .

وسياتي الحديث عن هذه القراءة في موضعه من البحث إن شاء الله تعالى .

الدراسة التفصيلية

هذه القراءة حظيت باهتمام النحويين ؛ إذ كانت مثار الخلاف بينهم ؛ فتناولوها بيد التوجيه . وقد جاءت أقوالهم فيها متعددة متباينة ، أحصاها الباحث ؛ فوجدها ثمانية أقوال على النحو التالي :

(١) ينظر : معاني القراءات ١٣١ ، والنشر ٢٥١/٢ ، وتقريبه ١٠٦ ، والإتحاف ١/٥١٨ .

(٢) المقتضب ٤/١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٥ .



القول الأول : أَنَّ ﴿ حَصَرَتْ ﴾ حال من الضمير المرفوع في ﴿ جَاءَكُمْ ﴾ على

تقدير قد ، والأصل : أو جاءوكم قد حصرت صدورهم .

ذهب إليه الفراء ، وحكاه عن العرب الفصحاء ، قال - ﷺ - : " والعرب تقول : أتاني ذهب عقله ، يريدون : قد ذهب عقله . وسمع الكسائي بعضهم يقول : فأصبحت نظرت إلى ذات التناير ، فإذا رأيت (فَعَلَّ) بعد (كان) ففيها قد مضرة ، إلا أن يكون مع كان جحد ؛ فلا تضر فيها قد مع جحد ؛ لأنها تؤكد ، والجحد لا يؤكد ، ألا ترى أنك تقول : ما ذهبت ، ولا يجوز ما قد ذهبت " (١) .

وعن تقدير قد قال ابن عطية - ﷺ - : " وهذا يصحب الفعل الماضي إذا كان في موضع الحال ، والداعي إليه أن يفرق بين تقدير الحال وبين خبر مستأنف ، كقولك : جاء زيد ركبَ الفرس ، فإن أردت بقولك : ركب الفرس خبراً آخر عن زيد ، لم تحتج إلى تقدير قد ، وإن أردت به الحال من زيد قدرته بقد " (٢) .

القول الثاني : أَنَّ ﴿ حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ ﴾ جملة إنشائية ، وهي دعاء عليهم ؛ فلا

موضع لها من الإعراب ، كما تقول : لُعِنُوا قُطعت أيديهم . وهو قول المبرد (٣) .

وذكر ابن عطية أن بعض المفسرين قال : لا يصح هذا الدعاء ؛ لأنه يقتضي الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم ، وذلك فاسد ؛ لأنهم كفار ، وقومهم كفار (٤) .
وذكر أبو حيان أن الفارسي ردَّ قول المبرد بأننا أمرنا أن نقول : اللهم أوقع بين الكفار العداوة ؛ فيكون في قوله : ﴿ أَوْيَقِنُوا قَوْمَهُمْ ﴾ نفي ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم (٥) .

وقد دافع ابن عطية عن قول المبرد ، وخرجه على أن الدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم ، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تحقير لهم ، أي : هم أقل وأحق ، ويستغنى عنهم ، كما تقول إذا أردت هذا المعنى : لا جعل الله فلاناً عليّ ولا معي ، بمعنى : استغنى عنه ، واستقلّ دونه (٦) .

(١) معاني القرآن ٢٨٢/١ .

(٢) المحرر الوجيز ٢٠٣/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٢٤/٤ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢٠٣/٤ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٤/٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٢٠٣/٤ .

وخرجه غيره قائلاً : أو تكون سؤالاً لموتهم ، على أن قوله : ﴿ قَوْمَهُمْ ﴾ قد يعبر به عن من ليسوا منهم ، بل عن معاديتهم^(١) .

وقال ابن هشام الأنصاري : " ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية القتال ؛ حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدًا ألبتة "^(٢) .

القول الثالث : أن ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ خبر بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال بعد : حصرت صدورهم^(٣) .
نسبه ابن عطية ، والقرطبي للزجاج^(٤) .

القول الرابع : أن ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ في موضع جر ؛ لأنها صفة لقوم المجرور في أول الآية ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ ﴾ فلا إضمار ألبتة ، وما بينهما اعتراض ؛ ففي حرف أبي ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ليس فيه ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ ﴾^(٥) .

القول الخامس : أن ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ في موضع نصب ؛ لأنها صفة لموصوف محذوف ، هو الحال ، والتقدير : أو جاءوكم قوماً حصرت صدورهم ، رأوا أنّ إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى^(٦) .
وقد نسب أبو حيان هذا القول للمبرد^(٧) ، وليس في المقتضب .

القول السادس : أن ﴿ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ بدل اشتمال من ﴿ جَاءُوكُمْ ﴾ ؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره^(٨) .

قال ابن هشام الأنصاري : " وفيه بعد ؛ لأن الحصر من صفة الجائين "^(٩) .

القول السابع : أنّ التقدير : إن جاءوكم حصرت صدورهم ، فحذف (إن) . حكاها

(١) ينظر : البحر المحيط ١٤/٤ .

(٢) مغني اللبيب ١٢٣/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٤٣/١ ، ومعاني القراءات ١٣١ ، والإيضاح ٢٥٤/١ ، ٢٥٥ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢٠٣/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٠٩/٥ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٤٣/١ ، والتبيان ٣٧٩/١ .

(٦) ينظر : البيان ٢٦٣/١ ، والتبيان ٣٧٩/١ ، ومغني اللبيب ٧٣/٢ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ١٤/٤ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب ٧٣/٢ ، وروح المعاني ١١٠/٥ .

(٩) مغني اللبيب ٧٣/٢ .



أبو حيان عن الجرجاني ، ثم قال : " وما ادعاه من الإضمار لا يوافق عليه " (١) .
القول الثامن : أن ﴿ حَصِرَتْ ﴾ بيان لـ ﴿ جَاءَكُمْ ﴾ ؛ لأن مجيئهم غير مقاتلين ،
و﴿ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَدِّلُوكُمْ ﴾ بمعنى واحد ، فهو بيان لكيفية المجيء .
نسبه الألوسي للطبيبي (٢) .

وهذه الآية الكريمة مما دارت عليه رحي الخلاف في كتاب الإنصاف ، فقد بسط أبو البركات الأنباري الحديث عنها ، وذكر أن الكوفيين والأخفش احتجوا بها على جواز وقوع الفعل الماضي حالاً على الإطلاق ، وأن البصريين خالفوهم في ذلك قائلين : لا حجة لكم فيها ؛ لأن الفعل الماضي لا يدل على الحال ، فينبغي أن لا يقوم مقامه . وقد جهد الإنباري في إضعاف قول الكوفيين ، وردّ مذهبهم ، فحمل الآية على الأوجه الأربعة التالية :

الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية ..

والوجه الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدر ، ويكون التقدير فيه : أو جاءوكم قوماً
حصرت صدورهم ، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً
بالإجماع .

والوجه الثالث : أن يكون خبراً بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال :
حصرت صدورهم .

والوجه الرابع : أن يكون محمولاً على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيق
الله صدورهم .. (٣) .

رأي الباحث :

ومذهب الكوفيين في هذه المسألة هو الصحيح ؛ لأنه مؤيد بالقياس والسماع ، وقد قال أبو حيان - رحمته الله - : " جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد ، ويزيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً " (٤) .

وقال الشيخ محمد محيي الدين - رحمته الله - : " وهو الحق الذي تنصره الأدلة ؛ فقد

(١) البحر المحيط ١٥/٤ .

(٢) ينظر : روح المعاني ١١٠/٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٤) البحر المحيط ١٤/٤ .

جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتتران الماضي المثبت الواقع حالاً بقد ، وجاء في جملة صالحة من الشواهد الماضي المثبت حالاً من غير أن يقترن بقد ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ...

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح الكلام ؛ فمن اللجاجة أن ننكره ، أو نلتمس له تخريجاً آخر ، أو نجعل الكلام على تقدير محذوف ، فإن ذلك يبعد الثقة بالقواعد التي أصّلها العلماء^(١) .

(١) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢/٣٠٧ ، ٣٠٨ .



المسألة التاسعة عشرة

إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله

توجيه قراءتي قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١)، ﴿إِلَّا أَنِّي الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾^(٢)

تقديم

اسم الفاعل إذا أُريد به الحال أو الاستقبال ، الأصل فيه أن يعمل النصب ، فيقال : هذا ضاربٌ بكرًا الآن أو غدًا ؛ لكونه مُشبهًا للفعل المضارع ، لكنَّ العرب يُضيفونه إلى مفعوله ؛ طلبًا للتخفيف ، فالخفض أخف من النصب ؛ إذ لا تتوین معه ولا نون . وهذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفًا ولا تخصيصًا .

أما إنها لا تفيده تعريفًا فبإجماع النحويين ، ويدل على ذلك ما يلي :

١ - دخول أل على المضاف ، نحو : الضاربا بكرٍ ، والضاربو بكرٍ ، ولا يجتمع على الاسم تعريفان .

٢ - وصف النكرة به ، نحو قوله تعالى : ﴿هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾^(٣) ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

٣ - وقوعه حالاً ، نحو قوله ﷻ : ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾^(٤) ، ولا تكون الحال إلا نكرة .

٤ - دخول رُبِّ عليه ، نحو : رُبِّ راجينا ، ورُبِّ لا تدخل إلا على النكرة .
وأما إنها لا تفيد المضاف تخصيصًا ؛ فلأن أصل قولك : ضاربٌ بكرٍ ، ضاربٌ بكرًا ، فالاختصاص موجود قبل الإضافة .

وتسمى هذه الإضافة غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال ، وتسمى لفظية ؛ لأنها أفادت أمرًا لفظيًا ، هو التخفيف^(٥) .

(١) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت - جزء من الآية ٥٧ .

(٢) سورة مريم - جزء من الآية ٩٣ .

(٣) سورة المائدة - جزء من الآية ٩٥ .

(٤) سورة الحج - جزء من الآية ٩ .

(٥) ينظر : الكتاب ١/١٦٥ ، ١٦٦ ، والمقتضب ٤/١٤٩ ، ١٥٠ ، وشرح شذور الذهب ٣٤٢ ، ومغني اللبيب ٢/١١٢ ، وهمع الهوامع ٢/٥٠٤ ، ٥٠٥ ، وشرح الأشموني ٢/٢٤٠ ، ٢٤١ .

وقد أشار العلامة ابن مالك إلى ذلك بقوله :

وَأَنَّ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يُفَعَّلُ . : وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرٍ لَا يُعَزَلُ
كَرُبَ رَاجِيَةً عَظِيمِ الْأَمَلِ . : مُرَوِّعَ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحَيْلِ (١)

وقد حمل على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ؛ طلباً للتخفيف قراءات قرآنية ، منها

:

١ - قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ (٢) .

٢ - وقوله تعالى : ﴿ إِلَاءَ آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ﴾ (٣) .

توثيق القراءتين :

وقد قرأ بهاتين القراءتين جمهور القراء ، أصحاب القراءات المتواترة ، ولم يخالف في ذلك أحد منهم .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

ذكر المبرد في (باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع) أنه يجوز أن تحذف النون والتنوين ، ونُصِفَ اسم الفاعل الذي يشبه المضارع ؛ طلباً للتخفيف ، وأورد لذلك أمثلة ، ثم ذكر أن هاتين الآيتين تُقرأن بالإضافة ، وتقرأن بالنصب والتنوين ، وهذان الوجهان عنده في الجودة سواء ، والمعنى عليهما واحد .

وسياتي الحديث عن قراءتي النصب والتنوين في القراءات الشاذة إن شاء الله .

يقول - ﷺ - : " واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل ، ولا يكون الاسم إلا نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة ؛ لأنك إنما تحذف النون استخفافاً ، فلما ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى معنى ثبات النون . فمن ذلك قول الله ﷻ : ﴿ هَدِيًّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (٤) فلو لم ترد التنوين لم يكن صفةً لهدي ، وهو نكرة .

(١) الألفية ٢٨ .

(٢) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت - جزء من الآية ٥٧ .

(٣) سورة مريم - جزء من الآية ٩٣ .

(٤) سورة المائدة - جزء من الآية ٩٥ .



ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُّطْرُنَا ﴾^(١) ، و ﴿ ثَانِي عَطْفِهِ ﴾^(٢) ؛ لأنه نصب على الحال ، ولا تكون الحال إلا نكرة .

ومن ذلك قول الله ﷻ : ﴿ إِنَّا مَرْسِلُوا النَّاقَةَ ﴾^(٣) فإنما هو حكاية قول الله ﷻ قبل إرسالها .

وكذلك ﴿ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا ﴾^(٤) ، و ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾^(٥) ومن نون قال : ﴿ آتَى الرَّحْمَنُ عَبْدًا ﴾ و ﴿ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ، كما قال ﷻ : ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾^(٦) . وهذا هو الأصل ، وذاك أخفُّ وأكثر ؛ إذ لم يكن ناقضاً لمعنى ، وكلاهما في الجودة سواء^(٧) .

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه وجدنا أن ما قاله المبرد هو عين ما قاله سيبويه في هذا الأمر ؛ فقد قال ﷻ : " واعلم أن العرب يستخفون ؛ فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغيّر من المعنى شيء ، وينجر المفعول لكفّ التنوين من الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقباً للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله في اللفظ ؛ لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله في المعنى والعمل .

وليس يغيّر كفّ التنوين ، إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى ، ولا يجعله معرفة . فمن ذلك قوله ﷻ : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ، و ﴿ إِنَّا مَرْسِلُوا النَّاقَةَ ﴾ ، و ﴿ وَلَوْتَرَى إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاكِسُورُهُمْ ﴾^(٨) ، و ﴿ غَيْرِ مُحِلِّ الصَّيْدِ ﴾^(٩) . فالمعنى معنى ﴿ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ ﴾ .

ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جده : ﴿ هَدْيًا بَلَغَ الْكَعْبَةَ ﴾ ، و ﴿ عَارِضٌ مُّطْرُنَا ﴾ ،

(١) سورة الأحقاف - جزء من الآية ٢٤ .

(٢) سورة الحج - جزء من الآية ٩ .

(٣) سورة القمر - جزء من الآية ٢٧ .

(٤) سورة مريم - جزء من الآية ٩٣ .

(٥) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت - جزء من الآية ٥٧ .

(٦) سورة المائدة - جزء من الآية ٢ .

(٧) المقتضب ٤/١٤٩ ، ١٥٠ .

(٨) سورة السجدة - جزء من الآية ١٢ .

(٩) سورة المائدة - جزء من الآية ١ .

فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة^(١) .
ويبدو للناظر في نصيَّتها : أن التنوين والنصب هو الأصل ، والإضافة يلجأون إليها ؛ طلباً للتخفيف ، وهو الأكثر ، ومن ثمَّ لا يتغير المعنى في الإضافة عما كان عليه قبلها ، ويظل المضاف على حاله من التكرير ، يُفعل به ما يُفعل بالنكرة .
وهذا ما يكون في الوصف إذا كان مراداً به الحال أو الاستقبال ؛ لكونه حينئذ مشبهاً للفعل المضارع .

الدراسة التفصيلية

الآيتان الكريمتان جاءتا على ما تقتضيه العربية في اسم الفاعل ، إذا كان مراداً به الحال أو الاستقبال ، ففيه - حينئذ - وجهان :
الوجه الأول : التنوين والنصب ، وهو الأصل .
والوجه الثاني : الإضافة ؛ طلباً للتخفيف ، وهو الأكثر . وعلى هذا الوجه جاءت الآيتان الكريمتان .

وهذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ؛ بل يظل على حاله من التكرير قبلها ، ولا يتغير المعنى ؛ لأن النية فيها على الانفصال .
ويجدر بالباحث أن يعرض ما قاله العلماء عن هاتين الآيتين الكريمتين .
أولاً : قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .

قال العكبري عن الإضافة فيه : " وإضافة ﴿ ذَائِقَةُ ﴾ غير محضة ؛ لأنها نكرة يحكى بها الحال "^(٢) .

وقال السمين الحلبي : " قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ مبتدأ وخبر ، وسوِّغ الابتداء بالنكرة العموم أو الإضافة ، والجمهور على ﴿ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ بخفض الموت بالإضافة ، وهي إضافة غير محضة ؛ لأنها في نية الانفصال "^(٣) .

وعن تأنيث ﴿ ذَائِقَةُ ﴾ قال الألوسي : " أنت على معنى (كل) ؛ لأن ﴿ كُلُّ ﴾

(١) الكتاب ١٦٥/١ ، ١٦٦ .

(٢) التبيان ٣١٨/١ .

(٣) الدر المصون ٥١٩/٣ ، ٥٢٠ .



نَفْسٍ ﴿نَفْسٌ﴾ نفوس ، ولو ذُكِرَ في غير القرآن على لفظ (كل) جاز " (١) .

ثانياً : قوله تعالى : ﴿إِلَّا ءَاتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ .

قال النحاس عن هذه الآية : " و﴿ءَاتَى﴾ بالياء في الخط ، والأصل التنوين ، فحذف تخفيفاً ، وأضيف " (٢) .

وكذا قال الإمام القرطبي عند ذكره لهذه الآية (٣) .

وقال أبو حيان : " والجمهور بالإضافة ، و﴿ءَاتَى﴾ خبر كل ، وانتصب ﴿عَبْدًا﴾ على الحال " (٤) .

رأي الباحث :

والوجهان جائزان في العربية فيما جاء على هذا النحو السابق .

فمن أراد أن يسلك سبيل الأصل ، نوّن ، ونصب .

ومن أراد التخفيف حذف التنوين ، وأضاف ، وهذا ما أكثر العرب من استعماله ،

وقد أورد له شيخ النحويين سيبويه شواهد شعرية كثيرة (٥) .

(١) روح المعاني ١٤٦/٤ .

(٢) إعراب القرآن ٣٢٩/٢ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٧٣/٢ .

(٤) البحر المحيط ٣٠٣/٧ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٦٧/١ ، ١٦٨ .

المسألة العِشْرُونَ

العطف على الموضع

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾^(١)

تقديم

من أقسام العطف : العطف على الموضع ، نحو : ليس بكر بقائم ولا قاعدًا ،
ينصب (قاعد) عطفًا على موضع (بقائم) .
وله عند المحققين ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح ، ألا ترى أنه يجوز في نحو : ليس بكر بقائم
أن تسقط الباء فتنصب .

الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فلا يجوز هذا ضاربٌ بكرًا وأخيه ؛
لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته ؛ لالتحاقه بالفعل .

الثالث : وجود المحرز ، أي الطالب لذلك الموضع ، فإن فقد الطالب لذلك الموضع
امتنع العطف عليه ، نحو : أعجبتني ضربُ زيدٍ وعمروٌ بالرفع ، أو " وعمراً " بال نصب^(٢) .

فقد منعه الحذاق ؛ لأن المحرز مفقود ، فالاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى
يكون بألٍ أو منوناً أو مضافاً إلى أحد مفعوليه أو مفاعيله ، فنحو (ضارب) في قولك :
ضارب زيدٍ وعمراً ، ليس طالباً لنصب (زيد) بل لجره^(٣) .

وقد أجازوه قوم تمسكاً بظاهر هذه القراءة ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ
حُسْبَانًا﴾ لعدم اشتراطهم وجود المحرز في العطف على الموضع^(٤) .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بهذه القراءة نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، ووافقهم من

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ٩٦ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٩٥/٢ ، ٩٦ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٩٦/٢ ، وحاشية الصبان ٣٠١/٢ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٩٦/٢ .



الثلاثة الذين بعدهم يعقوب وأبو جعفر - رحمهم الله - (١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع) متحدثاً عن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، نحو : هذا ضارب زيد أمس وعمرو ، فالأصل في (عمرو) الجر ؛ لأن المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه ، ويجوز للمتكلم نصبه على المعنى بتقدير عامل ؛ وذلك لبعده من الجار ، والتقدير : وضرب عمرًا .

ثم استشهد بهذه القراءة على ذلك مبيناً أن نصب ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ على تقدير عامل ، هو جعل ؛ وذلك لبعدهما من الجار ، يقول - ﷺ - : "واعلم أن اسم الفاعل إذا كان لما مضى فقلت : هذا ضاربُ زيدِ أمس وعمرو ، وهذا معطي الدراهم أمس وعمرو جاز لك أن تنصب عمرًا على المعنى ؛ لبعده من الجار ، فكأنك قلت : وأعطى عمرًا . فمن ذلك قول الله ﷻ : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾ على معنى : وجعل ، فنصب " (٢) .

ومن قبله تحدّث شيخ النحويين عن اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ، وذكر هذه القراءة ، وكانت عبارته أوضح من عبارة المبرد ، يقول - ﷺ - : " فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين ألينة ..

ولو قلت : هذا ضاربُ عبدِ الله وزيدًا ، جاز على إضمار فعل ، أي : وضربَ زيدًا . وإنما جاز هذا الإضمار ؛ لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ : هذا ضربَ زيدًا ، وإن كان لا يعملُ عملَهُ ، فحُمِلَ على المعنى " (٣) . ويقول أيضًا : " والنصب في الفصل أقوى ، إذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا ، وكلما طال الكلام كان أقوى ؛ وذلك أنك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله جل ثناؤه : ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا﴾ .. " (٤) .

الدراسة التفصيلية

اختلف النحويون في ناصب ﴿وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ على هذه القراءة ، وقد تتبعت

(١) ينظر : النشر ٢/٢٦٠ ، وتقريبه ١١١ ، والإتحاف ٢/٢٣ .

(٢) المقتضب ٤/١٥٤ .

(٣) الكتاب ١٧١/١٧٢ ،

(٤) المصدر السابق ١/١٧٤ .

أقوالهم فيها ، فوجدتها أربعة أقوال على النحو التالي :

القول الأول : ذهب الكوفيون وطائفة من البصريين لم يشترطوا وجود المحرز في

العطف على الموضع إلى أن هذه القراءة من قبيل العطف على الموضع . فقد نصب ﴿ عَطَفَ عَلَى الْمَوْضِعِ ﴾ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴿ عَطَفًا عَلَى مَوْضِعِ اللَّيْلِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ نَصَبٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : وَجَاعِلٌ اللَّيْلَ سَكْنًا ^(١) .

واسم الفاعل بمعنى الماضي يعمل عند الكسائي وهشام وجماعة كما يعمل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال ^(٢) .

وعلى هذا فـ ﴿ سَكَنًا ﴾ منصوب به ؛ لكونه مفعولاً ثانياً .

وممن ذهب إلى هذا القول أبو منصور الأزهري - رحمته الله - فقد قال : " وأما انتصاب قوله ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ على قراءة من قرأ ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ﴾ فإنه عطف ﴿ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ على موضع النصب في قوله ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ ﴾ ؛ لأن معناه : وجاعل الليل ، وكذلك نصب سَكَنًا ^(٣) .

القول الثاني : ذهب سيبويه وجمهور البصريين والفراء إلى أن نصب ﴿ وَالشَّمْسَ

وَالْقَمَرَ ﴾ على إضمار فعل يدل عليه اسم الفاعل المذكور ، والتقدير : وجعل الشمس ^(٤) . قال ابن هشام - رحمته الله - : " ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي ، والماضي المجرد من أل لا يعمل النصب ، ويوضح لك مضميه قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ ﴾ ^(٥) الآية ^(٦) .

ولا يجوز أن نجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ، ولا بالعطف على المحل ؛ لأن الوصف المذكور غير عامل ؛ لكونه بمعنى الماضي ، إلا إن قُدِّرَ ﴿ جَاعِلُ ﴾ على حكاية الحال ، فيجوز نصبها بإضمار وصف منون ، أو بالعطف على محل الليل ؛ لأن

(١) ينظر : معاني القراءات ١٦٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٧٩/١ ، ومغني اللبيب ٩٦/٢ .

(٢) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٤١٧/٣ ، والتصريح ١٢/٢ ، وهمع الهوامع ٧٠/٣ .

(٣) معاني القراءات ١٦٢ .

(٤) ينظر : الكتاب ١٧٤/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٦/١ ، والمقتضب ١٥٤/٤ ، والبيان ٣٣٢/١ ، والبحر المحيط ٥٩٤/٤ .

(٥) سورة القصص - جزء من الآية ٧٣ .

(٦) مغني اللبيب ٩٦/٢ .



﴿ جَاعِلٌ ﴾ على هذا عامل ؛ لكونه بمعنى يجعل^(١) .

قال أبو زرعة - رحمته الله - : " ونصبوا ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ على تأويل : وجعل الشمس والقمر حسبنا .

قال الزجاج : لأن في جاعل معنى جعل ، وبه نصب سكتنا^(٢) .

وقال أبو البركات الأنباري : " و﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ منصوبان بتقدير ﴿ وَجَعَلَ ﴾ على قراءة من قرأ ﴿ وَجَاعِلٌ ﴾ .. " ^(٣) .

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل عند البصريين فعلام انتصب ﴿ سَكَنًا ﴾ إذا ؟

ذهب أبو علي وجماعة إلى أن ﴿ سَكَنًا ﴾ منصوب بفعل مضمر مدلول عليه باسم الفاعل والتقدير : جعله سكتنا .

وذهب السيرافي - رحمته الله - إلى أن الأجود ها هنا أن يقال : إنما نصب اسمُ الفاعل المفعول الثاني ضرورة ، حيث لم يمكن الإضافة إليه ؛ لأنه أضيف إلى المفعول الأول ، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل^(٤) .

قال الرضي - رحمته الله - : " ويُضعف مذهب السيرافي قولهم : هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرًا ؛ إذ لا اضطرار ها هنا إلى نصب (عمرًا) ؛ لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى " ^(٥) .

القول الثالث : أن هذه القراءة من قبيل العطف على اللفظ ، حكاها أبو زرعة عن أبي عمرو قائلًا : " قال أبو عمرو : ونصب ﴿ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴾ على الاتباع ، لما قلت : ﴿ سَكَنًا ﴾ أتبعته نصب النصب " ^(٦) . فكان ﴿ سَكَنًا ﴾ عنده منصوب بفعل مقدر ، يدل عليه اسم الفاعل المذكور ، والتقدير : جعله سكتنا ، والشمس والقمر

(١) ينظر : التصريح ٢٠/٢ .

(٢) حجة القراءات ٢٦٢ .

(٣) البيان ٣٣٢/١ .

(٤) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤١٨/٣ .

(٥) المصدر السابق ٤١٨/٣ .

(٦) حجة القراءات ٢٦٢ .

معطوفان عليه . وتبعه في ذلك أبو على الفارسي وجماعة^(١) .

القول الرابع : جوز الزمخشري كون ﴿وَالشَّمْسُ﴾ معطوفاً على محل الليل ، وزعم مع ذلك أن الجعل مراد منه فعل مستمر في الأزمنة لا في الزمن الماضي بخصوصيته^(٢) . قال - ﷺ - : " ... أو يُعطفان على محل الليل ، فإن قلت : كيف يكون لليل محل ، والإضافة حقيقية ؛ لأن اسم الفاعل المضاف إليه في معنى المضي ، ولا تقول : زيد ضاربٌ عمرًا أمس ؟ قلت : ما هو في معنى المضي ، وإنما هو دال على جعل مستمر في الأزمنة المختلفة ، وكذلك فالحب وفالق الإصباح ، كما تقول : الله قادر عالم ، فلا تقصد زماناً دون زمان " ^(٣) .

وإذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الأزمنة ففي إضافته اعتباران : أحدهما : أنها محضة باعتبار معنى المضي فيه ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة، ولا يعمل .

وثانيهما : أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال ، وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ، ويعمل فيما أضيف إليه .

فعلى هذا يجوز أن تكون ﴿وَالشَّمْسُ﴾ معطوفة على محل ﴿الَّيْلُ﴾ باعتبار عمل ﴿جَاعِلٌ﴾ فيه ؛ لصدقه على الحال والاستقبال ، وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماضٍ ، باعتبار عدم عمله فيه ، لصدقه على الماضي^(٤) .

(١) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٤١٨/٣ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ٩٦/٢ ، وقد رأى ابن هشام أن في كلام الزمخشري تناقضاً ؛ إذ نصّ في قوله تعالى : ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ على أن اسم الفاعل إذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حمل على الماضي في أن إضافته محضة .

وحاصل الجواب أن المحمول على الزمن المستمر ، أي المراد منه ذلك إما أن يلاحظ من حيث المعنى بالإضافة محضة فلا يعمل ، وإما أن يلاحظ من حيث الاستقبال والحال بالإضافة لفظية فيعمل . — (مالك) وإن حمل على الاستمرار إلا أنه ملاحظ فيه المضي . و(جاعل الليل) ملاحظ فيه الاستقبال والمضي . فإن قلت : ما الحامل على أن (مالك) ملاحظ فيه المضي دون الاستقبال ؟ قلت : لأجل أن يكون مالك إضافته محضة تفيد التعريف ؛ فيصح جعله صفة لله ، على أن المقصود أنه صفة لا بدل ؛ لأنه خلاف الأصل ؛ لأنه قد سبق صفتان ، والأصل جعل الكلام على وتيرة واحدة ، وإنما لوحظ الاستقبال في جاعل للعطف عليه بالنصب ، ولأن الجعل متجدد شيئاً فشيئاً ، وإنما أريد به جميع الأزمنة ابتداءً ؛ لأنه كذلك في الواقع . ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٢٢/٢ .

(٣) الكشاف ٣٩/٢ (ط : الاستقامة بالقاهرة) .

(٤) ينظر : التصريح ٢٠/٢ .



رأي الباحث :

يطمئن الباحث إلى أن ﴿سَكَنًا﴾ منصوب بفعل مضمر ، يدل عليه اسم الفاعل المذكور ، والتقدير : جعله سكنًا ، والشمس والقمر معطوفان عليه .

يقول الشيخ الصبان - رحمته الله - : " ولك أن تقول : تقدير ناصب ﴿سَكَنًا﴾ يغني عن تقدير ناصب ما بعد ﴿سَكَنًا﴾ ؛ لعطفه حينئذٍ على معمول ناصب ﴿سَكَنًا﴾ المقدر ، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه " (١) .

وما ذهب إليه الزمخشري - رحمته الله - في هذه القراءة قول سديد ، وتطرق الضعف إليه بعيد ؛ إذ الأصل عدم الإضمار ، فالشأن في الكلام أن يؤتى به على حالته الأولى ، ويستفاد المعنى المراد من الكلام المنطوق به . واستمرار الفعل في جميع الأزمنة يدل بوضوح على عظم وشمول نعم الخالق عز وجل لبني آدم جميعًا ، سابقين وحاضرين ولاحقين .

(١) حاشية الصبان على شرح الأسموني ٣٠١/٢ .

المسألة الحادية والعشرون

العطف على التوهم

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾^(١)

تقديم

العطف على التوهم هو : توهم أن العامل الموجود معدوم ، أو توهم أن المعدوم موجود ، فالأول كما في قولك : إنك وبكرٌ ذاهبان ، فبكر عطف على الكاف على توهم عدم وجود (إن) ، والثاني نحو : ليس بكرٌ قائماً ولا قاعدٍ ، على توهم دخول الباء على قائماً) .

ويُسمى العطف على المعنى ، والأول في القرآن أن يقال ذلك ؛ تأدباً^(٢) .
وشرط جوازه : صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه : كثرة دخوله هناك^(٣) .

وقد وقع العطف على التوهم في أنواع الإعراب كلها :
في الجر ، كما في المثال السابق .

وفي الرفع ، حكى سيبويه عن العرب أنهم يقولون : إنك وزيد ذاهبان ، على توهم أن الضمير المعطوف عليه مبتدأ .

وفي النصب ، قاله الزمخشري في قوله تعالى : ﴿فَبَشِّرْهُنَّ بِمَا سَحَقَ وَمِنْ وَّرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾^(٤) ، فقد توهم عاماً يتعدى بنفسه ، كأنه قيل : ووهبنا لها إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب .

وفي الجزم ، قال به الخليل وسيبويه في هذه القراءة ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٥) ؛ لأن معنى لولا أخرتني فأصدق ، ومعنى إن

(١) سورة المنافقون - جزء من الآية ١٠ .

(٢) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٢٢/٢ .

(٣) مغني اللبيب ٩٦/٢ .

(٤) سورة هود - جزء من الآية ٧١ .

(٥) سورة المنافقون - جزء من الآية ١٠ .



أخرتني أصدق واحد^(١) .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، يقرءون ﴿وَأَكُنْ﴾ بجزم النون ، وحذف الواو لالتقاء الساكنين ، وقرأ أبو عمرو بن العلاء وحده ﴿وَأَكُونُ﴾ بالواو ، ونصب النون عطفًا على ﴿فَأَصَدَّقَ﴾^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

حظيت هذه القراءة بعناية فائقة ، واهتمام كبير من المبرد ، فقد أوردتها في مقتضبة ثلاث مرات مستشهدًا بها على شيء واحد ، هو : أن قوله ﴿وَأَكُنْ﴾ معطوف على موضع الفاء في ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ ، وموضعها الجزم ، لوقوعها في جواب الطلب ، والفعل إذا وقع موقعها جُزِمَ ، فلو سقطت الفاء لكان ﴿أَصَدَّقَ﴾ مجزومًا ، وهناك المواضع الثلاثة التي استشهد بها فيها :

أولاً : استشهد بها في الجزء الثاني (باب ما يُقسم عليه من الأفعال) ، فقال : " وتقول : وحق الله ثم حقاك لأفعلن ثم حقاك ، تحمله على الموضع ، كان جائزًا كما قال :
..... :. فَلَسنَا بِالْحِجَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

وعلى هذا قرئ ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾؛ لأنه حمله على موضع الفاء^(٤).
ثانياً : استشهد بها في الجزء الرابع (باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال) متحدثًا عن العطف على موضع اسم (إنّ) المكسورة ، وحملها على العطف على الموضع ، فمن قرأ بجزم ﴿وَأَكُنْ﴾ حمله على موضع الفاء ، لا على ما عملت فيه ؛ لكونه منصوبًا ، فلو حُمِلت عليه لكانت مثله منصوبة ، يقول - ﷺ - : " ونظير هذا قولك : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا على الموضع ، ومثله : خسنت بصدري وصدري زيد .

(١) ينظر : مغني اللبيب ٩٦/٢ ، ٩٧ ، وهمع الهوامع ٢٣٠/٣ ، ٢٣١ .

(٢) ينظر : معاني القراءات ٤٩١ ، والنشر ٣٨٨/٢ ، والإتحاف ٥٤٠/٢ .

(٣) عجز بيت من الوافر ، وصدريه : معاوي إنا بشر فأسجع ...

قائله : عقيبة الأسدي لمعاوية ﷺ يشكو إليه جور عماله ، وهو في كتاب سيبويه ٦٧/١ ، والإنصاف

٣٣٢/١ ، وشرح التسهيل ٣١٣/٢ ، ومغني اللبيب ٩٧/٢ .

(٤) المقتضب ٣٣٧/٢ .

وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ حمله على موضع الفاء، ولم يحمله على ما عملت فيه " (١) .

ثالثاً : استشهد بها في الجزء الرابع - أيضاً - (باب ما كان نعتة على الموضع وما كان مكرراً فيه الاسم الواحد) متحدثاً عن العطف على الموضع ، فقد قال بعد أن مثل له : " ونظير هذا قوله :

..... :. فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

حمل الثاني على الموضع ، كأنه قال : فلسنا الجبال ولسنا الحديداً ومثله قول الله ﷻ : ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ﴾ لولا الفاء لكان ﴿أَصْدَقَ﴾ مجزوماً ، كما أنه لولا الباء لكانت الجبال منصوبة ؛ لأنه خبر ليس " (٢) .

ويلاحظ أنه في الموضعين : الأول والثاني من مواضع الاستشهاد نصّ على أنها قراءة ، وفي الموضع الثالث نسبها إلى الله ﷻ .

الدراسة التفصيلية

تناول العلماء هذه القراءة بالدراسة والتوجيه ، وقد تتبعتهم في ذلك ؛ فأمكنني القول بأن للعلماء فيها أربعة آراء ، تتضح فيما يلي :

الرأي الأول : يرى الخليل وسيبويه - رحمهما الله - أن ﴿وَأَكُنَّ﴾ مجزوم بالعطف على الشرط المتوهم الذي يدل عليه التمني (٣) ؛ لأن معنى لولا أخرتني فأصدق ومعنى إن أخرتني أصدق واحد (٤) .

يقول سيبويه - رحمه الله - : " وسألت الخليل عن قوله ﷻ : ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ فقال : هذا كقول زهير :

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى . :. وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا (٥)

(١) المقتضب ١١١/٤ .

(٢) المقتضب ٣٧١/٤ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ٢٣/١٦ ، ٢٤ ، والبحر المحيط ١٠/١٨٤ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٩٧/٢ .

(٥) البيت من الطويل ، قائله : زهير بن أبي سلمى ، وهو في ديوانه ١٠٧ ، والإنصاف ١/١٩١ ، وشرح التسهيل ١/٣٨١ ، ومغني اللبيب ٩٦/٢ ، ورواية للديوان :

..... :. وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا



فإنما جرُّوا هذا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ، ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا " (١) .

وقال ابن مالك - رحمه الله - : " وقد يُجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم " (٢) وشرحه ابنه بدر الدين بأن الجزم بعد الطلب - إذا عطف على جوابه المقرون بالفاء مضارعٌ - على توهم حذف الفاء ، ثم حمل هذه القراءة على ذلك (٣) .

وواضح أن ابن مالك وابنه يريان أن الجزم بالعطف على توهم حذف الفاء ، والفعل حينئذ مجزوم لوقوعه في جواب الطلب ، وكأنّ المعنى عندهما ، والله أعلم : لولا أخرتني أصدق وأكن من الصالحين .

الرأي الثاني : يرى الفراء أن ﴿ وَأَكُن ﴾ مجزوم بالعطف على موضع الفاء في ﴿ فَأَصَدَّق ﴾ ؛ لأنها في محل جزم ؛ إذ لو وقع الفعل موقعها لكان مجزوماً ، وذلك لوقوعه في جواب الطلب ، وهو الاستفهام الذي فيه معنى التمني ، يقول - رحمه الله - : " وإذا أُجبت الاستفهام بالفاء ، فنصبت فانصب العُطُوف ، وإن جزمها فصواب . من ذلك قوله في المنافقين ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ رددت ﴿ وَأَكُن ﴾ على موضع الفاء ؛ لأنها في محل جزم ، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير الفاء جُزم " (٤) .

ويقول في موضع آخر :

ويقال : كيف جزم ﴿ وَأَكُن ﴾ وهي مردودة على فعل منصوب ؟

فالجواب في ذلك أن الفاء لو لم تكن في ﴿ فَأَصَدَّق ﴾ كانت مجزومة ، فلمَّا

رددت ﴿ وَأَكُن ﴾ رددت على تأويل الفعل لو لم تكن فيه الفاء " (٥) .

وعليها فلا شاهد فيه .

(١) الكتاب ٣/١٠٠ ، ١٠١ .

(٢) شرح التسهيل ٤/٤٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤/٤٧ .

(٤) معاني القرآن ١/٨٧ .

(٥) المصدر السابق ٣/١٦٠ .

وقد قال بهذا الرأي أبو العباس المبرد ، وأبو جعفر النحاس^(١) ، ومكي القيسي الذي يقول مُوجِّهًا ومُعَلِّلاً : " وحجة من جزم أنه عطفه على موضع ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ ؛ لأن موضعه قبل دخول الفاء فيه جزم ؛ لأنه جواب التمني ، وجواب التمني إذا كان بغير فاء ولا واو مجزوم ؛ لأنه غير واجب ، ففيه مضارعة للشرط وجوابه ، فلذلك كان مجزوماً ، كما يجزم جواب الشرط ، لأنه غير واجب ؛ إذ يجوز أن يقع ، ويجوز ألا يقع^(٢) .

وذكره أبو البركات الأنباري ، ثم قال : " وقوى الحمل على الموضع عدم ظهور الإعراب فيه ، فلما لم يظهر جاز أن يجري مجرى المطرَح^(٣) .

الرأي الثالث : أجاز الفراء أن تكون ﴿وَأَكُنْ﴾ منصوبة في هذه القراءة ، وإن لم تكن فيها الواو ؛ لأن العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء ، كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه ، وذكر أنه رأى في بعض مصاحف عبد الله (فقولا) (فقلا) بغير واو^(٤) .

الرأي الرابع : يرى أبو علي الفارسي أن ﴿وَأَكُنْ﴾ مجزوم بالعطف على موضع ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ ، لأنه في موضع جزم جواب لشرط مقدر ، والتقدير : إن تؤخرني إليه أصدق وأكن .

وهذا هو مراده بقوله : " من قال ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ﴾ عطف على قوله ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ ، لأن ﴿فَأَصَدَّقَ﴾ في موضع فعل مجزوم ، ألا ترى أنك إذا قلت : أخرني أصدق ، كان جزمًا بأنه جواب الجزاء ، وقد أغنى السؤال عن ذكر الشرط ، والتقدير : أخرني فإن تؤخرني أصدق ، فلما كان الفعل المنتصب بعد الفاء في موضع فعل مجزوم بأنه جزاء الشرط ، حمل قوله ﴿وَأَكُنْ﴾ عليه .

ومثل ذلك قراءة من قرأ ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَأَيِّ لَهْمٍ وَيَذْرُهُمْ﴾^(٥) لما كان ﴿لَا

(١) ينظر : إعراب القرآن ٤٣٨/٣ ، ٤٣٩ .

(٢) الكشف ٣٢٣/٢ .

(٣) البيان ٤٤١/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١٦٠/٣ .

(٥) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٨٦ ، وقد قرأ بالجزم حمزة والكسائي وخلف . ينظر : تقريب النشر ١١٧ .



هَادِيٌّ ﴿ فِي مَوْضِعِ فِعْلِ مَجْزُومٍ ، حَمَلٌ ﴿ يَذَرُهُمْ ﴾ عَلَيْهِ " (١) .

ولم يرتض ابن عطية - ﷺ - ما ذهب إليه الفارسي ، وردّه قائلاً : " لا موضع هنا ؛ لأن الشرط ليس بظاهر ، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط ، كقوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَاهِدِي لَهُ ، وَيَذَرُهُمْ ﴾ ﴿ فَمَنْ قَرَأَ بِالْجُزْمِ عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ ﴿ فَكَاهِدِي لَهُ ﴾ ؛ لأنه لو وقع هنالك فعل كان مجزوماً " (٢) .

وقد ذكر أبو حيان - ﷺ - ما قاله ابن عطية حول هذه القراءة ، وما ردّ به قول الفارسي (٣) .

ونسب ابن هشام - ﷺ - هذا الرأي للسيرافي والفارسي ، وردّه عليهما قائلاً : " ويرده أنهما يُسَلِّمان أن الجزم في نحو (أنتني أكرمك) بإضمار الشرط ، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم ؛ لأن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة ، وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم ، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر " (٤) .

رأي الباحث :

ما ذهب إليه الخليل وسيبويه في توجيه الجزم في هذه القراءة ، هو الصحيح ، فـ ﴿ أَكُنْ ﴾ عطف على ﴿ فَأَصَدِّقْ ﴾ على توهم وجود الشرط ؛ لأن ﴿ أَصَدِّقْ ﴾ في المعنى جواب الشرط ، فالعطف مراعى فيه المعنى .

والعطف على التوهم وارد في كلام العرب الفصحاء ، نثرًا ونظمًا .

وأما ما ذهب إليه السيرافي والفارسي من أن العطف في هذه القراءة على الموضع فمذهب مردود ، وباب الإصابة عنه مسدود ؛ لأن العامل في ذلك الموضع ليس موجودًا ، وقد قال أبو حيان - ﷺ - : " الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم : أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره ، والعامل في العطف على التوهم مفقود وأثره موجود " (٥) . فلا ريب أن العطف في هذه القراءة على المعنى .

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٩٣/٦ .

(٢) المحرر الوجيز ٢٣/١٦ ، ٢٤ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ١٨٤/١٠ ، ١٨٥ .

(٤) مغني اللبيب ٩٧/٢ .

(٥) البحر المحيط ١٨٥/١٠ .

المسألة الثانية والعشرون

العطف على معمولي عاملين

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَخِيفَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ... ءَايَاتُ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(١) بنصب ﴿ءَايَاتُ﴾

تقديم

من المسائل التي دارت عليها رحى الخلاف بين النحويين هذه المسألة ، وقد جاء القول فيها مفصلاً على النحو التالي :

إما أن يكون أحد العاملين جاراً ، وإما ألا يكون .

فإن لم يكن أحد العاملين جاراً فقد قال ابن مالك - رحمته الله - : " أجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جاراً " (٢) . نحو : كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك بكر .

قال ابن هشام: " وليس كذلك ، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة ، وقيل : إن منهم الأخفش " (٣) .

وإن كان أحدهما جاراً فإما أن يكون مؤخرًا ، وإما أن يكون مقدمًا .

فإن كان مؤخرًا ، نحو : زيد في الدارِ والحجرة عمرو ، أو وعمرو الحجرة ، فنقل المهدي أنه ممتنع إجماعًا ، وليس كذلك ، بل هو جائز عند من ذكرنا (٤) .

وإن كان الجار مقدمًا ، نحو : في الدار زيدٌ والحجرة عمرو ، أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام ، والمشهور عن الأخفش الإجازة ، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج . وفصل قوم - منهم الأعلام - فقالوا : إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز ؛ لأنه كذا سُمع ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع ، نحو : في الدار زيد وعمرو الحجرة (٥) .

ومما احتج به المجوزون هذه القراءة ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾^(٦) وفي

(١) سورة الجاثية - الآية ٥ .

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٧٨ .

(٣) مغني اللبيب ٢/١٢٣ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٢/١٠١ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ٢/١٠١ ، وشرح الأشموني ٣/١٢٣ .



خَلَقَكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ؕ آيَاتُ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَأَخْلَفَ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ
 الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ؕ آيَاتُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١﴾ بنصب ﴿آيَاتُ﴾ الثانية والثالثة .
 والأولى منصوبة إجماعاً ؛ لأنها اسم ﴿إِنَّ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة حمزة ، والكسائي ، ويعقوب - رحمهم الله - (٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (هذا باب من مسائل ما) ذاهباً إلى امتناع العطف
 بحرف واحد على معمولي عاملين ، نحو : زيد في الدار والحجرة عمرو .
 وذكر أن أبا الحسن الأخفش كان يجيزه ، ثم أتى بهذه القراءة شاهداً على ذلك ، فقد
 قرأ بها بعض القراء ؛ فنصبوا ﴿لَا يَبُتُّ﴾ وحملوها على ﴿إِنَّ﴾ ، وعطفوها بالواو ،
 وكذلك عطفوا ﴿وَأَخْلَفَ أَيْلٍ﴾ على ﴿فِي﴾ .

وقد حكم المبرد على هذا بعدم الجواز عندهم ، يقول - ﷺ - : " .. وكان أبو
 الحسن الأخفش يجيزه . وقد قرأ بعض القراء ﴿وَأَخْلَفَ أَيْلٍ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ
 رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ؕ آيَاتُ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ فعطف على ﴿إِنَّ﴾ وعلى
 ﴿فِي﴾ . وهذا عندنا غير جائز " (٣) .

وقد ذكر هذه القراءة في موضعين من كتابه الكامل (٤) ، وذهب إلى أن العطف على
 معمولي عاملين معيب في الشعر ، قبيح في الكلام ، غير جائز عندهم ، وموضع
 وروده الضرورة الشعرية ، يقول : " ولا أرى ذا في القرآن جائزاً ؛ لأنه ليس بموضع
 ضرورة " (٥) .

وذكر أن أبا الحسن الأخفش كان يراه جائزاً ، ويقرأ هذه القراءة (٦) .
 ومما سبق يبدو جلياً أن المبرد يردُّ هذه القراءة ، ويُلحِّن من قرأ بها . وهذا دأبه

(١) سورة الجاثية - الآيات ٣ - ٥ .

(٢) ينظر : النشر ٣٧١/٢ ، وتقريبه ١٧٣ ، والإتحاف ٤٦٥/٢ .

(٣) المقتضب ١٩٥/٤ .

(٤) ينظر : الجزء الأول ص ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، والجزء الثاني ص ٤٠١ .

(٥) الكامل ٣٤٨/١ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٤٠١/٢ .

عندما تواجهه قراءة ، تخالف ما ذهبوا إليه ، واستقروا عليه ؛ فليس هذا منه بغريب .

الدراسة التفصيلية

ذكر العلماء هذه القراءة ، وتناولوها بالدراسة والتوجيه ، وقد جاءت أحاديثهم عنها ناطقة بكونهم فريقين :

الفريق الأول : يتصدره شيخ النحويين سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، ومن هذا حذوهم .

فهؤلاء منعوا العطف على معمولي عاملين^(١) ؛ لأن قصارى الواو أن تقوم مقام عامل واحد ، وفي جواز قيامها مقام عامل واحد خلاف ، فكيف يجوز أن تقوم مقام عاملين ، وهو خطأ في القياس ، غير مسموع من العرب^(٢) . وقد خرجوا النصب في هذه القراءة على أربعة أوجه لا يكون العطف فيها على معمولي عاملين ، هاك بيان هذه الأوجه :

الوجه الأول : أن ﴿ءَايَاتٍ﴾ الثالثة منصوبة بالعطف على لفظ اسم ﴿إِنَّ﴾ في

قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وتقدر ﴿فِي﴾ محذوفة من قوله تعالى ﴿وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ ، والتقدير : وفي اختلاف الليل والنهار ، وهي في مصحف ابن مسعود ﴿وَفِي أَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ .

وإنما حذفنا ﴿فِي﴾ هاهنا ؛ لتقدم ذكرها في موضعين قبلها ، وهما قوله تعالى : ﴿إِنَّ﴾ في السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، والثاني : ﴿وَفِي خَلَقَكُمْ﴾ فلما تقدم ذكرها مرتين حذفنا في الثالث ، وهي كالمثبتة .

ولو لم يُقدر هذا الحذف لكان العطف على معمولي عاملين مختلفين ، وهما : ﴿إِنَّ﴾ و﴿فِي﴾ ، وذلك لا يجوز^(٣) .

(١) ينظر : الكتاب ١/٦٥ ، ٦٦ ، والمقتضب ٤/١٩٥ ، والأصول في النحو ٢/٧٥ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٤١-٤٥ .

(٢) ينظر : الأصول لابن السراج ٣/٧٥ ، والبيان للأنباري ٢/٣٦٣ ، ٣٦٤ .

(٣) ينظر : الحجة للفارسي ٦/١٧٠ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ٦٥٩ ، والكشف لمكي القيسي ٢/٢٦٧ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٤/٣٠٤ ، والبيان للأنباري ٢/٣٦٣ ، ٣٦٤ .



الوجه الثاني : أن قوله تعالى: ﴿وَأَخْلَفَ آيِلَ وَالنَّهَارِ﴾ معطوف على ﴿السَّمَوَاتِ﴾، و﴿ءَايَاتٍ﴾ منصوبة على التكرار لما طال الكلام ، فهي آيات الأولى ، إلا أنها كرّرت لطول الكلام توكيداً ، فلا يلزم من ذلك العطف على معمولي عاملين^(١) .
ومثله : إن في الدار زيداً والقصر زيداً ، إذا كان (زيد) الثاني هو الأول ، فكأنه قال : إن في الدار زيداً والقصر ؛ لأن ذكره وتركه في الفائدة سواء غير التوكيد .
فإن قيل: كيف تكون الآيات التي في السماوات هي الآيات التي في الأرض؟ قيل : لما كانت هذه الآيات التي في هذه الأشياء المختلفة تدل مع اختلافها دلالة واحدة على خالقها ﷻ ، جاز أن يقال : إنها واحدة^(٢) .

الوجه الثالث : أن تكون ﴿ءَايَاتٍ﴾ الآخرة منصوبةً على البديل من ﴿ءَايَاتٍ﴾ الأولى ، فلا يلزم من ذلك العطف على معمولي عاملين^(٣) .
 وقال ابن خالويه - رحمه الله - : "تبدل الآيات الثانية من الأولى ، ويُعطف بالثالثة على الثانية ، وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهن في السماء ، والأخرى في الأرض فقد اتفقا في أنهما خلق الله ﷻ" ^(٤) .

الوجه الرابع : أن ﴿إِنَّ﴾ مضمرة حذف لدلالة (إنّ) الأولى عليها ، وليست ﴿ءَايَاتٍ﴾ معطوفة على ﴿ءَايَاتٍ﴾ الأولى ، لما فيه من العطف على معمولي عاملين^(٥) .

وذكر ابن هشام أن النصب على إضمار ﴿إِنَّ﴾ و﴿فِي﴾ ، وعزاه للشاطبي وغيره ، ثم قال : " وإضمار (إنّ) بعيد " ^(٦) .
 وقد أيد هذا الفريق فيما ذهب إليه بعض العلماء ، منهم العلامة ابن يعيش^(٧) ، والعلامة ابن مالك ، فقد قال : " الوجه في استعمالها أن يجعل الجر بعد العاطف بحرف

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣/٣ ، والبيان للأنباري ٣٦٣/٢ ، ٣٦٤ ، والتبيان للعكبري ١١٥٠/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٦٠/١ .

(٢) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣/٣ .

(٣) ينظر : البيان للأنباري ٣٦٤/٢ .

(٤) الحجة في القراءات السبع ٣٢٥ .

(٥) ينظر : التبيان للعكبري ١١٥٠/٢ .

(٦) مغني اللبيب ١٠١/٢ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٢٧/٣ .

محذوف مماثل لما تقدم ، وحذف ما دل عليه دليل من حروف الجر وغيرها مجمع على جوازه ، والحمل عليه أولى من العطف على عاملين ، فإنه مختلف فيه ، والأكثر على منعه ، وموافقة الأكثر أولى . وأيضاً فإن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد ، فلا يجوز ، كما لا يجوز ما هو بمنزلته " (١) .

ومنهم العلامة الصبان ، فقد قال - ﷺ - : " والأصح في هذه المسألة ما ذهب إليه سيبويه من المنع مطلقاً ؛ لقيام العاطف مقام العامل ، والحرف الواحد لا يقوى على قيامه مقام عاملين ؛ لضعفه ، وما أوهم ذلك يُؤوّل بتقدير عامل بعد العاطف ، فيكون إما من عطف الجمل ، كما في قولهم : في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو من عطف المفردات ، لكن لا من العطف على معمولي عاملين ، بل على معمولي عامل واحد ، كما في : ما كل سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة ، بنصب ثمرة وشحمة " (٢) .

الفريق الثاني : يأتي في مقدمته الكسائي ، والفراء ، والأخفش ، والزجاج ، ومن اقتفى أثرهم .

فقد أجاز هؤلاء العطف على معمولي عاملين ، وذهبوا إلى أن هذه القراءة من قبيل ذلك (٣) . فتكون ﴿ءَايَاتِ﴾ الثانية والثالثة منصوبتين بالعطف على الأولى ؛ وهي اسم ﴿إِنَّ﴾ ، ويكون قوله ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ معطوفاً على ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ وعلى قوله ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، والتقدير : وإنّ في اختلاف الليل والنهار .. آياتٍ ، وهذا عطف على معمولي عاملين (٤) .

فقد نابت (الواو) في ﴿وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ مناب عاملين مختلفين ، هما (إنّ) وهي تنصب ، و(في) وهي تخفض .

ومثله في الكلام : إن في الدار زيداً والحجرة عمراً .

وقد ذكر النحاس أن سيبويه ممن قال بجواز العطف على معمولي عاملين ، معتمداً في ذلك على إنشاده قول أبي دؤاد الإيادي (٥) :

(١) شرح التسهيل ٣/٣٧٨ .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/١٢٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣/٤٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٤٣١ ، ٤٣٢ ، وإعراب القرآن للناس ٣/١٢٤ ، ١٢٥ ، ومغني اللبيب ٢/١٠١ ، وشرح الأشموني ٣/١٢٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣١ ، ٤٣٢ .

(٥) البيت من المنقارب ، وهو في الشعر والشعراء ١/٢٣٩ ، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٥٠ ،



أَكَلُ امْرِئٍ نَحْسِينَ امْرَأً .: وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
ثم قال : " وكان أبو إسحاق - يقصد الزجاج - يحتج لسيبويه في العطف على
عاملين بأن من قرأ ﴿ءَايَاتُ﴾ بالرفع فقد عطف على عاملين؛ لأنه عطف ﴿وَأَخْلَافِ﴾
على ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ﴾ وعطف ﴿ءَايَاتُ﴾ على الموضع ، فصار العطف على عاملين
إجماعاً" (١) .

وليس الأمر كما ذكر النحاس - ﷺ - فقد أنشد سيبويه هذا البيت على الحذف ،
وقال عقب إنشاده مباشرة : " فاستغنيت عن تثنية كل - يقصد ذكره ثانياً - ؛ لذكرك
إياه في أول الكلام ، ولقلة التباسه على المخاطب " (٢) . أراد : وكل نار توقد بالليل ناراً ،
بتقدير كل معادة ، ولم يعطف (نار) على (امرئ) (٣) .

ويدفع ما قاله النحاس ما ذكره السيرافي - ﷺ - حول هذا المثال : ما كل سوداء
تمرّة ولا بيضاء شحمةً ، فقد قال : " احتج بعض الناس بأن هذا عطف على عاملين ،
وذلك أن (بيضاء) جرّ عطفاً على (سوداء) ، والعامل فيها (كل) ، و(شحمة) منصوبة
عطفاً على خبر (ما) .

فقال سيبويه : ليس ذلك عطفاً على عاملين ، وتأولّه تأويلاً أخرج به عما قاله القائل ،
فقال : (بيضاء) مجرورة بكل أخرى محذوفة مقدرة بعد (لا) ، وليست معطوفة على
(سوداء) ، فلم يحصل العطف على عاملين " (٤) .

وقد رجعت إلى ما قاله الزجاج عن هذه القراءة في كتابه (معاني القرآن وإعرابه)
فلم أجد ما يُشير إلى أن سيبويه قد قال بجواز العطف على معمولي عاملين ، فظهر بهذا
أن النحاس قد جانبه الصواب فيما قال .

وقد أيد هذا الفريق فيما ذهب إليه من جواز العطف على معمولي عاملين ابن هشام
الأنصاري - ﷺ - فقد قال في المغني : " وبعد فالحق جواز العطف على معمولي
عاملين في نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو " (٥) .

والإنصاف ٤٧٣/٢ ، وشرح المفصل ٢٦/٣ ، وشرح التسهيل ٣٨٨/١ ، والتصريح ٧٢٩/١ .

(١) إعراب القرآن ١٢٤/٣ ، ١٢٥ .

(٢) الكتاب ٦٦/١ .

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥٠/٣ .

(٤) المصدر السابق ٤٩/٣ .

(٥) مغني اللبيب ١٠٢/٢ .

رأي الباحث :

ما وجّه به الفريق الأول من العلماء هذه القراءة هو الصحيح الذي يراه الباحث ؛ وأما العطف على معمولي عاملين فقليل في الكلام ، وما جاء موهماً ذلك أوّله العلماء تأويلاً يُخرجه عنه ، وفيه - كما يقول ابن خالويه - ضعف عند النحويين^(١) ؛ لأنّ العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين^(٢) ، وقصاراه - كما يقول الأنباري - أن يقوم مقام عامل واحد ، وفي جواز قيامه مقام عامل واحد خلاف ، فكيف بجواز قيامه مقام عاملين ؟ !^(٣) ولم يوجد في كلام العرب شائعاً ، فلا ينبغي أن نقبله ، ونحمل كتاب الله عليه^(٤) .

وقال الإمام القرطبي - رحمته الله - : " والعطف على عاملين قبيح من أجل أن حروف العطف تنوب مناب العامل ؛ فلم تقو أن تنوب مناب عاملين مختلفين ؛ إذ لو ناب العاطف مناب رافع وناصب لكان رافعاً وناصباً في حال^(٥) ، وهذا لا يجوز . ومن ثمّ صحّ العلامة ابن مالك - رحمته الله - ما ذهب إليه الفريق الأول من منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً ، وعلل ذلك تعليلاً حسناً ، سبق ذكره .

وقال الشيخ خالد - رحمته الله - : " واختير الحذف دون العطف ؛ لأنّ حذف ما دل عليه دليل مجمع على جوازه ، والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه ، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه^(٦) . وجعل الشيخ الصبان الأصح في هذه المسألة مذهب سيبويه^(٧) .

(١) ينظر : الحجة في القراءات السبع ٣٢٥ .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ١٨٨/٢ .

(٣) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن ٣٦٣/٢ .

(٤) ينظر : الأصول لابن السراج ٧٥/٢ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٥٧/١٦ .

(٦) التصريح ٧٢٩/١ .

(٧) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٢/٣ .



المسألة الثالثة والعشرون

حكم المعطوف على المنادى إذا كان بـ (ال)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) بنصب ﴿الطَّيْرُ﴾

تقديم

المعطوف على المنادى إذا كان بأل جاز فيه وجهان :

الوجه الأول : الرفع ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مشاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر^(٢) ، يقول - ﷺ - : " وقال الخليل - ﷺ - : من قال : يا زيدٌ والنضرَ فنصب ، فإنما نصب لأنّ هذا كان من المواضع التي يُردُّ فيها الشيء إلى أصله . فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيدٌ والنضرُ . وقرأ الأعرج ﴿يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ فرفع .

ويقولون : يا عمرو والحارثُ ، وقال الخليل - ﷺ - : هو القياس ، كأنه قال : ويا حارثُ^(٣) .

الوجه الثاني : النصب ، وهو اختيار أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبي عمر الجرمي ؛ لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه ، وتمسكاً بظاهر الآية ﴿يَجِبَالٌ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ إذ أجمع القراء سوى الأعرج على النصب^(٤) . وفرق المبرد بين ما أثرت الألف واللام فيه كالرجل ، وبين ما لم تؤثر فيه كالحارث ، ورجح النصب على الرفع في نحو : الرجل ؛ لشبهه بالمضاف في تأثره بما اتصل به ، ورجح الرفع على النصب في نحو : الحارث ؛ لشبهه بالمجرد في عدم التأثر^(٥) . وقد علق الشيخ خالد على ذلك قائلاً : " ووجه التفصيل أن (أل) في نحو : اليسع لم تفد تعريفاً ، فكأنها ليست فيه ، فـ (يا زيدٌ واليسعُ) مثل (يا زيدٌ ويسعُ) ،

(١) سورة سبأ - جزء من الآية ١٠ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٢٣٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ .

(٣) الكتاب ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

(٤) ينظر : التصريح ٢٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٣ ، ٤٠٣ .

و(أل) في نحو : الطير مؤثرة تعريفاً وتركيباً ما ، فأشبهه ما هي فيه المضاف^(١) .
وقد أشار العلامة ابن مالك - رحمته الله - إلى الوجهين السابقين ، واختار الرفع قائلاً :
وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى^(٢) .

وفي الآية الكريمة ﴿يَجِبَالٌ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ قراءتان: الأولى برفع ﴿وَالطَّيْرُ﴾
والثانية بنصبها ، ومقصود الحديث هنا هو قراءة النصب .

توثيق القراءة :

أجمع القراء السبعة على نصب ﴿وَالطَّيْرُ﴾ في الآية الكريمة^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة بقراءتها في (باب النداء) متحدثاً عن عطف الاسم
المقترن بـ (أل) على المنادى المضاف أو المفرد ، وأنّ في ذلك اختلافاً بين النحويين ،
أخذ يوضحه ، ويذكر حجة كل فريق منتهياً إلى القول بأنّ كلا القولين حسن ، ولكن
النصب عنده أحسن ؛ لكونه قراءة الناس .

وقد جاء حديثه عن ذلك واضحاً جلياً ، ليس فيه غموض ولا خفاء ، يقول - رحمته الله -
: " فإن عطفنا اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإنّ فيه اختلافاً :
أما الخليل ، وسيبويه ، والمازني فيختارون الرفع ، فيقولون : يا زيدُ والحارثُ
أقبلا . وقرأ الأعرج ﴿يَجِبَالٌ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ .

وأما أبو عمرو ، وعيسى بن عمر ، ويونس ، وأبو عمر الجرمي فيختارون
النصب ، وهي قراءة العامة .

وحجة من اختار الرفع أن يقول إذا قلت : يا زيدُ والحارثُ : فإنما أريد : يا زيدُ
ويا حارثُ . فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأن الألف
واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنت إذا نصبتموه لم توقعوه أيضاً ذلك الموقع ،
فكلانا في هذا سواء .

وإنما جَوَزْتُ لمفارقتها حرف الإشارة ، كما تقول : كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم ،

(١) التصريح ٢٣٠/٢ .

(٢) الألفية ٤٢ .

(٣) ينظر : معاني القراءات ٣٩٠ ، وتقريب النشر ١٦٢ .



ورب رجل وأخيه ، ولا نقول : كلٌ سَخَلْتِهَا^(١) ، ولا ربَّ أخيه^(٢) حتى تقدّم النكرة .
وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نردُّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ، كما نردُّه
بالإضافة والتنوين إلى الأصل ؛ فيحتج عليهم بالنعته الذي فيه الألف واللام . وكلا
القولين حسن .

والنصب عندي حسن على قراءة الناس^(٣) .

والنحويون ينسبون إلى المبرد القول بالتفصيل في هذه المسألة^(٤) ، يقول ابن يعيش
- ﷺ - : " وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : يا زيد والحارث فالرفع هو
الاختيار عنده . وإذا قلت : يا زيد والرجل فالنصب هو المختار .
وذلك أن الحارث وحارثاً علماً ، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل
دخولهما ، والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان
الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام للنصب أيضاً ؛
لأنهما بمنزلة الإضافة^(٥) .

وليس في المقتضب ما يشير إلى ذلك ، أو يدل عليه .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء - ﷺ - الآية الكريمة بقراءتها ، وحمل قراءة النصب على وجهين :
الوجه الأول : النصب على نية النداء المجدد له ؛ إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به
الجبال ؛ لأنك إذا قلت : يا عمرو والصلت أقبلاً ، نصبت الصلت ؛ لأنه إنما يدعى بـ
(يا أيها) ، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته ، فنُصب .

الوجه الثاني : أن يكون النصب على المفعولية بفعل مضمر ، يكون معطوفاً على
قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِمَّا نَفَضَّلَ ﴾^(٦) ، والتقدير : وسخرنا له الطير ، فيكون مثل
قولك : أطعمته طعاماً وماءً ، تريد : وسقيته ماءً ، فيجوز ذلك^(٧) .

(١) لأن كل لا تضاف إلى معرفة مفردة .

(٢) لأن رُبَّ لا تجرُّ إلا النكرات .

(٣) المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٣ ، ٤٠٣ ، وأوضح المسالك
٣٥/٤ ، والتصريح ٢٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ ، ١٥٠ .

(٥) شرح المفصل ٣/٢ .

(٦) سورة سبأ - جزء من الآية ١٠ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١٢١/١ ، ٣٥٥/٢ .

وقد دارت هذه الآية بقراءتها في كتب النحويين مع باب النداء حيث دار ، حتى إن بعضهم حين يتحدث عن مسألة العطف على المنادى إذا كان المعطوف بـ (أل) يقتصر في التمثيل عليها ، وقلما يخلو منها كتاب من كتب النحويين .

وقد تناول النحويون هذه القراءة والمهتمين بمعاني القرآن وإعرابه بالدراسة والتوجيه وجاءت أقوالهم فيها متعددة متباينة ، تتضح فيما يلي :

القول الأول : أن ﴿وَالطَّيْرَ﴾ منصوب بالعطف على موضع المنادي ، وهو قوله ﴿يَجِبَالٌ﴾ لأنه في موضع نصب ، والتقدير : أنادي الجبال والطير ، أو أدعو الجبال والطير ، وكل منادى مفرد عند الخليل وسيبويه ومن تبعهما في موضع النصب وإن كان مرفوعاً في اللفظ .

وهو قول عيسى بن عمر^(١) . وقال به الخليل وسيبويه^(٢) ، وأبو البركات الأنباري^(٣) .

القول الثاني : أنه منصوب على المفعولية بفعل مقدر ، والتقدير : وسخرنا له الطير ؛ لقوله على إثر هذا : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾^(٤) ، ودلّ على هذا المقدر قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ . وهو قول أبي عمرو بن العلاء^(٥) ، وحكى أبو عبيدة عنه أن ذلك بالعطف على ﴿فَضْلًا﴾^(٦) .

قال الألويسي - رحمته الله - : " ولا حاجة إلى الإضمار ؛ لأن إيتاءها إياه عليه السلام تسخيرها له " ^(٧) .

وقد قال بهذا القول الفراء في أحد قوليه السابقين .

القول الثالث : أن يكون منصوباً على أنه مفعول معه ، كما تقول : قمت وزيداً ، أي : قمت مع زيد ، واستوى الماء والخشبة ، أي : مع الخشبة . والتقدير في هذه القراءة : يا جبال أوبي معه ومع الطير .

(١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٨٦/٢ .

(٣) ينظر : البيان ٢٧٥/٢ .

(٤) سورة سبأ - جزء من الآية ١٢ .

(٥) ينظر : طبقات النحويين ٤١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٥٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٠٤/٢ ، والمحزر الوجيز ١١٣/١٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤٣/٤ ، ومعاني القراءات ٣٩٠ ، وروح المعاني ١١٤/٢٢ .

(٧) روح المعاني ١١٤/٢٢ .



قاله الزجاج^(١) ، واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز ؛ لأن قبله ﴿مَعَهُ﴾ ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف ، فكما لا يجوز : جاء زيد مع عمرو مع زينب إلا بالعطف ، كذلك هذا^(٢) .

القول الرابع : أنه منصوب بالعطف على ﴿فَضْلًا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْءَأَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ .

وهذا قول الكسائي ، ويرى النحاس ، ومكي القيسي ، والإمام القرطبي أن التقدير عنده : وآتيناه الطير^(٣) ، بينما يرى العكبري ، وأبو حيان ، والألوسي أن المعنى عنده : وتسبيح الطير ، على تقدير مضاف^(٤) ، قال الألوسي - ﷺ - : " ولا يُحتاج إليه "^(٥) .

وذكر ابن هشام أن الخليل وسيبويه قدّرا النصب في ﴿وَالطَّيْرَ﴾ على العطف على ﴿فَضْلًا﴾ من قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْءَأَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾^(٦) .

وتبعه الشيخ خالد في التصريح ، وأضاف إليهما المازني ، ثم قال : " والتقدير : وآتيناه الطيرَ ، وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين "^(٧) .
وليس في الكتاب ما يشير إلى أن الخليل وسيبويه قد قالوا بذلك ، أو رأياه .

رأي الباحث :

يرى الباحث أن القول الثاني في توجيه النصب في هذه القراءة هو الراجح ، — ﴿وَالطَّيْرَ﴾ منصوب على المفعولية بفعل مضمر ، تقديره : وسخرنا له الطير ؛ لأن لهذا القول ما يقويه ويؤيده ، وهو قوله ﷻ بعد هذا : ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾ فالمعنى — والله أعلم — : وسخرنا لسليمان الريح .

وعن هذه القراءة التي أجمع عليها القراء السبعة قال أبو البركات الأنباري : " والقراءة بالنصب أقوى عندي في القياس من الرفع "^(٨) .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٥٨/٢ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥٢٥/٨ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٦٥٨/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٢٠٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٦/١٤ .

(٤) ينظر : التبيان ١٠٦٤/٢ ، والبحر المحيط ٥٢٥/٨ ، وروح المعاني ١١٤/٢٢ .

(٥) روح المعاني ١١٤/٢٢ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك ٣٥/٤ .

(٧) التصريح ٢٣٠/٢ .

(٨) البيان ٢٧٥/٢ .

المسألة الرابعة والعشرون

(هيهات) واللغات الواردة فيها

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾^(١) بفتح التاء من ﴿هَيْهَاتَ﴾

تقديم

من أسماء الأفعال ما هو بمعنى الماضي ، كـ (هيهات) اسم لبعُد .
وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة ، فإذا قيل: هيهات بكرٌ ، فكأنه قيل:
بَعُدَ جَدًّا ، أو بَعُدَ كلَّ البعد .

وهي مبنية ؛ لوقوعها موقع الفعل المبني ، وهو بَعُدَ ، أو بالحمل على صه ومه
ونحوهما مما يؤمر به . وحقها السكون على أصل البناء ، والحركة فيها لالتقاء
الساكنين (الألف والتاء)^(٢) .

ويقع الفاعل بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله ؛ لأنها جارية مجرى الفعل ،
فاقتضت فاعلاً كافتضائه الفعل^(٣) .

ولا تستعمل هذه الكلمة غالباً إلا مكررة ، كقوله تعالى : ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا
تُوعَدُونَ﴾ وجعلها ثعلب كلمة واحدة مركبة ، كبَيِّتَ بَيْتَ^(٤) .

وأما عن اللغات الواردة فيها فقد حكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة : هيهات ،
وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ، وهيهاه ، وأيهاه ، كل واحدة من هذه الست مضمومة
الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته . وكل واحدة منها منونة وغير منونة ، فتلك ست
وثلاثون^(٥) .

وحكى غيره : هيهاك ، وأيهاك - بكاف الخطاب - ، وأيهاء ، وهيهاء ، وأيهاه ،
وهيهاه ، بهاء السكت الساكنة فيهما ، وبذلك غيراً أيهاه ، وهيهاه ، المعدودتين في

(١) سورة المؤمنون - الآية ٣٦ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤ ، ٦٥ .

(٣) المصدر السابق ٣٥/٤ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٥) ينظر : التصريح ٢٨٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٩٩/٣ ، ٢٠٠ .



اللغات السابقة ، فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة^(١) . وبذلك تصير اللغات ثنتين وأربعين لغة .

وعلى اللغة الثانية منها ، وهي (هيات) بفتح التاء جاءت هذه القراءة ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَاتُوعِدُونَ﴾^(٢) ، وهي لغة الحجازيين .

توثيق القراءة :

أجمع القراء السبعة على فتح التاء من ﴿هَيَاتَ﴾ ، ووافقهم من الثلاثة الذين بعدهم يعقوب وخلف^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً نحو : عمرويه ، وحمديوه ، وما أشبهه ، والاختلاف في هيات ، وذية وذيت ، وكية وكيت) . فقد ذكر هيات ، وذهب إلى أنها ظرف غير متمكن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات ، وتأويلها عنده : في البعد .

ثم أخذ يبيِّن الاستعمالات الواردة عن العرب لها ، وأنَّ من العرب من يستعملها اسماً مفرداً ، كـ (علقة) ، فيقرأ هذه القراءة ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَاتُوعِدُونَ﴾ بفتح التاء ، ويقف عليها بالهاء فيقول : هيهاه ، وعَلَّ ترك التنوين فيها بأنه للبناء . يقول - ﷺ - : " فأما (هيات) فتأويلها : في البعد ، وهي ظرف غير متمكن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات .

فمنهم من يجعلها واحداً كقولك : علقاة فيقول : ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَاتُوعِدُونَ﴾ فمن قال ذلك فالوقف عنده هيهاه ، وترك التنوين للبناء "^(٤) . وعلى هذا فـ ﴿هَيَاتَ﴾ عنده خبر مقدم ، وما بعدها مبتدأ مؤخر ، واللام زائدة ، والتقدير : ما تواعدون كائن في البعد .

وقد جاء هذا الاستعمال الوارد عن العرب لـ (هيات) اسماً مفرداً في كتاب

(١) ينظر : شرح الأشموني ٢٠٠/٣ ، وحاشية الصبان ٢٠٠/٣ .

(٢) سورة المؤمنون - الآية ٣٦ .

(٣) ينظر : تقريب النشر ١٤٧ ، والإتحاف ٢٤٨/٢ .

(٤) المقتضب ١٨٢/٣ .

سيبويه ، فقد قال - ﷺ - ذاكراً ما قاله الخليل بن أحمد في هذا الشأن : " وسألته عن هياتِ اسم رجل وهيهاتَ ، فقال : أما من قال : هيهاتَ فهي عنده بمنزلة علقاة ، والدليل على ذلك : أنهم يقولون في السكوت : هيهاه .. " (١) .

فمن فتح التاء من ﴿هَيَاتَ﴾ جعلها اسماً مفرداً كعلقاة ، ووقف عليها بالهاء . ومما سبق يبدو أن المبرد قد سلك في حديثه عن (هيات) مسلك الخليل وسيبويه - رحمهما الله - .

الدراسة التفصيلية

دراسة هذه القراءة تقتضي توضيح ما يلي :

- ١ - سبب فتح تاء هيات ، وكيفية الوقف عليها .
 - ٢ - موقع هيات ، ونوع اللام فيما بعدها .
- أولاً : فتح تاء هيات ، وكيفية الوقف عليها .**

اختلفت كلمة النحويين في توجيه فتح التاء في ﴿هَيَاتَ﴾ ، وفي كيفية الوقف عليها ، وقد جليتُ أقوالهم فيها على النحو التالي :

١ - علل الفراء فتح التاء في ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ﴾ بأنهما أداتان جُمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر . فإن قيل : إن كل واحدة مستغنية بنفسها يجوز الوقوف عليها فإن نصبها كنصب التاء في : ثُمَّتَ ورُبَّتَ ؛ لأنها دخلت على ثَمَّ ، وعلى رُبَّ ، وكانا أداتين ، فلم يغيّرهما عن أداتهما فنُصبا . وأما الوقف عليها فقد حكي عن الكسائي أنه كان يختار الوقف بالهاء ، وأما هو فيختار الوقف عليها بالتاء (٢) .

٢ - ووجه الزجاج فتح تاء ﴿هَيَاتَ﴾ بأنها بمنزلة الأصوات ، وليست مشتقة من فعل ؛ فبُنيت كما بُنيت ذِيَّة وذِيَّة .

والوقف عليها عنده بالهاء ، تقول : هيهاه هيهاه إذا فتحت ، ووقفت بعد الفتح (٣) .

ويبدو أن هذا ما يراه النحاس - ﷺ - فقد ذكر أن ﴿هَيَاتَ﴾ بُنيت على الفتح ؛ لأن المعنى البُعد ؛ لأنها لم تشتق من فعل ، فهي بمنزلة الحروف ؛ فاختر

(١) الكتاب ٢٩١/٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢ .



لها الفتح ؛ لأن فيها هاء التانيث ؛ فهي بمنزلة اسم ضم إلى اسم خمسة عشر .
وأما عن الوقف عليها فقد ذكر أن سيبويه والكسائي يقفان عليها بالهاء لا غير ؛
لأنها واحدة^(١) .

وقد تحدّث مكي القيسي - رحمته الله - عن هيات ، وكيف يُوقف عليها عند
العلماء ، فقال : " من فتح التاء بناه على الفتح ، والوقف عليه لمن فتح التاء عند
البصريين بالهاء ، وحكى اليزيدي عن أبي عمرو أن الوقف فيهما جميعاً على
التاء"^(٢) .

وقال أبو البركات الأنباري - رحمته الله - : " والوقف عليه عند البصريين لمن
فتح بالهاء ، نزلها منزلة المفرد كثرة"^(٣) .

٣ - وذهب ابن يعيش - رحمته الله - إلى أن من فتح التاء فتحها اتباعاً لما قبلها من الفتح ؛
إذ كانت الألف حاجزاً غير حصين ؛ لضرب من الخفة ، كما فتحوها في الآن
وشتان ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهو اسم واحد عندهم رباعي من مضاعف الهاء
والياء ، ووزنه فعلة ، وأصله : هيهية ، فهو من باب زلزلة وقلقلة ، فقلبت ياءه
الأخيرة ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصارت هيات ، وتاؤه للتانيث ، لحقه
علم التانيث وإن كان مبنياً ، كما لحق كيّة وذيّة ، وعلى هذا تبدل من تائه هاء في
الوقف^(٤) .

ثانياً : موقع هيات ، ونوع اللام فيما بعدها .

تحدّث الفراء عن دخول اللام على ما بعد هيات ، فذكر أن عدم دخولها صواب
ودخولها عربي ، وكلاهما مسموع عن العرب . ومعنى ﴿ هَيَات ﴾ عنده : بعيد ،
يقول - رحمته الله - : " وقوله : ﴿ هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَاتُوعَدُونَ ﴾ لو لم تكن في (ما) اللام كان
صواباً . ودخول اللام عربي ، ومثله في الكلام : هيات لك ، وهيات أنت منّا ،
وهيات لأرضك

فمن لم يدخل اللام رفع الاسم . ومعنى هيات : بعيد ، كأنه قال : بعيد ما توعدون

...

(١) ينظر : إعراب القرآن ٤١٨/٢ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢ .

(٣) البيان ١٨٤/٢ ، ١٨٥ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٦٥/٤ ، ٦٦ .

ومن أدخل اللام قال : هيهات أداة ليست بأخوذة من فعل بمنزلة بعيد وقريب ، فأدخلت لها اللام كما يقال : هَلُمَّ لَكَ ؛ إذ لم تكن مأخوذة من فعل ، فإذا قالوا : أَقْبَلْ لَمْ يَقُولُوا : أَقْبَلْ لَكَ ؛ لأنه يحتمل ضمير الاسم (١) .

وذهب المبرد إلى أن ﴿هَيْهَاتَ﴾ ظرف غير متمكن ؛ لإبهامها ، ولأنها بمنزلة الأصوات ، وتأويلها عنده : في البُعْد (٢) .

وبذلك تكون ﴿هَيْهَاتَ﴾ في القراءة خبر مقدم ، و﴿مَاتُوعِدُونَ﴾ مبتدأ مؤخر ، واللام زائدة ، والتقدير : ما توعدون كائن في البعد ، أي : ملتبس به (٣) . ويراها الزجاج اسماً في موضع رفع ، وتأويلها عنده : البعد لما توعدون (٤) . وتبعه في ذلك النحاس - ﷺ - (٥) .

فـ ﴿هَيْهَاتَ﴾ عندهما في موضع رفع بالابتداء ، و﴿لَمَاتُوعِدُونَ﴾ الخبر . واعترضهما أبو البركات الأنباري بأنه لو كان كذلك لكان ينبغي ألا تبنى هيهات لأن البُعْد معرب ، فلا ينبغي أن يُبنى ما قام مقامه (٦) .

وقال الصبان - ﷺ - : " واللام على هذا أصلية ، أي : البعد ثابت للذي توعدونه ، ولم أر من علل البناء على هذا القول ، ويظهر لي أنه تضمن معنى حرف التعريف " (٧) .

ويبدو أنهما لم يطلعا على ما قاله الزجاج والنحاس في هذا الشأن ، والحكم على الشيء ينبغي أن يكون فرعاً عن تصويره .

فقد ذكر الزجاج أنها بُنيت على الفتح ؛ لأنها بمنزلة الأصوات ، وليست مشتقة من فعلٍ فُبُنيت كما بُنيت ذِيَّةٌ وَذِيَّةٌ (٨) .

وعلى منواله نسج النحاس - ﷺ - ، وأضاف مُعَلَّلاً : " لأن فيها هاء التأنيث ،

(١) معاني القرآن ٢/٢٣٥ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣/١٨٢ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان ٣/١٩٩ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ٢/٤١٨ .

(٦) ينظر : البيان ٢/١٨٤ .

(٧) حاشية الصبان ٣/١٩٩ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢ .



فهي بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم ، كخمسة عشر " (١) .

وقيل : إن موضع ﴿ هَيَّات ﴾ نصب بالفعل الذي نابت عنه ؛ لأنها موضوعة موضع المصدر ؛ فكأنه قيل : بعدًا بعدًا لما توعدون (٢) .

والمشهور أن ﴿ هَيَّات ﴾ اسم فعل ماضٍ ، هو بَعَدَ ؛ ولهذا كان مبنياً ، وهو يفتقر إلى فاعل (٣) ولا يتعداه ، وفي فاعله ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن اللام زائدة ، و(ما) الفاعل ، والتقدير : هيهات هيهات ما توعدون (٤) . ويؤيده قراءة ابن أبي عبله ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ مَا تُوعَدُونَ ﴾ بغير لام .

ورُدَّ بأنها لم تعهد زيادتها في الفاعل (٥) .

القول الثاني : أن الفاعل محذوف ، والتقدير : بَعَدَ التصديق لما توعدون ، واللام أصلية ، لأنه لم يؤلف زيادتها في نحو هذا (٦) .

يقول ابن عطية - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - مُتَحَدِّثًا عَنْ ﴿ هَيَّات ﴾ : " طَوْرًا تَلِي الْفَاعِلَ دُونَ لَامٍ ، نَقُولُ : هَيْهَاتَ مَجِيءُ زَيْدٍ ، أَيْ : بَعْدَ ذَلِكَ .. وَأَحْيَانًا يَكُونُ الْفَاعِلُ مَحْذُوفًا ، وَذَلِكَ عِنْدَ اللَّامِ كَهَذِهِ الْآيَةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : بَعْدَ الْوُجُودِ لِمَا تُوعَدُونَ " (٧) .

ولم يرتض أبو حيان ما قاله ابن عطية ، وردّه قائلاً : " وهذا ليس بجيد ؛ لأن فيه حذف الفاعل ، وفيه أنه مصدر حُذِفَ ، وأبقى معموله ، ولا يجيز البصريون شيئاً من هذا " (٨) .

القول الثالث : أن الفاعل ضمير مستتر ، والتقدير : هيهات هو ، أي : بعثكم وإخراجكم ؛ لتقدم ذكر الإخراج (٩) . وجاءت اللام للبيان ، أي : أعني لما توعدون كالتي بعد سقياً لك ، فتتعلق بمحذوف .

وقد بيّنت اللام المستبعد ما هو بعد اسم الفعل الدال على البعد ، كما جاءت في

(١) إعراب القرآن ٤١٨/٢ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ١٠٩/٢ ، والبيان للأنباري ١٨٤/٢ .

(٣) ينظر : البيان ١٨٤/٢ .

(٤) ينظر : التبيان للعكبري ٩٥٤/٢ ، وشرح المفصل ٣٦/٤ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ .

(٥) ينظر : روح المعاني ٣١/١٨ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٣٦/٤ .

(٧) المحرر الوجيز ٢٣٢/١١ .

(٨) البحر المحيط ٥٦١/٧ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٣٦/٤ ، والبحر المحيط ٥٦١/٧ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ .

﴿هَيْتَ لَكَ﴾^(١) لبيان المهيت له^(٢). فمسمى ﴿هَيْتَ﴾ فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال، واللام للتبيين ، أي : إرادتي لك^(٣) .

رأي الباحث :

هيات بفتح التاء لغة الحجازيين ، ويقفون عليها بالهاء^(٤) ، وهي عندهم مفردة ، وأصلها هَيْبَةٌ كزلزلة ، قلبت الياء الأخيرة ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها بالهاء^(٥) .

والصحيح أنها اسم فعل ، ولا موضع لها من الإعراب^(٦) .

وقد حكى ابن جنبي رضي الله عنه أن أبا علي كان يُفتي مرةً بكونها اسماً سُمي به الفعل ، ثم يُفتي أخرى بكونها ظرفاً . ثم ذكر مرةً أخرى أن احتمالها لهما معاً جائز ، فهي وإن كانت ظرفاً فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسماً سُمي به الفعل ، كعندك ودونك^(٧) .

واللام فيما بعد (هيات) ليست زائدة ، بل دخولها عربي ، سمعه الفراء عن العرب الفصحاء^(٨) . والله أعلم .

(١) سورة يوسف - جزء من الآية ٢٣ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥٦١/٧ ، ومغني اللبيب ١٨٥/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١٨٥/١ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان ١٩٩/٣ .

(٦) ينظر : التصريح ٢٨١/٢ .

(٧) ينظر : الخصائص ٢٠٧/١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٢٣٥/٢ .



المسألة الخامسة والعشرون

متى يرفع الفعل المضارع؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾^(١) ﴿بَرَفَعٍ﴾ ﴿يُرْسِلَ﴾

تقديم

أجمع النحويون على أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعاً ، كـ " يقوم بكر " ^(٢) ، ولكنهم اختلفوا في رفعه على أربعة أقوال ، هاكها بإيجاز :

القول الأول : أن رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم ، وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش .

القول الثاني : رافعه وقوعه موقع الاسم ، وهو قول البصريين غير الأخفش والزجاج .

القول الثالث : رافعه حروف المضارعة الزائدة في أوله ، وهو قول الكسائي .

القول الرابع : رافعه مضارعة للاسم ، وهو قول ثعلب من الكوفيين ، والزجاج من البصريين ^(٣) .

والقول الأول هو الأصح ، وإليه أشار العلامة ابن مالك بقوله :

إرْفَعِ مَضَارِعًا إِذَا يُجَرُّ . . . مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدٌ ^(٤)

وعلى رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم تحمل هذه القراءة ﴿أَوْ يُرْسِلَ

رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ برفع ﴿يُرْسِلَ﴾ وإسكان ياء ﴿فَيُوحِيَ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها نافع المدني ، وابن ذكوان بخلف عنه من طريقه ^(٥) .

(١) سورة الشورى - جزء من الآية ٥١ .

(٢) ينظر : التصريح ٣٥٦/٢ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٥٦/٢ ، وشرح الأسموني ٢٧٧/٣ .

(٤) الألفية ص ٤٩ .

(٥) ينظر : النشر ٣٦٨/٢ ، وتقريبه ١٧٠ ، والإتحاف ٤٥١/٢ .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الفعل بعد أن وانقطاع الآخر من الأول) فإن كان الفعل الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مرفوعاً على القطع والاستئناف ، نحو : أريد أن تأتيني فتعدني ، وللتقدير : أريد أن تأتيني فإذا أنت تعدني . وأخذ يُعدُّ الأمثلة على ذلك ، ثم ذكر هذه القراءة ، ونسبها لأهل المدينة ، ووجهها على القطع عن الأول والاستئناف ، والتقدير : أو هو يرسلُ رسولاً ، فالجملة خبر لمبتدأ محذوف ، يقول - ﷺ - : " وأهل المدينة يقرعون أو ﴿يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ يريدون : أو هو يرسل رسولاً ، أي فهذا كلامه إياهم على ما يؤدبه الوحي والرسول " (١) .

وقد ذكر سيبويه - ﷺ - هذه القراءة ، وحملها على وجهين :

الوجه الأول : أن ﴿يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ مرفوع ، وهو في موضع الحال عطفًا على ﴿إِلَّا وَحِيًّا﴾ ، وفي هذا يقول : " وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ﴾ فكأنه - والله أعلم - قال الله ﷻ : لا يُكَلِّمُ اللهُ الْبَشَرَ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا ، أي في هذه الحال ، وهذا كلامه إياهم " (٢) .

والوجه الآخر : الرفع على الاستئناف بجعله خبراً لمبتدأ محذوف ، وفي هذا يقول : " وعلى هذا الوجه - يقصد الاستئناف - فسر الرفع في الآية ، كأنه قال : أو هو يرسل رسولاً " (٣) .

وعلى هذا الوجه الأخير حملها المبرد - ﷺ - مكتفياً به .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء - ﷺ - هذه القراءة ، ونسبها لنافع المدني ، وذهب إلى أن النصب في قراءة العوام أجود من الرفع في هذه القراءة (٤) .

وقد أورد العلماء هذه القراءة ، وحملوا الرفع فيها على هذين الوجهين التاليين :

(١) المقتضب ٣٣/٢ .

(٢) الكتاب ٥٠/٣ .

(٣) المصدر السابق ٥١/٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢٦/٣ .



الوجه الأول : أن قوله ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ مقطوع عما قبله ، مرفوع على الاستئناف بجعله خبراً لمبتدأ مضمرة ، والتقدير : أو هو يرسلُ رسولاً^(١) .

قال الزجاج - ﷺ - : " وهذا قول الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعلمه " ^(٢) .

الوجه الثاني : أن ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ مرفوع ، وهو في موضع نصب على الحال ، عطفاً على المصدر الواقع موقع الحال ، وهو قوله ﴿إِلَّا وَحِيًّا﴾ نحو : جئتكَ ركضاً ، وأنتيك عدواً ، فيكون المعنى : ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا موحياً أو مرسلأ رسولاً . وهذا كلامه إياهم^(٣) .

وقد ذكر الفارسي هذا الوجه مكتفياً به في توجيه هذه القراءة ، وذهب إلى أن ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ معطوف على ﴿مِنْ وَرَائِي جِبَابٍ﴾ فقال - ﷺ - : " وأما من رفع فقال ﴿أَوْ يُرْسِلُ رَسُولًا﴾ فجعل ﴿يُرْسِلُ﴾ حالاً ، فإن الجار في قوله : ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِبَابٍ﴾ متعلق بمحذوف ، ويكون في الظرف ذكراً من ذي الحال ، ويكون قوله ﴿إِلَّا وَحِيًّا﴾ على هذا التقدير مصدرًا وقع موقع الحال ، كقولك : جئتكَ ركضاً ، وأنتيك عدواً ، ويكون في أنه مع ما انجرَّ به في موضع الحال كقوله ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ بعد قوله ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٤) فكما أن (مِنْ) هنا في موضع الحال كذلك في قوله ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِبَابٍ﴾^(٥) . ثم عطف ﴿أَوْ يُرْسِلُ﴾ على هذه الحال .

وقد تبع ابن عطية الفارسي فيما ذهب إليه ، وردد ما قاله في توجيه هذه القراءة^(٦) . وعلى منوالهما نسج أبو حيان غير أنه قدّر متعلق الجار والمجرور فعلاً مضارعاً ،

(١) ينظر : الكتاب ٥١/٣ ، والمقتضب ٣٣/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٤ ، والكشف لمكي ٢٥٤/٢ ، والبيان للأنباري ٣٤١/٢ ، والبحر المحيط ٣٥٠/٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٠/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٤٠٣/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٣/٣ ، والكشف لمكي ٢٥٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٣/١٦ .

(٤) سورة آل عمران - الآية ٤٦ .

(٥) الحجة للقراء السبعة ١٣٦/٦ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٢٣٧/١٤ .

فقال - ﷺ - : " ... أو [عطف] على ما يتعلق به ﴿ مِنْ وَرَائِي ﴾ ؛ إذ تقديره : أو يسمع من وراء حجاب ، و﴿ وَحِيًّا ﴾ مصدر في موضع الحال عطف عليه ذلك المقدر المعطوف عليه ﴿ أَوْ يُرْسِلُ ﴾ ، والتقدير : إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب ، أو مرسلًا" (١) .

وجاء السمين الحلبي - ﷺ - فذكر أن لهذه القراءة ثلاثة أوجه مفصلاً ما قيل قبله . قال : " قرأ نافع ﴿ يُرْسِلُ ﴾ بضم اللام ، وكذلك ﴿ فَيُوحِي ﴾ فسكنت ياؤه ، والباقون بنصبهما .

فأما القراءة الأولى ففيها ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه رفع على إضمار مبتدأ ، أي : أو هو يرسل .

الثاني : أنه عطف على ﴿ وَحِيًّا ﴾ على أنه حال ؛ لأن وحياً في تقدير الحال . أيضاً ، فكأنه قال : إلا موحياً أو مرسلًا .

الثالث : أن يعطف على ما يتعلق به ﴿ مِنْ وَرَائِي ﴾ ؛ إذ تقديره : أو يسمع من وراء حجاب ، و﴿ وَحِيًّا ﴾ في موضع الحال ، عطف عليه ذلك المقدر المعطوف عليه ﴿ أَوْ يُرْسِلُ ﴾ . والتقدير : إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب أو مرسلًا" (٢) .

وإنما أوّل الفعل المضارع بالحال مع أنه مرفوع ، وليس ثمة حرف مصدري ، لأنه قد يحذف الحرف المصدري ، فيذهب معه عمله ، وتبقى الحاجة إلى المصدرية ، فيلجأ إليها مراعاة لمعنى الكلام (٣) . وكان الأصل : أو أن يرسل رسولاً .

رأي الباحث :

الأوجه الثلاثة التي وجهت بها هذه القراءة حسنة ، تؤدي المعنى المراد ، ولا يرد عليها إشكال .

(١) البحر المحيط ٣٥٠/٩ ، ٣٥١ .

(٢) الدر المصون ٥٦٦/٩ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٣٨/٩ .



المسألة السادسة والعشرون

متى تصلح (أن) لأن تكون ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾^(١) برفع ﴿تَكُونَ﴾ ونصبه

تقديم

تصلح (أن) لأن تكون ناصبة للمضارع ومخففة من الثقيلة في الموضعين التاليين :
الموضع الأول : أن تسبق بما يدل على الظن ونحوه من أفعال الرجحان مع عدم الفصل بينها وبين الفعل بفاصل ، نحو : ظننت أن تقوم .

فيجوز في المضارع النصب باعتبار (أن) مصدرية ناصبة ؛ لسبقها بما لا يدل على اليقين ؛ إذ المظنون غير متحقق ؛ فيناسبه الرجاء والطمع .

ويجوز رفع المضارع باعتبار (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وذلك لقرب الظن من العلم ؛ لكونه إدراك الطرف الراجح ، فكأن المظنون معلوم^(٢) .

والنصب هو الأرجح ؛ لأن الناصبة للمضارع عند عدم الفصل أكثر وقوعاً من المخففة ، ولأن الأصل في الظن عدم القطع واليقين ؛ ولذا انفق القراء على النصب في قوله تعالى : ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾^(٣) .

الموضع الثاني : أن تسبق بما يدل على الظن مع الفصل بينها وبين الفعل بـ(لا)،

وقد قرئت هذه الآية بالوجهين ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ برفع ﴿تَكُونَ﴾ ونصبه^(٤) .

توثيق القراءتين :

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف هذه الآية برفع ﴿تَكُونَ﴾ ،
وقرأها الباقر بنصبها^(٥) .

(١) سورة المائدة - جزء من الآية ٧١ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٨٣/٣ وإعراب الفعل لأستاذنا الدكتور إبراهيم حسن ص ٣٥ .

(٣) سورة العنكبوت - جزء من الآية ٢ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٨٣/٣ ، وإعراب الفعل ص ٣٥ ، ٣٦ .

(٥) ينظر : النشر ٢٥٥/٢ ، وتقريبه ١٠٨ ، والإتحاف ١/٥٤١ .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

ذكر المبرد هاتين القراءتين في موضعين من مقتضبه مستشهداً بهما على شيء واحد ، هو : أن (أن) في الآية الكريمة تصلح لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، ومخففة من الثقيلة ؛ وذلك لوقوعها بعد ما يفيد الظن ، وما كان من هذا القبيل تشترك فيه (أن) المصدرية الناصبة للمضارع ، و(أن) المخففة من الثقيلة .

فقراءة النصب جاءت على أن (أن) مصدرية ناصبة ؛ لأن الحسبان ونحوه شيء متوقع غير مستقر في النفوس ، فناسبته (أن) المصدرية الناصبة التي تفيد الرجاء والطمع .

وقراءة الرفع على أن (أن) مخففة من الثقيلة ؛ لقرب الحسبان من العلم المتيقن ، إذ هو شيء مستقر في الظن ، فكأنه معلوم ، فناسبته (أن) المخففة من الثقيلة التي تفيد التوكيد .

وهناك بيان موضعي الاستشهاد :

أولاً : استشهد بها في الجزء الثاني (باب أن) قائلاً : " وفي (ظننت) وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله ﷻ : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ و﴿ أَنْ لَّا تَكُونُ ﴾ فالرفع على : أنها لا تكونُ فتنة " (١) .

ثانياً : استشهد بها في الجزء الثالث (باب الأفعال التي لا تكون أن معها إلا ثقيلة ، والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة ، والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة) . قال - ﷺ - : " فأما الأفعال التي تشترك فيها الخفيفة والثقيلة فما كان من الظن . فأما وقوع الثقيلة فعلى أنه قد استقر في ظنك ، كما استقر الأول في علمك ، وذلك قولك : ظننتُ أنك تقوم ، وحسبتُ أنك منطلق .

فإذا أدخلت على المحذوفة العوض قلت : حسبت أن سيقومون ، وكذلك تقول : ظننتُ أن لا تقولُ خيراً ، تريد : أنك لا تقولُ خيراً .

وأما النصب فعلى أنه شيء لم يستقر ، فقد دخل في باب رَجَوْتُ وخِفْتُ بهذا المعنى . وهذه الآية تُقرأ على وجهين : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ و﴿ أَنْ لَّا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ ، فانصب ما بعد ﴿ لَّا ﴾ وهي عوض ، كما أوقعت الخفيفة الناصبة بعد

(١) المقتضب ٣١/٢ .



(ظننت) بغير عوض . وذلك قوله ﷻ : ﴿ تَطْرُقُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقِرَّةٌ ﴾^(١) ؛ لأن معناها معنى ما لم يستقر^(٢) .

وليست ﴿لَاَ﴾ في قراءة النصب عوضاً كما ذكر المبرد ، بل هي نافية ، ولا يعتد بها فاصلاً بين العامل والمعمول ، وإنما تكون ﴿لَاَ﴾ عوضاً في قراءة الرفع ، جعلوها عوضاً من إحدى نوني (أَنَّ) التي ذهبت ، أما الناصبة للمضارع فهي ثنائية لفظاً ووضعاً ، فعن أي شيء يكون العوض !؟

وما قاله المبرد في توجيه هاتين القراءتين ، وكون (أَنَّ) محتملة للمصدرية الناصبة والمخففة من الثقيلة لا يخرج عما قاله شيخ النحويين سيبويه في هذا الشأن ، فقد قال في كتابه : " فأما ظننتُ وحسبتُ وخلصتُ ورأيتُ فإن (أَنَّ) تكونُ فيها على وجهين : على أنها تكون (أَنَّ) التي تنصب الفعل ، وتكون أَنَّ الثقيلة .

فإذا رفعت قلت : قد حسبتُ أَنْ لا تقولُ ذلك ، وأرى أَنْ سيفعلُ ذلك . ولا تدخل هذه السينُ في الفعلِ ها هنا حتى تكون (أَنَّه) . وقال ﷻ : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَّا تَكُونُ فِتْنَةً ﴾ كأنك قلت : قد حسبتُ أَنَّهُ لا يقولُ ذلك . وإنما حسنتُ (أَنَّه) ها هنا ؛ لأنك قد أثبتَ هذا في ظنك كما أثبتته في علمك ، وأنتك أدخلته في ظنك على أنه ثابتُ الآن كما كان في العلم ، ولولا ذلك لم يحسن (أَنَّك) ها هنا ولا (أَنَّه) ، فجرى الظن ها هنا مجرى اليقين ؛ لأنه نفيه .

وإن شئت نصبتَ فجعلتهن بمنزلة خَشِيتُ وخِفْتُ ، فتقول : ظننتُ أَنْ لا تفعلَ ذلك . ونظير ذلك ﴿ تَطْرُقُ أَنْ يَفْعَلَ بِهَا فَاقِرَّةٌ ﴾ و﴿ إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ﴾^(٣) ف (لا) إذا دخلت ها هنا لم تغير الكلام عن حاله^(٤) .

الدراسة التفصيلية

تناول النحويون الآية الكريمة بقراءتها مستشهدين بها على أَنَّ (أَنَّ) فيها تصلح لأمرين :

(١) سورة القيامة - الآية ٢٥ .

(٢) المقتضب ٧/٣ ، ٨ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٣٠ .

(٤) الكتاب ١٦٦/٣ ، ١٦٧ .

١ - أن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ، والحسبان حينئذ باقٍ على معناه من الظن ؛ لأن المصدرية الناصبة للمضارع لا تقع بعد ما يفيد اليقين .

٢ - أن تكون مخففة من الثقيلة ، إذا نزلَ الحسبان عندهم منزلة العلم في كونه شيئاً متيقناً ، والتقدير : أنه لا تكونُ فتنةً .

والثابت عندهم أنها إذا وقعت بعد ما يفيد الظن ونحوه من أفعال الرجحان جاز فيها هذان الأمران^(١) .

وقد رجَّح بعض العلماء الرفع على النصب ، وفعل بعضهم العكس ، وبعضهم قال باستواء الوجهين .

فأبو جعفر النحاس - رحمته الله - يرى الرفع أجود من النصب ؛ فيقول : " الرفع عند النحويين في حسبت وأخواتها أجود ... وإنما صار الرفع أجود ؛ لأن حسبت وأخواتها بمنزلة العلم في أنه شيء ثابت "^(٢) .

والنصب هو وجه الكلام عند أبي منصور الأزهري الذي يقول : " وأما من نصب فهو وجه الكلام ؛ لأن (أن) و (أنْ لا) تنصبان المستقبل "^(٣) . وهو الأكثر عند بدر الدين بن الناظم - رحمته الله - فقد قال في شرحه للتسهيل متحدثاً عن (أن) : " وإن عمل فيها فعل ظن جاز أن تكون المخففة ، وأن تكون الناصبة للفعل المضارع ، وهو الأكثر فيها ، ولذلك اتفق على النصب في ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ﴾^(٤) واختلف في ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾ فقرأ بالرفع أبو عمرو وحزمة والكسائي ، وقرأ بالنصب الباقون "^(٥) .

وعلى منوال بدر الدين نسج السيوطي - رحمته الله - قائلاً : " ويجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من الثقيلة ، وهو قليل ، والأكثر في لسان العرب النصب بعده ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ﴾ وقرئ بالوجهين : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ ﴾

(١) ينظر : الكتاب ١٦٦/٣ ، ١٦٧ ، والمقتضب ٣١/٢ ، ٧/٣ ، ٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٧/٤ ، ٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣/٤ ، وشرح شذور الذهب ٣١١ ، ٣١٢ ، والتصريح ٣٦٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٣/٣ .

(٢) إعراب القرآن ١/٥١٠ ، ٥١١ .

(٣) معاني القراءات ١٤٤ .

(٤) سورة العنكبوت - جزء من الآية ٢ .

(٥) شرح التسهيل ٧/٤ ، ٨ .



فَتَنَةٌ ﴿١﴾ .. « (١) » .

وذكر ابن هشام الآية الكريمة بقراءتها ، وفصل القول فيها ذاهباً إلى أن النصب هو الأرجح ، قال - ﷺ - : " وقد اختلف القراء فيها ، فمنهم من قرأ بالرفع ، وذلك على إجراء الظن مجرى العلم ، فتكون مخففة من الثقيلة ، واسمها محذوف ، والجملة بعدها خبرها ، والتقدير : وحسبوا أنها لا تكون فتنةً ، ومنهم من قرأ بالنصب على إجراء الظن على أصله ، وعدم تنزيله منزلة العلم ، وهو الأرجح ؛ فلهذا أجمعوا على النصب في نحو ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴾ (٢) ، ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا ﴾ (٣) ، ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾ ، ﴿ تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ .. « (٤) » .

وقد ذكر كثير من العلماء الآية الكريمة بقراءتها ، وحملوها على هذين الوجهين بلا مفاضلة لأحدهما على الآخر ، ومن هؤلاء : الزجاج (٥) ، وأبو زرعة (٦) ، ومكي القيسي (٧) ، وأبو البركات الأنباري (٨) ، والعكبري (٩) ، وأبو حيان (١٠) ، والسمين الحلبي (١١) - رحمهم الله تعالى - .

وما أحسن قول مكي القيسي في توجيه هاتين القراءتين : " من رفع ﴿ تَكُونُ ﴾ جعل (أن) مخففة من الثقيلة ، وأضمر معها الهاء ، و﴿ تَكُونُ ﴾ خبر (أن) ، ويجعل ﴿ وَحَسِبُوا ﴾ بمعنى : أيقنوا ؛ لأن (أن) للتأكيد ، والتأكيد لا يكون إلا مع اليقين ، فهو نظيره وعديله ، و(أن) في موضع نصب بـ (حسب) ، وسدت مسد مفعولي (حسب) ، وتقديره : أنه لا تكون فتنة ، وحق (أن) أن تكتب منفصلة على هذا التقدير ؛ لأن الهاء المضمرة تحول بين (أن) ولام (لا) في المعنى والتقدير ، فيمتنع اتصالها باللام .

(١) همع الهوامع ٣٦١/٢ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٤ ، وسورة آل عمران - جزء من الآية ١٤٢ .

(٣) سورة التوبة - جزء من الآية ١٦ .

(٤) شرح شذور الذهب ٣١١ ، ٣١٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١٩٥/٢ .

(٦) ينظر : حجة القراءات ٢٣٣ .

(٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٣٩/١ .

(٨) ينظر : البيان ٣٠١/١ .

(٩) ينظر : التبيان ٤٥٢/١ .

(١٠) ينظر : البحر المحيط ٣٢٧/٤ .

(١١) ينظر : الدر المصون ٣٦٨/٤ .

ومن نصب (تكون) جعل (أن) هي الناصبة للفعل ، وجعل (حسب) بمعنى الشك ؛ لأنها لم يتبعها تأكيد ؛ لأن (أن) الخفيفة ليست للتأكيد ، إنما هي لأمر قد يقع وقد لا يقع ، فالشك نظير ذلك وعديله «(١)» .

وممن قال باستواء الوجهين الشيخ خالد الأزهرى في تصريحه^(٢) ، والعلامة الأشموني في شرحه على الألفية^(٣) ، وتبعهما الشيخ الصبان - رحمته الله - معللاً ذلك بأنه إذا قيل: الأرجح الرفع؛ لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها، قيل: أكثرية الفصل بين المخففة ومدخولها معارض بأكثرية وقوع الناصبة للمضارع، ومقتضى ذلك استواء الوجهين عند الفصل، ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ ولو كان راجحاً لاتفقوا عليه، كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾^(٤) .

رأي الباحث :

بالنظر فيما دار حول هاتين القراءتين يبدو جلياً ما يلي :

١ - (أن) في قراءة الرفع ثنائية لفظاً ، ثلاثية وضعاً ، وفي قراءة النصب ثنائية لفظاً ووضعاً^(٥) .

٢ - (لا) في قراءة الرفع عوض من التشديد الذي ذهب من (أن) ، ومن حذف الضمير ؛ لأنهم كرهوا أن يليها الفعل ، وليس من حكمها أن تدخل عليه ، ففصلوا بينها بـ (لا)^(٦) ، وهي بمعنى (ليس) عند الفراء ، قال - رحمته الله - : " فإذا كانت (لا) لا تصلح مكانها (ليس) في (حتى) ولا في (أن) فليس إلا النصب مثل قولك : لا أبرح حتى لا أحكم أمرك ، ومثله في (أن) : أردت أن لا تقول ذاك ، لا يجوز ها هنا الرفع " ^(٧) .

و(لا) في قراءة النصب نافية وليست عوضاً ، ولا تمنع من أن يعمل ما قبلها فيما

بعدها من ناصب ولا جازم ولا جار ، فالناصب كهذه الآية ، والجازم كقوله تعالى : ﴿

(١) مشكل إعراب القرآن ٢٣٩/١ .

(٢) ينظر : التصريح ٣٦٦/٢ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني ٢٨٣/٣ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٨٣/٣ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ٣١٥/٢ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٤٨/٦ .

(٧) معاني القرآن ١٣٦/١ .



إِن لَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ ﴿١﴾ ، والجار نحو : جئتُ بلا زادٍ ﴿٢﴾ .

وأرى أن (لا) النافية لا يعتد بها فاصلاً ، ولا تمنع من أن يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ إذ ليس لها صدر الكلام ، والكلام إما أن يكون مثبتاً وإما أن يكون منفيّاً ، فهي كالجاء من مدخولها ، فلا ينبغي الترجيح بين الوجهين على أساس الفصل وعدمه ، وإنما يرجح النصب ؛ لأنه جاء على الأصل في أفعال الرجحان وهو الشك ، فناسبه ، وهذا كثير في لسان العرب . وما لا يحتاج إلى تأويل أولى وأحق مما يحتاج ، والله أعلم .

(١) سورة الأنفال - جزء من الآية ٧٣ .
(٢) ينظر : الدر المصون ٣٦٨/٤ .

المسألة السابعة والعشرون

حكم المضارع الواقع بعد (حتى)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(١) برفع ﴿يَقُولُ﴾ ونصبه

تقديم

المضارع الواقع بعد حتى إما أن يكون منصوباً ، وإما أن يكون مرفوعاً ، وهناك توضيح ذلك :

أولاً : نصب المضارع بعد (حتى) :

يشترط لنصب المضارع بعد (حتى) أن يكون الفعل مستقبلاً ، ثم إن كان استقباله حقيقياً ، بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو قوله تعالى : ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾^(٢) وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو قوله تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ﴾^(٣) فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا^(٤) .

ولـ (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان :

- ١ - مرادفة إلى ، نحو قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ .
- ٢ - مرادفة كي التعليلية ، نحو قوله ﷻ : ﴿وَلَا يَزَالُونَ يَقْنَلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ﴾^(٥) .
- ٣ - مرادفة إلا في الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا أن تفعل : المعنى حتى أن تفعل^(٦) ، وصرح به ابن هشام

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٤ .

(٢) سورة طه - جزء من الآية ٩١ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٤ .

(٤) ينظر : مغني اللبيب ١/١١٢ ، ١١٣ ، وشرح الأسموني ٣/٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٥) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٧ .

(٦) ينظر : الكتاب ٢/٣٤٢ .



الخضراوي ، وابن مالك^(١) .

ثانياً : رفع المضارع بعد حتى :

لا يرتفع المضارع بعد حتى إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون حالاً ، ثم إن كانت حاليتَه بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك : سرت حتى أدخلها ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول . وإن كانت حاليتَه ليست حقيقية ، بل كانت محكية رُفِعَ ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ في قراءة من رفع ، بتقدير : حتى حالتهم حينئذٍ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا . ويجوز نصبه إذا لم تقدر الحكاية^(٢) .

الثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ، فيمتنع الرفع في نحو : لأسيرنَّ حتى تطلع الشمس ، وما سرت حتى أدخلها ، وأسرت حتى تدخلها ؛ لانتفاء السببية . أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير . وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده .

وأجاز الأَخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عُرِضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيويوه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك^(٣) .

الثالث : أن يكون فضلة ، فلا يصح الرفع في نحو : سيرى حتى أدخلها ؛ لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ، ولا في نحو : كان سيرى حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ، فإن قدرتها تامة ، أو قلت : سيرى أمس حتى أدخلها ، جاز الرفع ، إلا أن عَلَّقْتَ أمس بنفس السير ، لا باستقرار محذوف^(٤) .

وقد قرئ قوله تعالى : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ برفع ﴿ يَقُولَ ﴾ ونصبه .

توثيق القراءتين :

بالرفع قرأ نافع المدني ، وبالنصب قرأ الباقر^(٥) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢٢/٤ ، ٢٤ ، ومغني اللبيب ١١٢/١ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١١٣/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١١٣/١ ، وشرح الأشموني ٣٠٠/٣ .

(٤) مغني اللبيب ١١٣/١ .

(٥) ينظر : النشر ٢٢٧/٢ ، وتقريبه ٩٦ ، والإتحاف ٤٣٦/١ .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

يُفهم من كلام المبرد في (باب مسائل [حتى] في البابين : النصب والرفع) أن الفعل الواقع بعد حتى له وجهان :

الأول : النصب بأن مضمرة وجوباً ، إن كان الفعل مستقبلاً ، وكانت حتى غائيةً مرادفةً لإلى .

والآخر : الرفع ، إن كان الفعل بعدها حالاً ، ومسبباً عما قبلها .

يبدو ذلك جلياً من قوله : " هذا باب مسائل حتى في البابين : النصب ، والرفع تقول : سرت حتى أدخلها ، وتطلعَ الشمس ، إذا أردت معنى (إلى أن) أدخلها .

فإن أردت وجه الرفع لم يجز في قولك : حتى تطلعَ الشمس ؛ لأن طلوع الشمس لم يؤده فعلاً . والصواب أن تقول إذا أردت الرفع : سرت حتى أدخلها ، وحتى تطلعَ الشمس ؛ لأن الدخول كان بعملك ، وطلوع الشمس لا يكون بعملك ، فالمعنى : سرت حتى أنا في حال دخول ، وكان ذلك السير إلى أن تطلع الشمس " (١) .

ثم أورد الآية الكريمة بقراءتها ، وحملها على هذين الوجهين ؛ فقال : " وأما قوله ﷺ : ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ فإنها تقرأ بالنصب والرفع . فالرفع على قوله : فإذا الرسول في حال قوله . والنصب على معنى : إلى أن يقول الرسول " (٢) .

وقد ذكر شيخ النحويين قراءة الرفع مرتين ، ونسبها في المرة الأولى لمجاهد ولأهل الحجاز ، وفي الثانية نسبها لأهل الحجاز فقط ، وجعل وجه الرفع فيها أن الفعل بعد حتى حال ، ومسبب عما قبلها ؛ فقال - ﷺ - : " هذا باب ما يكون العمل فيه من اثنين ، وذلك قولك : سرت حتى يدخلها زيد ، إذا كان دخول زيد لم يؤده سيرك ولم يكن سببه ، فيصير هذا كقولك : سرت حتى تطلعَ الشمس ؛ لأن سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤديه ، ولكنك لو قلت : سرت حتى يدخلها ثقلى ، وسرت حتى يدخلها بدني ، لرفعت ؛ لأنك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك ، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك .

وبلغنا أن مجاهدًا قرأ هذه الآية ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ وهي قراءة أهل

(١) المقتضب ٤١/٢ .

(٢) المصدر السابق ٤٢/٢ .



الحجاز" (١) .

وقال أيضاً : " وقد يجوز أن تقول : سرت حتى يدخلها زيد ، إذا كان أدأه سيرك .
ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾ " (٢) .

الدراسة التفصيلية

بسط الفراء - ﷺ - الحديث عن (حتى) عند ذكره لهذه الآية الكريمة بقراءتها ،
ويعيننا من ذلك ما ذكره في توجيه هاتين القراءتين ، وهو ما يتضح من قوله : " قرأها
القرء بالنصب إلا مجاهدًا وبعض أهل المدينة فإنهما رفعاهما . ولها وجهان في العربية:
نصب ، ورفع .

فأما النصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتناول كالترداد . فإذا كان الفعل على ذلك
المعنى نُصِبَ بعده بـ (حتى) ، وهو في المعنى ماضٍ . فإذا كان الفعل الذي قبل حتى
لا يتناول وهو ماضٍ ، رُفِعَ الفعل بعد حتى إذا كان ماضيًا .

فأما الفعل الذي يتناول وهو ماضٍ فقولك : جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك ؛
ألا ترى أن إدامة النظر تطول . فإذا طال ما قبل حتى ذهب بما بعدها إلى النصب إن
كان ماضيًا بتطاوله ..

فبِحَسْنِ فَعَلٍ مكان يفعل تعرف الماضي من المستقبل ، ولا يحسن مكان المستقبل
فَعَلٍ ؛ ألا ترى أنك لا تقول : أضرب زيدًا حتى أقرّ ؛ لأنك تريد: حتى يكون ذلك منه .
وإنما رَفَعَ مجاهد ؛ لأن فَعَلَ يحسُنُ في مثله من الكلام ، كقولك : زلزلوا حتى قال
الرسول . وقد كان الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ثم رجع إلى النصب . وهي في قراءة عبد
الله : (وزلزلوا ثم زلزلوا ويقول الرسول) وهو دليل على معنى النصب " (٣) .

وحكي ذلك عن الفراء أبو منصور الأزهري - ﷺ - ثم قال : " العرب تنصب
بـ (حتى) الفعل المستقبل ، وهو أكثر كلام العرب . ومن العرب من يرفع الفعل
المستقبل بعد (حتى) إذا تضمن معنيين :

أحدهما : أن يحسن (فَعَلَ) في موضع (يفعل) ، كقوله : ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾
معناه : حتى قال الرسول .

(١) الكتاب ٢٥/٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٦/٣ .

(٣) معاني القرآن ١٣٢/١ ، ١٣٣ .

والمعنى الثاني : تطاول الفعل الذي قبل (حتى) كقولك : سرتُ نهارِي أجمع حتى أدخلها ، بمنزلة : سرتُ فدخلتها ، فصارت حتى غير عاملة في الفعل ، وهذا يؤيد قراءة من قرأ ﴿ يَقُولُ ﴾^(١) .

وقد ذكر النحويون أن ما ينتصب بعد حتى من الأفعال المضارعة على وجهين^(٢) :
الأول : أن تكون (حتى) بمعنى (إلى) وعلى هذا الوجه حمل العلماء قراءة النصب ، والمعنى : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول .

قال مكي القيسي رحمته الله : " ووجه القراءة بالنصب أن حتى جعلت غاية للزلزلة ، فنصبت بمعنى إلى أن ، والتقدير : وزلزلوا إلى أن قال الرسول ، فجعل قول الرسول غاية لخوف أصحابه ، أي : لم يزلوا خائفين إلى أن قال الرسول ، فالعلان قد مضيا جميعاً^(٣) .

وقال العكبري - رحمته الله - : " يقرأ بالنصب ، والتقدير : إلى أن يقول الرسول ، فهو غاية ، والفعل هنا مستقبل ، حُكيت به حالهم ، والمعنى على المضي ، والتقدير : إلى أن قال الرسول^(٤) .

الثاني : أن تكون (حتى) بمعنى (كي) ، فتفيد التعليل ، نحو قولك : أسلمت حتى أدخل الجنة ، والتقدير : أسلمت كي أدخل الجنة ، فالإسلام قد كان ، والدخول لم يكن^(٥) . ولم يرتض بعض العلماء حمل النصب في الآية الكريمة على هذا الوجه ، ومن هؤلاء : الزجاج^(٦) ، والنحاس^(٧) ، وأبو زرعة^(٨) - رحمهم الله - . وقد حملها على هذين الوجهين أبو حيان والسمين الحلبي الذي حكم على الوجه الثاني بالضعف .

قال أبو حيان - رحمته الله - : " وقرأ الجمهور حتى والفعل بعدها منصوب إما على الغاية وإما على التعليل ، أي : وزلزلوا إلى أن يقول الرسول ، أو : وزلزلوا كي يقول

(١) معاني القراءات ٧٥ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦/٣ ، ١٧ ، والمقتضب ٣٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ ، والحجة لأبي علي ٣٠٦/٢ ، والدر المصون للسمين ٣٨٢/٢ .

(٣) الكشف ٢٩٠/١ .

(٤) التبيان ١٧٢/١ .

(٥) ينظر : الحجة لأبي علي ٣٠٦/٢ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن ٢٥٥/١ .

(٨) ينظر : حجة القراءات ١٣٢ .



الرسول ، والمعنى الأول أظهر ؛ لأن المس والزلازل ليسا معلومين لقول الرسول والمؤمنين " (١) .

وقال السمين الحلبي - رحمته الله - عن الوجه الثاني : " وهذا ضعيف ؛ لأن قول الرسول والمؤمنين ليس علة للمس والزلازل " (٢) .

وإنما لم ينتصب الفعل المضارع بعد (حتى) إلا إذا كان بمعنى الاستقبال دون الماضي والحال ؛ لأنه إذا كان بمعنى الاستقبال كان في تقدير مفرد ؛ لأنه يكون مع (أن) في تقدير المصدر ، و(حتى) تعمل في المفردات . وإذا كان بمعنى الماضي والحال كان جملة ، و(حتى) لا تعمل في الجملة (٣) .

وأما قراءة الرفع فوجهها أن الفعل دال على الحال التي كان عليها الرسول ، ولا تعمل (حتى) في حال ، والتقدير : وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول : متى نصر الله ، فحكى الحال التي كان عليها الرسول قبل (٤) .

وذكر العلماء أن ما يرفع بعد حتى من الأفعال المضارعة الدالة على الحال على وجهين (٥) :

الأول : أن يكون السبب الذي أدّى الفعل الذي بعد حتى قد مضى ، والفعل المسبب لم يمض ولم ينقطع ، وذلك مثل قولهم : مرض حتى لا يرجونه ، والتقدير : مرض فيما مضى حتى هو الآن لا يرجى .

قال أبو علي الفارسي - رحمته الله - : " وتتجه على هذا الوجه الآية ، كأن المعنى : وزلزلوا فيما مضى حتى إن الرسول يقول الآن : متى نصر الله ، وحكيت الحال التي كانوا عليها ، كما حكيت الحال في قوله ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ (٦) وفي قوله : ﴿ وَكَلَبَهُمْ بِسُطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٧) ... " (٨) .

وقال مكي القيسي - رحمته الله - : " ولا تحمل الآية على هذا المعنى ؛ لأنها لحال قد

(١) البحر المحيط ٣٧٣/٢ .

(٢) الدر المصون ٣٨٢/٢ .

(٣) ينظر : البيان للأبباري ١٥١/١ .

(٤) ينظر : الكشف لمكي القيسي ٢٨٩/١ .

(٥) ينظر : الكتاب ١٧/٣ ، ١٨ ، والمقتضب ٣٨/٢ ، ٣٩ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ ، والحجة لأبي

علي الفارسي ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

(٦) سورة القصص - جزء من الآية ١٥ .

(٧) سورة الكهف - جزء من الآية ١٨ .

(٨) الحجة للقراء السبعة ٣٠٦/٢ ، ٣٠٧ .

مضى فحكى" (١) .

الثاني : أن يكون الفعلان جميعاً قد مضيا ، نحو قولك : سرت حتى أدخلها ، أي : سرت فدخلتها ، فالدخول متصل بالسير بلا فصل بينهما ، وقد مضيا ، فحكيت الحال التي كانت ؛ لأن ما مضى لا يكون حالاً إلا على الحكاية (٢) .

قال مكي القيسي : " فعلى هذا تحمل الآية في الرفع ، لا على الوجه الأول من وجهي الرفع " (٣) .

وقد حمل العلماء الرفع في القراءة على هذا الوجه دون سابقه (٤) .

وحملها أبو زرعة - رحمته الله - على هذين الوجهين السابقين ؛ فقال : " فأما وجهها الرفع : فأحدهما كقولك : سرت حتى أدخلها ، فيكون السير واقعاً ، والدخول في الحال موجوداً ، كأنه قال : سرت حتى أنا داخل الساعة وعلى هذا قوله ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ أي : حتى الرسول قائل . **والوجه الثاني** : أن يكون الفعل الذي قبل (حتى) والذي بعدها واقعين جميعاً ، فيقول القائل : سرت أمس نحو المدينة حتى أدخلها ، ويكون السير والدخول وقعا ومضيا ، كأنه قال : سرت أمس فدخلت .

وعلى هذا أيضاً قوله ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ معناه : حتى قال الرسول ، فرفع الفعل على المعنى ؛ لأن (حتى) و(أن) لا يعملان في الماضي، وإنما يعملان في المستقبل (٥) .

و(حتى) إذا رُفِعَ الفعل بعدها حرف ، يُصْرَفُ الكلام بعدها إلى الابتداء ، وليست العاطفة ولا الجارة ، وهي إذا انتصب الفعل بعدها الجارة للاسم (٦) .

وقد فضل أبو جعفر النحاس - رحمته الله - قراءة الرفع على قراءة النصب مُعَلَّلاً ذلك بقوله : " وهي أبين وأصح معنى ، أي : وزلزلوا حتى الرسول يقول ، أي : حتى هذه حاله ؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة ، غير منقطع منها ، والنصب على الغاية ليس فيه هذا المعنى " (٧) .

(١) الكشف ٢٩٠/١ .

(٢) ينظر : الحجة لأبي علي ٣٠٧/٢ ، والكشف لمكي ٢٩٠/١ .

(٣) الكشف ٢٩٠/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٨٦/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٥٦/١ ، والكشف لمكي القيسي ٢٩٠/١ ، والبيان للأنباري ١٥٠/١ ، والتبيان للعكبري ١٧٢/١ ، والبحر المحيط ٣٧٣/٢ .

(٥) حجة القراءات ١٣١ ، ١٣٢ .

(٦) ينظر : الحجة لأبي علي الفارسي ٣٠٧/٢ .

(٧) إعراب القرآن ٢٥٦/١ .



واختار مكي القيسي - رحمته الله - قراءة النصب موجهًا ذلك بقوله : " وهو الاختيار ؛ لأن عليه جماعة القراء " (١) .

رأي الباحث :

القراءتان جيدتان ، ولا ينبغي المفاضلة بينهما ؛ وقد جاءتا على ما تقتضيه العربية في الفعل المضارع الواقع بعد حتى .

وحول بيان عامل النصب في الفعل المضارع بعد حتى ، دارت رحى الخلاف النحوية ، كما يُصوّرُها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ، وغيره من كتب النحويين (٢) .

فذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع بعد حتى منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا ، وأما حتى فهي حرف جر ، والمصدر المؤول من أن والفعل في موضع جرّ بها .

وذهب الكوفيون إلى أن (حتى) حرف نصب ، ينصب الفعل المضارع من غير تقدير (أن) ، وأجازوا إظهار (أن) بعدها توكيدًا .

وما ذهب إليه البصريون هو الصحيح ؛ لأن حتى من عوامل الأسماء ولا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال (٣) ، ولأن الأصل عدم خروج الشيء عن أصله ، واعتقاد بقاءه على أصله أولى ، ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن ذلك الأصل (٤) .

وقال العلامة ابن مالك - رحمته الله - :

وَعَدَّ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارًا . : . حَتْمًا كَجَدِّ حَتَّى نَسْرَدًا حَرْنًا (٥)

(١) الكشف ٢٩١/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأبباري ٥٩٧/٢ ، ٥٩٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٥٣/٤ ، وشرح الأشموني ٢٩٨/٣ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٨/٢ .

(٤) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٥٣/٤ .

(٥) الألفية ٤٩ .

المسألة الثامنة والعشرون

حكم المضارع الواقع بعد (فاء) الجاب بها طلب محض

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾^(١) برفع ﴿فَيَكُونُ﴾ ونصبه

تقديم

الفعل المضارع الواقع بعد فاء السببية الجاب بها طلب محض يجب نصبه — (أن) مضمره وجوباً عند البصريين ، لا بالمخالفة خلافاً للكوفيين ، ولا بالفاء نفسها خلافاً للجرمي وبعض الكوفيين^(٢) .

والطلب المحض يشمل : الأمر ، والنهي الصريحين ، والدعاء ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني .

فالأمر نحو : ائتني فأكرمك ، والنهي نحو قوله تعالى : ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾^(٣) ، والدعاء نحو قوله ﷺ : ﴿رَبَّنَا أطمسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾^(٤) ، والاستفهام نحو قوله عز من قائل : ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾^(٥) ، والعرض نحو : ألا تنزل عندنا فتصيب خيراً ، والتحضيض نحو قوله جل شأنه : ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٦) ، والتمني نحو قوله تقدست أسماؤه : ﴿يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٧)...^(٨) .

وقد حمل بعض العلماء قراءة قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ﴾

- (١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٤ .
 (٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٧/٢ .
 (٣) سورة طه - جزء من الآية ٦١ .
 (٤) سورة يونس - جزء من الآية ٨٨ .
 (٥) سورة الأعراف - جزء من الآية ٥٣ .
 (٦) سورة المنافقون - جزء من الآية ١٠ .
 (٧) سورة النساء - جزء من الآية ٧٣ .
 (٨) ينظر : شرح ابن عقيل ٣٢٢/٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وشرح الأشموني ٣/٣٠٢ ، ٣٠٣ .



فَيَكُونُ ﴿١﴾ ينصب ﴿فَيَكُونُ﴾ على أن الفعل منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها طلب محض ، طريقه الأمر ﴿كُنْ﴾ .

توثيق القراءة :

قرأ بهذه القراءة ابن عامر والكسائي ، وقرأ الباقر برفع ﴿فَيَكُونُ﴾ (٢) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب مسائل هذا الباب) (٣) وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً ، وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر) وذكر أنها قرئت بنصب ﴿فَيَكُونُ﴾ ورفع .

وكلامه في توجيه النصب يحتمل وجهين :

الأول : أنه منصوب عطفاً على ﴿أَنْ نَقُولَ﴾ .

والثاني : أنه منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد فاء السببية المجاب بها طلب

محض ، طريقه الأمر ﴿كُنْ﴾ .

وأما الرفع فعلى الاستئناف ، والتقدير : فهو يكون .

وهذا هو مفهوم قوله : " وأما قوله ﷺ ﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ فالنصب والرفع .

فأما النصب فعلى أن نقول : فيكون يا فتى ، والرفع على هو ، يقول فيكون (٤) .

وقد ذكر شيخ النحويين ﷺ الآية الكريمة ، وحمل الرفع فيها على الاستئناف ،

وأن المعنى : إنما أمرنا ذاك فيكون (٥) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء الآية الكريمة بقراءتيها : النصب والرفع ، وذهب إلى أن النصب

بالعطف على (أن نقول) ، والمعطوف على المنصوب منصوب مثله . وأما الرفع فهو

قراءة أكثر القراء ، وكان الكسائي يردُّ القراءة به ويأبأها في سورتي : النحل ويس في

(١) سورة النحل - الآية ٤٠ .

(٢) ينظر : النشر ٢٢٠/١ ، وتقريبه ٩٣ ، ٩٤ ، والإتحاف ١٨٤/٢ .

(٣) يقصد : باب الفاء وما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله .

(٤) المقتضب ١٧/٢ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣٩/٣ .

قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾^(١) ، وهو عند الفراء جائز على الاستئناف ، وما قبله يكون كلامًا تامًا ، هذا ما يبدو من قوله : " وأما قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ فهي منصوبة بالردّ على ﴿ نَقُولُ ﴾ ، ومثلها التي في يس منصوبة ، وقد رفعها أكثر القراء . وكان الكسائي يرد الرفع في النحل ، وفي يس ، وهو جائز على أن تجعل ﴿ أَنْ نَقُولَ لَهُ ﴾ كلامًا تامًا ، ثم تخبر بأنه سيكون ، كما نقول للرجل : إنما يكفيه أن أمره ثم تقول : فيفعل بعد ذلك ما يؤمر " (٢) .

وقد وجّه النحويون الرفع في الآية الكريمة بأنه محمول على الاستئناف ، فهو خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو يكون (٣) .

وأما النصب فقد حمله الزجاج على وجهين :

الأول : أن يكون قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ معطوفًا على قوله ﴿ أَنْ نَقُولُ ﴾ ، وهو قول الفراء في توجيه النصب .

الثاني : أن يكون منصوبًا بأن مضمره وجوبًا بعد فاء السببية المجاب بها طلب محض ، طريقه الأمر ﴿ كُنْ ﴾ ، يبدو ذلك واضحًا من قوله : " والنصب على ضربين : أحدهما : أن يكون قوله ﴿ فَيَكُونُ ﴾ عطفاً على ﴿ أَنْ نَقُولُ ﴾ فيكون . ويجوز أن يكون نصبًا على جواب ﴿ كُنْ ﴾ .. " (٤) .

وقد ردّ بعض النحويين الوجه الثاني من وجهي النصب ، وفي مقدمتهم أبو جعفر النحاس الذي ضاق به ذرعًا فقال : " والنصب على العطف جائز . فأما أن يكون جوابًا فمحال ؛ لأنه إخبار لا يجوز فيه الجواب ، كما تقول : أنا أقول لعمر و امض فيجلس أو فيمضي ، ولا معنى للجواب ها هنا ، وإنما الجواب أن يقول : امض فأكرمك .

ومثل الأول ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾^(٥) ، وإنما الجواب : لا تكفر فتدخل النار " (٦) .

(١) سورة يس - الآية ٨٢ .

(٢) معاني القرآن ١٠٠/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٩/٣ ، والمقتضب ١٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٩٨/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢١٠/٢ ، ومعاني القراءات للأزهري ٦١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٠٦/١٠ ، والدر المصون للسمين ٨٨/٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٩٨/٣ .

(٥) سورة البقرة - جزء من الآية ١٠٢ .

(٦) إعراب القرآن ٢١٠/٢ .



وذكره أبو منصور الأزهري ، وحكم عليه بالضعف مختاراً القراءة بالرفع . قال -
 ﷺ - : " ومن قرأ ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب فهو على جواب الأمر بالفاء ، كما تقول :
 زُرني فأزورك . وهذا عند القراء ضعيف ، والقراءة بالرفع هو المختار " (١) .
 وبضعفه قال العكبري مُعللاً ذلك بوجهين ، يتضحان من قوله : " وقرئ بالنصب
 على جواب لفظ الأمر ، وهو ضعيف ؛ لوجهين :

**أحدهما : أن ﴿كُنْ﴾ ليس بأمر على الحقيقة ؛ إذ ليس هناك مخاطب به ، وإنما
 المعنى على سرعة التكون ، يدل على ذلك أن الخطاب لا يردُّ على الموجود ، لأن
 الموجود متكوّن ، ولا يردُّ على المعدوم ؛ لأنه ليس بشيء ، فلا يبقى إلا لفظ الأمر ،
 ولفظ الأمر يردُّ ولا يُراد به حقيقة الأمر ، كقوله : ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (٢) ، وكقوله : ﴿
 فَيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ﴾ (٣) .**

**والوجه الثاني : أن جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر ، إما في الفعل ، أو في
 الفاعل ، أو فيهما ، فمثال ذلك قولك : اذهب ينفحك زيد ، فالفاعل والفاعل في الجواب
 غيرهما في الأمر ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، فالفاعل متفقان والفاعلان مختلفان ،
 وتقول : اذهب تنتفع ، فالفاعلان متفقان والفاعلان مختلفان ، فأما أن يتفق الفاعلان
 والفاعلان فغير جائز ، كقولك : اذهب تذهب ، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً
 لنفسه " (٤) .**

وجاء أبو حيان - ﷺ - فوجّه النصب بأنه جواب على لفظ ﴿كُنْ﴾ ؛ لأنه جاء
 بلفظ الأمر الحقيقي ، فشبهه به ، قال : " ولا يصح نصبه على جواب الأمر الحقيقي ؛
 لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء ، نحو : اتنتي فأكرمك ؛ إذ
 المعنى : إن تأتني أكرمك .

وهنا لا ينتظم ذلك ؛ إذ يصير المعنى : إن يكن يكن ، فلا بد من اختلاف بين
 الشرط والجزاء ، إما بالنسبة إلى الفاعل ، وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه ، أو في

(١) معاني القراءات ٦٢ .

(٢) سورة مريم - جزء من الآية ٣٨ .

(٣) سورة مريم - جزء من الآية ٧٥ .

(٤) التبيين في إعراب القرآن ١٠٩/١ .

شيء من متعلقاته" (١) .

وقد نتج عن هذا الوجه أن رمى بعضهم هذه القراءة باللحن ، فانبرى له أبو حيان غاضباً مدافعاً ؛ فقال : " وهذا قول خطأ ؛ لأن هذه القراءة في السبعة ، فهي قراءة متواترة ، ثم هي بعد قراءة ابن عامر ، وهو رجل عربي ، لم يكن ليلحن ، وقراءة الكسائي في بعض المواضع ، وهو إمام الكوفيين في علم العربية ، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجرُّ قائله إلى الكفر ؛ إذ هو طعن على ما عُلم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى" (٢) .

رأي الباحث :

لا مانع من كون ﴿فَيَكُونُ﴾ منصوباً بأن مضمره وجوباً ؛ لوقوعه بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر ﴿كُنْ﴾ ، وذلك بطريق الحمل على اللفظ ، والتشبيه بالأمر الحقيقي ، والعرب في كلامهم يعطون الشيء حكم ما يشبهه في اللفظ دون المعنى ، أو فيهما معاً (٣) .

فلم الطعن في القراءة ، وقد جاءت على ما ألفته العرب في كلامهما؟! وقد استشهد المالقي - رحمه الله - بهذه القراءة ، ونسبها لابن عامر على أن الفعل منصوب بأن مضمره وجوباً بعد الفاء ، لوقوعه في جواب الأمر ﴿كُنْ﴾ (٤) .

(١) البحر المحيط ٥٨٦/١ .

(٢) المصدر السابق ٥٨٦/١ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١٩٠/٢ .

(٤) ينظر : وصف المباني في شرح حروف المعاني ٣٨١ .



المسألة التاسعة والعشرون

حكم المضارع الواقع بعد (الواو) المجاب بها نفي محض

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾^(١) بنصب

﴿وَيَعْلَمُ﴾

تقديم

المضارع الواقع بعد واو المعية المجاب بها نفي محض ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوباً عند البصريين ، لا على الصرف^(٢) خلافاً للكوفيين ، ولا بالواو نفسها خلافاً لأبي عمر الجرمي^(٣) .

وذلك نحو قولك : لا يسعني شيء ويعجز عنك ، وقوله تعالى : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾^(٤) في قراءة من نصب ﴿وَيَعْلَمُ﴾^(٥) .

والخطاب بالآية لجماعة جاهدوا ، ولم يصبروا على ما أصابهم ، وطمعوا مع ذلك في دخول الجنة مع أن الطمع في ذلك إنما ينبغي إذا اجتمع مع الجهاد الصبر ، فالمعنى: بل حسبتم أن تدخلوا الجنة ، ولم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم ، أي : ولم يجتمع علمه بجهادكم وعلمه بصبركم ؛ لعدم وقوع صبركم ، وإذا لم يقع صبرهم لم يعلم الله تعالى بوقوعه ؛ لأن علم غير الواقع واقعاً جهلاً ، وإذا انتفى عنه تعالى هذا العلم انتفى عنه العلم المصاحب له^(٦) .

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٤ .

(٢) الصرّف : مصطلح كوفي ، يعنون به النصب في بابين : باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء أو وثم ، وباب المفعول معه ، إذ يُصرف ما بعد الواو عما قبلها ، فليست الواو عاطفة بل صارفة . قال الفراء في تعريف الصرف : " أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة ، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإن كان كذلك فهو الصرف " . معاني القرآن ٣٤/١ ، وقال أيضاً : " الصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو ، وفي أوله جحد أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكرّر في العطف ، فذلك الصرف " ٢٣٥/١ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٥٥٥/٢ .

(٤) سورة آل عمران - الآية ١٤٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٤ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠٦/٣ ، ٣٠٧ .

توثيق القراءة :

قرأ بنصب ﴿وَيَعْلَمُ﴾ جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة ، ولم يتخلف عن ذلك أحد منهم .

موقف المبرد من هذه القراءة :

يُفهم من كلام المبرد في (باب الواو) أن الواو لها ثلاث حالات مع الفعل المضارع: الأولى : أنها في الخبر تفيد الاستئناف كالفاء ، فيجيء الفعل بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول ، نحو : أنت تأتيني وتكرمني .

الثانية : أنها تفيد التشريك بين الفعلين ، فتعطف ما بعدها على ما قبلها ، فيدخل فيما دخل فيه ، نحو : لم آتك وأكرمك ، وأين يذهب عمرو وينطلق عبد الله ، إذا استفهمت عنهما جميعاً .

الثالثة : أنها تكون جواباً لما قبلها من نفي أو طلب كالفاء ، وحينئذ فليس لها في جميع الكلام إلا معنى واحد ، وهو الجمع بين الشيئين ، فتكون بمعنى مع . ونصب الفعل بعدها على إضمار (أن) ، كما كان في الفاء ، والفعل بعدها منصوب في كل موضع يُنصب فيه بعد الفاء^(١) .

وقد استشهد المبرد بهذه الآية الكريمة ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ، وذكر أنها تُقرأ على وجهين : النصب على أن الواو للجمع بين هذين الأمرين ، والمعنى : ولما يقع العلم بالمجاهدين منكم والعلم بالصابرين . والجزم ، وسيأتي الحديث عنه في القراءات الشاذة إن شاء الله .

قال - ﷺ - بعد أن عدّ الأمثلة الموضحة لهاتين الحالتين الأخريين من حالات الواو الثلاث : " والآية تُقرأ على وجهين^(٢) ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ على ما ذكرت لك^(٣) .

وقد ذكر شيخ النحويين في (باب الواو) هذه الحالات الثلاث للواو مع الفعل المضارع ، ثم استشهد بهذه الآية الكريمة قائلاً : " ومن النصب في هذا الباب قوله ﷺ

(١) ينظر : المقتضب ٢/٢٤ ، ٢٥ .

(٢) في الآية وجه ثالث هو الرفع على الاستئناف رواه عبد الوارث عن أبي عمرو بن العلاء . ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٣/٢٤٤ ، والبحر المحيط ٣/٣٦٠ .

(٣) المقتضب ٢/٢٦ .



﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ ، وقد قرأها بعضهم ﴿وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ ... «(١)» .

الدراسة التفصيلية

ذكر العلماء في توجيه هذه القراءة وجهين :

الوجه الأول : أن هذا الفعل المضارع (ويعلم) منصوب ، ثم اختلفوا في ناصبه على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : ذهب جمهور البصريين إلى أن الفعل منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد واو المعية ، المجاب بها نفي محض (ولما يعلم) «(٢)» .

وعلى هذا المذهب سار ابن مالك - رحمته الله - فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ نُفِدتْ مِنْهُ مَرَمَحٌ . : كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَنُظْهِرَ الْجَزَعُ «(٣)»

قال ابن عقيل - رحمته الله - شارحاً : " يعني أن المواضع التي ينصب فيها المضارع بإضمار (أن) وجوباً بعد الفاء ، يُنصب فيها كلها بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد الواو ، إذا قُصد بها المصاحبة «(٤)» .

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون إلى أن الفعل منصوب بواو الصرف «(٥)» ، وقد تحدّث الفراء - رحمته الله - بلسانهم قائلاً : " والقراء بعدُ تنصبه ، وهو الذي يسميه النحويون الصرف ، كقولك : لم آتِه وأكرمهُ إلا استخفَّ بي ، والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم ، أو الفاء ، أو أو ، وفي أوله جحد أو استنفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستنفهام ممتعاً أن يُكرَّر في العطف ، فذلك الصرف «(٦)» .

يعني : أن يتعذر العطف ؛ لمخالفة الفعل الذي بعد الواو للفعل الذي قبلها في المعنى ، فتصرفه الواو إلى وجه آخر من الإعراب ، هو النصب .

ولم يرتض النحاس هذا المصطلح الكوفي ، فردّه عليهم قائلاً : " يقال لهم : ليس

(١) الكتاب ٤٤/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٤٤/٣ ، والمقتضب ٢٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٣ .

(٣) الألفية ص ٥٠ .

(٤) شرح ابن عقيل ٣٢٤/٢ ، ٣٢٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٣٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٦٧/١ ، والمحزر الوجيز لابن عطية

٢٤٤/٣ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٣ .

(٦) معاني القرآن ٢٣٥/١ .

يخلو الصرف من أن يكون شيئاً لغير علة ، أو لعلّة . فإن كان لغير علة جاز أن يقع في كل موضع ، وهم يمنعون هذا . وإن كان لعلّة فالعلّة نُصب ، ولا معنى لذكر الصرف ^(١) .

المذهب الثالث : ذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف ^(٢) .

وردّ بأنها عاطفة ، وحرف العطف لا يعمل ؛ لعدم اختصاصه ^(٣) ، فهي تعطف مصدرًا مقدرًا على متوهم ^(٤) ، والتقدير في هذه القراءة : ولما يجتمع علمه بجهدكم وعلمه بصبركم لعدم وقوع صبركم .

الوجه الثاني : أن الفعل ﴿وَيَعْلَمُ﴾ مجزوم بالعطف على المجزوم قبله ، فلما وقع بعده ساكن آخر ، احتيج إلى تحريك آخره ؛ منعًا لالتقاء الساكنين فكانت الفتحة أولى ؛ لأنها أخف الحركات ، واتباعًا لحركة اللام قبلها ^(٥) . وقد حكم عليه أبو البركات بالضعف قائلاً : " وهو ضعيف ، والوجه هو الأول " ^(٦) .

وقال السمين الحلبي - رحمته الله - : " والأول هو الوجه " ^(٧) . وإنما ضعف هذا الوجه ؛ لأنه تكلف عند مندوحة ، وخروج على الأصل ، فالكسر هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين .

رأي الباحث :

الصحيح ما ذهب إليه جمهور البصريين من أن الفعل ﴿وَيَعْلَمُ﴾ منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية ، المجاب بها نفي محض ﴿وَلَمَّا يَعْلَمُ﴾ ؛ لسلامته من النقص الذي وجّه إلى غيره . وما قبل الواو في تأويل مصدر معمول لفعل محذوف ؛ ليصح العطف عليه ^(٨) ، والتقدير في هذه القراءة : ولما يجتمع العلم بجهدكم

(١) إعراب القرآن ٣٦٧/١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٥٥/٢ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠٥/٣ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ٣٠٦/٣ .

(٥) ينظر : البيان للأنباري ٢٢٣/١ ، والتبيان للعكبري ٢٩٥/١ ، والبحر المحيط ٣٦٠/٣ ، والدر المصون

٤١١/٣ ، وروح المعاني للألوسي ٧١/٤ .

(٦) البيان ٢٢٣/١ .

(٧) الدر المصون ٤١١/٣ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٦/٤ .



والعلم بصبركم . قال العكبري - رحمه الله - : " ويُقَرَّبُ عَلَيْكَ هَذَا الْمَعْنَى أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ
الْوَاوَ بِـ (مَع) صَحَّ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابُ " (١) . وقال ابن الناظم - رحمهما الله - : "
وَيُمَيِّزُ الْوَاوَ الْجَمْعَ مِنَ الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ صِحَّةَ تَقْدِيرِ (مَع) مَوْضِعِهَا ، وَأَنَّ الْوَاوَ الْجَمْعَ إِنَّمَا
تَكُونُ فِي مَقَامِ نَفْيٍ أَوْ طَلْبٍ لِلْجَمْعِ بَيْنَ فَعْلَيْنِ . وَمَتَى نَفَيْتَ أَوْ طَلَبْتَ فَعَلًا مَعْلَقًا بِهِ (مَع)
مُضَافَةً إِلَى مَصْدَرٍ ، فَقَدْ أَفَدْتَ نَفْيَ الْجَمْعِ بَيْنَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا ، أَوْ طَلْبَهُ " (٢) .

(١) التبيان ٢٩٥/١ .
(٢) شرح التسهيل ٣٨/٤ .

المسألة الثلاثون

حكم المضارع بعد (الواو، الفاء، ثم، أو) المسبوقه بأخر منصوب بـ (أن)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا﴾^(١) برفع ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾

ونصبه

تقديم

المضارع الواقع بعد (الواو) ، أو (الفاء) ، أو (ثم) ، أو (أو) المسبوقه بمضارع آخر منصوب بـ (أن) يجوز فيه وجهان :

الأول : النصب عطفاً على المضارع المنصوب قبله ، وذلك نحو قولك : أريد أن تأتيني ثم تحدثني ، وأريد أن تفعل ذاك وتحسن ، وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تتطرقَ بجميل أو تسكت .

الثاني : الرفع على الاستئناف ، فلو قلت : أريد أن تأتيني ثم تحدثني جاز ، كأنك قلت : أريد إتيانك ثم تحدثني ، ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشرك على هذا المثال .

نقول : أريد أن تأتيني فنشتمني ، لم يرد الشتيمة ، ولكنه قال : كلما أردت إتيانك شتمتني ، هذا معنى كلامه ، فمن ثم انقطع من (أن)^(٢) . فإذا أردت بالثاني ما أردت بالأول من الإجراء على الحرف لم يكن إلا منسوقاً عليه ، فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأول كان مقطوعاً مستأنفاً^(٣) .

ويحمل على هذين الوجهين قوله تعالى : ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ الْكُتَّابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ﴾^(٧٩) وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا^(٤) ، فقد قرئ بنصب

(١) سورة آل عمران - جزء من الآية ٨٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٢/٢ .

(٤) سورة آل عمران - الآية ٧٩ ، جزء من الآية ٨٠ .



﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ ورفعه .

توثيق القراءتين :

قرأ ابن عامر ، وعاصم ، وحمزة بنصب الراء ، ووافقهم يعقوب وخلف ، وقرأ
الباقون بالرفع^(١) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب الفعل بعد أن وانقطاع الآخر من الأول) وذكر
أنها تقرأ بنصب قوله ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ ورفعه .

أما النصب فبالعطف على قوله ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ
وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ ﴾ ، والتقدير : ما كان له أن يقول للناس .. ولا أن يأمركم أن تتخذوا
الملائكة والنبیین أرباباً .

وأما الرفع فعلى الاستئناف وقطعه من الأول ، والضمير المرفوع في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾
الله ﷻ ، والتقدير : ولا يأمركم الله .

وقد حكم المبرد بجودة المعنيين ، ورجوعهما إلى شيء واحد إذا حُصِّلا ، قال -
ﷺ - : " وأما قوله ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ ﴾ فيقرأ رفعا ونصبا .

فأما النصب فعلى قوله ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ
يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾ أي : ما كان له أن يقول للناس ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة .

ومن قرأ ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ فإنما أراد : ولا يأمركم الله ، وقطعه من الأول .
فالمعنيان جميعاً جيدان ، يرجعان إلى شيء واحد إذا حُصِّلا " (٢) .

وما قاله المبرد في هاتين القراءتين هو بعينه ما ذكره شيخ النحويين فيهما ، فقد
استشهد بهما في (باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه
أن) قائلاً : " وقال ﷻ ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ
لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ ثم قال سبحانه ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ فجاءت منقطعة من

(١) ينظر : النشر ٣٤٠/٢ ، وتقريبه ١٠١ ، والإتحاف ٤٨٣/١ .

(٢) المقتضب ٣٤/٢ .

الأول ؛ لأنه أراد : ولا يأمركم الله . وقد نصبها بعضهم على قوله : وما كان لبشر أن يأمركم أن تتخذوا" (١) .

الدراسة التفصيلية

أطبق النحويون على أن قراءة الرفع جاءت على الاستئناف وقطع الفعل من الأول . وسيبويه والجمهور على أن الضمير المرفوع في يأمركم الله ﷻ ، والتقدير : ولا يأمركم الله (٢) . وقال ابن جريج وغيره : المعنى ولا يأمركم هذا البشر الذي أوتي هذه النعم ، وهو محمد ﷺ (٣) .

وجعل الأخفش الاستئناف على تقدير مبتدأ ، يكون ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ خبراً عنه ، والتقدير : هو لا يأمركم . وعلى قوله يكون الضمير للبشر المتقدم الذكر . وهذا مراده بقوله : " وإن شئت رفعت ، تقول : ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ لا تعطفه على الأول ؛ تريد : هو لا يأمركم" (٤) .

ويؤيى الرفع على القطع أنها في قراءة ابن مسعود ﴿ وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ ﴾ فهذا يدل على الاستئناف والانقطاع من الأول (٥) . قال الفراء - ﷻ - : " وهي في قراءة عبد الله ﴿ وَلَنْ يَأْمُرُكُمْ ﴾ فهذا دليل على انقطاعها من النسق ، وأنها مستأنفة ، فلما وقعت (لا) في موقع (لن) رفعت" (٦) .
و(لا) على هذه القراءة نافية لا غير (٧) .

وأما قراءة النصب ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ فبالعطف على قوله ﴿ أَنْ يُؤْتِيَهُ ﴾ كما أن ﴿ يَقُول ﴾ كذلك . والمعنى : ولا له أن يأمركم . والضمير المرفوع في ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ لـ

(١) الكتاب ٥٢/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، والمقتضب ٣٤/٢ ، والكشف لمكي ٣٥١/١ ، والبيان للأنباري ٢٠٨/١ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٤١/٣ .

(٤) معاني القرآن ٤١٢/١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، والحجة لأبي علي ٥٨/٣ ، والكشف لمكي ٣٥١/١ .

(٦) معاني القرآن ٢٢٤/١ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ٢٠٣/١ .



﴿لِشْرِ﴾ المتقدم الذكر (١) .

قال أبو علي الفارسي - رحمته الله - : " ومما يُقَوِّي النصب أنه قد جاء في السير فيما ذكر عن بعض شيوخنا أن اليهود قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : أتريد يا محمد أن نتخذك ربًّا ؟ فقال الله تعالى : ﴿ مَا كَانَ لِشْرِ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ بِمَا كُنْتُمْ وَالْحُكْمَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾ (٧٩) وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّنَ أَرْبَابًا ﴾ .. " (٢) .

و(لا) على هذا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق (٣) .

وقيل : إن النصب بالعطف على قوله ﴿ ثُمَّ يَقُول ﴾ (٤) . قال ابن عطية : " وهذا خطأ لا يلتئم به المعنى " (٥) . وحكى أبو حيان هذا القول عن ابن عطية ، ثم قال مُعَلِّقًا وموضحًا : " ولم يُبَيِّن وجه الخطأ ولا عدم التثام المعنى به . ووجه الخطأ أنه إذا كان معطوفًا على ﴿ ثُمَّ يَقُول ﴾ ، وكانت (لا) لتأسيس النفي ، فلا يمكن إلا أن يقدر العامل قبل (لا) ، وهو (أن) ، فينسبك من أن والفعل المنفي مصدر منتفٍ ، فيصير المعنى : ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبیین أربابًا ، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت ، فصار أمرًا باتخاذهم أربابًا ، وهو خطأ . فإذا جعلت (لا) لتأكيد النفي السابق كان النفي منسحبًا على المصدرين المقدر ثبوتهما ، فينتفي قوله ﴿ كُونُوا عِبَادًا لِي ﴾ وأمره باتخاذ الملائكة والنبیین أربابًا .. فأطلاق ابن عطية الخطأ وعدم القيام بالمعنى ؛ إنما يكون على أحد التقديرين في (لا) ، وهي أن تكون لتأسيس النفي ، وأن يكون من عطف المنفي بلا على المثبت الداخل عليه النفي ، نحو : ما أريد أن تجهل وأن لا تتعلم تريد : ما أريد أن لا تتعلم " (٦) .

وذكر ابن هشام في المغني هذا القول الذي قيل في توجيه النصب ، وهو أن ﴿ وَلَا

(١) ينظر : الكتاب ٥٢/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٢٤/١ ، ومعاني القرآن للأخفش ٤١٢/١ ، والمقتضب

٣٤/٢ ، والحجة لأبي علي ٥٨/٣ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٦٨ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ٥٨/٣ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٣٣/٣ ، ومغني اللبيب ٢٠٣/١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٤١/٣ ، والتبيان للعكبري ٢٧٥/١ .

(٥) المحرر الوجيز ١٤٢/٣ .

(٦) البحر المحيط ٢٣٤/٣ .

يَأْمُرُكُمْ ﴿١﴾ معطوف على ﴿يَقُولُ﴾ ، وقال : " ولم يذكر الزمخشري غيره ، ثم جَوَزَ في (لا) وجهين :

أحدهما : الزيادة ، فالمعنى ما كان لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابًا .
والثاني : أن تكون غير زائدة ، ووجهه بأن النبي ﷺ كان ينهي قريشًا عن عبادة الملائكة ، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك ربًّا؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يستنبهه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء ، هذا ملخص كلامه^(١) . وإنما فسّر (لا يأمر) بـ (ينهي) ؛ لأنها حالته عليه ﷺ ، وإلا فانقضاء الأمر أعم من النهي والسكوت ، والمراد الأول ، وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يُعبدوا ، وهو شريكهم في كونه مخلوقًا ، فكيف يأمرهم بعبادته ؟ .. " (٢) .
فمعنى الآية : أنه ليس لبشر الجمع بين كونه نبيًا أمرًا بعبادة نفسه ، وكونه ناهيًا عن عبادة الملائكة ؛ لما فيه من التناقض ، وذلك أن نهيه عن عبادة الملائكة ليس إلا لكونهم مخلوقين ، فمقتضاه أن لا يأمر بعبادة مخلوق ويناقضه أمره بعبادة نفسه . وأما سكوته عن عبادة الملائكة بالمرّة ، وهي الحالة الثانية فلا تناقض أمره بعبادة نفسه^(٣) .
وقد اختار بعض العلماء قراءة النصب ، قال أبو منصور الأزهري : " والنصب اختيار أحمد بن يحيى " (٤) . واختار بعضهم الرفع ، وهذا ما يبدو من قول الزمخشري : " والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر ، وتنصرها قراءة عبد الله ﴿وَلَنْ يَأْمُرَكُمْ﴾ ... " (٥) .

رأي الباحث :

القول الأول في توجيه قراءة النصب هو الأولى بالقبول ، وما ذكره الزمخشري في (لا) يدفع الفساد الذي ذكره ابن عطية ووجهه أبو حيان في ردّ القول الثاني ، ومن ثمّ قال العلامة الأمير عما ذكره الزمخشري في (لا) : " لا يخفى صحته ، والعجب من

(١) ينظر : الكشاف للزمخشري ٢٨٩/١ ، ٢٩٠ (ط . الاستقامة) .

(٢) مغني اللبيب ٢٠٣/١ .

(٣) ينظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢٠٣/١ .

(٤) معاني القراءات ١٠٦ .

(٥) الكشاف ٢٩٠/١ (ط . الاستقامة) .



الشملي حيث نقل فساد العطف على (يقول) عن ابن عطية ، وتوجيهه عن أبي حيان ، وإقراره له مع اندفاعه بهذين الوجهين^(١) .

(١) حاشية الأمير على مغني اللبيب ٢٠٣/١ .

المسألة الحادية والثلاثون

حركة اللام الطلبية

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَنْظُرَ﴾^(١) **يَاسْكَانُ اللّامِ فِي ﴿لَيَقَطَعَنَّ﴾**

تقديم

اللام الطلبية هي : اللام الموضوعه لطلب الفعل وجزمه ، وأكثر النحويين يسمونها لام الأمر .

وتُحرك بالكسر ؛ لضرورة الابتداء^(٢) ، أو حملاً لها على لام الجر ؛ لأنها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه^(٣) .

وبنو سليم يفتحونها ؛ طلباً للخفة ، وقيل : إنما تفتح على هذه اللغة إن فُتح تاليها ، بخلاف ما إذا انكسر نحو : لَتَيْدِنَ ، أو ضُمَّ نحو : لَتُكْرَمَ^(٤) .

وقيل : إنما تفتح عليها إن استؤنفت ، أي : لم تقع بعد الواو ، أو الفاء ، أو ثم . حكاها الفراء^(٥) .

وإذا وقعت اللام الطلبية بعد الفاء ، أو الواو ، أو ثم جاز تسكينها حملاً لها على فعل ، وإجراء للمنفصل مجرى المتصل ؛ لكثرة الاستعمال ، وهو مع الواو والفاء أعرف من التحريك^(٦) .

وعَلَّ السيوطي تسكينها بالرجوع إلى الأصل في المبنى ، ومشاكله عملها^(٧) .

وذلك نحو قوله تعالى : ﴿فَلَيْسَ تَجِيبُوا لِي﴾^(٨) ، وقوله ﷻ : ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ

وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلَيَطَّوَفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(٩) .

(١) سورة الحج - جزء من الآية ١٥ .

(٢) ينظر : همع الهوامع ٥٣٨/٢ .

(٣) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤/٤ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ٥٣٨/٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢٨٥/١ ، وهمع الهوامع ٥٣٨/٢ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٥٨/٤ .

(٧) ينظر : همع الهوامع ٥٣٨/٢ .

(٨) سورة البقرة - جزء من الآية ١٨٦ .

(٩) سورة الحج - الآية ٢٩ .



وقيل : يقل التسكين مع ثم ؛ لأنه إنما كثر في الأولين (الواو والفاء) ؛ لشدة اتصالهما بما بعدهما ، لكونهما على حرف ؛ فصارا معه ككلمة واحدة ، فخفف بحذف الكسر ، ومن ثم حملت عليهما ، فلا تبلغ في الكثرة مبلغهما .
وقيل : هو معها ضرورة ، لا يجوز في الاختيار^(١) .

وعلى إسكان اللام بعد ثم جاءت هذه القراءة ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ فَيَلْتَمِظُ﴾^(٢) بإسكان لام ﴿لَيَقَطَعَنَّ﴾ و﴿فَيَلْتَمِظُ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة ابن كثير ، وعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وقرأ الباقون بكسر اللام^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الأمر والنهي) ، وذكر أن إسكان اللام في ﴿فَيَلْتَمِظُ﴾ جيد ؛ وذلك لأن الفاء لا تنفصل من الكلمة ؛ لأنه لا يتكلم بحرف واحد ؛ فصارت بمنزلة ما هو في الكلمة ، فأسكنت اللام طلباً للتخفيف ، كما في : فَخِذْ فَخِذْ .
وأما إسكان اللام في ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ فهو لحن مردود ؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة ، بدليل أنها يُوقف عليها ، وقد نسب هذه القراءة التي حكم عليها بأنها لحن ليعقوب الحضرمي ، أحد القراء العشرة ، قال - ﷺ - : " وأما قراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَيَقَطَعَنَّ﴾ فَيَلْتَمِظُ فإن الإسكان في لام ﴿فَيَلْتَمِظُ﴾ جيد ، وفي لام ﴿لَيَقَطَعَنَّ﴾ لحن ؛ لأن ﴿ثُمَّ﴾ منفصلة من الكلمة . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي^(٤) .

وقول المبرد " وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي " يوهم أن يعقوب انفرد بهذه القراءة مُنبعثاً عن هوى في نفسه ، وليس كذلك ، فقد قرأ بها أربعة من القراء السبعة ، جاء ذكرهم في توثيق القراءة .

وقد روى رويس عن يعقوب القراءة بكسر اللام في الفعلين^(٥) . وهذه جراءة على

(١) ينظر : همع الهوامع ٥٣٨/٢ .

(٢) سورة الحج - جزء من الآية ١٥ .

(٣) ينظر : النشر ٣٢٦/٢ ، وتقريبه ١٤٥ ، والإتحاف ٢٧٢/٢ .

(٤) المقتضب ١٣٢/٢ .

(٥) ينظر : النشر ٣٢٦/٢ ، والإتحاف ٢٧٢/٢ .

الطعن في القراءات عُهِدَتْ من المبرد .

الدراسة التفصيلية

يرى الفراء - رحمته الله - أن لام الأمر إذا وقعت في ابتداء الكلام ، ولم يكن قبلها واو ولا فاء ولا ثم كُسِرَتْ ، وإذا كان قبلها حرف من هذه الحروف الثلاثة سَكُنَتْ ، وأنها قد تكسر مع الواو حملاً على الأصل ، وإنما تخفيفها مع الواو كتخفيفهم : وَهوَ قَالَ ذَلِكَ ، وَهِيَ قَالَتْ ذَلِكَ^(١) . فإِسْكَان اللام بعد ﴿ثُمَّ﴾ في نحو هذه القراءة جائز عند الفراء ، وأكثر القراءات على ذلك^(٢) .

وذهب أبو جعفر النحاس إلى أن إسْكَان اللام بعد ﴿ثُمَّ﴾ بعيد في العربية ، فهو القائل : " وقرأ أهل الكوفة بإسْكَان اللام ، وهذا بعيد في العربية ؛ لأن ثم ليست مثل الواو والفاء ؛ لأنها يوقف عليها وتنفرد " ^(٣) .

وهو القائل في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾^(٤) : " وقرأ أهل الكوفة بإسْكَان اللام ، وهو وجه بعيد في العربية ؛ لأن ثم يوقف عليها ، ولا يجوز أن يُبْتَدَأَ بِسَاكِنٍ ، وجوازه على بُعْدٍ : ثم عاطفة كالواو والفاء " ^(٥) .

وجعل أبو زرعة حجة من أسْكَن اللام بعد ﴿ثُمَّ﴾ أن أصلها السكون ، وإنما تكسر إذا وقعت ابتداءً ، فإذا كان قبلها حرف متصل بها رجعت اللام إلى الأصل ، وأصلها السكون^(٦) .

وجعلها مكي القيسي من قبيل التخفيف للكسرة ، فأسْكَنها ، وكأنه اعتدَّ بحرف العطف^(٧) .

وقال ابن عطية بعد ذكره أن إسْكَان اللام بعد الواو والفاء أفصح من تحريكها : " وأما ﴿ثُمَّ﴾ فهي كلمة مستقلة ، فالوجه تحريك اللام بعدها .

(١) ينظر : معاني القرآن ٢٨٥/١ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٢٢٤/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٣٩٣/٢ .

(٤) سورة الحج - جزء من الآية ٢٩ .

(٥) إعراب القرآن ٣٩٩/٢ .

(٦) ينظر : حجة القراءات ٤٧٣ .

(٧) ينظر : الكشف ١١٧/٢ .



وقد رأى بعض النحويين الميم من ﴿ثُمَّ﴾ بمنزلة الواو والفاء ^(١) . فأسكنت اللام بعدها لهذا الشبه . والذي رأى ذلك هو أبو علي الفارسي في الحجة ^(٢) .

ووجه العكبري هذه القراءة بأنها جاءت على تشبيهه ﴿ثُمَّ﴾ بالواو والفاء لكون الجميع عواطف ^(٣) . وحكم ابن الناظم على إسكان اللام بعد ﴿ثُمَّ﴾ بالقللة ^(٤) . وأجازه أبو حيان قائلاً : " ويجوز تسكينها مع ثلاثتها ، وليس بضعيف ، ولا قليل مع ثم خلافاً لمن زعم ذلك " ^(٥) .

وقال خطاب الماردي : إسكانها مع ﴿ثُمَّ﴾ في ضرورة الشعر ، ولا يجوز في الكلام ، وإن كان حمزة قد قرأ ﴿ثُمَّ لِيَقْطَعُ﴾ بسكون اللام ؛ لأنه لم يكن له علم بالعربية ^(٦) .

وقد غضب السيوطي للطعن في هذه القراءة وإنكارها ، فجعل يقول : " وهو مردود . قال أبو حيان : ما قرئ به في السبعة لا يرد ، ولا يوصف بضعف ولا قلة " ^(٧) .

رأي الباحث :

والذي أميل إليه في هذا الأمر جواز تسكين اللام الطلبية بعد ﴿ثُمَّ﴾ على الإطلاق ، كما ذهب إليه الفراء وأبو حيان - رحمهما الله - ؛ لأن عليه أكثر القراء ، وقد ورد في غير موضع من القرآن الكريم . وهذا التسكين يأتي بعد الواو والفاء طلباً للتخفيف ؛ لأنها جزء الكلمة ؛ إذ لا ينفرد كل واحد منهما بنفسه ، فصار بمنزلة كَتَفَ وفَخِذَ ، و﴿ثُمَّ﴾ محمولة عليهما في ذلك ، قال الرضى - رحمه الله - : " وأما ﴿ثُمَّ﴾ فمحمولة عليهما ؛ لكونها حرف عطف مثلها " ^(٨) . وقال الأشموني - رحمه الله - : " وليس بضعيف بعد ﴿ثُمَّ﴾ ، ولا قليل ، ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك " ^(٩) .

(١) المحرر الوجيز ١١/١٨٤ .

(٢) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٥/٢٧٠ .

(٣) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٣٦ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٤/٥٩ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢/٥٤١ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٢/٥٤١ .

(٧) همع الهوامع ٢/٥٣٨ .

(٨) شرح الرضى على الكافية ٤/٨٤ .

(٩) شرح الأشموني ٤/٤ .

المسألة الثانية والثلاثون

حكم المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انقضاء جملة الشرط والجواب

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾^(١) برفع ﴿فَيَعْفِرُ﴾ وجزمه

تقديم

إذا وقع بعد جواب الشرط فعل مضارع مقترن بالفاء أو الواو جاز للمتكلم فيه ثلاثة أوجه :

الأول : الجزم بالعطف على لفظ الجواب إن كان مضارعاً مجزوماً ، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة .

الثاني : الرفع على الاستئناف .

الثالث : النصب بـ (أن) مضمرة وجوباً ؛ لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ، وهو قليل^(٢) .

وإلى ما سبق أشار العلامة ابن مالك - رحمه الله - بقوله :

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَقْتَرِنُ . : . بِالْفَاءِ أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قِمِّنِ^(٣)

وقد قرئ بالأوجه الثلاثة قوله تعالى : ﴿وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ

يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾^(٤) بجزم ﴿فَيَعْفِرُ﴾ ورفعه ، وقد قرئ بهما في

السبعة ، وينصبه ، وبه قرئ في الشواذ .

توثيق القراءتين :

قرأ ابن عامر ، وعاصم برفع الراء والباء من ﴿فَيَعْفِرُ﴾ ﴿وَيُعَذِّبُ﴾ ،

ووافقهم يعقوب وأبو جعفر . وقرأ الباقر بجزم الراء والباء فيهما ، ووافقهم خلف

العاشر^(٥) .

(١) سورة الحج - جزء من الآية ١٥ .

(٢) ينظر : التصريح ٤٠٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤/٤ .

(٣) الألفية ص ٥١ .

(٤) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٤ .

(٥) ينظر : النشر ٢٣٧/٢ ، وتقريبه ٩٩ ، والإتحاف ٤٦١/١ .



موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب مسائل هذا الباب^(١)) وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ مرفوعاً وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر) ، وذكر أنها قرئت على ثلاثة أضرب : الجزم ، والرفع ، والنصب مستشهداً بذلك على أنه يجوز في المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد انقضاء الجواب ثلاثة أوجه :

الأول : الجزم بالعطف على الجواب ﴿يُحَاسِبُكُمْ﴾ ، وهو الوجه .

الثاني : الرفع على القطع ، فيكون الفعل ﴿فَيَعْفُرُ﴾ خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو يغفر لمن يشاء .

الثالث : النصب ، وسيأتي الحديث عنه في القراءات الشاذة إن شاء الله .
وإليك ما قاله المبرد في ذلك : " فإن قلت : من يأتي آتاه فأكرمهُ كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمهُ ويجوز النصب وإن كان فيبيحاً ؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾
بالجزم والرفع والنصب^(٢) .

وقد ذكر شيخ النحويين ما يجوز في المضارع المقترن بالفاء أو الواو أو ثم بعد انقضاء الجواب من أوجه ، فإن شئت جزمت ، وإن شئت رفعت ، وقد يجوز النصب مع الفاء والواو^(٣) .

الدراسة التفصيلية

استنقرَّ النحويون من لدن سيبويه إلى ما شاء الله على أن الفعل المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد انقضاء جملة الشرط والجواب يجوز للمتكلم فيه ثلاثة أوجه من الإعراب : الجزم بالعطف على الجواب المجزوم ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوباً ، وهو قليل^(٤) .

(١) يقصد : باب الفاء .

(٢) المقتضب ٢/٢٠ ، ٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٩٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣/٩٠ ، والمقتضب ٢/٢٠ ، ٢١ ، والبيان للأبنباري ١/١٨٦ ، والتبيان للعكبري ١/٢٣٣ ، والبحر المحيط ٢/٧٥٢ ، والدر المصون ٢/٦٨٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٦٣ ، والتصريح ٢/٤٠٨ ،

وفي توجيه قراءتي الجزم والرفع قال أبو علي الفارسي - رحمه الله - : " وجه قول من جزم أنه أتبعه ما قبله ، ولم يقطعه منه ، وهذا أشبه بما عليه كلامهم ، ألا ترى أنهم يطلبون المشاكلة ويلزمونها ؟

ومن لم يجزم قطعه من الأول ، وقطعه منه على وجهين :
إما أن يجعل الفعل خبراً لمبتدأ محذوف ؛ فيرتفع الفعل لوقوعه موقع خبر المبتدأ .
وإما أن يعطف جملةً من فعلٍ وفاعلٍ على ما تقدمها "(١) .
وقال أبو منصور الأزهري - رحمه الله - : " أخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى وسئل عن قوله ﴿ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾ قال : من جزم رده على الجزم في قوله ﴿ يُحَاسِبُكُمْ ﴾ قال : وهو الاختيار عندي .

قال : ومن رفع فهو على الاستئناف . قال أبو العباس : إنما اخترت الجزم ؛ لأنه يدخل في تكفير الذنوب إذا كان جواباً لقوله ﴿ وَإِن تَبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْتَحْفَوهُ يُحَاسِبُكُمْ ﴾ ومن رفع لم يجعله جواباً لهذا الشرط "(٢) .

وذكر مكي القيسي - رحمه الله - هاتين القراءتين ، ثم قال موجهاً : " وحجة من جزم أنه عطفه على ﴿ يُحَاسِبُكُمْ ﴾ الذي هو جواب الشرط ؛ فهو أقرب للمشاكلة بين أول الكلام وآخره .

وحجة من رفع أن الفاء يُستأنف ما بعدها ، فرفع على القطع مما قبله : إما أن يكون أضمر مبتدأ على تقدير : فالله يغفرُ ويعذبُ ؛ فيكون جملة من ابتداء وخبر ، معطوفة على جملة من فعلٍ وفاعلٍ . ويجوز أن يكون الفاعل مقدرًا ، فتكون جملة معطوفة من فعلٍ وفاعلٍ على مثلها ، والتقدير على هذا : فيغفر الله لمن يشاء ويعذب من يشاء .

والجزء هو الاختيار ؛ لاتصال الكلام ؛ ولأن عليه أكثر القراء "(٣) .

رأي الباحث :

الآية الكريمة بقراءتيها المتواترتين ، والأخرى غير المتواترة جاءت على ما

وشرح الأشموني ٢٤/٤ .

(١) الحجة للقراء السبعة ٤٦٤/٢ ، ٤٦٥ .

(٢) معاني القراءات ٩٣ .

(٣) الكشف ٣٢٣/١ .



تفتضيه العربية في المضارع المقترن بالفاء أو الواو بعد انتهاء جملة الشرط والجواب ،
حيث يجوز فيه الأوجه الثلاثة التي سبق ذكرها .
وإن كان بعض العلماء قد اختار الجزم ؛ لأمر ارتأه فإنه لم يرد الرفع ، بل أجازة؛
فالقراءتان جيدتان ، ولا إشكال فيهما .

المسألة الثالثة والثلاثون

حذف جواب الشرط

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(١) بكسر همزة ﴿إِنْ﴾

تقديم

حذف جواب الشرط قد يكون واجباً ، وقد يكون جائزاً ، وهاك توضيح ذلك :

أولاً : حذف الجواب وجوباً :

يجب حذف جواب الشرط إذا اجتمع له ثلاثة شروط :

أحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضياً ، ولو معنى ، بأن كان مضارعاً منفياً بلم .
وإنما شرط العلماء هذا الشرط لحذف الجواب ؛ ليكون فعل الشرط على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط .

والثاني : أن يدل عليه دليل .

والثالث : أن يكون هذا الدليل أحد أمور ثلاثة :

١ - ما تقدّم على الشرط مما هو جواب في المعنى ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ

إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾^(٢) .

٢ - ما اكتنف الشرط مما هو جواب في المعنى ، نحو قوله عز من قائل : ﴿وَإِنَّا إِنْ

شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾^(٣) .

٣ - ما تأخر عن الشرط من جواب قسم سابق عليه ، نحو قوله جل ثناؤه : ﴿لَيْنَ لَمْ

تَنْتَه لَأَرْجَمَنَّكَ﴾^(٤) .

ثانياً : حذف الجواب جوازاً :

يجوز حذف جواب الشرط إن كان فعل الشرط ماضياً لفظاً ، أو معنى ، ودلّ عليه

(١) سورة الأحزاب - جزء من الآية ٥٠ .

(٢) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٣٩ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٧٠ .

(٤) سورة مريم - جزء من الآية ٤٦ .



دليل غير ما ذكر ، كإشعار الشرط به في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْنِعِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيهِمْ بَيَاتِيَةٌ ﴾^(١) فقوله : ﴿ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ ﴾ شرط حذف جوابه ؛ لإشعاره به ، وتقديره : فافعل^(٢) . ويحمل على حذف الجواب وجوباً هذه القراءة ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّاتِ الَّتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عِمَّكَ وَبَنَاتِ عَمَّتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلْنِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾^(٣) . بكسر همزة ﴿ إِنْ ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه الآية الكريمة في (باب إِيَّاكَ فِي الْأَمْرِ) وذكر أنها قرئت بفتح همزة (إِنْ) ، وسيأتي الحديث عن هذه القراءة في القراءات الشاذة إن شاء الله .
ثم افترض المبرد أنّ من قرأ بهذه القراءة إِنْ قرأ ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ بكسر همزة ﴿ إِنْ ﴾ فإن المعنى : متى حصلت الهبة تحقق الإحلال في المستقبل للمخاطب ﷺ ؛ لأن ﴿ إِنْ ﴾ هذه هي إِنْ الشرطية التي تفيد تعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط . والتقدير في هذه القراءة : إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ أَحْلَلْنَا لَهَا ، وحذف الجواب ؛ لدلالة ما قبله من الكلام عليه . وهذا هو مفهوم قوله : " فَإِنْ قُلْتَ : أَنْ فَعَلْتُ ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَاضِي ، وَلَا يَقَعُ لِلْحَالِ الْبَتَّةَ .
وقراءة من قرأ ﴿ وَامْرَأَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ معناه : المضى . وإِنْ قرأ ﴿ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ فمعناه : متى كان ذا ؛ لأنها ﴿ إِنْ ﴾ التي للجزاء^(٤) .

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ٣٥ .

(٢) ينظر : التصريح ٤١١/٢ ، ٤١٣ ، وشرح الأشموني ٢٥/٤ ، وإعراب الفعل لأستاذنا الدكتور إبراهيم حسن ص ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٣) سورة الأحزاب - جزء من الآية ٥٠ .

(٤) المقتضب ٢١٤/٣ .

الدراسة التفصيلية

تناول العلماء هذه القراءة حاملين لها على الجزاء^(١) ، ف ﴿إِنْ﴾ فيها شرطية ، تفيد تعليق حصول مضمون الجواب ، وهو الإحلال على حصول مضمون الشرط ، وهو الهبة في المستقبل عند المخاطب ﷺ .

قال الفراء - ﷺ - : " من كسر جعله جزاء " (٢) .

والتقدير في هذه القراءة : إن وهبت نفسها للنبي أحلناها له ، وجواب الشرط هنا محذوف وجوباً ؛ لأن الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ، وهو قوله تعالى ﴿أَحَلَّلْنَا لَكَ﴾ في أول الآية .

وهذه القراءة لا تخص امرأة بعينها دون أخرى ، بل كل امرأة وهبت نفسها للنبي ﷺ أحلها الله له . حكى القرطبي عن النحاس رحمهما الله أن كسر همزة ﴿إِنْ﴾ أجمع للمعاني ؛ لأنه قيل : إنهن نساء ، وإذا فتح كان المعنى على امرأة واحدة بعينها ؛ لأن الفتح على البديل من امرأة ، أو بمعنى : لأن وهبت^(٣) .

وقال أبو حيان - ﷺ - : " وقراءة الكسر استقبال في كل امرأة كانت تهب نفسها دون واحدة بعينها " (٤) .

رأي الباحث :

حذف جواب الشرط لدلالة الكلام المتقدم عليه كثير الورود في كلام العرب . قال أبو البركات الأنباري - ﷺ - : " والشواهد على حذف جواب الشرط في كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تُحصى " (٥) .

وكون المتقدم دليل الجواب ، وليس هو الجواب مذهب جمهور البصريين ؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ؛ فلا يتقدم عليها الجواب .
وذهب الكوفيون ، والمبرد^(٦) ، وأبو زيد إلى أنه لا حذف ، والمتقدم هو الجواب^(٧) .

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٤٥/٢ ، والمقتضب ٢١٤/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٣٢/٤ ، والتبيان للعكبري ١٠٥٩/٢ .

(٢) معاني القرآن ٣٤٥/٢ .

(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠٩/١٤ .

(٤) البحر المحيط ٤٩٣/٨ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٢/٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ٦٦/٢ .

(٧) ينظر : التصريح ٤١٢/٢ .



ومذهب جمهور البصريين هو الصحيح ، وعليه حملتُ هذه القراءة .
قال الشيخ خالد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " والذي يدل على أن المتقدم ليس جواباً أن المتكلم
أخبر جازماً ، ثم بدا له التعليق ، فهو كالتخصيص بعد التعميم ، بخلاف من بنى كلامه
من أول الأمر على الشرط ، فإن الجواب المعنوي يتأخر في كلامه ، فيكون جواباً في
الصناعة والمعنى " (١) .

(١) المصدر السابق ٤١٢/٢ .

المسألة الرابعة والثلاثون

المعتبر في التذكير والتأنيث إذا كان المعدود صفة نابت عن موصوفها

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾^(١) بالإضافة

تقديم

إذا كان المعدود صفة نابت عن موصوفها فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوي لا حالها .

فإن كان المعدود مذكراً أُنتَ العدد ، وإن كان مؤنثاً ذُكِرَ ، فنقول : رأيت ثلاثة ربعات ، بالتاء في ثلاثة إن قَدَّرتَ الموصوف رجالاً ، وبتركها إن قَدَّرتَ الموصوف نساءً^(٢) ؛ لأن ربعات ، بفتح الباء في الأصل اسم ، ثم استعملت في الصفة ، وهي جمع ربعة بسكونها ، يوصف به المذكر والمؤنث ، يقال : رجل ربعة ، وامرأة ربعة ، وهي المربع لا طويل ولا قصير .

ومن اعتبار حال الموصوف قوله تعالى في قراءة من أضاف ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ . بترك التاء ؛ لأن الموصوف مؤنث ، أي : عشر حسنات أمثالها . ولولا ذلك الاعتبار ل قيل : عشرة أمثالها بالتاء ؛ لأن المِثْلَ الذي هو واحد الأمثال مذكر ، والمعتبر في الجمع حال مفرده^(٣) .

توثيق القراءة :

وهي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات العشر المتواترة إلا يعقوب الحضرمي ؛ فقد قرأ بتنوين ﴿عَشْرٌ﴾ ورفع ﴿أَمْثَالِهَا﴾^(٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يُضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٦٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٠٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٦٣/١ ، والتصريح ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣ ، وهمع الهوامع ٢٥٥/٣ .

(٣) ينظر : التصريح ٤٥٢/٢ ، ٤٥٣ .

(٤) ينظر : تقريب النشر ١١٣ ، والإتحاف ٣٩/٢ .



من الإضافة) حيث ذكر أن كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة ، نحو :
عندي ثلاثة أجمال ، وأربعُ أبنق .

فإن كان نعتاً فبُح إضافة العدد إليه ، نحو : عندي ثلاثة قرشيين ، وأربعة كرام ،
والحسن أن يقال : ثلاثة رجال قرشيين ، وأربعة رجال كرام ، وهكذا ، إلا أن يكون
النعت مضارعاً للاسم ، واقعاً موقعه ، فلا تقبح الإضافة إليه ، بل تكون حسنة ، نحو :
جاءني ثلاثة أمثالك .

وكانت هذه القراءة ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ مما استشهد به على ذلك ،
وقد حكم عليها بالحسن والجمال . وإليك ما قاله في ذلك : " اعلم أنه كل ما كان اسماً
غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة . وذلك قول : عندي ثلاثة أجمال ، وأربعُ أبنق ،
 وخمسة دراهم ، وثلاثة أنفس . فإن كان نعتاً فبُح ذلك فيه ، إلا أن يكون مضارعاً
 للاسم ، واقعاً موقعه . وذلك قولك : عندي ثلاثة قرشيين ، وأربعة كرام ، وخمسة
 ظرفاء ، هذا قبيح حتى نقول : ثلاثة رجال قرشيين ، وثلاثة رجال كرام ، ونحو ذلك .
 فأما المضارع للأسماء فنحو : جاءني ثلاثة أمثالك ، وأربعة أشباه زيد . كما قال
 الله ﷻ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ وقد قرئ ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ . فهذه
 القراءة المختارة عند أهل اللغة^(١) ، والتي بدأنا بها حسنة جميلة^(٢) .

وقد استشهد بها شيخ النحويين على أن المعدود مؤنث محذوف ، و﴿أَمْثَالِهَا﴾
 صفة له ، ومن ثم حذفت التاء من ﴿عَشْرُ﴾ مراعاة لحال الموصوف لا صفته .

قال - ﷻ - : " هذا باب ما لا يحسن أن تُضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد
 إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة ، وذلك الوصف تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون ، وثلاثة
 مسلمون ، وثلاثة صالحون . فهذا وجه الكلام ، كراهية أن تجعل الصفة كالاسم ، إلا
 أن يُضطرَّ شاعر .

وهذا يدلُّك على أن النسابات إذا قلت : ثلاثة نسابات إنما يجيء كأنه وصف
 المذكور ؛ لأنه ليس موضعاً تحسن فيه الصفة ، كما يحسن الاسم ، فلما لم يقع إلا وصفاً
 صار المتكلم كأنه قد لفظَ بمذكرين ، ثم وصفهم بها .

(١) سيأتي الحديث عن هذه القراءة في المبحث التالي إن شاء الله .

(٢) المقتضب ١٨٣/٢ .

وقال الله جل ثناؤه ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١) .

وواضح من كلام شيخ النحويين أنه يرى أن إضافة العدد إلى النعت مقصورة على الضرورة الشعرية .

الدراسة التفصيلية

نتاول النحويون هذه القراءة ذاكرين أن التقدير فيها : فله عشر حسنات أمثالها ، فحذفت الحسنات ، وهي الموصوف ، وأقيمت الأمثال ، وهي الصفة مقامها^(٢) . وقد تعددت أقوالهم في توجيه حذف التاء من العدد مع أن الأمثال جمع مِثْلٍ ، وهم مذكر ، فكانت على النحو التالي :

القول الأول : أنه راعى حال الموصوف المحذوف لا صفته ، والتقدير : فله عشر حسنات أمثالها ، فحذف الموصوف ، وأقيمت صفته مقامه ، وترك العدد على حاله . ونظيره في التذكير : مررت بثلاثة نسايات ، ألحقت التاء في عدد المؤنث ، مراعاة للموصوف المحذوف ، والتقدير : بثلاثة رجال نسايات^(٣) .

وهو قول سيبويه^(٤) ، والمبرد^(٥) ؛ لأن المِثْلَ وإن كان وصفاً في الأصل ، إلا أنه أُجْرِي مجرى الاسم في نحو قولهم : مررت بمثلك ، ولا يلزم ذكر الموصوف معه^(٦) .

القول الثاني : أنه حمل ﴿أَمْثَالِهَا﴾ على المعنى ؛ لأن الأمثال في معنى حسنات ، فمِثْلُ الحسنة حسنة ، فكأنه قال : عشر حسنات^(٧) .

جاء في كتاب إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحت (باب ما جاء في التنزيل وقد حمل فيه اللفظ على المعنى ، وحكم عليه بما يحكم على معناه لا على اللفظ) : " ومنه قوله تعالى ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^ط أنتَ العشر ؛ لما كان الأمثال بمعنى الحسنات ، حمل الكلام على المعنى^(٨) .

(١) الكتاب ٥٦٦/٣ ، ٥٦٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٦٧/٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٦٦/١ ، والكشاف ٨٣/٢ .

(٣) ينظر : التفسير الكبير للرازي ٨/١٤ ، والبحر المحيط ٧٠٢/٤ ، والدر المصون ٢٣٧/٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٥٦٦/٣ ، ٥٦٧ .

(٥) ينظر : المقتضب ١٨٣/٢ .

(٦) ينظر : البيان للأنباري ٣٥١/١ .

(٧) ينظر : البيان للأنباري ٣٥١/١ ، والتبيان للعكبري ٥٥٢/١ .

(٨) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٢٠/٢ .



القول الثالث : أن المضاف اكتسب التانيث من المضاف إليه ، فقد أضيفت الأمثال إلى مؤنث ، وهو ضمير الحسنة ، فاكسبت التانيث منه ؛ فأعطيت حكم المؤنث من سقوط التاء من عدده^(١) .

قال الأخفش - رحمته الله - : " فإن قلت : كيف قال ﴿عَشْرُ﴾ والمثل مذكر؟ فإنما أنت؛ لأنه أضاف إلى مؤنث ، وهو في المعنى أيضاً (حسنة) أو (درجة) ، فإن أنت على ذلك فهو وجه "^(٢) .

رأي الباحث :

القول الأول في توجيه حذف التاء من ﴿عَشْرُ﴾ هو الأولى بالقبول ؛ إذ إليه ذهب حذاق النحويين ، كذلك حذف الموصوف كثير في الكلام العربي^(٣) ، إذا دل عليه دليل . قال العلامة ابن مالك - رحمته الله - :

وَمِنْ الْمَعْنُوتِ وَالنَّعْتِ يُقْل . . . يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يُقْل^(٤)
والعشر أقل ما وعد من الأضعاف ، وقد جاء الوعد بسبعين ، وسبعمائة ، وبغير حساب ؛ ولذلك قيل : المراد بالعشر الكثرة ، لا الحصر في العدد الخاص^(٥) .

(١) ينظر : البيان للأنباري ٣٥١/١ ، والتبيان للعكبري ٥٥٣/١ ، والبحر المحيط ٧٠٢/٤ ، والدر المصون ٢٣٦/٥ ، ومغني اللبيب ١١٣/٢ ، وروح المعاني للألوسي ٦٩/٨ .

(٢) معاني القرآن ٥١٠/٢ .

(٣) ينظر : التفسير الكبير للرازي ٨/١٤ .

(٤) الألفية ص ٣٧ .

(٥) ينظر : روح المعاني للألوسي ٦٩/٨ .

المسألة الخامسة والثلاثون

نوع المعدود الذي تضاف إليه (مائة)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(١) بإضافة (مائة) إلى (سنين).

تقديم

من المعروف للدارسين أن مائة من الأعداد التي تضاف للمعدود ، وحقها أن تُضاف إلى مفرد ، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٢) وإنما كان حقها ذلك ؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد ؛ لأنها مشتملة عليهما ، فأخذت من العشرة الخفض ، ومن العشرين الإفراد .

وقد تضاف المائة إلى جمع ، كما في هذه القراءة ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بحذف التنوين للإضافة .

قيل : ووجه تشبيه المائة بالعشرة ، إذ كانت تعشيراً للعشرات ، والعشرة تعشيراً للأحاد .

وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد^(٣) .

وإلى ما سبق أشار العلامة ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - بقوله :

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضْفَ . : وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ^(٤)

توثيق القراءة :

قرأ حمزة والكسائي من السبعة قوله تعالى ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بغير تنوين على الإضافة ، ووافقهم خلف من الثلاثة الذين بعدهم^(٥) .

(١) سورة الكهف - جزء من الآية ٢٥ .

(٢) سورة النور - جزء من الآية ٢ .

(٣) ينظر : التصريح ٤٥٦/٢ .

(٤) الألفية ص ٥٣ .

(٥) ينظر : النشر ٣١٠/٢ ، وتقريبه ١٣٦ ، والإتحاف ٢١٢/٢ .



موقف المبرد من هذه القراءة :

ذكر المبرد هذه القراءة في (باب العدد وتفسير وجوهه والعلة فيما وقع منه مختلفاً) وردّها ، حاكماً عليها بالخطأ ، وعدم الجواز في الكلام ؛ لأن مائة لا تضاف إلا إلى مفرد ، نحو : هذه مائة درهمٍ لمائة رجلٍ ، وفي هذه القراءة جاءت مضافة إلى جمع ، وهو ﴿سِنِينَ﴾ ، ومن ثمّ أقدم المبرد على ردّها ، وتخطئتها .

ولا تجوز إضافة مائة إلى الجمع عنده إلا في الضرورة الشعرية ، وجوازها في الشعر من قبيل الحمل على المعنى ، لأنه في المعنى جماعة ، فمعنى مائة درهمٍ : مائة من الدراهم . وهذا هو مفهوم قوله : " وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال : ﴿ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ﴾ وهذا خطأ في الكلام غير جائز .

وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة ، وجوازه في الشعر أننا نحمله على المعنى ؛ لأنه في المعنى جماعة ^(١) .

وهذه جُرأة عهدناها من المبرد على القراءات متواترة كانت أو غير متواترة ، عندما تُصَادَمُ قاعدةً من القواعد التي اصطلح عليها النحويون . فهو يُحَكِّمُ القاعدة النحوية في القراءات القرآنية ، فما وافقها فهو صحيح مقبول ، وما خالفها فهو خطأ غير مقبول ، ولو أنه في السبعة - عفا الله عنه - .

الدراسات التفصيلية

دارت رحى الخلاف بين النحويين حول قبول هذه القراءة ، فمن النحويين من قبلها ، وأجاز الوجه الذي جاءت عليه في السعة ؛ لسماعه عن العرب . ومنهم من ردّها ، وخطأ ما جاءت عليه إلا في الشعر للضرورة . ومنهم من قبلها ، وأجاز ما جاءت عليه على ضعف . وهاك توضيح ذلك :

أجاز الكسائي والفراء - رَحِمَهُمَا اللهُ - جمع تمييز المائة في السعة ؛ لكونه جارياً على مألوف العرب في كلامها ، وعلى ذلك جاءت قراءة حمزة والكسائي فقد حكى أبو زرعة عن الكسائي أن العرب تقول : أقيمت عنده مائة سنة ، ومائة سنين ^(٢) .

وقال الفراء : " ومن العرب من يضع السنين في موضع سنة ، فهي حينئذٍ في

(١) المقتضب ١٦٩/٢ .

(٢) ينظر : حجة القراءات ٤١٤ .

موضع خفض لمن أضاف^(١) .

ولا يجوز جمع تمييز المائة عند المبرد ، بل هو خطأ في الكلام غير جائز ، وإنما يجوز في الشعر للضرورة^(٢) .

وذهب النحاس - رحمه الله - إلى أن هذه القراءة بعيدة في العربية ، يجب أن تتوقى القراءة بها ؛ لأن كلام العرب ثلاث مائة سنة ، فسنة بمعنى سنين ، فجنّت به على المعنى والأصل^(٣) .

وجعل ابن خالويه - رحمه الله - حجة من أضاف أنه أتى بالعدد على وجهه ، وأضافه على خفة بالمفسر ، مجموعاً على أصله ؛ لأن إجماع النحويين على أن الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع^(٤) .

وذكر أبو زرعة أن قوماً قالوا : ليست هذه القراءة مختارة ؛ لأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت فيقولون : عندي ثلاثمائة دينار ، ولا يقولون : ثلاثمائة دنانير ، ولا يقولون : هؤلاء ثلاثمائة رجال ، إنما يقولون : ثلاثمائة رجل .

ولم يرتض أبو زرعة ما قاله هؤلاء ، بل ردّ عليهم موضحاً حجة الأخوين في القراءة بذلك ، فقال - رحمه الله - : " بل هذه القراءة مختارة ، وحجتها : أنهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثلاثمائة) على الأصل ؛ لأن المعنى في ذلك هو الجمع ، وذلك أنك إذا قلت : عندي مائة درهم ، فالمعنى : مائة من الدراهم ، والجمع هو المراد من الكلام .

والواحد إنما اكتفى به من الجمع إذا قيل : ثلاثمائة سنة ، وثلاثمائة رجل ؛ لأن الواحد ها هنا يُؤدّي على معنى الجمع بذكر العدد قبله ، فعاملاً الأصل الذي هو مراد المتكلم ، ولم يكتفياً بالواحد من الجمع . هذا مذهب قطرب^(٥) .

وقال مكي القيسي - رحمه الله - : " وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك : ثلاث مائة درهم ، وثلاث مائة سنة . وحسن ذلك ؛ لأن الواحد في هذا الباب إذا أُضيف إليه بمعنى الجمع ، فحملاً الكلام على المعنى ، وهو الأصل ، لكنه يبعد ؛ لقلّة استعماله ، فهو أصل قد رُفض استعماله .."^(٦) .

(١) معاني القرآن ١٣٨/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٦٩/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢٧٢/٢ .

(٤) ينظر : الحجة في القراءات السبع ٢٢٣ .

(٥) حجة القراءات ٤١٤ .

(٦) الكشف ٥٨/٢ .



وذكر الزمخشري - ﷺ - أن هذه القراءة من قبيل وضع الجمع موضع المفرد في التمييز ، كقوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾^(١) فقد وضع ﴿ أَعْمَالًا ﴾ موضع (عملاً)^(٢) .

وأورد ابن عطية - ﷺ - هذه القراءة ، ووجهها ، ثم قال : " أنحي أبو حاتم على هذه القراءة "^(٣) . قال السمين الحلبي - ﷺ - : " ولا يلتفت إليه "^(٤) .

وذهب أبو البركات الأنباري إلى أن هذه القراءة جاءت تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله ، كما جاء استحوذ ، واستروح ، واستصوب ، تنبيهاً على الأصل الذي كان يجب استعماله في : استعان ، واستقام ، واستجاب^(٥) .

وفي قول العكبري الآتي توضيح لما ذهب إليه أبو البركات ، قال - ﷺ - : " يقرأ بالإضافة ، وهو ضعيف في الاستعمال ؛ لأن مائة تضاف إلى المفرد ، ولكنه حمله على الأصل ؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع ، ويقوّي ذلك أن علامة الجمع هنا جَبْرٌ لما دخل السنة من الحذف ، فكأنها تنمّة الواحد "^(٦) .

وقد ذكر الشيخ خالد - ﷺ - قولين في توجيه هذه القراءة ، فقد جاء في التصريح إثرها : " قيل : ووجهه تشبيه المائة بالعشرة ؛ إذ كانت تعشيراً للعشرات ، والعشرة تعشيراً للأحاد . وقيل : إنه من وضع الجمع موضع المفرد "^(٧) . وقد أوردهما العلامة الصبان في حاشيته على شرح الأشموني^(٨) .

رأي الباحث :

ما دام العرب يضعون الجمع موضع المفرد ، كما ذكر الكسائي والفراء ، فيقولون : أقيمت عنده مائة سنة ، ومائة سنين ، وفي مصحف عبد الله بن مسعود (ثلاثمائة سنة) بالإفراد^(٩) .

وما دامت هذه القراءة قد جاءت على الأصل ، وإن كان قليل الاستعمال ، كما ذكر

(١) سورة الكهف - الآية ١٠٣ .

(٢) ينظر : الكشاف ٧١٦/٢ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٩٠/١٦ .

(٤) الدر المصون ٤٧٠/٧ .

(٥) البيان ١٠٦/٢ .

(٦) التبيان ٨٤٤/٢ .

(٧) التصريح ٤٥٦/٢ .

(٨) ينظر : الحاشية ٦٦/٤ .

(٩) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٣٩٠/١٦ ، والدر المصون للسمين ٤٧٠/٧ .

كثير من العلماء ، فرفضُ المبرد والنحاس لهذه القراءة مردود ، والطعن فيها غير مقبول ؛ فليست هذه القراءة بدعاً من الاستعمال العربي .
ولعل السبب في قلة هذا الأصل أن عدد هذا المميّز في معناه كثيرة ، فكرهوا جمع مميّزه ؛ لتلا ينضم الثقل اللفظي إلى الثقل المعنوي (١) .
والنحويون يذكرون هذه القراءة في كتبهم مستشهدين بها على أن مائة قد تضاف إلى الجمع (٢) .

(١) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٦٦/٤ .
(٢) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٣٠٥/٣ ، وأوضح المسالك لابن هشام ٢٣٠/٤ ، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/٢ ، ٣٧٤ ، والتصريح ٤٥٦/٢ .



المَبْحَثُ الثَّانِي

الدراسة النحوية

للقراءات الثلاث ما فوق السبع

فيه سبع مسائل

المسألة الأولى

جواز أعمال (لا) النافية للجنس وإهمالها

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(١) بالفتح

تقديم

إذا كررت (لا) النافية للجنس جاز إعمالها وإلغاؤها .
أما جواز إعمالها فلعدم تغيير حالها ، وحال مصحوبها .
وأم لجواز إلغائها مثل هبل المكرورة مع ال معفة^(٢) ، وذلك كما هو قوله تعالى : ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بالف ع والتين . ي جوز ال وج ه ان في هذه ال حال التكرار .
وعلى إعمالها جات هذه الالات ﴿لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ بحاذ القوانين من ﴿خَوْفٌ﴾ وبينه على فتح .

توثيق القراءة :

وقد قرأه لي عاوبال حضرمي - ﷺ -^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب لا التي للنفي) حيث ذكر أن (لا) النافية لا تعمل عمل (إن) إلا إذا وقعت على نكرة ، فإذا قلت : لا رجل في الدار ، لم تقصد إلى رجل بعينه ، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره ، فهذا جواب لمن قال : هل من رجل في الدار ؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره .
ولا تعمل (لا) في معرفة ؛ لأن المعرفة لا تدل على الجنس ، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع ، فلا يقال : هل من مزيد ؟

(١) سورة البقرة - جزء من الآيات ٣٨ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، وسورة آل عمران - جزء من الآية ١٧٠ ، وسورة المائدة - جزء من الآية ٦٩ ، وسورة الأنعام - جزء من الآية ٤٨ ، وسورة الأعراف - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة يونس - جزء من الآية ٦٢ ، وسورة الأحقاف - جزء من الآية ١٣ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٥٤/٢ .

(٣) ينظر : معاني القراءات ٤٩ ، وتقريب النشر ٩١ ، والإتحاف ٣٨٩/١ .



فلما كانت (لا) كذلك كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول (إن) وأخواتها عليهما ، فأعملت عمل (إن) ، ويترك التنوين معها للبناء ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر .

ولا بد أن يكون هذا النفي عامًّا ، نحو قوله تعالى : ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(١) وقوله ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢) ... (٣) .
ثم نكر الهمز هاذم الراءاتة ولما بين بها ، وحملها على نفيك فالله : " ومن قرأ ﴿لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ على ما ذكر لك ")^(٤) .

الدراسة التفصيلية

نكر لام عيوان بل عراب لارون ويان معليها هاذم الراءاتة ، ووج موهالبان (في هاء نقليل لخرس وببخره الكفيعين : القبرية)^(٥) .

وقال حكامل زج اعلي هالبال جودة اللغاة فالله - : " وقار ﴿لَا خَوْفَ

عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فمو جهال غ ال جودة ، وقد قر به ")^(٦) .

وقالبوا في اور ار - الله - : " قارئي عاوب وحاده ﴿فَلَا خَوْفَ﴾ وهاو

جئزفي ال عريية ، وإن كان المختيار ماعلي هال جماعة ")^(٧) .

في بهالبن عطية للزمر وي عاوب ؛ وعي اي القلداي ، وقال : " ن ابل القبرية ، ووجهه أنه أعم بول غي فوع ال خو ")^(٨) .

وقالبوا في ان - الله - : " ووجه قلااتة الزهار ومان فلهاه أن في الكن ا فاي ال عموم في نفي كلفرد من ملول لخر ، وأم الفواعي جوزه وليسن ا فراغوا م

(١) سورة هود - جزء من الآية ٤٣ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٢ ، وسورة آل عمران جزء من الآيتين ٩ ، ٢٥ ، وسورة النساء - جزء من الآية ٨٧ ، سورة الأنعام - جزء من الآية ١٢ ، وسورة يونس - جزء من الآية ٣٧ ، وسورة الإسراء - جزء من الآية ٩٩ ، وسورة السجدة - جزء من الآية ٢ ، سورة الشورى - جزء من الآية ٧ ، وسورة الجاثية - جزء من الآية ٢٦ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٥٧/٤ ، ٣٥٩ .

(٤) المصدر السابق ٣٥٩/٤ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٨٣/١ ، والمحرر الوجيز لابن عطية ١٩٤/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٢٩/١ ، والبحر المحيط ٢٧٤/١ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١٤٧/١ .

(٧) معاني القراءات ٤٩ .

(٨) المحرر الوجيز ١٩٤/١ .

- دل على الوجود والن دون ما يدل على بلل ظامر (١) .
- وقد جاءت مذكورة على من تناضرتها لغيرها (الفعلي لقل جلس فهايت عمل
في بلل عدها عمل) إن (بالشرو نية :
1 - أن يكون اللفظ هو اللفظ السري .
2 - وأن تكون ، في في ه .
3 - يدخل لغيرها جار من جو : جئ .
4 - أن يكون ا مة وضح ره انك تين .
5 - في لغيرها وبين ا م ه ا ل) (٢) .
- وقد جاءت ع هذه الشروط في هذه الاراتة ، ومن ثم عمل (عمل) إن .
وإن ما عمل (عمل) إن (لشهادتها لها من أوعية أوجه :
1 - أنك ، في هم اي دخل لغيرها لجهية .
2 - أنك ، في هم اللفظ (لغيرها لغيرها ، و) إن (كك ثب ا .
3 - أن (روضة) إن (، والشريتي حمل على روضة ، كم لي حمل على ن ظيره .
4 - أنك ، في هم الة در لك (٣) .

- والفتحة في ا م (الفرفراين ح او هذالاراتة ﴿فَلَاخَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ دار حولها
رحاى لخال لن حيااة ، أه ايفت حاة إعراب أفت حاقين التفك انزلن حي او نفي ها لعاى
م نحين :
ال مذهب ول : ذمبال جرمي و ال زج احي و ال يرفلي و ال رملي الى أن طنت حة إعراب
، وحذ التنوين في بنك ؛ ن (جئ مع م بعد هاشويها واحدا فطال ام ،
فتح ب حذ للتنوين) (٤) .
- وقد ن ببلو والبرك ان ن ار مذال مذمل لغيرها (٥) ، ون بلل رضى وبلن شام
للزج اوال يرفلي - رحمما الله - (٦) .
- قال ال يوطي - رحمه الله - : " ورُب ن حفه من لغيرها ال طول فك ان ألى ، وين له لام
ي ع مد حذ التنوين لمن ع ر ، أو إضرفة ، أو و ال عمل جبلن قاة الكن ،
أوقى ، أو بينك . و مذاليس واحدا م اقبل للتنوين فتع من لغيرها (٧) .
- ال مذهب لغيرها ان ي : و ذمبال لغيرها حيين من ال ب ريين للى ان فللت حاقين ات ، وتالخواوا
في موجب النيات (٨) :

(١) البحر المحيط ٢٧٤/١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٤٢٣/٢ ، والتصريح ٣٣٧/١ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٣٦/١ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاي لابن عصفور ٢٧٦/٢ ، وهمع الهوامع ٥٢٧/١ .

(٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٦/١ .

(٦) ينظر : شرح الرضى على الكافية ١٥٥/٢ ، ومغني اللبيب ١٩٤/١ .

(٧) همع الهوامع ٥٢٧/١ .

(٨) ينظر : شرح جمل الزجاي لابن عصفور ٢٧٧/٢ .



فمن لم يلق الله في الدنيا لم يلق الله في الآخرة (من) ات غرظية نه الالم اقع اع فاي
 اجواب : مال من رجال عرادكف عاي بليد ا نك غران ، وجاب أن يكون لاجواب يُضن اا
 بحر (ن الذ مو) من (ل يكون لاجواب مطبعا ال ا لفك ان في ااه : ن
 رجل عند ؛ ل يكون لفي عام ا ، كم ان ل ال عام ا ثم حنف) من (من ل هظت في ا ،
 بوض من ل كم عناه فوجب أن يبيى بوض من عى ال حار ، كم البى اى خم اة شحار
 عى بوض من عى حر ال عط)^{١١} . (ومقول اللخيل)^{١٢} (والمبرد)^{١٣} ، ومتبع مما .

و ح ح ب ل ن ع فور - ﷺ - مُنْعِي ، ذل ك ب ن م البى اى مان ات بوض من عى اى
 ال حر ألكر مم لبى لى بوض مع ال حر)^{١٤} . (واعرض بوض من عى مان لو) (م)
 وردده لارا بن د بنه دعوى با لى ال و نظيار ؛ بذل بوض من عى اى ل عى اة حار
 دال على م عى ا بوض من م عى حر وخر ، والبوض من ل م ا عه اف اى ا لك فال اواب
 ل البوض من م عى) من (م ل ل ك رة ، ومو و بى)^{١٥} .

و بوض من م عى اى ؛ ن م ل بى اى ؛ ن م ل بى اى (ع) ، و ا ر م ال و ا ح د ثمال : خم اة
 عى)^{١٦} . (بمذا ل ل بى اى و ل م بوض من عى اى ل ل بى اى .
 وقيل بوض من م عى اى ل قىة . و ر ب ن م ل و كان ك ل ا ل كل و ا ب ال ع ر ف اة ،
 كم ا قى ل : ل بى اة أم س ال ب ل ر)^{١٧} .

وقد ن بالرض اى اذ ال م ا ذ م ب ل ش ف خ ال و ال م ب ا ر د ، و ا ر ج ا ع ب ل ن ال م ا ش ب ن
 ال ق ال و ل بى اى ، و ل ا ك ر ا ه ق ال : " و) (بوض من م ل بى اى ل ع ا د ه ل ن ب ل ب ب غ ا ر تى ا ب ن ،
 و ن ب ل م ل ب ع د ه ل ن ب) ا ن (ل م ل ب ع د ه .
 و ب ر ك ال ب ن ل م ل ب ع م ل ف ي ا ه ز م ؛ ن ه ا ج ع ل ا و م ا ا ع م ل ا ف ي ا ه ب ن ف ز ل اة ا م و ا ح ا د ،
 ن ح و : خم اة عى اى)^{١٨} .

ق ال ل ر ضى - ﷺ - : ل و ل ل م ب ر د ق ل ب ه ب ن ب ب غ ا ر تى ا ب ن) م ن ه ا ن ب ت ه أو ،
 ل ل نى م بى اى ع د ل ك ف ح ذ ب ه ل ل بى اى ل بى اى ، كم ا ح ذ ف ي خم اة ش م ر ل ل بى اى ل بى اى .
 و ق ال ل ز ج ا ا ا ب ال م ا ر ا د ه ل ا ه م ع ا ر ب ، ل ل نى ا ه م ا ع ك ن ا ه م ع ا ب ا م ر ك ا ب م ا ع ع ا ل ا ه
 ب ه ل ع ه ، كم ا ب ه ل ش ح ا ر م ا ن خم اة ف ح ا ذ ل ل بى اى م ا ع ك ن ا ه م ع ا ب ا ؛ ل ل نى ا ه
 ال ب ت ر ل بى اى م ع ع ا م ل ه .

ق ال ل ب ل و ع ي د : ل م ا ر ك ب م ع ع ا ل ه ، ف ا دة) (ال ب رىة ت غ ر ا ن ، كم ا ف ل ت ا ه م ا ن
 قى قى : م ل م ن ر ج ل ف ي ل د ا ر ؛ ف ي ال د ا ر ، ج و ا ب : م ل م ن ر ج ا ل ف
 ف ر ل ب و ا) (م ل ل ك رة ، كم ا ن) من (م ر ل ب اة م ع ا ا ت ط بى ا ل ل ج و ا ب ل ا ل ا ل م ا م ح ا ذ

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٧٥/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٣٥٧/٤ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢٧٧/٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٥٢٧/١ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٦/٢ .

(٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٧/٢ .

(٨) ينظر : همع الهوامع ٥٢٧/١ .

(٩) الكتاب ٢٧٤/٢ .

التقوين لِقَوْلِ الْكَلِمَاتِ الرَّغِيبِ، مَعَ كَوْنِهَا مَعْرَبَةٌ" (١).
 وقد رجح للرضي ما ذهب إليه للموارد وأحجبه مُلْحَا، لِكَيْبَانَ حَاذٍ لِتَقْوِيهِ فَيَا
 حَلَةَ لَوْلٍ مِنْ مَلْفِي وَنَلْفِي خَيْرٌ ضَرْفَةٌ وَلِلْفِي خَيْرٌ مَعَ هَاوِدٍ، وَيُضْرَفُ الْتَرْكِي بِسَبْطِينَ
 وَلَا يَفِي لِي سَبْشِدٍ فِي مَبِينٍ لِحَا وَلَا حَا لِيَاهِ، وَلَا جَارٍ وَلَا مَجَارُورٍ؛ يَحَا
 التَّقْوِينَ مِنَ التَّلْفِيهِ الْمَوْضِعِينَ" (٢).

رَأْيُ الْبَاحِثِ :

الِ احِجْ أَنْ اِمَامٍ (لِلْمَعَارِدِ، لِأَنَّ لَيْسَ ضَرْفًا شَبِيهِ هَبَاهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ أَي
 مَجْمُوعٍ مَعْمَةٍ، بِعَيْنِي لِحَا لِقَوْلِهِ، لِحَا لِتَقْوِينَ فِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعْرَبًا لَثَبَا فِيهَا
 التَّقْوِينَ، كَمَا ثَبَتَ فِي قَوْلِكَ: خِيَرُوا فِي نَفْسِي لِدَارٍ، وَنَحْوِ قَوْلِكَ مِنْ لَمَوْفَا" (٣).
 وَقَالَ امْرُؤِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " وَهَذَا لَمْ يَفْتَحَ حَقِيقَاتِ لِحَا أَيْ الِ احِجْ، وَرَدَّ الْمُبْتَدِئُ أَي
 وَالْحَلَةَ هَذِهِ تَكْتَضِيهِ حَرُّ الْجَرِّ؛ وَقَوْلُنِي فِي الدَّارِ بِعَيْنِي لِحَا أَي جَوَابُ الِ احِجْ
 أَيُّ مَحَانٍ أَوْ مَادِرٍ، لِفَالِ: مَلْ مِنْ رَجَلْفِي الدَّارِ، وَكَانَ مِنْ أَلِ احِجْ أَنْ يَأْتِيَ الِ احِجْ
 مَنْ رَجَلْفَايَ الدَّارِ؛ لَيْكُونُ لِحَا جَوَابُ مَطْبَعَةِ الِ احِجْ، أَلِ احِجْ لِحَا جَرِي لِحَا (مَنْ يَأْتِي
 الِ احِجْ، تَخْرُجُ عَنِ فِيهِ الْجَوَابُ فَحَاذٍ فَيَلِ احِجْ: فِي الدَّارِ فَتَضْمَنُ) مَنْ (يَأْتِي أَي
 لِقَوْلِكَ، وَيَأْتِي لِحَا حَرَكَةُ يَذْهَبُ بِعَرُوضِ لِفِيكَ، وَنَحْوِ أَي لِقَوْلِكَ حَلْفَتَاهُ" (٤). نَاهِ إِعْرَابُ
 هَذَا النَّوْعِ عَنْ ب(أ) (٥).

(١) شرح الرضي على الكافية ١٥٥/٢ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٥٥/٢ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

(٤) شرح الأشموني ٦/٢، ٧ .

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٧/٢ .



المسألة الثانية

تقسيم الحال باعتبار التبيين والتوكيد

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١) (حصرةً) بالتثنية .

تقديم

لحال و فضل ه فت ب فم في حال لخرها أذ ب^(٢) .

تنام الحالب بالتبيين لولوليدق مين :

- 1 - بئنة ، ومول غلب ، ومى مة أئضنا .
- 2 - م كدة ، وهي التي يتفادم عن اهدونها ، وبئلتها مذهب ال ج م اور ، ونكره ال فاريت وال مبردوال يهلي ، قلوا : تكن الح بئنة ؛ يئو منت جيا فئادة م اا عند ذك ره^(٣) .

وعلى بئلت ه ف هي ثة أضرب :

- 1 - لئدة ل عاملها من حو قوله تعالى : ﴿ثُمَّ وَلِيْتُم مَّدِيرِينَ﴾^(٤) .

- 2 - مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله ﷻ : ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُفُومًا﴾

جميعاً^(٥) .

- 3 - مكذبة مضمون الجملة من حو : زيد بئوك عطفوا .

وأضربط ال بئنة ف هي التي ي ففادم عن اهدونها^(٦) ك ج تملك رض الخا ، وسعارة

ال يوطي - ﷻ - : " هي التي يتدل على م عى ، يفم م لقلها^(٧) .

وعلى هذه الحال المبينة تحمل هذه القراءة ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ

مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُفْتِنُوكُمْ أَوْ يُفْتِنُوا قَوْمَهُمْ﴾^(٨) بنصب ﴿حَصْرَتْ﴾ .

(١) سورة النساء - جزء من الآية ٩٠ .

(٢) ألفية ابن مالك ص ٢٤ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ٣١٨/٢ .

(٤) سورة التوبة - جزء من الآية ٢٥ .

(٥) سورة يونس ٩٩ .

(٦) ينظر : مغني اللبيب ٩١/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٥/٢ .

(٧) همع الهوامع ٣١٨/٢ .

(٨) سورة النساء - جزء من الآية ٩٠ .

توثيق القراءة :

وهي قرنته يعاوب ل حضرمي من اب لكلك ضوناة ، وياا بل ملك لغاي أ ل فاي
المر وم^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أور للمبرد هذه ال ارتكفي بها اب من م طلب ابك ان و اب إنفاي ل جماع ولق قراءة)
حكما لغاي ما البن ما ال الارتك ال احيحة ، وه ال بالذ لك فيلذع ظاراتة ال جمه اور ﴿أَوْ جَاءُكُمْ
حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ويدها غدر احيحة ؛ نه ذهب وجماعه ال ابيين لاي أن فع ل
للمضي ياع ح ، ؛ ن لال للمأل فيه ، ولفع ل لمضاي لم ا ضاي فاي الغاي
م عى ال حال^(٢) .

ومذه ال ارتكفت اول بخر ذلك وتففع ما نبوا اليه ، قهت م كبه الكفيون متلين
بها لغاي أن فع ل لمضاي ياع ح ، لغاي ط ن ، معقد أوبدون ها .
قد خرج ه العارد لغاي ل ادعت لغاي م ف ال بعد أن لكار ياة الكري ماة : " وليس
مر عن الكم اقلوا ، ولكن مخرجها - علم إذقرا كذا - ال ادعت ؛ كم الت اول :
ل لغواق طع ليبي م . وهو مان ايج الب غلي م ف م ال ارتكة ال احي ح من ما هاي ﴿أَوْ
جَاءُكُمْ حَصِرَةٌ صُدُورُهُمْ﴾ ..^(٣) .

الدراسة التفصيلية

لمج ال علمت على أن ﴿حَصِرَةٌ﴾ في مذلاراتة م ن وبة على ال حال^(٤) .

قال بلو م ن ور - ﷺ - : " مانقارأ ﴿حَصِرَةٌ صُدُورُهُمْ﴾ ن به لغاي

ال حال م لمت التي في الو او مقوله ﴿أَوْ جَاءُكُمْ﴾^(٥) .

وقال مك ي الي - ﷺ - : ف م ا مانقارأ ﴿حَصِرَةٌ﴾ بالتين ف ج لاه ا ام ،

ف م ح ال مضم ال وصف عي ﴿جَاءُكُمْ﴾^(٦) .

(١) ينظر : النشر ٢/٢٥١ ، وتقريبه ١٠٦ ، والإتحاف ١/٥١٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤/١٢٣ .

(٣) المصدر السابق ٤/١٢٤ ، ١٢٥ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤/١٢٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/٢٠١ ،

والبيان للأنباري ١/٢٦٣ ، والتبيان للعكبري ١/٣٧٩ ، والدر المصون ٤/٦٨ .

(٥) معاني القراءات ١٣١ .

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/٢٠١ .



في امي مالبأوليلركا نبار الحايير عان هاذال اربكة فادذكره اا ، ووجه ما
 قئ : " منقرأ ﴿ حَصْرَةٌ ﴾ جئها ا ما في وها لئى لالحال مان لا اوافاي ﴿ جَاءُكُمْ ﴾ ،

و ﴿ أَنْ يُقْنِلُوكُمْ ﴾ في موضع ن ب نه مف عول له (١) .

وأورد ما ال امين لئهاي ، ون به اللح ان قتادة في ع اوب ، قئ : " وقال الح ان
 قتادوي ع اوب ﴿ حَصْرَةٌ ﴾ ن با لئى لالحالبوزن نأة ، وها يتلوا كاون ﴿ حَصْرَتْ ﴾
 ح ا ، (٢) .

قئ دن ال هذال لارة إعجاب بالن حاويين وبخا اة أهال ال ارة ، قئ ادظم ال عبارد
 لعيل بن هال اربكة ل حية .
 تبوع مالف رونفي هذا ، ول ميشذ عن الطبر الذ ن به ا
 لالح ان ال ار ، ورأى ال اربكة هال غيار ج لئزة ؛ لش اذوذا وخروج ما عن قاربك قأرة
 ، وهاك م قال في ذلك : " قد ذكر عن ال ح ن ال ب ر أنه ك ان يلا ذلك ﴿ أَوْ

جَاءُكُمْ حَصْرَةٌ صُدُّوهُمْ ﴾ ن بها ، وهاي امي ح فاي ل عياف لي حة ، غيار ناه غيار
 جئ ل ارات قبه اعد ؛ لش اذوذا وخروجها عن قربة (٣) .

رأي الباحث :

والحن أن مذلل اراته ح في ال عيافة ، وال اربكة هال ج لئزة فالدق ارب هال اأاد
 ال شيرة ، وموي ع اوب ل حضارمي - ﷺ - ، كم أن قارة ال ج لهور ك اذلك ، عاي
 لئ شير بال اعدن حوية عن دمك عارض قراته من ال اراتا ال قاة ورة ، هين غايت امي ح
 ال اعدن حوية عتوح كئ م ال اربكة هال اسء فالارون هال اولان ال وحي ادلا اذ
 يتطارن إلي ال لالح ان ألت حيا والتبلايل ن الهم عملد حفظ هال او ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
 الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (٤) .

(١) البيان ٢٦٣/١ .
 (٢) الدر المصون ٦٧/٤ ، ٦٨ .
 (٣) تفسير الطبري ٢٢/٩ .
 (٤) سورة الحجر - الآية ٩ .

المسألة الثالثة

النعته بالمصدر

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾^(١) ﴿بِجْرٍ سَوَاءً﴾

تقديم

يكثر استعمال لام درنجا، وهو معثته يطرد بليته رفيه لحي ل ماع، ول ذلك شروط:

أحدها: ي ن ر ، ي ن ي ، ي ج م ع .

الثاني: أن يكون م در ثي ، أوبز نة م در ثي .

الثالث: يكون فيءا .

قالوا: مذارجل عدل ، رضا ، وزور ، وهذه امرأة عدل ، ورضا ، وزور ، ولكذا

الثنى والجمع قال لع م قبلن ملك - ﷺ - :

وَعْتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا . : فَالْتَرَمُوا الْإِفْرَادَ وَالْتَذْكَرَ^(٢)

فوقيل: لحي أن يكون ا م لام عنين مع الذا فتويل: ح لك عن لك تعين

على الت هب الشتن ، أ : عادل ، ومرضي ، وزطر .

وعندال ب ريين على ت لير مضا ، أ : ذو عدل ، وذو رضا ، وذو زور .

وقيل: ت هب ح مضا بل لحي جعل ل عن فاس لام عن اي مبالغة مجازا

وادعت^(٣)؛ لكثرة وقوع لام در فيه ف ج لوال لرجل ع ، لثة وقوع ال عدل فيه .

ويحمل على النعت بالمصدر هذه القراءة ﴿وَقَدَرَفِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً

لِّلسَّائِلِينَ﴾^(٤) بجر ﴿سَوَاءً﴾ .

توثيق القراءة:

وهي قرأت في عاوب الحضرمي - ﷺ -^(٥) .

موقف المبرد من هذه القراءة:

أورل المبرد هذه ية الكريم في هلب ال ح والقيطين توف لير م عن ام ا() ، وذلك

أنه قرئ على وجين :

(١) سورة فصلت - جزء من الآية ١٠ .

(٢) الألفية ص ٣٧ .

(٣) ينظر: التصريح ١١٧/٢ ، ١١٨ .

(٤) سورة فصلت ١٠ .

(٥) ينظر: تقريب النشر ١٧٠ ، والإتحاف ٤٤٢/٢ .



الوجه ول: ال ن بعلى ال م ادربف عال م الدر أ : انلو انلوكة ، قناد بلن
ال حيدر ع في الهب حرال بلن .

والوجه ان ي : ال جر ، وعلي فا- ﴿سَوَاءٌ﴾ من ع ال- ﴿أَرْبَعَةٌ أَيَّامٍ﴾ ، والم ع اي فاي
أبعاة علي الام م تلكه ا لك الظمين ع ما اف انك رفق ع ابلال كرة ، كم اا أن العرف اتق ع ا
بال م عفة .

وهك م اقال لي مبرد عن هذه ية الكري م بوجه يه اقال - ﴿اللَّهُ﴾ - : " قرى ا ياة

ع اي وج طين ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ لعلى الم ادر فلكناه ق ال : انلوكة وقار ا

بعض م ﴿أَرْبَعَةٌ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾ على م عى م تي ا ")^١ .

وم اذك رالي م بره في توجيه هذه ي قبارت يها ، موب عناه م اقال امش طين ان ح اويين -
﴿اللَّهُ﴾ - فاد م ع في بهاب م اي ن ت ب ن طيس من ا ام م اقل اه هاو هاو : " وبخال
ذلك : مذا در م وئك ، كن ق ال : مذا در م اتوكة ف هاذلت عيال وان لام ي لى بهاب ق ال
﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ ف دق ر ان اس ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ﴾ قال للخيل ب ع ل ه
بفضلة م تي ا .

وتاول : مذا در م وئك ، كن كؤل : مذا در م متام ")^٢ .

الدراسة التفصيلية

لكل فرات مذل اراته ، ون به اللح ن ، ووجه لب ن ﴿سَوَاءٌ﴾ من ع ل- ﴿أَيَّامٍ﴾ ، أو
ن ع ل- ﴿أَرْبَعَةٌ﴾)^٣ .

وت عاف اي ه اللات وحي اه ان ح اس ، ومك اي الي اي ، وبأوليك اا ن اار ف اال
لن ح اس - ﴿اللَّهُ﴾ - : " ف دق ر ﴿سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ﴾ ج ع ل ﴿سَوَاءٍ﴾ في موضع م تي ا
، كم ت اول في أبعاة علي ا م ام ، أ : تامه ، وشله : رجل عادل ، أ : عادل ، و اوبك
من ن ع لي ام ، وإن شئ من ع أ ر ب عة ")^٤ .

قال مك ي الي ﴿اللَّهُ﴾ : " ومن قضا ج ل من ع ال- ﴿أَيَّامٍ﴾ ، أول- ﴿أَرْبَعَةٌ﴾ ")^٥ .
وئك ربأ الي برك اا ن اار هاذه الاراته ، ق ال : " من جاره جناه م جاروا ل ع اي

(١) المقتضب ٣٠٤/٤ ، ٣٠٥ .

(٢) الكتاب ١١٩/٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١٢/٣ ، ١٣ .

(٤) إعراب القرآن ٢٨/٣ ، ٢٩ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ٢٧٠/٢ .

الو ل- ﴿أَيَّامٍ﴾ ، أول- ﴿أَرْبَعَةَ﴾ ... (١) .

وذلك بالزجاء إلا أن ﴿سَوَاءً﴾ نعال- ﴿أَيَّامٍ﴾ قال - ﷺ - : " فما خفاض
جعل ه فقيل شريام ، الم عرى في أربعه أيام متبي ا (٢) .
تبعه بلن عطيفي هلت وحيه ، ون بلارات قل ح ن ، وعي يثافي ، وبلن بلي
إح ان ، وعمرو بن عبيد (٣) .

و لك ملك مم العكبر في التبي ان (فذكر أن ﴿سَوَاءً﴾ نعال- ﴿أَيَّامٍ﴾) (٤) .

في لقبه (إعراب الاراتا الشواذ) ذكر مذلاراته ، ووج هبلن ﴿سَوَاءً﴾ نعال

ل- ﴿أَرْبَعَةَ﴾ (٥) .

وقد جك هذه لاركة نعي متلفزي ه ل عري في لام در إذان عا باه ، مان لتازام
فروا بلت ذكير ، وي اوللن حيون : لاما ح لنع بلام در عد لكفيعين نعي لك ويل
بال شتن . والم عري في لاراته على هذا في أربعة أيام متبي ا ، و ح عد لك ريين
على حذ مضا ، والم عري في لاراته على ه في أربعة أيام ذا وبك ل ظهين ، وقيل :
ت يال ، حاذ مضا مال نعاي جعال ل مو او فاس لام نعاي بملا غاة ، م جازا
وادعت (٦) .

رأي الباحث :

وال ايج حل الاذي الراه الي اح ار أن ان عا بال م الدريب غاي أريك اون نعاي الت ي ال
بال شتن ، و هذا ما عزاه لن حيون إلى الكفيعين .
لي أرى هذا مذ بال كفيعين و ح دم فاد ب ام إلي مبعض ال ب ريين التم الدين ،
و هي مم بييه ، وللمردل لذان لكرام هذه لاركة ، وأو لام در في هبل شتن .
وأطال عل لمت الم عريون بو عرابال رون وي ان م ع لياه ، الي اريون لمن ممال كفوي اون
نعي ويل لام در في هذه لاركة قبل شتن ، ومن يدرج علي ه اي حد لئك و لضا ح (٧) ،
شك أن الم عري على هذا التويل مجد ح ن .

(١) البيان ٣٣٧/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٨١/٤ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز ١٦٧/١٤ .

(٤) ينظر التبيان ١١٢٤/٢ .

(٥) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ .

(٦) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٢٧٨/٣ ، ٢٧٩ ، والتصريح ١١٨/٢ ، وشرح الأشموني ٦٤/٣ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٨١/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨/٣ ، ومعاني القراءات للأزهري

٤٣٠ ، وإعراب القراءات للشواذ للعكبري ٤٢٦/١ ، ٤٢٧ .



المسألة الرابعة

حذف المنعوت

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(١) بتنوين ﴿عَشْرُ﴾ ورفع ﴿أَمْثَالِهَا﴾

تقديم

يحذف المنعوت بكثرة ، ويقام النعت مقامه ، إن علم جنسه ، وذلك باختصاص النعت به ، نحو : مررت بكاتبٍ راكبٍ صاهلاً ، أي : فرساً صاهلاً ، أو بمصاحبة ما يُعَيِّنُه ، كقوله تعالى: ﴿وَالنَّالِ لَهُ الْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنْ أَعْمَلَ سَبِغَتٍ﴾^(٢) أي : دروعاً سابغات، فحذف المنعوت للعلم به ، مع عدم اختصاص النعت بالمنعوت ، ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به .

فمثل هذا الحذف حسن كثير ؛ لكون المنعوت معلوم الجنس ، ولكون النعت قابلاً لمباشرة العامل^(٣) .

كذلك يحذف المنعوت إذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في ، كقولهم : منا ظعن ومنا أقام ، أي : منا فريق ظعن ، ومنا فريق أقام ، وقولهم : ما في الناس إلا شكر أو كفر ، أي : إلا رجل شكر أو رجل كفر ، والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي ، وهو الناس^(٤) .

وإلى ما سبق أشار العلامة ابن مالك بقوله :

وَمِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ قِيلَ . : يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقُولُ^(٥)

ويحمل على حذف المنعوت للعلم به هذه القراءة ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾^(٦) بتنوين

﴿عَشْرُ﴾ ورفع ﴿أَمْثَالِهَا﴾ . والتقدير : فله حسنة عشر أمثالها .

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٦٠ .

(٢) سورة سبأ - جزء من الآيتين ١٠ ، ١١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣/٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٤) ينظر : التصريح ٢/١٢٧ ، وشرح الأسموني ٣/٧٠ .

(٥) الألفية ص ٣٧ .

(٦) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٦٠ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها يعقوب الحضرمي - رحمته الله - (١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يُضاف إليه من العِدَّة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة) فقد ذكر أن كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة ، نحو : عندي ثلاثة أجمال ، وأربع أبنق .

فإن كان نعتاً فبح إضافة العدد إليه ، نحو : عندي ثلاثة قرشيين ، وأربعة كرام ، إلا أن يكون مضارعاً للاسم ، واقعاً موقعه ، فلا تقبح الإضافة إليه ، نحو : جاءني ثلاثة أمثالك ، ولكن المختار أن يقال : جاءني ثلاثة أمثالك ؛ كراهية أن يجعل النعت كالاسم (٢) . ثم ذكر هذه القراءة ﴿ فَلهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا ﴾ وحكم عليها بأنها مختارة أهل اللغة ؛ لعدم إضافة العدد إلى النعت .

قال - رحمته الله - بعد أن ذكر قراءة الجمهور : " وقد قرئ ﴿ فَلهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا ﴾ فهذه القراءة المختارة عند أهل اللغة " (٣) .

ومرجع المبرد فيما ذهب إليه قول شيخ النحويين - رحمته الله - : " هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة ، وذلك الوصف تقول : هؤلاء ثلاثة قرشيون ، وثلاثة مسلمون ، وثلاثة صالحون . فهذا وجه الكلام ؛ كراهية أن تجعل الصفة كالاسم ، إلا أن يُضطر شاعر " (٤) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء هذه القراءة ، ووجهها بأن ﴿ أمْثَالِهَا ﴾ نعت لـ ﴿ عَشْرُ ﴾ ، قال -

رحمته الله - : " ومن قال : ﴿ فَلهُ عَشْرُ أمْثَالِهَا ﴾ جعلهن من نعت العشر " (٥) ، وقال أيضاً :

(١) ينظر : تقريب النشر ١١٣ ، والإتحاف ٣٩/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ١٨٣/٢ .

(٣) المصدر السابق ١٨٣/٢ .

(٤) الكتاب ٥٦٦/٣ .

(٥) معاني القرآن ٣٦٧/١ .

" ولو قلت : عشرٌ أمثالها ، كما تقول : عندي خمسةٌ أثوابٌ لجاز " (١) .
وأوردها الأخفش ، ووجهها كالفراء ، وهي عنده وجه الكلام ، وإن كان لم يعلمها
قراءة ، قال - ﷺ - : " وقال بعضهم : ﴿ فَلَهِ عَشْرٌ أَمْثَالُهَا ﴾ جعل الأمثال من صفة
العشر . وهذا الوجه إلا أنه لا يُقرأ ؛ لأنه ما كان من صفة لم تضاف إليه العدد ، ولكن
يقال : هم عشرةٌ قيامٌ ، وعشرةٌ قعودٌ ، لا يقال : عشرةٌ قيامٌ " (٢) .
وإلى هذا التوجيه ذهب بعض العلماء ، كأبي البركات الأنباري الذي يقول : " من
قرأ بالتونين ، كان ﴿ عَشْرٌ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ أَمْثَالُهَا ﴾ صفة له ، و (له) خبر المبتدأ مقدم
عليه " (٣) ، والسمين الحلبي الذي نسبها ليعقوب والحسن وسعيد بن جبير والأعمش
وعيسى بن عمر (٤) .

وعلى هذا التوجيه سار العلامة الألويسي من المحدثين (٥) .
ووجه أبو منصور الأزهري هذه القراءة بأن ﴿ عَشْرٌ ﴾ صفة لموصوف محذوف ،
والتقدير : فله حسناتٌ عشرٌ أمثال الحسنات التي جاء بها (٦) .
وعلى منواله نسج مكي القيسي ، فقال - ﷺ - : " ومن نوّن عشرًا ، وهي قراءة
الحسن ، وابن جبير ، والأعمش قدره : فله حسناتٌ عشرٌ أمثالها ، وهو كله ابتداء ،
والخبر ﴿ فَلَهِ ﴾ ، ويزيد الله الكريم في التضعيف ما يشاء لمن يشاء ، والعشر هي أقل
الجزاء ، والفضل بعد ذلك لمن يشاء الله تعالى " (٧) .
وتبعهما في هذا التوجيه العكبري الذي يقول : " ويقرأ بالرفع والتونين على تقدير :
فله حسناتٌ عشرٌ أمثالها " (٨) .

وجمع الزمخشري بين التوجيهين السابقين ، فقال - ﷺ - : " وقرئ برفعهما
جميعاً على الوصف " (٩) . ف ﴿ عَشْرٌ ﴾ صفة لموصوف محذوف ، تقديره : فله

(١) المصدر السابق ٣٦٧/١ ،

(٢) معاني القرآن ٥١٠/٢ .

(٣) البيان ٣٥٠/١ .

(٤) ينظر : الدر المصون ٢٣٨/٥ .

(٥) ينظر : روح المعاني ٦٩/٨ .

(٦) ينظر : معاني القراءات ١٧٤ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٣٠١/١ .

(٨) التبيان ٥٥٢/١ .

(٩) الكشاف ٨٣/٢ .

حسناً عشر . و﴿أَمْثَالُهَا﴾ صفة لـ ﴿عَشْرٌ﴾ ، ونعم ما قال !

رأي الباحث :

هذه القراءة جيدة ، مختارة عند أهل اللغة ، ولا إشكال فيها . قال السمين الحلبي –
رحمه الله – : " وهذه القراءة سالمة من تلك التأويل المذكورة في القراءة المشهورة " (١) .

(١) الدر المصون ٢٣٨/٥ .



المسألة الخامسة

حكم المنادى المضاف لـ (ياء) المتكلم إذا كان صحيح الآخر

توجيه قراءتي : ﴿يَا عِبَادِي فَأَتَّقُونِ﴾^(١) ، و ﴿رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾^(٢)

تقديم

المنادى المضاف لياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر ، نحو : ﴿يَعْبَادِ﴾ ففيه ست لغات واردة عن العرب ، هالك بيانها :

الأولى : حذف الياء والاكتفاء بالكسرة ، نحو قوله تعالى : ﴿يَعْبَادِ فَأَتَّقُونِ﴾ . وهي أكثرها .

الثانية : إثبات الياء ساكنة على الأصل في البناء ، نحو قولك لخدمك : يا غلامي . وهذه دون الأولى في الكثرة .

الثالثة : إثبات الياء محركة بالفتح للتخفيف ، نحو قوله جل ثناؤه : ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾^(٣) . وهذه اللغة والتي قبلها في مرتبة واحدة ؛ نظراً لاختلافهم في أصل وضعها ، هل هو الفتح أو السكون ؟

الرابعة : قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ لأن الألف أخف من الياء ، نحو قوله عز من قائل : ﴿أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي﴾^(٤) والأصل : يا حسرتي بكسر التاء وفتح الياء ، ثم قيل : يا حسرتي بفتحهما ، ثم قيل : يا حسرتنا بقلب الياء ألفاً .

الخامسة : قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وحذفها ، والاستغناء عنها بالفتحة ، نحو : يا عباد ، ويا حسرة . أجازها الأخفش والمازني والفرسي ، ونقل عن الأكثرين المنع^(٥) .

(١) سورة الزمر - جزء من الآية ١٦ .

(٢) سورة الأنبياء - جزء من الآية ١١٢ .

(٣) سورة الزمر - جزء من الآية ٥٣ .

(٤) سورة الزمر - جزء من الآية ٥٦ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٠/٢ ، ٢٥١ ، والتصريح ٢٣٢/٢ ،

السادسة : من العرب من يحذف الياء ، ويكتفي من الإضافة بنيتها ، ويضم الاسم كما يضم المنادى المفرد ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادي إلا مضافاً ، كالأم والأب والرب ، كقول بعضهم : يا أم لا تفعلي^(١) .

١ - وعلى اللغة الثانية من هذه اللغات جاءت هذه القراءة ﴿يَا عِبَادِي فَأَتَّقُونِ﴾ بإثبات الياء ساكنة .

توثيق القراءة :

وقد رواها رويس عن يعقوب الحضرمي - رحمهما الله -^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب المضاف إلى المضمر في النداء) حيث ذكر أن المنادى المضاف إلى ياء المتكلم فيه أقاويل : أجودها : حذف الياء ، كقولك : يا غلام أقبل ، والقول الثاني : أن تثبتها ، فنقول : يا غلامي أقبل ، ثم استشهد بهذه القراءة على ذلك ، وعلل إثبات الياء بأنها اسم بمنزلة زيد ؛ ولئلا يلتبس المفرد بالمضاف .

قال - رحمه الله - : " .. والقول الثاني : أن تثبتها ، فنقول : يا غلامي أقبل ، ويا صاحبي هلم ، وقد قرئ ﴿يَا عِبَادِي فَأَتَّقُونِ﴾ .

وحجة من أثبتها أنها اسم بمنزلة زيد ، فقولك : يا غلامي بمنزلة : يا غلام زيد ، فلما كانت اسماً ، والمنادى غيرها ، ثبتت . ومع هذا أنه من قال : يا غلام في الوصل ، فإنما يقف على الميم ساكنة ، فيلتبس المفرد بالمضاف ، وإن رام الحركة فإن ذلك دليلٌ غيرُ بيِّن ؛ لأنه عملٌ كالإيماء^(٣) .

وقد استشهد بهذه القراءة شيخ النحويين في (باب إضافة المنادى إلى نفسك) على أن إثبات ياء المتكلم في النداء لغة في الوقف والوصل ، ونسبها لأبي عمرو . قال - رحمه الله - : " واعلم أن بقاء الياء لغة في النداء في الوقف والوصل ، تقول : يا غلامي أقبل . وكذلك إذا وقفوا .

٢٣٣ ، وشرح الأشموني ١٥٥/٣ .

(١) ينظر : التصريح ٢٣٣/٢ .

(٢) ينظر : الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢٣٠ ، وتقريب النشر ١٦٨ ، والإتحاف ٤٢٨/٢ .

(٣) المقتضب ٢٤٧/٤ .



وكان أبو عمرو يقول : ﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُون﴾ .. «(١)» .

الدراسة التفصيلية

إثبات ياء المتكلم ساكنة في النداء وفقاً ووصولاً لغة للعرب الفصحاء ، حكاها عنهم سيبويه - ﷺ - ، وجاءت القراءة عليها .

وقال الأخفش - ﷺ - : " وقد سكت قوم بالياء ، ووصلوا بالياء ، وذلك على خلاف الكتاب ؛ لأن الكتاب ليست فيه ياء ، وهي اللغة الجيدة " (٢) .
وقد أورد هذه القراءة الزمخشري في مفصله ، ونسبها ابن يعيش لأبي عمرو كسيبويه ، وعلل إثبات الياء كالمبرد ، قائلاً : " فأثبت الياء ؛ لأنها اسم بمنزلة زيد إذا أضفت إليه ، فكما لا تحذف زيداً في النداء ، كذلك لا تحذف الياء ، وليس إثباتها بالمختار " (٣) .

وذكر ابن عصفور في توجيه إسكان الياء على هذه اللغة قولين ، فقال - ﷺ -
- : " وفيها قولان :

أحدهما : أنه يا غلامي ، ثم سُنَّ تخفيفاً ، والأصل الحركة ؛ لأن ما كان من المبنيات على حرف واحد لا يُبنى إلا على حركة .
والآخر : أن التسكين هو الأصل ؛ لأن الذي بُني على حركة إنما كان لتعذر الابتداء به ، وأما إذا كان متصلاً بغيره فلا بد أن يكون ساكناً كالتنوين ، وهاء السكت " (٤) .

وعلل الشيخ خالد - ﷺ - إثبات الياء ساكنة على هذه اللغة بأنها جاءت على الأصل في البناء (٥) .

ولا شك أن الأصل في البناء أن يكون على السكون ، قال العلامة ابن مالك - ﷺ - :

..... : . وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ (٦)

(١) الكتاب ٢/٢١٠ .
(٢) معاني القرآن ١/٢٤٠ .
(٣) شرح المفصل ١١/٢ .
(٤) شرح جمل الزجاجي ٢/٩٧ .
(٥) ينظر : التصريح ٢/٢٣٢ .
(٦) الألفية ص ٢ .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة تُمَثِّلُ لغة من لغات العرب الفصحاء في النطق بالمنادى المضاف لياء المتكلم ، وهي إثبات الياء ساكنة ، وقد قرأ بها أحد العشرة ، وهو الإمام يعقوب - رحمته الله - ؛ فهي قراءة جيدة .

٢ - وعلى اللغة السادسة من هذه اللغات الواردة في المنادى المضاف لياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر ، جاءت هذه القراءة ﴿ رَبُّ أَحْكَمُ بِالْحَقِّ ﴾^(١) بضم الباء .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها أبو جعفر المدني - رحمته الله -^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يلزمه التغيير في النداء وهو في الكلام على غير ذلك) فقد ذكر أن للمتكلم أن يقول : يا أمُّ لا تفعلِي ، ويا أبُّ لا تفعل ، إذا لم يُرد قول من يثبت الياء ، أو يُعوض منها الهاء التي هي تاء في الوصل ، فإن جاء بالتاء ووقف عليها كانت بمنزلة قوله : يا عمّة ، ويا خالة ، فيقول : يا أمه ، ويا أبه^(٣) .

ثم أتى بهذه القراءة ﴿ رَبُّ أَحْكَمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٤) شاهداً على ما أباحه للمتكلم من عدم إثبات الياء ، والاكتفاء من الإضافة بنيتها ، وضم الباء للبناء قال - رحمته الله - :
" وقد قرئ ﴿ رَبُّ أَحْكَمُ بِالْحَقِّ ﴾^(٥) ... " (٤) .

وهي لغة لبعض العرب الفصحاء ، حكاها عنهم شيخ النحويين سيبويه ، يحذفون ياء المتكلم من المنادى ، ويكتفون من الإضافة بنيتها ، وبينون الاسم المنادى على الضم ، يبدو ذلك جلياً من قوله : " وبعض العرب يقول : يا ربُّ اغفر لي ، ويا قومُ لا تفعلوا " (٥) .

(١) سورة الأنبياء - جزء من الآية ١١٢ .

(٢) ينظر : تقريب النشر ١٤٤ ، والإتحاف ٢/٢٦٨ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤/٢٦٣ .

(٤) المصدر السابق ٤/٢٦٣ .

(٥) الكتاب ٢/٢٠٩ .



الدراسة التفصيلية

يمكن القول بأن العلماء في الحديث عن هذه القراءة على فريقين :

الفريق الأول : ذهب إلى أن هذه القراءة من قبيل المنادى المفرد المبني على الضم ، ثم طوّعت لهم أنفسهم الحكم عليها باللحن والضعف مستنديين في ذلك إلى ما ذهب إليه البصريون من أن حرف النداء لا يحذف من اسم الجنس إلا في الضرورة الشعرية^(١) .

فها هو ذا أبو جعفر النحاس ينسبها لأبي جعفر المدني ، ويقول : " وهذا عند النحويين لحن ، لا يجوز عندهم: رجلُ أقبل ، حتى تقول: يا رجلُ أو ما أشبهه " ^(٢). ويقول ابن جني - رحمته الله - : " هذا عند أصحابنا ضعيف ، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي ، ألا تراك لا تقول : رجلُ أقبل ؛ لأنه يمكنك أن تجعل الرجل وصفاً لأي ، فتقول : يا أيها الرجلُ ؟ ... و ﴿ رَبُّ ﴾ مما يجوز أن يكون وصفاً لأي ، ألا تراك تجيز يا أيها الربُّ ؟ قال أصحابنا : فلم يكونوا ليجمعوا عليه حذف موصوفه ، وهو (أي)، وحذف حرف النداء جميعاً " ^(٣). وعلى منوال ابن جني نسج العكبري قائلاً : " يقرأ بضم الباء ، أي يا ربُّ ، كما تقول : يا رجلُ ، وهو ضعيف ؛ لأن النكرة لا تحذف معها (يا) ، وقد أجازها الكوفيون " ^(٤) . وتبعهم في هذه الإجازة ابن مالك - رحمته الله - ^(٥) .

وقد ذكر أبو حيان ما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء ، ثم رده قائلاً : " وليس هذا من قبيل النكرة المقبل عليها ، بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي ، وهي أن تبنيه على الضم ، وأنت تنوي الإضافة ؛ لما قطعتة عن الإضافة ، وأنت تريدها بنيته ، فمعنى ﴿ رَبُّ ﴾ : يا ربي " ^(٦) .

الفريق الثاني : ذهب إلى أن هذه القراءة جاءت على لغة لبعض العرب في المنادى المضاف لياء المتكلم ، يكتفون من الإضافة بنيتها ، فيحذفون الياء

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٣٨٧ .

(٣) المحتسب ٢/ ٦٩ ، ٧٠ .

(٤) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٢١ ، ١٢٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٣/ ٣٨٦ ، والألفية ٤١ .

(٦) الحبر المحيط ٧/ ٤٧٤ .

والكسرة، ويجعلون الاسم مضمومًا كالمنادى المفرد ، وذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافًا ، كالأب والأب والرب^(١) .

قال ابن يعيش - رحمه الله - متحدثًا عن اللغات الواردة في المنادى المضاف ياء المتكلم : " ومنهم من يقول : ياربُّ ، ويا قومُ بالضم ، يريدون يا ربُّ ، ويا قوم ، وإنما يفعلون ذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة ؛ لأنهم إذا لم يضيفوها إلى ظاهر ، أو إلى مضمّر غير المتكلم ، علم أنها مضافة إلى المتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ، لأن ضميره الذي هو الياء قد يحذف ، فأعرفه " ^(٢) .

وقال العلامة ابن مالك - رحمه الله - : " وقد يستغنى بنية إضافة المنادى إلى الياء ، ويجيء وكأنه غير مضاف ، كما يفعل ذلك في غير النداء ، أعني كون الاسم مضافًا في المعنى ، مفردًا في اللفظ " ^(٣) .

وقد استشهد الرضى بهذه القراءة على هذه اللغة الواردة عن العرب ، وحكم عليها بالشذوذ ؛ فقال - رحمه الله - : " وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء ؛ للعلم بالمراد منه ، ومنه القراءة

الشاذة ﴿ رَبُّ أَحْكَمُ ﴾ ... ^(٤) ، وهي قراءة عشرية .

وجعل أبو حيان هذه اللغة خامسة اللغات الواردة في المنادى المضاف لياء المتكلم ، وأقلها فصاحة ، وجاء بهذه القراءة شاهدًا عليها ، والأصل : يا ربي ، فحذف حرف النداء وياء المتكلم ، وضُمَّت الياء ^(٥) .

رأي الباحث :

والصحيح ما ذهب إليه الفريق الثاني من العلماء ، فليست هذه القراءة من قبيل المنادى المفرد ، بل هي لغة لبعض العرب الفصحاء في النطق بالمنادى المضاف للياء ، حكاها عنهم سيبويه ، يحذفون الياء والكسرة ، ويبنون الاسم المنادى على الضم ؛ مشاكلة لضمّة المنادى المفرد ، فهو منصوب تقديرًا بفتحة مقدرة منع من

(١) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٣٩٠/١ ، والبحر المحيط ٤٧٤/٧ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٥٣٨/٢ ، وروح المعاني للألوسي ١٠٨/١٧ .

(٢) شرح المفصل ١١/٢ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٢/٣ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٣٩٠/١ .

(٥) ينظر : ارتشاف الضرب ٥٣٨/٢ .



ظهورها ضمة المشاكلة ، وإنما يأتي هذا فيما يكثر نداؤه مضافاً كالرب والأم ؛
حملاً للقليل على الكثير^(١) . واختلف في تعريف المضموم على هذه اللغة ، أهو
بالإضافة المنوية ، أم بالقصد والإقبال ؟ قال الشيخ خالد - رحمته الله - : والأظهر أن
تعريفه بالإضافة المنوية ؛ لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء ، ولو كان
تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه "^(٢) . ولا شذوذ ، ولا ضعف في حذف حرف النداء
عليها .

(١) ينظر : حاشية الصبان ١٥٥/٣ ، ١٥٦ .
(٢) التصريح ٢٣٤/٢ .

المسألة السادسة

اللغات الواردة في (هيات)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَاتُوعَدُونَ﴾^(١) بكسر التاء من ﴿هَيَاتَ﴾

تقديم

حكى الصغاني في هيات ستاً وثلاثين لغة: هيات ، وأيهات ، وهيهان ، وأيهان ، وهيهاه ، وأيهاه ، كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ، ومفتوحته ، ومكسورته . وكل واحدة منها منونة وغير منونة ، فتلك ست وثلاثون^(٢) .

وحكى غيره : هيهاك ، وأيهاك – بكاف الخطاب – ، وأيهاء ، وهيهاء ، وأيهاه ، وهيهاه ، بهاء السكت فيهما ، وبذلك غيراً أيهاه ، وهيهاه المعدودتين في اللغات السابقة، فإن الهاء فيهما للتأنيث بدل عن التاء ومحركة^(٣) . وبذلك تصير اللغات الواردة في هيات ثنتين وأربعين لغة .

وعلى اللغة الثالثة منها ، وهي ﴿هَيَاتَ﴾ بكسر التاء جاءت هذه القراءة

﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَاتُوعَدُونَ﴾ بكسر تاء ﴿هَيَاتَ﴾ ، وهي لغة تميم وأسد .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها أبو جعفر المدني – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –^(٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الاسم الذي تلحقه صوتاً أعجمياً نحو : عمرويه وحمديوه ، وما أشبهه ، والاختلاف في هيات ، وذيّة وذيّت ، وكيّة وكيّت) فقد تحدّث عن هيات ، ووضّح معناها ، وانطلق يبيّن الاستعمالات الواردة عن العرب لها ، فمنهم من يستعملها اسماً مفرداً ، فيقول : هيات ، بفتح التاء ، ويقف عليها بالهاء .

(١) سورة الأنعام – جزء من الآية ١٦٠ .

(٢) ينظر : التصريح ٢/٢٨٣ ، وشرح الأشموني ٣/١٩٩ ، ٢٠٠ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني ٣/٢٠٠ ، وحاشية الصبان ٣/٢٠٠ .

(٤) ينظر : تقريب النشر ١٤٧ ، والإتحاف ٢/٢٨٤ .



ومنهم من يستعملها جمعًا ، فيقرأ هذه القراءة ﴿ هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَاتُوعَدُونَ ﴾ بكسر تائها ، وإذا وقف عليها وقف بالتاء ، والكسرة فيها للبناء ، كالفتحه التي في المفرد ﴿ هَيَّاتِ ﴾ . وإليك ما قاله المبرد - رحمه الله - عن هذا الاستعمال : " ومنهم من يجعلها جمعًا كَبَيُّضَاتٍ ، فيقول : ﴿ هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَاتُوعَدُونَ ﴾ وإذا وقف على هذا القول وقف بالتاء ، والكسرة إذا أردت الجمع للبناء ، كالفتحه إذا أردت الواحد " (١) .

وما قاله المبرد عن هذا الاستعمال هو عين ما قاله سيبويه ، فقد قال - رحمه الله - : " وسألته عن هيهاتِ اسم رجل وهيهاتُ ، فقال : أما من قال : هيهاتُ ، فهي عنده بمنزلة علقاة . والدليل على ذلك أنهم يقولون في السكوت : هيهاه .

ومن قال : هيهاتِ فهي عنده كَبَيُّضَاتٍ ، ونظير الفتحه في الهاء الكسرة في التاء ، فإذا لم يكن هيهاتِ ولا هيهاتُ علمًا لشيء ، فهما على حالهما لا يُغَيَّران عن الفتح والكسر ؛ لأنهما بمنزلة ما ذكرنا مما لم يتمكن " (٢) .

الدراسة التفصيلية

تناول العلماء هذه اللفظة بالدراسة والتوجيه من لدن الخليل وسيبويه إلى ما شاء الله. ويبدو لي أنهم في الحديث عنها على فريقين :

الفريق الأول : ذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحويين إلى أن هيهات بكسر التاء جمع ، كبيضات جمع بيضة ، ومن وقف عليها وقف بالتاء (٣) .

قال الزجاج - رحمه الله - : " فإذا كسرت جعلتها جمعًا ، وبنيتها على الكسر .. ومن جعلها جمعًا فهي بمنزلة قول العرب : استأصل الله عَرَقاتِهِم وعَرَقاتَهُم . فالذي يقول : عَرَقاتِهِم بالكسر ، جعلها جمعًا ، وواحدًا كأنه عَرَقةٌ وعَرَقةٌ وواحد هيهاتِ على هذا اللفظ وإن لم يكن حاله واحدًا : هَيْهَةٌ ، فإن هذا تقديره وإن لم ننطق به. وأما عَرَقاتٌ فقد تكلم بواحدًا ، يقال : عَرَقةٌ وعَرَقاتٌ ، وعَرَقةٌ وعَرَقاتٌ . وإنما كُسر في الجمع ؛ لأن تاء الفتح في الجمع كسر ، تقول : مررت بالهنداتِ ، وكذلك

(١) المقتضب ١٨٢/٣ .

(٢) الكتاب ٢٩١/٣ ، ٢٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٩١/٣ ، ٢٩٢ ، والمقتضب ١٨٢/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١٢/٤ ، والخصائص ٤٣/٣ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٢٣٣/١١ .

رأيت الهنداتِ" (١) .

وقال النحاس - رحمته الله - فأوجز : " ومن كسر وقف بالتاء عند الجماعة نَوْنٌ أو لم يُنَوِّنْ ؛ لأنها جمع كَبِيضَات ، واحدها هَيْهَةٌ كَبِيضَةٌ ، ونصب الجمع كخفضه " (٢) .

وقد تحدّث ابن جني - رحمته الله - في (الخصائص) عن هيهات ، وأورد ما جاء فيها عن العرب من لغات ، وقال عن كسر التاء : " ومن كسر التاء فقال : هيهاتِ فإن التاء تاء جماعة التأنيث ، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد . واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين ، ولو جاءت غير محذوفة لكانت هَيْهَاتٍ ، لكنها حذفت ؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن ، فجاء جمعه مخالفاً لجمع المتمكن " (٣) .

وقال في محتسبه : " ومن كسر كتبها بالتاء ؛ لأنها جماعة ، والكسرة في الجماعة بمنزلة الفتحة في الواحد " (٤) .

وأورد مكي القيسي - رحمته الله - هذه القراءة في مشكله ، وقال في توجيهها : " ومن كسر التاء وقف بالتاء ؛ لأنه جمع ، كبيضة وبيضات ، كأن واحد هيهات هَيْهَةٌ " (٥) .

وقد تعقّب ابن عطية - رحمته الله - هؤلاء العلماء القائلين : إن هيهات جمع هَيْهَةٌ ، كبيضات جمع بيضة ، ورأى أن هذا سوء فهمٍ منهم لعبارة سيبويه ، فقال - رحمته الله - : " وهي .. عند سيبويه جمع هيهات ، وكان حقها أن تكون هيهيات ، إلا أن ضعفها لم يقتض إظهار الياء ، فقال سيبويه رحمته الله : هي مثل بيضات ، أراد في أنها جمع ، فظن بعض النحاة أنه أراد في اتفاق المفرد فقال : واحد هيهات هيهة ، وليس كما قال " (٦) .

وقد ردّد أبو حيان في بحره ما قاله ابن عطية (٧) . ونعم ما قال .

الفريق الثاني : يبدو للباحث أن الفراء يرى (هيهات) اسماً مفرداً ، سواء أكانت مفتوحة التاء أم مكسورتها ، والكسر لغة لبعض العرب ، والوقف عليها بالتاء في كلتا الحالتين ، قال - رحمته الله - : " فإذا وقفت على هيهات وقفت بالتاء في كليهما ؛ لأن من العرب من يخفض التاء ، فدلّ ذلك على أنها ليست بهاء التأنيث ؛ فصارت بمنزلة دَرَاكِ

(١) معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤ ، ١٣ .

(٢) إعراب القرآن ٤١٨/٢ .

(٣) الخصائص ٤٣/٣ ، ٤٤ .

(٤) المحتسب ٩١/٢ .

(٥) مشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢ .

(٦) المحرر الوجيز ٢٣٢/١١ ، ٢٣٣ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٥٦١/٧ .



ونظارٍ . ومنهم من يقف على الهاء ؛ لأن من شأنه نصبها فيجعلها كالهاء ^(١) . وقال أيضاً : " واختار الكسائي الهاء ، وأنا أقف على التاء " ^(٢) .

وقد بسط ابن يعيش - رحمه الله - الحديث عن هيات - بكسر التاء - ، وذكر أنها لغة تميم وأسد ، وأنها تحتل أمرين ، فقال - رحمه الله - : " ومنهم من كسر التاء فقال : هيات ، وهي لغة تميم وأسد ، ويحتل أمرين : أحدهما : أن يكون اسماً واحداً كحاله في لغة من فتح ، وإنما كسر على أصل التقاء الساكنين ؛ لخفة الألف قبلها ، كما كسروا نون التنثية بعد الألف في قولك : الزيدان والعمران .

ويحتمل أن يكون جمع هيات المفتوحة الجمع المصحح ، والتاء فيها تاء جمع التانيث ، فالكسرة فيها كالفتحة في الواحد ، ويكون الوقف بالتاء على حد الوقف على التاء في مسلمات، واللام التي هي الألف في هيات محذوفة ؛ لالتقاءها مع ألف الجمع ، وإنما حذفت ولم تقلب كما قلبت في حليات ؛ لعدم تمكنها ، جعلوا للمتمكن مزية على غير المتمكن فحذفوها على حد حذف الياء في اللذان واللتان ، ولو جاءت غير محذوفة لقلت : هيات " ^(٣) .

وليست هيات بكسر التاء جمعاً عند أبي حيان ، فقد قال - رحمه الله - : " فالذي اختاره أنها إذا نونت وكسرت ، أو كسرت ولم تتون لا تكون جمعاً لهيات " ^(٤) .
وإنهما هي اسم مفرد يستعمله بعض العرب بكسر التاء ، قال - رحمه الله - : " وتكسرها تميم وأسد ، ويقفون بالتاء " ^(٥) .

رأي الباحث :

الذي يميل إليه الباحث ويرتضيه أن هذه الصور اللفظية لـ (هيات) لغات واردة عن العرب الفصحاء ، حكاها عنهم العلماء ، والمعنى واحد ، فالفتح لغة الحجازيين ، والكسر لغة تميم وأسد ، وقد قال عنهما الزجاج - رحمه الله - : " فأما الفتح والكسر بغير تنوين فكثيرتان في القراءة ، وذكرهما القراء والنحويون " ^(٦) .

(١) معاني القرآن ٢/٢٣٥ .

(٢) المصدر السابق ٢/٢٣٦ .

(٣) شرح المفصل ٤/٦٦ .

(٤) البحر المحيط ٧/٥٦١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٣/٢٠٧ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٢ .

المسألة السابعة

(اللام) الطلية

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(١) **بالتاء .**

تقديم

من عوامل الجزم التي تجزم الفعل المضارع اللام الطلية ، وهي اللام الموضوع لطلب فعل الشيء ، يقول العلامة ابن مالك - رحمه الله - :

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِباً ضَمَّ جَزَماً .: فِي الْفِعْلِ هَكَذَا يَلْمُ وَمَا^(٢)

وتحرك هذه اللام بالكسر ، وسُليَم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من

تحريكها ، نحو قوله تعالى : ﴿فَلَيْسَتْ جِبُورًا وَلِيَوْمِنَا﴾^(٣) ويكثر دخول اللام الطلية

على الفعل المضارع المبني للمفعول ، سواء أكان لمتكلم ، نحو : لأُخرج ، ولنُخرج ،

أم مخاطب ، نحو : لتُخرج يا بكر ، أم غائب ، نحو : ليُخرج بكر .

ويكثر دخولها - أيضاً - على المضارع المبني للفاعل إذا أُسند إلى الغائب، نحو :

ليُخرج بكر من القرية .

ودخولها على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفردًا ، نحو قوله ﷺ

لأصحابه : " قوموا فلأصل لكم "^(٤) أو معه غيره ، كقول الله تعالى حكاية عن الكفار :

﴿وَلَنَحْمِلُ خَطِيئَتَكُمْ﴾^(٥) .

وأقل منه دخولها على فعل الفاعل المخاطب ، كما في هذه القراءة ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ

وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾^(٦) ..^(٧) .

(١) سورة يونس - جزء من الآية ٥٨ .

(٢) الألفية ص ٥٠ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ١٨٦ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب (الصلاة) باب الصلاة على الحسير ، رقم ٣١٠ ج ٤٨٨/١ فتح ،
ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، رقم ٦٥٨ ج ٤٥٧/١ .

(٥) سورة العنكبوت - جزء من الآية ١٢ .

(٦) سورة يونس ٥٨ .

(٧) ينظر : مغني اللبيب ١/١٨٥ ، ١٨٦ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٥٤٢ ، وشرح الأشموني



توثيق القراءة :

وقد قرأ بها يعقوب الحضرمي في رواية رويس عنه^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

نالت هذه القراءة اهتماماً كبيراً من المبرد - رحمته الله - فقد استشهد بها ثلاث مرات في مقتضبه ، ونسبها للنبي صلى الله عليه وسلم ، وهاك بيان ذلك :

أولاً : استشهد بها في الجزء الثاني (باب الحروف التي تجزم الأفعال) على أن اللام لو دخلت على فعل المخاطب لكان دخولها جيداً ؛ لأنها جاءت على الأصل ؛ إذ الأصل في الأمر أن يكون بأداة حملاً على أخيه النهي ، إلا أن ذلك قليل ؛ لاستغنائهم بصيغة الأمر عن الأمر باللام ، قال - رحمته الله - : " فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب ، نحو قول القائل : قم ولأقم معك ، فاللام جازمة لفعل المتكلم . ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر ؛ لاستغنائهم بقولهم : افعَل عن لتفعل ، وروى أن رسول الله قرأ ﴿ فَيَذِكُكَ فَلَئِمَّ حُورًا ﴾ بالتاء^(٢) .

ثانياً : استشهد بها في الجزء الثاني - أيضاً - (باب الأمر والنهي) على أن اللام هي التي جزمت الفعل ، وأن هذه القراءة جاءت على أصل الأمر ، يبدو ذلك جلياً من قوله : " ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ ﴿ فَيَذِكُكَ فَلَئِمَّ حُورًا ﴾ فهو مجزوم جزمته اللام ، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر^(٣) .

ثالثاً : استشهد بها في الجزء الثالث (باب ما يكون حالاً وفيه الألف واللام) على أن صيغة الأمر إنما هي صيغة الأمر باللام في المعنى ، منطلقاً من ذلك إلى جواز جعل (الأول) من قولهم : ادخلوا الأول فالأول ، مرفوعاً على البدلية من حيث المعنى ، ومؤيداً بذلك عيسى بن عمر الذي كان يجيزه ، وهذا هو مفهوم قوله : " فإذا قلت : ادخلوا الأول فالأول فلا سبيل عند أكثر النحويين إلى الرفع ؛ لأن البدل لا يكون من المخاطب ؛ لأنك لو قدرته بحذف الضمير لم يجز . فأما عيسى بن عمر فكان يجيزه ، ويقول : معناه ليدخل الأول فالأول ، ولا أراه إلا جائزاً على المعنى لأن قولك (ادخل)

٤/٣ ، ٤ ، وإعراب الفعل لأستاذنا الدكتور إبراهيم حسن ١٢٣ ، ١٢٤ .
(١) ينظر : النشر ٢/٢٨٥ ، وتقريبه ١٢٣ ، والإتحاف ٢/١١٦ .
(٢) المقتضب ٢/٤٣ ، ٤٤ .
(٣) المصدر السابق ٢/١٢٩ .

إنما (لتدخل) في المعنى ، وقرأ رسول الله ﷺ ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾^(١) .

الدراسة التفصيلية

تناول المفسرون وجمهرة النحاة هذه القراءة بالدراسة والتوجيه ، فقد أوردها ابن عطية في تفسيره ، وقال في توجيهها : " وأما من قرأ ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾ فأدخل اللام في أمر المخاطب فذلك على لغة قليلة . حكى ذلك أبو علي في الحجة ، وقال أبو حاتم وغيره : الأصل في كل أمر إدخال اللام ، إذا كان النهي بحرف فكذلك الأمر "^(٢) . ويراها الشوكاني جاءت على لغة قليلة ، يقول - ﷺ - : " وقد تقرّر في العربية أن لام الأمر تحذف مع الخطاب إلا في لغة قليلة ، جاءت هذه القراءة عليها "^(٣) . وقد تناول بعض النحويين هذه القراءة ذاكرين أنها جاءت على أصل الأمر ، كالقراء^(٤) ، وأبي الحسن الوراق^(٥) ، وابن جني^(٦) ، والاسفراييني^(٧) . ونقل أبو حيان في الارتشاف عن العلماء أن إثبات تاء الخطاب واللام ، نحو : لتقم ، لغة رديئة قليلة ، ثم قال : " وزعم الزجاجي أنها لغة جيدة "^(٨) . وقد تتبع الباحث النحويين في هذا الشأن ، فبدا ما قاله أبو حيان واضحاً عند بعضهم ، فقد نقل الفراء عن الكسائي أنه كان يعيب هذه القراءة ، قال - ﷺ - : " وكان الكسائي يعيب قولهم ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾ ؛ لأنه وجده قليلاً ؛ فجعله عيباً "^(٩) ، وقال الأخفش : " وقال بعضهم ﴿فَلْتَفَرَّحُوا﴾ ، وهي لغة للعرب رديئة ؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يقدر فيه على (افعل) ، يقولون : ليقل زيد ؛ لأنك لا تقدر على (افعل) ، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل فقلت : قل ، ولم تحتج إلى اللام "^(١٠) .

(١) المقتضب ٢٧٢/٣ .

(٢) المحرر الوجيز ٥٨/٩ .

(٣) فتح القدير ٦٣٥/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٤٦٩/١ .

(٥) ينظر : علل النحو ١٤٩ .

(٦) ينظر : المحتسب ٣١٤/١ .

(٧) ينظر : لباب الإعراب ١٤٧ .

(٨) ارتشاف الضرب ٥٤٢/٢ .

(٩) معاني القرآن ٤٦٩/١ ، ٤٧٠ .

(١٠) معاني القرآن ٥٧٠/٢ .



وذكر ابن يعيش أنه إذا كان المأمور حاضراً لم يحتج إلى اللام ، من قبل أن
المواجهة تعني عنها ، ثم قال : " وربما جاءت اللام مع فعل المخاطب ، نحو قوله تعالى
في قراءة أبي ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا﴾ .. " (١) .

وقد استشهد بهذه القراءة جماعة من النحويين على أن دخول اللام على أمر
المخاطب أقل منه على أمر المتكلم ، كابن هشام (٢) ، والمالقي (٣) ، والأشموني (٤) .
لكن وجد الباحث من النحويين من حكم على هذه اللغة بالجودة ، وفي مقدمتهم أبو
العباس المبرد الذي قال : " .. ولو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل " (٥) .
وإلى هذا ذهب أبو القاسم الزجاجي ، فقد قال - ﷺ - : " وإذا كان الأمر
للمخاطب باللام كان مجزوماً بها ، كقولك : لتخرج يا زيد ، ولتركب يا عمرو ، وهي
لغة جيدة . وروي أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَّحُوا﴾ .. " (٦) .

وقال الشيخ محمد محيي الدين - ﷺ - : " ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب
بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى ما ذكره الزجاج أميل ؛ لوروده في الحديث الصحيح ،
وفي قراءة جماعة من أعلام الصحابة " (٧) .

وقد أفاض ابن جني في حديث طيب عن هذه القراءة مبيناً أنها جاءت على أصل
الأمر ، وسبب إيثاره هنا ، يقول - ﷺ - : " ... ﴿فَلتَفَرَّحُوا﴾ بالتاء خرجت على
أصلها ، وذلك أن أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر ، وهو اللام ، فأصل اضرب :
لتضرب ، وأصل قم : لتقم ، كما تقول للغائب : ليقم زيد ، ولتضرب هند ، لكن لما
كثر أمر الحاضر ، نحو : قم ، واقعد ، وادخل ، واخرج ، وخذ ، ودع ، حذفوا حرف
المضارعة تخفيفاً ، ودل حاضر الحال على أن المأمور هو الحاضر المخاطب ، فلما
حذف حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً ، فاحتجج إلى همزة الوصل ؛
ليقع الابتداء بها ، فقيل : اضرب ، اذهب ، ونحو ذلك وكان الذي حسن التاء هنا

(١) شرح المفصل ٤١/٧ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١٨٢/٤ ، ومغني اللبيب ١٨٦/١ .

(٣) ينظر : رصف المباني ٢٢٧ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ٣/٤ .

(٥) المقتضب ٤٣/٢ ، ٤٤ .

(٦) الجمل في النحو ٢٠٨ .

(٧) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٨٢/٤ .

أنه أمر لهم بالفرح ، فخطبوا بالتاء ؛ لأنها أذهب في قوة الخطاب . فاعرفه ، ولا تقل قياساً على ذلك (فبذلك فلتحزنوا) ؛ لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح ، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم ، فتؤكد ذلك بالتاء على ما مضى ^(١) .

وقيل في إثارة اللام والتاء في هذه القراءة : أنه لما كان النبي ﷺ مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام والتاء .

فلما كان الأمر لجملة المؤمنين حاضرهم وغائبهم ، غلب الحاضرون في الخطاب على الغائبين ، وأتى باللام رعاية لأمر الغائبين ^(٢) . قال الألويسي - ﷺ - : " وهي نكتة بديعة ، إلا أنه أمر محتمل " ^(٣) .

رأي الباحث :

يتابع الباحث القائلين بأن إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب لغة جيدة لبعض العرب ، وإن كانت قليلة ؛ لورودها في قراءة أعلام الصحابة والتابعين ، وهي قراءة عشرية ، قرأ بها يعقوب الحضرمي . وجاءت في الحديث الصحيح ، والشعر العربي ، وهي الأصل والقياس ، كما يقول الزمخشري ^(٤) .

وقال ابن الجزري - ﷺ - عن هذه القراءة : " ورويناها مسندة عن النبي ﷺ ، وهي لغة لبعض العرب " ^(٥) .

(١) المحتسب ٣١٣/١ ، ٣١٤ .

(٢) ينظر : روح المعاني للألويسي ١٤١/١١ .

(٣) المصدر السابق ١٤١/١١ .

(٤) ينظر : الكشف ٣٥٣/٢ .

(٥) النشر ٢٨٥/٢ .



المَبْحَثُ الثَّالِثُ

الدراسة النحوية للقراءات الشاذة

فيه إحدى وعشرون مسألة

المسألة الأولى

حذف التنوين لالتقاء الساكنين

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾^(١) بحذف التنوين

تقديم

يحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقد وردت شواهد شعرية ونثرية كثيرة ، تنطق بذلك^(٢) .

والعلماء في الحكم عليه فريقان :

الفريق الأول : جعله مقصوراً على الضرورة الشعرية .

والفريق الثاني : أجازَه في فصيح الكلام ، قال ابن عصفور - رحمته الله - : " وهو

الصحيح ، وقد قرئ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين^(٣) .
وأتى بشواهد شعرية ونثرية تُبرهن على ذلك^(٤) .

توثيق القراءة :

قرأ قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين من

﴿أَحَدٌ﴾ أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين ،
والحسن ، وابن أبي إسحاق ، وأبو السمال ، وأبو عمرو في رواية يونس ومحبوب
والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه^(٥) .

قال ابن خالويه - رحمته الله - : " وقد رويت عن عمر رضي الله عنه " ^(٦) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الصفة التي تجعل وما قبلها بمنزلة شيء واحد

(١) سورة الإخلاص - الآيتان ١ ، ٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٣٢/١ ، ٣٠٠/٣ ، والمقتضب ٣١١/٢ ، ٣١٢ ، والإنصاف للأنباري ٦٥٩/٢-٦٦٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٥٩٥/٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٥٩٦/٢ .

(٥) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٨٣ ، والبحر المحيط ٥٧١/١٠ .

(٦) مختصر شواذ القرآن ١٨٣ .



فيحذف التنوين من الموصوف) فقد ذكر أن التنوين يحذف لزومًا في كل اسم غالب وُصف بابن ، مضاف إلى اسم غالب أو كنية ، نحو : هذا زيدُ بن عمرو ؛ وذلك لالتقاء الساكنين ؛ ولأن الصفة والموصوف بمنزلة شيء واحد .

فإن كان التنوين في غير هذا الموضع فالمختار والوجه فيه أن يُحرك لالتقاء الساكنين لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة ، وإنما جاز في التنوين لمضارعه إياها ، وأنه يقع كثيرًا بدلاً منها ، ويزاد في الموضع الذي تزداد فيه .

فلا يحذف التنوين ؛ لأن حقه أن يُحرك لالتقاء الساكنين ، إلا أن يضطر شاعر فله ذلك^(١) ثم أورد شواهد شعرية عديدة ، حُذف فيها التنوين لالتقاء الساكنين ، وأتى بهذه القراءة شاهدًا على ذلك ، وأن الوجه إثبات التنوين ، والحذف مجاز للضرورة ، ويبدو أنه يحمل الحذف في القراءة على ذلك ، وليس في القرآن ضرورة .

فقد قال إثر ذكره الشواهد الشعرية : " ... وقرأ بعض القراء ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ وأما الوجه فإثبات التنوين ، وإنما هذا مجاز "^(٢) .

وبهذا يتفق المبرد مع شيخ النحويين في أن التنوين يحذف لزومًا ؛ لالتقاء الساكنين في المسألة المعروفة ؛ لكثرتة في كلامهم ، ولا يحذف لالتقاء الساكنين في غير ذلك إلا في الضرورة^(٣) .

الدراسة التفصيلية

تناول العلماء هذه القراءة في مؤلفاتهم بالدراسة والتوجيه ، وأجمعوا على أن حذف التنوين فيها لالتقاء الساكنين^(٤) ، لكنهم اختلفوا في الحكم على هذا الحذف ، وبيان مدى استعماله في العربية على النحو التالي :

١ - فمنهم من جعله مقصورًا على الضرورة الشعرية ، ومن هؤلاء : سيبويه والمبرد ، فقد ذهب سيبويه وتبعه المبرد إلى أن التنوين يحذف لزومًا ؛ لالتقاء الساكنين في المسألة المعروفة ، وهي : كل اسم غالب ، وُصف بابن ، مضاف إلى اسم غالب

(١) ينظر : المقتضب ٣١١/٢ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .

(٢) المصدر السابق ٣١٣/٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٦٩/١ ، ٥٠٤/٣ ، ٥٠٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٠٠/٣ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٧٧/٥ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٨٨/٣ ، ٧٨٩ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٥٠٨/٢ ، والمحرم الوجيز لابن عطية ٣٨٢/١٦ ، والتبيان للعكبري ١٣٠٩/٢ .

أو كنية ، نحو : هذا زيدُ بن عمرو ، ولا يحذف لالتقاء الساكنين في غير ذلك إلا في الضرورة الشعرية^(١) .

وعلى منوالهما نسج ابن يعيش - رحمته الله - في شرح المفصل^(٢) .

وحكم النحاس - رحمته الله - على حذف التنوين لالتقاء الساكنين في هذه القراءة ونحوها بأنه قبيح^(٣) .

٢ - ومنهم من أجازَه في فصيح الكلام ، ويبدو لي أن الفراء من هؤلاء ، فقد ذكر هذه

القراءة ، ووجهها على لسان قارئها قائلاً : " والذي قرأ ﴿أَحَدٌ﴾ الله

أَلْصَكْمُ ﴿بَحْفِ التَّنْوِينِ مِنْ ﴿أَحَدٌ﴾ يَقُولُ : النون نون الإعراب ، إذا

استقبلتها الألف واللام حذفت"^(٤) ، وأورد لذلك شواهد شعرية كثيرة ، ثم قال : "

وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ الله

أَلْصَكْمُ ﴿فِيحذفون النون من ﴿أَحَدٌ﴾ .. "^(٥) .

وأورد أبو البركات الأنباري الشواهد الشعرية والقراءة القرآنية التي ذكرها

الفراء ؛ وزاد عليها ، ثم قال : " والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً "^(٦) .

وذكر أبو حيان هذه القراءة ، ونسبها لجماعة من القراء ، وعلل حذف التنوين

بالتقاء مع لام التعريف ، وقال : " وهو موجود في كلام العرب ، وأكثر ما يوجد

في الشعر "^(٧) .

وقد جمع ابن عصفور - رحمته الله - ما أثير حول هذه المسألة ، واختار جواز

حذف التنوين في فصيح الكلام ، وصححه مستشهداً بالمنثور والمنظوم ، ومما قاله

في ذلك : " وأما حذف التنوين لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة ،

ومنهم من أجازَه في فصيح الكلام ، وهو الصحيح ، وقد قرئ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾

(١) ينظر الكتاب ١٦٩/١ ، ٥٠٤/٣ ، والمقتضب ٣١١/٢ ، ٣١٥ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٦/٢ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٧٨٨/٣ ، ٧٨٩ .

(٤) معاني القرآن ٣٠٠/٣ .

(٥) المصدر السابق ٤٣٢/١ .

(٦) البيان ٥٤٢/٢ .

(٧) البحر المحيط ٥٧١/١٠ .



١ ﴿اللَّهُ الصَّكْمُ﴾ بحذف التنوين . وقرأ عمارة بن عقيل ﴿وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ﴾

النَّهَارُ﴾^(١) بحذف التنوين من ﴿سَابِقُ﴾ ، فسئل عن ذلك فقال : لو نوّنته لكان

أوزن ، يريد : أتقل ، وكان عمارة بن عقيل فصيحاً^(٢) .

٣ - وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة^(٣) . وقد

سبقه إلى ذلك أبو الحسن الأخفش حين قال : " ومن العرب من لا يُنَوِّن ، يحذف
لاجتماع الساكنين "^(٤) .

٤ - وحكم ابن هشام في المغني على حذف التنوين لالتقاء الساكنين بأنه قليل^(٥) . ويرى

الصبان أن التنوين إنما ترك في هذه القراءة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(١) ﴿اللَّهُ الصَّكْمُ﴾

لتنمائل الكلمات في ترك التنوين^(٦) .

رأي الباحث :

العلماء الذين جعلوا حذف التنوين لالتقاء الساكنين في غير المسألة المعروفة مقصوراً على الضرورة ؛ إنما دفعهم إلى ذلك أنهم وجدوا العرب يتخلصون من التقاء الساكنين بتحريك التنوين ؛ فينشأ عن ذلك نون مكسورة ، أو مضمومة ، ولا يخالف ذلك إلا الشعراء ، فيحذفون التنوين للحفاظ على الوزن ، وهذا أمر مجاز لهم .
والذين أجازوه في فصيح الكلام نظروا إلى كثرة الشواهد الشعرية ، والقراءات القرآنية الناطقة بذلك .

والذي أميل إليه وأراه أقرب إلى الصواب أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين في نحو هذه القراءة لغة لبعض العرب الفصحاء ، كما ذكر الأخفش والجرمي ، وقد سمع الفراء هذه القراءة عن القراء الفصحاء .

ويدخل في هذه اللغة ما ورد عن العرب من أشعار ، وما جاء عليها من قراءات . وقد كان نصر بن عاصم الليثي يتعصب لهذه القراءة ، ولا يرى غيرها ، فقد جاء في طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: " عن خالد الحذاء ، قال : سألت نصر بن عاصم ،

(١) سورة يس ٤٠ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٩٥/٢ ، ٥٩٦ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ٣٤٢/١ .

(٤) معاني القرآن ٧٤٦/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١٧٣/٢ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٧/١ .

وهو أول من وضع العربية : كيف تقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ١ ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ فلم
 ينون . فأخبرته أن عروة ينون ، فقال : بئس ما قال ، وهو للبئس أهل . فأخبرت عبد
 الله بن أبي إسحاق بقول نصر بن عاصم ، فما زال يقرأ بها حتى مات " (١) .
 ولعل هذا مما يعضد أنها لغة فصيحة – وإن كان القراءات الواردة عليها شاذة –
 نطق بها بعض العرب ؛ طلباً للخفة .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢٧ .



المسألة الثانية

فعل الأمر مبني أم معرب ؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿صَلِّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾^(١) بكسر الدال .

تقديم

دارت رحى الخلاف بين البصريين والكوفيين حول فعل الأمر ، أمبني هو أم معرب ؟ فذهب البصريون إلى أنه مبني ، محتجين بأن الفعل ليس أصله الإعراب وإنما أصله البناء ، وإنما أعرب منه ما أعرب ؛ لشبهه بالاسم ، وهذا لم يشبهه ؛ فلذلك لم يعرب . وبأنه لو كان معرباً لكان له جازم ، ظاهر أو مضمّر ، وليس في اللفظ جازم ، فلم يبق إلا أن يكون مضمراً ، وإضمار الجازم وإبقاء عمله لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية^(٢) .

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدر ، وهو عندهم مقتطع من المضارع ، فأصل قم : لتقم ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة^(٣) . وقالوا : إن البناء لزوم آخر الكلمة سكوناً أو حركة ، ولم يوجد الحذف من علامات البناء ، والعرب تقول : اغز ، واخش ، وارم فتحذف آخره ، فدل ذلك على أنه معرب^(٤) . وتبعهم ابن هشام في المغني^(٥) .

وقد ردّ ابن عصفور مذهبهم قائلاً : " وهذا لا حجة فيه ؛ لأن المبني إذا أشبه المعرب عومل معاملته في غير موضع . دليل ذلك النداء ، تقول : يا زيدُ العاقلُ ، والعاقلُ ، فتنته على اللفظ والموضع ، والمبني لا يُنته إلا على الموضع ، لكنه لما أشبه المعرب عومل معاملته ، فكذلك : اغز ، إنما حذف آخره ؛ لأنه أشبه لتغز ، في معناه وحروفه ، فلذلك عومل معاملته فحذف آخره ، فثبت أنه مبني^(٦) .

(١) سورة ص - الآية ١ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٤/٢ ، ٣٣٥ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني ٥٨/١ ، ٥٩ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٣٥/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١٨٩/١ .

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٣٥/٢ .

فالأصح مذهب البصريين ، وعليه سار ابن مالك - رحمته الله - قائلاً :

وَفَعَلُ أَمْرٍ وَمُضَىٰ نَيْبًا .: (١)

ويبنى فعل الأمر على ما يجزم به مضارعه المبدوء ببناء الخطاب .

فنحو : اضرب مبني على السكون ؛ لأن مضاره يجزم بالسكون ، نحو : لم تضرب . ونحو : اضربا ، واضربوا ، واضربي مبني على حذف النون ؛ لأن مضارعها يجزم بحذف النون ، نحو : لم تضربا ، ولم تضربوا ، ولم تضربي .

ونحو : اغز ، واخش ، وارم مبني على حذف آخر الفعل ؛ لأن مضارعها يجزم بحذف آخره ، نحو : لم تغز ، ولم تخش ، ولم ترم . فـ(اغز) مبني على حذف الواو ، و(اخش) مبني على حذف الألف ، و(ارم) مبني على حذف الياء (٢) . وعلى ذلك جاءت هذه القراءة ﴿ صَدِّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ ﴾ (٣) بكسر الدال .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي بن كعب ، والحسن ، وأبي السمال ، وابن أبي إسحاق ، وابن أبي عبة ، ونصر بن عاصم (٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الأسماء التي وقعت على حرفين) حيث ذكر أن فواتح السور مبنية على الوقف ؛ لأنها حروف تهج ، نحو ﴿ الم ﴾ ، و﴿ المر ﴾ ، و﴿ حم ﴾ ، و﴿ طس ﴾ . ولولا أنها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

ثم أتى بهذه القراءة التي نسبها للحسن ؛ لأنها تخالف فواتح السور ، فالحسن لم يجعلها حرفاً ، ولكنه جعلها فعلاً ، وتفسيره لها على ذلك : صاد بالقرآن عمك ، أي : عارض بالقرآن عمك ، من قولك : صاديت الرجل ، أي : عارضته . فهي فعل أمر مبني على حذف حرف العلة ، وهو الياء .

قال المبرد - رحمته الله - متحدثاً عن هذه القراءة : " فأما قراءة الحسن ﴿ صَدِّ ﴾

(١) الألفية ٢ .

(٢) ينظر : التصريح ٥٠/١ ، ٥١ .

(٣) سورة ص - الآية ١ .

(٤) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٢٩ ، والمحتسب لابن جني ٢٣٠/٢ ، والبحر المحيط ١٣٥/٩ .

وَالْقُرْآنِ ﴿ فَإِنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهَا حَرْفًا ، وَلَكِنَّهُ فَعْلٌ ، إِنَّمَا أَرَادَ : صَادٍ بِالْقُرْآنِ عَمَلِكِ . وَهَذَا تَفْسِيرُ الْحَسَنِ ، أَيُ : عَارِضٌ بِالْقُرْآنِ عَمَلِكِ ، مِنْ قَوْلِكَ : صَادَيْتَ الرَّجُلَ ، أَيُ : عَارِضْتَهُ ، وَمِنْهُ ﴿ فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّيْ ﴾ (١) أَيُ : تَعَرَّضُ (٢) .

الدراسة التفصيلية

ذَكَرَ الْفَرَاءَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ ، وَنَسَبَهَا لِلْحَسَنِ ، وَوَجَّهَ كَسْرَ الدَّالِ فِيهَا بِأَنَّهُ جَاءَ لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي آخِرَ الْكَلِمَةِ أَلْفٌ (٣) . وَعَلَى ذَلِكَ فَهِيَ حَرْفٌ . وَسَبَقَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَبْرَدَ حَكَى عَنِ الْحَسَنِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا فَعْلٌ ؛ بِمَعْنَى : صَادٍ بِالْقُرْآنِ عَمَلِكِ ، أَيُ : عَارِضٌ (٤) .

وَتَتَنَاوَلُ الْعُلَمَاءُ مِنْ بَعْدِهَا هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِالْدِّرَاسَةِ وَالتَّوْجِيهِ ، ذَاكِرِينَ أَنَّهَا تَحْتَمَلُ وَجْهَيْنِ :

أولهما : أَنْ ﴿ صَدَّيْ ﴾ فَعْلٌ مِنْ الْمَصَادَاةِ ، وَهِيَ الْمَقَابَلَةُ وَالْمَعَارِضَةُ ، يُقَالُ : صَادَيْ يَصَادِي إِذَا عَارِضٌ ، وَالْمَعْنَى : صَادٍ عَمَلِكِ بِالْقُرْآنِ ، أَيُ : عَارِضٌ عَمَلِكِ بِالْقُرْآنِ ، وَقَابَلَهُ بِهِ ، فَاعْمَلْ بِأَوْامِرِهِ ، وَانْتَهَ عَنْ نَوَاهِيهِ .

وثانيهما : أَنْ ﴿ صَ ﴾ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ ، نَحْوُ : ﴿ قَ ﴾ ، وَ﴿ تَ ﴾ ، وَجَاءَتْ الدَّالُ مَكْسُورَةً لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ .

وَهَذَا مَفْهُومٌ مَا قَالُوهُ فِيهَا . قَالَ الزَّجَّاجُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - : " فَأَمَّا ﴿ صَ ﴾ فَفَرَأَ الْحَسَنُ : ﴿ صَدَّيْ وَالْقُرْآنِ ﴾ فَكَسَرَ الدَّالَ ، فَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ : مَعْنَاهُ صَادٍ الْقُرْآنَ بِعَمَلِكِ ، أَيُ : تَعَمَّدَهُ ، وَسَقَطَتِ الْيَاءُ لِلْأَمْرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ كَسْرَتُ الدَّالِ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ إِذَا نَوَيْتَ الْوَصْلَ .

وَكَذَلِكَ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ﴿ صَدَّيْ وَالْقُرْآنِ ﴾ ، وَقَرَأَ أَيْضًا ﴿ قَ وَالْقُرْآنِ ﴾

(١) سورة عيس - الآية ٦ .

(٢) المقتضب ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢/٣٩٦ .

(٤) ينظر : المقتضب ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

المَجِيدِ ﴿١﴾ فالكسر في مذهب ابن أبي إسحاق لالتقاء الساكنين ﴿٢﴾ .
وقال أيضاً : " من كسر فعلى ضربين : لالتقاء الساكنين ، وبكسرها على معنى
صادِ القرآن بعملك ، من قولك : صادى يُصادي إذا قابل وعادل ، يقال : صاديته إذا
عادلته " ﴿٣﴾ .

وعزاها النحاس للحسن ، وقال موجهاً : " ولقراءته مذهبان :
أحدهما : أنه من صادى يُصادي إذا عارض ، ومنه ﴿فَأَنَّ لَهُ تَصَدَّى﴾ ، فالمعنى :
صادِ القرآن بعملك ، أي : قابله به .
وهذا المذهب يروى عن الحسن أنه فسّر به قراءته رواية صحيحة ، وعنه : أن
المعنى : اتلّه وتعرض لقراءته .

والمذهب الآخر : أن تكون الدال مكسورة لالتقاء الساكنين ﴿٤﴾ .
وذكر أبو منصور الأزهري هذه القراءة ، وحكم عليها بعدم الجودة قائلاً : " وقد
رويت ﴿صَدِ﴾ أمر من الصاداة ، وليست بجيدة " ﴿٥﴾ .

وأوردها ابن جني في محتسبه، وحملها على الوجهين اللذين سلف ذكرهما ، فقال :
" المأثور عن الحسن أنه إنما يكسر الدال من ﴿صَدِ﴾ ؛ لأنه عنده أمر من المصاداة ،
أي : عارض عمك بالقرآن .

قال أبو علي : هو فاعل من الصدى ، وهو ما يعارض الصوت في الأماكن الخالية
مع الأجسام الصلبة ، قال : وليس فيه أكثر من جعل الواو بمعنى الباء في غير القسم .
وقد يمكن أن تكون كسرة الدال لالتقاء الساكنين ﴿٦﴾ .

وعلى هذا المنوال نسج مكي القيسي في ميدان التوجيه ، فتناول هذه القراءة ، وأخذ
يقول : " قرأ الحسن ﴿صَدِ﴾ بكسر الدال ؛ لالتقاء الساكنين .

وقيل : هو أمر من قولك : صادى يُصادي ، فهو أمر مبني بمنزلة قولك : رام

(١) سورة ق - الآية ١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/١ ، ٦٤ .

(٣) المصدر السابق ٣١٩/٤ .

(٤) إعراب القرآن ٧٧٩/٢ .

(٥) معاني القراءات ٤١٤ .

(٦) المحتسب ٢٣٠/٢ .



زيدًا ، وعاد الكافر ، فمعناه : صاد القرآن بعملك ، أي : قابله به " (١) .
واكتفى ابن عطية بالوجه الأول من الوجهين المذكورين في توجيه هذه القراءة .
قال - ﷺ - : " قرأ الحسن ، وأبي بن كعب ، وابن أبي إسحاق ﴿ صَدِّ ﴾ بكسر
الذال ، على أنه أمر من صادى يُصادي إذا ضاهى وماتل ، أي : صار كالصدى الذي
يحكي الصياح ، والمعنى : ماتل القرآن بعملك ، وقارنه بطاعتك ، وهكذا فسّر الحسن ،
أي : انظر أين عمك منه " (٢) .

وجاء العكبري فحملها على الوجهين السابقين ، مُردِّدًا ما قاله أسلافه فيها ، فقد
جاء في (إعراب القراءات الشواذ) : " قوله تعالى ﴿ صَدِّ ﴾ يقرأ بكسر الذال من غير
تنوين ، وفيه وجهان :

أحدهما : أنه كسر ؛ لالتقاء الساكنين .

والثاني : أنه أمر من صادى يُصادي إذا عارض ، أي : عارض بالقرآن عمك ،
والواو على هذا بمعنى الباء " (٣) .

وظل العلماء يرددون هذين الوجهين في توجيه هذه القراءة إلى أن جاء أبو حيان -
ﷺ - فتابعهم في ذلك ، ثم حكي عن الحسن تفسيراً ثانياً قريباً من الأول .
وقد بدا ذلك من قوله موجهاً : " والظاهر أنه كسر ؛ لالتقاء الساكنين ، وهو حرف
من حروف المعجم ، نحو : ﴿ قَف ﴾ ، و﴿ تَف ﴾ .

وقال الحسن : هو أمر من صادى ، أي : عارض ، ومنه الصدى ، وهو ما
يعارض الصوت في الأماكن الصلبة الخالية من الأجسام ، أي : عارض بعمك القرآن .
وعنه أيضاً : صاديت : حادثت ، أي : حادث ، وهو قريب من القول الأول " (٤) .
وعلى نهج أبي حيان سار الألويسي - ﷺ - في تفسيره قائلاً : " والظاهر أنه
كسر ؛ لالتقاء الساكنين ، وهو حرف من حروف المعجم ، نحو : ﴿ قَف ﴾ ،
و﴿ تَف ﴾ .

وأخرج ابن جرير عن الحسن أنه أمر من صادى ، أي : عارض ، ومنه الصدى ،

(١) مشكل إعراب القرآن ٢/٢٤٦ .

(٢) المحرر الوجيز ٥/١٤ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢/٣٨٦ .

(٤) البحر المحيط ٩/١٣٥ .

وهو ما يعارض الصوت الأول ، ويقابله بمثله في الأماكن الخالية ، والأجسام الصلبة العالية ، والمعنى : عارض القرآن بعملك ، أي : اعمل بأوامره ونواهيه ..
وقيل : هو أمر من صادى ، أي : حادث ، والمعنى : حادث القرآن ، وهو رواية عن الحسن أيضاً ، وله قرب من الأول ^(١) .

رأي الباحث :

الذي يراه الباحث في هذه القراءة هو أن ﴿صَ﴾ حرف من حروف المعجم ، وجاءت الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين عند إرادة الوصل ، وهذا مذهب عبد الله بن أبي إسحاق الذي حكاه عنه الزجاج - رحمته الله - قائلاً : " وكذلك قرأ عبد الله بن أبي إسحاق ﴿صَدِّقًا وَالْقُرْآنَ﴾ ، وقرأ أيضاً ﴿قَ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾ فالكسر في مذهب ابن أبي إسحاق لالتقاء الساكنين ^(٢) .

وهي على هذا الوجه سالمة من التأويل الذي يتطلبه الوجه الآخر ؛ إذ يلزم عليه أن تجعل الواو بمعنى الباء ، وفيه مخالفة لسواد القراء في الصيغة . فليست هذه القراءة فعلاً ، كما ذهب الحسن قارئاً ومفسراً ، وتابعه على تفسيره العلماء حاكين عنه ومُرَدِّدين .

وقد عدّها الجاحظ إحدى غلطتي الحسن في القرآن الكريم ^(٣) ، والأخرى ﴿وَمَا نَزَّلَتْ بِهِ الشَّيْطُونَ﴾ ^(٤) .

ومن ثم ساغ ليوهان فك أن يقول عن قراءة الحسن : " تدين في نشأتها إلى نظر تفسيرى محض ، حيث فهمت على أنها أمر من مصدر المادة الثلاثية (ص د ي) ، ومن هنا لا تتعارض في صيغتها مع قواعد النحو ^(٥) .

(١) روح المعاني ١٦١/٢٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٤/١ .

(٣) ينظر : البيان والتبيين ١٥٠/٢ .

(٤) سورة الشعراء - الآية ٢١٠ .

(٥) العربية . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ص ٤٢ .



المسألة الثالثة

إلزام المثني (الألف) مطلقاً

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾^(١) بتشديد نون ﴿إِنَّ﴾ وتخفيف نون

﴿هَذَانِ﴾

تقديم

المثنى هو : اسم معرب ناب عن اثنين ، انفقا في الوزن والحروف ، بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف^(٢) .

يرفع بالألف ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها ، المكسور ما بعدها^(٣) . نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾^(٤) ، وقوله ﴿ فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾^(٥) ، وقولك : مررت برجلين .

ولزوم الألف في أحوال المثني الثلاثة لغة معروفة ، عُزيت لكنانة ، وبنى الحارث بن كعب ، وبنى العنبر ، وبنى الهُجيم ، وبطنون من ربيعة ، وبكر بن وائل ، وزبيد ، وختعم ، وهمدان ، وفزارة ، وعذرة^(٦) .

يقولون : جاء رجلان ، ورأيت رجلان ، ومررت برجلان .

وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصاً قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ

لَسَاحِرِينَ﴾ بتشديد ﴿إِنَّ﴾ ، وبالألف في ﴿هَذَانِ﴾^(٧) .

ومثلها هذه القراءة الشاذة ﴿إِنَّ ذَانِ لَسَاحِرِينَ﴾ التي سقطت منها ها التنبيه فقط .

(١) سورة طه - جزء من الآية ٦٣ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٧٥/١ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٤٧/١ .

(٤) سورة المائدة - جزء من الآية ٢٣ .

(٥) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٢ .

(٦) ينظر : همع الهوامع ١٤٥/١ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٦٢/١ .

توثيق القراءة :

نسب المبرد هذه القراءة لابن مسعود رضي الله عنه ^(١) ، وذكر ابن عطية أنها قراءة فرقة ، ولم يُعيّنْها . وتبعه في ذلك أبو حيان ^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب أن وإن الخيفتين) ذاكراً أن الخليل بن أحمد كان يقرأ قوله تعالى : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتخفيف (إنّ) نون (هذان) ، وهي رواية حفص عن عاصم التي نقرأ بها نحن .

ورأى أن الخليل بهذه القراءة يُؤدّي أمرين : خط المصحف ، ومعنى (إنّ) التقلية في قراءة ابن مسعود ﴿إِنَّ ذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ بتشديد نون (إنّ) وإسقاطها التنبيه من (ذان) ، ولم يتحدث عنها ؛ لأنها ذُكرت تبعاً لا استقلالاً . ولم ينسب هذه القراءة لابن مسعود أحد سوى المبرد ، قال رحمته الله : " وكان الخليل يقرأ ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ؛ فيؤدّي خط المصحف ، ومعنى (إنّ) التقلية في قراءة ابن مسعود ﴿إِنَّ ذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ " ^(٣) .

الدراسة التفصيلية

كل ما قيل في توجيه قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ يقال في توجيه هذه القراءة الشاذة ﴿إِنَّ ذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ؛ لأنها لم تختلف عن الأولى إلا بإسقاطها التنبيه من ﴿ذَانِ﴾ .

وهذه قراءة مشكّلة ؛ لأن (إنّ) المشددة يجب إعمالها ، فكان الظاهر الإتيان

(١) ينظر : المقتضب ٣٦١/٢ ، هذا ولم تتفق كلمة العلماء في تحديد القراءة التي قرأ بها ابن مسعود الآية الكريمة ، ومن ثم وجدنا له فيها قراءات :

قال الفراء - رحمه الله - : " وفي قراءة عبد الله ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى * أَنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ . " معاني للقرآن ١٨٤/٢ ، وتبعه الزمخشري في ذلك ووجهها قائلاً : " بفتح همزة إن ، وبغير لام بدل من النجوى " . الكشاف ١٧٢/٣ وقال النحاس - رحمه الله - : " وروي عن عبد الله بن مسعود ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ . " إعراب القرآن ٣٤٣/٢ ، وذكر ابن خالويه أن قراءة عبد الله بن مسعود ﴿إِنَّ ذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ ينظر : مختصر شواذ القرآن ٩١ ، وعلق النحاس عليها قائلاً : " فهذه ثلاث قراءات أخرى ، تحمل على التفسير ، لا أنها جائز أن يقرأ بها ؛ لمخالفتها المصحف " . إعراب القرآن ٣٤٣/٢ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٨٤/١١ ، والبحر المحيط ٣٥٠/٧ .

(٣) المقتضب ٢٦١/٢ .



بالياء^(١).

وقد حمل العلماء على عاتقهم توجيه هذه القراءة ، فأجابوا عنها بأجوبة عديدة ، إليك بيانها :

الأول : أن لغة بني الحارث بني كعب ، وختعم ، وزُبيد ، وكنانة وآخرين استعمال المثني في أحواله الثلاثة بالألف دائماً ، يقولون : جاء الرجلان ، ورأيت الرجلان ، ومررت بالرجلان^(٢) . قال ابن يعيش - رضي الله عنه - : " كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها ، وإن كانت ساكنة ، كقولهم في ييأس : ياءس^(٣) . وعلى هذه اللغة جاءت القراءة .

الثاني : أن (إن) بمعنى نعم ، مثلها فيما حكى أن رجلاً سأل ابن الزبير شيئاً فلم يعطه فقال : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أي : نعم ولعن الله راكبها ، و(إن) التي بمعنى نعم لا تعمل شيئاً ، كما أن نعم كذلك . ف ﴿ هَذَانِ ﴾ مبتدأ مرفوع بالألف ، و ﴿ لَسَحِرَيْنِ ﴾ خبر لمبتدأ محذوف ، أي : لهما ساحران ، والجملة خبر ﴿ هَذَانِ ﴾ ، ولا يكون ﴿ لَسَحِرَيْنِ ﴾ خبر ﴿ هَذَانِ ﴾ ؛ لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ^(٤) .

وقد ذكر هذا الوجه الزجاج^(٥) ، وابن يعيش الذي يقول : " وإلى هذا الوجه ذهب أبو عبيدة معمر بن المثنى ، ومحمد بن يزيد ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ، وقد جاءت (إن) بمعنى نعم كثيراً^(٦) .

ولم أجد في المقتضب والكامل ما يشير إلى أن المبرد قد قال بذلك ، ولكنني وجدت الزجاج يقول مختاراً هذا الوجه : " والذي عندي - والله أعلم - وكنت عرضته على عالمينا : محمد بن يزيد ، وعلى إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي فقبلاه وذكرنا أنه أجود ما سمعاه في هذا ، وهو أن (إن) قد وقعت موقع نعم ، وأن اللام وقعت

(١) ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام ٧٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٣ ، وشرح المفصل لابن

يعيش ١٣٠/٣ ، وشرح شذور الذهب ٧٦ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ .

(٣) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٤) شرح شذور الذهب ٧٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣ .

(٦) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

موقعها ، وأن المعنى هذان لهما ساحران ^(١) .

الثالث : أن اسم (إن) ضمير الشأن ، و﴿هَذَانِ﴾ مبتدأ ، و﴿لَسَحْرَانِ﴾ خبر ﴿هَذَانِ﴾ مبتدأ محذوف ، دخلت عليه لام الابتداء ، أي : لهما ساحران ، والجملة خبر ﴿هَذَانِ﴾ ، وجملة ﴿هَذَانِ﴾ وخبرها في موضع رفع خبر (إن) ، والأصل : إنه هذان لهما ساحران ^(٢) .

ذكره الزجاج ^(٣) ، وابن يعيش ^(٤) ، وابن هشام ^(٥) الذي حكم عليه بالضعف ، معللاً ذلك بقوله : " لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ ، إلا في باب (أن) المفتوحة إذا خفت ، فاستسهلوه ؛ لوروده في كلام بني على التخفيف ، فحذف تبعاً لحذف النون ^(٦) .

الرابع : ذهب إليه الفراء قائلاً : " نقول : وجدت الألف من (هذا) دِعامة وليست لام فعل ، فلما تَنَبَّتْ زدتُ عليها نوناً ، ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال ، كما قالت العرب (الذي) ، ثم زادوا نوناً تدل على الجَمَاع ؛ فقالوا : الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم ، كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه ^(٧) . وحكاه عنه الزجاج ^(٨) .

الخامس : أن ﴿هَذَانِ﴾ مبني لدلالته على الإشارة ، وأن قول الأكثرين هذين جرّاً ونصباً ليس إعراباً ^(٩) ، بل هو مبني جئ به على صورة المعرب ^(١٠) ؛ نظراً لصورة التثنية ^(١١) . قال ابن هشام - رحمته الله - : " وعلى هذا فقراه ﴿هَذَانِ﴾ أقيس ؛ إذ الأصل في المبني أن لا تختلف صيغته ، مع أن فيه مناسبة لألف ﴿لَسَحْرَانِ﴾ ^(١٢) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان ١/٧٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٢ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٣/١٣٠ .

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب ٧٨ ، ومغني اللبيب ١/٣٧ .

(٦) مغني اللبيب ١/٣٧ .

(٧) معاني القرآن ٢/١٨٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ .

(٩) ينظر : مغني اللبيب ١/٣٧ .

(١٠) ينظر : حاشية الأمير ١/٣٧ .

(١١) ينظر : حاشية الصبان ١/٧٩ .

(١٢) مغني اللبيب ١/٣٧ .



السادس : أنه لما تُثني ﴿هَذَا﴾ اجتمع ألفان : ألف هذا ، وألف التثنية ؛ فوجب حذف واحدة منهما ؛ لانتفاء الساكنين ، فمن قَدَّر المحذوفة ألف (هذا) ، والباقية ألف التثنية قلبها في الجر والنصب ياء . ومن قَدَّر العكس لم يُغَيِّر الألف عن لفظها^(١) .

السابع : أنه لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد ، وهو (هذا) جعل كذلك في التثنية ؛ ليكون المثنى كالمفرد ؛ لأنه فرع عليه^(٢) .

رأي الباحث :

والوجه الذي أراه سديدًا من هذه الأوجه الواردة في توجيه القراءة هو الأول ، وهو أنها جاءت على لغة بني الحارث بن كعب ومن معهم ، وقد جعله ابن يعيش أمثل الأوجه الواردة^(٣) . وحمل ابن مالك في شرح التسهيل قراءة نافع وابن عامر وحمزة والكسائي على هذه اللغة ، وتبعه كثير من العلماء في ذلك^(٤) .

وقد خالفت هذه القراءة ﴿إِنَّ دَانَ لَسَحَرْنَ﴾ رسم المصحف ؛ بسقوط ها التثنية من ﴿دَانَ﴾ ومن ثم صارت قراءة شاذة ، لا يقرأ بها .

(١) ينظر : شرح شذور الذهب ٧٩ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ٧٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٦٢/١ ، وهمع الهوامع ١٤٥/١ ، وشرح الأشموني ٧٩/١ .

المسألة الرابعة

كيفية مخاطبة المفرد بالضمير المتصل مرفوعاً ومنصوباً

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكْءَايَتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ مِنَ

الْكَافِرِينَ﴾^(١) بكسر التاء والكاف

تقديم

ضمير الخطاب المتصل المرفوع هو التاء ، تقول في خطاب الواحد المذكر : ضربت ، وفي خطاب المؤنثة: ضربتِ ، فتفتح التاء مع المذكر ، وتكسرهما مع المؤنثة؛ للفرق بينهما .

وخصوا المؤنث بالكسر ؛ لأن الكسرة من الياء ، والياء مما تؤنث بها في نحو : تفعلين ، وفي ذي^(٢) .

قال العلامة الرضى - رحمته الله - : " إنما ضموا التاء في المتكلم ؛ لمناسبة الضمة لحركة الفاعل ، وخصوا المتكلم بها ؛ لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .

وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه ، وتخفيفاً .

وكسروا للمخاطبة فرقاً . ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب ، وفتحها للمخاطبة ؛ لأن خطاب المذكر أكثر ، فالتخفيف به أولى ، وأيضاً ، هو مقدم على المؤنث ، فخص؛ للفرق بالتخفيف ، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر "^(٣) .

وقال السيوطي رحمته الله : " .. وكسروا المؤنث ؛ لأن الكسرة من علامة التأنيث "^(٤) ، ثم حكى عن أبي حيان قوله : وهذه التعاليل لا يحتاج إليها ؛ لأنها تعليل وضَعِيَّات ، والوضعيَّات لا تُعَلَّلُ "^(٥) .

وأما ضمير الخطاب المتصل المنصوب فهو الكاف ، تفتح مع المذكر نحو :

(١) سورة الزمر - الآية ٥٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٣ .

(٣) شرح الرضى على الكافية ٤١٢/٢ .

(٤) همع الهوامع ٢٢٣/١ .

(٥) ينظر : المصدر السابق ٢٢٣/١ .



أكرمك الله ، وتكسر مع المؤنث نحو : أكرمك الله .

وقد اجتمع الضميران (الكاف والتاء) في خطاب المؤنثة في هذه القراءة ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾^(١) بكسر الكاف والتاء .

توثيق القراءة :

تنسب هذه القراءة للنبي ﷺ ، ولأبي بكر الصديق وابنته عائشة - رضي الله عنهما -^(٢) . وقد قرأ بها ابن يعمر ، وعاصم الجحدري ، وأبو حيوه ، والزعراني ، وابن مقسم ، ومسعود بن صالح ، والشافعي عن ابن كثير ، ومحمد بن عيسى في اختياره ، وعن نصير والعبسي^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يُضاف إليه من العدة من الأجناس وما يمتنع من الإضافة) ذاكراً أن لفظ النفس مؤنث ، بدليل أنها تصغر على اللفظ فيقال : نفيسة . وعلى هذا جاء قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾^(٤) وقوله ﷻ : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَطْتُ ﴾^(٥) وكانت هذه القراءة التي نسبها للنبي ﷺ مما استشهد به على ذلك ، حيث كُسرَت فيها الكاف والتاء اللتان للخطاب ؛ لأن الخطاب للنفس ، وهي مؤنثة .

قال - ﷻ - : " .. وقرأ رسول الله ﷺ ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتَ ﴾ على مخاطبة النفس "^(٦) .

الدراسة التفصيلية

ذكر كثير من العلماء هذه القراءة في مؤلفاتهم ، ونسبها للنبي ﷺ ، وذهبوا إلى أن الكسر في الضميرين (الكاف والتاء) جاء مخاطبةً للنفس المذكورة في الآيات السابقة

(١) سورة الزمر - الآية ٥٩ .

(٢) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٣٢ ، والبحر المحيط ٢١٥/٩ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢١٥/٩ ، وروح المعاني للألوسي ١٩/٢٤ .

(٤) سورة الفجر - الآية ٢٧ .

(٥) سورة الزمر - جزء من الآية ٥٦ .

(٦) المقتضب ١٨٥/٢ .

على هذه الآية ، وهي مؤنثة^(١) .

وقد استحسّن الفراء تأنيث الخطاب في هذه القراءة ؛ لجريان الكلام على وتيرة واحدة ، قال - ﷺ - : " وحدثني شيخ عن وفاء بن إياس بسنده أنه قرأ ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ تَكْءَ آيَتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتِ ﴾ فخفض الكاف والتاء ، كأنه يخاطب النفس ، وهو وجه حسن ؛ لأن ذكر النفس فخاطبها أولاً ، فأجرى الكلام الثاني على النفس في خطابها "^(٢) .

وجاء الزجاج - ﷺ - فنسبها للنبي ﷺ ، ووجه كسر الكاف قائلاً : " وقد رويت عن النبي ﷺ بكسر الكاف ﴿ بَلَى قَدْ جَاءَ تَكْءَ ﴾ جواب للفظ النفس ، كما قال : ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ ﴾^(٣) ... "^(٤) .

وقال ابن عطية - ﷺ - ناسباً وموجهاً : " وقرأ ابن يعمر والجدري بكسر الكاف والتاء في الثلاثة على خطاب النفس المذكورة . قال أبو حاتم : روتها أم سلمة عن النبي ﷺ "^(٥) .

وأبى الإمام القرطبي - ﷺ - إلا أن يبسط الحديث عنها مورداً ما دار حولها من قيل وقال ؛ فقال : " وروى الربيع بن أنس عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قرأ ﴿ قَدْ جَاءَ تَكْءَ آيَتِي فَكَذَّبَتْ بِهَا وَأَسْتَكْبَرَتْ وَكُنْتِ مِنَ الْكٰفِرِينَ ﴾ .. والربيع بن أنس لم يلحق أم سلمة إلا أن القراءة جائزة ؛ لأن النفس تقع للمذكر والمؤنث . وقد أنكر هذه القراءة بعضهم وقال : يجب إذا كسر التاء أن تقول : وكنت من الكوافر ، أو من الكافرات .

قال النحاس : وهذا لا يلزم ؛ ألا ترى أن قبله ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ ﴾ ثم قال ﴿ وَإِنْ كُنْتُ لِمَنْ أَسَّخِرِينَ ﴾ ، ولم يقل من السواخر ولا من الساخرات .

(١) ينظر : المقتضب ١٨٥/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٠/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٨٢٦/٢ ، والكشاف للزمخشري ١٣٨/٤ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤١١/٢ ، والبحر المحيط ٢١٥/٩ ، وروح المعاني للألوسي ١٩/٢٤ .
(٢) معاني القرآن ٤٢٣/٢ .
(٣) سورة الزمر - جزء من الآية ٥٦ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٠/٤ .
(٥) المحرر الوجيز ٩٨/١٤ .



والتقدير في العربية على كسر التاء : واستكبرت وكنت من الجمع الساخرين ، أو من الناس الساخرين ، أو من القوم الساخرين " (١) .
ولم أجد أحدًا أفاض في الحديث عن هذه القراءة ، وقال فأحسن القول كالإمام القرطبي .

رأي الباحث :

هذه القراءة جائزة في العربية ؛ لمجيئها على ما تقتضيه .
فالنفس مما يذكر ويؤنث حسبما يريد المتكلم ، فإن عنى بالنفس المذكر قال : عندي ثلاثة أنفس ، وإن أراد لفظها قال : عندي ثلاث أنفس ، وقد ذكر هذين المرادين شيخ النحويين سيبويه - رحمه الله - فقال في الأول : " وقالوا : ثلاثة أنفس ؛ لأن النفس عندهم إنسان ، ألا ترى أنهم يقولون : نفس واحد ، فلا يدخلون الهاء " (٢) .
وقال في الثاني : " وزعم يونس عن رؤية أنه قال : ثلاث أنفس ، على تأنيث النفس ، كما يقال : ثلاث أعين . للعين من الناس " (٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٧٣/١٥ .
(٢) الكتاب ٥٦٢/٣ .
(٣) المصدر السابق ٥٦٥/٣ .

المسألة الخامسة

ضمير الفصل

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾^(١) بنصب ﴿أَطْهَرُ﴾

تقديم

الفصل : هو صيغة ضمير منفصل مرفوع^(٢) ، يسميه البصريون فصلاً ، والكوفيون عماداً .

فسمي فصلاً ؛ للفصل به بين شيئين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً . وسمي عماداً ؛ لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان^(٣) .

وزعم البصريون أنه لا محل له ، ثم قال أكثرهم : إنه حرف ، فلا إشكال ، وصححه ابن عصفور^(٤) ، وقال الخليل : اسم ، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء ، وأل الموصولة .

وقال الكوفيون : له محل ، ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده ، وقال الفراء : بحسب ما قبله ؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع ، وبين معمولي ظن نصب ، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ، ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إن بالعكس^(٥) .

ويشترط له في نفسه أمران : أحدهما : أن يكون بصيغة المرفوع . والثاني : أن يكون مطابقاً لما قبله في حضوره وغيبته ، وتذكيره وتأنيته ، وإفراده وتثنيته وجمعه .

ويشترط فيما قبله أمران : أحدهما : كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل ، والثاني :

كونه معرفة ، نحو قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٦) وقوله ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ

(١) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٨٩/١ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٧/١ .

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٦٤/٢ .

(٥) ينظر : مغني اللبيب ١٠٦/٢ .

(٦) سورة البقرة - جزء من الآية ٥ ، وسورة آل عمران - جزء من الآية ١٠٤ ، وسورة الأعراف - جزء من الآيتين ٨ ، ١٥٧ ، وسورة التوبة - جزء من الآية ٨٨ ، وسورة المؤمنون - جزء من الآية ١٠٢ ، وسورة النور - جزء من الآية ٥١ ، وسورة الروم - جزء من الآية ٣٨ ، وسورة لقمان - جزء من الآية ٥ ، وسورة الحشر - جزء من الآية ٩ ، وسورة النعابن - جزء من الآية ١٦ .



الصَّافُونَ ﴿١﴾ .

ويشترط فيما بعده أمران : أحدهما : كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل ،
والثاني : كونه معرفة ، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل ، نحو قوله عز من قائل :
﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ (١) . فجملة الشروط ستة (٢) .

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها ، نحو : ضربت بكرًا هو
ضاحكًا ، وجعل منه هذه القراءة ﴿ هُوَ لَأَيُّ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (٤) ينصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾ (٥) .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها الحسن ، وزيد بن علي ، وعيسى بن عمر ، وسعيد بن جبير ، ومحمد
بن مروان ، وابن أبي إسحاق (٦) .

قال أبو حيان - رحمه الله - : " ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم " (٧) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب من مسائل كان وأخواتها) متحدثاً عن ضمائر
الفصل (هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك) معبراً عنها بالزوائد ، وأنها تكون كذلك
بشرطين :

أحدهما : إذا وقعت بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات مما لا
تدخله الألف واللام .

والثاني : أن تكون بين اسمين لا يستغني أحدهما عن الآخر، نحو الابتداء والخبر ، واسم
كان وخبرها ، أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، وباب إن .
ويرى أن هذه الضمائر تفيد توكيد المعرفة (٨) .

وقد خرجت هذه القراءة التي ذكرها ، ونسبها لأهل المدينة على الشرط الثاني ،
ومن ثم ردّها حاكمًا عليها باللحن الفاحش ، وأنها قراءة محمد بن مروان الذي لم يكن

(١) سورة الصافات - الآية ١٦٥ .

(٢) سورة المزمل ٢٠ .

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١٠٤/٢ ، ١٠٥ .

(٤) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١ ، وهمع الهوامع ٢٧٦/١ .

(٦) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٦٥ ، والمحتسب ٣٢٥/١ ، والبحر المحيط ١٨٧/٦ .

(٧) البحر المحيط ١٨٧/٦ .

(٨) ينظر : المقتضب ١٠٣/٤ ، ١٠٤ .

له علم بالعربية ، فلا يلتفت إليها . وعَلَّ فساد ذلك بأن الضمير وقع بين اسمين ، يستغني أحدهما عن الآخر ، ألا ترى أن قوله ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ قد تمَّ به الكلام ، وضمانر الفصل إنما تأتي قبل الاستغناء ؛ لتوكيد المعرفتين ، وللدلالة على أن ما بعدها خبر لا تابع . قال - ﷺ - : " أما قراءة أهل المدينة ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾ فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له علم بالعربية . وإنما فسد ؛ لأن الأول غير محتاج إلى الثاني .

ألا ترى أنك تقول : هؤلاء بناتي ، فيستغني الكلام ، وفيما تقدّم إنما تأتي قبل الاستغناء ؛ لتوكيد المعرفتين ، وتدل على ما يجيء بعدها " (١) .

وقد فهم المبرد ما قاله عن هذه القراءة من عبارة سيبويه المشكلة الواردة في (باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً ولكن يكنّ بمنزلة اسم مبتدأ وذلك قولك : ما أظن أحداً هو خيراً منك) ، وهي قوله : " وأما أهل المدينة فينزلون هو ها هنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع . فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً .

وقال : احتبى ابن مروان في ذه في اللحن ، يقول : لحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، كما نقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾ فنصب " (٢) .

ومن ثمّ نسبها المبرد لأهل المدينة ، ولحنها ، وعزاها لابن مروان الذي رماه بعدم العلم بالعربية ؛ أخذاً من عبارة سيبويه .

ويرى السيرافي أن هذا الكلام الذي قاله سيبويه إذا حُمِل على ظاهره غلط وسهوَ ؛ لأن أهل المدينة لم يحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة ، والذي حكى عنهم ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾ بالنصب ، و﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي ﴾ جميعاً معرفتان ، و﴿ أَطَهَرُ لَكُمْ ﴾ منزل منزلة المعرفة في باب الفصل ، والذي أنكر سيبويه أن يجعل : ما أظن أحداً هو خيراً منك فصلاً . وليس هذا مما حكى عن أهل المدينة (٣) . ولست أرى ما رآه السيرافي ، وأرى أن عبارة سيبويه السابقة تشتمل على مسألتين :

الأولى : أن أهل المدينة يجيزون الفصل بين نكرتين كمعرفتين ، نحو : ما أظن

(١) المقتضب ٤/١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) الكتاب ٢/٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٣) ينظر : هامش الكتاب ٢/٣٩٦ .



أحدًا هو خيرًا منك ، فإن (أحدًا) بما فيه من العموم شبيهه بالمعرف بالألف واللام الجنسية ، و(خيرًا منك) شبيهه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه ، وروى سيبويه عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا .^(١)

الثانية : أن بعض العرب يأتي بضمير الفصل بين الحال وصاحبها ، وعلى هذه اللغة جاءت هذه القراءة ، وقد ردّها الجمهور ؛ لأنها خالفت القاعدة النحوية التي استقروا عليها في باب الفصل ، فقد وقع الفصل بين اسمين يستغني أحدهما عن الآخر ، وضمير الفصل إنما يأتي قبل الاستغناء ليدل على أن ما بعده من تمام الأول ، وأنه خبر وليس بتابع .^(٢)

وهذا ما فهمه المبرد من عبارة سيبويه ، وعلّل به تلحين القراءة وردّها .

الدراسة التفصيلية

ذهب جمهور النحويين إلى أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين ، أو بين معرفة وما يقاربها من النكرات مما لا تدخله الألف واللام ، مع عدم استغناء إحداهما عن الأخرى ، وذلك نحو : الابتداء والخبر ، واسم كان وخبرها ، أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك ، وباب إن .^(٣)

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها ، وحكى في الأوسط مجيء ذلك عن العرب^(٤) ، وجعل منه هذه القراءة ﴿ هَوَّلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرَكُمُ ﴾ بالنصب . وقد ثار العلماء على هذه القراءة ، ولم تهدأ ثورتهم ، فرموها وقارئها بسهام الطعن والذم .

فذهب جمهورهم ، يتقدمه أبو عمرو بن العلاء ، ويونس ، إلى أن هذه القراءة لحن ظاهر . قال أبو عمرو - رحمته الله - : " احتبى ابن مروان في ذه في اللحن "^(٥) ، وقال الأصمعي رحمته الله : " قلت لأبي عمرو : إن ابن مروان قرأ ﴿ أَطَهَرَكُمُ ﴾ بالنصب ، فقال : لقد احتبى ابن مروان في لحنه "^(٦) .

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢/٣٨٩ ، والمقتضب ٤/١٠٦ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢/٣٨٩ ، ٣٩٠ ، والمقتضب ٤/١٠٣ ، ١٠٤ ، وشرح الرضى على الكافية ٢/٤٥٥ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤٨٩ .

(٥) الكتاب ٢/٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٦) البيان للأبباري ٢/٢٥ .

وعلى منوالهم نسج المبرد ؛ فحكم عليها باللحن الفاحش ، وجرّد ابن مروان المدني من علمه بالعربية .

وقال الزجاج - ﷺ - : " ذكر سيبويه أن ابن مروان لحن في هذه في نصبها .
وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب ﴿ أَطَهَرَ ﴾ ، ويجيزها غيرهم ،
والذين يجيزونها يجعلون ﴿ هُنَّ ﴾ في هذا بمنزلتها في (كان) فإذا قالوا : هؤلاء بناتي
أطهر لكم ، أجازوا هُنَّ أطهر لكم ، كما يجيزون كان زيد هو أطهر من عمرو .
وهذا ليس بمنزلة كان . إنما يجوز أن يقع (هو) وتثنيها وجمعها عماداً فيما لا يتم
الكلام إلا به ، نحو: كان زيد أخاك؛ لأنهم إنما أدخلوا (هو) ليُعَلِّمُوا أن الخبر لا بد منه ،
وأنه ليس بصفة للأول، وباب هذا يتم الكلام بخبره، إذا قلت: هذا زيد فهو كلام تام "(1).
وحكى ابن جنى في محتسبه تلحين سيبويه لهذه القراءة وعلّله ، فقال - ﷺ - : "
ذكر سيبويه هذه القراءة وضعفها ، وقال فيها : احتبى ابن مروان في لحنه ، وإنما قبح
ذلك عنده؛ لأنه ذهب إلى أنه جعل ﴿ هُنَّ ﴾ فصلاً ، وليست بين أحد الجزأين اللذين هما
متبداً وخبر، ونحو ذلك، كقولك: ظننت زيدا هو خيراً منك، وكان زيد هو القائم "(2).
ونسبها مكي القيسي في مشكله لعيسى بن عمر ، ووجهها بأنه نصب ﴿ أَطَهَرَ ﴾

على الحال ، وجعل ﴿ هُنَّ ﴾ فصلاً ، ثم حكم على ذلك بالبعد والضعف (3) .
ولم يهمل الزمخشري - ﷺ - الحديث عن هذه القراءة ، بل قال : " قرأ ابن
مروان ﴿ هُنَّ أَطَهَرَ لَكُمْ ﴾ بالنصب ، وضعفه سيبويه وقال : احتبى ابن مروان في لحنه
 . وعن أبي عمرو بن العلاء : من قرأ ﴿ هُنَّ أَطَهَرَ ﴾ بالنصب فقد تربع في لحنه ؛
وذلك أن انتصابه على أن يجعل حالاً قد عمل فيها ما في ﴿ هَتُّوْلَاءِ ﴾ من معنى الفعل ،
كقوله ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ (4) ، أو ينصب ﴿ هَتُّوْلَاءِ ﴾ بفعل مضمر ، كأنه قيل :
خذوا هؤلاء ، و﴿ بَنَاتِي ﴾ بدل ، ويعمل هذا المضمر في الحال ، و﴿ هُنَّ ﴾ فصل ،

(1) معاني القرآن وإعرابه ٦٧/٣ ، ٦٨ .

(2) المحتسب ٣٢٥/١ ، ٣٢٦ .

(3) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤١٢/١ .

(4) سورة هود - جزء من الآية ٧٢ .



وهذا لا يجوز ؛ لأن الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة ، ولا يقع بين الحال وذي الحال " (١) .

وقد حاول بعض العلماء تخريج هذه القراءة على وجه ، لا يعترها فيه لحن أو ضعف ، وقد تتبعتهم في ذلك ، فوجدت تخريجاتهم لها على النحو التالي :

الأول : أن ﴿ هُوَ لَاءَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بَنَاتِي ﴾ مبتدأ ثان ، و ﴿ هُنَّ ﴾ خبره ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ، و ﴿ أَطَهَّرَ ﴾ منصوب على الحال ، والعامل فيها ما في ﴿ هُوَ لَاءَ ﴾ من معنى التنبيه ، أو الإشارة (٢) . وقد نُسب هذا التخريج للمبرد (٣) ، وليس في مقتضبه ما يشير إلى ذلك ، ولابن جني الذي قال إثر ذكره تلحين سيبويه لهذه القراءة : " وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا ، وهو أن تجعل ﴿ هُنَّ ﴾ أحد جزأي الجملة ، تجعلها خبرًا لـ ﴿ بَنَاتِي ﴾ ، كقولك : زيد أخوك هو ، وتجعل ﴿ أَطَهَّرَ ﴾ حالاً من ﴿ هُنَّ ﴾ ، أو من ﴿ بَنَاتِي ﴾ ، والعامل فيه معنى الإشارة ، كقولك : هذا زيد هو قائماً ، أو جالساً ، أو نحو ذلك . فعلى هذا مجازه " (٤) .

الثاني : أن ﴿ هُوَ لَاءَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بَنَاتِي ﴾ خبره و ﴿ هُنَّ ﴾ توكيد لضمير مستتر في الخبر . وفيه نظر ، قال ابن هشام : " لأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين " (٥) . وقيل : بل مؤول بمولودات فمن ثم ينعت به ، نحو: مررت بنساء بناتي (٦) .

الثالث : أن ﴿ هُوَ لَاءَ بَنَاتِي ﴾ جملة ، و ﴿ هُنَّ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ لَكُمْ ﴾ الخبر ، و ﴿ أَطَهَّرَ ﴾ حال ، والعامل فيه ما في ﴿ هُنَّ ﴾ من معنى التوكيد بتكرير المعنى ، وقيل: العامل ﴿ لَكُمْ ﴾ لما فيه من معنى الاستقرار .

ذكره العكبري (٧) ، وابن هشام (٨) . وفيه نظر ، قال ابن هشام : " لأن الحال لا

(١) الكشاف ٤١٤/٢ .

(٢) ينظر : البيان للأنباري ٢٥/٢ ، والبحر المحيط ١٨٧/٦ ، والدر المصون ٣٦٢/٦ .

(٣) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ١٩٧/٩ ، والبحر المحيط ١٨٧/٦ .

(٤) المحتسب ٣٢٦/١ .

(٥) مغني اللبيب ١٠٤/٢ .

(٦) ينظر : حاشية الأمير على مغني اللبيب ١٠٤/٢ .

(٧) ينظر : التبيان ٧٠٩/٢ .

يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم" (٢) .

الرابع : أن يكون ﴿ هُوَ لَاءِ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بَنَاتِي ﴾ بدلاً منه ، أو عطف بيان ، و ﴿ هُنَّ ﴾ خبر ، و ﴿ أَطَهَّرَ ﴾ على حاله .

وتعقب بأنه ليس فيه معنى طائل . ودُفِعَ بأن المقصود بالإفادة الحال ، كما في قولك : هذا أبوك عطوفاً .

ذكره الألويسي - ﷺ - (٣) .

الخامس : قيل : إن الأوجه أن يقدر : خذوا هؤلاء أطهر لكم ، وقوله ﴿ بَنَاتِي هُنَّ ﴾ جملة معترضة ؛ تعليلاً للأمر ، وكونهن أولى ، قدمت للاهتمام ، كأنه قيل : خذوا هؤلاء العفائف أطهر لكم ، إن بناتي هن ، وأنتم تعلمون طهارتي وطهارة بناتي . ذكره الألويسي - ﷺ - (٤) .

رأي الباحث :

الذي يميل إليه الباحث ويرتضيه أن وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها لغة واردة عن بعض العرب الفصحاء ، وعليها جاءت هذه القراءة المنسوبة لأهل المدينة . وقد ذهب الأخفش إلى جوازه ، وحكى النحاس عن الكسائي أن قوله ﴿ هُنَّ أَطَهَّرَكُمُ ﴾ بالنصب صواب ، يجعل هُنَّ عماداً (٥) .

ونصَّ العلامة ابن مالك - ﷺ - على أنها لغة لبعض العرب فقال : " وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وصاحبها ، فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم ﴿ هُوَ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَّرَكُمُ ﴾ بنصب أطهر (٦) . وقال أبو حيان ﷺ : " حكى الأخفش في الأوسط مجيء ذلك عن العرب " (٧) . وقال أيضاً : " وقد أجاز ذلك بعضهم ، وادعى السماع فيه عن العرب ، لكنه قليل " (٨) .

(١) ينظر : مغني اللبيب ١٠٤/٢ .

(٢) المصدر السابق ١٠٤/٢ .

(٣) ينظر : روح المعاني ١٠٧/١٢ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ١٠٧/١٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ١٠٤/٢ .

(٦) شرح التسهيل ١٦٨/١ .

(٧) ارتشاف الضرب ٤٨٩/١ .

(٨) البحر المحيط ١٨٧/٦ .



ولا أرى داعياً لتكثف هذه التخريجات التي تُقوم اللفظ دون مراعاة للمعنى ما دام الأمر كذلك .

ولم يُلحّن سيبويه هذه القراءة ، كما نسب إليه العلماء . وكل ما في الأمر أنه حكى ذلك عن غيره ، وهذا لا يجعله مُلحناً وعبارته السابقة تنطق بذلك وتبرئه .

المسألة السادسة

لغة (تميم) في ضمير الفصل

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١) برفع الجمع

تقديم

يجوز عند كثير من العرب أن يكون ضمير الفصل مبتدأ ، ويرتفع ما بعده على الخبر . وحكى أبو عمر الجرمي أنها لغة تميم .

وحكى عن أبي زيد أنه قال : سمعتهم يقرءون ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾^(٢) بالرفع^(٣) .

قال سيبويه - رحمته الله - : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبني عليه فكأنك تقول : أظن زيذاً أبوه خيرٌ منه ، ووجدتُ عمراً أخوه خيرٌ منه .

فمن ذلك أنه بلغنا أن روبة كان يقول : أظن زيذاً هو خيرٌ منك .

وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾^(٤) ...

توثيق القراءة :

وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق وأبي زيد النحويين^(٥) ، ونسبها الفراء ، والنحاس ، وابن عطية لعبد الله بن مسعود رحمته الله^(٦) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب من مسائل كان وأخواتها) عقب حديثه عن

(١) سورة الزخرف - الآية ٧٦ .

(٢) سورة المزمل - جزء من الآية ٢٠ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٩٥/١ .

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣ .

(٥) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٣٦ ، والبحر المحيط ٣٨٨/٩ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ٣٧/٣ ، وإعراب القرآن ١٠٢/٣ ، والمحرم الوجيز ٢٧٦/١٤ .



ضمير الفصل ومواقعه مشفوعاً بالشواهد الموضحة .

فقد جاءت هذه القراءة التي قرأ بها بعض القراء تشير إلى مذهب آخر عليه بعض العرب ، حيث يجعلون ضمير الفصل نحو ﴿ هُمْ ﴾ في هذه القراءة مبتدأ ، وما بعده خبراً عنه . يبدو ذلك جلياً من قول المبرد مُوجَّهاً : " وقرأ بعضهم ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ جعل ﴿ هُمْ ﴾ ابتداء ، و﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ خبره " (١) .

وعبارة المبرد مع وجازتها مستمدة مما أفاضه شيخ النحويين في عرض هذا المذهب وتوضيحه ، فقد قال - ﷺ - : " وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعده مبني عليه ، فكأنك تقول : أظن زيداً أبوه خيرٌ منه ، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه .

فمن ذلك أنه بلغنا أن روبة كان يقول : أظن زيداً هو خيرٌ منك . وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرعونها ﴿ وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ... " (٢) .

الدراسة التفصيلية

ذكر النحويون أن لبعض العرب مذهباً في ضمير الفصل ، يخالف ما عليه جمهورهم ؛ حيث إنهم يجعلونه مبتدأ ، وما بعده خبراً عنه ، وقد جاءت هذه القراءة على هذا المذهب العربي شاهدة ، وبه ناطقة .

وشيخ النحويين أول من ذكره ، وحكاه عن ناس كثير من العرب (٣) ، وقد تناقله عنه العلماء في مؤلفاتهم الخالدة .

فابن يعيش - ﷺ - أفاض في بيان هذا المذهب وإيرازه للشاذين في حقل العربية الفسيح قائلاً : " ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات ، سواء كان قبلها معرفة أو بعدها ، أو لم تكن ، وذلك نحو قولك : ما ظننت أحداً هو خيرٌ منك ، فـ (أحداً) مفعول أول ، وقولك (هو خير منك) مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني ، وكذلك لو قلت : ما ظننت زيداً هو قائمٌ ، كل ذلك جائز ، وكذلك تقول : زيد هو القائم ، وإن زيداً هو العالم ، وظننت محمداً هو

(١) المقتضب ١٠٥/٤ .

(٢) الكتاب ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣٩٢/٢ ، ٣٩٣ .

الشخصُ ، وكنت أنا الراكبُ . وهو استعمال ناس كثير من العرب ، حكاه سيبويه ، وعن رؤبة أنه كان يقول : أظن زيدا هو خيرٌ منك بالرفع ، وحكى عيسى بن عمر أن ناساً كثيراً من العرب يقولون ﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ ﴾ .. " (١) .

وذكره العلامة ابن مالك - ﷺ - موجزاً الحديث عنه قائلاً : " ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ، ويرفع ما بعده بمقتضى الخبرية مطلقاً " (٢) .
وأورده ابن الحاجب في كافيته ، وعلّق عليه الرضي ، ثم حمل القراءة عليه ، فقال : " وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره ، فلا ينتصب ما بعده في باب كان ، وباب علمت ، وما الحجازية ، وعليه ما نقل في غير السبعة ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمُونَ ﴾ ... " (٣) .

ويُعزى هذا المذهب لتميم ، قال أبو حيان - ﷺ - في الارتشاف : " حكى الجرمي أنها لغة تميم ، وحكى عن أبي زيد أنه سمعهم يقرعون ﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ بالرفع " (٤) ، وقال في البحر : " ذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ، ويرفعون ما بعده على الخبر .. " (٥) .
وقال السيوطي - ﷺ - : " وتميم يرفعون الفصل على الابتداء ، وما بعده خبر مطلقاً " (٦) .

وذكر المعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه هذه القراءة ، وحملوها على هذه اللغة التميمية ، فقالوا : ﴿ هُمْ ﴾ في موضع رفع بالابتداء ، و﴿ الظَّالِمُونَ ﴾ خبره ، والجملة في موضع نصب خبر كان (٧) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة تمثل لغة فصيحة لبعض العرب في ضمير الفصل ، وقد نسبها

(١) شرح المفصل ١١٢/٣ .

(٢) شرح التسهيل ١٦٩/١ .

(٣) شرح الرضي على الكافية ٤٦٣/٢ .

(٤) ارتشاف الضرب ٤٩٥/١ .

(٥) البحر المحيط ٣٨٨/٩ ، ٣٨٩ .

(٦) همع الهوامع ٢٧٩/١ .

(٧) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٠٢/٣ ، والمحرم الوجيز لابن عطية ٢٧٦/١٤ ، وإعراب القراءات الشواد للعكبري ٤٥٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٥/١٦ ، والبحر المحيط ٣٨٨/٩ .



العلماء لتميم ، غير أن القراءة بها لا تجوز . قال الزجاج رحمه الله : " ويجوز ﴿ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ في غير القرآن ، ولكن لا تقرأ بها ؛ لأنها تخالف المصحف " (١) .
فقد فقدت شرطاً من شروط القراءة الصحيحة .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٠٠ .

المسألة السابعة

حذف فعل الفاعل جوازاً

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ

أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾^(١) ببناء ﴿زَيْنٌ﴾ للمفعول، ورفع ﴿قَتَلَ﴾

و﴿شُرَكَاءَهُمْ﴾

تقديم

يحذف فعل الفاعل جوازاً في أحوال ثلاثة :

١ - إن أُجيب به نفي كقولك : بلى زيد ؛ جواباً لمن قال : ما قام أحد ، فزيد فاعل فعل محذوف ، دل عليه مدخول النفي ، أي : بلى قام زيد .

٢ - إن أُجيب به استفهام محقق نحو : نعم زيد ، جواباً لمن قال : هل جاءك أحد ؟ فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ، أي : نعم جاء زيد .

٣ - أو أُجيب به استفهام مقدر ، يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول^(٢) ، كما في

هذه القراءة ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ

شُرَكَاءَهُمْ﴾ ببناء ﴿زَيْنٌ﴾ للمفعول ، ورفع القتل والشركاء . كأنه قيل :

من زينه لهم ؟ فقيل : شركاؤهم ، أي : زينه شركاؤهم .

توثيق القراءة :

وهي قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام وأبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن ، وأبي عبد الملك قاضي الجند صاحب ابن عامر^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يُحمل على المعنى ، وحمله على اللفظ أجود)

(١) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٣٧ .

(٢) ينظر : التصريح ٣٩٩/١ ، ٤٠٠ .

(٣) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٤٦ ، والمحتسب ٢٢٩/١ ، والبحر المحيط ٦٥٧/٤ ، والدر المصون ١٧٧/٥ .



قائلاً : " اعلم أن الشيء لا يجوز أن يُحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ ، وذلك قولك : ما جاءني غير زيد وعمرٌ ، حُمِلَ (عمرو) على الموضع ؛ لأن معنى قوله (غير زيد) إنما هو : إلا زيدٌ ، فحُمِلَ (عمرو) على هذا الموضع .

وكذلك قوله : ما جاءني من أحدٍ عاقلٌ . رفعت العاقل ، ولو خفضته كان أحسن . وإنما جاز الرفع ؛ لأنَّ المعنى : ما جاءني أحدٌ " (١) ، فقد ذكر هذه القراءة ، وحملها على ذلك ، فقد تمَّ الكلام ، واستغنى اللفظ عندما قال : ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ ، ثم جاءت ﴿ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ مرفوعة على المعنى بفعل مقدر ، دل عليه ﴿ زَيْنٌ ﴾ ، والتقدير : زينه لهم شركاؤهم ؛ لأنهم فاعلو التزيين . قال ﷺ : " ومن ذلك قراءة بعض الناس ﴿ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ لما قال : ﴿ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ ﴾ ، تمَّ الكلام ، فقال : ﴿ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ على المعنى ؛ لأنه علم أن لهذا التزيين مُزِيناً فالمعنى : زينه شركاؤهم " (٢) .

وهذا التخريج الذي ذكره المبرد لهذه القراءة ؛ إنما هو تخريج سيبويه لها ، فقد قال ﷺ : " ومثل لبيك يزيدٌ " (٣) ، قراءة بعضهم ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ ، رفع الشركاء على مثل ما رُفِعَ عليه ضارعٌ " (٤) .

وقد رُفِعَ (ضارع) بإضمار فعل دل عليه ما قبله ، والتقدير : يبكيه ضارعٌ . فحذف الفعل جوازاً ؛ لأنه أُجيب به استفهام مقدر ، كأنه قيل : من يبكيه ؟ فقيل ، ضارعٌ .

(١) المقتضب ٢٨١/٣ .

(٢) المقتضب ٢٨١/٣ .

(٣) هذا جزء بيت من بحر الطويل ، وتمامه :

ضارع لخصومه ومختبط مما تطيح الطوائحُ ، وهو في الكتاب ٢٨٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/١ ، وشرح الرضى على الكافية ١٩٨/١ منسوب للحارث بن نهيك ، وفي التصريح ٤٠١/١ أنه لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد بن نهشل ، أو للمهلل ، والصواب أنه لنهشل بن حرى ، وهو في ملحق ديوان لبيد ص ٢٣٢ ، بصيغة المبني للمعلوم ، ونصب يزيد ، وهو وهم .

(٤) الكتاب ٢٩٠/١ .

الدراسة التفصيلية

ورد لهذه القراءة تخريجان ذكرهما العلماء ، نسب أحدهما لسيبويه ، والآخر لقطرب ، هاك بيانها :

التخريج الأول : أن ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ مرفوع بفعل مقدر ، تقديره : زَيْنَهُ شُرَكَاءُهُمْ ، فهو جواب لسؤال مقدر ، كأنه قيل : من زَيْنَهُ لهم ؟ فقيل : شُرَكَاءُهُمْ .

والآخر : أن يكون ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ رفعا على الفاعلية بالمصدر ﴿قَتْلُ﴾ ، والتقدير : زَيْنٌ للمشركين أن قَتَلَ أولادهم شُرَكَاءُهُمْ ، كما تقول : حُبِّبَ لي ركوبُ الفرسِ زيدٌ ، تقديره : حُبِّبَ لي أن رَكِبَ الفرسَ زيدٌ^(١) .

وقد عرض العلماء هذين التخريجين للدارسين عرضاً حسناً ، وأول من أفاض في عرضهما ، ووفق في بيانهما العلامة ابن جني - رَحِمَهُ اللهُ - الذي قال : " يحتمل رفع شركاء تأويلين :

أحدهما : وهو الوجه ، أن يكون مرفوعاً بفعل مضمَر دل عليه قوله زَيْنٌ كأنه لما قال : ﴿زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ﴾ قيل : من زَيْنَهُ لهم ؟

فقيل : زينه لهم شُرَكَاءُهُمْ . فارتفع الشركاء بفعل مضمَر دل عليه ﴿زَيْنٌ﴾ ..

وإياك وأن تقول : إنه ارتفع بهذا الظاهر ؛ لأنه هو الفاعل في المعنى ؛ لأمرين : **أحدهما :** أن الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلاً أو مفعولاً أقيم مقام الفاعل ، وقد رفع هذا الفعل ما أقيم مقام فاعله ، وهو قتل أولادهم ، فلا سبيل له إلى رفع اسم آخر على أنه هو الفاعل في المعنى ...

والآخر : أن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب اللفظ ، وأن يكون اسماً ذكرته بعد فعل ، وأسندته ونسبته إلى الفاعل ، كقام زيد وقعد عمرو . ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك عليه أن تقول : مررت برجلٍ يقرا ، فترفعه ؛ لأنه قد كان يفعل شيئاً وهو القراءة ، وأن تقول : رأيت رجلاً يحدث ، فترفعه بحديثه فهذا هو الوجه المختار في رفع الشركاء ، وشاهده في المعنى قراءة الكافة ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ﴾

(١) ينظر : الدر المصون ١٧٧/٥ .



أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُهُمْ ﴿﴾ ألا ترى أن الشركاء هو المزينون لا محالة ؟

وأما الوجه الآخر : فأجازه قطرب ، وهو أن يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم ، وكأنه : وكذلك زَيْنَ لكثير من المشركين أَنْ قَتَلَ شركاؤهم أولادهم .

وشبَّهه بقوله : حُبَّبَ إِلَيَّ رِكُوبُ الْفَرَسِ زَيْدٌ ، أي : أن ركبَ الفرسَ زيدٌ . هذا - لعمرى - ونحوه صحيح المعنى ، فأما الآية فليست منه ، بدلالة القراءة المجتمع عليها ، وأن المعنى أن المزيَّن هم الشركاء ، وأن القاتل هم المشركون ، وهذا واضح ^(١) .

وذكر ابن عطية هذين التخريجين ، واختار تخريج سيبويه ، وتعقَّب قطرباً فيما ذهب إليه قائلاً : " وأجاز قطرب أن يكون الشركاء في هذه القراءة ارتفعوا بالقتل ، فإن المصدر أضيف إلى المفعول ، ثم ذكر بعده الفاعل ، كأنه قال : أَنْ قَتَلَ أولادهم شركاؤهم ، كما تقول : حُبَّبَ إِلَيَّ رِكُوبُ الْفَرَسِ زَيْدٌ ، أي : أن ركبَ الفرسَ زيدٌ .

والفصيح إذا أضيف مصدر إلى مفعول أن لا يذكر الفاعل ، وأيضاً فالجمهور في هذه الآية على أن الشركاء مزينون لا قاتلون . والتوجيه الذي ذكر سيبويه هو الصحيح ^(٢) .

وعرضهما ابن عصفور رحمته الله مُتَشَحِّحًا بِالْإِيجَازِ ، ثم اختار الأول قائلاً : " والأول أحسن لأمرين :

أحدهما : أن المصدر لا يضاف إلى المفعول مع وجود الفاعل إلا في قليل .

والآخر : أن الشركاء ليسوا بقاتلين ، وإنما هم مزينون . على ذلك القراءة الثانية ، وهي قراءة من قرأ ﴿ زَيْنٌ ﴾ بفتح الزاي ، ولا يكون الشركاء قاتلين إلا مجازاً فافهم ^(٣) .

وضمَّ هذين التخريجين بحر أبي حيان ، الذي قال مبرزاً الفرق بينهما : " فعلى توجيه سيبويه الشركاء مزينون لا قاتلون ، كما ذلك في القراءة الأولى ، وعلى توجيه قطرب الشركاء قاتلون ، ومجازه أنهم لما كانوا مزينين القتل جعلوا هم القاتلين وإن لم يكونوا مباشري القتل ^(٤) .

(١) المحتسب ٢٢٩/١ ، ٢٣٠ .

(٢) المحرر الوجيز ١٥٧/٦ ، ١٥٨ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ١٨٩/٢ .

(٤) البحر المحيط ٦٥٧/٤ .

وقال السمين الحلبي - رحمته الله - : " والفرق بين التخريجين : أن التخريج الأول يؤدي إلى أن تكون هذه القراءة في المعنى كالقراءة المنسوبة للعامة في كون الشركاء مُزَيَّنِينَ للقتل ، وليسوا قاتلين .

والثاني : أن يكون الشركاء قاتلين ، ولكن ذلك على سبيل المجاز ؛ لأنهم لما زَيَّنُوا قتلهم لأبائهم وكانوا سبباً فيه ، نُسِبَ إليهم القتل مجازاً ^(١) .

رأي الباحث :

التخريج الأول الذي ذكره شيخ النحويين هو الصحيح ؛ لأن المعنى المراد عليه . وقد اكتفى به كثير من العلماء في توجيه هذه القراءة غير ذاكين سواه ^(٢) ، واختاره بعض الحذاق الذين ذكروا التخريجين ، وعللوا اختيارهم ، كابن جني ^(٣) ، وابن عطية ^(٤) ، وابن عصفور ^(٥) - رحمهم الله - . ويتفق معنى هذه القراءة الشاذة مع قراءة جمهور القراء على هذا التخريج في كون الشركاء مزينين للقتل ، وليسوا بقاتلين .

(١) الدر المصون ١٧٧/٥ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٥٧/١ ، والمقتضب ٢٨١/٣ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٢/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢٩١/١ ، والكشاف ٧٠/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٩٢/٧ .

(٣) ينظر : المحتسب ٢٣٠/١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١٥٧/٦ ، ١٥٨ .

(٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١٨٩/٢ .



المسألة الثامنة

متى يجوز التأنيث والتذكير في فعل الفاعل المجازي التأنيث ؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾^(١) (وَقَالَتْ)

تقديم

إذا كان الفاعل اسماً ظاهراً مؤنثاً مجازي التأنيث جاز للمتكلم في فعله الوجهان : التأنيث والتذكير ، نحو قوله تعالى : ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾^(٢) ولو ورد ﴿وَجُمِعَتْ﴾ بالتاء لم يمتنع . ومنه اسم الجنس كشجر ، واسم الجمع كقوم ونسوة ، والجمع المكسر كأعراب وهنود ؛ لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنث مجازي .

فلذلك جاز التأنيث في الفعل مع اسم الجمع نحو قوله تعالى : ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾^(٣) ، ومع الجمع المكسر نحو قوله ﷺ : ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٤) ، ومع اسم الجنس نحو : أورقت الشجر ، وجاز التذكير في الفعل مع اسم الجنس ، نحو : أورق الشجر ، ومع اسم الجمع المذكر نحو قوله جل شأنه : ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ﴾^(٥) ، ومع اسم الجمع المؤنث نحو قوله عز من قائل : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ، ومع الجمع المكسر المذكر ، نحو : قال الرجال ، ومع جمع التكسير المؤنث نحو : جاء الهنود^(٦) .

وعلى تأنيث الفعل مع اسم الجمع المؤنث جوازاً جاءت هذه القراءة ﴿وَقَالَتْ نِسْوَةٌ﴾

في الْمَدِينَةِ .

توثيق القراءة :

نفدت سهام كنانتي في محاولة إصابتها قراءة شاذة في مظان وجودها فلم أنل ذلك ،

(١) سورة يوسف - جزء من الآية ٣٠ .

(٢) سورة القيامة - الآية ٩ .

(٣) سورة الحج - جزء من الآية ٤٢ ، وسورة ص - جزء من الآية ١٢ ، وسورة غافر - جزء من الآية ٥ ،

وسورة ق - جزء من الآية ١٢ ، وسورة القمر - جزء من الآية ٩ .

(٤) سورة الحجرات - جزء من الآية ١٤ .

(٥) سورة الأنعام - جزء من الآية ٦٦ .

(٦) ينظر : التصريح ٤١٠/١ .

ورجعت صفر اليبدين .

ولعلها قراءة قرأ بها المبرد ؛ إذ كان من القراء ، فقد روى القراءة عن أبي عثمان المازني ، ورواها عنه أبو طاهر الصيدلاني^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع) متحدثاً عن التأنيث والتذكير .

فقد ذكرها ، ونسبها إلى الله ﷻ - ولعلها قراءته هو ؛ إذ لم يعزها لأحد - مستشهداً بها على أن الفعل جاء مؤنثاً ؛ لأن الإخبار ليس عن واحد ، فالمعنى : وقالت جماعة نسوة .

ونسوة اسم جمع عند سيبويه^(٢) ، وكذلك عند المبرد^(٣) . وهي مؤنث مجازي ؛ فيجوز تذكير فعله كما في القراءة المتواترة ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ ، ويجوز تأنيثه ، كما في هذه القراءة التي استشهد بها المبرد ، قائلاً : " وقال في تأنيث الجمع ﴿ وَقَالَتْ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ ؛ لأن الإخبار ليس عن واحد "^(٤) .

الدراسة التفصيلية

ذكر النحويون أن الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً مؤنثاً مجازي التأنيث ، جاز للمتكلم في فعله وجهان^(٥) :

أحدهما : أن يؤنثه ، وعلى ذلك جاءت هذه القراءة التي ذكرها المبرد ، والمعنى : وقالت جماعة نسوة .

والآخر : أن يُذكره ، وعليه جاءت القراءة المتواترة ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ ﴾ والمعنى : وقال جمع نسوة .

والحاق التاء في نحو هذه القراءة الشاذة أحسن عند الرضى - ﷺ - فقد قال : " وإن كان الظاهر غير حقيقي التأنيث ، فإن كان متصلاً ، نحو : طلعت الشمس ، فالحاق

(١) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/٢٨٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣/٣٧٩ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢/٢٩١ .

(٤) المصدر السابق ٣/٣٤٩ .

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والتصريح ١/٤١٠ ، وهمع الهوامع ٣/٣٣٤ .



العلامة أحسن من تركها ، والكل فصيح . وإن كان منفصلاً فترك العلامة أحسن " (١) .
وقد خفيت هذه القراءة كل الخفاء ، حتى إنه لم يُشر إليها أحد من العلماء ، فقد
أمضى الباحث حيناً في البحث عنها في كتبهم ، عساه يجد من تعرّض لها بالدراسة
والتوجيه ، أو من يشير إلى أنها قراءة . فلم ير أثراً لذلك ، حتى إنه وجد الفخر الرازي
يقول : " لم لم يقل : وقالت نسوة ؟ قلنا : لوجهين :

الأول : أن النسوة اسم مفرد لجمع المرأة ، وتأنيثه غير حقيقي ؛ فلذلك لم يلحق
فعله تاء التأنيث .

الثاني : قال الواحدي : تقديم الفعل يدعو إلى إسقاط علامة التأنيث على قياس
إسقاط علامة التثنية والجمع " (٢) .

وهذا مما يدل على خفائها ، ويعضد ما ذهب إليه الباحث من أنها قد تكون قراءة
المبرد ، ولم يكتب لها الذبوع والانتشار .

وقد ذكر الإمام القرطبي الآية الكريمة ، ثم قال : " ويجوز : وقالت نسوة ، وقال
نسوة ، مثل قالت الأعراب ، وقال الأعراب ، وذلك أن القصة انتشرت في أهل مصر ،
فتحدث النساء ، قيل : امرأة ساقى العزيز ، وامرأة خبازه ، وامرأة صاحب دوابه ،
وامرأة صاحب سجنه ، وقيل : امرأة الحاجب عن ابن عباس وغيره " (٣) .

وللعلماء أقوال في ﴿ نِسْوَةٌ ﴾ هك بيانها :

القول الأول : أنها اسم جمع ، وقد عزاه أبو حيان والسمين الحلبي لابن السراج (٤) .
وهو قول سيبويه والمبرد كما ذكرت .

القول الثاني : أنها جمع تكسير للقلة على فعله كالصبيبة والغلّمة . ونصّ بعضهم
على عدم اطرادها ، وليس لها واحد من لفظها (٥) .

قاله ابن عطية (٦) ، وتبعه أبو حيان (٧) ، والسمين الحلبي الذي قال بشهرته (٨) .

القول الثالث : قال الزمخشري - رَحِمَهُ اللهُ - : " اسم مفرد لجمع المرأة ، وتأنيثه غير

(١) شرح الرضى على الكافية ٣/٣٤١ .

(٢) التفسير الكبير ١٨/١٢٥ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٩/١٧٦ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٦/٢٦٤ ، والدر المصون ٦/٤٧٤ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٦/٤٧٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٩/٢٨٥ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٦/٢٦٤ .

(٨) ينظر : الدر المصون ٦/٤٧٤ .

حقيقي" (١) . وعلى كل قول من هذه الأقوال فالتأنيث مجازي .

رأي الباحث :

هذه القراءة جاءت على ما تقتضيه العربية في الفعل إذا كان فاعله اسماً ظاهراً مؤنثاً مجازي التأنيث ، فإنه يجوز فيه الوجهان : التأنيث والتذكير ، وبالتأنيث جاءت هذه القراءة ، والمتواترة جاءت بالتذكير . وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين :

أحدهما : أن التأنيث غير حقيقي ، فتضعف العناية به .

والثاني : أن هذا المؤنث في معنى المذكر ، فيحمل عليه ، كما حمل المذكر على المؤنث في : جاءتني كتابُ زيد ، أي : صحيفته (٢) .

قال ابن هشام رحمته الله : " وليس لك أن تقول : التأنيث في النساء والهنود حقيقي ؛ لأن الحقيقي هو الذي له فرج ، والفرج لأحاد الجمع ، لا للجمع ، وأنت إنما أسندت الفعل إلى الجمع لا إلى الأحاد " (٣) .

(١) الكشاف ٤٦٢/٢ .
(٢) التصريح ٤١٠/١ .
(٣) شرح شذور الذهب ٢٠٢ ، ٢٠٣ .



المسألة التاسعة

الاستثناء المنقطع

توجيه قراءتي: قوله تعالى ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ ﴾^(١)، قوله تعالى ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى ﴾^(٢) إلا أنباء وجه ربه الأعلى^(٣) برفع المستثنى

نعمه تجرى^(١٩) إلا أنباء وجه ربه الأعلى^(٢) برفع المستثنى

تقديم

الاستثناء المنقطع هو : ما لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه ، نحو : قام القوم إلا حماراً ، وما قام القوم إلا حماراً .
فإن كان الكلام تاماً موجباً ، كما في المثال الأول ، وجب نصب المستثنى اتفاقاً .
وإن كان تاماً غير موجب ، فتارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن .
فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً ، نحو : ما زاد هذا المال إلا ما نقص ؛ إذ لا يقال : زاد النقص .

وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو : ما قام القوم إلا حماراً ؛ إذ يصح أن يقال : قام حمار . فالحجازيون يوجبون النصب ؛ لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة ؛ من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، وعليه قوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ ﴾ بنصب ﴿ أَنْبَاءُ ﴾ ، وقوله ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى ﴾^(١٩) إلا أنباء وجه ربه الأعلى^(٣) وتميم ترجمه ، وتجزير الاتباع ، ويقرءون ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ ﴾^(٣) برفع ﴿ أَنْبَاءُ ﴾ ، ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى ﴾^(١٩) إلا أنباء وجه ربه الأعلى^(٣) برفع ﴿ أَنْبَاءُ ﴾ .

توثيق القراءتين :

أولاً : قراءة ﴿ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّنِّ ﴾ بالرفع :

(١) سورة النساء - جزء من الآية ١٥٧ .

(٢) سورة الليل - الأيتان ١٩ ، ٢٠ .

(٣) ينظر : التصريح ٥٤٦/١ ، ٥٤٧ .

لم أجد لهذه القراءة نسبة في الكتب المعنية بالقراءات والتفسير ، التي تيسر لي الاطلاع عليها . وتُعزى في كتب النحويين لبني تميم^(١) .

ثانياً : قراءة ﴿إِلَّا أَبْغَاءَ وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ بالرفع :

قرأ بها يحيى بن وثاب^(٢) ، وعزاها المبرد لبني تميم^(٣) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب ما يقع في الاستثناء من غير نوع المذكور قبله ، وذلك قولك : ما جاءني أحد إلا حماراً ..) يقصد الاستثناء المنقطع . فوجه هذا المثال وحده النصب ، وذلك لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ، فيبدل منه . فالنصب بأصل الاستثناء على معنى (ولكن) ، وهو لغة أهل الحجاز .

ثم ذكر أن الرفع قد يجوز فيه ، وهو لغة بني تميم ، وتأويله على وجهين :

أحدهما : أن ذلك محمول على المعنى ؛ لأن المراد هو المستثنى ، فالمعنى في المثال : ما جاءني إلا حمار ، وذكر (أحد) قبله توكيداً ؛ ليعلم أنه ليس الجائي بآدمي ، ثم أبدل منه ما كان مراداً ، وهو الحمار .

والآخر : أن يجعل الحمار يقوم مقام الجائي من الأدميين ؛ مجازاً ، كما يقال : عتابك السيف ، وتحيتك الضرب^(٤) .

وأتى بهاتين القراءتين ، ونسبهما لبني تميم ، حاملاً إياهما على لغتهم في الاستثناء المنقطع ؛ فهم يجعلونه بدلاً مما قبله ، فـ ﴿أَبْغَاءَ﴾ مرفوع عندهم على البدل من

موضع ﴿مِنْ نَعْمَةٍ﴾ ، وكذلك ﴿أَتْبَاعُ﴾ مرفوع على البدل من موضع ﴿مَنْ عَلِمَ﴾ ؛

لأن موضع كليهما رفع . ولا يبدل من اللفظ ؛ لأن من الزائدة لا تعمل في معرفة .

والنصب هو الوجه ، والقياس اللازم ، والرفع يُحمل على الوجهين السابقين .

قال ﷺ : " وبنو تميم نقرأ هذه الآية ﴿إِلَّا أَبْغَاءَ وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ ويقرءون ﴿مَا

(١) ينظر : الكتاب ٣٢٣/٢ ، والمقتضب ٤١٣/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨٦/٢ ، والتصريح ٥٤٧/١ ، وحاشية الصبان ١٤٧/٢ .

(٢) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٧٥ ، والكشاف ٧٦٤/٤ ، والبحر المحيط ٤٩٤/١٠ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤١٣/٤ .

(٤) ينظر : المقتضب ٤١٢/٤ ، ٤١٣ .



لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعُ الظَّنِّ ﴿١﴾ يجعلون ﴿٢﴾ أَتْبَاعُ الظَّنِّ ﴿٣﴾ علمهم . والوجه النصب على ما ذكرت لك ، وهو القياس اللازم . ووجه الرفع ما بيناه " (١) .

وما ذكره المبرد في الحديث عن الاستثناء المنقطع هو بعينه ما ذهب إليه شيخ النحويين ، فقد قال - ﷺ - : " هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ، وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : ما فيها أحد إلا حمارًا ، جاءوا به على معنى (ولكن حمارًا) ، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه ؛ فحمل على معنى (ولكن) ، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم .

وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلا حمارٌ ، أرادوا : ليس فيها إلا حمار ، ولكنه ذكر أحدًا توكيدًا لأن يعمل أن ليس فيها آدمي ، ثم أبدل فكأنه قال : ليس فيها إلا حمار . وإن شئت جعلته إنسانها " (٢) .

وقال أيضًا : " وأما بنو تميم فيرفعون هذا كله ، يجعلون اتباع الظن علمهم " (٣) .

الدراسة التفصيلية

الاستثناء في هاتين القراءتين منقطع ؛ لأن ﴿١﴾ أَتْبَاعُ الظَّنِّ ﴿٢﴾ وهو المستثنى ، ليس من جنس العلم ، وهو المستثنى منه . وكذلك ﴿٣﴾ أَبْتِغَاءُ وَجْهِهِ الْأَعْلَى ﴿٤﴾ وهو المستثنى ، ليس من جنس النعمة ، وهي المستثنى منه .

وقد جاءت هاتان القراءتان على لغة بني تميم فيه ، فهم يجيزون إتياع المستثنى للمستثنى منه ، ويرجحون النصب على الاستثناء .

وقد أشار العلماء إلى جواز الرفع على البدل في القراءة الأولى ، ناسبين إياه لتميم أو غير ناسبين .

فقال الزجاج - ﷺ - : " وإن رُفِعَ جاز على أن يجعل علمهم اتباع الظن ، كما تقول العرب : تحيتك الضربُ ، وعتابك السيفُ " (٤) .

وقال مكي القيسي - ﷺ - : " ويجوز في الكلام رفعه على البدل من موضع

(١) المصدر السابق ٤/٤١٣ ، ٤١٤ .

(٢) الكتاب ٢/٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٣) المصدر السابق ٢/٣٢٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٢٨ .

﴿مَنْ عَلِمَ﴾ ؛ لأن ﴿مَنْ﴾ زائدة ، و﴿عَلِمَ﴾ رفع بالابتداء " (١) .
وعلى هذا المنوال نسج الأنباري في بيانه قائلاً : " ويجوز رفعه على البدل من
﴿عَلِمَ﴾ على الموضع ، وموضعه رفع ؛ لأن تقديره : ما لهم به علم " (٢) .
وأخذ العلامة ابن مالك بخيط الكلام فقال : " لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر
من مستثنيات إلا في غير الإيجاب من الإتياع ما للمتصل فيقولون : ما فيها أحد إلا
وتدّ ، كما يقول الجميع : ما فيها أحد إلا زيد ، ويقرءون ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عَلِمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ
الظَّنِّ﴾ بالرفع ، إلا من لُقّن النصب " (٣) .

وأجاز السمين الحلبي الإبدال من ﴿عَلِمَ﴾ على اللفظ فيجرّ ، أو على الموضع
فيرفع ؛ لأنه مرفوع المحل ، ومن زائدة فيه ، حاكياً عن تميم (٤) .
ولا أدري كيف خفي على السمين الحلبي أن من الزائدة لا تعمل في المعارف ،
فأجاز الإبدال على اللفظ !

وقد نبّه الشيخ خالد - ﷺ - على ذلك ؛ فبعد أن ذكر أن تميم ترجح النصب على
الاستثناء ، وتجزئ إتياع المستثنى للمستثنى منه إذا أمكن تسليط العامل على المستثنى
في الكلام التام غير الموجب قال : " ويقرءون ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عَلِمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ الظَّنِّ﴾
بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على
الإبدال منه باعتبار اللفظ ؛ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ، ومن الزائدة لا تعمل فيها " (٥) .
وأما القراءة الثانية فقد كانت أوسع انتشاراً ، وأكثر ذيوغاً من سابقتها بين العلماء ،
وإن لم يرها بعضهم قراءة .

فالقراء أجاز أن يقال ﴿إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَرِيَّةً﴾ بالرفع ، ولم ينص على أنها قراءة ،
قال : " ولو رفع ﴿إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَرِيَّةً﴾ رافع لم يكن خطأ ؛ لأن لو ألقيت ﴿مِنْ﴾ من
النعمة لقلت : ما لأحد عنده نعمة تجزى إلا ابتغاءً ، فيكون الرفع على اتباع المعنى ،

(١) مشكل إعراب القرآن ٢١١/١ .

(٢) البيان ٢٧٤/١ .

(٣) شرح التسهيل ٢٨٦/٢ .

(٤) ينظر : الدر المصون ١٤٧/٤ .

(٥) التصريح ٥٤٧/١ .



كما تقول : ما أتاني من أحد إلا أبوك" (١) .

ونفى النحاس القراءة بذلك ، وحكم على الرفع بالبعد ، وإن كان النحويون قد أجازوه (٢) .

وقال مكي القيسي - رحمته الله - : " أجاز الفراء الرفع في ﴿أَبْتِغَاءُ﴾ على البدل من

موضع ﴿مِنْ نَعْمَةٍ﴾ ، وهو بعيد" (٣) .

ونسب الأنباري القول بجواز الرفع لبعض الكوفيين ، وحكم عليه بالضعف قائلاً :

" وزعم بعض الكوفيين أنه يجوز فيه الرفع على البدل من موضع ﴿نَعْمَةٍ﴾ ، وهو ضعيف" (٤) .

ونصّ الزمخشري ، وأبو حيان ، وتبعهما الألويسي على أنه لغة تميم ، ونسبوا القراءة ليحيى بن وثاب (٥) .

ولم يهمل ابن هشام رحمته الله الحديث عن هاتين القراءتين ، بل ألمح إليهما قائلاً بعد

ذكر الآيتين : " ولو أبدل مما قبله لقرئ برفع ﴿إِلَّا آتِبَاعُ﴾ و﴿إِلَّا آبْتِغَاءُ﴾؛ لأن كلاً

منهما في موضع رفع : إما على أنه فاعل بالجار والمجرور المعتمد على النفي ، وإما على أنه مبتدأ تقدّم خبره عليه ، والتميميون يجيزون الإبدال ، ويختارون النصب" (٦) .

رأي الباحث :

عجيب أمر بعض العلماء في الحديث عن هاتين القراءتين ؛ حيث نراهم يجيزون الرفع على البدل في القراءة الأولى ، وفي الثانية نراهم يقولون بضعفه ، ويحكمون ببعده ، وهم في ذلك جائرون ؛ فقد حمل المبرد ، شيخ البصريين لعصره هاتين القراءتين على لغة تميم في الاستثناء المنقطع ، ولم يفرق بينهما (٧) .

وكذلك فعل العلامة ابن يعيش ، فقد قال - رحمته الله - : " وبنو تميم يقرءونها بالرفع ،

(١) معاني القرآن ٢٧٣/٣ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٧٢١/٣ .

(٣) مشكل إعراب القرآن ٤٨٠/٢ .

(٤) البيان ٥١٨/٢ .

(٥) ينظر : الكشف ٧٦٤/٤ ، والبحر المحيط ٤٩٤/١٠ ، وروح المعاني ١٥٢/٣٠ .

(٦) شرح شذور الذهب ٢٨٦ .

(٧) ينظر : المقتضب ٤١٣/٤ .

يجعلون اتباع الظن علمهم ، وابتغاء وجهه سبحانه نعمة لهم عنده" (١) .
ولسان حالهما ينطق بمجيبتهما على لغة تميم في الاستثناء المنقطع ؛ فينبغي أن
يكون الحكم عليهما واحداً ، ومكانتهما في العربية سواء .

(١) شرح المفصل ٨٠/٢ .



المسألة العاشرة

متى تكون (قبل) و(بعد) نكرتين ؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾^(١) بالجر والتنوين

تقديم

من الظروف اللازمة للإضافة (قبل وبعد) ، وتكونان نكرتين في صورة واحدة ، ومن ثم يلحقهما التنوين ، وهي : أن يحذف المضاف إليه ، ولا ينوي شيء لا لفظه ولا معناه ، وإعرابهما حينئذ هو : النصب على الظرفية ، أو الجر بمن ، ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف للإضافة ؛ لزوال ما يعارضه من الإضافة في اللفظ والتقدير . وهما نكرتان في هذه الصورة ؛ لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نوّنا^(٢) . وعلى ذلك جاءت هذه القراءة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالجر والتنوين .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة مرتين في مقتضبه ، مستشهداً بها على شيء واحد هو : أن ﴿قَبْلُ﴾ و﴿بَعْدُ﴾ تُنَوَّنَانِ على إرادة التكرير ، فتصيران معربتين ، تجري عليهما أوجه الإعراب التي تجري عليهما في حال الإضافة ، وهي النصب على الظرفية ، والجر بـ ﴿وَمِنْ﴾ . وهاك موضعي الاستشهاد .

الموضع الأول : استشهد بها في الجزء الثاني (باب ما يُضَافُ من الأعداد المنونة) قائلاً : " أما (أمس) و (قبل) ونحوهما فمعارف ، ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام . وعلى هذا قرئ ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ

(١) سورة الروم - جزء من الآية ٤ .

(٢) ينظر : التصريح ٧١٨/١ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٣٧٥/٨ ، وروح المعاني للألوسي ٢٠/٢١ .

مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴿ على النكرة ، على مثل قولك : أولاً وآخرًا ﴾^(١) .

والثاني : استشهد بها في الجزء الرابع (باب النداء) قائلاً : " ومن جعل ﴿ قَبْلٍ ﴾

و﴿ بَعْدٍ ﴾ نكرتين نون ، وأجراها على وجوه الإعراب . وقد قرأ بعض القراء ﴿ لِلَّهِ

الْأَمْرِ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ .

فمن جعلهما نكرتين فتقديره - والله أعلم - : لله الأمر أولاً وآخرًا ﴾^(٢) .

الدراسة التفصيلية

يكاد النحويون يجمعون على أن تنوين ﴿ قَبْلٍ ﴾ و﴿ بَعْدٍ ﴾ إنما يكون جائزاً على

إرادة التثنية ، وقطع النظر عن المضاف إليه لفظاً ومعنى ، ويستشهدون بهذه القراءة على ذلك^(٣) .

فقد ذكرها الزمخشري في كشافه ، ووجهها توجيهاً شافياً ، فقال : " وقرئ ﴿ مِنْ

قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه ، كأنه قيل : قبلاً وبعداً ،
بمعنى : أولاً وآخرًا ﴾^(٤) .

وقال العلامة ابن مالك : " وقد يقطعان عن الإضافة لفظاً ومعنى فينكران ؛ وذلك
لقصد الإبهام ، أو لعدم دليل على المضاف إليه ﴾^(٥) .

وعلى منواله نسج أبو حيان قائلاً : " وقد يقطعان عن الإضافة لفظاً ومعنى

فينكران ، ويعربان ، وقرئ شاذاً ﴿ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ أي : من زمن متقدم ، ومن زمن
متأخر ﴾^(٦) .

وحكى الشيخ خالد عن بعض النحويين القول بأنهما معرفتان بنية الإضافة ،

(١) المقتضب ١٧٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ٢٠٧/٤ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٧٨/٢ ، ٢٠٧/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٥٨٠/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ
للعكبري ٢٧٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٤ ، وشرح التسهيل ٢٤٧/٣ ، وهمع الهوامع
١٩٢/٢ ، ١٩٣ ، وشرح الأشموني ٢٦٩/٢ .

(٤) الكشاف ٤٦٧/٣ .

(٥) شرح التسهيل ٢٤٣/٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٥١٤/٢ .



وتتوينهما تنوين عوض (١) .

وإذا ما تركنا حقل النحويين وولجنا رياض المعنيين بإعراب القرآن وبيان معانيه وجدنا الزجاج لا يراها قراءة حاكياً إجماع القراء على الضم ، ومُحملاً النحويين القول بجوازها ، وقد بدا ذلك من قوله : " القراءة الضمُّ ، وعليه أهل العربية ، والقراء كلهم مجمعون عليه .

فأما النحويون فيجيزون ﴿ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ بالتنوين ...

وأما الخفض والتنوين فعلى من جعلهما نكرتين المعنى: لله الأمر من تقدم وتأخر (٢).

وقال النحاس - رحمه الله - : " وإنما يجوز ﴿ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ على أنهما نكرتان .

قال أبو إسحاق : والمعنى من متقدم ومن متأخر (٣) .

وحكاها ابن عطية عن العرب قائلًا : " ومن العرب من يقول ﴿ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾

بالخفض والتنوين (٤) .

وعرضها الإمام الألويسي عرضاً حسناً ، ونسبها مُبرزاً ما قيل فيها ، فقد جاء في

تفسيره : " قرأ أبو السمال ، والجحدري ، وعون العقيلي ﴿ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ ﴾ بالكسر

والتنوين فيهما ، فليس هناك مضاف إليه مقدر أصلاً على المشهور ، كأنه قيل : لله

الأمر قبلاً وبعداً ، أي : في زمان متقدم ، وفي زمان متأخر ، وحذف بعضهم

الموصوف .

وذكر السكاكي أن المضاف إليه مقدر في مثل ذلك أيضاً، والتنوين عوض عنه (٥).

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في (قبل وبعد) عند إرادة تنكيرهما ؛ إذ

يقطعان عن الإضافة لفظاً وتقديرًا ، ويُؤنَّان منصوبين على الظرفية أو مجرورين بـ

(من) . قال الأشموني - رحمه الله - متحدثاً عن الأسماء الملازمة للإضافة : " فإن قطعت

(١) ينظر : التصريح ١/٧٢٠ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤/١٧٦ .

(٣) إعراب القرآن ٢/٥٨٠ .

(٤) المحرر الوجيز ١٢/٢٤٤ .

(٥) روح المعاني ٢١/٢٠ .

عن الإضافة لفظاً ومعنى ، أي : لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، أُعربت منونةً ،
ونصبت ما لم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

وَأُعْرِبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُكِّرَا . : قَبْلًا وَمِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا^(١)

... وكقراءة بعضهم ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدِهِ﴾ بالجر والتنوين^(٢) .

(١) ألفية ابن مالك ٢٩ .

(٢) شرح الأشموني ٢/٢٦٩ ، ٢٧٠ .



المسألة الحادية عشرة

إعمال اسم الفاعل عمل فعله

توجيه قراءتي قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(١) ، قوله تعالى ﴿إِلَّا أَنِّي الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾^(٢)

بتنوين اسم الفاعل ونصب ما بعده

تقديم

اسم الفاعل هو : الصفة الدالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ، أو لمعنى الماضي^(٣) .
فإن كان اسم الفاعل صلة لـ (أل) عمل عمل فعله مطلقاً ، ماضياً كان أو غيره ، نحو : جاء الضارب زيداً أمس أو الآن أو غداً .
وإن لم يكن اسم الفاعل صلة لـ (أل) عمل عمل فعله بشرطين عدميين ، وبشرطين وجوديين .

فالعدميان ، أحدهما : ألا يوصف ، والثاني : ألا يصغر ؛ خلافاً للكسائي فيهما .
والوجوديان : أحدهما : كونه للحال أو للاستقبال ؛ لأنه إنما عمل حملاً على المضارع ؛ لما بينهما من الشبه اللفظي والمعنوي . وأجاز الكسائي إعماله بمعنى الماضي ، وتبعه هشام وأبو جعفر وجماعة .

والثاني : اعتماده على استفهام ، أو نفي ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، أو ذي حال . فالاستفهام والنفي نحو : أضرابٌ زيدٌ عمرًا ، وما ضاربٌ زيدٌ عمرًا ، والمخبر عنه نحو : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا ، والموصوف نحو : مررت بـرجلٍ ضاربٍ أبوه عمرًا ، وذي الحال نحو : جاء زيدٌ ركبًا أبوه فرسًا^(٤) . وعلى إعمال اسم الفاعل عمل فعله جاءت هاتان القراءتان ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾^(٥) ، و﴿إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي

(١) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت - جزء من الآية ٥٧ .

(٢) سورة مريم - جزء من الآية ٩٣ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/٣ ، وشرح الأشموني ٢٩٢/٢ .

(٤) ينظر : التصريح ١١/٢ ، ١٢ .

(٥) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت -

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا ﴿١﴾ بالتثوين والنصب .

توثيق القراءتين :

أولاً : قراءة ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .

قرأ بها اليزيدي ، وأبو حيوة ، والأعمش ، ويحيى ، وابن أبي إسحاق (٢) .

ثانياً : قراءة ﴿ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا ﴾ .

قرأ بها عبد الله بن مسعود ، وابن الزبير ، وأبو حيوة ، وطلحة بن مصرف ، وأبو بحرية ، وابن أبي عبلة ، ويعقوب (٣) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب اسم الفاعل الذي مع الفعل المضارع) حيث ذكر أن هاتين الآيتين تقرأن بحذف التثوين وبالإضافة ؛ طلباً للخفة ، وقد مضى الحديث عنهما في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع .

وتقرأ بالتثوين والنصب على الأصل ؛ إذ الأصل في اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال أن يعمل . وكلاهما في الجودة سواء ، والمعنى عليهما واحد .

قال - ﷺ - : " واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتثوين من التي تجري مجرى الفعل ، ولا يكون الاسم إلا نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة ؛ لأنك إنما تحذف النون استخفافاً . فلما ذهب النون عاقبتها الإضافة ، والمعنى معنى ثبات النون . فمن ذلك قول الله ﷻ : ﴿ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ (٤) فلو لم ترد التثوين لم يكن صفة لهدي وهو نكرة

وكذلك ﴿ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا ﴾ ، و ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ، ومن نون قال :

﴿ آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا ﴾ ، و ﴿ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ، كما قال ﷻ : ﴿ وَلَا آَمِينَ الْبَيْتِ ﴾

جزء من الآية ٥٧ .

(١) سورة مريم - الآية ٩٣ .

(٢) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٣٠ ، والبحر المحيط ٣/٤٦٠ ، والكشاف ١/٤٤٨ ، والمحرم الوجيز لابن عطية ٣/٣١١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤/٢٩٧ .

(٣) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٨٩ ، والبحر المحيط ٧/٣٠٣ ، والكشاف ٣/٤٦ .

(٤) سورة المائدة - جزء من الآية ٩٥ .



أَلْحَرَامُ ﴿١﴾ ، وهذا هو الأصل ، وذلك أخف وأكثر ؛ إذ لم يكن ناقضاً لمعنى ، وكلاهما في الجودة سواء ﴿٢﴾ .

الدراسة التفصيلية

أولاً : قراءة ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ بتتوين ﴿ذَائِقَةُ﴾ ، ونصب ﴿الْمَوْتِ﴾ :
لم ينص الفراء على أنها قراءة ، بل ذكر الآية الكريمة ، وأجاز للمتكلم أن يُنَوِّنَ ، وأن ينصب فهو صواب ، يرد في كلام العرب إذا كان اسم الفاعل مستقبلاً ، أو معتمداً على جحد . يبدو ذلك جلياً من قوله : " ولو نَوَّتْ في ﴿ذَائِقَةُ﴾ ، ونصبت ﴿الْمَوْتِ﴾ كان صواباً .

وأكثر ما تختار العرب التتوين والنصب في المستقبل . فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة . فأما المستقبل فقولك : أنا صائمٌ يومَ الخميس إذا كان خميساً مستقبلاً . فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت : أنا صائمٌ يومَ الخميس . فهذا وجه العمل .

ويختارون أيضاً التتوين إذا كان مع الجحد ، من ذلك قولهم : ما هو بتاركٍ حقّه ، وهو غير تاركٍ حقّه ، لا يكادون يتركون التتوين . وتركه كثير جائز ﴿٣﴾ .
وقد نالت هذه القراءة اهتماماً كبيراً من الإمام القرطبي ؛ فجاء حديثه عنها مبسوطاً ، وتوجيهه لها معللاً مقبولاً . قال - ﷺ - : " وقرأ الأعمش ويحيى وابن أبي إسحاق ﴿ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ بالتتوين ونصب ﴿الْمَوْتِ﴾ ، قالوا : لأنها لم تُدَقِّعْ .
وذلك أن اسم الفاعل على ضربين :

أحدهما : أن يكون بمعنى المضي ، والثاني : بمعنى الاستقبال .

فإن أردت الأول لم يكن فيه إلا بالإضافة إلى ما بعده ، كقولك : هذا ضاربٌ زيدٍ أمس ، وقائلٌ بكرٍ أمس ؛ لأنه يجري مجرى الاسم الجامد وهو العلم ، نحو : غلامٌ زيدٍ ، وصاحبٌ بكرٍ ...

(١) سورة المائدة - جزء من الآية ٢ .

(٢) المقتضب ١٤٩/٤ ، ١٥٠ .

(٣) معاني القرآن ٢٠٢/٢ .

وإن أردت الثاني جاز الجر . والنصب والتنوين فيما هذا سبيله هو الأصل ؛ لأنه يجري مجرى الفعل المضارع ، فإن كان الفعل غير متعد لم يتعد نحو : قائمٌ زيدٌ . وإن كان متعدياً عديته ونصبته به فنقول : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، بمعنى يضرب عمراً ، ويجوز حذف التنوين والإضافة تخفيفاً^(١) .

ثانياً : قراءة ﴿إِلَّا ءَاتِ الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ بتنوين ﴿ءَاتِ﴾ ونصب ﴿الرَّحْمَنَ﴾ . ذكر الفراء أنه لم يسمعها من قارئ ، ولو قالها المتكلم لكانت صواباً . فقد جاء في كتابه (معاني القرآن) : " ولو قلت ﴿ءَاتِ الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ كان صواباً ، ولم أسمعه من قارئ " (٢) .

وقال العكبري موجهًا ، " يُقرأ ﴿ءَاتِ﴾ بالتنوين ﴿الرَّحْمَنَ﴾ بالنصب ؛ لأن اسم الفاعل هنا للاستقبال ، فيجوز أن يضاف ، وأن يُنَوَّن وأن يعمل " (٣) . وقد ذكر العلماء - رحمهم الله - أن هاتين القراءتين جاءتا على الأصل في اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال ، وهو أن يُنَوَّن ويعمل^(٤) .

رأي الباحث :

هاتان القراءتان جاءتا على ما تقتضيه العربية في اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال ، فقد أباحت للمتكلم فيه وجهين : أحدهما : أن يسلك سبيل الأصل فيه ، فيُنَوَّن ، وينصب ، وقد جاءت القراءتان على ذلك .

والوجه الآخر : أن يؤثر التخفيف ، فيحذف التنوين ويُضيف . وقد جاءهما الشذوذ من حقل غير حقلها .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٩٧/٤ ، ٢٩٨ .

(٢) معاني القرآن ١٧٣/٢ .

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٦١/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ١٥٠/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٢٩/٢ ، والكشاف ٤٤٨/١ ، ٤٦/٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٩٨/٤ ، ١٥٩/١١ ، والدر المصون ٥٢٠/٣ ، وروح المعاني للألوسي ١٤٦/٤ ، ١٤٢/١٦ .



المسألة الثانية عشرة

قطع النعت

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(١) **بنصب** ﴿عَلَّمَ﴾

تقديم

حقيقة قطع النعت : أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفعل . فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم ، وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت ، وقدرت هو ، والفعل إن نصبت النعت ، وقدرت في المدح أمدح ، وفي الذم أذم ، وفي الترحم أرحم . كقولهم في المدح : الحمد لله الحميدُ ، بالرفع على إضمار هو ، وقوله تعالى في الذم : ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٢) بالنصب لحمالة ؛ بإضمار أذم . وقولك في الترحم : مررت ببكر المسكين ، بالرفع على إضمار هو ، والنصب على إضمار : أرحم .

وإلى ذلك أشار العلامة ابن مالك بقوله :

وارْفَحَ أو انْصَبَ إن قَطَعْتَ مُضْمِراً . . . مُبْتَدَأً أو نَاصِباً لِنَ يَطَّهَرُ^(٣)

وإنما التزم حذف الرفع والناصب ؛ لأنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمانة على ذلك .

وإن كان النعت المقطوع لغير المدح والذم والترحم ، جاز ذكر الرفع والناصب نحو : مررت بزيد التاجر ، بالأوجه الثلاثة : الجر على الاتباع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، ولك أن تظهر كلاً من المبتدأ والفعل فنقول : هو التاجر ، وأعني التاجر^(٤) . وعلى قطع النعت لمجرد المدح تحمل

هذه القراءة ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾^(٥) بنصب ﴿عَلَّمَ﴾ .

(١) سورة سبأ - الآية ٤٨ .

(٢) سورة المسد - الآية ٤ .

(٣) الألفية ٣٧ .

(٤) ينظر : التصريح ١٢٦/٢ .

(٥) سورة سبأ - الآية ٤٨ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها عيسى بن عمر ، وابن أبي إسحاق ، وزيد بن علي ، وابن أبي عبله ، وأبو حيوة ، وحرب عن طلحة^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وذكر أنها تقرأ على وجهين :

أحدهما : الرفع ، وقد سلف الحديث عنه في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع .

والآخر : النصب ، ولهذه القراءة عنده وجهان :

أحدهما : النصب على البدل من اسم **إِنَّ** .

والآخر : النصب بفعل مضمر على جهة المدح ، والتقدير : أمدح علام الغيوب ، أو أعني .

وهذا هو مفهوم قوله : " ونقول : **إِنَّ** زيذاً منطلق الظريف ، وإن زيذاً يقوم العاقل . الرفع والنصب فيما بعد الخبر جائزان .

... والنصب من وجهين :

أحدهما : أن تتبعه زيذاً .

والآخر : أن تنصبه بفعل مضمر على جهة المدح ... والآية تقرأ على وجهين

﴿ **قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْدِفُ بِالْحَقِّ عِلْمَ الْغُيُوبِ** ﴾ بالنصب والرفع^(٢) .

وقد ذكر شيخ النحويين الآية الكريمة بقراءتها ، وحمل قراءة النصب على البدل

من اسم ﴿ **إِنَّ** ﴾ المنصوب^(٣) .

الدراسة التفصيلية

أجاز الفراء النصب في هذه القراءة ونحوها ، وحمله على البدل من اسم ﴿ **إِنَّ** ﴾ ، والبدل على نية تكرار العامل^(٤) .

(١) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٢٣ ، والبحر المحيط ٥٦٣/٨ ، وروح المعاني ١٥٦/٢٢ .

(٢) المقتضب ١١٣/٤ ، ١١٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٤٧/٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٤٧٠/١ .



وقد نهض العلماء لتوجيه النصب في هذه القراءة، فتمخض عن ذلك الأقوال الآتية:

القول الأول : أن ﴿عَلَّمَ﴾ منصوب على البدل من اسم ﴿إِنَّ﴾ ، والمعنى : قل

إن ربي علام الغيوب يقذف بالحق . وهو قول الجمهور^(١) .

والثاني : أن ﴿عَلَّمَ﴾ منصوب ؛ لكونه صفة لاسم ﴿إِنَّ﴾ ، والمعنى : قل إن

ربي علام الغيوب يقذف بالحق . وهو قول الزجاج^(٢) وذكره مكي القيسي^(٣) ،

والزمخشري^(٤) ، والأنباري^(٥) ، والعكبري^(٦) وقد نسب هذين القولين السابقين للحوفي

أبو حيان والألوسي^(٧) .

والفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر جائز ، وكذلك بين الصفة والموصوف ؛

لأن الخبر ليس بأجنبي من التابع والمتبوع^(٨) والحمل على الوصفية هنا أقوى من الحمل

على البدلية ؛ لأن أكثر العلماء على أن العامل في البدل مقدر بلفظ الأول ؛ فهو من

جملة ثانية لا من الأولى ؛ بخلاف الصفة فهي من الجملة نفسها ؛ إذ العامل فيها هو

العامل في المتبوع ، أو هو التبعية^(٩) .

الثالث : أن ﴿عَلَّمَ﴾ منصوب على المدح ، بفعل مضمر ، تقديره : أمدح وهو

أحد قولي المبرد ، والزمخشري^(١٠) ، وابن عطية^(١١) .

وذكره أبو حيان والألوسي^(١٢) .

وجعل العكبري نصبه على إضمار أعني ، والتقدير : أعني علام الغيوب^(١٣) .

الرابع : أنه منصوب على النداء . ذكره العكبري ، وحكم عليه بالبعد قائلاً : "

(١) ينظر : الكتاب ١٤٧/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٤٧٠/١ ، والمقتضب ١١٣/٤ ، ١١٤ ، وإعراب القرآن

للنحاس ٦٨٠/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢١٢/٢ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٤٩/١٣ ،

والبيان للأنباري ٢٨٣/٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢١٢/٢ .

(٤) ينظر : الشكاف ٥٩١/٣ .

(٥) ينظر : البيان ٢٨٣/٢ .

(٦) ينظر : التبيان ١٠٧١/٢ .

(٧) ينظر : البحر المحيط ٥٦٣/٨ ، وروح المعاني ١٥٦/٢٢ .

(٨) ينظر : همع الهوامع ١٤٣/٢ ، وحاشية الصبان ٥٧/٣ ، ٥٨ .

(٩) ينظر : همع الهوامع ١٤٢/٢ .

(١٠) ينظر : الكشاف ٥٩١/٣ .

(١١) ينظر : المحزر الوجيز ١٤٩/١٣ .

(١٢) ينظر : البحر المحيط ٥٦٣/٨ ، وروح المعاني ١٥٦/٢٢ .

(١٣) ينظر : التبيان ١٠٧١/٢ ، وإعراب القراءات الشواذ ٣٣٧/٢ .

وقيل : تقديره يا علام الغيوب ، وهو بعيد^(١) .

رأي الباحث :

هذه الآية الكريمة ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَـمُ الْغُيُوبِ ﴾ جاءت على ما تقتضيه العربية في النعت إذا قطع عن منعوته ، ففيه حينئذ وجهان :
أحدهما : رفعه على الخبرية والمبتدأ محذوف ، وعلى هذا الوجه جاءت القراءة المتواترة ، والتقدير : هو علام الغيوب .
والآخر : نصبه على المفعولية بفعل محذوف ، تقديره : أمدح أو أعني ، وعليه جاءت هذه القراءة موضع الدراسة .
وبذلك تلتقي القراءتان في الميدان النحوي على حد سواء .

(١) إعراب القراءات الشواذ ٣٣٧/٢ .



المسألة الثالثة عشرة

العطف على اللفظ

توجيه قراءتي قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) ﴿بِنَصْبٍ﴾ وَرَسُولُهُ ﴿وَيَعْلَمُ﴾^(٢) بكسر الميم من ﴿وَيَعْلَمُ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٣) بفتح الميم من ﴿وَيَعْلَمُ﴾

تقديم

من أقسام العطف الثلاثة : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ بالخفض . وشرطه : إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : ما جاءني من امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفاً على الموضع ؛ لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف^(٤) .

١ - ويحمل على العطف على اللفظ هذه القراءة ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(٥) بنصب ﴿وَرَسُولُهُ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها ابن عباس ، وابن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وزيد بن علي ، والحسن^(٦) . وقال البنا الدميّاطي رحمته الله : " روى زيد عن يعقوب النصب عطفاً على اسم إن ، وليس من طرقنا "^(٧) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال) فقد ذكر أنه يجوز لك في نحو : إن زيدا منطلق وعمرًا ، النصب عطفاً على اسم (إن) المنصوب قبله ، والرفع ، فنقول : وعمرًا ، وله وجهان :

(١) سورة التوبة - جزء من الآية ٣ .
(٢) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٤٢ .
(٣) ينظر : مغني اللبيب ٩٤/٢ ، وهمع الهوامع ٢٢٩/٣ .
(٤) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٥٦ ، والبحر المحيط ٣٦٧/٥ ، وروح المعاني للألوسي ٤٧/١٠ .
(٥) الإتحاف ٨٧/٢ .

أجودهما : أن تحمله على موضع إنَّ ؛ لأن موضعها الابتداء ، فإذا قلت : إن زيدا منطلق فمعناه : زيد منطلق .

والوجه الآخر : أن يكون معطوفاً على الضمير المستتر في منطلق ، وهذا أبعد الوجهين ، إلا أن تؤكد فيكون وجهاً جيداً مختاراً ، نحو : إن زيدا منطلق هو وعمرو^(١) . ثم أتى بالآية الكريمة ذاكراً أنها قرئت على هذين الوجهين (النصب والرفع) في ﴿وَرَسُولُهُ﴾ .

وقد مضى الحديث عن قراءة الرفع في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع . وأما النصب فبالعطف على لفظ اسم ﴿أَنَّ﴾ المنصوب قبله . قال - ﷺ - : " ونقول : إن زيدا منطلق وعمراً ، وإن شئت : وعمرو . فالرفع من وجهين والنصب من وجه واحد ، وهو أن تعطفه على الاسم المنصوب وقرئت هذه الآية على وجهين : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالنصب والرفع في الرسول^(٢) .

وهذان الوجهان اللذان ذكرهما المبرد في هذا المثال هما بعينهما ما ذكرهما شيخ النحويين في كتابه^(٣) .

الدراسة التفصيلية

ذهب جمهور العلماء إلى أن ﴿وَرَسُولُهُ﴾ في هذه القراءة منصوب بالعطف على لفظ اسم ﴿أَنَّ﴾ ، وهو لفظ الجلالة^(٤) .

وقد تحقق في هذه القراءة شرط العطف على اللفظ ؛ فيمكن مباشرة العامل للمعطوف ، فيقال : وأن رسوله بريء منهم .

وأجاز الزمخشري أن تكون الواو بمعنى مع ، و﴿وَرَسُولُهُ﴾ منصوباً على

أنه مفعول معه . قال - ﷺ - : " وقرئ بالنصب ؛ عطفاً على اسم ﴿أَنَّ﴾ ،

(١) ينظر : المقتضب ١١١/٤ ، ١١٢ .

(٢) المقتضب ١١١/٤ ، ١١٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٤٤/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ١١٢/٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٤/٢ ، ٥ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٥٥/١ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٣٢/٨ ، والبيان للأنباري ٣٩٤/١ ، والتبيان للعكبري ٦٣٥/٢ ، والبحر المحيط ٣٦٧/٥ ، والدر المصون ٨/٦ .



- أو لأن الواو بمعنى مع ، أي بريء معه منهم" (١) .
وحكاه عنه أبو حيان (٢) ، والسمين الحلبي (٣) .

رأي الباحث :

ما ذهب إليه جمهور العلماء في توجيه النصب في هذه القراءة هو المختار ؛ لأن العطف على اللفظ فيها ممكن بلا ضعف ؛ لإمكان مباشرة العامل للمعطوف فهو أولى من القول بنصبه على أنه مفعول معه . وقد قال العلامة ابن مالك - رحمته الله - في باب المفعول معه :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ . : . وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ (٤)

٢ - وعلى العطف على اللفظ أيضاً جاءت هذه القراءة ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ (٥) بكسر الميم من ﴿وَيَعْلَمُ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها الحسن ، ويحيى بن يعمر ، وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد (٦) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الواو) حيث ذكر حالات الواو الثلاث مع الفعل المضارع :

الأولى : أنها تفيد الاستئناف في الخبر كالفاء .

والثانية : أنها تفيد التشريك بين الفعلين ، فتعطف ما بعدها على ما قبلها .

والثالثة : أنها تكون جواباً لما قبلها من نفي أو طلب كالفاء ، فتفيد الجمع بين

الشيئين ، ومعناها حينئذ المعية ، وينصب المضارع بعدها بإضمار (أن) وجوباً .

ثم استشهد بالآية الكريمة بقراءتها المتواترة والشاذة ، فحمل المتواترة -

بنصب ﴿وَيَعْلَمُ﴾ - على أن المضارع منصوب بإضمار (أن) بعد واو المعية

(١) الكشاف ٢/٢٤٥ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥/٣٦٧ .

(٣) ينظر : الدر المصون ٦/٨ .

(٤) الألفية ٢٣ .

(٥) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٤٢ .

(٦) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٢٩ ، والبحر المحيط ٣/٣٦٠ ، والإتحاف ١/٤٨٨ .

المجاب بها نفي محض ، وقد مضى الحديث عنها في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع .

وحمل الشاذة - بجزم ﴿وَيَعْلَمُ﴾ - على أن الواو تفيد التشريك بين الفعلين ، فقد عطفت ما بعدها على ما قبلها ، فصار مجزوماً مثله .

قال - ﷺ - مورداً الشواهد المبنية للحالتين الأخيرين من حالات الواو الثلاث : " والآية تقرأ على وجهين ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ على ما ذكرت لك " (١) .

وما قاله المبرد هو عين ما ذكره شيخ النحويين في (باب الواو) حيث تحدث عن حالات الواو الثلاث مع الفعل المضارع ، واستشهد بالآية الكريمة قائلاً : " ومن النصب في هذا الباب قوله ﷻ : ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ ، وقد قرأها بعضهم ﴿وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ .. " (٢) .

الدراسة التفصيلية

ذكر العلماء هذه القراءة الشاذة ، وأقبطوا من لدن سيبويه - ﷺ - إلى ما شاء الله على أن ﴿وَيَعْلَمُ﴾ جاء مجزوماً بالعطف على المجزوم قبله ، وهو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾ (٣) .

فالواو قد أفادت التشريك بين الفعلين ، فأعطت ما بعدها حكم ما قبلها ، وهو الجزم ، فصار مجزوماً مثله .

قال ابن عطية - ﷺ - : " وقرأ الحسن ، ويحيى بن يعمر ، وأبو حيوة ، وعمرو بن عبيد ﴿وَيَعْلَمُ﴾ بكسر الميم جزماً معطوفاً على قوله ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾ " (٤) .

وقال السمين الحلبي - ﷺ - : " وقرأ الحسن ، وابن يعمر ، وأبو حيوة

(١) المقتضب ٢/٢٦ .

(٢) الكتاب ٣/٤٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للفراء ١/٢٣٥ ، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٤٧٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٦٧ ، والكشاف ١/٤٢١ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣/٢٤٥ ، والتبيان للعكبري ١/٢٩٥ ، والبحر المحيط ٣/٣٦٠ ، والدر المصون ٣/٤١١ ، وروح المعاني للألوسي ٤/٧١ .

(٤) المحزر الوجيز ٣/٢٤٥ .



بكسر الميم عطفًا على ﴿وَيَعْلَمُ﴾ المجزوم بـ ﴿وَلَمَّا﴾^(١) .

قال العلامة ابن مالك - رحمته الله - :

يَلَا وَلَا مِطَالِبًا ضَّحَّ جَزَمًا .: فِي الْفِعْلِ هَكَذَا يَلْمُ وَمَلًا^(٢)

وكسرت الميم من ﴿وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ﴾ على الأصل في التخلص من التقاء

الساكنين ، وهو من طبيعة النفس ، إذا لم تستكره على حركة أخرى^(٣) . ومما لا

شك فيه أن المتكلم لو أراد الفتح للتخلص من التقاء الساكنين ، كان ثقيلًا ، ولو رام

الضم لكان أثقل في نحو : اطلب العلم .

رأي الباحث :

لا إشكال في هذه القراءة من الناحية اللغوية ، فقد جاءت على ما تقتضيه

العربية في الواو من إفادة التشريك بين المتعاطفين ، وإعطاء ما بعدها حكم ما

قبلها . والشذوذ إنما جاء من ناحية أخرى .

(١) الدر المصون ٤١١/٣ .

(٢) الألفية ٥٠ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٣٥/٢ .

المسألة الرابعة عشرة

حكم المعطوف على المنادى إذا كان بـ (أل)

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿يَجِبَالٌ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) برفع ﴿وَالطَّيْرُ﴾

تقديم

سبق التقديم لهذه المسألة في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع .

ومما قيل فيه أن المعطوف على المنادى إذا كان بـ (أل) جاز فيه وجهان :

أحدهما : النصب ، وهو اختيار أبي عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبي عمر الجرمي ؛ لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء ، فلا يجعل كلفظ ما وليه ، وتمسكاً بقوله تعالى ﴿يَجِبَالٌ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ بنصب ﴿وَالطَّيْرُ﴾^(٢) .

والآخر : الرفع ، وهو اختيار الخليل وسيبويه والمازني ؛ لما فيه من مشاكلة الحركة ، ولحكاية سيبويه أنه أكثر^(٣) .

وعليه جاءت هذه القراءة ﴿وَلَقَدْءَانِنَادَاوُدَ مِنَّا فَضَلًا يَجِبَالٌ أَوْي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ برفع ﴿وَالطَّيْرُ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي ، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، وأبي يحيى ، وأبي نوفل ، ويعقوب ، وابن أبي عبلة ، وجماعة من أهل المدينة ، وعاصم في رواية ، ورواها عبد الوارث عن أبي عمرو^(٤) .

ونسبها الإمام القرطبي لابن أبي إسحاق ، ونصر بن عاصم ، وابن هرمز ، ومسلمة بن عبد الملك^(٥) .

(١) سورة سبأ - الآية ١٠ .

(٢) ينظر : التصريح ٢٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، وهمع الهوامع ٢٣٤/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ .

(٤) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٢٢ ، والبحر المحيط ٥٢٥/٨ .

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٦٦/١٤ .



موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب النداء) ، حيث فصل القول في هذه المسألة بوجهيها ، وقد عرضتها في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع ، كما قال .
أما هذه القراءة التي نسبتها للأعرج فقد حملها على الرفع الذي ذكر أنه اختيار الخليل وسيبويه والمازني في المعطوف على المنادى إذا كان بـ (أل) . وقد عرض حجتهم التي دفعتمهم إلى هذا الاختيار ، مع أن المعطوف لا يجوز أن يلي حرف النداء ، ومفهومها : أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل . قال - ﷺ - : " ... أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون : يا زيد والحارثُ أقبلًا . وقرأ الأعرج ﴿يَجِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ ...

وحجة من اختار الرفع أن يقول إذا قلت : يا زيد والحارثُ : فإنما أريد : يا زيد ويا حارثُ . فيقال لهم : فقولوا : يا الحارثُ ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ؛ لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه أيضًا ذلك الموقع ، فكلنا في هذا سواء " (١) .

ويدور في كتب النحويين نسبة القول بالتفصيل في هذه المسألة للمبرد ، فقد قال العلامة ابن مالك - ﷺ - : " وفرّق المبرد بين ما أثرت الألف واللام فيه كالرجل ، وبين ما لم تؤثر فيه كالحارث . ورجّح النصب على الرفع في نحو الرجل ؛ لشبهه بالمضاف في تأثره بما اتصل به ، ورجّح الرفع على النصب في نحو الحارث ؛ لشبهه بالمجرد في عدم التأثر " (٢) .

وليس في المقتضب ما يشير إلى ذلك ، أو يومئ إليه . وقد قال المبرد عن الرفع والنصب : " وكل القولين حسين ، والنصب عندي حسن على قراءة الناس " (٣) .

الدراسة التفصيلية

أورد الفراء الآية الكريمة بقراءتيها ، وذكر لقراءة الرفع وجهين :

أحدهما : العطف على قوله ﴿يَجِبَالُ﴾ .

والآخر : العطف على الضمير المرفوع في ﴿أَوْبِي﴾ ، والمعنى : يا جبال أوبي

(١) المقتضب ٢١٢/٤ ، ٢١٣ .

(٢) شرح التسهيل ٤٠٢/٣ ، ٤٠٣ .

(٣) المقتضب ٢١٣/٤ .

أنت والطير . وقد بدا هذان الوجهان واضحين من قوله - ﷺ - : " وقد يجوز رفعه على أن يتبع ما قبله ، ويجوز رفعه على : أوبي أنت والطير " (١) .
وقد اتسعت مؤلفات النحويين لهذه الآية الكريمة بقراءتها ، فذكرت في (باب النداء) ، وندر أن يخلو منها مؤلف .
وجاد لها المعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه بالدراسة والتوجيه ، وقد مد الباحث يده في خزائنهم العلمية فأخرج هذه الأقوال التي قالوها في توجيه قراءة الرفع ناصعة كما يلي :

القول الأول : أن يكون ﴿وَالطَّيْرُ﴾ مرفوعاً بالعطف على لفظ ﴿يَجِبَالُ﴾ كالوصف ، نحو : يا زيد الظريف . وإنما جاز الحمل على اللفظ ؛ لأنه لما اطرده البناء على الضم في كل اسم منادى مفرد ، أشبه حركة الفاعل ، فأشبهه حركة الإعراب ، فجاز أن يحمل على لفظه ، وإلا فالقياس يقتضي ألا يجوز الحمل على لفظ المبني في العطف والوصف (٢) .

وقد قال بهذا القول الخليل وسيبويه (٣) ، والفراء (٤) ، والنحاس (٥) ، وذكره مكي القيسي (٦) ، والزمخشري (٧) ، وابن عطية (٨) ، وأبو حيان (٩) .

الثاني : أن يكون ﴿وَالطَّيْرُ﴾ مرفوعاً بالعطف على الضمير المرفوع في ﴿أُوبِي﴾ ، وحسن ذلك ؛ لوجود الفصل بقوله ﴿مَعَهُ﴾ ، والفصل يقوم مقام التوكيد (١٠) . وهو أحد قولي الفراء (١١) ، والزجاج ، والمعنى عنده : يا جبال رجعي التسبيح أنت والطير (١٢) ، وذكره النحاس (١٣) ، ومكي القيسي (١) ، والعكبري (٢) ، والإمام القرطبي (٣) .

-
- (١) معاني القرآن ٣٥٥/٢ .
(٢) ينظر : البيان للأبنباري ٢٧٥/٢ .
(٣) ينظر : الكتاب ١٨٧/٢ .
(٤) ينظر : معاني القرآن ٣٥٥/٢ .
(٥) ينظر : إعراب القرآن ٦٥٨/٢ .
(٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٠٤/٢ .
(٧) ينظر : الكشف ٥٧١/٣ .
(٨) ينظر : المحرر الوجيز ١١٣/١٣ .
(٩) ينظر : البحر المحيط ٥٢٥/٨ .
(١٠) ينظر : البيان للأبنباري ٢٧٦/٢ .
(١١) ينظر : معاني القرآن ٣٥٥/٢ .
(١٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٣ .
(١٣) ينظر : إعراب القرآن ٦٥٨/٢ .



الثالث : ذهب إليه الزجاج وحده ، وهو أن يكون ﴿وَالطَّيْرُ﴾ مرفوعاً على البذل ، والمعنى : يا جبال ويا أيها الطير أوبي معه^(٤) .

ولا أدري كيف ساغ له القول بالبديلية مع وجود حرف العطف ، مع أنه أعرب الناس في قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾^(٥) صفة لأي لازمة^(٦) .

الرابع : أن يكون ﴿وَالطَّيْرُ﴾ مرفوعاً بالابتداء ، والخبر محذوف ، والتقدير : والطير تنوب معه . ذكره أبو حيان^(٧) ، والألوسي^(٨) .

الخامس : أن يكون ﴿وَالطَّيْرُ﴾ مرفوعاً بالفاعلية ، والتقدير : ولتؤوب الطير ، نظير ما قيل في قوله تعالى : ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٩) ذكره الألوسي^(١٠) .

رأي الباحث :

القول الأول من هذه الأقوال الخمسة مختار الباحث ؛ فقد ذهب إليه حذاق النحويين : الخليل ، وسيبويه ، والفراء ، والمبرد ، والنحويون من بعدهم يقتصرون عليه في توجيه الرفع في هذه القراءة^(١١) .

وساغ العطف مع أن المعطوف مقترن بأل ، ولا يجوز أن يلي حرف النداء ، فلا يقال : يا الطير ؛ لأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع^(١٢) .

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٠٤/٢ .
(٢) ينظر : التبيان ١٠٦٤/٢ .
(٣) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٦٦/١٤ .
(٤) ينظر : ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤ .
(٥) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١ .
(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٩٨/١ .
(٧) ينظر : البحر المحيط ٥٢٥/٨ .
(٨) ينظر : روح المعاني ١١٤/٢٢ .
(٩) سورة البقرة - جزء من الآية ٣٥ .
(١٠) ينظر : روح المعاني ١١٤/٢٢ .
(١١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣/٢ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٥٦/١ ، وشرح ابن عقيل ٢٤٥/٢ ، والتصريح ٢٣٠/٢ ، وهمع الهوامع ٢٣٣/٣ ، وشرح الأشموني ١٤٩/٣ .
(١٢) ينظر : الكتاب ١٨٧/٢ .

المسألة الخامسة عشرة

بدل الاشتمال

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُّؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾^(١) «بفتح همزة إن»

تقديم

بدل الاشتمال : هو بدل شيء من شيء ، يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال ، كـ أعجبنى زيد علمه ، أو حسنه ، أو كلامه ، وسُرِق زيد ثوبه ، أو فرسه^(٢) .
فإن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه وكلامه طريق الحقيقة . وكذلك في المثال الثاني فإن زيدًا مسروق مجازًا ، والثوب والفرس مسروقان حقيقة . وهذا مطرد^(٣) .

ولابد من اتصال بدل الاشتمال بضمير يرجع إلى المبدل منه ، وهذا الضمير إما أن يكون مذكورًا كما في الأمثلة السابقة ، وإما أن يكون مقدرًا ، نحو قوله تعالى : ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾^(٤) «أى : النار»^(٥) ، وقيل : الأصل ناره ، ثم نابت أل عن الضمير . وهو قول الكوفيين^(٥) .

وإنما سمي هذا البديل ببديل الاشتمال ؛ لاشتمال الفعل المسند إلى المبدل منه على البديل ؛ ليفيد ويتم ؛ لأن الإعجاب في قولك : أعجبنى زيد حسنه ، وهو مسند إلى زيد ، لا يُكتفى به من جهة المعنى ؛ لأنه لم يعجبك للحمه ودمه ، بل لمعنى فيه^(٦) ، وكذلك : سُرِق زيد ، ظاهر في أنه لم يُسرق هو نفسه ، بل سُرِق شيء منه .

وعلى بدل الاشتمال جاءت هذه القراءة ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ عَائِدَاتُ أَجُورُهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عِمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَّتِكَ وَبَنَاتٍ

(١) سورة سبأ - الآية ١٠ .

(٢) ينظر : التصريح ١٩٤/٢ ، وشرح الأشموني ١٢٥/٣ .

(٣) ينظر : التصريح ١٩٤/٢ .

(٤) سورة البروج - الآية ٤ ، وجزء من الآية ٥ .

(٥) ينظر : التصريح ١٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٢٥/٣ .

(٦) ينظر : شرح الرضى على الكافية ٣٨٥/٢ .



خَالِكَ وَبَنَاتِ خَلْنِكَ الَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَأَمْرَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴿١﴾ بفتح
همزة ﴿أَنْ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها أبي بن كعب ، والحسن ، والشعبي ، وعيسى الثقفي ، وسلام بن
سليمان الطويل (٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة مرتين في مقتضبه ، هاك بيانها :
أولاً : أوردها في الجزء الثاني (باب أَنْ) متحدثاً عن (أَنْ) التي تكون مع الفعل
بمنزلة المصدر ، فقد ذكر أن الأفعال التي تدخل عليها (أَنْ) ، وتؤول معها بالمصدر
تنحصر في : الأفعال المضارعة الدالة على الاستقبال ، وإذا دخلت عليها نصبتها .
والأفعال الماضية المتصرفة نحو : سرنى أَنْ قمت ، وحكم على ذلك بالجوذة ثم
استشهد بهذه القراءة على ذلك ، حيث دخلت (أَنْ) المصدرية على الفعل الماضي
﴿وَهَبَتْ﴾ ، وقبلها لام العلة مقدره ، والمعنى : لأن كان هذا فيما مضى ، فهي
وصلتها في موضع جر . قال - ﷺ - : " اعلم أَنْ (أَنْ) والفعل بمنزلة المصدر .
وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالاً ؛
لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يُستقبل .

فإن وقعت على الماضي ، نحو: سرنى أَنْ قمت ، وساءني أَنْ خرجت ، كان جيداً.
قال الله ﷻ : ﴿وَأَمْرَةً مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ أي : لأن كان هذا فيما مضى (٣) .

ثانياً : أوردها في الجزء الثالث (باب إياك في الأمر) متحدثاً عن الفرق بين
المصدر الصريح ، والمصدر المؤول من (أَنْ يفعل) ، فالمصدر الصريح يقع على
أحوال الفعل الثلاثة : الماضي ، والحال ، والاستقبال ، والمؤول من (أَنْ يفعل) لا يكون
إلا للاستقبال . فإن دخلت (أَنْ) على الماضي كانت مصدرية أيضاً ، ثم أتى بهذه
القراءة شاهداً وذكر أن ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ معناها المضى .

(١) سورة الأحزاب - جزء من الآية ٥٠ .

(٢) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٢١ ، والمحتسب ١٨٢/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٣/٨ .

(٣) المقتضب ٢٩/٢ .

قال - ﷺ - : " والفصل بين المصدر نحو : الضرب والقتل ، وبين (أن يضرب) ، و(أن يقتل) في المعنى : أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة : الماضي ، والموجود ، والمنتظر . وقولك (أن تفعل) لا يكون إلا لما يأتي .
فإن قلت : أن فعلت ، فلا يكون إلا للماضي ، ولا يقع للحال البتة .
وقراءة من قرأ ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ معناه : المضى "(١) .

الدراسة التفصيلية

تناول العلماء هذه القراءة بالدراسة والتوجيه ، وبتتبعهم في هذا الشأن وجدنا لهم فيها ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن فتح الهمزة إنما جاء على تقدير حرف الجر المحذوف . وهذا الحرف المحذوف هو (في) عند الفراء ، فقد قال - ﷺ - : " وقرأ بعضهم ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ بالفتح على قوله : لا جناح عليه أن ينكحها في أن وهبت ، [أي] : لا جناح عليه في هبتها نفسها "(٢) .

وأطبق العلماء بعد الفراء على أن الحرف المحذوف هو اللام (٣) . قال الزجاج - ﷺ - : " ومن قرأ ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ بالفتح فالمعنى : أحلناها لأن وهبت نفسها "(٤) .

وقال العلامة ابن جني : " تقديره : لأن وهبت نفسها ، أي : أنها تحل له من أجل أن وهبت نفسها له .. وليس يعني بذلك امرأة بعينها قد كانت وهبت نفسها له ، وإنما محصولة أنها إن وهبت امرأة نفسها للنبي ﷺ حلت له من أجل هبتها إياها له ﷺ ، فالحل إذاً إنما هو مسبب عن الهبة متى كانت ، فلماذا لم يعتزم به واحدة معينة قد كانت وهبت نفسها له ، ويؤكد ذلك القراءة بالكسر ؛ فصح به الشرط "(٥) .

وحكى الإمام القرطبي عن النحاس أنه إذا فتح كان المعنى على واحدة بعينها (٦) .

(١) المصدر السابق ٢١٤/٣ .

(٢) معاني القرآن ٣٤٥/٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٩/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٦٤٢/٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٩٩/٢ ، والكشاف ٥٥٠/٣ ، والبيان للأنباري ٢٧١/٢ ، والتبيان للعكبري ١٠٥٩/٢ ، والبحر المحيط ٤٩٣/٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٣/٤ .

(٥) المحتسب ١٨٢/٢ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢٠٩/١٤ .



وبه قال أبو حيان موجهاً هذه القراءة ، ومُفرقاً بينها وبين قراءة الكسر : " .. ﴿أَنْ﴾
بفتح الهمزة ، وتقديره : لأن وهبت ، وذلك حكم في امرأة بعينها ، فهو فعل ماض ،
وقراءة الكسر استقبال في كل امرأة كانت تهب نفسها دون واحدة بعينها " (١) .

الثاني : أن ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ بدل اشتمال من المرأة . حكاة النحاس (٢) ، وتتابع
العلماء على إيراده وذكره (٣) .

وقد أحسن عرض هذين القولين السابقين في توجيه هذه القراءة أبو البركات
الأنباري الذي قال : " ومن قرأ ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ بفتح الهمزة ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ بدلاً من المرأة .

والثاني : أن يكون على حذف حرف الجر ، وتقديره : لأن وهبت " (٤) .

الثالث : ذهب إليه الزمخشري قائلاً : " ويجوز أن يكون مصدرًا محذوفًا معه
الزمان ، كقولك : اجلس ما دام زيد جالسًا ، بمعنى : وقت دوامه جالسًا ، ووقت هبتها
نفسها " (٥) .

وأورده العلامة الألوسي ، ووضحه قائلاً : " وقيل : أي وقت أن وهبت ، أو مدة
أن وهبت ، فتكون ﴿أَنْ﴾ وما بعدها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية " (٦) ثم
اعترضه بقوله : " وأكثر النحاة لا يجيزونه في غير المصدر الصريح ، كآتيك خفوق
النجم وغير ما المصدرية " (٧) .

رأي الباحث :

يختار الباحث القول بأن ﴿أَنْ وَهَبَتْ﴾ بدل اشتمال من ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ ؛ لأن
حدّه ينطبق عليها ، فالعامل ﴿أَحَلَّنَا﴾ المسند إلى المبدل منه يشتمل على البدل ؛ إذ

(١) البحر المحيط ٤٩٣/٨ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٦٤٢/٢ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن لمكي ١٩٩/٢ ، والبيان للأنباري ٢٧١/٢ ، والتبيان للعكبري ١٠٥٩/٢ ،
والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢١٠/١٤ ، وروح المعاني للألوسي ٥٨/٢٢ .

(٤) البيان ٢٧١/٢ .

(٥) الكشف ٥٥٠/٣ .

(٦) روح المعاني ٥٨/٢٢ .

(٧) المصدر السابق ٥٨/٢٢ .

الإحلال المسند إلى ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً﴾ لا يكتفى به من جهة المعنى ؛ لأنها لم تحل
لشخصها ، بل لمعنى فيها ، وهو الهبة .
فالإحلال مشتمل على المرأة بطريق المجاز ، وعلى هبتها نفسها له بطريق
الحقيقة.



المسألة السادسة عشرة

الحكم الإعرابي للبدل التفصيلي

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾^(١) «بجر ﴿فِئَةٌ﴾ و﴿كَافِرَةٌ﴾»

تقديم

إذا أتى المتكلم بعد عددٍ أو جمعٍ بأسماء يريد إبدالها منها ، وكانت هذه الأسماء المذكورة بعد العدد نفي بالعدد، أو ما ذكره بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع، جاز له فيه وجهان :

أحدهما : الإبدال مما تقدم ، والآخر : الرفع على القطع .

وذلك نحو قولك : لقيت من القوم ثلاثةً زيداً وعمراً وخالداً ، على البدل ، ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيد ، والثاني عمرو ، والآخر خالد .

ونحو قولك : لقيت رجالاً زيداً وعمراً وخالداً ، على البدل ، ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيد ، والثاني عمرو ، والآخر خالد^(٢) .

قال العلامة ابن مالك رحمته الله : " وإذا قُصِدَ تفصيل مذكور بما هو صالح للبدلية ، وكان وافياً بأحد المذكور جاز البدل والقطع "^(٣) .

وعلى البدل جاءت هذه القراءة ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي

سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ بجر ﴿فِئَةٌ﴾ ، و﴿كَافِرَةٌ﴾ .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها مجاهد ، والحسن ، والزهري ، وحميد^(٤) .

(١) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٣ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٩٧/١ .

(٣) شرح التسهيل ٣٤١/٣ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٣١/٣ ، والبحر المحيط ٤٥/٣ ، والدر المصون ٤٥/٣ .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب مجرى نعت النكرة عليها) وذكر أنها تقرأ على وجهين :

أحدهما : الرفع ، وقد مضى الحديث عنه في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع ، **والآخر :** الخفض ، وهذا الوجهان جيدان جائزان في كل مثال جاء على هذا النحو .

وقد حمل المبرد الخفض في هذه القراءة على النعت ، والمنعوت جاء مثني والنعت جاء مفرداً وهو ﴿ تَقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ، و﴿ كَافِرَةٌ ﴾ ؛ و﴿ فَعَةٍ ﴾ ، و﴿ وَأُخْرَى ﴾ .
توكيد للمنعوت ﴿ فَتَتَيْنِ ﴾ . وهذا ما يبدو من قوله - ﷺ - : " وتقول : مررت برجلين : مسلم وكافر ، ومسلم وكافر ، كلاهما جيد بالغ . وكذلك مررت برجلين : رجل مسلم ، ورجل كافر ، وإن شئت قلت : رجل مسلم ، ورجل كافر .
أما الخفض فعلى النعت ، ورددت الاسم توكيداً .

وأما الرفع فعلى التبويض ؛ وتقديره : أحدهما مسلم ، والآخر كافر . والآية تقرأ على وجهين : وهو قول الله ﷻ : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ اللَّتَقَتَا فَعَثُتُ تَقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴾ بالرفع والخفض ^(١) .

ومن قبله أورد شيخ النحويين هذه الآية في (باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك) ، وحمل الجر فيها على وجهين : **أحدهما :** الصفة ، **والآخر :** البدل ، فقد قال - ﷻ - بعد ذكره الآية الكريمة : " ومن الناس من يجرُّ ، والجر على وجهين : على الصفة ، وعلى البدل ^(٢) .
وعلى الصفة تكون ﴿ فَعَةٍ ﴾ ، و﴿ وَأُخْرَى ﴾ توكيداً للمنعوت ﴿ فَتَتَيْنِ ﴾ ، وقد اكتفى المبرد بهذا الوجه .

الدراسة التفصيلية

أباح شيخ النحويين للمتكلم بنحو هذه القراءة ثلاثة أوجه من الإعراب :
الأول : الحمل على النعت ، وقد تُنِّي المنعوت ، وفرَّق النعت ، وإن كُرِّر المنعوت

(١) المقتضب ٤/٢٩٠ .

(٢) الكتاب ١/٤٣٢ .



مفرقاً فهو توكيد لما قبله .

والثاني : الحمل على البديل .

والثالث : الرفع على القطع .

وهذا هو مفهوم قوله - ﷺ - : " ومنه ^(١) أيضاً : مررت برجلين مسلم وكافر ، جمعت الاسم وفرقت النعت ، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً ، كأنه أجاب من قال : بأي ضربٍ مررت ؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال : فما هما ؟ فالكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب ؛ لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عند لو سألته . وكذلك : مررت برجلين رجلٍ صالحٍ ورجلٍ طالحٍ ، إن شئت صيرتُهُ تفسيراً لنعت ، وصار إعادتكَ الرجل توكيداً ، وإن شئت جعلته بدلاً ، كأنه جواب لمن قال : بأي رجلٍ مررت ؟ فتركت الأول واستقبلت الرجل بالصفة ، وإن شئت رفعت على قوله : فما هما؟ ... " ^(٢) .

ثم أتى بالآية الكريمة ، وحملها بقراءتها على هذه الأوجه الثلاثة .

ويبدو أن الفراء يرى الخفض في هذه القراءة على البديل ، فقد قال - ﷺ - : " ... وكذلك يجوز خفض الفئة والأخرى على أول الكلام " ^(٣) . وإليه ذهب الأخفش قائلاً : " وقرئت جرّاً على أول الكلام على البديل ، وذلك جائز " ^(٤) .

وقال الزجاج - ﷺ - : " ومن خفض جعل ﴿ فَمَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخِرَ

كَافِرًا ﴾ بدلاً من فئتين ، المعنى : قد كان لكم آية في فئة تقاتل في سبيل الله وفي أخرى كافرة " ^(٥) .

وقد نسج العلماء على هذا المنوال متتابعين لم يتخلف منهم أحد ، من لدن النحاس إلى أن جاء الألويسي - ﷺ - ؛ فحذا حذوهم ^(٦) .

ومثل هذا البديل الذي يكون متبوعه مثني أو مجموعاً ، يسمى البديل التفصيلي ، أو

(١) يقصد : النعت .

(٢) الكتاب ٤٣١/١ .

(٣) معاني القرآن ١٩٢/١ .

(٤) معاني القرآن ٣٩٦/١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٨١/١ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٣١٤/١ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ٣١/٣ ، والبيان للأنباري ١٩٣/١ ، والنتيان للعكبري ٢٤٣/١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٥/٤ ، والبحر المحيط ٤٥/٣ ، والدر المصون ٤٥/٣ ، وروح المعاني ٩٦/٣ .

بدل المفصل من المجرم ، ويندرج تحت بدل الكل من الكل ، قال أبو حيان - ﷺ - :
" وقرأ مجاهد والحسن والزهري وحميد ﴿فِعَةً﴾ بالجر على البدل التفصيلي ، وهو
بدل كل من كل " (١) .

ونصَّ السمين الحلبي - ﷺ - على أن البدل تفصيلي ، ولكنه عنده بدل بعض ،
قال : " .. وهو بدل بعض من كل ، وإذا كان كذلك فلا بد من ضمير يعود على المبدل
منه ، تقديره : فئة منهما " (٢) .

وردَّ الإمام الألويسي في تفسيره ما قاله السمين الحلبي (٣) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في البدل إذا قصد به التفصيل ، وكان
وافيةً بأحد المذكور ، ففيه حينئذ وجهان : الإبدال مما قبله ، والرفع على القطع (٤) .
وعلى الأول جاءت هذه القراءة .

وكون البدل التفصيلي من قبيل بدل الكل أولى ، نحو : جاءني رجلان رجل
أكرمته ورجل أهنته ؛ إذ البدل هو المجموع ، وهو لا يحتاج إلى أن يلفظ معه بالضمير
ولا إلى تقديره . وهذا مما يُعَضَّدُ كونه بدل كل .

وأما القول بأنه بدل بعض فلا بد معه من تقدير ضمير يعود إلى المبدل منه ، ولا
شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .

فإن قيل : إذا كان هذا المجموع بدل كل فما العامل فيه ؟

قلت : قال العلامة الصبان ﷺ : " ولما كان المجموع لا يمكن ظهور أثر العامل
فيه ، وكان جعله في أحدهما دون الآخر تحكماً ، جعل في كل منهما دفعاً للتحكم " (٥) .

(١) البحر المحيط ٤٥/٣ .

(٢) الدر المصون ٤٥/٣ .

(٣) ينظر : روح المعاني ٩٦/٣ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣٤١/٣ ، وهمع الهوامع ١٨٤/٣ .

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٢٨/٣ .



المسألة السابعة عشرة

مجيء (فعال) اسماً للفعل في حال الأمر

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَاتِّبِكْ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾^(١) بفتح الميم وكسر

السين الآخرة

تقديم

تأتي صيغة (فَعَالٍ) اسماً للفعل في حال الأمر ، مبنية على الكسر ، وذلك نحو قولك : نزال وترآك ، وهو عند سيبويه قياس مطرد في كل ثلاثي ؛ لكثرة ما جاء منه عن العرب^(٢) . وعند غيره مقصور على السماع عن العرب ، فلا يقال : قوام في معنى قم ، ولا قَعَادٍ في معنى اقعِد . قال ابن يعيش - رحمه الله - : " وهو القياس ؛ لأن فَعَالٍ اسم وضعته العرب موضع افعال ، وليس لأحد أن يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب "^(٣) .

وسبب بنائها : وقوعها موقع فعل الأمر ، وهذا تقريب ، والحق في ذلك أن علة بنائها ، إنما هي لتضمنها معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نزال بمعنى انزل ، وصه بمعنى اسكت ، وأصل اسكت وانزل : لتسكت ولتنزل ، كما أن أصل قم لتقم ، وأصل اقعِد لتقعِد ، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابته الحروف فبنيت .

وكان الكسر أولى بلامه لوجهين :

أحدهما : أن نزال وبابه مؤنث ، والكسر من علم التأنيث ، نحو : قمت وضربك يا فتاة ؛ فحرك بأشكال الحركات به .

والوجه الآخر : أنه كسر على حد ما يوجبه التقاء الساكنين^(٤) .

قال العلامة الرضى : " اعلم أن مذهب النحاة أن (فَعَالٍ) هذه معدولة عن الأمر الفعلي ؛ للمبالغة ، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر كفَعَالٍ وفَعُولٍ مبالغة فاعل "^(٥) .

وعلى ذلك حمل بعض العلماء هذه القراءة ﴿فَاتِّبِكْ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا

(١) سورة طه - جزء من الآية ٩٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٨٠/٣ .

(٣) شرح المفصل ٥٠/٤ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٥٠/٤ ، ٥٢ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ١٠٩/٣ .

مَسَّاسٌ ﴿١﴾ بفتح الميم وكسر السين الآخرة .

توثيق القراءة :

وهي قراءة الحسن ، وأبي حيوة ، وابن أبي عبله ، وقعناب (٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما كان من الأسماء المعدولة على فعال) مستشهداً بها على مجيء فعالٍ اسماً معدولاً عن مصدر مؤنث غير دال على الأمر ، والمعنى في القراءة : فإن لك في الحياة أن تقول لا مُمَاسَّةَ .

قال - ﷺ - : " وأما ما كان اسماً لمصدر غير مأمور به فنحو ... وقرأ القراء

﴿فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مَسَّاسٍ﴾ .

فإن قال قائل : ما بالنا لا نجد أكثر المصادر إلا مذكراً . وهذا إنما هو معدول عما لا نجد التأنيث في لفظه ؟

قيل له : قد وجدتم في المصادر مؤنثاً كثيراً ، كقولك : أردت إرادة ، واستخرت استخارة ، وقاتلت مقاتلة (٣) .

ومن قبل ذكر شيخ النحويين أن ﴿مَسَّاسٍ﴾ معدول عن مصدر مؤنث ، وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث . قال - ﷺ - : " .. وكذلك عدلت عليه مَسَّاسٍ . والعرب تقول : أنت لا مَسَّاسٍ ، ومعناه لا تمسني ولا أمسك . ودعني كفافٍ ، فهذا معدول عن مؤنث ، وإن كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنث الذي عدل عنه بَدَادٍ وأخواتها (٤) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء هذه القراءة ، وذهب إلى أنها لغة فاشية مثل نَزَالٍ ونَظَارٍ ؛ ولعله يرى أن لا مركبة مع مساس ، فقد قال - ﷺ - : " وتقرأ ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ وهي لغة فاشية :

(١) سورة طه - جزء من الآية ٩٧ .

(٢) ينظر : المحتسب ٥٦/٢ ، والبحر المحيط ٣٧٨/٧ ، وروح المعاني ٢٥٦/١٦ .

(٣) المقتضب ٣٧١/٣ ، ٣٧٢ .

(٤) الكتاب ٢٧٥/٣ .



لا مَسَّاسٍ لا مَسَّاسٍ مِثْلَ نَزَالٍ وَنَظَارٍ مِنَ الْإِنْتِظَارِ" (١) .
والعلماء في حديثهم عن هذه القراءة على فريقين :

الفريق الأول : ذهب إلى أن ﴿مَسَّاسٍ﴾ اسم فعل أمر ، مثل : نَزَالٍ وَنَظَارٍ .
وقطب هذا الفريق الزجاج - ﷺ - فقد ذكر القراءة ، وحملها على ذلك ، ووفق يوجه
دخول ﴿لَا﴾ عليها بأن المراد نفي الفعل ، أي : لا أمسك . وهذا ظاهر قوله : "
ويجوز ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ بفتح الميم وكسر السين الآخرة على وزن دراكٍ وتراكٍ ،
والتأويل أن موسى ﷺ حرم مخالطة السامري ، فالمعنى : إنك في الدنيا لا تخالط
جزاء لفعلك ، فمن قرأ ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ بفتح السين الأخيرة فهو منصوب على البدء به .
ومن قال ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ فهو مبني على الكسر ، وهو نفي ، وقولك : مَسَّاسٍ أي :

مساس القوم تأمر بذلك ، فإذا قلت : لا مَسَّاسٍ فهو نفي ذلك ، وبُنيت مَسَّاسٍ على
الكسر ، وأصلها الفتح لمكان الألف ، ولكن مَسَّاسٍ ودِرَاكٍ مؤنث ، فاختر الكسر لالتقاء
الساكنين ؛ لأنك تقول في المؤنث : فعلتِ يا امرأة ، وأعطيتكِ يا امرأة" (٢) .
وممن ذهب إلى هذا أيضًا العلامة ابن جني - ﷺ - فقد حمل القراءة على ذلك ،
وأخذ يُعلّل دخول ﴿لَا﴾ النافية على ﴿مَسَّاسٍ﴾ ؛ لأنها معرفة ، ولا مختصة
بالنكرات ، فلا ينبغي أن تدخل عليها ، وإنما دخلت هنا على تقدير الحكاية ، أي : لا
أقول : مَسَّاسٍ . قال - ﷺ - : " أما قراءة الجماعة ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ فواضحة ؛ لأنه
المماسّة: ماسسته ميساسًا كضاربتة ضرابًا ، لكن في قراءة من قرأ ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ نظرًا .
وذلك أن ﴿مَسَّاسٍ﴾ هذه كنزالٍ ودراكٍ وحادارٍ ، وليس هذا الضرب من الكلام -

أعني ما سُمّي به الفعل - مما تدخل ﴿لَا﴾ النافية للنكرة عليه ، نحو : لا رجل عندك
ولا غلام لك فـ ﴿لَا﴾ إذا في قوله ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ نفي للفعل ، كقولك : لا أمسك ولا
أقرب منك ، فكأنه حكاية قول القائل : مَسَّاسٍ كدراكٍ ونزالٍ ؛ فقال : لا مَسَّاسٍ ، أي :
لا أقول : مَسَّاسٍ . وكان أبو علي ينعم التأمل لهذا الموضع لما ذكرته لك .. ولا بد من
الحكاية أن تكون مقدره ؛ ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : لا اضرب ، فتتفى بـ (لا)

(١) معاني القرآن ١٩٠/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٧٤/٣ ، ٣٧٥ .

لفظ الأمر ؛ لتنافي اجتماع الأمر والنهي . فالحكاية إذاً مقدره معتقدة ^(١) .
وعلى نهج ابن جنى سار العكبري في (إعراب القراءات الشواذ) قائلاً : " ومساس
اسم للفعل معرفة ، و(لا) على الحكاية ، والمعنى : لا تمسَّ أحدًا ولا يمسُّك أحد " ^(٢) .
وحكى أبو حيان في الارتشاف عن ابن جنى أنه قال : " سألت أبا علي : كيف
دخلت ﴿ لا ﴾ المختصة بالنكرة على ﴿ مَسَّاسِ ﴾ وهي عندك وعند الجماعة معرفة ؟
فقال : ليس التعريف لها يتمكن ، ألا ترى أنك تقول في كل موضع : ﴿ لا مَسَّاسِ ﴾ ،
ولما لم تختص وشاع استعمالها ، جرت مجرى النكرة فساغ دخولها عليها " ^(٣) .
وعرض لهذه القراءة ابن هشام في (شرح شذور الذهب) ، وذكر أنه لم يقع في
التنزيل (فعال) اسم فعل للأمر ، إلا في هذه القراءة التي نسبتها للحسن ، وهو في دخول
(لا) على اسم الفعل بمنزلة قولهم للعائر إذا دَعَوْا عليه بأن لا ينتعش - أي لا يرتفع - :
لا لَعًا ، وحكى عن الفراء وابن خالويه القول بأنها اسم فعل بمنزلة دَرَاكَ ونَزَالِ ، ثم
قال : " وهذا من غرائب اللغة " ^(٤) .

فقال الشيخ محمد محيي الدين - رحمته الله - مُعلِّقاً وموضِّحاً : " اسم الإشارة في قوله
: وهذا من غرائب اللغة ، يعود إلى ما ذكره عن الفراء وابن خالويه ، ووجه غرابته :
أن (لا) النافية دخلت على اسم الفعل ، مع أن اسم الفعل في المشهور من الاستعمال
العربي لا يجوز أن يدخل عليه عامل يؤثر فيه " ^(٥) .

الفريق الثاني : ذهب إلى أن ﴿ مَسَّاسِ ﴾ اسم معدول عن المصدر الذي هو :
المسة ، كفَجَارِ المعدول عن الفجرة ، ونحوه قولهم في الظباء : إذا وردت الماء فلا
عَبَابِ ، وإن فقدته فلا أَبَابِ ، وهي أعلام للمسة وللعبة والأبنة ، وهي المرة من الأب ،
وهو الطلب .

وهو قول سيبويه والمبرد ، والزمخشري ^(٦) ، وابن عطية الذي يقول : " وقرأ أبو
حيوة ﴿ لا مَسَّاسِ ﴾ بفتح الميم وكسر السين ، وهو معدول عن المصدر ، كفجار

(١) المحتسب ٥٦/٢ .

(٢) إعراب القراءات الشواذ ٨٩/٢ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٧١/٢ ، ١٧٢ .

(٤) شرح شذور الذهب ١٢٧ .

(٥) منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ١٢٧ .

(٦) ينظر : الكشاف ٨٥/٣ (ط . الريان) .



ونحوه، وشبهه أبو عبيدة وغيره بنزال ودراك ونحوه ، والشبه صحيح من حيث هي معدولات، وفارقه في أن هذه عدلت عن الأمر، ومَسَّاسٍ وفَجَّارٍ عدلت عن المصدر^(١). واستشهد العلامة السيوطي بهذه القراءة ، وحملها على ما ذهب إليه هذا الفريق قائلاً : " وانفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء (فعال) المعدول على الكسر إذا كان مصدرًا ، ومأخذه السماع كَفَجَّارٍ وَحَمَادٍ وَيَسَارٍ ... وقرئ ﴿لَا مَسَّاسٍ﴾ ... " ^(٢) .

رأي الباحث :

يرتضي الباحث ما ذهب إليه الفريق الثاني من العلماء : سيبويه ، والمبرد ، والزمخشري ، ومن لف لفهم ؛ إذ لا غرابة يُحْكَمُ بها على القراءة ، وهي على ذلك ، وهو حكاية سيبويه عن العرب^(٣) .

وهو اختيار العلامة الألوسي - رحمته الله - فقد قال : " وهي كما قال الزمخشري وابن عطية أعلام للمسة والعبء والأبء ، وهي المرة من الأب ، أي : الطلب ... و(لا) على هذا ليست النافية للجنس ؛ لأنها مختصة بالنكرات ، وهذا معرفة من أعلام الأجناس ، ولا داخلة معنى عليه ؛ فإن المعنى : لا يكون . أو لا يكن منك مسٌ لنا . وهذا أولى من أن يكون المعنى : لا أقول مساس ...

والسر في عقوبته على جنائته بما ذكِرَ على ما قيل : إنه ضد ما قصده من إظهار ذلك ؛ ليجتمع عليه الناس ويُعزَّروه ؛ فكان سبباً لبعدهم عنه وتحقيره " ^(٤) .

(١) المحرر الوجيز ١١/١٠٢ .

(٢) همع الهوامع ١/١٠٩ ، ١١٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/٢٧٥ .

(٤) روح المعاني ١٦/٢٥٦ .

المسألة الثامنة عشرة

(أن) الواقعة بعد العلم المحض

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَا يَلْمِزُ أَهْلَ الْكِتَابِ الْآيِقِدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾^(١) (أَنَّهُمْ لَا ...)

تقديم

إذا وقعت (أن) معمولة لما يفيد العلم المحض، سواء أدل عليه بمادة (ع ل م) أم لا، فهي المخففة من الثقيلة، وإذا وقع المضارع بعدها كان مرفوعاً^(٢)، نحو قوله تعالى:

﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾^(٣) وقوله ﴿وَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾^(٤).

وإنما قيّد العلم بالمحض؛ احترازاً من إجرائه مجرى الإشارة، نحو قولهم: ما علمت إلا أن تقوم^(٥). قال سيبويه - رحمه الله - : "وتقول: ما علمت إلا أن تقوم، وما أعلم إلا أن تأتيه، إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئاً كائناً البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم .."^(٦).

ومن الشواهد القرآنية التي جاءت فيها (أن) مخففة من الثقيلة؛ لوقوعها بعد ما يفيد العلم المحض قوله تعالى: ﴿لَا يَلْمِزُ أَهْلَ الْكِتَابِ الْآيِقِدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ ففعله ﴿أَن لَّا يَقْدِرُونَ﴾ معناه: أنهم لا يقدرُونَ، ويشهد لذلك كونها تقرأ في بعض المصاحف ﴿أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ﴾.

توثيق القراءة:

لم أجد لهذه القراءة نسبة إلا في كتاب سيبويه - رحمه الله - فقد قال: "وزعموا أنها في مصحف أبي" ﴿أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ ...^(٧).

(١) سورة الحديد - جزء من الآية ٢٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٧/٤، والتصريح ٣٦٥/٢.

(٣) سورة المزمل - جزء من الآية ٢٠.

(٤) سورة طه - جزء من الآية ٨٩.

(٥) ينظر: التصريح ٣٦٥/٢.

(٦) الكتاب ١٦٨/٣.

(٧) الكتاب ١٦٦/٣.

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب أن) معضداً بها القول بأن معنى أن ومدخولها في قوله تعالى : ﴿أَنْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ أنهم لا يقدرون ، فهي مخففة من الثقيلة ؛ لوقوعها معمولة لما يفيد العلم المحض ، وهو ﴿يَعْلَمُ﴾ . قال - ﷺ - : " قال : ﴿أَنْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ فـ ﴿يَعْلَمُ﴾ منصوبة ، ولا يكون إلا ذلك ؛ لأن ﴿لَا﴾ زائدة ، وإنما هو لأن يعلم ، وقوله ﴿أَنْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ إنما هو : أنهم لا يقدرون . وهي في بعض المصاحف ﴿أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ " (١) .

وهذا ما ذكره شيخ النحويين - ﷺ - ، فقد قال في (باب آخر أن فيه مخففة) مستشهداً بالآيات القرآنية : " ... وقال أيضاً ﴿لَيْسَ يَكْفُرُ الْكُفْرَانُ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ . وزعموا أنها في مصحف أبي ﴿أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ . أنهم وليست أن التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع ؛ لأن ذا موضع يقين وإيجاب" (٢) .

الدراسة التفصيلية

جاءت هذه القراءة التي عزاها شيخ النحويين لأبي ؛ لتؤيد القول بأن معنى أن وما دخلت عليه في قوله ﴿أَنْ لَا يَقْدِرُونَ﴾ إنما هو : أنهم لا يقدرون ؛ لأن ﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير محذوف ، والجملة المنفية في موضع رفع خبرها . وإنما كانت مخففة ؛ لوقوعها معمولة لما يفيد العلم المحض وهو ﴿يَعْلَمُ﴾ . وإنما عملت وجوباً ؛ لتحقيق مقتضاها ، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية ؛ لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (٣) .

ولم أجد ذكراً لهذه القراءة في الكتب التي تيسر لي الاطلاع عليها ، والأخذ منها إلا في كتاب سيبويه والمقتضب . فلم أصادفها في غيرها من الكتب النحوية ، ولم أعرش عليها في الكتب المعنية بالقراءات القرآنية متواترة كانت أو شاذة ، ولا واجهتني في

(١) المقتضب ٣١/٢ .

(٢) الكتاب ١٦٦/٣ .

(٣) التصريح ٣٣٠/١ .

كتب التفسير على كثرتها .

رأي الباحث :

هذه القراءة خالفت شروط القراءة الصحيحة بالكلية ، فاسم أنْ المخففة المفتوحة لا بد أن يكون ضميراً محذوفاً لا مذكوراً إلا في الضرورة الشعرية وفي هذه القراءة جاء مذكوراً ، وفقدت صحة السند ، وخرجت على رسم المصحف ؛ فليست مقبولة البتة . لا في العربية ، ولا في القراءة .



المسألة التاسعة عشرة

متى تنصب (إذن) المضارع ؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(١) بحذف النون

تقديم

تنصب (إذن) الفعل المضارع إذا استوفت الشروط الثلاثة التالية :

الشرط الأول : أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً ؛ قياساً على بقية النواصب .

والثاني : ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل غير القسم ولا النافية ؛ لأن القسم تأكيد لربط (إذن) ، و(لا) لم يعتد بها فاصلة في (أن) فكذلك في (إذن) .

والثالث : أن تكون مصدرية في أول الجواب ؛ لأنها حينئذ في أشرف محالها . فإن تأخرت ، أو وقعت حشواً بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها أهملت^(٢) . فإن كان السابق عليها وواو أو فاء ، جاز النصب والرفع باعتبارين :

فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، بسبب ربطه بعض الكلام ببعض ، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة ، والفعل فيها بعد ﴿إِذَنْ﴾ غير معتمد على ما قبلها^(٣) ، وعليه جاءت هذه القراءة ﴿وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ بخلاف النون على إعمال ﴿إِذَنْ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهما -^(٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب إذن) حيث ذكر أن (إذن) إذا وقعت بعد واو أو فاء ، جاز فيها وجهان : الإعمال ، والإلغاء ، نحو : إن تأتني آتاك وإذن أكرمك .

(١) سورة الإسراء - جزء من الآية ٧٦ .

(٢) ينظر : التصريح ٣٦٧/٢ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٦٨/٢ .

(٤) ينظر : مختصر شواذ القرآن ٨٠ ، والبحر المحيط ٩٢/٧ .

والإلغاء في هذا المثال له صورتان :

الأولى : اعتبار ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، يجزم (أكرمك) عطفًا على (آتك) المجزوم قبله .

والثانية : الرفع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : وأنا أكرمك ، ثم دخلت (إذن) بين المبتدأ والخبر ، فصارت حشواً ، لا تعمل .

والنصب على إعمال (إذن) ، بأن تجعل (إذن) وما بعدها جملة مستقلة ، تنصدها إذن ، وتعطف على الجملة التي قبلها ، واستشهد عليه بهذه القراءة التي عزاها لابن مسعود ، وكان هذا هو مفهوم قوله : " واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء ، صلح الإعمال فيها والإلغاء ؛ لما أذكره لك . وذلك قولك : إن تأتني آتك وإذن أكرمك . إن شئت رفعت ، وإن شئت نصبت ، وإن شئت جزمت .

أما الجزم فعلى العطف على آتك ، وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمك ، ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود ﴿ وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ ﴾^(١) الفعل فيها منصوب بإذن ، والتقدير - والله أعلم - الإنصاف بإذن ، وإن رُفِعَ فعلى أن الثاني محمول على الأول ، كما قال الله ﷻ : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾^(٢) أي فهم إذن كذلك .

فالفاء والواو يصلح بعدهما هذا الإضمار على ما وصفت لك من التقدير ، وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما . ثم يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) .. " (٢) .

وما ذكره المبرد مأخوذ من قول شيخ النحويين في (باب إذن) : " واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار : إن شئت عملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدة منهما بين اسمين ، وذلك قولك : زيداً حسبت أخاك . وإن شئت ألغيت (إذن) كإلغائك حسبت إذا قلت : زيداً حسبت أخوك . فأما الاستعمال فقولك : فإنن آتيك وإذن أكرمك .

وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف ﴿ وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

وسمنا بعض العرب قرأها فقال ﴿ وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ ﴾ .

(١) سورة النساء - جزء من الآية ٥٣ .

(٢) المقتضب ١١/٢ ، ١٢ .



وأما الإلغاء فقولك : فإذن لا أجيبك" (١) .

الدراسة التفصيلية

ذكر النحويون من لدن سيبويه إلى ما شاء الله أن (إذن) إذا وقعت بعد الواو أو الفاء ، فللمتكلم حينئذ الخيار ، إن شاء أعملها ، وإن شاء أهملها . أما إعمالها فباعتبار أنه قد عطف جملة مستقلة على أخرى مستقلة ، وبذلك تكون (إذن) قد تصدرت في جملتها ؛ فلذلك تعمل .

وأما إهمالها فباعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله ، فتكون (إذن) قد وقعت حشواً ، فتلغى .

وقد تحدث الفراء - رحمته الله - عن (إذن) ، وأبرز هذين الخيارين قائلاً : " و(إذا) إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله الياء أو التاء أو النون أو الألف ؛ فيقال : إذا أضربك ، إذا أجزيك .

فإذا كان فيها فاء أو واو أو ثم أو (أو) حرف من حروف النسق ، فإن شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً . وإن شئت جعلت الفاء أو الواو إذا كانتا منها منقولتين عنها إلى غيرها" (٢) .

يريد الفراء بنقل حرف العطف عن (إذا) : تقديره مقروناً بالفعل بعدها ، وتقدير (إذا) في آخر الجملة ، وبذلك تتأخر عند الصدر فتلغى" (٣) .

وفصل العلامة الرضى الحديث عن هذه القضية ، وأبرزها في صورة حسنة تسر الدارسين ، فقال بعد أن ذكر شروط إعمالها الثلاثة : " وأما إذا تصدر من وجه دون وجه ، وذلك إذا وقع بعد العاطف ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَآئِلًا لِّقَابِلٍ ﴾ ، وكقولك : تأتيني فإذن أكرمك ؛ جاز لك نصب الفعل وترك نصبه ، وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة ، فمن حيث كون (إذن) في أول جملة مستقلة ، هو مصدر ، فيجوز انتصاب الفعل بعده ، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض ، هو متوسط ، وارتفاع الفعل بعد

(١) الكتاب ١٣/٣ ، ١٤ .

(٢) معاني القرآن ٢٧٣/١ .

(٣) ينظر : هامش معاني القرآن للفراء ٢٧٣/١ .

العاطف أكثر ؛ ولهذا لم يُقرأ ﴿وَإِذْ لَا يَلْبَسُونَ﴾ إلا في الشاذ ؛ لأنه غير متصدر في الظاهر" (١) .

وجاء الإمام المالقي فبسط الحديث عن (إذن) في رصف المباني ، وانطلق من خلاله إلى عرض هذه القضية عرضاً محسناً ، مستشهداً بالآية الكريمة على ترك العمل ، وبالقراءة المدروسة على جوازه (٢) .

وتناول العلامة السيوطي القضية ، حاكماً بقلة النصب فيها ، وبأكثرية الإلغاء في اللسان العربي ، فقال - ﷺ - : " وإن وليت عاطفاً قلّ النصب ، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها . قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ ، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ ، وقرئ شاذاً ﴿لَا يَلْبَسُونَ﴾ ، و﴿لَا يَأْتُونَ﴾ ، فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف ، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة" (٣) .

وإذا ولينا وجوهنا شطر المعنيين بإعراب القرآن وإبراز معانيه رأينا الزمخشري يقول : " وفي قراءة أبي ﴿لَا يَلْبَسُونَ﴾ على إعمال ﴿وَإِذَا﴾ فإن قلت : ما وجه القراءتين ؟ قلت : أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل ، وهو مرفوع لوقوعه خبر كاد ، والفعل في خبر كاد واقع موقع الاسم . وأما قراءة أبي ففيها الجملة برأسها التي هي ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ﴾ عطف على جملة قوله ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ﴾ ... " (٤) .

ووجدنا السمين الحلبي يقول موجهاً هذه القراءة : " ووجه النصب أنه لم يُجعل الفعل معطوفاً على ما تقدم ، ولا جواباً ، ولا خبراً" (٥) .
وإنما هو جملة مستقلة ، تتصدرها (إذن) ، من ثم علمت .

رأي الباحث :

إذا وقعت (إذن) بعد الفاء أو الواو جاز الإعمال والإهمال بالاعتبارين السابقين* ، وعلى الإعمال جاءت هذه القراءة . والإهمال هو الأكثر دوراناً في لسان العرب ، كما

(١) شرح الرضى على الكافية ٤/٤٤ ، ٤٥ .

(٢) ينظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ٦٧ .

(٣) همع الهوامع ٢/٣٧٦ .

(٤) الكشاف ٢/٦٨٦ .

(٥) الدر المصون ٧/٤٩٤ .

قال ابن مالك والرضى ، وابن هشام ، والسيوطي ، والأشموني – رحمهم الله –^(١) .
والصحيح أن (إذن) حرف بسيط ، لا مركبة ، وأنها الناصبة بنفسها ، لا بأن مضمة
بعدها ، وهي حرف جواب وجزاء عند سيبويه ، قال الشلوبين : هي كذلك في كل
موضع ، وقال الفارسي : في الأكثر^(٢) .

(١) ينظر : شرح التسهيل ٢١/٤ ، وشرح الرضى على الكافية ٤٥/٤ ، وأوضح المسالك ١٥٣/٤ ، وهمع
الهوامع ٣٧٦/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٩/٣ .
(٢) ينظر : التصريح ٣٦٧/٢ .

المسألة العِشْرُونَ

متى ينصب المضارع بعد (أو) ؟

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿نُقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾^(١) (أو يُسَلِّمُوا)

تقديم

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد أو العاطفة في حالتين :
الأولى : إذا صلح في موضعها حتى الغائية ، وهي التي بمعنى إلى نحو : لألزمك أو تقضيني حقي ، أي : حتى تقضيني بمعنى : إلى أن تقضيني ، أو التعليقية ، وهي التي بمعنى كي ، نحو : لأرضين الله أو يغفر لي ، أي : حتى يغفر لي ، بمعنى : كي يغفر لي^(٢) .

الثانية : إذا صلح في موضعها إلا الاستثنائية نحو : لأقتلن الكافر أو يسلم ، أي : إلا أن يسلم^(٣) .

قال المبرد - رحمه الله - : " فجملة هذا : أن كل موضع تصلح فيه (حتى) ، أو (إلا أن) فالنصب فيه جائز جيد إذا أردت هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل موضع "^(٤) .

وكون النصب بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الكسائي والجرمي إلى أن (أو) المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة ، أي : مخالفة الثاني للأول ؛ من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه^(٥) .

والصحيح مذهب جمهور البصريين ؛ لأن أو حرف عطف فلا عملها لها ، ولكنها عطفت مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم ، ومن ثم لزم إضمار (أن) بعدها^(٦) . وعلى

(١) سورة الفتح - جزء من الآية ١٦ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٢٩٥/٣ ، ٢٩٧ .

(٣) ينظر : التصريح ٣٧٢/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٥/٣ .

(٤) المقتضب ٢٨/٢ .

(٥) ينظر : همع الهوامع ٣٨٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٣ .

(٦) ينظر : شرح الأشموني ٢٩٦/٣ .



نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) جاءت هذه القراءة ﴿تُقَنِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾^(١) .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود ، وزيد بن علي^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة مرتين في مقتضبه ، ونسبها لأبي ﷺ مستشهداً بها على شيء واحد ، هو : أن الفعل المضارع ينصب بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) إذا كانت بمعنى (إلا أن) أو (حتى) ، والمعنى : إلا أن يسلموا ، أو حتى يسلموا . وهالك بيان موضعي الاستشهاد :

أولاً : استشهد بها في الجزء الثاني (باب أو) قائلاً : " فأما الموضع الذي تنصب فيه بإضمار (أن) فقولك : لألزمك أو تقضيني ؛ أي : إلا أن تقضيني ، وحتى تقضيني . وفي مصحف أبي ﴿تُقَنِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ على معنى إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا"^(٣) .

ثانياً : استشهد بها في الجزء الثالث (باب أو) قائلاً : " فأما الخاصة في الفعل فإن تقع على معنى : إلا أن ، وحتى ، وذلك قولك : ألزمه أو يقضيك حقك ، واضربه أو يستقيم . وفي قراءة أبي ﴿تُقَنِّلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ أي : إلا أن يسلموا ، وحتى يسلموا"^(٤) .

الدراسة التفصيلية

لما رجعت إلى (معاني القرآن) للفراء ؛ لأرى ما قاله حول هذه القراءة ، صادفته ينحو منها البصريين في تقدير (أو) بمعنى (إلا أن) أو (حتى) ، فالفعل ﴿يُسَلِّمُوا﴾ منصوب عنده بأن مضمرة وجوباً بعد ﴿أَوْ﴾ .

(١) سورة الفتح - جزء من الآية ١٦ .

(٢) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١٤٣ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٥/١٠٢ ، والبحر المحيط ٩/٤٩١ .

(٣) المقتضب ٢/٢٧ .

(٤) المصدر السابق ٣/٣٠٦ .

ويبدو أنه وإن قال بالصرف فذلك حين لا يمكن العطف بأحد الحروف الأربعة (الفاء والواو وأو وثم) ، وكان في أول الكلام جحد أو استفهام^(١) ، وهذه القراءة ليست من قبيل ذلك ، حتى يقول فيها بالصرف . قال - ﷺ - : " وفي إحدى القراءتين ﴿أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ ، والمعنى : تقاتلونهم أبداً حتى يسلموا وإلا أن يسلموا ، تقاتلونهم أو يكون منهم الإسلام " (٢) .

وحكى النحاس ومكي القيسي عن الكسائي القول بأن ﴿أَوْ﴾ في قراءة أبي بن كعب ﴿أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ بمعنى : حتى يسلموا^(٣) . فالكسائي - كما حكى عنه - يجعل النصب في هذه القراءة بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (حتى) . وهذا يناقض ما نسبه إليه متأخرو النحويين من القول بأن الفاء والواو وأو تنصب المضارع بنفسها^(٤) . ولم يذكر أبو البركات في كتابه الإنصاف أن الكسائي قد قال بذلك ، وإنما عزاه لأبي عمر الجرمي . ولو كان الأمر كما قال هؤلاء النحويون لما بخل أبو البركات بذكره^(٥) .

وقد ذكر كثير من المعنيين بإعراب القرآن وبيان معانيه هذه القراءة ، ذاهبين إلى أن الفعل المضارع جاء منصوباً بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) التي بمعنى (حتى) ، أو (إلا) الاستثنائية^(٦) .

قال أبو حيان - ﷺ - : " فعلى قول النصب بإضمار (أن) هو عطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، أي يكون قتال أو إسلام ، أي أحد هذين " (٧) . واستشهد بها ابن هشام في المغني على أنها من قبيل العطف على المعنى وذلك على قول البصريين ؛ إذ النصب عندهم بأن مضمرة وجوباً بعد (أو) ، وأن الفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم^(٨) .

(١) ينظر : معاني القرآن ٣٤/١ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) المصدر السابق ٦٦/٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١٩١/٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١١/٢ .

(٤) ينظر : ارتشاف الضرب ٤٠٧/٢ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٤٩١/٩ ، وهمع الهوامع ٣٨٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٩٦/٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف ٢/المسألة ٧٥ ، ٧٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤/٥ ، والبيان للأنباري ٣٧٧/٢ ، والتبيان للعكبري ١١٦٦/٢ ، والبحر المحيط ٤٩١/٩ .

(٧) البحر المحيط ٤٩١/٩ .

(٨) ينظر : مغني اللبيب ٩٨/٢ .



وهذه القراءة وإن كانت خبراً إلا أنها في معنى الأمر ، وإلا لزم الكذب للتخلف ؛ لأن بعض الكفار لم يقاتل ولم يسلم ، بل اكتفى منه بأداء الجزية ؛ فتعين أن يكون المعنى : ليكن منكم قتال لهم أو إسلام منهم ، وأو بمعنى إلا ، أو للتتويح فلا يلزم الشك^(١) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في (أو) إذا صلح في موضعها حتى أو إلا الاستثنائية ، فإن الفعل المضارع ينصب بعدها بإضمار (أن) وجوباً ، وهي عاطفة تعطف المصدر المؤول من (أن) والفعل على مصدر متوهم مما قبلها ، والتقدير : ليكن منكم قتال لهم أو إسلام منهم .

وإنما وجب إضمار (أن) بعدها ؛ ليتجانس المتعاطفان صورة ، بخلاف ما لو قيل : لأطيعن الله أو أن يغفر لين فلا تجانس في الصورة ؛ لذكر (أن) في المعطوف دون المعطوف عليه^(٢) .

ونصب المضارع بعد (أو) هذه ؛ ليفرقوا بين (أو) التي لمجرد العطف المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلاً ، و(أو) التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في ذلك ، فإن ما قبلها محقق الوقوع حتى يحصل ما بعدها وكان النصب بعد هذه بأن مضرة لا بها نفسها ؛ لعدم اختصاصها^(٣) .

(١) ينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٢٥/٢ ، وحاشية الأمير ٩٨/٢ .

(٢) ينظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥ .

(٣) ينظر : المصدر السابق ٢٩٥/٣ .

المسألة الحادية والعشرون

حكم المضارع المعطوف بعد انقضاء جملة الشرط والجواب

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾^(١) بنصب

﴿فَيَغْفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾

تقديم

سبق التقديم لهذه المسألة في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع .
ومما قيل فيه أن المضارع المعطوف بعد الجواب فيه ثلاثة أوجه من الإعراب :
الجزم عطفًا على الجواب ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوبًا ؛
لأن مضمون الجواب لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام ، وهو
قليل ، وعليه جاءت هذه القراءة ﴿وَإِن تَبَدُّوْاْ مَا فِيْٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يَحْسِبِكُمْ ۖ بِهٖ ٱللَّهُ
فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ بنصب ﴿فَيَغْفِرُ﴾ و﴿وَيُعَذِّبُ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة ابن عباس ، والأعرج ، وأبي حيوة ، وأبي العالية ، وعاصم
الجحدري^(٢) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد الآية الكريمة في (باب مسائل هذا الباب)^(٣) وما يكون فيه معطوفًا أو
مبتدأ مرفوعًا وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطر شاعر) ، وذكر أنها تقرأ على
ثلاثة أوجه : الجزم بالعطف على الجواب ، وهو الوجه ، والرفع على القطع ، وقد
سبق الحديث عنهما في مبحث الدراسة النحوية للقراءات السبع . والنصب ، وهو جائز
على قبحه ، وإنما جاز ؛ لأن مضمون الجزاء وإن كان خبرًا لا يتحقق وقوعه إلا
بوقوع الفعل الأول ؛ فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام والنفي ..

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٨٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٧٥٢/٢ ، والدر المصون ٦٨٨/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٤٢٤/٣ .

(٣) يقصد : باب الفاء .



قال - ﷺ - : " فإن قلت : من يأتي آتة فأكرمه كان الجزم الوجه ، والرفع جائز على القطع على قولك : فأنا أكرمه ، ويجوز النصب وإن كان قبيحاً ؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره .

وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾^(١) بالجزم والرفع والنصب " (١) .

وقد ذكر شيخ النحويين أن نصب الفعل المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انقضاء جملة الشرط والجواب بأن مضمرة وجوباً قد يجوز ، ثم حمل عليه هذه القراءة قائلاً : " وبلغنا أن بعضهم قرأ ﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهٖ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ... " (٢) .

الدراسة التفصيلية

ذكر النحويون أن الفعل المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انتهاء جملة الشرط والجواب يجوز فيه ثلاثة أوجه :

الجزم بالعطف على المجزوم قبله ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوباً^(٣) . وهو قليل ضعيف عند سيبويه ، قبيح عند المبرد ، وعليه جاءت هذه القراءة .

قال النحاس - ﷺ - : " هذه القراءة مروية عن ابن عباس والأعرج ، وهي عند البصريين على إضمار (أن) ، وحقيقته أنه عطف على المعنى " (٤) .

وحكم عليها أبو البركات الأنباري بالضعف في القياس . قال - ﷺ - : " والنصب ضعيف ، وهو على تقدير (أن) بعد الفاء ، ونصب الفعل بها ، وجعلها مع الفعل في تقدير المصدر ؛ ليعطف بالفاء مصدرًا على مصدر حملاً على المعنى دون اللفظ ، كأنه قال : إن يكن إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منا .

وهذه القراءة ليست بقوية في القياس ؛ لأنه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف

(١) المقتضب ٢/٢٠ ، ٢١ .

(٢) الكتاب ٣/٩٠ .

(٣) ينظر : أوضح المسالك ٤/١٩٣ ، والتصريح ٢/٤٠٨ ، وهمع الهوامع ٢/٤٠٠ ، وشرح الأشموني ٤/٢٤ .

(٤) إعراب القرآن ١/٣٠٤ .

النصب" (١) .

وذكر أبو حيان أن النصب في الفعلين (يغفر ويعذب) على إضمار (أن) ، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب ، تقديره : يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب (٢) .

وقال السمين الحلبي - رَحِمَهُ اللهُ - : " وأما النصب بإضمار (أن) ، وتكون هي وما في حيزها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المتوهم من الفعل قبل ذلك ، تقديره : تكن محاسبة فغفران وعذاب " (٣) .

وإذا بحثنا عن تعليل للنصب بإضمار (أن) وجوباً في هذه الحالة ، وجدنا العلامة الرضى يقول مُعللاً : " وذلك لمشابهة الشرط في الأول ، والجزاء في الثاني للنفي ؛ إذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ، ووجود الشرط مفروض ، فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة " (٤) .

وألفينا العلامة الأشموني يقول : " وإنما جاز النصب بعد الجزاء ؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه ، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام " (٥) .

وقد حكم العلماء على النصب في هذه الحالة بأنه قليل (٦) ، وحكم عليه سيبويه بأنه ضعيف ، والمبرد بأنه قبيح (٧) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في الفعل المضارع المعطوف بالفاء أو الواو بعد انتهاء جملة الشرط والجواب ، فإنها تبيح للمتكلم به ثلاثة أوجه من الإعراب : الجزم ، بالعطف على المجزوم قبله ، وهو أجودها ؛ لحصول المشاكلة ، والرفع على الاستئناف ، والنصب بأن مضمرة وجوباً ، وهو أقل الأوجه الثلاثة وأضعفها ، قال سيبويه - رَحِمَهُ اللهُ - : " واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله : إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف " (٨) وعليه جاءت هذه القراءة . وهذه قاعدة نحوية مطردة ، وإليها أشار العلامة

(١) البيان ١٨٦/١ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٧٥٢/٢ .

(٣) الدر المصون ٦٨٨/٢ .

(٤) شرح الرضى على الكافية ٦٥/٤ .

(٥) شرح الأشموني ٢٤/٤ .

(٦) ينظر : الكتاب ٩٠/٣ ، وأوضح المسالك ١٩٣/٤ ، والتصريح ٤٠٠/٢ ، وشرح الأشموني ٢٤/٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ٩٢/٣ ، والمقتضب ٢١/٢ .

(٨) الكتاب ٩٢/٣ .



ابن مالك بقوله :

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ .: بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِينٍ^(١)

(١) الألفية ٥١ .

الفصل الثاني

الدراسة الصرفية

للقراءات القرآنية في المقتضب

ويشتمل على مبحثين

المبحث الأول

الدراسة الصرفية للقراءات المتواترة

المبحث الثاني

الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة



المَبْحَثُ الأَوَّل

الدراسة المصرفية للقراءات المتواترة

فيه ثلاث عشرة مسألة

المسألة الأولى

توكيد الفعل بالنونين : الخفيفة والثقيلة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِ﴾^(١) بالنون الخفيفة في ﴿وَلْيَكُونَا﴾

تقديم

قال سيبويه - رحمه الله - : " اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة ، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة " (٢) .

يؤكد بهما فعل الأمر مطلقاً من غير شرط ؛ لأنه مستقبل دائماً ، ولا يؤكد بهما الماضي لفظاً ومعنى مطلقاً ؛ لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال ، وذلك ينافي الماضي.

وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله خمس حالات :

إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان مثبتاً مستقبلاً ، جواباً لقسم

غير مفصول من لامه بفاصل ، نحو قوله تعالى : ﴿وَتَأَلَّهُ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾^(٣) .

والثانية : أن يكون توكيده بهما قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان المضارع شرطاً

لـ (إن) الشرطية المؤكدة بـ (ما) الزائدة نحو قوله ﷻ : ﴿وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٤) .

والثالثة : أن يكون توكيده بهما كثيراً ، وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب

(نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام) كقوله جل شأنه : ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾^(٥) .

والرابعة : أن يكون توكيده بهما قليلاً ، وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية ، أو بعد (ما)

الزائدة التي لم تسبق بـ (إن) الشرطية ، كقوله عز من قائل : ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا

(١) سورة يوسف - جزء من الآية ٣٢ .

(٢) الكتاب ٥٠٨/٣ .

(٣) سورة الأنبياء - جزء من الآية ٥٧ .

(٤) سورة الأنفال - جزء من الآية ٥٨ .

(٥) سورة إبراهيم - جزء من الآية ٤٢ .



تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴿١﴾ ، وقولهم : بجهد ما تبذلغن .

والخامسة : أن يكون التوكيد بهما أقل ، وذلك بعد (لم) ، وبعد أداة جزاء بغير (إمّا) الشرطية^(٢) .

وقد اجتمع التوكيد بالثقيلة والخفيفة في هذه القراءة ﴿وَلَيْنَ لَمَّ يَفْعَلْ مَاءَ أُمْرَهُ لَيْسَجَنَّ﴾^(٣) .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها جمهور القراء أصحاب القراءات المتواترة ، لم يتخلف عن ذلك أحد منهم .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب النونين : الثقيلة والخفيفة ومعرفة مواقعهما من الأفعال) حيث ذكر أنهما لا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية الدالة على الطلب ، التي تؤكد بهما ؛ لنقع .

فإذا كان الفعل المستقبل جواباً لقسم فتوكيده بإحداهما واجب لا محالة . وأما إن كان مضارعاً للقسم ، كالأمر ، والنهي ، والاستفهام فالمتكلم فيه بالخيار إن شاء أكد فقال : اضربن بكراً ، ولا تضربن عمراً ، فخفف ، أو قال : اضربن بكراً ، ولا تضربن عمراً ، فتقل . وإن شاء لم يفعل^(٤) .

ثم أخذ يورد أمثلة للتوكيد الواجب مع القسم ، وكان من شواهده القرآنية على ذلك هذه الآية الكريمة ﴿وَلَيْنَ لَمَّ يَفْعَلْ مَاءَ أُمْرَهُ لَيْسَجَنَّ﴾^(٥) والتي ذكرها على قراءتين :

الأولى : ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ﴾ بنون التوكيد الثقيلة في الفعلين ، وسيأتي الحديث عنها في مبحث الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة .

والثانية : ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ﴾ بالنون الخفيفة في ﴿وَلْيَكُونَنَّ﴾ حيث

(١) سورة الأنفال - جزء من الآية ٢٥ .

(٢) ينظر : التصريح ٣٠٠/٢ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، وحاشية الصبان ٢١٣/٣ .

(٣) سورة يوسف - جزء من الآية ٣٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ١١/٣ ، ١٢ .

إن تأكيد الفعل بها هنا واجب ؛ لكونه مضارعاً مثبتاً مستقبلاً ، جواباً لقسم ، ولم يفصل بين الفعل وبين لام القسم فاصل .

قال - ﷺ - : " اعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكد ليقع ، وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم . فأما القسم فأجدهما فيه واجبة لا محالة . وأما ما ضارعه فأنت فيه مخير . وذلك قولك في القسم: والله لأقومن ، وحق زيد لأمضين ، فيلحق النون إما خفيفة وإما ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك (١) ..

وأما الثقيلة فقولہ ﷺ ﴿لَيْسَجَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ وأما الخفيفة فعلى قراءة من قرأ ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ .. (٢) .

ومن حديث المبرد عن القراءتين يتضح أنه يرى القراءة بالنون الخفيفة أقل ذيوماً وانتشاراً من القراءة بالنون الثقيلة التي بدأ بها ، ونسبها لله ﷻ . والقراءة بالنون الخفيفة هي متفق القراء العشرة .

الدراسة التفصيلية

حول النونين اللتين يؤكد بهما الفعل المستقبل دارت رحى الخلاف بين النحويين : فذهب البصريون إلى أن كلاهما أصل ؛ لتخالف بعض أحكامهما ، كإبدال الخفيفة ألفاً وقفاً ، وحذفها لالتقاء الساكنين ، وهما ممتنعان في الثقيلة ، وكوقوع الشديدة بعد الألف ، وهو ممتنع في الخفيفة .

وعرض التعليل بأن الفرع قد يختص بأحكام ليست في الأصل ، كما في أن المفتوحة فإنها فرع المكسورة ، ولها أحكام تخصها (٣) .

وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة ؛ لاختصارها منها ، ولأن التأكيد في الثقيلة أبلغ . وقيل بالعكس ، ويؤيده أن الخفيفة بسيطة ، والثقيلة مركبة ؛ فالخفيفة أحق بالأصالة ، والثقيلة أحق بالفرعية (٤) .

(١) علل المبرد ذلك في الجزء الثاني (٣٣٢) بأن القسم لا يقع إلا على ما لم يقع من الأفعال ، فكرهوا أن يتلبس بما يقع في الحال ، ومن ثم لزمته اللام ، ولزم اللام النون .

(٢) المقتضب ١١/٣ .

(٣) ينظر : التصريح ٢٩٩/٢ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢١٢/٣ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢١٢/٣ .



وذكر الخليل أن التوكيد بالثقلية أشد من التوكيد بالخفيفة^(١) .

قال الشيخ خالد - رحمته الله - : " ويدل له ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونًا﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كينونته صاغراً^(٢) .

وقال العلامة الصبان - رحمته الله - : " ويؤيده أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى ، وقوله تعالى ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصاً على سجنه من كونه صاغراً ؛ لأنها كانت تتوقع حبسه في بيتها ؛ فتقرب منه وتراه كلما أرادت^(٣) .

وقد حكم الزجاج على هذه القراءة بالجوذة ، فقال - رحمته الله - : " القراءة الجيدة تخفيف ﴿وَلْيَكُونًا﴾ والوقوف عليها بالألف ؛ لأن النون الخفيفة تبدل منها في الوقف الألف ، نقول : اضربن زيداً ، فإذا وقفت قلت : اضربا ، كما أبدلت في : رأيت زيداً الألف من التثوين^(٤) .

وهي أولى من القراءة بالتشديد . ذهب إلى ذلك الزمخشري - رحمته الله - قائلاً : " قرئ ﴿وَلْيَكُونًا﴾ بالتشديد والتخفيف . والتخفيف أولى ؛ لأن النون كتبت في المصحف ألفاً على حكم الوقف ، وذلك لا يكون إلا في الخفيفة^(٥) .

وقال ابن عطية - رحمته الله - : " و﴿وَلْيَكُونًا﴾ نونه هي النون الخفيفة ، والوقف عليه بالألف^(٦) .

وتناولها السمين الحلبي فقال - رحمته الله - : " قرأ العامة بتخفيف نون ﴿وَلْيَكُونَنَّ﴾ ويقفون عليها بالألف إجراءً لها مجرى التثوين ، ولذلك يحذفونها بعد ضمة أو كسرة ، نحو : هل تقومون ، وهل تقومين في : هل تقومن ، وهل تقومين ، والنون الموجودة في الوقف نون الرفع رجعوا بها عند عدم ما يقتضي حذفها^(٧) .

(١) ينظر : الكتاب ٥٠٩/٣ .

(٢) التصريح ٣٠٠/٢ .

(٣) حاشية الصبان ٢١٢/٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣ .

(٥) الكشاف ٤٦٧/٢ .

(٦) المحرر الوجيز ٢٩٤/٩ .

(٧) الدر المصون ٤٩٢/٦ .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في الفعل المضارع إذا كان مثبتاً مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول بينه وبين لام القسم بفاصل ، فإنه يجب توكيده بإحدى النونين : الثقيلة أو الخفيفة ، وقد جاء الفعل ﴿وَلَيَكُونَنَّ﴾ فيها مؤكداً بالنون الخفيفة .

وللنون الخفيفة أحكام تنفرد بها عن الثقيلة ، هاكها بإيجاز :

- ١ - أنها لا تقع بعد الألف ، نحو : قوماً ؛ لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما . ونقل عن يونس والكوفيين إجازته .
- ٢ - أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأنه يجب أن يوتى بعده بألف فاصلة بين النونين قصداً للتخفيف .
- ٣ - أنها تحذف قبل الساكن ، قال العلامة ابن مالك - رحمته الله - :
واحذف خفيفةً لساكنٍ ردف وَعَدَّ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا نَقَفَ^(١)
- ٤ - أنها تعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ، ويجب رد ما حذف في الوصل لأجلها من واو أو ياء ، يقال في الوصل : اضربنْ يا قوم ، والأصل : اضربونْ ، فحذفت الواو ، لالتقاء الساكنين^(٢) .

(١) الألفية ٤٧ .

(٢) ينظر : التصريح ٣١٠/٢ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ .



المسألة الثانية

كيفية صياغة الفعل المضارع للمفعول

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾^(١) (ويُخْرِجُ) ببناء الفعل للمفعول

تقديم

الفعل المضارع الصحيح عند بنائه للمفعول يُضَمُّ أوله ، ويُفْتَحُ ما قبل آخره ، نحو: يُنْصِرُ الحقُّ ، ويُهْزَمُ الباطلُ .

والمضارع المثال الواوي الذي حذف فائوه ترد إليه عند بنائه للمفعول ؛ لزوال السبب الذي أوجب الحذف ، نحو : يُوجَدُ المال ، ويُوزَنُ اللحم . وأما المثال اليائي فنقلب يأؤه واوًا ، ففي نحو : يبسر ، ويببس يقال : يُوسِرُ ، ويُوبَسُ .

والمضارع الأجوف تقلب عينه ألفًا ، نحو : يُقَالُ الصدق ، ويُبَاعُ الثوب . والأصل: يُقُولُ ، يُبِيعُ ، نقلت حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما ، ثم قلبتا ألفًا ؛ لتحركهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما الآن .

وأما المضارع الناقص واللفيف بنوعيه فيجريان عند بنائهما للمفعول مجرى المضارع الصحيح ، نحو : يُرْجَى الخير ، ويُتَوَى الصوم ، ويُوعَى الأمر^(٢) .

وقد جاء الفعل المضارع الصحيح مبنياً للمفعول في هذه القراءة ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْرِهٖ فِي عُنُقِهٖ ۗ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾^(٣) .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها أبو جعفر المدني - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -^(٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يجوز لك فيه النعت والحال ولا يكون

(١) سورة الإسراء - جزء من الآية ١٣ .

(٢) ينظر : شرح الرضى على الكافية ١٣٣/٤ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٩٥/٢ ، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر ص ١٨٥ .

(٣) سورة الإسراء - الآية ١٣ .

(٤) ينظر : تقريب النشر ١٣٣ ، والإتحاف ١٩٤/٢ .

مجازهما واحداً ، ولما^(١) تحمل كل واحد منهما عليه) حيث انطلق يقول ممثلاً لهذا الباب : " وذلك قولك : مررت بامرأةٍ معها رجلٌ قائمةٌ يا فتى ، إذا حملت ذلك على مررت بامرأة ، وإن حملته على الهاء في معناها قلت : رجلٌ قائمةٌ ، والمعنى - إذا نصبت - : أنك مررت به معها في حال قيامها ، فكانت المقارنة في هذه الحال .
ومن ذلك : هذه دابةٌ تشتدُّ مكسوراً سَرَجُهَا . إن حملته على الضمير في تشتدُّ ، وإن حملته على دابة رفعت ، فيكون نعتاً كأنك قلت : هذه دابةٌ مكسورٌ سرجها ، وفي الباب الآخر أنها تشتدُّ في هذه الحال .

ونقول : نحن قومٌ ننطلقُ عامدينُ بلدَ كذا وكذا ، فتتصب عامدين لما في قولك ننطلقُ ، فإن أردت أن تجريه على قومٍ رفعت " (٢) .
ثم ذكر هذه القراءة التي بُني فيها الفعل المضارع للمفعول ، بضم أوله وفتح ما قبل آخره ، والنائب عن الفاعل هو ضمير الطائر .

ومراده من ذكرها هو : أن ﴿ كَتَبَا ﴾ فيها قد نصب على الحال جوازاً .
وهذا ما فهم من استشهاده بها في هذا الباب قائلاً : " وقد قرعوا هذه الآية ﴿ وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ أي : يُخْرِجُ له طائره كتاباً " (٣) . ويجوز الرفع على أنه نائب عن الفاعل ، وقد رويت القراءة بذلك عن أبي جعفر أيضاً في رواية شاذة^(٤) .

الدراسة التفصيلية

من المعروف للدارسين أن الفعل المضارع عند بنائه للمفعول يُضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره ، وقد علَّل العلامة الرضى - رحمته الله - ذلك قائلاً : " إنما ضُمَّ أول المضارع حملاً على أول الماضي ، وأما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر ؛ فلتعادل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي " (٥) .

وقد تناول العلماء هذه القراءة في مؤلفاتهم بالدراسة والتوجيه ، وجاء الذكر الأول

(١) هكذا في المقتضب ، وأرى أن مراد المبرد (ولا ما تحمل كل واحد منهما عليه) ، وذلك خطأ ، إن لم يكن نسخياً ، فهو طباعي ، والله أعلم .

(٢) المقتضب ٢٦١/٣ .

(٣) المصدر السابق ٢٦١/٣ .

(٤) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٧٩ ، والبحر المحيط ٢٢/٧ ، والدر المصون ٣٢٣/٧ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ١٣٣/٤ .



لها في معاني القرآن للفراء ، فقد عرضها ، ونسبها لأبي جعفر المدني ، والمعنى عنده: ويُخْرِجُ له عمله كتابًا ، وحكم عليها بالحسن^(١) .

وقد أخطأ الشيخ محمد علي النجار - ﷺ - في ضبطها ، حيث ضبط الياء بالضم ، والراء بالكسر ، فصار الفعل بهذا مبنياً للفاعل ، ولم يقرأ بذلك أبو جعفر ، وليس هذا مراد الفراء ، ولا ما يفهم من تأويله لها . وهاك عبارة الفراء ، فهي الحكم في ذلك . قال - ﷺ - : " .. وقرأ أبو جعفر المدني ﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا﴾ معناه : ويخرج له عمله كتابًا ، وكلُّ حسن^(٢) .

وأورد أبو حيان هذه القراءة معزوة لأبي جعفر ، حيث جاء الفعل ﴿وَيُخْرِجُ﴾ بالياء مبنياً للمفعول ، والنائب عن الفاعل هو ضمير الطائر ، والمعنى : ويُخْرِجُ الطائر كتابًا^(٣) .

وعلى هذا فـ ﴿كِتَابًا﴾ حال وهو مصدر ، والمصدر يقع حالاً بكثرة ، ومع ذلك لا ينقاس عند سيبويه والجمهور ؛ لأن حق الحال أن تكون وصفاً ، وهو : ما دل على معنى وصاحبه كقائم ، وحسن ، ومضروب ، فوقوعها مصدرًا على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى^(٤) .

ويؤول عندهم بالمشتق ، فـ ﴿كِتَابًا﴾ يؤول بـ (مكتوبًا) . وجاءت القراءة عند السمين الحلبي على هذا النحو الذي ذكره أبو حيان ، فقد قال - ﷺ - : " وروى عن أبي جعفر ﴿وَيُخْرِجُ﴾ مبنياً للمفعول ، ﴿كِتَابًا﴾ نصب على الحال ، والقائم مقام الفاعل ضمير الطائر " ^(٥) . ومع ذلك فقد حكم عليها بأنها قراءة قلقة^(٦) .

قال الشيخ عضيمة - ﷺ - : " انفقوا على نصب ﴿كِتَابًا﴾ ، ووجه نصبه على قراءة أبي جعفر ﴿وَيُخْرِجُ﴾ مبنياً للمفعول . قيل : إن الجار والمجرور ، وهو

(١) ينظر : معاني القرآن ١١٨/٢ .

(٢) المصدر السابق ١١٨/٢ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٢/٧ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٥٧٤/١ .

(٥) الدر المصون ٣٢٣/٧ .

(٦) ينظر : المصدر السابق ٣٢٣/٧ .

﴿لَهُ﴾ قام مقام الفاعل ، وقيل : المصدر ، فهو مفعول به ، والأحسن أن يكون حالاً ، أي : ويُخْرِجُ الطائر كتاباً^(١) .

ولم يتفق القراء على نصبه ، كما ذكر الشيخ عزيمة ، فقد قرأ بالرفع نائباً عن الفاعل ابن عباس ، ومجاهد ، وأبو جعفر المدني في رواية شاذة^(٢) .

والراجح على هذه القراءة أن يكون ﴿كِتَابًا﴾ حالاً من النائب عن الفاعل ؛ لأن غير المفعول به لا ينوب عن الفاعل مع وجوده عند جمهور البصريين ؛ لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً ، فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره ؛ لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب . وأجازه الكوفيون مطلقاً ، والأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به ، نحو : ضَرَبَ فِي الدار زيداً^(٣) .

وعلى مذهب جمهور البصريين سار العلامة ابن مالك - رحمته الله - قائلاً :
وَلَا يُنُوبُ بَعْضُ هَازِي إِنْ وُجِدَ . : فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدُ^(٤)

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في الفعل المضارع الصحيح عند بنائه للمفعول ، حيث يضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره ، والذي ناب عن الفاعل هو ضمير الطائر ، الذي تقدم ذكره في الآية الكريمة ، و﴿كِتَابًا﴾ منصوب على الحالية ، وهي قراءة عشرية قرأ بها أبو جعفر المدني - رحمته الله - .

(١) هامش المقتضب ٢٦١/٣ .

(٢) ينظر : مختصر القرآن لابن خالويه ٧٩ ، والبحر المحيط ٢٢/٧ ، والدر المصون ٣٢٣/٧ .

(٣) ينظر : التصريح ٤٢٩/١ .

(٤) الألفية ١٨ .



المسألة الثالثة

كيفية صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان

توجيه قراءات قوله تعالى ﴿يَتَأَهَّلَ يَثْرَبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾^(١) بفتح الميم الأولى من ﴿مَقَامٌ﴾ وضمها ، وقوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ جَعَّرَ لَهَا وَمَرَّسَهَا﴾^(٢) بضم الميمين وفتح العينين

تقديم

يصاغ من الثلاثي (مَفْعَل) - بفتح الميم والعين وسكون ما بينهما - مرادًا به المصدر ، أو الزمان ، أو المكان ، إن كان المضارع مفتوح العين ، أو مضمومها ، كمشَرَب ، ومَقْتَل ، ومَقَام ، أو معتل اللام مطلقًا ، سواء كان مفتوح العين في المضارع ، أم مكسورها ، أم مضمومها ، مثالًا أم لا ، كمرَعَى ، ومرَمَى ، ومدْعَى ، وموَعَى^(٣) .

وأما إن كان صحيح اللام فنكسر العين إن كان مثالًا بالواو ، كموَعِد ، وموَرِد ، وموَجَل ، وموَقِف ؛ لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينها وبين الفتحة . وإن كان مثالًا بالياء فالفتح ، نحو : مَيَسَّر^(٤) .

وتكسر العين في اسمي الزمان والمكان ، إن كان من يفعل بالكسر ، كمضَرِب ، وتفتح في المصدر ، كمضَرَب^(٥) .

ومنه ما كانت عين مضارعة ياء مكسورة في الأصل ، فيقال : مَبَات في المصدر ، وأصله مَبَيَّت بفتح الياء ، ومَبَيَّت في الزمان والمكان ، وقيل : يخير بين الفتح والكسر مطلقًا ، وقيل : يقتصر على ما سمع ، فلا يقال في مَعَاش : مَعَيْش ، ولا في مَحِيض : مَحَاض ، وهو الأولى^(٦) .

ويصاغ الثلاثة (المصدر الميمي ، واسما الزمان والمكان) من غير الثلاثي على

(١) سورة الأحزاب - جزء من الآية ١٣ .

(٢) سورة هود - جزء من الآية ٤١ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ٣/٣٢٦ ، وشرح الأشموني ٢/٣١١ .

(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ١/١٨٥ ، ١٨٦ ، وهمع الهوامع ٣/٣٢٦ .

(٥) ينظر : شرح الأشموني ٢/٣١١ .

(٦) ينظر : حاشية الصبان ٢/٣١١ .

زنة اسم المفعول منه ؛ إذ المصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما^(١) فيضم أوله ، ويفتح ما قبل آخره ، ويُميز بين الثلاثة بقرينة السياق ؛ إذ الصيغة واحدة ، فإن لم توجد قرينة فهو صالح للثلاثة .

وقد جاءت قراءات قرآنية حملها العلماء على ذلك :

١ - منها قراءتا قوله تعالى : ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾^(٢) بفتح الميم الأولى من ﴿مُقَامَ﴾ ، وضمها .

توثيق القراءتين :

روى حفص القراءة عن عاصم بضم الميم الأولى من ﴿مُقَامَ﴾ ، وقرأ الباقون بفتحها^(٣) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة) حيث ذكر أن المصدر الميمي يصاغ من غير الثلاثي على زنة اسم المفعول ؛ لأن المصدر مفعول أحدثه الفاعل ، وكذلك اسما الزمان والمكان مفعول فيهما ، ثم أخذ يُعَدِّد الأمثلة والشواهد الموضحة لذلك ، واستشهد بهاتين القراءتين ؛ فحمل القراءة الأولى ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح الميم الأولى من ﴿مُقَامَ﴾ على أنها اسم مكان من الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بضم الميم والعين وسكون ما بينهما ؛ لأنها من قام ، أي : لا موضع قيام لكم . ويحتمل مع ذلك أن تكون مصدرًا ميميًّا .

وحمل الثانية ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ بضم الميم الأولى من ﴿مُقَامَ﴾ على أنها مصدر من غير الثلاثي على وزن (مَفْعَل) بضم الميم وفتح العين وسكون ما بينهما ، أي : لا إقامة لكم . ويحتمل مع ذلك أن تكون اسم مكان ، أي : لا موضع إقامة لكم .

(١) ينظر : المقتضب ٢١٢/١ .

(٢) سورة الأحزاب - جزء من الآية ١٣ .

(٣) ينظر : النشر ٣٤٨/٢ ، وتقريبه ١٦١ ، والإتحاف ٣٧١/٢ ، ٣٧٢ .



وهذا هو مفهوم قوله : " فإن كان المصدر لفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأن المصدر مفعول . وكذلك إن بنيت من الفعل اسماً لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول ؛ لأن الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخَلًا ، كما قال ﷺ : ﴿ أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا ﴾^(١) . . . وكذلك : سَرَّحْتَهُ مُسْرَحًا ، وهذا مُسْرَحُنَا ، أي في موضع تسريحنا ، وهذا مُقَامُنَا ؛ لأنك تريد به المصدر والمكان من أقمت ، وعلى ذلك قال الله ﷻ : ﴿ إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقْرَأًا وَمُقَامًا ﴾^(٢) ؛ لأنها من أقمت . وقال : ﴿ يَأْهَلُ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾^(٣) ؛ لأنها من قمت ، موضع قيام . ومن قرأ ﴿ لَا مُقَامَ ﴾ إنما يريد : لا إقامة^(٤) .

الدراسة التفصيلية

تناول الفراء هاتين القراءتين بالدراسة والتوجيه ، فنسب قراءة فتح الميم الأولى من ﴿ مُقَامَ ﴾ للعوام ، وذهب إلى أنها اسم مكان من الثلاثي فالمعنى : لا موضع قيام . ونسب قراءة ضم الميم الأولى من ﴿ مُقَامَ ﴾ لأبي عبد الرحمن السلمي ، وذهب إلى أنها مصدر من غير الثلاثي ، فالمعنى : لا إقامة لكم فارجعوا . يبدو ذلك واضحاً من قوله : " قراءة العوام بفتح الميم ، إلا أبا عبد الرحمن فإنه ضم الميم فقال ﴿ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ فمن قال ﴿ لَا مُقَامَ ﴾ فكأنه أراد : لا موضع قيام ، ومن قرأ ﴿ لَا مُقَامَ ﴾ كأنه أراد : لا إقامة لكم فارجعوا^(٤) . وعلى هذا المنوال نسج الزجاج - ﷺ - فما زاد ولا حاد^(٥) . وسأيرهما النحاس - ﷺ - في توجيه القراءة الأولى ، وأما القراءة الثانية فذكر أنها تحتمل أن تكون مصدرًا من أقام يقيم ، أو موضعًا يقيمون فيه أو يُقامون^(٦) .

(١) سورة المؤمنون - جزء من الآية ٢٩ .

(٢) سورة الفرقان - الآية ٦٦ .

(٣) المقتضب ١١٨/٢ ، ١١٩ .

(٤) معاني القرآن ٣٣٦/٢ ، ٣٣٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١٩/٤ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن ٦٢٦/٢ .

وجعل ابن خالويه - رحمته الله - حجة من قرأ بضم الميم أنه جعله من الإقامة ، فهو مصدر ، ومن قرأ بفتح الميم جعله اسماً للمكان^(١) .

وقال أبو علي الفارسي - رحمته الله - موجهًا : " المقام يحتمل أمرين : يجوز لا موضع إقامة لكم ، وهذا أشبه ؛ لأنه في معنى من فتح فقال ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ أي : ليس لكم موضع تقومون فيه ... ويحتمل قول عاصم ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ لا إقامة لكم ، فأما المقام فاسم الموضع "^(٢) .

وعلى نهج الفارسي سار أبو زرعة رحمته الله في توجيه القراءتين مرددًا ما قاله^(٣) . وذكر مكي القيسي - رحمته الله - أن كل قراءة منهما تحتمل أمرين : أن تكون مصدرًا ، أو اسم مكان .

فالقراءة الأولى بفتح الميم على أنه مصدر قام ، أو اسم مكان منه .

والقراءة الثانية بضم الميم على أنه مصدر أقام ، أو اسم مكان منه^(٤) .

وجاء أبو حيان رحمته الله فصدّق ما قاله مكي القيسي من قبله ، وجعل يقول : " قرأ السلمي ، والأعرج ، واليمني وحفص بضم الميم ، فاحتمل أن يكون مكانًا ، أي : لا مكان إقامة ، واحتمل أن يكون مصدرًا ، أي : لا إقامة . وقرأ أبو جعفر وشيبة وأبو رجاء والحسن وقتادة والنخعي وعبد الله بن مسلم وطلحة وباقي السبعة بفتحها ، واحتمل أيضًا المكان ، أي : لا مكان قيام ، واحتمل المصدر ، أي : لا قيام لكم "^(٥) .

رأي الباحث :

القراءتان المتواترتان جاءتا على ما تقتضيه العربية عند صياغة المصدر الميمي واسم المكان ، حيث يصاغ كل منهما من الثلاثي على زنة (مُفَعَّل) بفتح الميم ، وعلى ذلك جاءت القراءة الأولى التي قرأ بها الجمهور . ويصاغان من غير الثلاثي على زنة (مُفَعَّل) بضم الميم وفتح العين وسكون ما بينهما ، وعلى ذلك جاءت رواية حفص عن عاصم .

(١) ينظر : الحجة في القراءات السبع ٢٣٩ .

(٢) الحجة للقراء السبعة ٤٧١/٥ .

(٣) ينظر : حجة القراءات ٥٧٤ .

(٤) ينظر : الكشف ١٩٥/٢ .

(٥) البحر المحيط ٤٦٠/٨ .



قال مكي القيسي - ﷺ - : " والقراءتان بمعنى " (١) .

والذي يفرق بين المصدر وغيره قرينة السياق ، فإن لم توجد صلح لهما .

٢ - ومنها هذه القراءة ﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ (٢) بضم الميمين ، وفتح العينين .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها نافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وابن عامر ، ورواها أبو بكر

عن عاصم (٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة مرتين في مقتضبه ، ودار الحديث في المرتين حول كيفية صياغة المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي ، حيث ذكر أن هذه الثلاثة تصاغ على زنة اسم المفعول من غير الثلاثي ، فيضم أولها ، ويفتح ما قبل آخرها ؛ وذلك لأنها مفعولات ، فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما . وكانت هذه القراءة مما استشهد به على ذلك . وهاك بيان مرتي الاستشهاد :

أولاً : استشهد بها في الجزء الأول (باب الأسماء المأخوذة من الأفعال) قائلاً :
" واعلم أن المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها لفظ المفعول إذا جاوزت الثلاثة من الفعل ؛ وذلك لأنها مفعولات . وذلك نحو قوله :
﴿وَقُلْ رَبِّ أَنْزِلْنِي مُنْزَلاً مُّبَارَكاً﴾ (٤) ، و﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ وما أشبه ذلك (٥) .

ويبدو من ذلك أنه يراها تحتمل الثلاثة : أن تكون مصدراً ميميّاً ، أو اسم زمان ، أو مكان من أجرى وأرسي .

ثانياً : استشهد بها في الجزء الثاني (باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة) قائلاً : " فإن كان المصدر لفعل على أكثر من ثلاثة كان على مثال المفعول ؛ لأن المصدر مفعول . وكذلك إن بنيت من

(١) الكشف ١٩٥/٢ .

(٢) سورة هود - جزء من الآية ٤١ .

(٣) ينظر : النشر ٢٨٨/٢ ، وتقريبه ١٢٤ ، والإتحاف ١٢٥/٢ .

(٤) سورة المؤمنون - جزء من الآية ٢٩ .

(٥) المقتضب ٢٤٦/١ .

الفعل اسماً لمكان أو زمان ، كان كل واحد منهما على مثال المفعول ؛ لأن الزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك في المصادر : أدخلته مُدْخِلاً ، كما قال عبيد :

﴿أَنْزَلَنِي مُنْزَلاً مَبْرُكاً﴾ ، و﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ .. " (١) .

والظاهر من هذا أنه يراها هنا مصدرًا ميميًا من أجرى وأرسي ، ولا مانع أن تكون مع ذلك اسم زمان ، أو مكان حسب تأويلها .

الدراسة التفصيلية

ذكر الزجاج هذه القراءة ، وذهب إلى أنها مصدر ميمي من أجرى وأرسي . قال - ﷺ - : " ومن قرأ ﴿مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ فمعنى ذلك : بالله إجراؤها ، وبالله إرساؤها ، يقال : أجرته مُجْرَى وإجراءً في معنى واحد " (٢) . وتناولها النحاس - ﷺ - وحملها على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون مصدرًا ميميًا ، وعلى ذلك فـ ﴿مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ في موضع رفع بالابتداء .

والثاني : أن تكون اسم زمان ، والمعنى : باسم الله وقت إجرائها وإرسائها .
والثالث : أن تكون اسم مكان ، والمعنى : باسم الله موضع إجرائها وإرسائها .
وعليهما فـ ﴿مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ في موضع نصب . قال : " بضم ميميها قراءة أهل الحرمين وأهل البصرة إلا من شذ منهم بمعنى : باسم الله إجراؤها وإرساؤها . مرفوع بالابتداء . ويجوز أن يكون في موضع نصب ، ويكون التقدير : باسم الله وقت إجرائها ، كما تقول : أنا أجيتك مقدم الحاج . وقيل : التقدير : باسم الله موضع إجرائها ، ثم حذف موضع ، وأقيم ﴿مُجْرَاهَا﴾ مقامه " (٣) .
و﴿مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ عند أبي زرعة مصدران ميميّان من أجرى وأرسي .

قال - ﷺ - : " وقرأ الباقون ﴿مُجْرَاهَا وَمُرْسَهَا﴾ بضم الميمين ، أي : بالله إجراؤها ، وبالله إرساؤها ، قال : أجرته مجرى وإجراء في معنى واحد ،

(١) المقتضب ١١٨/٢ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥٢/٣ .

(٣) إعراب القرآن ٩١/٢ .



وهما مصدران . وحجتهم : إجماع الجميع على ضم الميم في ﴿وَمُرْسِنَهَا﴾ ، فرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه " (١) .

وإلى ذلك ذهب مكي القيسي ، وابن عطية - رحمهما الله - في توجيهها (٢) . واكتفى به الأنباري - رحمه الله - توجيهًا ، حيث أجرى على : أجزاها الله مُجْرَى وأرساها الله مُرْسَى (٣) .

وذهب الشوكاني - رحمه الله - إلى أنهما اسما زمان في موضع نصب على الظرفية ، وأجاز أن يكونا مصدرين (٤) .

رأي الباحث :

الحق أن هذه القراءة تحتل أن تكون مصدرًا ميميًا ، والمعنى : باسم الله إجراؤها وإرساؤها ، وأن تكون اسم مكان ، والمعنى : باسم الله موضع إجرائها وإرسائها ، أو اسم زمان ، والمعنى : باسم الله وقت إجرائها وإرسائها . وهي قراءة أكثر القراء . قال مكي القيسي : " والضم في الميم في ﴿مَجْرِنَهَا﴾ الاختيار ؛ لأن الأكثر عليه " (٥) .

(١) حجة القراءات ٣٤٠ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤٠٣/١ ، والمحزر الوجيز ١٥٢/٩ .

(٣) ينظر : البيان ١٤/٢ .

(٤) ينظر : فتح القدير ٦٩٧/٢ .

(٥) الكشف ٥٢٨/١ .

المسألة الرابعة

جمع ما كان على (فُعلة) – بضم الفاء وسكون العين – بالألف والتاء

توجيه قراءتي قوله تعالى ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ (بضم اللام، قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتَ

الشَّيْطَانِ﴾^(٢) بإسكان الطاء

تقديم

ما كان على فُعلة – بضم الفاء وسكون العين – كغرفة تتبع عينه فاءه في الحركة إذا استوفى الشروط الخمسة التالية :

الأول : أن يكون سالم العين ، واحترز به من شيئين : أحدهما : المشددة نحو : جنة ، فليس فيه إلا التسكين ، فيقال : جنَّات . والآخر : ما عينه حرف علة ، وقبلها حركة مجانسة نحو : دولة ، فإنه يبقى على حاله ، فيقال : دولات .

والثاني : أن يكون ثلاثيًا .

والثالث : أن يكون اسمًا ، واحترز به من الصفة ، نحو : حُلوة فليس فيه إلا التسكين .

والرابع : أن يكون ساكن العين ، واحترز به من متحركها نحو : سُمرة فإنه لا يغير . نعم يجوز الإسكان في نحو سُمُرات ، كما كان جائزًا في المفرد ، لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

والخامس : ألا تكون اللام ياء نحو : زُبُية ؛ لاستئصال الضمة قبل الياء ويجوز في العين الساكنة بعد الفاء المضمومة وجهان مع الاتباع ، وهما : الإسكان والفتح^(٣) .

وإلى ما سبق أشار العلامة ابن مالك بقوله :

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ التُّلَائِي اسْمًا أَنْلَ . : إِيْبَاعَ عَيْنٍ فَاءٌ بِمَا شُكِلَ

إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤْتَبَأً بَدَا . : مُحْتَمًّا بِالتَّاءِ مُجَرَّدًا

(١) سورة الأنعام – جزء من الآيتين ٣٩ ، ١٢٢ ، وسورة الأنبياء – جزء من الآية ٨٧ .

(٢) سورة البقرة – جزء من الآيتين ١٦٨ ، ٢٠٨ ، وسورة الأنعام – جزء من الآية ١٤٢ ، وسورة النور – جزء من الآية ٢١ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني ٤/١١٦ ، ١١٧ .



وَسَكَّنَ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ .: حَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَوْا^(١)
وعلى إتباع العين للفاء في الحركة جاءت هذه القراءة ﴿فِي الظُّلْمَتِ﴾^(٢) بضم
اللام . وعلى إسكانها بعد الفاء المضمومة جاءت هذه القراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ
الشَّيْطَانِ﴾^(٣) بإسكان طاء ﴿خُطُوَاتِ﴾ .

توثيق القراءتين :

أولاً : قراءة ﴿فِي الظُّلْمَتِ﴾ بضم اللام .
هي قراءة جمهور القراء ، أصحاب القراءات المتواترة ، لم يتخلف عن ذلك أحد
منهم .

ثانياً : قراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ بإسكان طاء ﴿خُطُوَاتِ﴾ .
قرأ بها نافع ، وأبو عمرو ، وحمزة ، وخلف ، وأبو بكر ، والبزي من طريق أبي
ربيعة^(٤) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب الجمع لما يكون من الأجناس على فَعْلَةٍ) فقد
ذكر أن الاسم المراد جمعه إذا كان على فَعْلَةٍ - بضم الفاء وسكون العين - جاز للمتكلم
في عينه ثلاثة أوجه :

الأول : إتباع العين للفاء في الحركة ، فيقول : فُعَلَات .
والثاني : الإبدال من الضمة فتحة ؛ لخفتها ، فيقول : فُعَلَات .
والثالث : الإسكان ، فيقول : فُعَلَات ، كما يقول في رُسُل : رُسُل .
واستشهد بالآية الكريمة ﴿فِي الظُّلْمَتِ﴾ ، وذكر أنها تقرأ على الأوجه الثلاثة .
وقد جاءت هذه القراءة المدروسة على الوجه الأول ، بضم العين إتباعاً لحركة الفاء ،
والقراءتان الأخريان سيأتي الحديث عنهما في مبحث الدراسة الصرفية للقراءات الشاذة

(١) الألفية ٥٧ .

(٢) سورة الأنعام - جزء من الآيتين ٣٩ ، ١٢٢ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٨٧ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآيتين ١٦٨ ، ٢٠٨ ، وسورة الأنعام - جزء من الآية ١٤٢ ، وسورة النور -
جزء من الآية ٢١ .

(٤) ينظر : النشر ٢/٢١٦ ، وتقريبه ٩١ ، والإتحاف ١/٤٢٦ .

إن شاء الله .

وقد تحدث شيخ النحويين من قبل عن هذا الوجه الذي حمل المبرد عليه هذه القراءة، وهو الإتياع ، فقال - ﷺ - : " وأما ما كان فُعْلة فإنك إذا كسرتَه على بناء أدنى العدد ألحقت التاء ، وحركت العين بضمة ، وذلك قولك : رُكْبة ورُكْبات ، وغُرْفة وغُرْفَات ، وجُفْرة^(١) وجُفْرات " (٢) .

وأما قراءة ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ بإسكان طاء ﴿خُطُوَاتِ﴾ فقد استشهد بها المبرد ، ونسبها لله ﷻ حاملاً لها على الوجه الثالث ؛ فواحدها خُطوة بزنة فُعْلة ، فيجوز أن يقال في جمعها : خُطوات بالإسكان .

وقد حكى شيخ النحويين هذا الوجه الذي حمل المبرد عليه هذه القراءة ، وهو الإسكان ، فقال - ﷺ - : " ومن العرب من يدع العين من الضمة في فُعْلة فيقول : عُرْوات ، وخُطوات " (٣) .

وهاك ما قاله المبرد عن هاتين القراءتين ، قال - ﷺ - : " فإن كان الاسم على (فُعْلة) ففيه ثلاثة أوجه :

إن شئت قلت : فُعَلات ، وأتبعَت الضمة الضمة ، كما أتبعَت الفتحَة الفتحَة .

وإن شئت جمعته على فُعَلات ، فأبدلت من الضمة الفتحَة ؛ لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعَلات ، كما تقول في عَضُد : عَضُد ، وفي رُسُل :

رُسُل . قال الله ﷻ : ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ ، وواحدها خُطوة ..

وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة ، وذلك قوله ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ ،

و﴿الظُّلُمَاتِ﴾ ، و﴿الظُّلُمَاتِ﴾ " (٤) .

الدراسة التفصيلية

ذكر العلماء أن الاسم المراد جمعه إذا كان على زنة (فُعْلة) بضم الفاء ، جاز

للجامع في عينه ثلاثة أوجه :

(١) في اللسان (ج ف ر) : " الجُفْرة : جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : هو منحنى الضلوع ، وكذلك هو من الفرس وغيره . . والجُفْرة : الحفرة الواسعة المستديرة " .

(٢) الكتاب ٥٧٩/٣ .

(٣) الكتاب ٥٨٠/٣ .

(٤) المقتضب ١٨٧/٢ .

الضم إبتاعاً لحركة الفاء نحو : ظُلمات وخطوات في جمع : ظُلمة ، وخطوة .
والفتح ، طلباً للخفة فيقول : ظُلمات ، وخطوات .
والإسكان تخفيفاً ؛ لنقل الضمة ، كما قالوا في رُسُل : رُسُل ، فيقول : ظُلمات ،
وخطوات^(١) .

وعلى الوجه الأول منها جاءت قراءة ﴿ فِي الظُّلْمَاتِ ﴾ بضم الفاء والعين .
وعلى الثالث جاءت قراءة ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ﴾ بإسكان طاء
﴿ خُطُوتِ ﴾ .

قال ابن فضال المجاشعي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " فَإِنْ كَانَتْ الْفَاءُ مَضْمُومَةً جَازَ لَكَ فِي
العين ثلاثة أوجه : الضم نحو : غُرُفات ، وجمُلات ، والفتح نحو : غُرُفات ، وجمُلات ،
والإسكان نحو : غُرُفات ، وجمُلات " (٢) .

وفي تعليل تحريك العين عند الجمع لا يسعني إلا أن أردد قول المبرد - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - :
" لتكون الحركة عوضاً من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقاً بين الاسم والنعته " (٣) .
وقد تناول المعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه هاتين القراءتين بالدراسة
والتوجيه .

فعن القراءة الأولى قال الأخفش - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - موجهاً : " وأكثر ما في الظُّلمات
والكسرات وما أشبهها أن يحرك الثاني على الأول . وقد دعاهم ذلك إلى أن قالوا :
أذُكُر ، فضموا الألف لضمة الكاف وبينهما حرف ، فذلك أخلق " (٤) .
وعلَّ النحاس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - إثبات ضمة العين تبعاً للفاء قائلاً : " ومن أثبتها فللفرق
بين الاسم والنعته " (٥) .

وذهب الإمام القرطبي مذهبه في تعليل تحريك العين بالضم ، فقال : " ومن قرأها
بالضم فللفرق بين الاسم والنعته " (٦) .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ ، ٣٠ ، وشرح جمل
الزجاجي لابن عصفور ٥٣٨/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٩٥/٣ ، والتصريح ٥١٦/٢ ، وشرح
الأشموني ١١٧/٤ .

(٢) شرح عيون الإعراب ٥٦ .

(٣) المقتضب ١٨٦/٢ .

(٤) معاني القرآن ٣٦٤/١ .

(٥) إعراب القرآن ١٤٣/١ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢١٣/١ .

وأما عن القراءة الثانية فقد قال الزجاج - رحمته الله - : " أكثر القراءة ﴿حُطَوَاتٍ﴾ بضم الخاء والطاء ، وإن شئت أسكنت طاء ﴿حُطَوَاتٍ﴾ ؛ لتقل الضمة ^(١) .
وقد عرضها أبو زرعة - رحمته الله - ونسبها لنافع ، وأبي عمرو ، وحمزة ، وأبي بكر ، والبيزي ، ثم قال موجهاً : " وحجتهم : أنهم استنقلوا الضمتين بعدهما واو في كلمة واحدة ؛ فسكنوا الطاء طلباً للتخفيف ^(٢) .

رأي الباحث :

هاتان القراءتان المتواترتان جاءتا على لغتين للعرب فصيحيتين في جمع (فُعْلَة) ، فقد ورد عنهم في جمعها ثلاث لغات : الإتياع ، والإسكان ، والفتح لعينها .
قال الزجاج - رحمته الله - متحدثاً عن جمع (خطوة) : " فيها ثلاث لغات : حُطَوَات ، وحُطَوَات ، وحُطَوَات ^(٣) .

وقال العكبري - رحمته الله - متحدثاً عن ﴿أُظْلِمَتِ﴾ : " يقرأ بضم اللام ، وفتحها ، وإسكانها ، وهي لغات مسموعة ^(٤) .

وممن نصّ على أنها لغات أبو الحسن الأشموني - رحمته الله - فقد قال : " ففي نحو سِدْرَة وهِنْد من مكسور الفاء ، وغُرْفَة وجُمْل من مضمومها ثلاث لغات : الإتياع والإسكان ، والفتح ^(٥) .

وتعليل إسكان عين (فُعْلَة) في الجمع بأنه طلب للخفة غير وجيه . والذي ينبغي أن يقال في تعليقه هو ما قاله ابن عطية - رحمته الله - من أنهم تركوها في الجمع على سكونها في المفرد ^(٦) ، وذلك ليشاكل الجمع مفرده .

ولغة الإتياع في نحو ﴿أُظْلِمَتِ﴾ عزاها أبو حيان لأهل الحجاز وأسد ، وأما التسكين فعزاها لتميم وناس من قيس ^(٧) .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٢٤١/١ .

(٢) حجة القراءات ١٢٠ ، ١٢١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢٨٠/١ .

(٤) إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/١ .

(٥) شرح الأشموني ١١٧/٤ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ٤٣/٢ .

(٧) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٧٦/١ .



المسألة الخامسة

من أبنية جموع الكثرة : (فعل) و(فعال)

توجيه قراءتي ﴿فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ (١) ، و﴿فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾

تفريغ

أولاً : بناء فُعل : يطرد فُعل – بضميتين – في شيئين :

أحدهما : في وصف على فعول – بفتح الفاء – بمعنى فاعل ، كصُبُور وصُبُر ، وغُفُور وغُفُر .

والثاني : في اسم رباعي بمدة (ألف أو ياء أو واو) قبل لام صحيحة غير معتلة مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفاً وما مدته ألف ثلاثة أوزان :

١ – مفتوح الفاء نحو : فذال للمذكر ، وهو جماع مؤخر الرأس ، وأتان للمؤنث من الحمير .

٢ – ومكسور الفاء نحو : حمار للمذكر ، وذراع للمؤنث .

٣ – ومضموم الفاء نحو : قراد للمذكر ، وكراع للمؤنث .

وما مدته ياء نحو : قضيب للمذكر ، وكثيب للمؤنث .

وما مدته واو نحو : عمود للمذكر ، وقلوص للمؤنث ، وهي الشابة من النوق .

وما مدته ياء أو واو مع التضعيف نحو : سرير للمذكر ، وذلول للمؤنث .

ومن الأوزان التي يحفظ فيها فُعل – بضميتين – :

١ – فَعَلٌ – بفتح الفاء وكسر العين – اسماً نحو : نمر ، وصفة نحو : خشن .

٢ – وفعل صفة نحو : نذير .

٣ – وفعيلة مطلقاً اسماً نحو : صحيفة ، وصفة نحو : نجبية .

٤ – وفَعَلٌ – بفتح الفاء وسكون العين – نحو : سَقَفٌ ورَهْنٌ^(٢) ، وعليه جاءت هذه

القراءة ﴿فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾^(٣) بضم الراء والهاء من غير ألف .

(١) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٨٢ .

(٢) ينظر : التصريح ٥٢٩/٢ ، ٥٣٠ .

(٣) سورة البقرة – جزء من الآية ٢٨٢ .

ثانيًا : بناء فِعَال : ويطرد فِعَال - بكسر الفاء : جمعًا لثلاثة عشر وزنًا :
الأول والثاني : فَعَلَ وَفَعَلَةٌ - بفتح الفاء وسكون العين فيهما - اسمين أو وصفين
غير يأتي الفاء والعين ، فالاسم منهما نحو : كعب وكعاب ، وقصعة وقصاع ، والصفة
منهما نحو : صعب وصعاب ، وخدلة وخدال : ممثلة الساقين والذراعين .
والثالث والرابع : فَعَلَ وَفَعَلَةٌ - بفتح أولهما وثانيهما - اسمين غير معتلئ اللام ،
ولا مضعفيها نحو : جمل وجمال ، ورقبة ورقاب .

والخامس والسادس : فِعَلَ - بكسر الفاء وسكون العين - نحو : ذئب وذئاب ،
وفُعَلَ - بضم الفاء وسكون العين - نحو : دُهْنٌ ودهان . وشرط هذين الوزنين أن
يكونا اسمين ، وشرط ثانيهما : ألا يكون واوي العين ، نحو : حوت ، ولا يأتي اللام ،
نحو : مُدْي .

والسابع والثامن : فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه صحيحي اللام ، نحو : ظريف
وظراف ، وظريفة وظراف .

والخمسة الباقية مما يجمع على فعال : فَعْلَان - بفتح الفاء - صفة ، ومؤنثاه :
فَعْلَى بالألف ، وفَعْلَانَةٌ بالتاء ، وفَعْلَان - بضم الفاء - صفة ، وأنثاه : فَعْلَانَةٌ . فمفتوح
الفاء نحو : غضبان وغضاب ، وغضبي وغضاب ، وندمان وندام ، وندمانه وندام .
ومضموم الفاء نحو : خمسان وخماس ، وخمصانة وخماس (١) .

وعلى جمع فَعَلَ - بفتح الفاء وسكون العين - على فعال جاءت هذه القراءة
﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ بـكسر الراء وفتح الهاء وألف بعدها .

توثيق القراءتين :

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ بضم الراء والهاء من غير ألف ،
وقرأ الباقيون ﴿فَرِهَنْ مَقْبُوضَةً﴾ بكسر الراء وفتح الهاء ، وألف بعدها (٢) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب الجمع لما كان على ثلاثة أحرف) حيث ذكر
أن ما جاء على وزن (فُعَلَ) بضم الفاء والعين يكون جمعه على أفعال، وقلما يُجاوزها ،

(١) ينظر : التصريح ٥٣٦/٢ ، ٥٣٧ .

(٢) ينظر : النشر ٢٣٧/٢ ، وتقريبه ٩٩ ، والإتحاف ٤٦٠/١ .



نحو : عنق وأعناق ، وأذن وآذان .

وذكر أنه قد يجيء على صورة هذا البناء (فُعْل) - بضميتين - جمع له حالتان : إما أن يكون مضموم الفاء والعين ، وإما أن يكون مضموم الفاء ساكن العين ؛ تخفيفاً ، نحو : سَقَفٌ وسُقْفٌ ، ويجوز التحريك كما في قوله تعالى : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُئْتِيَهُمْ سُقْفًا﴾^(١) ، ونحو : رَهْنٌ ورُهْنٌ ، ثم استشهد بهذه القراءة التي نسبتها لأبي عمرو ﴿فَرُهْنٌ﴾ بضم الراء والهاء من غير ألف على ذلك ، فهي جمع جاء على بناء فُعْل - بضم الفاء والعين - وحجة أبي عمرو في القراءة بذلك : إرادة الفصل بين الرهان في سباق الخيل وبين جمع رَهْنٌ في غيرها . وأما غير أبي عمرو فقد قرأها ﴿فَرُهْنٌ﴾ بزنة فِعَال جمع رَهْنٌ ، وقد ورد هذا الجمع عن العرب في كلامهم المأثور . وهذا هو مفهوم قوله : " فأما ما كان على (فُعْل) فإنه مما يلزمه (أفعال) ولا يكاد يجاوزها ، وذلك قولك : عُنُقٌ وأعناق ، وطُنْبٌ وأطناب ، وأُذُنٌ وآذان . وقد يجيء من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمع على (فعل) ، وذلك قولك : فرس ورْدٌ ، وخيل ورْدٌ ، ورجل نَطٌّ ، وقوم نَطٌّ ، وتقول : سَقَفٌ وسُقْفٌ ، وإن شئت حركت ، كما قال الله ﷻ : ﴿لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُئْتِيَهُمْ سُقْفًا﴾ وقالوا : رَهْنٌ ورُهْنٌ ، وكان أبو عمرو يقرأها ﴿فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ ويقول : لا أعرف الرهان إلا في الخيل ، وقد قرأ غيره ﴿فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ . ومن كلام العرب المأثور : غَلَقْتُ الرهان بما فيها^(٢) .

الدراسة التفصيلية

لا خلاف بين العلماء في أن قراءة ﴿فَرُهْنٌ﴾ جمع رَهْنٌ ، قد جاءت على القياس اللغوي ؛ إذ القياس المطرد أن يجمع فَعْلٌ على فِعَالٍ نحو : حبل وحبال ، وبحر بحار^(٣) . قال النحاس - ﷺ - : " الباب في هذا (رهان) ، كما تقول : بغل وبغال ، وكبش

(١) سورة الزخرف - جزء من الآية ٣٣ .

(٢) المقتضب ٢/٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١/٣٩١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٠٢ ، ومعاني القراءات للأزهري ٩٣ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٥٢ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١/١٢٠ ، والبيان للأنباري ١٨٤/١ ، والبحر المحيط ٢/٧٤٣ ، والتصريح ٢/٥٣٦ .

وكباش" (١) .

وحكى الأزهرى - رحمته الله - قائلاً : " أخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى قال :
الاختيار (رهان) مثل : كبش وكباش ، وحبل وحبال ، وما أشبههما " (٢) .

وقال الأنباري - رحمته الله - : " ورهان في جمع رهن ، ككلام في جمع كلم ، وكعاب
في جمع كعب ، وهو كثير في كلامهم " (٣) .

أما قراءة ﴿فَرُهْنٌ﴾ فهي التي دارت حولها رحي الخلاف النحوية ، وقد تمخض
عنها هذان القولان التاليان :

القول الأول : أن ﴿رُهْنٌ﴾ جمع المفرد ، وهو رهن ، كسقف وسقف (٤) .

وهو قول أبي عمرو بن العلاء الذي حكى عنه ابن خالويه - رحمته الله - قائلاً : " قيل
لأبي عمر : لم اخترت الضم ؟ فقال : لأفرق بين الرهن في الدين ، وبين الرهان في
سباق الخيل " (٥) .

وحكى الأزهرى عن يونس القول بأن الرهن والرهن عربيتان ، والرهن في
الرهن أكثر ، والرهان في الخيل أكثر (٦) .

وجمع فعل على فعل قليل في الكلام ، ما ورد منه يحفظ ولا يقاس عليه لندوره .
وهذا ما دفع الأخفش دفعاً إلى رميها بالقبح . قال - رحمته الله - : " وقال أبو عمرو
﴿فَرُهْنٌ﴾ وهي قبيحة ؛ لأن فعلاً لا يجمع على فعل إلا قليلاً شاذاً ، زعم أنهم يقولون :
سَقَفٌ وسُقْفٌ ... ولَحْدٌ ولَحْدٌ لـ (لَحْدُ القبر) ، وهذا شاذ لا يكاد يعرف " (٧) .

ولئن كان الأخفش قد حكم عليها بالقبح ؛ لمجيئها على هذا الجمع القليل إن الزجاج
- رحمته الله - قد حكم بصحة هذا الجمع ؛ لوروده عن العرب ، وهذه القراءة مختارته على
غيرها . قال : " وفعل قليل إلا أنه صحيح قد جاء ، فأما في الصفة فكثير ، يقال :

(١) إعراب القرآن ٣٠٢/١ .

(٢) معاني القراءات ٩٣ .

(٣) البيان ١٨٤/١ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢٠٠/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٧/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٢/١ ،
والبيان للأنباري ١٨٤/١ ، والبحر المحيط ٧٤٣/٢ .

(٥) الحجة في القراءات السبع ١٠٥ .

(٦) ينظر : معاني القراءات ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) معاني القرآن ٣٩١/١ ، ٣٩٢ .



فرس وِرْدٌ ، وخيل وُرْدٌ ، ورجل تُطٌّ ، وقوم تُطٌّ^(١) . والقراءة على ﴿فَرُهْنٌ﴾ أعجب إليّ ؛ لأنها موافقة للمصحف ، وما وافق المصحف ، وصح معناه ، وقرأت به القراء فهو المختار^(٢) .

وحكى النحاس هذا القول ، وذكر أن جمع فَعَلٌ على فُعْلٍ ليس بالقياس ، قال - رحمته الله - : " وقيل : هو جمع رَهْنٌ ، مثل : سَقْفٌ وسُقْفٌ ، وليس هذا الباب^(٣) . وقال أبو زرعة - رحمته الله - : " والرُهْنُ جمع رَهْنٌ ، وهو نادر ، كما نقول : سَقْفٌ وسُقْفٌ^(٤) .

وبسط مكي القيسي الحديث عن هذه القراءة ، وأجاد في تعليلها قائلاً : " وحجة من قرأ بغير ألف أنه جمع رَهْنًا على رُهْنٌ ، كسَقْفٌ وسُقْفٌ ، ونَحْرٌ ونُحْرٌ ، وكان قياسه أرهانًا في أقل العدد ، ولكن استغنوا بالكثير عن القليل .. ولما استغنوا فيه في الجمع ببناء الكثير عن القليل اتسعوا فيه ؛ فأتوا بجمعه على بناءين للتكثير ، فقالوا : رَهْنٌ ورُهْنٌ كسَقْفٌ وسُقْفٌ .

وقالوا : رَهْنٌ ورِهَانٌ ، ككَعْبٌ وكَعَابٌ ، وبِغْلٌ وبِغَالٌ ، ونَعْلٌ ونَعَالٌ ، وهو في جمع فَعْلٍ كثير في الكلام ، وجمع فَعْلٌ على فُعْلٍ قليل في الكلام ؛ إنما أتى منه أشياء نوارد في الكلام ، فحمل على الأكثر ، وهو فعال ، وهو الاختيار^(٥) .

القول الثاني : ذهب إليه الفراء ، وهو أن ﴿رُهْنٌ﴾ جمع الجمع ، وهو رِهَانٌ يقال : رَهْنٌ ورِهَانٌ ثم رُهْنٌ ، كما يقال : ثمرة وثمار ثم تُمْرٌ^(٦) . وذكر هذه القراءة مرة أخرى قائلاً : " من قرأ ﴿فَرُهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ وأحدها رِهَانٌ ورهون^(٧) .

وهو أضعف قولي الأَخْفَش فيها ، فقد قال - رحمته الله - : " وقد يكون ﴿رُهْنٌ﴾

(١) في أساس البلاغة للزمخشري : " رَجُلٌ تُطٌّ وَأُتُطٌّ ، ورجال تُطٌّ ، وفيه تَطُّطٌ ، وهو : خفة اللحية " مادة (ث ط ط) ، وفي اللسان : رجل تُطٌّ : ثقيل البطن بطيء ، وقيل : هو القليل شعر اللحية ، وقيل : هو الخفيف اللحية من العارضين ، وقيل : هو - أيضًا - القليل شعر الحاجبين ينظر : مادة (ث ط ط) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٦٧ .

(٣) إعراب القرآن ١/٣٠٢ .

(٤) حجة القراءات ١٥٢ .

(٥) الكشف ١/٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ١/١٨٨ .

(٧) المصدر السابق ٢/٣٢ .

جماعة لـ (الرهان) ؛ كأنه جمع الجماعة ، و﴿فِرْهَنْ﴾ أمثل من هذا الاضطرار " (١) .
وجعله ابن خالويه حجة من قرأ بضم الراء والهاء ، قال - ﷺ - : " فالحجة لمن ضم
أنه جمع رَهْنًا : رِهَانًا ، وجمع رهانًا : رُهْنًا . وليس في كلام العرب جمع لاسم على
هذا الوزن غير رُهْن وسُقْف " (٢) .

وإليه ذهب مكي القيسي في مشكله حاملاً القراءة عليه (٣) .
وقد تتابع العلماء على عزو هذا القول للفراء (٤) ، إلى أن جاء الأنباري - ﷺ -
فقال : " وزعم قوم أن ﴿رُهْنٌ﴾ جمع رهان ، جمع الجمع ، والأكثر على الأول ؛
لأن جمع الجمع إنما يسمع سماعًا ، ولا يقاس عليه ؛ لقلته " (٥) .
وذكره أبو حيان - ﷺ - وعزاه للكسائي والفراء (٦) .

رأي الباحث :

لئن كان جمع فَعَل على (فِعَال) قياساً مطردًا ، وعليه جاءت قراءة الجمهور ،
وجمع فَعَل على (فُعَل) قليلًا ، يقتصر على المسموع منه ، وعليه جاءت قراءة ابن كثير
وأبي عمرو ، لا ينبغي أن تكون الكثرة والقلّة داعيًا للمفاضلة بين القراءتين ، أو رمي
إحداهما بالقبح ، كما فعل الأخفش .

فالاثنتان جاءتا على ما تقتضيه العربية ، وما خرجت إحداهما على سننها ، وقد
حكى المبرد جمع فَعَل على (فُعَل) عن العرب قائلًا " وقالوا : رَهْن ورُهْن " (٧) واستشهد
بهذه القراءة التي عزاها لأبي عمرو على ذلك ، وقال الزجاج - ﷺ - : " ورُهْن
ورِهَان أكثر في اللغة " (٨) . ويُعجبني مذهب أبي عمرو ، وعبارة يونس التي حكاها
الأزهري - وتبعه أبو حيان - تُصَوِّرُ ذلك قائلًا : " قال يونس : الرُهْنُ والرِهَان
عربيّتان ، والرُهْن في الرُهْن أكثر ، والرِهَان في الخيل أكثر " (٩) .

(١) معاني القرآن ٣٩٢/١ .

(٢) الحجة في القراءات السبع ١٠٤ .

(٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٢٠/١ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٧/١ ، ومعاني القراءات للأزهري ٩٢ ، وحجة القراءات لأبي
زرعة ١٥٢ .

(٥) البيان ١٨٤/١ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ٧٤٣/٢ .

(٧) المقتضب ٢٠٠/٢ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣٦٧/١ .

(٩) البحر المحيط ٧٤٣/٢ .



وهؤلاء العلماء حجة في اللغة العربية .

المسألة السادسة

نقل حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ (عاد لولى)

تقديم

إذا نقلت حركة الهمزة التي في أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها ، فتلك اللام في تقدير السكون ؛ لوجوه :

أحدها : أن أصل اللام السكون .

والثاني : كون اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة ، فهي على شرف الزوال ، فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة ، وبقيت اللام ساكنة .

والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم ، فكأنها لم تنقل .

وذلك نحو قولك في الأحمر : الحمر ، ولحمر ، وبقاء الهمزة فيها أكثر ، وحذفها ؛ اعتداداً بحركة اللام أقل .

وعلى الأكثر قيل : من لحمر - بفتح النون - على جعل اللام في حكم الساكن ؛ فحركوها لالتقاء الساكنين ، ولو اعتد بحركتها لسكنت النون^(٢) .

قال الأشموني - رحمه الله - : " لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو : الأحمر ، فالأرجح إثبات الهمزة فيقول : الحمر قائم ، ويضعف لحمر قائم^(٣) .

وعلى الأقل ، وهو جعل حركة اللام كاللازمة جاءت هذه القراءة ﴿عَادِلُوْلَى﴾

أدغموا تنوين ﴿عَادًا﴾ الساكن في لام ﴿الْأُولَى﴾ ، ولو جعلت اللام في تقدير السكون لحركت النون ، ففيل : عادن لولى ، ولم يجز الإدغام ، إذ لا يدغم الساكن في الساكن^(٤) .

(١) سورة النجم - الآية ٥٠ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٥١/٣ ، ٥٢ .

(٣) شرح الأشموني ٢٧٩/٤ .

(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٥٢/٣ .



توثيق القراءة :

قرأ ﴿عَادِلُوْا﴾ بإدغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها وصلًا نافع ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، ويعقوب (١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب ما يحذف استخفافاً لأن اللبس فيه مأمون) مُتحدثاً عن همزة الوصل التي تكون مع لام التعريف ، وأنها تخالف سائر ألفات الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهن ، وذلك أنها مفتوحة ؛ لأنها لم تلحق اسماً ولا فعلاً ، نحو : اضرب واقتل ، وابن واسم ، وإنما لحقت حرفاً ؛ فلذلك فتحت ، وخولف بلفظها ؛ لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

وإذا كانت درج الكلام سقطت كسائر ألفات الوصل ، نحو : لقيت القوم (٢) . ثم ذكر أنها إذا وقعت في ابتداء الكلام ، وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة في نحو : الأحمر ، فإن في ذلك اختلافاً بين النحويين : فقد ذهب قوم إلى إثبات الهمزة ، وإن تحركت اللام بعدها ؛ لأنها في تقدير السكون ؛ لكونه أصلها ، فقالوا : الحَمْر .
وذهب آخرون إلى حذف الهمزة ؛ اعتداداً بحركة اللام . واستشهد بهذه القراءة التي عزاها لأبي عمرو على مذهب هؤلاء .

قال - ﷺ - : " فإذا كانت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة ، فإن النحويين يختلفون فيها :

فيقول قوم : الحَمْر جاءني ، فيثبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك ﴿سَلِّبَيْ-إِسْرَءَيْلَ﴾ (٣) ؛ لأنها كانت أسأل ، فلما تحركت السين سقطت ألف الوصل .
فهؤلاء يحتجون بثباتها في الاستفهام ، وأن ما بعدها ساكن الأصل ، لا يكون إلا على ذلك ، وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام مما قرب جواره منها ؛ لأن حكم اللام عندهم حكم السكون ؛ فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحْمَر جاءني ، فيحذف الألف لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو

(١) ينظر : تقريب النشر ٣٦ ، والإتحاف ٥٠٢/٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٣٨٨/١ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١١ ، والمبرد ينسبه للمخاطب ، وكأنه من عنده ، لا من كلام الله . وقد ظهر ذلك منه غير مرة في المقتضب .

عمرو ﴿وَأَنْتَ أَهْلَكَ عَادَ لَوْلَى﴾ ... " (١) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الزجاج - رحمته الله - أن في كلمة الأولى ثلاث لغات ، وحمل هذه القراءة على أراها قائلاً : " فأما ﴿الْأُولَى﴾ ففيها ثلاث لغات : بسكون اللام وإثبات الهمزة ، وهي أجود اللغات . والتي تليها في الجودة ﴿الْوَلَى﴾ بضم اللام وطرح الهمزة ، وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقط ألف الوصل ؛ لأن ألف الوصل اجتلبت لسكون اللام ؛ ولكن جاز ثبوتها ؛ لأن ألف لام المعرفة لا تسقط مع ألف الاستفهام ، فخالفت ألفات الوصل .

ومن العرب من يقول : لولى - يريد الأولى - فطرح الهمزة لتحرك اللام .

وقد قرئ ﴿عَادَ لَوْلَى﴾ على هذه اللغة ، وأدغم التنوين في اللام " (٢) .

وقد أنكر هذه القراءة بعض النحويين ؛ لأن من قرأ بها أدغم ساكنًا فيما أصله السكون ، وحركته عارضة ، والحركة العارضة لا يعتد بها ، فاللام وإن كانت متحركة بالضممة التي نقلت إليها من الهمزة المحذوفة ، فهي في تقدير السكون ، والساكن لا يدغم في ساكن (٣) .

حكى النحاس - رحمته الله - عن محمد بن يزيد القول بأنها لحن في صميم العربية (٤)

وليس في المقتضب ما يشير إلى ذلك .

وحكى أبو علي الفارسي ، وأبو زرعة - رحمهما الله - عن أبي عثمان المازني أنه قال : أساء عندي أبو عمرو في قراءته ؛ لأنه أدغم النون في لام المعرفة ، واللام إنما تحركت بحركة الهمزة ، وليست بحركة لازمة . والدليل على ذلك أنك تقول : الأحمر فإذا طرحت حركة الهمزة على اللام تقول : الأحمر ولم تحذف ألف الوصل ؛ لأنها ليست بحركة لازمة .

وقال : ولكن كان أبو الحسن روى عن بعض العرب أنه يقول : هذا لَحْمَرٌ قد جاء

(١) المقتضب ١/٣٨٨ ، ٣٨٩ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥/٧٧ .

(٣) ينظر : البيان للأنباري ٢/٤٠١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٣/٢٧٦ ، ٢٧٧ .



، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام^(١) . قال أبو زرعة - رحمته الله - : " فهذه حجة لقراءة أبي عمرو ؛ لأن الحركة قد صارت لازمة ؛ لأنك حذف ألف الوصل ، ولو لم تكن لازمة لما حذفتم^(٢) .

وقد أفاض أبو علي الفارسي - رحمته الله - في توجيهها ، منتهياً إلى القول بصحتها عربية ، فقال : " فأما قول أبي عمرو ﴿عَاد لُولَى﴾ فإنه لما خفف الهمزة التي هي منقلبة عن الفاء ؛ لاجتماع الواوين أولاً ألقى حركتها على اللام الساكنة ، فإذا ألقى حركتها على اللام الساكنة ، تحركت وقبلها نون ساكنة ، فأدغمها في اللام .. فإذا أدغمها فيها صار ﴿عَاد لُولَى﴾ ، وخرج من الإساءة التي نسبها إليه أبو عثمان من وجهين :

أحدهما : أن يكون تخفيف الهمزة من قوله ﴿الْأُولَى﴾ على قول من قال : لَحْمَر كأنه يقول في التخفيف للهمز قبل الإدغام ﴿لُولَى﴾ فيحذف همزة الوصل ، كما يقول : لَحْمَر فيحذفها . فإذا كان على هذا القول كانت اللام في حكم التحرك ، وخرجت من حكم السكون بدلالة حذف همزة الوصل معه ، وإذا خرجت من حكم السكون حسُن الإدغام معه ...

والوجه الآخر : أن يكون أدغم على قول من قال : الحَمَر ﴿الْوَلَى﴾ فلم يحذف الهمزة التي للوصل مع إلقاء الحركة على لام المعرفة ؛ لأنه في تقدير السكون فلا يمتنع أن يدغم فيه ، وإن كان في حكم السكون ؛ كما لم يمتنع أن يدغم في نحو : رُدَّ وِفْرًا وَعَضَّ ، وإن كانت لاماتهن سواكن ، ويحركها للإدغام كما يحرك السواكن التي ذكرنا للإدغام .

فإذا لم يخل الإدغام في ﴿عَاد لُولَى﴾ من يكون ﴿الْوَلَى﴾ على قول من قال : الحَمَر ، أو قول من قال : لَحْمَر ، وجاز في الوجهين جميعاً ثبت صحته^(٣) .

وذكر مكي القيسي - رحمته الله - المأساة التي تعرضت لها هذه القراءة من قبل النحويين فقال : " قراءة نافع وأبي عمرو في ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ ضعيفة عند النحويين ،

(١) ينظر : الحجة للقراء السبعة ٦/٢٣٧ ، ٢٣٨ ، وحجة القراءات ٦٨٧ .

(٢) حجة القراءات ٦٨٧ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ٦/٢٣٩ ، ٢٤٠ .

حتى إن بعضهم عدّها من اللحن ، وعلتهم في ذلك أنهما أدغما التتوين في حرف ساكن ، والساكن لا يدغم فيه ؛ لأن المدغم لا يكون إلا ساكناً ، فامتنع أن يكون المدغم فيه ساكناً أيضاً ، وحركة الهمزة التي على اللام لا يعتدون بها ؛ لأنها عارضة ، فاللام في حكم الساكنة ، والساكن لا يدغم فيه ؛ فلهذا أنكروا قراءة نافع في ذلك . وقد وافقه على ذلك أبو عمرو ^(١) .

وبيّن وجه هذه القراءة في مشكله بياناً شافياً قائلاً : " ووجه قراءتهما بالإدغام هو ما حكى المازني وغيره من قول العرب : لَحْمٌ جاء ، يعنون : الأحمر ، فاعتدوا بحركة اللام ، وابتدعوا بها ، واستغنوا بها عن ألف الوصل ، فكذلك من أدغم التتوين من ﴿عَادًا﴾ في اللام من ﴿الْأُولَى﴾ ، اعتدّ بالحركة على اللام ^(٢) .

وأخذ الأنباري بخيط الكلام قائلاً : " ووجه هذه القراءة أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا في الأحمر : لَحْمٌ فاعتدوا بحركة اللام ، فحذفوا همزة الوصل ، ولو كان في تقدير السكون لكان يجب ألا تحذف الهمزة ، فلما ابتدعوا بها ، واستغنوا بها عن همزة الوصل ، دلّ على أن حركة اللام معتد بها ، وإذا كانت معتدّاً بها جاز إدغام التتوين فيها ؛ لأنه إدغام ساكن في متحرك ^(٣) .

قال العلامة الرضى : " وإنما اعتدّ بحركة اللام – وإن كان على الوجه الأقل – لغرض التخفيف بالإدغام ^(٤) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على لغة فصيحة ، ذكرها الزجاج ، وحمل القراءة عليها ، وحكاها العلماء عن العرب . قال الأزهري – رحمته الله – : " وهذا كقول كثير من العرب : هذا الأحمر قد جاء ، ثم يحذفون الهمزة فيقولون : هذا لَحْمٌ قد جاء ^(٥) يعتدون بالحركة العارضة ، فيحذفون همزة الوصل ؛ استغناءً عنها بها . قال مكّي القيسي مبيناً حجة نافع وأبي عمرو : " وذلك أنهما لما ألغيا حركة الهمزة على لام التعريف اعتدوا بها ، فحسن الإدغام في اللام ؛ إذ عليها حركة معتد بها ، ولولا ذلك ما جاز إدغام

(١) الكشف ٩٢/١ .

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٣٤/٢ .

(٣) البيان ٤٠١/٢ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب ٥٢/٣ .

(٥) معاني القراءات ٤٦٨ .



التنوين في لام ساكنة ؛ إذ لا يكون المدغم فيه أبداً إلا متحركاً بحركة معتد بها^(١) .
وإنما أتى الإدغام ؛ إرادة التخفيف^(٢) . وبذلك تكون القراءة قد أصبحت بريئة من
اللحن والطعن الذي رميت به .

(١) الكشف ٨٧/١ ، ٨٨ .

(٢) ينظر : شرح الهداية للإمام المهدي ٥١/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٥٢/٣ .

المسألة السابعة

الهمزتان المتحركتان المتقيتان من كلمتين

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (بتخفيف الهمزة الأولى)

تقديم

قال سيبويه - رحمه الله - : " واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون إحداها ، ويستنقلون تحقيقهما ... كما استنقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ؛ فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا " (٢) .

فإن كانتا متحركتين فلهم في ذلك مذاهب :

- منهم من يخفف الأولى دون الثانية ؛ لكونها آخر الكلمة ، والأواخر محل التغيير . وهو قول أبي عمرو .
- ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ؛ لأن الاستنقال منها جاء ، كما فعلوا في الهمزتين من كلمة . وهو قول الخليل .
- وقد اختار جماعة ، وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معاً ، كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة ، وهو ها هنا أولى ؛ لافتراق الهمزتين تقديراً .
- وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معاً ، كما فعلوا ذلك في الهمزة الواحدة . وتخفيف الأولى وحدها يكون بالحذف ، أو القلب ، أو جعلها بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ، وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة (٣) . (أي بينها وبين حرف حركتها) .

وعلى تخفيف الهمزة الأولى منهما بحذفها جاءت هذه القراءة ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ (٤) .

توثيق القراءة :

وقد قرأ بها أبو عمرو بن العلاء ، ورواها قالون عن نافع ، والبزي عن ابن كثير

(١) سورة محمد - جزء من الآية ١٨ .

(٢) الكتاب ٥٤٨/٣ ، ٥٤٩ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٦٥/٣ .

(٤) سورة محمد - جزء من الآية ١٨ .



بإسقاط الأولى منهما^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الهمز) متحدثاً عن الهمزتين الملتقيتين من كلمتين، وأنه ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققاً جميعاً . هكذا قال النحويون إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بينهما محققين ، ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف فأنا أجريهما على الأصل^(٢) . والنحويون على أنه إذا اجتمعت همزتان في كلمتين ، كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما ، وفي تعيين المخففة منهما خلاف :

فكان أبو عمرو بن العلاء يذهب إلى تخفيف الأولى منهما بحذفها ، ويقرأ هذه

القراءة ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ .

وكان الخليل يذهب إلى تخفيف الثانية محتجاً بأن البدل لا يلزم إلا الثانية ؛ إذ الأولى يُلفظ بها ولا مانع لها .

وما ذهب إليه الخليل هو الأقيس ، وعليه أكثر النحويين .

قال - ﷺ - : " واعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققاً جميعاً ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة . فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ؛ فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين ..

فإذا كانتا في كلمتين فإن أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى منهما ، وعلى ذلك قرأ في قوله ﷻ ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع الساكن ...

وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، ويقول : لأن البدل لا يلزم إلا الثانية ؛ وذلك لأن الأولى يُلفظ بها ولا مانع لها ، والثانية تمتنع من التحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه^(٣) .

(١) ينظر : التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون ١١٦/١ ، والتبصرة في القراءات لمكي القيسي ٧٧ ، والنشر ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ ، وتقريبه ٢٨ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢٩٦/١ .

(٣) المقتضب ٢٩٥/١ ، ٢٩٦ .

فقد استشهد بها المبرد وعزاها لأبي عمرو موضعاً مذهبه في الهمزتين الملتقيتين من كلمتين ، وأنه يخفف الأولى منهما .
وهذا ما نصَّ عليه شيخ النحويين في كتابه حاكياً هذين المذهبين عن العرب الفصحاء ، فقد جاء في (باب الهمز) : " ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة ، وهو قول أبي عمرو . وذلك قولك ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ، و﴿يَنْزَكِرِيَّ إِنَّا نَبَشِّرُكَ﴾^(١) . ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب ، وهو قولك ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ، و﴿يَنْزَكِرِيَّ إِنَّا﴾ .. وكان الخليل يستحبُّ هذا القول فقلت له : لِمَه ؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة ، وذلك جاء ، وآدم^(٢) .
فتخفيف الخليل للثانية بجعلها بين بين (بين الهمزة والألف ؛ لكونها مفتوحة) .

الدراسة التفصيلية

تناول الزجاج - رحمته الله - هذه القراءة بالدراسة والتوجيه ، فذكر أنها حكاية سيبويه عن العرب ، ومذهب أبي عمرو بن العلاء في الهمزتين الملتقيتين من كلمتين إذا كانتا متحركتين ، وعرض مذهب الخليل فيهما ، فقال : " وكان غير الخليل يجيز في مثل قوله تعالى : ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ تخفيف الأولى .

وزعم سيبويه أن جماعة من العرب يقرءون ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ يحققون الثانية ويخففون الأولى . وهذا مذهب أبي عمرو بن العلاء .
وأما الخليل فيقول بتحقيق الأولى فيقول ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ قال الخليل : وإنما اخترت تخفيف الثانية ؛ لإجماع الناس على بدل الثانية في قولك : آدم ، وآخر ؛ لأن الأصل في آدم : أدم ، وفي آخر : أآخر .
وقول الخليل أقيس ، وقول أبي عمرو جيد أيضاً^(٣) .
وذكر أبو زرعة - رحمته الله - النقاء الهمزتين متفتتي الحركة من كلمتين ، وأن أبا

(١) سورة مريم - جزء من الآية ٧ .

(٢) الكتاب ٥٤٩/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٧٨/١ .



عمرو كان يحذف إحداهما ، وفي محذوفته منهما خلاف ، قال : " وقرأ أبو عمرو جميع ذلك بهمزة واحدة . حذف إحداهما واكتفى بالأخرى عنها . وها هنا خلاف : المحذوفة هي الأولى أم الثانية ؟

فمن حجة من يقول الثانية : أنها هي التي جلبت معظم الثقل فكان الحذف فيها أوجب ؛ لأن الأولى لو انفردت لما وجب حذفها ، ولما جاز .

وحجة من يقول الأولى هي المحذوفة : هي أن الأولى وقعت في الكلمة آخرًا ، والثانية وقعت في كلمتها أولاً ، والأواخر أحق بالإعلال من الأوائل (١) .

وجعل مكى القيسي - ﷺ - حجة من حذف الأولى من الهمزتين المتفتحتي الحركة من كلمتين ، وهو أبو عمرو ، ووافقه البزي وقالون في المفتوحتين أنه جعل الثانية تقوم مقام الأولى ، وتنوب عنها . وفي المدة الأولى وجهان : المد ؛ لأن الحذف عارض ، ولأن الثانية تقوم مقام الأولى .

وترك المد ؛ لأن الذي من أجله وجب المد قد زال ، وهو لفظ الهمزة ، فعامل اللفظ ، ولم يعرج على الأصل (٢) .

وقال الإمام المهدي - ﷺ - : " وعلة من حذف الأولى من الهمزتين المجتمعين من كلمتين إذا انفقت حركتهما .. أن الهمزة الأولى لما وقعت طرفاً - والأطراف مواضع الحذف - حذفها ؛ إذ كانت الهمزة الأخرى تدل عليها حين انفقت حركة المحذوفة والباقية ، ألا ترى أنه لا يفعل ذلك إذا اختلفت حركة الهمزتين ، نحو ﴿ نَشْتَوُاِنَّكَ ﴾ (٣) وما أشبه ذلك .

فلما انفقت الحركتان ، واستنقل الهمزتين حذف الأولى ؛ إذ هي في طرف الكلمة ، وأبقى الثانية تدل عليها ؛ إذ كانت حركتها مثل حركتها . ويقوي ذلك أنه لو جعلها بين بين ، ولم يحذفها وقبلها الألف صار كأنه قد جمع بين ساكنين ؛ لقرب همزة بين بين من الساكن - وإن كان وقوعها بعد الألف جائزاً - فالحذف أخف من ذلك (٤) .

وذكر العلامة الرضى - ﷺ - أنه قد نقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفتحتين ، سواء كانتا مفتوحتين ، أو مضمومتين ، أو مكسورتين ؛ لكونها آخر الكلمة ، والأواخر

(١) حجة القراءات ٩٢ .

(٢) ينظر : الكشف ٦٠/١ ، ٧٥ .

(٣) سورة هود - جزء من الآية ٨٧ .

(٤) شرح الهداية ٤٦/١ .

محل التغيير^(١) .

وعرض ابن الحزري - رحمته الله - الخلاف الذي دار بين أهل الأداء في تعيين إحدى الهمزتين التي أسقطها أبو عمرو ومن وافقه .
فقد ذهب بعضهم إلى أن الساقطة هي الثانية . وهو مذهب الخليل بن أحمد وغيره من النحاة .

وذهب سائر أهل الأداء إلى أنها الأولى ، وهو الذي قطع به غير واحد ، وهو القياس في المثليين .

ولهذا الخلاف ثمرة أدائية ذكرها قائلاً : " وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبل . فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل ، ومن قال بإسقاط الثانية كان عنده من قبيل المتصل " ^(٢) .

رأي الباحث :

هذه القراءة التي قرأ بها أبو عمرو ، ومن وافقه فيها جاءت على ما ألفته العرب في كلامها ؛ فهم يُخَفِّفون إحدى الهمزتين المتحركتين الملتقيتين من كلمتين ، ولهم في ذلك مذهبان :

- منهم من يُخَفِّفُ الأولى ويحقق الثانية ، وبهذا جاءت قراءة أبي عمرو ناطقة وعليه شهادة .

- ومنهم من يُحَقِّقُ الأولى ، ويُخَفِّفُ الثانية . واختاره الخليل بن أحمد . وكلاهما مسموع عن العرب . نصّ على ذلك سيبويه - رحمته الله - ^(٣) . وإنما أسقط أبو عمرو أولى الهمزتين إذا كانتا من كلمتين ، وانفقتا في الحركة ؛ لأن مذهبه إدغام المثليين ، وها هنا لم يمكن ؛ لثقل الهمزة ، فخففت ، وحذفت الأولى ؛ لوقوعها آخراً ، والآخر محل التغيير^(٤) .

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٦٥/٣ .

(٢) النشر ٣٨٩/١ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٤٩/٣ .

(٤) ينظر : كنز المعاني شرح حرز الأمانى لشعلة ١٢٢ .



المسألة الثالثة

اجتماع همزتين متحركتين أولاهما للاستفهام

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ (بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية)

تقديم

ذكر العلامة الرضى - رحمه الله - أنه إذا اجتمعت الهمزتان في كلمتين ، والثانية لا محالة متحركة ؛ إذ هي أول الكلمة . فإن كانت الأولى مبتدأ بها كهمزة الاستفهام ، فحكمها حكم الهمزتين في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها ، كأئمة وإيتمن ، فلا تخفف الأولى إجماعاً وتخفف الثانية ، إلا أن تحقيق الثانية هاهنا أكثر منه إذا كانتا في كلمة ؛ لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها ، وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها^(٢) .

وعلى تحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية من الهمزتين المتحركتين من كلمتين إذا كانت أولاهما للاستفهام جاءت هذه القراءة ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ .

توثيق القراءة :

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، وقالون ، ورويس ، وهشام من طريق الحلواني ، وورش من طريق الأصبهاني بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية بين بين ، فصارت كالمدة في اللفظ في جميع القرآن .
وأبو عمرو ، وقالون ، وهشام أطولهم مدّاً فيها ؛ لأنهم يدخلون بينهما ألفاً^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الهمز) حيث تحدث عن الهمزتين المتحركتين الملتقيتين من كلمتين ، وأن أبا عمرو كان يرى تخفيف الأولى منهما وتحقيق الثانية ، ويقرأ ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ .

(١) سورة هود - جزء من الآية ٧٢ .

(٢) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٦٣/٣ ، ٦٤ .

(٣) ينظر : التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون ١١١/١ ، وكنز المعاني شرح حرز الأمانى لشعلة ١١٢ ، وتقريب النشر ٢٣ ، والإتحاف ١٣٢/٢ .

فإن كانت أولى الهمزتين الملتقيتين للاستفهام فإنه كان يحقق الأولى ، ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البدل ، بل يجعلها بين بين ؛ لأن همزة الاستفهام منفصلة ، فهي كلمة برأسها ، ويقرأ هذه القراءة ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كل حال ، سواء أكانت الأولى للاستفهام أم لا ، ويُعلّل ذلك بأن البدل لا يلزم إلا الثانية ، إذ الأولى يلفظ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تخفف من أجل الأولى التي قد سبقت في اللفظ . ومذهبه هو القياس ، وعليه أكثر النحويين (١) .

قال المبرد - ﷺ - موضحاً موقف أبي عمرو من الهمزتين الملتقيتين من كلمتين إذا كانت أولاهما للاستفهام ، ومستشهداً بهذه القراءة : " وكان يحقق الأولى إذا قرأ ﴿ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البدل ؛ لأن ألف الاستفهام منفصلة " (٢) . وقد ذكر سيبويه هذه القراءة متحدثاً عن الهمزتين الملتقيتين من كلمتين وموقف العرب منهما فذكر أن منهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية ، وهو قول أبي عمرو ، وقد قرأ ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ .

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية ، وكان الخليل يختاره محتجاً بإبدال الثانية من الهمزتين الملتقيتين من كلمة ، نحو : آدم ، وآخر . وقد أخذ أبو عمرو بهذا إذا كانت أولاهما للاستفهام . قال سيبويه - ﷺ - : " ورأيت أبا عمرو أخذ بهنّ في قوله ﷻ : ﴿يَوَيْلٌ يَوَيْلٌ ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾ وحقق الأولى . وكلّ عربي . وقياس من خفف الأولى أن يقول : يا ويلتا ألد " (٣) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الأخفش - ﷺ - أنه إذا اجتمعت همزتان متحركتان نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٤) فإن الأولى لا تخفف ؛ لأنها أول الكلام ، والهمزة إذا كانت أول الكلام لم تخفف ؛ لأن المخففة ضعفت حتى صارت كالساكن ؛ فلا يبتدأ بها (٥) . والهمزة التي للاستفهام ألف

(١) ينظر : المقتضب ٢٩٥/١ ، ٢٩٦ .

(٢) المصدر السابق ٢٩٥/١ .

(٣) الكتاب ٥٤٩/٣ .

(٤) سورة البقرة - جزء من الآية ٦ ، وسورة يس - جزء من الآية ١٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢٠٠/١ ، ٢٠١ .



مبتدأة ، ولا يمكن تخفيف الهمزة المبتدأة^(١) . فليس لهم عند إرادة التخفيف سبيل إلا إلى الثانية .

وقد تناول الزجاج - رحمته الله - هذه الآية بالدراسة والتوجيه ، وذكر أن في همزتها ثلاثة أوجه قائلاً : " فأما الهمزتان بعد (يا ويلتا) ففيهما ثلاثة أوجه :
إن شئت حَقَّقت الأولى وخَفَّفت الثانية ، فقلت : يا ويلتا أَلِدُ . وإن شئت - وهو الاختيار - خَفَّفت الأولى وخَفَّفت الثانية ، فقلت : يا ويلتا أَلِدُ . وإن شئت حَقَّقتهما جميعاً ، فقلت : أَلِدُ ، وتحقيق الهمزتين مذهب ابن أبي إسحاق^(٢) .

ولله در مكي القيسي - رحمته الله - فقد أخذ يُعَلِّل تخفيف الهمزة الثانية ، ويُورد حججاً لمن قرأ بذلك قائلاً : " وحجة من خفف الثانية هو ... استنقال الهمزة المفردة ، فتكريرها أعظم استنقالاً ، وعليه أكثر العرب ، وهو مذهب نافع وابن كثير وأبي عمرو وهشام .

وأيضاً فإنه لما رأى العرب وكل القراء قد خففوا الثانية إذا كانت ساكنة ؛ استنقالاً ، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى ؛ لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل .
وأيضاً فإن جماعة من العرب ومن القراء قد كرهوا اللفظ بالهمزة المفردة ؛ فخففوها ساكنة ومتحركة ، نحو : يُومن ، ويُواخذ ، فكان تخفيفها إذا تكررت أولى وأقيس^(٣) .

وجاء الإمام المهدي - رحمته الله - فطفق يُعَلِّل تخفيف إحدى الهمزتين وعدم تحقيقهما معاً قائلاً : " علة من خَفَّف إحدى الهمزتين ولم يحققهما جميعاً : أن الهمزة حرف جلد تقيل بعيد المخرج فكره أن يجمع بين همزتين هذه حالهما .

ويدل على صحة ما ذهب إليه أن الهمزة ربما استنقلوها وهي منفردة وحدها حتى تخفف بالبدل والحذف وجعلها بين بين ، فإذا كانت الهمزة تستنقل منفردة فاستنقال اجتماع همزتين أولى .

ويقوي ذلك أيضاً إجماع العرب على ترك الجمع بين الهمزتين في كثير من الكلام ورفضهم ذلك ، وجعلهم البدل فيه لازماً لا يجوز غيره ، نحو : آخر ، وأدم .
والدليل على إلزامهم البدل في هذا وما أشبهه أنهم إذا جمعوا قالوا : أواخر ، فقلبوا

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٨/١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٦٣/٣ .

(٣) الكشف ٧٣/١ ، ٧٤ .

الهمزة واوًا ، وإذا حَقَّروا قالوا : أويخر ، فقلبوها واوًا أيضًا . ومن شأن التفسير والتحقيق أن يرد الكلمة إلى أصلها «(١)» .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على مألوف العرب في كلامهم ، حيث إنهم يستقلون اجتماع الهمزتين المتحركتين من كلمتين ، ويخففون إحداهما ، فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الثانية . وعليه أبو عمرو بن العلاء . ومنهم من يخفف الثانية ويحقق الأولى . وهو مختار الخليل بن أحمد . فإن كانت أولى الهمزتين للاستفهام فإن أبا عمرو ومن وافقه كانوا يخففون الثانية يجعلها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، وبين الهمزة والياء إن كانت مكسورة ، وبين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ؛ لأن الهمزة حرف حلق بعيد المخرج فناسبه التخفيف ، وإذا كانوا يخففون المفردة فالمكررة أولى ؛ لتقل التكرير (٢) .

(١) شرح الهداية ٤١/١ ، ٤٢ .

(٢) ينظر : كنز المعاني شرح حرز الأمانى لشعلة ١١٢ .



المسألة التاسعة

مذهب آخر للعرب في هاتين الهمزتين

توجيه قراءتي ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ (١) ، و﴿إِذَا كُنَّا تُرْبًا﴾ (٢)

تقديم

قال سيبويه - رحمه الله - : " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا ؛ وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخشيانٌ ؛ فصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة .. فهؤلاء أهل التحقيق .
وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول : آئك ، وأنت ، وهي التي يختار أبو عمرو ؛ وذلك لأنهم يخفون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين ؛ فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق " (٣) .
فالفصل إنما جاء ؛ كراهة اجتماع الهمزتين أو شبه الهمزتين . وعلى ذلك جاءت هاتان القراءتان ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ ، ﴿إِذَا كُنَّا تُرْبًا﴾ .

توثيق القراءتين :

وقد قرأ بهما أبو عمرو ، وأبو جعفر ، وقالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر من طريق الحلواني ، يفصلون بين الهمزتين الملتقيتين بألف (٤) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أوردتهما المبرد في (باب الهمز) حيث ذكر أن مذهب ابن أبي إسحاق في الهمزتين الملتقيتين هو الجمع بينهما محققين ، وأن هناك فريقاً آخر أبي هذا المذهب ؛ فأدخل بين الهمزتين ألفاً زائدة ؛ للفصل بينهما ، كالألف التي تدخل للفصل بين نون جماعة النساء ونون التوكيد الثقيلة ؛ كراهة توالي الأمثال ، نحو : اضربنَّانُ زيداً .
وقد استشهد بهاتين القراءتين على ما ذهب إليه هذا الفريق ، ولم ينص على أنهما

(١) سورة المائدة - جزء من الآية ١١٦ .

(٢) سورة الرعد - جزء من الآية ٥ ، وسورة النمل - جزء من الآية ٦٧ .

(٣) الكتاب ٥٥١/٣ .

(٤) ينظر : التبصرة في القراءات لمكي ٧١ ، والنشر ٣٧٤/١ ، وتقريبه ٢٣ ، ٢٤ ، والإتحاف ١٦٠/٢ .

قراءتان . قال - ﷺ - : " واعلم أنه من أبي قول ابن أبي إسحاق في الجمع بين الهمزتين فإنه إذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفاً زائدة ؛ ليفصل بينهما ، كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنن زيدا .

فنقول : ﴿ إِذَا كُنَّا تُرْبًا ﴾ ، ونقول : ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ ... " (١) .

وهذا ما حكاه سيبويه ﷺ عن ناس من العرب قائلًا : " ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا ؛ وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخشينان ، ففصلوا بالألف ؛ كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة " (٢) .

الدراسة التفصيلية

حكى الأخفش عن بعض العرب أنهم يفصلون بألف بين همزة الاستفهام والهمزة التي بعدها إذا التقتا ؛ فراراً من اجتماعهما ، وبهذا جاءت قراءات بعض الناس . قال - ﷺ - : " وقد قال بعض العرب ﴿ إِذَا ﴾ ، و﴿ أَنْذَرْتَهُمْ ﴾ ، و﴿ أَنَا قُلْتُ لَكَ كَذَا وَكَذَا ﴾ فجعل ألف الاستفهام إذا ضمت إلى همزة يفصل بينها وبينها بألف ؛ لئلا تجتمع الهمزتان . كل ذا قد قيل ، وكل ذا قد قرأه الناس " (٣) .

ومذهب أبي عمرو ومن وافقه في الفصل ، كما عرضه سيبويه وأهل الأداء أنه يفصل بالألف بين همزة الاستفهام والهمزة الثانية المخففة بين بين (بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة ، وبينها وبين الواو إن كانت مضمومة) .

فقد ذكر سيبويه - ﷺ - أن مذهب أهل الحجاز الذين كرهوا التقاء همزة الاستفهام والهمزة الثانية المخففة بين بين ؛ ففصلوا بالألف بينهما هو اختيار أبي عمرو (٤) .

أما بنو تميم وهم أهل التحقيق فيدخلون الألف بين الهمزتين المحققتين ، وقد استشهد المبرد بالقراءتين على مذهبهم ، وبدا ذلك واضحاً من قوله السابق .

قال أبو علي الفارسي - ﷺ - عن هذا المذهب المعزوم لأبي عمرو في الهمزتين

(١) المقتضب ٢٩٩/١ .

(٢) الكتاب ٥٥١/٣ .

(٣) معاني القرآن ٢٠١/١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٥٥١/٣ ، والتبصرة في القراءات لمكي ٧١ ، وكنز المعاني شرح حرز الأمانى لشعلة ١١٨ ، وتقريب النشر ٢٣ ، ٢٤ ، والإتحاف ١٦٠/٢ .



الملتقيتين : " وهو الثبت عن أبي عمرو عندنا ؛ لأن سيويوه زعم أن ذلك هو الذي يختاره أبو عمرو ... وسيويوه وأبو زيد أضبط لمثل هذا من غيرهما " (١) . وقال موضحاً إياه : " إن أبا عمرو يأتي بهمزة الاستفهام ، ويدخل بينها وبين همزة (إذا) مدة ، كما يفعل ذلك بقوله ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٢) ونحو ذلك مما يفصل فيه بالألف بين الهمزتين ، كما يفصل بها بين النونات في : اخشياناً ، ويأتي بالهمزة بعد الألف بين بين ، كما يأتي به بعد الألف في ﴿آذَا﴾ ، إنما هي همزة بين بين : بين الكسرة الياء " (٣) .

وقد علل أبو زرعة - رضى الله عنه - الفصل بالألف بين همزة الاستفهام والهمزة التي بعدها قائلاً : " ليبعد المثل عن المثل ، ويزول الاجتماع فيخف اللفظ " (٤) .

وجعل مكي القيسي - رضى الله عنه - حجة من خفف الثانية وأدخل بين الهمزتين ألفاً ، وهو مذهب أبي عمرو وقالون عن نافع وهشام عن ابن عامر أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة ، قدر بقاء الاستئصال على حاله مع التخفيف ؛ فأدخل بينهما ألفاً ؛ ليحول بين الهمزتين بحائل يمنع من اجتماعهما (٥) .

وعرض الإمام المهدوي هذا المذهب ، ونسج على منوال مكي القيسي قائلاً ومعللاً : " فأما من خفف الهمزة الثانية من الهمزتين المجتمعتين في كلمة ، وأدخل عليهما ألفاً مع التخفيف ، في نحو ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ و﴿أَوْنَيْتُكُمْ﴾ (٦) و﴿أَيْنَكُمْ﴾ (٧) فإنه إنما أدخل هذه الألف ، وإن كان قد خفف الهمزة ؛ لأن الهمزة المجعولة بين بين في حكم المحققة ، وفي وزنها

وإذا كان كذلك فإن من خفف الثانية يستثقل من اجتماع الهمزتين ما كان يستثقله لو حقق ، ففصل لذلك بين المحققة والمخففة بألف ؛ كراهة اجتماعهما ، كما فصلوا بألف بين النونات في قولك : اضربنأ ، وما أشبهه " (٨) .

(١) الحجة للقراء السبعة ٢٨٥/١ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٦ ، وسورة يس - جزء من الآية ١٠ .

(٣) الحجة للقراء السبعة ١٢/٥ .

(٤) حجة القراءات ٨٦ .

(٥) ينظر : الكشف ٧٤/١ .

(٦) سورة آل عمران - جزء من الآية ١٥ .

(٧) سورة الأنعام - جزء من الآية ١٩ ، وسورة النمل - جزء من الآية ٥٥ ، وسورة العنكبوت - جزء من الآية ٢٩ ، وسورة فصلت - جزء من الآية ٩ .

(٨) شرح الهداية ٤٣/١ ، ٤٤ .

رأي الباحث :

الفصل بألف بين الهمزتين المجتمعين ، سواء كانتا محقتين ، أو محققة أولاهما مخففة ثانيتهما وارد عن العرب الفصحاء .

فالفصل بينهما محقتين مذهب أهل التحقيق ، وهم بنو تميم الذين يخفون الثانية عند اجتماعهما ، فإذا أرادوا تحقيقهما فصلوا بينهما بألف زائدة . قال ابن منظور - رحمته الله - : " وهي لغة سائرة بين العرب " ^(١) . والفصل بين همزة الاستفهام والهمزة الثانية المخففة بين بين مذهب أهل الحجاز ، الذين كرهوا اجتماع شبه الهمزتين ؛ ففصلوا بينهما بألف . وهو اختيار أبي عمرو ^(٢) ، وعليه جاءت هاتان القراءتان .

(١) لسان العرب (حرف الهمزة) .
(٢) ينظر : الكتاب ٣/ ٥٥١ .



المسألة العاشرة

جواز الفك والإدغام في المثلين إذا كانا في كلمة

توجيه قراءة قوله تعالى ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَمِيٍّ عَنْ بَيْنَيْهِ ﴾ (بالإدغام والفك)

تقديم

يجوز الفك والإدغام في المثلين إذا كانا في كلمة في المواضع الستة التالية :
الوضع الأول : إذا كانت الكلمة فعلاً مضارعاً مجزوماً بالسكون ، أو فعل أمر مبنياً على السكون نحو : لم يحلُّ ، ولم يحلِّ ، واحلُّ ، واحلِّ . والفك لغة أهل الحجاز ، والإدغام لغة تميم^(١) . وبهما جاء القرآن الكريم ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ ﴾^(٢) ، وقال عز من قائل : ﴿ مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ ﴾^(٣) ..

والثاني : أن يكون أول المثلين مدّاً مبدلاً من غيره إبدالاً جائزاً ، وأمن اللبس . نحو ريباً مخفف : ريباً ، يجوز أن يدغم فيقال : ريباً ، وبه قرأ حمزة وقفاً^(٤) ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنَا وَرَبِيًّا ﴾^(٥) .

والثالث : أن يكون المثلان تاءين في أول الماضي وما تصرف منه ، نحو : تتبع وتتابع يجوز فيه الإدغام ، واجتلاب همزة الوصل ؛ توصلاً للنطق بالساكن ، فيقال : اتَّبع واتبَّع . أو يكونا في أول المضارع نحو : تتذكر . فإن ابتدئ به لم يجز الإدغام ؛ لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل ، وهي لا تكون في المضارع ، بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التاءين . وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أولين ؛ لعدم الاحتياج إلى اجتلاب همزة الوصل^(٦) . وبالإدغام روى البزي القراءة عن ابن كثير

(١) سورة الأنفال - جزء من الآية ٤٢ .

(٢) ينظر : التصريح ٧٦٣/٢ ، وشرح الأشموني ٣٥٢/٤ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ٢١٧ .

(٤) سورة المائدة - جزء من الآية ٥٤ .

(٥) ينظر : تقريب النشر ٤٤ ، والتصريح ٧٥٧/٢ .

(٦) سورة مريم - جزء من الآية ٧٤ .

(٧) ينظر : شرح الأشموني ٣٥٠/٤ .

﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾^(١) ، و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾^(٢) والأصل : تَتَيَمَّمُوا ، وتَمَيَّزُ^(٣) .

والرابع : أن يكونا تاعين في افتعل وما تفرع منه ، نحو : استنتر يستنتر استنتاراً
يجوز الإدغام فيقال : سترَّ يسترَّ ستَّاراً ، بنقل حركة التاء الأولى إلى الفاء ؛ توصلأً
للإدغام ، وإسقاط همزة الوصل ؛ لتحرك الساكن بحركة النقل^(٤) .

والخامس : أن تكون حركة ثاني المثلين عارضة ، نحو : اكفَّ الشَّر ، حركت
الفاء من اكفَّ بالكسر ؛ لالتقاء الساكنين ، فالحركة عارضة لا يعتد بها ، فيجوز أن
يقال : كفَّ الشَّر^(٥) .

والسادس : أن يكون المثلان ياعين لازماً تحريك ثانيهما ، نحو : حَيَّيْ وَعَيَّيْ
يجوز الإدغام فيقال : حيَّ وعيَّ^(٦) .

وقد قرئ قوله تعالى : ﴿وَيَحْيِي مَنْ حَيَّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾^(٧) بالإدغام والفاء .

توثيق القراءتين :

قرأ ﴿حَيَّ﴾ بياعين ، الأولى مكسورة والثانية مفتوحة نافع ، وأبو جعفر ،
ويعقوب ، وخلف ، ورواها البزي عن ابن كثير ، وأبو بكر عن عاصم ، وابن شنبوذ
عن قنبل .

وقرأ الباقون بياء واحدة مفتوحة مشددة^(٨) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب تصرف الفعل إذا اجتمعت فيه حروف العلة)
حيث ذكر أن المتكلم إذا بنى الماضي من (حَيَّيت) فقال : حَيَّيْ يَا فَتَى ، فهو فيه
بالخيار: إن شاء أدغم ، وإن شاء لم يدغم ؛ فيقول : قد حيَّ في هذا الموضع ، وقد حيَّيْ
فيه .

وأخذ يُعَلِّلُ الإدغام وعدمه قائلاً : " أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخر (فَعَلَّ) ، وأنه قد

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٦٧ .

(٢) سورة الملك - جزء من الآية ٨ .

(٣) ينظر : تقريب النشر ٩٨ .

(٤) ينظر : التصريح ٧٦٠/٢ ، وشرح الأسموني ٣٥٠/٤ .

(٥) ينظر : التصريح ٧٥٩/٢ .

(٦) ينظر : التصريح ٧٦٠/٢ ، وشرح الأسموني ٣٤٩/٤ .

(٧) سورة الأنفال - جزء من الآية ٤٢ .

(٨) ينظر : النشر ٢٧٦/٢ ، وتقريبه ١١٨ ، ١١٩ ، والإتحاف ٨٠/٢ .



صار بالحركة بمنزلة غير المعتل ، نحو : ردّ ، وكرّ .
وأما ترك الإدغام فلأنها الياء التي تعتل في يَحْيَى ، وَيُحْيَى ، فلا تلزمها حركة ؛
ألا ترى أنك تقول : هو يُحْيَى زيداً ، ولم يُحْيَى ، فتجعل محذوفة ، كما تحذف الحركة .
وكذلك يَحْيَى ونحوه ..

ومن قال : حيّ يا فتى قال للجميع : حيّوا مثل : ردّ ، وردّوا ؛ لأنه قد صار
بمنزلة الصحيح . ومن قال : حيّ فيبين قال : حيّوا للجماعة ؛ وذلك لأن الياء إذا انكسر
ما قبلها لم تدخلها الضمة ، كما لا تقول : هو يقضيّ يا فتى ، ولا هو قاضيّ .
وكان أصلها حيّوا على وزن علّموا ، فسكّنت ، والواو بعدها ساكنة ، فحذفت ؛
لالتقاء الساكنين ^(١) . ثم استشهد بهاتين القراءتين على جواز الإدغام وعدمه ، حاكماً
على الإدغام بأنه أكثر . قال - ﷺ - : " فمثل الإدغام قراءة بعض الناس ﴿ وَيَحْيَى مَنْ
حَى عَنْ بَيْنَةٍ ﴾ وهو أكثر ، وترك الإدغام ﴿ وَيَحْيَى مَنْ حَى عَنْ بَيْنَةٍ ﴾ وقد قرئ بهما
جميعاً ^(٢) .

ومن قبله ذكر شيخ النحويين أنه إذا وقع التضعيف بالياء في كلمة ، وكانت حركة
ثانبيها لازمة ، جاز الإدغام وهو الأكثر ، وجاز الفك وهو عربي كثير . قال - ﷺ -
- موضحاً بالأمثلة : " وذلك قولك : قد حيّ في هذا المكان ، وقد عيّ بأمره . وإن
سئت قلت : قد حيّ في هذا المكان وقد عيّ بأمره . والإدغام أكثر ، والأخرى عربية
كثيرة ^(٣) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء هاتين القراءتين ، وعلل الإدغام بلزوم الياء الأخيرة للفتحة ؛ لكونها
آخر الفعل الماضي ؛ فلذلك أدغموا لما اجتمع حرفان متحركان من جنس واحد . قال -
ﷺ - : " كتابتها على الإدغام بياء واحدة ، وهي أكثر قراءة القراء ، وقد قرأ بعضهم
﴿ حَى عَنْ بَيْنَةٍ ﴾ بإظهارها ، وإنما أدغموا الياء مع الياء ، وكان ينبغي لهم ألا يفعلوا ؛

(١) المقتضب ٣١٧/١ ، وقوله " فسكّنت " أي : الياء الثانية ؛ لاستئصال الضمة فوق الياء فالتقى ساكنان : الياء
والواو التي بعدها فحذفت الياء ، فصارت الكلمة : حيّوا ، فضمّ ما قبل الواو ؛ لتسلم من القلب ياء ،
فصارت : حيّوا .

(٢) المصدر السابق ٣١٧/١ .

(٣) الكتاب ٣٩٥/٤ .

لأن الياء الآخرة لزمها النصب في (فعل) ، فأدغموا لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد" (١) .

وعرضهما الأخفش - ﷺ - موجهاً ، وحكم على الفك بأنه أقبح الوجهين (٢) .
والإدغام والفك في ﴿حَيَّ﴾ أمران جائزان عند الزجاج ، فقد قرئ بهما جميعاً ،
وأجازهما الخليل وسيبويه . قال - ﷺ - : " ويجوز ﴿حَيَّ﴾ بياعين ، و﴿حَيَّ﴾
بياء مشددة مدغمة ، وقد قرئ بهما جميعاً . فأما الخليل وسيبويه فيجيزان الإدغام
والإظهار إذا كانت الحركة في الثاني لازمة .

فأما من أدغم فلا اجتماع حرفين من جنس واحد . وأما من أظهر فلأن الحرف
الثاني ينتقل عن لفظ الياء ، نقول : حَيَّ يَحْيَا ، والمحيا والممات ، فعلى هذا يجوز
الإظهار" (٣) .

وذكرهما الأزهرى ، وذهب إلى أن فك البياعين أتم وأفصح (٤) .

وجعل ابن خالويه حجة من قرأ بالفك أنه أتى به على الأصل ، وما أوجبه بناء
الفعل ، وحجة من أدغم أنه استنقل اجتماع ياءين متحركتين ؛ فأسكن الأولى وأدغمها
في الثانية (٥) .

وقال مكي القيسي - ﷺ - : " من أظهر البياعين جعل الماضي تبعاً للمستقبل ،
فلما لم يجر الإدغام في المستقبل ؛ لأن حركته غير لازمة ، تنتقل من رفع إلى نصب
أو إلى حذف جزم ، أجرى الماضي مجراه وإن كانت حركة لامه لازمة ، على أن
حركة لام الماضي قد تُسكَّن أيضاً ؛ لاتصالها بمضمر مرفوع ، فقد صارت في تغييرها
مثل لام المستقبل ؛ فجرت في الإظهار مجراه .

فأما من أدغم فللفرق بين ما تلزم لامه حركة لازمة كالماضي ، وبين ما تلزم لامه
حركة تنتقل كالمستقبل في قوله ﴿عَلَىٰ أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ (٦) هذا لا يجوز إدغامه ، فأدغم
الماضي ؛ لاجتماع المثليين ، وحسن الإدغام ؛ للزوم الحركة لامه" (٧) .

(١) معاني القرآن ٤١١/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٥٤٦/٢ ، ٥٤٧ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤١٨/٢ .

(٤) ينظر : معاني القراءات ٢٠٠ .

(٥) ينظر : الحجة في القراءات السبع ١٧١ .

(٦) سورة الأحقاف - جزء من الآية ٣٣ ، وسورة القيامة - جزء من الآية ٤٠ .

(٧) مشكل إعراب القرآن ٣٤٧/١ .



وردّد الأنباري ما قاله مكي القيسي في الحديث عن هاتين القراءتين موجزاً إياه^(١) .
وبسط العكبري القول فيهما ، وأفاض في تعليلهما ، فقال - ﷺ - : " يقرأ بتشديد الياء
وهو الأصل ؛ لأن الحرفين متماثلان متحركان ، فهو مثل شدّ ومدّ .. ويقرأ بالإظهار ،
وفيه وجهان :

أحدهما : أن الماضي حمل على المستقبل وهو يَحْيَا ، فكما لم يدغم في المستقبل لم
يدغم في الماضي ، وليس كذلك شدّ ومدّ ؛ فإنه يدغم فيهما جميعاً .

والوجه الثاني : أن حركة الحرفين مختلفة ، فالأولى مكسورة والثانية مفتوحة ،
واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين ؛ ولذلك أجازوا في الاختيار : لَحِثَتْ عينه ،
وضَبَبَ البلد ، إذا كثر ضبه^(٢) .

وهما لغتان واردتان عن العرب . قال أبو حيان - ﷺ - : " والفك والإدغام
لغتان مشهورتان^(٣) .

وتلقى الشيخ خالد - ﷺ - هاتين القراءتين بالدراسة والتوجيه ، فقال مصرحاً : "
... فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة واحدة ، وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فكَّ
نظر إلى أن اجتماع المثليين في باب (حَيّ) كالعارض ؛ لكونه مختصاً بالماضي دون
المضارع والأمر ، والعارض لا يعتد به غالباً ، وكلاهما فصيح . والفك أكثر في
كلامهم^(٤) . وعلى هذا استقر الأشموني في شرحه على الألفية ، ثم قال : " الفك أجود
من الإدغام ، وإن كان كل منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر^(٥) .

رأي الباحث :

يرى الباحث أن الفك والإدغام لغتان فصيحتان مشهورتان في نحو هذه القراءة ،
فمن أراد أن يسلك سبيل الأصل فكّ ، ومن آثر التخفيف أدغم ، وقد حكاهما شيخ
النحويين في كتابه قائلاً : " الإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة^(٦) ولا مفاضلة
بينهما ؛ مراعاة للقراءتين المتواترتين .

(١) ينظر : البيان ٣٨٨/١ .

(٢) التبيان ٦٢٥/٢ ، ٦٢٦ .

(٣) البحر المحيط ٣٢٩/٥ .

(٤) التصريح ٧٦٠/٢ .

(٥) شرح الأشموني ٣٤٩/٤ .

(٦) الكتاب ٣٩٥/٤ .

المسألة الحادية عشرة

جواز إدغام المثلين المتحركين إذا كانا في كلمتين

توجيه قراءة قوله تعالى ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ﴾ (بالإدغام)

تقديم

إذا كان المثلان المتحركان في كلمتين ، بأن كان أولهما في آخر كلمة ، وثانيهما في أول كلمة أخرى ، مثل قوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ (٢) كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين :

أحدهما : ألا يكونا همزتين نحو : قرأ آية ، فإن الإدغام في الهمزتين رديء .

الثاني : ألا يكون الحرف الذي قبل أولهما ساكناً غير لين نحو قوله ﴿عَلَّكَ﴾ : ﴿شَهْرُ

رَمَضَانَ﴾ (٣) . فهذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين (٤) ؛ لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلماً (٥) .

وقد روى عن أبي عمرو إدغام ذلك ، وتأولوه على إخفاء الحركة (٦) . قال الرضي

- رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الإدغام في نحو ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ (٧)

و﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ فليس بإدغام حقيقي ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الإدغام ، فتجوز بإطلاق اسم الإدغام على الإخفاء ؛ لما كان الإخفاء قريباً منه (٨) .
وأجاز الفراء إدغامه (٩) .

وقد جاءت على إدغام المثلين المتحركين إذا كانا في كلمتين جوازاً هذه القراءة

(١) سورة الماعون - الآية ١ .

(٢) سورة الفرقان - جزء من الآية ١٠ .

(٣) سورة البقرة - جزء من الآية ١٨٥ .

(٤) ينظر : التصريح ٧٥٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٥/٤ ، ٣٤٦ .

(٥) حاشية الصبان ٣٤٦/٤ .

(٦) ينظر : التصريح ٧٥٧/٢ ، وشرح الأشموني ٣٤٦/٤ .

(٧) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٩٩ .

(٨) شرح شافية ابن الحاجب ٢٤٧/٣ .

(٩) التصريح ٧٥٧/٢ .



﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾^(١) .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي عمرو بن العلاء^(٢) . الذي حكى عنه ابن الجزري القول بأن الإدغام كلام العرب الذي يجري على ألسنتها ، ولا يحسنون غيره^(٣) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الإدغام في المثلين في الانفصال) حيث ذكر أنه إذا التقى مثلان متحركان في كلمتين ، وقبل الأول منهما حرف متحرك جاز الإدغام وعدمه .

وعند إرادة الإدغام يُسَكَّن الحرف الأول ؛ ليتوصل بذلك إلى الإدغام ؛ طلباً للخفة ، ليرتفع بهما اللسان رفعة واحدة .

وإنما جاز ترك الإدغام ؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى .

ثم استشهد بهذه القراءة على جواز الإدغام في المثلين المتحركين إذا كانا في كلمتين . قال - ﷺ - : " اعلم أنه إذا التقى حرفان من كلمتين وقبل الأول منهما حرف متحرك ، فإن الإدغام وتركه جائزان .

فإن أردت الإدغام أسكنت الأول ، وإنما تفعل ذلك استخفافاً ؛ لترفع لسانك رفعة واحدة ..

وإنما كان ترك الإدغام جائزاً في المنفصلين ، ولم يجز في سواهما مما ذكرت لك ؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى . وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين .

وكذلك تقول : قدم محمد ، وقدم محمد ، و﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ هذا على ما وصفت لك^(٤) .

الدراسة التفصيلية

ذكر المعنيون بعلم الأداء القرآني أنه إذا اجتمع حرفان متحركان متمثلان في

(١) سورة الماعون - الآية ١ .

(٢) ينظر : الكنز في القراءات العشر للواسطي ٢٦٩ ، والنشر لابن الجزري ٢٧٥/١ ، والإتحاف ١١٣/١ .

(٣) ينظر : النشر ٢٧٥/١ .

(٤) المقتضب ٣٤١/١ .

كلمتين ، يعني في آخر الكلمة الأولى وأول الكلمة الثانية فإن أبا عمرو يلتزم إدغام الحرف الذي وقع أولاً في الحرف الثاني ، ما لم يكونا همزتين فإنه يسهل الثانية إن اختلفتا ، ويسقط الأولى إن اتفقتا^(١) . وما لم يكن الحرف الأول مشدداً نحو قوله تعالى : ﴿صَوَافٍ فَإِذَا﴾^(٢) ، أو منوناً نحو قوله ﷺ : ﴿وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ﴾^(٣) أو تاء متكلم أو مخاطب نحو قوله جل شأنه : ﴿كُنْتُ تُرَابًا﴾^(٤) ، وقوله عز من قائل : ﴿كِدْتَ تَرَكَنُ﴾^(٥) . ويسمونه الإدغام الكبير^(٦) ؛ لكثرة وقوعه ؛ إذ الحركة أكثر من السكون ، وقيل : لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل : لما فيه من الصعوبة^(٧) . أما الصرفيون فلم يطلقوا القول بجواز الإدغام كما ذكر هؤلاء ، بل تارة يكون عندهم جائزاً حسناً ، وتارة لا يجوز .

وقد وضح ذلك شيخ النحويين في (باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه) محدداً صور التقائهما في كلمتين :

- ١ - قال - ﷺ - : " فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين ، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً .. وذلك نحو قولك : جَعَلَ لَكَ وَفَعَلَ لِيَبِيدَ . والبيان في كل هذا عربي حجازي " ^(٨) .
- ٢ - وقال : " فإن كان قبل الحرف المتحرك الذي وقع بعده حرف مثله حرف متحرك ليس إلا ، وكان بعد الذي هو مثله حرف ساكن حسن الإدغام ، وذلك نحو قولك : يَدِدَاوُدَ ؛ لأنه قصدٌ أن يقع المتحرك بين ساكنين واعتدال منه " ^(٩) .
- ٣ - وقال : " وإذا التقى الحرفان المثلان اللذان هما سواء متحركين ، وقبل الأول حرف مد ، فإن الإدغام حسن ؛ لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام ..

(١) ينظر : كنز المعاني شرح حرز الأمانى لشعلة ٧٤ ، ٧٥ ، والكنز في القراءات العشر للواسطي ٥١ ، وتقريب النشر لابن الجزري ٩ ، والإتحاف ١١٣/١ .

(٢) سورة الحج - جزء من الآية ٣٦ .

(٣) سورة الرعد - جزء من الآية ١٠ .

(٤) سورة النبأ - جزء من الآية ٤٠ .

(٥) سورة الإسراء - جزء من الآية ٧٤ .

(٦) ينظر : الكنز للواسطي ٥١ ، وتقريب النشر ٩ .

(٧) ينظر : النشر ٢٧٤/١ ، ٢٧٥ .

(٨) الكتاب ٤/٤٣٧ .

(٩) المصدر السابق ٤/٤٣٧ .



وذلك قولك : إن المال لك .. والبيان هاهنا يزداد حسناً ؛ لسكون ما قبله " (١) .
٤ - وقال : " وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء ، حرف ساكن ، لم يُجز أن يُسكَّن ، ولكنك إن شئت أخفيت ، وكان بزنته متحركاً ؛ من قبل أن التضعيف لا يلزم في المنفصل كما يلزم في مُدقِّ ونحوه مما التضعيف فيه غير منفصل " (٢) .

وبناء على هذا القول الأخير ردَّ جمهور البصريين ، ومن تبعهم القول بجواز الإدغام فيما جاء على هذا النحو ، وادعوا أنه إخفاء للحركة ، لا إدغام . وقد تعقبهم أبو حيان ، وأورد آيات قرآنية على هذا النحو قرأها أبو عمرو بالإدغام ، منها قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ ، وأبو عمرو رأس في البصريين ، ولم يكن ليقرأ إلا بما قرئ ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب ؛ إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو ، وأما عدم الجواز فلا نقول به (٣) . قال - ﷺ - : " والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به من إثبات القراءة وجب المصير إليه ، وإن خالف أقوال البصريين ورواياتهم ، وقد استقرأ هذا اللسان البصريون والكوفيون فوجب المصير إلى ما استقرَّ عوه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ " (٤) .

وقد جاءت هذه القراءة ﴿ أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكذِّبُ بِالْأَيْدِي ﴾ على ما قال بحسنه شيخ النحويين ، فقد اجتمع مثلان متحركان في كلمتين ، وقبل أولهما حرف متحرك مثله . واستشهد بها المبرد على جواز الإدغام فيما جاء على هذا النحو . وقد تتابع العلماء من بعدهما على القول بجواز الإدغام فيما كان من هذا القبيل (٥) .

قال مكي القيسي - ﷺ - معللاً جواز الإدغام وحسنه : " واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المتلين . وعلّة ذلك إرادة التخفيف ؛ لأن اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ، ثم عاد مرة أخرى إلى المخرج بعينه ، ليلفظ بحرف آخر مثله صعب ذلك . وشبهه النحويون بمشي المقيد ؛ لأنه يرفع رجلاً ثم يعيدها إلى موضعها أو قريب منه .

(١) المصدر السابق نفسه ٤/٤٣٧ ، ٤٣٨ .

(٢) المصدر السابق نفسه ٤/٤٣٨ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ ، وهمع الهوامع ٣/٤٨٥ .

(٤) ارتشاف الضرب ١/٣٣٩ .

(٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٤٧ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٣٣٢ ، والتصريح ٢/٧٥٧ ، وهمع الهوامع ٣/٤٨٤ ، وشرح الأشموني ٤/٣٤٥ .

وشبهه بعضهم بإعادة الحديث مرتين ، وذلك ثقيل على السامع ، وذلك نحو ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(١) ؛ ولذلك أدغم أبو عمرو هذا النوع "٢) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة المتواترة على ما تقتضيه العربية في الحرفين المتمائنين المتحركين إذا كانا في كلمتين ، وكان قبل أولهما حرف متحرك ؛ فإنها تبيح للمتكلم فيهما أمرين :

الأول : الإدغام ، وقد قالوا بحسنه ، وعليه جاءت قراءة أبي عمرو .

والآخر : ترك الإدغام ، وهو لغة أهل الحجاز ، بنص سيبويه وأبي حيان^(٣) .

(١) سورة البقرة ٢٠ .

(٢) الكشف ١/١٣٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٧ ، وارتشاف الضرب ١/٣٣٢ .



المسألة الثانية عشرة

الإمالة وأسبابها

توجيه قراءة قوله تعالى ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ (يامالة ألف) ﴿خَافَ﴾

تقديم

الإمالة ، وتسمى الكسر ، والبطح ، والإضجاع هي: أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء^(٢) .

وأصحاب الإمالة هم : تميم ، وقيس ، وأسد ، وعامة أهل نجد ، ولا يميل الحجازيون إلا في مواضع قليلة .

ومحل الإمالة غالبًا الأسماء المتمكنة والأفعال^(٣) .

وأسباب الإمالة قسمان : لفظي ، ومعنوي ، فاللفظي الياء والكسرة ، والمعنوي الدلالة على ياء أو كسرة^(٤) .

وجملة أسباب إمالة الألف ثمانية ، هاكها بإيجاز :

السبب الأول : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة في الأسماء أو الأفعال ، نحو : الهدى ، وهدى .

والثاني : كون الياء تخلفها الألف في بعض التصاريف ، كألف ملهى مما كان بدلاً من واو ، قالوا في التننية : ملهيان ، وفي الجمع : ملهيات .

والثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك : فلت – بكسر الفاء وحذف العين – نحو : باع وخاف ، يقال : بعت وخفت .

والرابع : وقوع الألف قبل الياء المفتوحة متصلة ، نحو : بايعته ، وسايرته .

والخامس : وقوع الألف بعد الياء متصلة بها من غير حاجز بينهما ، نحو : بيان .

والسادس : وقوع الألف قبل الكسرة متصلة ، نحو : عالم ، وكاتب^(٥) .

(١) سورة إبراهيم – جزء من الآية ١٤ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني ٢٢٠/٤ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٣٨/١ ، والتصريح ٦٤٠/٢ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني ٢٢١/٤ .

(٥) ينظر : التصريح ٦٤٠/٢ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ .

والسابع : وقوعها بعد كسرة منفصلة منها ، إما بحرف نحو : كِتَاب ، أو بحرفين أولهما ساكن نحو : شِمْلَال ، وهي النافاة الخفيفة ، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء ، نحو : يريد أن يضربَهَا ، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن ، وثانيها هاء ، نحو : دِرْهَمَاك^(١).

والثامن : إرادة التناسب ، وتسمى الإمالة للإمالة ، والإمالة لمجاورة الممال .
ولإمالة الألف لأجل التناسب صورتان :

إحداهما : أن تمال لمجاورة ألف ممالاة ، كإمالة الألف الثانية في : رأيت عمادًا ؛ فإنها لمناسبة الألف الأولى ؛ لأنها ممالاة لأجل الكسرة .

والأخرى : أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل آخره ، كإمالة ألف (تلا) من قوله تعالى : ﴿وَأَلْقَمِرَ إِذْ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٢) فإنهما إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه منقلبة عن ياء ، وهو ﴿جَلَّهَا﴾^(٣) و﴿يَعْنَسَهَا﴾^{(٤)(٥)} .

وهذه الأسباب ليست بموجبة للإمالة ، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح^(٦) .

وقد أميلت الألف لكونها مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى فلت - بكسر الفاء - في هذه القراءة ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾^(٧) ؛ إذ يقال : خِفْتُ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة حمزة بن حبيب ، الذي أمال الألف من عين الفعل الماضي في عشرة أفعال ، هي : زاد ، وشاء ، وجاء ، وخاب ، وران ، وخاف ، وزاغ ، وطاب ، وضاق ، وحاق ، حيث وقعت ، وكيف جاءت^(٨) . قال مكي القيسي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " أمال حمزة الألف من ذلك كله نحو الياء ، والفتحة التي قبلها نحو الكسرة في جميعها "^(٩) .

(١) ينظر : التصريح ٦٤٣/٢ ، ٦٤٤ ، وشرح الأشموني ٢٢٥/٤ .

(٢) سورة الشمس - الآية ٢ .

(٣) سورة الشمس - جزء من الآية ٣ .

(٤) سورة الشمس - جزء من الآية ٤ .

(٥) ينظر : شرح الأشموني ٢٣٠/٤ .

(٦) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٥/٣ .

(٧) سورة إبراهيم - جزء من الآية ١٤ .

(٨) ينظر : التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون ١٩١/١ ، ١٩٢ ، وتقريب النشر ٦٣ ، والإتحاف ١٦٧/٢ .

(٩) الكشف ١٧٤/١ .



موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الإمالة) حيث عرفها بقوله : " وهو أن تنحو بالألف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلّة تدعو إليه " (١) . ثم أخذ يبيّن الأسباب الداعية لإمالة الألف ، ومنها : إذا كانت عين الفعل مكسورة في الأصل (فَعَلْ) ، وتكسر فاؤه عند إرادة التكلم به (فَلت) ، سواء أكانت الألف منقلبة عن ياء أم عن واو ، إلا أنها في المنقلبة عن ياء أحسن منها في المنقلبة عن واو ؛ لأن فيها علتين : كون الألف منقلبة عن ياء ، وكسر عين الماضي في الأصل ، نحو : هاب . وأما المنقلبة عن واو نحو : خاف فالإمالة فيها جيدة ، وعلتها واحدة ، وهي : كسر عين الماضي في الأصل (خَوْف) .

ثم استشهد بهذه القراءة التي عزاها للقراء على ذلك ، حيث أميلت الألف في (خاف) نحو الياء ، وهي منقلبة عن واو ؛ لأن عين الفعل أصلها الكسر . قال - ﷺ - : " واعلم أنه ما كان من (فَعَلْ) فإمالة ألفه جائزة حسنة ، وذلك نحو : صار بمكان كذا ، وباع زيد مالاً ؛ فإنما أملت ؛ لتدل على أن أصل العين الكسر ؛ لأنه من بعث ، وصرت . والعين أصلها الكسر ، وألفها منقلبة من واو (٢) . إلا أنه فيما كانت ألفه منقلبة من ياء أحسن . فأما الواو فهو فيها جيد ، وليس كحسنه في الياء ؛ لأن فيه علتين ، وإنما هو في ذوات الواو علة واحدة ، وهو أنه من (فَعَلْ) ، وذلك قولك : خاف زيد كذا ... وقد قرأ القراء ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ (٣) .

وهذا ما عرضه شيخ النحويين في كتابه ، وكانت هذه القراءة من شواهد على ذلك ، فقد قال - ﷺ - في (باب ما تمال فيه الألفات) : " وما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أول فَعَلْتُ مكسوراً نحو نحو الكسرة ، كما نحواً نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز . فأما العامة فلا يميلون . ولا يميلون ما كانت الواو فيه عيناً إلا ما كان منكسر الأول ، وذلك : خاف وطاب وهاب .

(١) المقتضب ٤٢/٣ .

(٢) قال الشيخ عزيمة - رحمه الله - : " هكذا بالأصل ، والصواب أن يمثل بنحو : خاف وهاب ؛ لأن ألف صار وباع منقلبة عن ياء ، وعينهما مفتوحة في الفعل الماضي " هامش المقتضب ٤٢/٣ .

(٣) المقتضب ٤٢/٣ ، ٤٣ .

وبلغنا عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كثير عزة يقول : صار بمكان كذا وكذا ،
وقراها بعضهم ﴿ خَاف ﴾ .

ولا يميلون بنات الواو إذا كانت الواو عيناَ إلا ما كان على فَعَلْتُ مكسور الأول
ليس غيره " (١) .

ولا شك أن حديث سيبويه أوضح وأدق من حديث المبرد عن هذا السبب ، فقد علا
حديث المبرد الخلط والاضطراب ؛ لأنه ضيق واسعاً يجعله الإمالة مما كان على (فَعَلَ)
بكسر العين فقط ، وقد خرجت أمثله على ذلك . ولو التزم نهج سيبويه ما كان لذلك
إليه من سبيل .

الدراسة التفصيلية

ذكر أبو سعيد السيرافي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أن الإمالة في أَلْف ﴿ خَاف ﴾ تأتي من وجهين
يتضحان من قوله : " أما إمالة ﴿ خَاف ﴾ فلأنه على (فَعَلَ) ، والأصل : خَوْفٌ ؛
فللكسرة المقدرة في الألف جازت إمالته .

ويكسر أيضاً إذا جعلت الفعل لنفسك ، فقلت : خِفْتُ . وكل ما كان في فعل المتكلم
مكسوراً جازت إمالته ، من ذوات الواو أو من ذوات الياء " (٢) .

وقد ذكر العلماء من أسباب الإمالة أن الألف تمال إذا وقعت بدلاً من عين فعل .
يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن فِئْتُ - بكسر الفاء - ، سواء كانت العين
واوًا كـ خَاف وكاد ، أو ياء كباع ودان ، تقول : خِفْتُ وكِدْتُ ، ودينْتُ وبعْتُ (٣) .

فيصيران في اللفظ على وزن فِئْتُ ، والأصل : فَعَلْتُ ، فحذفت العين وحركت
الفاء بحركتها ، وهذا واضح في الأولين ؛ لأن أصلهما خَوْفٌ وكَوْدٌ بكسر الواو . وأما
الأخيران فقليل : يقدر تحويلهما إلى فَعَلَ - بكسر العين - ، ثم تنقل الحركة . هذا
مذهب كثير من النحويين .

وقيل : لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء (١) .

(١) الكتاب ١٢٠/٤ ، ١٢١ .

(٢) هامش الكتاب ١٢١/٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ١٢١/٤ ، وشرح ابن عقيل ٤٧٩/٢ ، والتصريح ٦٤٢/٢ ، وهمع الهوامع ٤١٥/٣ ،
وشرح الأشموني ٢٢٣/٤ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٢٣/٤ .



وإلى هذا السبب أشار العلامة ابن مالك - رَحِمَهُ اللهُ - قائلاً :

وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ .: يَوَلُّ إِلَى فَلْتٍ كَمَا ضَى خَفَ وَرَيْنَ (١)
وقد أفصح العلامة الرضى عن الغرض من الإمالة في نحو : خاف وباع قائلاً : " قصدُ مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل تلك الألف ، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة ، كباع وخاف ... والأولى أن تقول في إمالة نحو : خاف وباع : إنها للتبويه على أصل الألف ، وما كان عليه قبل " (٢) .
وقد نبّه العلامة الأشموني على أن كلمة العلماء لم تنفق في سبب إمالة نحو : خاف وطاب ، بل اختلفت .

فقال السيرافي وغيره : إنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة ؛ ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال ، وهو ظاهر كلام الفارسي . قال : وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى ؛ طلباً للكسرة في خِفْتُ .

وقال ابن هشام الخضراوي : الأولى أن الإمالة في طاب ؛ لأن الألف فيها منقلبة عن ياء ، وفي خاف ؛ لأن العين مكسورة ، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة (٣) .
وقد نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو : خاف وطاب وفاقاً لبني تميم (٤) ، وهذا ما يؤيد مذهب السيرافي ؛ لأن أهل الحجاز يميلون لأجل الكسرة العارضة في بعض أحوالهما ، لا لأجل الياء في طاب ، قال العلامة الصبان : " وبهذا يترجح مذهب السيرافي المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوي " (٥) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في الإمالة ؛ حيث إن من الأسباب الداعية إليها في العربية الألف إذا وقعت بدلاً من عين فعل ، يصير عند إسناده إلى تاء المتكلم بزنة فَلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت الألف منقلبة عن ياء مفتوحة ، نحو : دان ، أو مكسورة ، نحو : هاب ، أو عن واو مكسورة ، نحو : خاف .
وهذا ما ذهب إليه شيخ النحويين ، وأثبتته في كتابه (١) ، وسارت به ركبان النحويين

(١) الألفية ٦٤ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح الأشموني ٢٢٤/٤ .

(٤) ينظر : المصدر السابق ٢٢٤/٤ .

(٥) حاشية الصبان ٢٢٤/٤ .

(٦) ينظر : الكتاب ١٢٠/٤ ، ١٢١ .

من بعده قاصية ودانية .
 والإمالة أمر جائز ، لا واجب عند من هي في لغته ، إن شاء أمال ، وإن شاء فتح ،
 كما قال العلامة الرضى (١) .
 وقال السيوطي - رحمته الله - : " الإمالة جائزة لا واجبة ، بالنظر إلى لسان العرب ؛
 لأن العرب مختلفون في ذلك .
 فمنهم من أمال وهم : تميم ، وأسد ، وقيس ، ويمامة أهل نجد ، ومنهم من لم يمل
 إلا في مواضع قليلة وهم : أهل الحجاز " (٢) .

(١) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب ٥/٣ .
 (٢) همع الهوامع ٤١٤/٣ .



المسألة الثالثة عشرة

هاء السكت

توجيه قراءتي قوله تعالى ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾^(١) ، قوله تعالى ﴿لَمْ يَتَسَنَّ وَأَنْظَرَ﴾^(١)

تقديم

من خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ؛ للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف .
وسميت هاء السكت ؛ لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة ، ولها ثلاثة مواضع :
أحدها : الفعل المعتل بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : لم يَغزُهُ ،
ولم يَخشَهُ ، ولم يرمِهِ ، أو كان لأجل البناء ، كما في فعل الأمر على قول البصريين
نحو : اغزُهُ ، واخشَهُ ، وارمِهِ . والهاء في ذلك كله جائزة لا واجبة .
ولا تجب الهاء إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعل قد دخله الحذف ، وبقي
على حرف واحد في اللفظ ، كالأمر من : وعى يعي فإنك تقول : عِهِ بحذف فائه ولامه ،
كمضارعه المجزوم ، واجتلاب هاء السكت وجوباً ؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن ، أو
الوقف على متحرك^(٢) .

والثاني : ما الاستفهامية المجرورة بالحرف أو بالمضاف ، وذلك أنه يجب حذف
ألفها إذا جرت ، ولم تتركب مع ذا . فالمجرور بالحرف نحو : عمّ ، وفيمْ ، والمجرور
بالإضافة نحو : مجي عمّ جئت ، وفيه تقديم وتأخير ، لأن الاستفهام له صدر الكلام .
وإنما حذف ألفها حينئذ ؛ فرقاً بينها وبين ما الخبرية ، وهي الموصولة والشرطية
في نحو : سألت عما تسأل عنه ، وبما تفرح أفرح .
وتجب الهاء إن كان الخافض لـ (ما) اسماً ، كقولك في : مجي عمّ جئت : مجيء
مّه ، وتترجح إن كان الخافض لها حرفاً نحو : عمه^(٣) .

والثالث : كل مبني على حركة بناء دائماً ، ولم يشبه المعرب ، وذلك كـ (ياء)
المتكلم ، وهو وهي فيمن فتحهن في الوصل ؛ فإنه يقول في الوقف : غلاميه وهوه ،

(١) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٥٩ .

(٢) ينظر : التصريح ٦٣٢/٢ ، ٦٣٣ .

(٣) ينظر : التصريح ٦٣٤/٢ ، وهمع الهوامع ٤٤٠/٣ .

وهيه . بإلحاق هاء السكت جوازاً ؛ محافظة على الفتحة^(١) .
وعلى إلحاق هاء السكت جوازاً للفعل المعتل بحذف آخره جاءت هذه القراءة
﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ﴾^(٢) وقفاً ، وتحذف وصلأً ، وقد
قرئت ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ﴾ بالهاء وقفأً ووصلأً .

توثيق القراءتين :

قرأ ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ بحذف الهاء وصلأً ، وإثباتها وقفأً ، حمزة ، والكسائي ، ويعقوب
وخلف . وقرأ الباقر بإثباتها في الحاليين^(٣) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف)
متحدثاً عن تصغير : سنة ، وأنه يقال في تصغيرها : سُنِّيَّة ، وسُنِّيَّة ؛ لأن لامها
تحتل أمرين : أن يكون أصلها الواو ، أو الهاء .
فمن ذهب إلى أن اللام واو قال في جمعها : سنوات ، وقال : اكثرته مُسَانَاة ،
وقرأ ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ﴾ فوصل ﴿يَتَسَنَّهْ﴾ بغير هاء ،
وإذا وقف أثبت الهاء زائدة ؛ لبيان الحركة ، ويقول في تصغيرها : سُنِّيَّة ، وأصلها :
سنوَة . ولا يجوز في تصغيرها غير ذلك عنده .

ومن ذهب إلى أن اللام هاء قرأ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ﴾ وقفأً ووصلأً ؛ لكون الهاء
أصلية ، فهي لام الفعل جزمت بالسكون . وقال في جمعها : سنهات وقال : اكثرته
مُسَانَاة ، ولا يجوز في تصغيرها عنده إلا سُنِّيَّة ، والأصل عنده : سنهة .
وهذا هو مراد المبرد بقوله : " ومن ذلك (سنة) فنقول في تصغيرها : سُنِّيَّة ،
وسُنِّيَّة ؛ لأنه يجندبها أصلان : الواو ، والهاء .

فمن قال : سنوات ، واكثرته مُسَانَاة ، وقرأ ﴿فَانظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ
يَتَسَنَّهْ وَأَنْظُرْ﴾ فوصل بغير هاء فهو على قول من أذهب الواو ، فهذا يقول : سُنِّيَّة ،

(١) ينظر : التصريح ٦٣٥/٢ .

(٢) سورة البقرة - جزء من الآية ٢٥٩ .

(٣) ينظر : النشر ١٤٢/٢ ، وتقريبه ٩٧ ، والإتحاف ٤٤٩/١ .



والأصل : سنوة . لا يجوز غيره في قوله .

ومن قال ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ وقال : أكثرته مسانهة ، فهذا يزعم أن الذاهب الهاء . ولا يجوز على قوله إلا سُنِّيْهَة ، والأصل عنده : سنهَة ^(١) .
وقد عرض هذه المسألة في كامله ، وذكر القراءتين في طياتها ؛ قائلاً : " ونظير (عضة) على أن الساقط الهاء في قول بعض ، والواو في قول بعض (سنة) فإن بعضهم يقول : سنهات ، وأكثرته مسانهة . وهذا الحرف في القرآن يقرأ على ضروب : فمن قرأ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ فوصل بالهاء فهو مأخوذ من سانهت ، ومن جعله من الواو قال في الوصل ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ فإذا وقف قال ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ فكانت الهاء زائدة ؛ لبيان الحركة .. والمعنى واحد ، وتأويله : لم تغيّره السنون ^(٢) .

الدراسة التفصيلية

تناول الفراء هاتين القراءتين بالدراسة والتوجيه ، فذكر أن قراءة ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾ بإثبات الهاء وقفاً ووصلاً ، جاءت على أن الهاء أصلية ، فهي لام الفعل ، مأخوذ من السنة على القول بأن لامها هاء ، تقول : بعته مسانهة .
وقراءة ﴿يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ وصلاً من غير هاء جاءت على أن الهاء زائدة للوقف ، والفعل مأخوذ من السنة على القول بأن لامها واو ، تقول : بعته مساناة ، وقد قالوا في جمعها : سنوات . قال ﷺ : " وقوله ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ جاء التفسير : لم يتغير بمرور السنين عليه ، مأخوذ من السنة ، وتكون الهاء من أصله من قولك : بعته مسانهة ؛ تثبت وصلاً ووقفاً . ومن وصله بغير هاء جعله من المساناة ؛ لأن لام السنة تعتقب عليها الهاء والواو ، وتكون زائدة صلة بمنزلة قوله ﴿فِيهِدِيهِمْ أَقْتَدَةً﴾ ^(٣) .
فمن جعل الهاء زائدة جعل فعّلت منه تسنيت ، ألا ترى أنك تجمع السنة سنوات ؛ فيكون فعّلت على صحة .

ومن قال في تصغير السنة : سنينة ، وإن كان ذلك قليلاً جاز أن يكون تسنيت

(١) المقتضب ٢/٢٣٩ .

(٢) الكامل في اللغة والأدب ٢/٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٣) سورة الأنعام - جزء من الآية ٩٠ .

تفعلت ، أبدلت النون بالياء لما كثرت النونات ، كما قالوا : تظنيت ، وأصله الظن ..
ونرى أن معناه مأخوذ من السنة ، أي : لم تغيره السنون . والله أعلم ^(١) .
وجاء حديث الأخفش عنهما على نسق ما قاله الفراء ، غير أنه أوجز فقال : " وقال
﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ فتثبت الهاء للسكوت ، وإذا وصلت حذفها ، مثل : أخشه . وأثبتها
بعضهم في الوصل فقال ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ فجعل الهاء من الأصل ، وذلك في
المعنى : لم تمرر عليه السنون . فالسنة منهم من يجعلها من الواو فيقول : سُنِّيَّةٌ ،
ومنهم من يجعلها من الهاء فيقول : سُنِّيَّةٌ ^(٢) . والقراءة بإثبات الهاء وقفاً ووصلاً ، أو
بإثباتها وقفاً وإسقاطها وصلاً أمر جائز ، والمعنى فيهما واحد ، فهما مأخوذان من السنة
هائية اللام أو واويتها . قال الزجاج رحمته الله : " يجوز بإثبات الهاء وإسقاط الهاء في
الكلام ، ومعناه: لم تغيره السنون . فمن قال في السنة: سانهتُ فالهاء من أصل الكلمة .
ومن قال في السنة : سانيتُ فالهاء زيدت لبيان الحركة . ووجه القراءة على كل حال
إثباتها والوقوف عليها بغير وصل ، فمن جعله سانيت ووصلها إن شاء أوقفها على من
جعله من سانته ^(٣) .

وعلى هذا النهج التوجيهي سار النحاس - رحمته الله - قائلاً : " من قرأ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾
وَأَنْظَرَ﴾ بالهاء في الوصل قال : أصل سنة : سَنَهَةٌ ، وقال : سُنِّيَّةٌ في التصغير ..
ومن قرأ ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ قال في التصغير : سُنِّيَّةٌ ، وحذف الألف للجزم ، ويقف
على الهاء فيقول : لم يتسنه ، تكون الهاء لبيان الحركة ^(٤) .

وحذا حذوهم من بعدهم من العلماء في أن قراءة ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾ بإثبات الهاء وقفاً
ووصلاً جاءت على أن الهاء في الفعل أصلية ، فهو مأخوذ من السنة على القول بأن
لامها هاء ، وقد قالوا في تصغيرها : سُنِّيَّةٌ ، وفي جمعها : سنهات ، وقالوا : سانتهتُ
مسانهة . فإذا وقفوا على الفعل وقفوا بالهاء ، وإذا وصلوا أثبتوها وسكنوها للجزم ؛
فهي لامه ، فقالوا ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ . وهو يتفعل من السنة فيكون المعنى : لم

(١) معاني القرآن ١/١٧٢ .

(٢) معاني القرآن ١/٣٨١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٤٣ .

(٤) إعراب القرآن ١/٢٨٤ ، ٢٨٥ .



يتغير بمر السنين^(١) .

ويمكن أن تكون الهاء زائدة في هذه القراءة ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ بإثبات الهاء وفقاً ووصلاً ، وأجري الوصل مجرى الوقف . أشار إلى ذلك الأخفش رحمته الله قائلاً : " ويمكن في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ أن تكون هذه الهاء للسكوت ، ويحمل قول الذين وصلوا بالهاء على الوقف الخفي ، وباللهاء نقراً في الوصل "^(٢) .

وحكى الأزهري عن أبي العباس ثعلب - رحمهما الله - القول بأن هذه الهاءات في ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ ، ﴿أَقْتَدَهٗ﴾ ، ﴿مَالِيَهٗ﴾^(٣) ، ﴿سُلْطَنِيَهٗ﴾^(٤) ، ﴿مَاهِيَهٗ﴾^(٥) هاءات وقف ، والوجه فيها كلها أن تحذف في الموصل والممر ، وتثبت في الموقف . فهذا الوجه في العربية . وقد تصل العرب على مثال الوقف ، فيكون الوصل كالقطع ، وهذا من ذلك^(٦) .

وقال أبو حيان - رحمته الله - عن هذه القراءة : " والأظهر أن تكون الهاء أصلية ، ويحتمل أن يكون ذلك من إجراء الوصل مجرى الوقف "^(٧) .

وقد ذكر الصرفيون أن الوصل قد يعطي حكم الوقف من اجتلاب هاء السكت ، وحكموا على ذلك بالقلّة في الكلام المنثور ، وبالكثره في الشعر ؛ لأنه محل الخروج على القياس . ومما استشهدوا به على ذلك من النثر هذه القراءة ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ بإثبات الهاء وفقاً ووصلاً^(٨) .

وأما قراءة ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ وَأَنْظَرَ﴾ بحذف الهاء وصلاً ، فقد جعل ابن خالويه حجة من قرأ بها أنه إنما أثبت ؛ ليتبين بها حركة ما قبلها في الوقف ، فلما اتصل الكلام صار عوصاً منها ؛ فغنوا عنها . وميزانها في آخر الكلام كألف الوصل في أوله^(٩) .

(١) ينظر : الحجة للقراء السبعة للفارسي ٣٧٤/٢ ، ٣٧٥ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ١٤٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ١٠٩/١ ، والبيان للأنباري ١٧١/١ ، والبحر المحيط ٦٣٥/٢ .

(٢) معاني القرآن ٣٨١/١ .

(٣) سورة الحاقة - جزء من الآية ٢٨ .

(٤) سورة الحاقة - جزء من الآية ٢٩ .

(٥) سورة القارعة - جزء من الآية ١٠ .

(٦) ينظر : معاني القراءات ٨٥ .

(٧) البحر المحيط ٦٣٥/٢ .

(٨) ينظر : شرح ابن عقيل ٤٧٧/٢ ، والتصريح ٦٣٧/٢ ، وهمع الهوامع ٤٤٣/٣ ، وشرح الأشموني ٢١٩/٤ .

(٩) ينظر : الحجة في القراءات السبع ١٠٠ .

وقال أبو زرعة - رحمته الله - : "قرأ حمزة والكسائي ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾ بحذف الهاء في الوصل ، أي : لم تغيّرهُ السنون ، والهاء زائدة للوقف ، وحجتها : أن العرب تقول في جمع السنة : سنوات ، وفي تصغيرها : سنّية ، وتقول : سانيتُ مساناة . فالهاء زيدت لبيان الحركة في حال الوقف ، فإذا وصل القارئ قراءته اتصلت النون بما بعدها ؛ فاستغنى عن الهاء حينئذ ؛ فطرحها لزوال السبب الذي أدخلها من أجله . وكان في الأصل (لم يتسنّى) فحذفت الألف للجزم" (١) .

وحكى الفراء القول بأن ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ مأخوذ من المسنون بمعنى المتغير ، من قوله تعالى : ﴿مِنْ حَمَائِمَسُنُونٍ﴾ (٢) ، وحكاه الزجاج عن بعض النحويين قائلاً : "وقد قال بعض النحويين : إنه جائز أن يكون من التغيير ، من قولك : من حمائِمَسُنُون ، وكان الأصل عنده : لم يتسنن ، ولكنه أبدل من النون ياء" (٣) .

ووضّحه الأنباري رحمته الله قائلاً : "أصله (يتسنن) من قوله ﴿حَمَائِمَسُنُونٍ﴾ أي : متغير ، فقلبت النون الثالثة ياء ؛ كراهية اجتماع ثلاث نونات ، كما قالوا : تظنّيتُ في تظنّنتُ ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : يتسنّى ، ثم حذفت الألف للجزم ، فصار : يتسن ، وأدخلت عليه هاء السكت ؛ لبيان حركة النون في الوقف" (٤) ؛ لأن الفتحة تدل على الألف المحذوفة .

وقيل : إن ﴿يَتَسَنَّهُ﴾ مأخوذ من أسن الطعام يأسن إذا تغيّر ، وقد حكم عليه الزجاج بالخطأ قائلاً : "فأما قول من قال : إنه من تغيّر ، من أسن الطعام يأسن فخطأ" (٥) . وقال ابن خالويه - رحمته الله - : "فأما من جعله من قولهم : أسن فقد وهم ؛ لأنه لو كان كذلك ، لقليل فيه : يتأسن" (٦) .

وقد استشهد الشيخ خالد - رحمته الله - بهذه الآية ﴿لَمْ يَتَسَنَّهُ﴾ على أن الفعل المعتل بحذف آخره للجزم تلحقه هاء السكت جوازاً ، وعرض ما دار حولها قائلاً : "ومنه ،

(١) حجة القراءات ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) سورة الحجر - جزء من الآيات ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٣/١ .

(٤) البيان ١٧١/١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣٤٣/١ .

(٦) الحجة في القراءات السبع ١٠٠ .

أي : من الحذف للجزم ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ على القول بأنه من السنة واحدة السنين ، وأن لامها واو محذوفة ، والأصل : يَتَسَنُّوا ، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وحذفت الألف للجازم ، ثم لحقته هاء السكت في الوقف ، وهذا اختيار المبرد .

وأما إذا قلنا إن لام (سنة) هاء على رأي الحجازيين فالهاء في ﴿يَتَسَنَّهٗ﴾ أصلية؛ لأنها لام الفعل ، وهو مجزوم بالسكون .

وأما على القول بأنه من ﴿حَمَامَسَّنُونِ﴾ فأصله : لم يتسنن ، بثلاث نونات ، أبدلت النون الثالثة ألفاً ؛ كراهة اجتماع الأمثال ، كما قالوا في مثله : تظنى والأصل : تظنن ... فالهاء على هذا للسكت ، والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب ؛ لأنهما كالجنس الواحد .

ومعنى ﴿لَمْ يَتَسَنَّهٗ﴾ : لم يتغير بمرور الزمان ، قيل : كان طعامه تيناً أو عنباً ، وشرابه عصيراً أو لبناً ، وكان الكل على حاله ^(١) .

رأي الباحث :

هاتان القراءتان جاءتا على ما نطقت به العرب في لام السنة ، فمنهم من جعلها هاء ، ومنهم من جعلها واواً . فقراءة الجمهور جاءت على أن الهاء في الفعل أصلية ، تثبت في الوقف والوصل ؛ لكونها لامه ، وقد قالت العرب : سانهت مسانهةً ، وسُنِيهَةً وسَنَهَاتٍ في تصغير سنة وجمعها ، وأصلها : سنهة . وقراءة حمزة والكسائي جاءت على أن الهاء زائدة في الفعل ؛ لبيان الحركة في الوقف ، ولام الفعل واو ، تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، ثم حذفت الألف للجازم . وقد قالت العرب : سانيت مساناةً ، وسُنِيَّةً وسَنَوَاتٍ في تصغير سنة وجمعها ، وأصلها : سنوة .

ومن ثم يلحقان الهاء في الوقف ، لبيان الحركة ، ويسقطانها في الوصل ^(٢) ؛ لعدم الحاجة إليها . والمعنى على القراءتين واحد .

قال ابن خالويه - رحمته الله - : " وكان بعض القراء يتعمد الوقوف على الهاء ؛ ليجمع بذلك موافقة الخط وتأدية اللفظ ، وبعضهم يثبت بعضاً ويطرح بعضاً لغير ما علة ؛ لكن ليعلم أن كلاً جائز ^(١) .

(١) التصريح ٦٣٢/٢ ، ٦٣٣ .

(٢) أي حمزة والكسائي .

(٣) الحجة في القراءات السبع ١٠٠ .

المَبْحَثُ الثَّانِي

الدراسة المصرفية للقراءات الشاذة

فيه أربع مسائل



المسألة الأولى

توكيد الفعل بالنونين : الخفيفة والثقيلة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(١) بالنون الثقيلة في الفعلين

تقديم

سبق التقديم لهذه المسألة في مبحث الدراسة الصرفية للقراءات المتواترة .
وقد قيل في هذا التقديم : إن الفعل المستقبل يؤكد بإحدى النونين : الخفيفة أو الثقيلة على حد سواء . فكل شيء دخلته هذه تدخله تلك ، كما قال سيبويه - رحمته الله -^(٢) .
وقد جاء الفعل المستقبل مؤكداً بالنون الثقيلة في هذه القراءة ﴿وَلَيْنَ لَمْ يَفْعَلْ مَا
ءَأْمُرُهُ لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ بالنون الثقيلة في الفعلين .

توثيق القراءة :

لم يعز العلماء هذه القراءة إلى قارئ معين أو قراء ، وإنما ذكروا أنها قراءة فرقة .
قال ابن عطية - رحمته الله - : " وقرأت فرقة ﴿وَلْيَكُونَنَّ﴾ بالنون الشديدة "^(٣) . وردده
أبو حيان ، والسمين الحلبي - رحمهما الله -^(٤) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أوردها المبرد في (باب النونين : الثقيلة والخفيفة ومعرفة مواقعهما من الأفعال)
فقد ذكر أن الفعل المستقبل إذا كان جواباً لقسم ، فتوكيده بإحدى النونين واجب لا
محالة. ثم شرع يورد أمثلة للتوكيد الواجب مع القسم ، وكانت هذه الآية الكريمة من
شواهد القرآنية على ذلك .

(١) سورة البقرة - جزء من الآيات ٣٨ ، ٦٢ ، ١١٢ ، ٢٦٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، وسورة آل عمران - جزء من
الآية ١٧٠ ، وسورة المائدة - جزء من الآية ٦٩ ، وسورة الأنعام - جزء من الآية ٤٨ ، وسورة الأعراف
- جزء من الآية ٣٥ ، وسورة يونس - جزء من الآية ٦٢ ، وسورة الأحقاف - جزء من الآية ١٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٥٠٨/٣ .

(٣) المحرر الوجيز ٢٩٤/٩ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ٢٧٢/٦ ، والدر المصون ٤٩٢/٦ .

حيث إن الفعل فيها جاء مؤكداً بالنون ؛ لكونه مستقبلاً مثبتاً ، جواباً لقسم غير مفصول بينه وبين لام القسم بفاصل .

وقد أوردتها على قراءتين ، مبتدئاً بهذه القراءة المدروسة ، ويبدو أنه يراها القراءة الشائعة ، بدليل نسبتها لله ﷻ . ويرى الأخرى أقل شيوعاً منها ، وهي القراءة المتواترة التي اجتمع عليها القراء العشرة .

وقد بدا ذلك واضحاً من قوله ممثلاً للنونين : الخفيفة والثقيلة : " وذلك قولك في القسم : والله لأقومن ، وحق زيد لأمضين^(١) ، فيلحق النون إما خفيفة وإما ثقيلة ، لا يكون القسم إلا كذلك ..

وأما الثقيلة فقولته ﷻ ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ وأما الخفيفة فعلى قراءة من قرأ ﴿لَيْسَجَنَّ وَلْيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾ .. " (٢) .

الدراسة التفصيلية

عرض الزجاج هذه القراءة ، وصرح بكراهيته لها ؛ لمخالفتها رسم المصحف . قال - ﷻ - : " وقد قرئت ﴿وَلْيَكُونَنَّ﴾ - بتشديد النون - وأكرهها ؛ لخلاف المصحف ؛ لأن الشديدة لا يُبدلُ منها شيء " (٣) .

وذكر الزمخشري القراءتين ، وحكم بأولوية القراءة بالتخفيف ؛ لأن النون كتبت في المصحف ألفاً على حكم الوقف ، وذلك لا يكون إلا في الخفيفة^(٤) . وعزاها السمين الحلبي لفرقة ، وقال : " وفيها مخالفة لسواد المصحف ؛ لكتبتها فيه ألفاً ؛ لأن الوقف عليها كذلك " (٥) .

وقال الألوسي - ﷻ - : " وقرأت فرقة بالنتقيل فيهما ، وهو مخالف لرسم المصحف ؛ لأن النون رسمت فيه بالألف ، كـ (نسفاً) على حكم الوقف ، وهي يوقف عليها بالألف " (١) ؛ لشبهها بالتنوين لفظاً ، فكلاهما نون ساكنة تلحق الآخر .

(١) ينبغي أن يكون الحلف بالله لا بغيره ؛ امتثالاً لأمر الرسول ﷺ .

(٢) المقتضب ١١/٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣ .

(٤) ينظر : الكشاف ٤٦٧/٢ .

(٥) الدر المصون ٤٩٢/٦ .

(١) روح المعاني ٢٣٤/١٢ .



رأى الباحث :

لا إشكال ىرد على هذه القراءة من الناحية اللغوية ؛ فالفعل المضارع فيها جاء مؤكداً بالنون الثقيلة وجوباً ؛ لكونه مستقبلاً ، مثبتاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول بينه وبين لام القسم بفاصل ، وهذا مقتضى العربية فيما كان على هذا النحو . وإنما جاءت كراهية الزجاج ومن بعده لها ؛ لمخالفتها رسم المصحف .

المسألة الثانية

جمع ما كان على (فُعْلَة) - بضم الفاء وسكون العين - بالألف والتاء

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾^(١) بإسكان اللام وفتحها

تقديم

سبق التقديم لهذه المسألة في مبحث الدراسة الصرفية للقراءات المتواترة .
وقد قيل في هذا التقديم : إن العين الساكنة بعد الفاء المضمومة في (فُعْلَة) يجوز فيها عند إرادة الجمع ثلاثة أوجه :

- الإتباع ، وعليه جاءت القراءة المتواترة ، وقد مضى الحديث عنها .
- والإسكان ، وبه جاءت هذه القراءة ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ بإسكان اللام .
- والفتح ، وعليه جاءت هذه القراءة ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ بفتح اللام .

توثيق القراءتين :

أولاً : قراءة ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ بإسكان اللام .

قرأ بها الحسن ، وأبو السماك^(٢) ، وعزاها الإمام القرطبي للأعمش^(٣) .

ثانياً : قراءة ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ بفتح اللام .

ذكر أبو حيان أنها قراءة قوم ، ولم يعينهم^(٤) ، وعزاها الإمام القرطبي لأشهب العقيلي^(٥) .

موقف المبرد من هاتين القراءتين :

أورد المبرد هاتين القراءتين في (باب الجمع لما يكون من الأجناس على فَعْلَة) فقد ذكر الآية الكريمة بقراءاتها الثلاث ، وحملها على الأوجه الثلاثة الجائزة في عين جمع

(١) سورة الأنعام - جزء من الآيتين ٣٩ ، ١٢٢ ، وسورة الأنبياء - جزء من الآية ٨٧ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ١/١٣١ ، وروح المعاني للألوسي ١/١٦٨ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/٢١٣ .

(٤) ينظر : البحر المحيط ١/١٣١ .

(٥) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١/٢١٣ .



الاسم الذي على (فُعلة) بضم الفاء وسكون العين ، وهي : إتباع العين للفاء في الضم ، والإبدال من الضمة فتحة ؛ لخفتها ، والإسكان وقد جاء حديثه عن ذلك سهلاً ميسوراً . قال - ﷺ - : " فإن كان الاسم على (فُعلة) ففيه ثلاثة أوجه :

إن شئت قلت : فُعلات ، وأتبع الضمة الضمة ..

وإن شئت جمعته على فُعلات ، فأبدلت من الضمة الفتحة ؛ لخفتها .

وإن شئت أسكنت فقلت : فُعلات وهذه الآية تقرأ على الأوجه الثلاثة ، وذلك

قوله ﴿ فِي الظُّلْمَتِ ﴾ ، و﴿ فِي الظُّلْمَتِ ﴾ ، و﴿ فِي الظُّلْمَتِ ﴾^(١) .

وهذان الوجهان اللذان حمل المبرد عليهما هاتين القراءتين حكاهما شيخ النحويين عن العرب قائلاً : " ومن العرب من يفتح العين إذا جمع بالتاء ، فيقول : رُكَبَات ، وغُرَفَات .. ومن العرب من يدع العين من الضمة في فُعلة ، فيقول : عُروَات ، وخطوات^(٢) .

الدراسة التفصيلية

الاسم المراد جمعه بالألف والتاء إذا كان على زنة فُعلة - بضم الفاء وسكون العين - جاز للمتكلم في عينه ثلاثة أوجه : الاتباع ، والإسكان ، والفتح . هكذا قال سيبويه والعلماء من بعده^(٣) .

وعلى الوجه الثاني منها جاءت قراءة ﴿ فِي الظُّلْمَتِ ﴾ بإسكان اللام .

وقد ذكرها النحاس ﷺ ووجه إسكان اللام فيها بأن الضمة حذفتم ؛ لتقلها^(٤) .

وذكر العكبري أن إسكان اللام في ﴿ الظُّلْمَتِ ﴾ لغة مسموعة عن العرب^(٥) .

وأوردها الإمام القرطبي ، وذكر أن التسكين فيها جاء على الأصل^(٦) .

وقد عزا أبو حيان هذه اللغة لتميم وناس من قيس^(٧) .

(١) المقتضب ١٨٧/٢ .

(٢) الكتاب ٥٧٩/٣ ، ٥٨٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٥٧٩/٣ ، ٥٨٠ ، والمقتضب ١٨٧/٢ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٤١/١ ،

وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ ، ٣٠ ، وشرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٥٣٨/٢ ، وارتشاف

الضرب لأبي حيان ٢٧٦/١ ، والتصريح ٥١٦/٢ ، وشرح الأشموني ١١٧/٤ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ١٤٣/١ .

(٥) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/١ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ٢١٣/١ .

وعلى الوجه الثالث من الأوجه المذكورة جاءت قراءة ﴿فِي الظُّلْمَتِ﴾ بفتح اللام. وقد ذكرها النحاس، وحكى عن البصريين القول بأن من قرأ بها أبدل من الضمة فتحة؛ لأنها أخف. وحكى عن الكسائي القول بأن ﴿الظُّلْمَتِ﴾ جمع الجمع، جمع ظَلَمَ^(٢). وذكر العكبري أن فتح اللام في ﴿الظُّلْمَتِ﴾ لغة مسموعة عن العرب^(٣). وقال الإمام القرطبي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " وقرأ أشهب العقيلي ﴿الظُّلْمَتِ﴾ بفتح اللام. قال البصريون : أبدل من الضمة فتحة ؛ لأنها أخف . وقال الكسائي : ظلمات جمع الجمع ، جمع ظَلَمَ " (٤) . ولم يرق للعلامة الألوسي ما حكى عن الكسائي ، فطفق يقول مؤيداً ما قاله البصريون : " وزعم قوم أن ﴿الظُّلْمَتِ﴾ بالفتح جمع ظَلَمَ - جمع ظلمة - فهي جمع الجمع . والعدول إلى الفتح تخفيفاً مع سماعه في أمثاله أسهل من ادعاء جمع الجمع ؛ إذ ليس بقياسي ، ولا دليل قطعي عليه " (٥) .

رأي الباحث :

جاءت الآية الكريمة بقراءاتها الثلاث على اللغات الثلاث التي حكاها العلماء عن العرب الفصحاء في جمع ما كان على فُعْلَةٍ - بضم الفاء وسكون العين - بالألف والتاء. قال عنها العكبري - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " قوله تعالى : ﴿فِي ظُلْمَتٍ﴾^(٦) يقرأ بضم اللام ، وفتحها ، وإسكانها . وهي لغات مسموعة " (٧) . وقال أبو حيان - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : " وهذه اللغات الثلاث جائزة في جمع (فُعْلَةٍ) الاسم الصحيح العين غير المضعف ، ولا المعل اللام بالياء " (٨) . فلا شيء يعترض هذه القراءات الثلاث من الناحية اللغوية .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٢٧٦/١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ١٤٣/١ .

(٣) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/١ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢١٣/١ .

(٥) روح المعاني ١٦٨/١ .

(٦) سورة البقرة - جزء من الآية ١٧ ، وسورة الأنعام - جزء من الآيتين ٥٩ ، ٩٧ ، وسورة النمل - جزء

من الآية ٦٣ ، وسورة الزمر - جزء من الآية ٦ .

(٧) إعراب القراءات الشواذ ١٢٨/١ .

(٨) البحر المحيط ١٣١/١ .



المسألة الثالثة

تخفيف همزة المتحركة المسبوقة بساكن صحيح

توجيه قراءة (الْحَبِّ) في قوله تعالى: ﴿الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١) (الْحَبِّ)

تقديم

قال سيبويه - رحمه الله - : " واعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حذفها ، وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذلك قولك : من بؤك ، ومنمُّك ، وكم بلك ، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب ، والأم ، والإبل " (٢) .
إذا كانت الهمزة متحركة وقبلها ساكن صحيح فإن تخفيفها يكون بنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها وحذفها ، فيقال في تخفيف دفئك ، وينأون : دِفْكَ ، وينأون . ولا صورة لها في الخط ؛ لأنها لا تثبت في التخفيف (٣) . وإنما لم تخفف الهمزة بجعلها بين بين ؛ لئلا يلزم شبه الساكنين ، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز ، إلا مع الألف وحدها ، نحو : قائل ، وكساء ؛ لأنه وإن كان قريباً من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك ، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف ؛ لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف (٤) . ولم تبدل الهمزة حرف علة بلا نقل لحركتها ، ولا بعد نقلها ، قال سيبويه - رحمه الله - : " ولم يبدلوا لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الياء والواو اللتين هما لآمان " (٥) .

وعلى تخفيف الهمزة المتحركة إذا كانت على هذا النحو السابق جاءت هذه القراءة

﴿الْأَيْسَجِدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ .

توثيق القراءة :

وهي قراءة أبي بن كعب وعيسى بن عمر ، ينقلان حركة الهمزة إلى الباء ،

(١) سورة النمل - جزء من الآية ٢٥ .

(٢) الكتاب ٥٤٥/٣ .

(٣) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٦٤/٢ .

(٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤٠/٣ .

(٥) الكتاب ٥٤٥/٣ .

ويحذفان الهمزة^(١) .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب الهمزة) متحدثاً عن تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن صحيح ؛ فقد ذكر أن ذلك يقتضي حذفها وإلقاء حركتها على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركاً بحركتها .

وإنما سلك في تخفيف الهمزة هذا المسلك دون غيره ؛ لأنها إذا خُفِّت جعلها بين بين صارت شبيهة بالساكن . ووجه مشابهتها للساكن أنها لا يبتدأ بها ، كما لا يبتدأ بالساكن .

ثم استشهد بهذه القراءة مبيحاً للمخاطب القراءة بها إذا أراد التخفيف ، فيحذف الهمزة ، ويُلقى حركتها على الساكن الصحيح قبلها فيصير متحركاً .

قال - ﷺ - : " واعلم أن الهمزة المتحركة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإن ذلك يلزم فيه أن تحذفها ، وتلقي حركتها على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحركاً بحركة الهمزة .

وإنما وجب ذلك ؛ لأنك إذا خففت الهمزة ، جعلتها بين بين ، قد ضارعت بها الساكن ، وإن كانت متحركة .

ووجه مضارعتها أنك لا تبتدئها بين بين ؛ كما لا تبتدئ ساكناً . وذلك قولك : من أبوك ؟ فتحرك النون ، وتحذف الهمزة ، ومن اخوانك ؟

وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف ﴿اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ .. «(٢)» .

وقد عرض المبرد هذه المسألة في كامله أيضاً ، وكانت هذه القراءة من شواهده عليها . بدا ذلك واضحاً من قوله : " الهمزة إذا خففت وقبلها ساكن ليس من حروف اللين الزوائد فتخفيفها متصلة كانت أو منفصلة أن تلقى حركتها على ما قبلها وتحذفها ، فنقول : من أبوك ؟ فتفتح النون وتحذف الهمزة ، ومن اخوانك ؟ ومن أم زيد ؟ فتضم النون وتكسرهما ، على ما ذكرت لك ، ونقول : ﴿اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ، وفلان له هبةٌ ، وهذه مرةٌ ، إذا خففت الهمزة في الخبء ، والهيئة ،

(١) ينظر : مختصر شواذ القرآن ١١٠ ، والمحزر الوجيز لابن عطية ١٠٦/١٢ ، والبحر المحيط ٢٣١/٨ .

(٢) المقتضب ٢٩٦/١ ، ومستهل الآية الكريمة ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ وليس (الله) كما ذكر المبرد .



والمرأة" (١) .

وكل ما قاله المبرد عن هذه المسألة مأخوذ مما قاله شيخ النحويين عنها ؛ فقد عرضها في كتابه ، واستشهد بهذه القراءة عليها قائلاً : " .. وقد قال الذين يخفون ﴿الْأَيْسَجِدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ حدثنا بذلك عيسى ، وإنما حذفت الهمزة هاهنا ؛ لأنك لم ترد أن تُتَمَّ ، وأردت إخفاء الصوت ، فلم يكن ليلتقي ساكن وحرف هذه قصته ، كما لم يكن ليلتقي ساكنان . ألا ترى أن الهمزة إذا كانت مبتدأة محققة في كل لغة فلا تبدئ بحرف قد أو هنته ؛ لأنه بمنزلة الساكن ، كما لا تبدئ بساكن" (٢) .

الدراسة التفصيلية

التخفيف القياس للهمزة المتحركة المسبوقة بساكن صحيح هو : أن تنقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها ، وتحذف ، فيصير الساكن متحركاً بحركتها . وعلى ذلك جاءت هذه القراءة المدروسة التي استشهد بها سيبويه ، وتبعه في ذلك المبرد . وقد تناولها المعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه في مؤلفاتهم ، وحملوها على هذا الوجه المذكور .

قال الزمخشري رحمته الله : " وقرئ ﴿الْخَبَّ﴾ على تخفيف الهمزة بالحذف" (٣) .

وذكرها ابن عطية في محرره ، وعزاها لأبي بن كعب رضي الله عنه (٤) .

وعرضها العكبري موجهاً إياها قائلاً : " ويقرأ بحذف الهمزة وفتح الباء ، وذلك على إلقاء حركة الهمزة عليها" (٥) .

وأوردها الإمام القرطبي في تفسيره ، وحكى عن المهدي أن هذا هو التخفيف القياسي (١) .

وقال أبو حيان - رحمته الله - بعد أن ذكرها : " .. ونقل الحركة إلى الباء ، وحذف الهمزة ، حكاة سيبويه عن قوم من بني تميم وبني أسد" (٢) .

(١) الكامل في اللغة والأدب ٢/٢٤٣ .

(٢) الكتاب ٣/٥٤٥ .

(٣) الكشاف ٣/٣٦٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ١٢/١٠٦ .

(٥) إعراب القراءات الشواذ ٢/٢٣٧ .

(٦) ينظر : الجامع لأحكام القرآن ١٣/١٨٧ .

(٧) البحر المحيط ٨/٢٣١ .

وعزاها الألويسي لأبي وعيسى بن عمر ، ناسجاً على منوال أبي حيان قائلًا : " وقرأ أبي وعيسى ﴿الْحَبِّ﴾ بنقل حركة الهمزة إلى الباء وحذف الهمزة ، وحكى ذلك سيبويه عن قوم من بني تميم وبني أسد " (١) .
وقد اتضح بالرجوع إلى الكتاب أن سيبويه - ﷺ - لم يصرح بحكاية ذلك عن بني تميم وبني أسد ، وإنما قال : " وقد قال الذين يخفون ﴿الْأَيْسَجِدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْحَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ حدثنا بذلك عيسى " (٢) .

رأي الباحث :

جاءت هذه القراءة على ما تقتضيه العربية في الهمزة المتحركة المسبوقه بساكن صحيح إذا أراد المتكلم تخفيفها ؛ حيث إنه يحذف الهمزة ، ويلقي حركتها على الساكن الصحيح قبلها ؛ فيصير متحركاً بحركة الهمزة .
ولا إشكال في القراءة من هذه الناحية .

(١) روح المعاني ١٩٢/١٩ .
(٢) الكتاب ٥٤٥/٣ .



المسألة الرابعة

قلب الياء همزة

توجيه قراءة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا﴾^(١) بالهمز

تقديم

ذكر الصرفيون أن من مواضع قلب الياء همزة أن تقع بعد ألف الجمع الأقصى الذي على مثال مفاعل ، وقد كانت في المفرد مدة زائدة ثالثة ، نحو : قبيلة وقبائل ، وصحيفة وصحائف .

وقد أشار العلامة ابن مالك - رحمه الله - إلى ذلك قائلاً :

وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَلَاثًا فِي الْوَاحِدِ . : هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ^(٢)

فإذا لم تكن الياء في المفرد مدة ، نحو : عثير وعتاير^(٣) ، أو كانت مدة أصلية ، نحو : معيشة ومعاش ، أو منقلبة عن أصل ، نحو : مفازة ومفاوز ، أو لم تكن ثالثة ، نحو : قنديل وقناديل صحت ولم تقلب همزة^(٤) .

وما سمع مخالفاً لذلك يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو : مصيبة ومصائب ، ومعيشة ومعاش ، بالقلب مع أن المدة في الواحد أصلية ؛ لأنها عين الكلمة^(٥) .

وقد جاءت على ذلك هذه القراءة ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا﴾ بالهمز .

توثيق القراءة :

وهي قراءة الأعرج ، وزيد بن علي ، والأعمش ، وخارجة عن نافع ، وابن عامر في رواية^(١) .

(١) سورة الأعراف - جزء من الآية ١٠ ، وسورة الحجر - جزء من الآية ٢٠ .

(٢) الألفية ٦٨ .

(٣) العثيرُ : بزنة المنبر هو الغبار ، والعثيرات : التراب . ينظر : اللسان مادة (ع ث ر) ، ومختار الصحاح في المادة السابقة .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٥٠٥/٢ ، والتصريح ٦٩٥/٢ ، وشرح الأشموني ٢٨٨/٤ ، ٢٨٩ ، والمنيف في فن التصريف لأستاذي الدكتورين : يوسف الجرشة ، وإبراهيم حسن ٣٦ ، ٣٨ .

(٥) ينظر : شرح ابن عقيل ٥٠٥/٢ ، والتصريح ٦٩٥/٢ .

(٦) ينظر : مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٤٨ ، والبحر المحيط ١٥/٥ .

موقف المبرد من هذه القراءة :

أورد المبرد هذه القراءة في (باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاثة واو ، أو ياء ، أو ألف) فقد ذكر أن معيشة لا يجوز قلب يائها في الجمع همزة ؛ لأنها في الأصل متحركة ، وهي عين الكلمة ، فهي مفعلة من العيش .

وأتى بهذه القراءة التي قلبت فيها الياء همزة ، وحكم عليها بالغلط ، طاعناً فيمن قرأ بها ، وهو الإمام نافع الذي جرّده من علمه بالعربية ؛ وذلك لمخالفته بهذه القراءة القاعدة الصرفية التي استقروا عليها .

قال - ﷺ - : " فأما قراءة من قرأ ﴿ مَعِيشَ ﴾ فهمز فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية ، وله في القرآن حروف ، وقد وقف عليها " (١) .

والمبرد في تلحينه هذه القراءة يقفو أثر أستاذه المازني الذي ذكرها ، ونسبها لأهل المدينة ، وردّها قائلاً : " فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة ﴿ مَعِيشَ ﴾ بالهمز فهي خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحنًا نحوًا من هذا " (٢) .

الدراسة التفصيلية

ذكر الفراء ﷺ أن جمع معيشة على مثال مفاعل لا تهمز ياءه ؛ لأن الياء أصلية ، وإنما يهمز من هذا ما كانت الياء فيه زائدة ؛ مثل : مدينة ومدائن ، وقبيلة وقبائل ، ثم قال : " وربما همزت العرب هذا وشبهه ، يتوهمون أنها فعيلة ؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف ، كما جمعوا مسيل الماء أمسلة ، شَبَّهَ بفعيل وهو مفعِل . وقد همزت العرب المصائب وواحدتها مصيبة ؛ شبَّهت بفعيلة ؛ لكثرتها في الكلام " (١) .

وقد ثار العلماء على هذه القراءة ثورة عارمة ، حاكمين عليها باللحن ؛ لمخالفتها القياس ، يصور ذلك ابن قيم الجوزية - ﷺ - بقوله : " أما معائش فقد كدّرت عيش أهل التصريف حتى قال فيها أبو عثمان المازني .. " (٢) . وذكر قول المازني السابق .

(١) المقتضب ١/٢٦١ .

(٢) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ٢٦١ .

(٣) معاني القرآن ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) بدائع الفوائد ٤/٢٣٧ .



ومن قبل المازني تعرض الأخفش لهذه القراءة ، وحكم عليها بالرداءة قائلاً : " وقد همز بعض القراء ، وهو رديء ؛ لأنها ليست بزائدة " (١) .

وذكر الزجاج أن جميع النحويين البصريين قد حكموا عليها بالخطأ . قال رحمته الله : " وأكثر القراء على ترك الهمز في ﴿مَعِيشٌ﴾ ، وقد رووها عن نافع مهموزة ، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ ، وذكروا أن الهمز إنما يكون في هذه الياء إذا كانت زائدة ، نحو : صحيفة وصحائف .

فأما معايش فمن العيش ، الياء أصلية " (٢) . وقد انتهى من ذلك إلى إبداء رأيه قائلاً : " فأما ما رواه نافع من معائش بالهمز فلا أعرف له وجهًا ، إلا أن لفظ هذه الياء التي من نفس الكلمة أُسكن في معيشة فصار على لفظ صحيفة ، فحمل الجمع على ذلك ، ولا أحب القراءة بالهمز ؛ إذ كان أكثر الناس إنما يقرءون بترك الهمز ، ولو كان مما يهمز لجاز تحقيقه وترك همزه ، فكيف وهو مما لا أصل له في الهمز ؟ وهو كتاب الله عز وجل الذي ينبغي أن يمال فيه إلى ما عليه الأكثر ؛ لأن القراءة سنة ، فالأولى فيها الاتباع ، والأولى اتباع الأكثر " (٣) .

وممن لحن هذه القراءة أبو منصور الأزهري الذي يقول : " الهمز في معايش لحن ؛ لأن الياء فيها أصلية ، الواحدة معيشة ، والهمز يكون في الياء الزائدة " (٤) . وذكر ابن خالويه الآية الكريمة ، ثم قال : " من همز هذه الياء فقد لحن ، وقد روى خارجة عن نافع همزه ، وهو غلط " (٥) .

وعلى هذا النهج التلحيني سار ابن عطية ، وطفق يوجهها قائلاً : " ومن قرأ ﴿مَعِيشٌ﴾ فأعلاها فذلك غلط ، وأما توجيهه فعلى تشبيهه الأصل بالزائد ؛ لأن معيشة تشبه في اللفظ صحيفة ، فكما يقال : صحائف قيل : معائش " (٦) .

وعرض الأنباري هذه القراءة ، ووجهها حاكمًا عليها بالضعف في القياس ، قال - رحمته الله - : " وقد قرئ ﴿مَعِيشٌ﴾ بالهمز على تشبيهه الأصلية بالزائدة ، وهي قراءة

(١) معاني القرآن ٥١١/٢ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣٢٠/٢ .
(٣) المصدر السابق ٣٢١/٢ .
(٤) معاني القراءات ١٧٦ .
(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٤٩ .
(٦) المحرر الوجيز ١٥/٧ .

ضعيفة في القياس" (١) .

وبعيدة جداً عند العكبري الذي يقول : " وهمزها قوم ، وهو بعيد جداً . ووجهه أنه شبه الأصلية بالزائدة ، نحو : سفينة وسفائن" (٢) .

وذكر ابن الحاجب أن همز ﴿مَعِيشٌ﴾ جاء على ضعف ، وشذذه الرضى (٣) .

وقد توافر لهذه القراءة عند أبي حيان ما جعله يحكم بوجوب قبولها غير مبال بمخالفة نحاة البصرة في ذلك ، وبدا ذلك واضحاً فيما يلي :

أولاً : ما نقله الفراء عن العرب أنهم ربما همزوا هذا وشبهه ؛ وذلك حيث يقول : " وربما همزت العرب هذا وشبهه ؛ يتوهمون أنها فعيلة ؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدة الحروف" (٤) .

ثانياً : أن ما نقله الفراء عن العرب جاء به نقل القراء الثقات : ابن عامر ، وهو عربي صراح ، وقد أخذ القرآن عن عثمان قبل ظهور اللحن ، والأعرج ، وهو من كبار قراء التابعين ، وزيد بن علي ، وهو من الفصاحة والعلم بالمكان الذي قل أن يدانيه في ذلك أحد ، والأعمش ، وهو من الضبط والإتقان والحفظ والثقة بمكان ، ونافع ، وهو قد قرأ على سبعين من التابعين ، وهم من الفصاحة والضبط والثقة بالمحل الذي لا يجهل ؛ فوجب قبول ما نقلوه إلينا ، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة في مثل هذا (٥) .

وانطلق من ذلك إلى تنفيذ مزاعم المازني حولها قائلاً : " وأما قول المازني أصل أخذ هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح ؛ لأنها نقلت عن ابن عامر ، وعن الأعرج وزيد بن علي والأعمش .

وأما قوله : إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية ، وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك ؛ إذ هو فصيح متكلم بالعربية ، ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ، ولا يجوز لهم" (١) .

(١) البيان ٣٥٥/١ .

(٢) التبيان ٨٥٥/١ .

(٣) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضى ١٢٧/٣ ، ١٣٤ .

(٤) معاني القرآن ٣٧٣/١ .

(٥) ينظر : البحر المحيط ١٥/٥ .

(١) المصدر السابق ١٥/٥ .



رأي الباحث :

لئن كانت هذه القراءة قد خرجت على القياس الصرفي ، وردّها المازني والمبرد ، ومن حذا حذوهما ممن أتى بعدهما ؛ إنّها لم تخرج على كلام العرب الفصحاء ، بل جاءت على ما نطق به لسانهم ؛ فقد نقل عنهم أنهم يشبهون الأصلي بالزائد ؛ لكونه على صورته . قال العلامة الرضى - رحمته الله - : " وقد يُهمز معايش ؛ تشبيهاً لمعيشة بفعيلة ، والأكثر ترك الهمز ، وكذا قد يُهمز المنائر في جمع منارة ؛ تشبيهاً لها بفعالة ، والفصيح المناور ، والتزم الهمز في المصائب ؛ تشبيهاً لمصيبة بفعيلة " (١) .

وما دام من كلام العرب أنهم يعطون الشيء حكم ما يشبهه في اللفظ دون المعنى فليست هذه القراءة بدعاً من الاستعمال ، حتى تواجه من قبل النحويين بالرد واللحن ، ويواجه قارئها بالذم والطعن ، وهي وإن كانت شاذة غير متواترة ؛ رويت عن نافع وابن عامر في روايتين شاذتين ، لا يعتد بهما عند أهل الأداء - فإنها منقولة عن القراء الفصحاء ، كما ذكر أبو حيان - رحمته الله - .

(١) شرح شافية ابن الحاجب ١٣٤/٣ .

الخاتمة

شأن هذه الدراسة شأن غيرها من الدراسات العلمية الأخرى ، لا بد أن تتمخض عنها نتائج وفوائد علمية جديدة .

وقد جرت عادة الباحثين أن يقدموا لقراءهم في نهاية دراساتهم خاتمة يودعون فيها النتائج التي ترتبت على المقدمات التي درسوها وعاشوها . وها أنا ذا أحذو حذوهم في ذلك فأقول : إن هذه الدراسة قد أثمرت النتائج التالية :

أولاً : أن القراءات القرآنية جرت على اللهجات العربية الفصيحة ؛ ولذا تعدُّ القراءات مصدرًا أساسيًا من مصادر اللهجات العربية لمن يريد التعرف عليها ودراستها .

ثانيًا : أن القراءة المتواترة ليست نابعة من هوى القارئ ، ولكنها مستمدة من المعصوم ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ، والدليل على ذلك أننا نجد بعض القراء يقرأ بلهجة غير لهجته ، في حين نجد قارئاً آخر يقرأ بلهجة هذا القارئ تاركاً لهجته التي قرأ بها الأول . فلا يجوز الطعن فيها أو ردّها .

ثالثًا : أن القراءات القرآنية المتواترة قد تفيد معنى جديدًا لا يتعارض مع معنى القراءة الأخرى ؛ فليس بين القراءات القرآنية المتواترة اختلاف أو تضاد ، وهذا من الإعجاز .

رابعًا : أهمية التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية ، حتى إننا وجدنا عشاق القراءات القرآنية دراسة وتوجيهًا يجعلون ذلك ركنًا من أركان القراءة الصحيحة المقبولة .

خامسًا : أن المبرد يرى القرآن والقراءات بمعنى واحد ، فهو يستشهد بالقرآن أحياناً ، وينصُّ على أنه قراءة ، ويستشهد بالقراءة على أنها قرآن ، دونما إشارة إلى أنها قراءة .

سادسًا : أن مقياس المبرد في الحكم على القراءة هو القاعدة النحوية ، فما جاء من القراءات موافقاً لها فهو المقبول ، ولو كان مما يقرأ به في الشواذ ، وما جاء مخالفًا لها فهو المردود الذي تعدى حدود العربية ، ولو كان يقرأ به في المتواترة .

سابعًا : جواز العطف على موضع اسم ﴿أَنَّ﴾ المفتوحة قياسًا على المكسورة عند



سيبويه والمبرد ، وقد حملا على ذلك قوله تعالى : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾^(١) برفع ﴿وَرَسُولُهُ﴾^(١) .

ثامناً : أن المقتضب ما زال في حاجة إلى إعادة النظر فيه من حيث التحقيق والتدقيق والتصحيح ، والشيخ عزيمة - رحمه الله - قد بذل ما في وسعه ، ولكن الكتاب ما زال فيه كلمات قلقة في موضعها ، مضطربة في سياقها ، تحول دون القارئ وبلوغ غايته ، وأغلب الظن أن ذلك راجع لكون النسخة التي اعتمد عليها في التحقيق واحدة لا ثانية لها .

وفي المقتضب أخطاء تلاوية وقعت من المبرد - وإن كان قد عدّه ابن الجزري من القراء - قد يكون بعضها من الناسخ ، ولم يُنبّه عليها المحقق . وإليك أيها القارئ الكريم هذه الأخطاء :

١ - قال في (باب الهمز) : " وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف ﴿اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾ .. " ^(٢) . والآية إنما تقرأ هكذا ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ^(٣) .

٢ - قال في (باب المضاف إلى المضمرة في النداء) معدداً شواهد الوجه الأول من الأوجه الجائزة فيه ، وهو حذف الياء والاكتفاء بالكسرة : " وكذلك كل ما كان في القرآن من ذا ، كقوله : ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ﴾ ^(٤) ، و﴿رَبِّ إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ .. " ^(٥) . والآية الثانية لا تقرأ إلا هكذا ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ ^(١) فقد بحثت عنها في الكتب المعنية بالقراءات لعلي أجدها قراءة فلم أر أثراً لذلك .

٣ - قال في (باب معرفة أسماء الفاعلين في هذه الأفعال وما يلحقها من الزيادة للمبالغة) ممثلاً بعد أن تحدّث عن المصدر الميمي واسم المكان : " وقال ﴿يَتَأَهَّلْ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَنَا﴾ لأنها من قمت ، موضع قيام ، ومن قرأ ﴿لَا مُقَامَ﴾ إنما يريد :

(١) سورة التوبة - جزء من الآية ٣ .
(٢) المقتضب ١ / ٢٩٦ .
(٣) سورة النمل - جزء من الآية ٢٥ .
(٤) سورة نوح - جزء من الآية ٢٦ .
(٥) المصدر السابق ٤ / ٢٤٦ .
(٦) سورة إبراهيم - جزء من الآية ٣٧ .

لا إقامة^(١) " والآية الكريمة لا تقرأ إلا هكذا ﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾^(٢) .

تاسعاً : نسب المحقق الشيخ عضيمة - ﷺ - إلى المبرد اضطراباً في حديثه عن (من) الزائدة ؛ حيث ذكر أنه عرض لها في الجزء الأول ، وذهب إلى القول بعدم وقوعها زائدة مخالفاً بذلك النحويين ، وفي الجزء الرابع ذهب إلى أنها تقع زائدة ، دخولها في الكلام كسقوطها^(٣) .

والظاهر أن هذا الاضطراب الذي رآه إنما جاء من كون النسخة التي اعتمد عليها في التحقيق واحدة ، يعتربها التقديم والتأخير ، والحذف ...

ولم يقع المبرد في اضطراب - كما ذكر الشيخ عضيمة - فمن يمعن النظر في عبارته الواردة في الجزء الأول ، وهي قوله : " وأما قولهم : إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوه ، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة ، فذلك قولهم : ما جاءني من أحدٍ ، وما رأيت من رجلٍ ، فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : ما رأيت رجلاً ، وما جاءني أحد .

وليس كما قالوا ؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه ، تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله ، إنما نفيت مجيء واحد ، وإذا قلت : ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله لم يجز ؛ لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد " ^(٤) . يبدو له أن المبرد يريد التفرقة بين (من) في هذين المثالين :

(ما رأيت من رجل) ، و(ما جاءني من أحد) .

فهي في الأول غير زائدة ؛ لأنها أفادت التنصيص على نفي الجنس كله ، وقبل دخولها كان المثال يحتمل نفي الجنس ، ونفي الوحدة .

وأما في المثال الثاني فهي زائدة لا تفيد شيئاً سوى توكيد عموم النفي ، ودخولها في الكلام كسقوطها .

والظاهر أن أبا حيان - ﷺ - قد اطلع على نسخة المقتضب الأصلية التي بدا فيها رأي المبرد واضحاً ، فقد حكاها عنه قائلاً : " وقال المبرد : (ما قام من رجل) لا

(١) المصدر السابق نفسه ٧٩ / ٢ .

(٢) سورة الأحزاب - جزء من الآية ١٣ .

(٣) ينظر : هامش المقتضب ١ / ١٨٣ ، ٤ / ١٣٧ ، ٤٢٠ ، والفهارس ١٤٢ .

(٤) المقتضب ١ / ١٨٣ .



ينبغي أن يقال : إنها زائدة ؛ لأنها أفادت استغراق الجنس ؛ إذ كان قبل دخول (من) يحتمل وجوهاً . وأما في (ما جاءني من أحد) فهي زائدة " (١) .

عاشراً : أن هناك أقوالاً نسبت إلى المبرد وليست في المقتضب والكامل ، عثر عليها الباحث في جولته البحثية ، وتتمثل فيما يلي :

١ - نسب إليه القول بأن ﴿ حَصْرَتْ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ (٢) صفة لموصوف محذوف هو الحال ، أي : أو جاءوكم قومًا حصرت صدورهم (٣) .

٢ - نُسِبَ إليه القول بأن ﴿ إِنَّ ﴾ بمعنى نعم في قراءة ﴿ إِنَّ هَذَا لَسَحْرِنِ ﴾ (٤) (٥) .

٣ - نسب إليه تخريج قراءة ﴿ هَوَّلَاءَ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَكُمْ ﴾ (٦) بنصب ﴿ أَطْهَرَ ﴾ بأن النصب على الحالية ، و ﴿ هَوَّلَاءَ ﴾ مبتدأ ، و ﴿ بَنَاتِي هُنَّ ﴾ مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر هَوَّلَاءَ (٧) .

٤ - قال الأشموني عن لغة بلحرث بن كعب في نحو ﴿ هَذَا ﴾ : " أنكرها المبرد " (٨) .

٥ - نسب إلى المبرد في المعطوف على المنادى إذا كان بـ (أل) رأى تردّد في كتب النحويين ، هاكه بعبارة ابن يعيش - ﷺ - : " وكان أبو العباس المبرد يرى أنك إذا قلت : يا زيد والحارث فالرفع هو الاختيار عنده ، وإذا قلت : يا زيد والرجل فالنصب هو المختار ؛ وذلك أن الحارث وحارثاً علماً ، وليس في الألف واللام معنى سوى ما كان قبل دخولهما ، والألف واللام في الرجل قد أفادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، فلما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام النصب أيضاً ؛ لأنهما بمنزلة الإضافة " (٩) .

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٤٤٦ .

(٢) سورة النساء - جزء من الآية ٩٠ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٤ / ١٤ .

(٤) سورة طه - جزء من الآية ٦٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٦٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٣٠ .

(٦) سورة هود - جزء من الآية ٧٨ .

(٧) ينظر : المحرر الوجيز لابن عطية ٩ / ١٩٧ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٧ ، وروح المعاني للألوسي ١٢ / ١٠٧ .

(٨) شرح الأشموني ١ / ٧٩ .

(٩) شرح المفصل ٢ / ٣ .

٦ - في الحديث عن قراءة ﴿لَا مَسَاسَ﴾^(١) - بفتح الميم وكسر السين الآخرة - قال النحاس - ﷺ - : " سمعت علي بن سليمان يقول : سمعت محمد بن يزيد يقول : إذا اعتلَّ الشيء من ثلاث جهات وجب أن يُبنى ، وإذا اعتلَّ من جهتين وجب ألا يُصْرَفَ ؛ لأنه ليس بعد ترك الصرف إلا البناء . فمَسَاسٍ ودَرَكَ اعْتَلَّ من ثلاث جهات : منها أنه معدول ، ومنها أنه مؤنث ، وأنه معرفة . فلما وجب البناء فيها ، وكانت الألف قبل السين ساكنة كسرت السين لالتقاء الساكنين ، كما يقال : اضرب الرجل " (٢) .

٧ - نسب إليه تلحين قراءة أبي عمرو ﴿وَأَنْتَهُ أَهْلَكَ عَادُلُؤُلَى﴾^(٣) بإدغام التنوين في لام المعرفة ، قال النحاس - ﷺ - : " تكلم النحويون في هذا ، فقال محمد بن يزيد : هو لحن " (٤) . وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال : " سمعت محمد بن يزيد يقول : ما علمت أن أبا عمرو بن العلاء لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إلا في ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾^(٥) ، وفي ﴿وَأَنْتَهُ أَهْلَكَ عَادُلُؤُلَى﴾ ... " (٦) .
ومن ثم يوصي الباحث بتتبع نحو المبرد الشارد في مؤلفات العلماء ، وجمعه ودراسته ، فهو يمثل ثروة لغوية قيمة ، تثرى الحياة العلمية والمكتبة اللغوية .

وآخر دعواي ﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١)

وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله

كلما ذكركذاكرون ، وغفل عن ذكرك الغافلون

(١) سورة طه - جزء من الآية ٩٧ .
(٢) إعراب القرآن ٢ / ٣٥٨ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١ / ٢٤١ .
(٣) سورة النجم - الآية ٥٠ .
(٤) إعراب القرآن ٣ / ٢٧٦ .
(٥) سورة آل عمران - جزء من الآية ٧٥ .
(٦) المصدر السابق ٣ / ٢٧٧ .
(٧) سورة يونس - جزء من الآية ١٠ .



ملاحق الدراسة

وهي ثلاثة :

الأول : فهرس القراءات القرآنية المدروسة

الثاني : مصادر الدراسة ومراجعتها

الثالث : فهرس محتويات الدراسة

فهرس القراءات القرآنية المدروسة^(١)

أولاً : القراءات المدروسة دراسة نحوية :

(أ) القراءات السبعية :

م	القراءة	الصفحة
	سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
١	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ بالرفع والتثوين	١٤٠
٢	﴿وَرَزَّلْنَا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفع (يقول) ونصبه	٢١٥
٣	﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ بالرفع	١٢١
٤	﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ بالرفع والجزم	٢٤٣
	سُورَةُ الْعَمْرَانِ	
١	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ برفع (فئة ، وكافرة)	١٠٢
٢	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾ بالرفع والنصب	٢٣٣
٣	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ بنصب (ويعلم)	٢٢٨
٤	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ بالإضافة	١٦٨
	سُورَةُ النَّسَاءِ	
١	﴿أَوْ جَاوَوْكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	١٦٢
	سُورَةُ الْمَائِدَةِ	
١	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ برفع (تكون) ونصبها	٢٠٨
	سُورَةُ الْأَنْعَامِ	
١	﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾	٨٤
٢	﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾	١٧٣

(١) رتبت القراءات في هذا الفهرس على نحو ترتيب الآية في المصحف الشريف ، والقراءة التي وردت في غير سورة اكتفيت بأول سورة جاءت فيها .



٢٥١	﴿قُلْ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ بِالْإِضَافَةِ	٣
	سُورَةُ الْأَعْرَافِ	
٩٨	﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بِرَفْعٍ (خالصة)	١
١٥٤	﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بِنَصْبٍ (خالصة)	٢
٧٧	﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ بِضَمِّ النَّاءِ	٣
	سُورَةُ التَّوْبَةِ	
١١٢	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بِرَفْعٍ (رسوله)	١
٦٨	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بِالتَّوْنِينِ	٢
٦٨	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ بِحَذْفِ التَّوْنِينِ	٣
	سُورَةُ هُودٍ	
١٤٨	﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكُ﴾ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ	١
	سُورَةُ النَّحْلِ	٢
٢٢٣	﴿أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ بِرَفْعٍ (يكون) وَنَصْبِهِ	١
	سُورَةُ الْكَافِرَاتِ	
٢٥٥	﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ بِالْإِضَافَةِ	١
	سُورَةُ مَرْيَمَ	
١٠٢	﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بِرَفْعٍ (قول)	١
١٤٤	﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ بِنَصْبٍ (قول)	٢
١٦٨	﴿إِلَّا أَتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا﴾ بِالْإِضَافَةِ	٣
	سُورَةُ طه	
١٣٣	﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	١
١٢٩	﴿إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى﴾ ﴿وَأَنَّكَ﴾	٢

	سُورَةُ الْحَجِّ	
٢٣٩	﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ﴾ بإسكان اللام	١
	سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ	
١٩٧	﴿هِيَ هَاتَ هَيْهَاتَ لَمَّا تُوْعِدُونَ﴾ بفتح التاء	١
١٢٤	﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ بفتح همزة (إن)	٢
	سُورَةُ الْقِصَّةِ	
٨٩	﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ﴾ بتشديد نون (فذانك)	١
	سُورَةُ الْأَحْزَابِ	
٩٣	﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا﴾	١
٢٤٧	﴿وَأَمْرًا مَوْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾	٢
	سُورَةُ سَبَأٍ	
١٩٢	﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ بنصب (الطير)	١
١٠٢	﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ برفع (علام)	٢
	سُورَةُ فَصَّلَاتٍ	
١٥٨	﴿وَوَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾ بنصب (سواء)	١
	سُورَةُ الشُّورَى	
٢٠٤	﴿أَوْ يُرْسِلْ رَسُولًا فَيُوحِيَ﴾ بالرفع	١
	سُورَةُ الْجَاثِيَةِ	
١٨٥	﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ . . . آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ بنصب (آيات)	١
	سُورَةُ الْمُنَافِقِينَ	
١٧٩	﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾	١
	سُورَةُ الطَّارِقِ	
١٣٣	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ بتخفيف (إن ، ولمّا)	١



	سُورَةُ الْكَافِرُونَ	
٨٠	﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ	١

(ب) القراءات الثلاث ما فوق السبع :

م	القراءة	الصفحة
	سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
١	﴿فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ بِفَتْحِ الْفَاءِ	٢٦١
	سُورَةُ النَّسَاءِ	
١	﴿أَوْ جَاؤُكُمْ حَصِرَةٌ صُدُورُهُمْ﴾ بِنَسْبِ (حَصِرَةٌ)	٢٦٦
	سُورَةُ الْأَنْعَامِ	
١	﴿فَلَهُ عَشْرٌ أَمْثَالِهَا﴾ بِتَنْوِينِ (عَشْرٍ) ، وَرَفْعِ (أَمْثَالِهَا)	٢٧٢
	سُورَةُ يُوسُفَ	
١	﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾	٢٨٧
	سُورَةُ الْأَنْبِيَاءِ	
١	﴿رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ﴾ بِضَمِّ بَاءِ (رَبِّ)	٢٧٦
	سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ	
١	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ بِكَسْرِ التَّاءِ	٢٨٣
	سُورَةُ الزُّمَرِ	
١	﴿يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ﴾ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ سَاكِنَةً	٢٧٦
	سُورَةُ فَصَّلَاتِ	
١	﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلْسَاتَيْنِ﴾ بِجَرِّ (سَوَاءٍ)	٢٦٩

(ج) القراءات الشاذة :

م	القراءة	الصفحة
	سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
١	﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ﴾ بالنصب	٣٨٧
	سُورَةُ الْعَمْرَانِ	
١	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ بجر (فئة ، وكافرة)	٣٦٦
٢	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾ بالجزم	٣٥٢
٣	﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ بالتثوين ، ونصب (الموت)	٣٤٤
	سُورَةُ النَّسَاءِ	
١	﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾ برفع (اتباع)	٣٣٤
	سُورَةُ الْأَنْعَامِ	
١	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ ببناء الفعل للمفعول ، ورفع القتل والشركاء	٣٢٥
	سُورَةُ التَّوْبَةِ	
١	﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بنصب (رسوله)	٣٥٢
	سُورَةُ هُودٍ	
١	﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بنصب (أطهر)	٣١٣
	سُورَةُ يُوسُفَ	
١	﴿وَقَالَتْ نِسْوَةٌ﴾	٣٣٠
	سُورَةُ الْاِسْرَاءِ	
١	﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُوا خُلْفَكَ﴾	٣٧٨
	سُورَةُ فِرْعَانَ	
١	﴿إِلَّا آتِ الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ بالتثوين ونصب (الرحمن)	٣٤٤



	سُورَةُ طه	
٣٠٤	﴿إِنْ دَانَ لِسَاحِرَانِ﴾	١
٣٧٠	﴿فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾ بفتح الميم وكسر السين	٢
	سُورَةُ الرُّومِ	
٣٤٠	﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدِ﴾ بالكسر والتنوين	١
	سُورَةُ الْاٰخِرٰتِ	
٩٥	﴿وَمَنْ تَقَنَّتْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾	١
٣٦١	﴿وَأَمْرًا مَوْمِنَةً أَنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ بفتح الهمزة	٢
	سُورَةُ سَبَا	
٣٥٧	﴿يَا جِبَالُ أَوَّيْ مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ برفع (الطير)	١
٣٤٨	﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامَ الْغُيُوبِ﴾ بنصب (علام)	٢
	سُورَةُ صٰ	
٢٩٨	﴿صَادِ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ بكسر الدال	١
	سُورَةُ الزُّمَرِ	
٣٠٩	﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَتْكَ آيَاتِي فَكَذَّبْتَ بِهَا وَاسْتَكْبَرْتَ وَكُنْتَ﴾ بكسر الكاف والتاء	١
	سُورَةُ الْاٰخِرٰتِ	
٣٢١	﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾	١
	سُورَةُ الْفَجِّ	
٣٨٣	﴿تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾	١
	سُورَةُ الْحَدِيدِ	
٣٧٥	﴿لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنَّهُمْ يَقْدِرُونَ﴾	١
	سُورَةُ اللَّيْلِ	
٣٣٤	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ * إِلَّا ابْتِغَاءً وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾ برفع	١

	(ابتغاء)	
	سُورَةُ الْإِخْلَاصِ	
٢٩٣	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ بحذف التنوين	١

ثانياً : القراءات المدروسة دراسة صرفية :

(أ) القراءات السبعية :

م	القراءة	الصفحة
	سُورَةُ الْبَقَرَةِ	
١	﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ بإسكان الطاء	٤٠٩
٢	﴿لَمْ يَتَسَنَّوْا وَانظُرْ﴾ ، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾	٤٥٦
٣	﴿فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ ، ﴿فَرُهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾	٤١٤
	سُورَةُ الْمَائِدَةِ	
١	﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾	٤٣٦
	سُورَةُ الْأَنْعَامِ	
١	﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ بضم الظاء واللام	٤٠٩
	سُورَةُ الْأَنْفَالِ	
١	﴿وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ ﴿مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾	٤٤٠
	سُورَةُ هُودٍ	
١	﴿بِسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا﴾ بضم الميمين	٤٠٢
٢	﴿أَلِدْ وَأَنَا عَجُوزٌ﴾	٤٣٢
	سُورَةُ يُوسُفَ	
١	﴿لَيْسَجَنَّوْا وَلِيَكُونَا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾	٣٩٣
	سُورَةُ الرَّعْدِ	
١	﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا﴾	٤٣٦



		سُورَةُ إِبْرَاهِيمَ	
٤٥٠		﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي﴾ بِالْإِمَالَةِ	١
		سُورَةُ الْحَزْبِ	
٤٠٢		﴿يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ ، ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ﴾ بفتح الميم الأولى وضمها	١
		سُورَةُ مُحَمَّدٍ	
٤٢٧		﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾	١
		سُورَةُ النَّجْمِ	
٤٢١		﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادٌ لَوْلَى﴾	١
		سُورَةُ الْمَاعُونِ	
٤٤٥		﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ الدِّينَ﴾	١

(ب) القراءات الثلاث ما فوق السبع :

م	القراءة	الصفحة
		سُورَةُ الْاِسْبَاءِ
٣٩٨	﴿وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا﴾ ببناء الفعل للمفعول	١

(ج) القراءات الشاذة :

م	القراءة	الصفحة
		سُورَةُ الْاَنْجَامِ
٤٦٧	﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ ، ﴿فِي الظُّلُمَاتِ﴾ بِإِسْكَانِ اللّامِ وَفَتْحِهَا	١
		سُورَةُ الْاَعْرَافِ
٤٧٤	﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَاشًا﴾	١
		سُورَةُ يُوسُفَ
٤٩٨	﴿لَيْسَجَنَّ وَيَكُونَنَّ مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ بالنون الثقيلة في (يكونَنَّ)	١
		سُورَةُ النَّملِ
٤٧٠	﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	١

مصادر الرسالة ومراجعها

- القرآن الكريم ﴿كُنْتُمْ أَحْكَمَتَّ أَيْنَهُ، ثُمَّ قُضِلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمِ خَيْرٍ﴾ (هود : ١) .
- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة . مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر للبننا الدمياطي . تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل . عالم الكتب . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الإتيان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني . الطبعة الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .
- أخبار أبي تمام لأبي بكر الصولي تحقيق/ خليل محمد عساكر وآخرين . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م .
- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي تحقيق د/ محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي تحقيق د/ مصطفى النماس . توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني . دار الفكر (بدون تاريخ) .
- أساس البلاغة للزمخشري . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٩٨٥ م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي تحقيق د/ طه محسن . مطبعة الإرشاد . بغداد ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م .
- الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الإضاءة في بيان أصول القراءة . لعلي محمد الضباع . ملتزم الطبع والنشر عبد الحميد أحمد حنفي بشارع المشهد الحسيني (بدون تاريخ) .
- إعراب ثلاثين سورة في القرآن الكريم لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون (ت . ط) .



- إعراب الفعل لأستاذنا الدكتور إبراهيم حسن (بدون تاريخ) .
- إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري تحقيق/ محمد السيد أحمد عزو . عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس تحقيق د/ زهير غازي زاهد . مطبعة العاني . بغداد (بدون تاريخ) .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق إبراهيم الإبياري . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٣م .
- الأعلام لخير الدين الزركلي . عالم الكتب . الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) .
- الاقتراح في علم أصول النحو وجدله للسيوطي تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد . مكتبة الصفا ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د/ عبد المجيد قطامش . دار الفكر دمشق الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف . دار الأقصى . (بدون تاريخ) .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . ملتزم الطبع والنشر والتوزيع دار الفكر العربي . القاهرة ، ومؤسسة الكتاب الثقافية . بيروت . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- الانتصاف من الكشاف لابن المنير السكندري (بهامش الكشاف)، دار الريان للتراث بالقاهرة ، ودار الكتاب العربي . بيروت لبنان . الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية . صيدا بيروت . طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناني العليلي . مطبعة العاني . بغداد (بدون تاريخ) .
- البحر المحيط لأبي حيان طبعة جديدة بعناية الشيخ/ زهير جعيد . دار الفكر ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة القاهرة . الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة لعبد الفتاح القاضي . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م .
- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر . الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- بغية الوعاء في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- البلاغة لأبي العباس المبرد تحقيق د/ رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الثقافة الدينية . الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد طه . الناشر دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٩ ، ١٣٨٩هـ ، والهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م .
- البيان والتبيين للجاحظ تحقيق د/ علي أبو ملح . منشورات دار ومكتبة الهلال . الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- تاريخ الأدب العربي . لكارل بروكلمان . ترجمة د/ عبد الحليم النجار . دار المعارف بمصر . الطبعة الثانية (بدون تاريخ) .
- تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي . الناشر . دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان (بدون تاريخ) .
- التبصرة في القراءات لمكي القيسي تحقيق د/ محيي الدين رمضان . منشورات معهد المخطوطات العربية . الكويت . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري تحقيق/ علي محمد البيجاوي . طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه . (بدون تاريخ)
- التذكرة في القراءات الثمان لابن غلبون تحقيق/ أيمن رشدي سويد . مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي . الطبعة الثانية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى تحقيق/ محمد باسل عيون السود . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى



١٤٢٨هـ - ٢٠٠٠م .

- تصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر . مطابع دار الكتاب العربي بمصر . الطبعة الخامسة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٢م .
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) لابن جرير الطبري تحقيق الأخوين محمود محمد شاكر ، وأحمد محمد شاكر . دار المعارف بمصر . (بدون تاريخ) .
- التفسير الكبير للفخر الرازي . دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الثالثة (بدون تاريخ) .
- تقريب النشر لابن الجزري تحقيق/ إبراهيم عطوه عوض . دار الحديث القاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني . عني بتصحيح أوتويرتزل . استانبول . مطبعة الدولة ١٩٣٠م .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي . أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د/ علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة . الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي تحقيق/ عبد السلام هارون . دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم . دار الشروق . بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- حجة القراءات لأبي زرعة تحقيق/ سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي تحقيق/ بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي . دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- حاشية الأمير على مغني اللبيب . دار إحياء الكتب العربية . فيصل عيسى الببائي الحلبي . (بدون تاريخ) .
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب . طبعة عبد الحميد أحمد حنفي . بشارع المشهد

- الحسيني . (بدون تاريخ) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني . دار الفكر (بدون تاريخ) .
- الخصائص لابن جني تحقيق الشيخ/ محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم للشيخ/ محمد عبد الخالق عزيمة . مطبعة السعادة . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقق د/ أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي . قدم له وشرحه/ مجيد طراد . الناشر دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
- ديوان ابن الرومي تحقيق د/ حسين نصار . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ١٩٩٤م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى - دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- ديوان ليبيد بن ربيعة . دار صادر بيروت . (بدون تاريخ) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق/ أحمد محمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- روح المعاني للألوسي . دار إحياء التراث العربي . بيروت لبنان . الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د/ شوقي ضيف . دار المعارف (بدون تاريخ) .
- سر صناعة الإعراب لابن جني تحقيق د/ حسن هنداوي . دار القلم . دمشق . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي دار الفكر . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . دار الفكر (بدون تاريخ) .
- شرح التسهيل لابن مالك تحقيق الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي



- المختون . دار هجر . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق د/ صاحب أبو جناح . عالم الكتب . بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- شرح الرضى على الكافية تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر . منشورات جامعة قار يونس . ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري . تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية . صيدا بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى . تحقيق/ محمد نور الحسن وآخرين . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح شعلة على الشاطبية المسمى (كنز المعاني شرح حرز الأمانى) طبع على نفقة الاتحاد العام لجماعة القراء المسجل برقم ٨٣٣ بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م .
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر لأبي القاسم النويري تحقيق/ عبد الفتاح السيد سليمان . الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة . ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . صيدا بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .
- شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي تحقيق د/ عبد الفتاح سليم . دار المعارف . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقق د/ عبد المنعم هريدي . دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيويوه للسيرافي . الجزء الثالث . تحقيق د/ فهمي أبو الفضل . مطبعة دار الكتب المصرية . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م .
- شرح المفصل لابن يعيش . عالم الكتب . بيروت (بدون تاريخ) .
- شرح الهداية لأبي العباس المهدي تحقيق د/ حازم سعيد حيدر . مكتبة الرشيد . الرياض . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- شعر الأخطل . رواية السكري عن محمد بن حبيب تحقق د/ فخر الدين قباوة .

- منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق/ أحمد محمد شاكر . دار الحديث القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- صحيح البخاري تحقيق د/ مصطفى ديب البغا . نشر وتوزيع دار ابن كثير دمشق . بيروت اليمامة . الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- صحيح مسلم تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء الكتب العربية . فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ) .
- طبقات المفسرين للداودي تحقيق/ علي محمد عمر . الناشر مكتبة وهبة . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .
- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- العربية : دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ليوهان فك . ترجمة د/ رمضان عبد التواب . الناشر مكتبة الخانجي بمصر ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق/ أحمد أمين وآخرين . مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م .
- علل النحو لأبي الحسن الوراق تحقيق د/ محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد . الرياض . الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- غرائب القرآن و رغائب الفرقان للإمام النيسابوري تحقيق/ إبراهيم عطوه عوض . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري . عني بنشره براجستراسر . الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- الفاضل للمبرد تحقيق/ عبد العزيز الميمني . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي . دار المعرفة . بيروت لبنان (بدون تاريخ) .



- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكاني تحقيق/ سيد إبراهيم . دار الحديث . القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- الفصل في الملل والنحل والأهواء لابن حزم الظاهري . تحقيق الدكتورين/ محمد إبراهيم نصر ، وعبد الرحمن عميرة . دار الجيل . بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- الفهرست لابن النديم . دار المعرفة . بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- في رحاب القرآن د/ محمد سالم محيسن . الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- القاموس المحيط للفيروزابادي . الطبعة الأولى بالمطبعة الحسينية المصرية سنة ١٣٣٠هـ .
- القراءات أحكامها ومصادرها د/ شعبان محمد إسماعيل . دار السلام للطباعة والنشر ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- القراءات العشر من الشاطبية والدرة للشيخ/ محمود الحصري . مطابع شركة الشمرلي بالقاهرة . (بدون تاريخ) .
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف د/ عبد الهادي الفضلي دار القلم . بيروت . لبنان . الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- القراءات واللهجات للشيخ/ عبد الوهاب حمودة . الناشر مكتبة النهضة المصرية . مطبعة السعادة بمصر . الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ - ١٩٤٨م .
- الكامل في اللغة والأدب للمبرد . تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- كتاب سيبويه تحقيق/ عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ١٩٧٧م .
- الكشاف للزمخشري . رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد . مطبعة الاستقامة بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م .
- الكشاف للزمخشري . رتبه وضبطه وصححه/ مصطفى حسين أحمد . الناشر : دار الريان للتراث بالقاهرة . ودار الكتاب العربي بيروت لبنان . الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي القيسي تحقيق د/ محيي

- الدين رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- الكنز في القراءات العشر للواسطي تحقيق/ هناء الحمصي . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- لباب الإعراب للإسفراييني تحقيق/ بهاء عبد الوهاب عبد الرحمن . دار الرفاعي للنشر والطبع والتوزيع . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
- لسان العرب لابن منظور . دار المعارف بمصر . (بدون تاريخ) .
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني . منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . بيروت لبنان . الطبعة الثانية ١٩٧١م - ١٣٩٠هـ .
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للإمام القسطلاني تحقيق الشيخ/ عامر السيد عثمان و د/ عبد الصبور شاهين . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة . ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- متن الشاطبية المسمى (حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع) لابن فيره الشاطبي صححه/ متولي عبد الله البقاعي . مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده (بدون تاريخ) .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق/ علي النجدي ناصف وآخرين . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . القاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية . تحقيق المجلس العلمي بفاس ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م . توزيع مكتبة ابن تيمية .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه عنى بنشره/ براجستراسر . مكتبة المتنبي . القاهرة (بدون تاريخ) .
- المدارس النحوية د/ شوقي ضيف . دار المعارف . مصر . الطبعة الثامنة (بدون تاريخ) .
- المدخل والتمهيد في علم القراءات والتجويد د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي . الناشر مكتبة وهبة . الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د/ مهدي المخزومي . ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر . الطبعة الثانية



١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

- المذكر والمؤنث للمبرد تحقيق الدكتورين/ رمضان عبد التواب ، وصالح الدين الهادي . مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق د/ محمد زينهم عزب . دار الآفاق العربية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م .
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي تحقيق/ محمد جاد المولى بك وآخرين . المكتبة العصرية . صيدا بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي تحقيق/ ياسين محمد السواس . دار المأمون للتراث دمشق (بدون تاريخ) .
- المصباح المنير للفيومي . دار الفكر . القاهرة . (بدون تاريخ) .
- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري تحقيق/ الشيخ/ أحمد فريد المزيدي . منشورات محمد علي ببيزون دار الكتب العلمية . بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- معاني القرآن للأخفش تحقيق د/ عبد الأمير محمد أمين الورد . عالم الكتب . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- معاني القرآن للفراء تحقيق/ أحمد يوسف نجاتي وآخرين . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثانية ١٩٨٠م .
- معجم الأدباء لياقوت الحموي . راجعته وزارة المعارف العمومية . مطبوعات دار المأمون للتراث . الطبعة الأخيرة (بدون تاريخ) .
- معجم الشعراء للمرزباني تحقيق/ عبد الستار أحمد فراج . دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٠م .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي تحقيق/ محمد سيد جاد الحق . دار الكتب الحديثة بعابدين . الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الانصاري . دار إحياء الكتب العربية . فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ) .
- المقتضب للمبرد تحقيق الشيخ/ محمد عبد الخالق عضيمة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

- المقفي الكبير لتقي الدين المقرئزي تحقيق/ محمد اليعلاوي . دار الغرب الإسلامي . بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية . صيدا بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لابن الحزري تحقيق د/ عبد الحي الفرماوي . نشر وتوزيع مكتبة جمهورية مصر بالقاهرة . الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .
- المنصف شرح تصريف المازني لابن جني تحقيق/ محمد عبد القادر أحمد عطا . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
- المنيف في فن التصريف لأستاذي الدكتورين/ يوسف الجرشة ، وإبراهيم حسن . الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
- المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية للشيخ/ حمزة فتح الله . المطبعة الأميرية بمصر ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطباعة والنشر بالقاهرة . ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ/ محمد الطنطاوي . مطبعة وادي الملوك . الطبعة الرابعة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م .
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري . أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع . المكتبة التجارية الكبرى بمصر (بدون تاريخ) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . القاهرة (بدون تاريخ) .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان . تحقيق د/ إحسان عباس - دار صادر بيروت (بدون تاريخ) .

الدوريات :

- الرسالة . مجلة أسبوعية للأداب والفنون والعلوم . لصاحبها أحمد حسن الزيات . العدد ٢٠٥ . السنة الخامسة . القاهرة في يوم الاثنين ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٥٦هـ - ٧ يونيو سنة ١٩٣٧م .



فهرس محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع —وع
٤	المقدمة
١١	التعليق على المبرد والقراءات)
١٢	المبحث أبو اليعقوب المبرد : حياته ونسبه
١٢	نسبه
١٢	ولده
١٣	قبه
١٥	نشأته وحياته
١٥	شيوخه
١٧	تأثيره
٢٠	تأثيره على علمه
٢١	تأثيره على عمله
٢٣	مؤلفه بين قلمي اسوال سماع
٣٠	وقفه من القراءات
٣٢	آثاره العلمية
٣٧	وفاته
٣٩	المبحث الثاني حول القراءات القرآنية
٣٩	القرآن والقراءات قبة بينهم
٤١	نشأة القراءات
٤٢	أحرف السبعة
٤٣	أقسام القراءات من حيث التواتر وعدمه
٤٤	رئان القراءة الصحيحة
٤٤	فيلق بين القراءة والرواية والطريق والوجه
٤٥	لئمة القراءات

الصفحة	الموضوع
٥٣	حوي ول بصررة والقرارات
٥٨	حوي وال لوفة والقرارات
٦٠	الرد على النهوي ين لطاعين
٦٦	الفصل :الدراس فلانيج قول لقراءات القرآني في المقضب
٦٧	المبحث :الدراس فلانيج قول لقراءات القرآني في السبع
٦٨	المس طى للثقبين وحذفه
٧٧	المسأل قتلن ية بحيث ول غاتولردة في ه
٨٠	المسأل قتلن ية :بي اعل مئكل م
٨٤	للمسأل قرابة : غوة بطلنت عربي فلتن كيري
٨٩	للمسألة لخامسة :نون و ثن وف شارة
٩٣	للمسأل قبل اذسة : من الوصولة
٩٨	للمسأل قبل اذسة :بتعدل اذبر لعتدا واحد
١٠٢	المسألة الثامنة : حذف لعتدا أول اذبر
١٢١	المسأل قتلن ية :كان التامة
١٢٤	للمسأل قتلن ية :فاتح همزة (إن) وجوباً
١٢٩	للمسألة لبحية عشرة : جوازل كسرو فلتن خفي همزة (إن)
١٣٣	المسألة الشبية عشرة بتفخيف (إن) لمكسورة
١٤٠	المسأل قتلن ية عشرة :لن افي قل جنس
١٤٤	للمسأل قتلن ية عشرة :الصدر الؤكد لضمون الجملة
١٤٨	للمسأل قتلن ية عشرة : ا ثن اعل متصل
١٥٤	للمسأل قبل اذسة عشرة :لاع امل في ل حال
١٥٨	للمسأل قبل اذسة عشرة :مجيء ل لحن كرة
١٦٢	المسألة الثامنة عشرة : وقوع فعل لمضني ح
١٦٨	المسأل قتلن ية عشرة : بظفلة اسم افعال لى فصاعده
١٧٣	للمسأل قتلن ية عشرة :العطف على الوضع
١٧٩	للمسأل قتلن ية عشرة :العطف على الوجود



الصفحة	الموضوع
١٨٥	المسألة ثلثين في عشرة روى لماعطف على معولي عمهين
١٩٢	المسألة الثلثة في عشرة روى : حكم الماعطف على العن ادى انا كان بـ (أل)
١٩٧	للمسألة قرابعة في عشرة روى : هي هات فلغات الرواية في هـ
٢٠٤	للمسألة لخامسة في عشرة روى يرفع على العمل المضارع ؟
٢٠٨	للمسألة في ثمان ادى عشرة روى : مبقى تصريح (أن) اصب في المضارع ومخفة من اللقيطة ؟
٢١٥	للمسألة لثلاث ابدعة في عشرة روى : حكم المضارع الرفع بحد حتى
٢٢٣	المسألة الثامنة في عشرة روى : حكم المضارع الرفع بحد افعال المجد ب هـ طب محض
٢٢٨	المسألة ثلثاسعة في عشرة روى : حكم المضارع الرفع بحد الواو المجد ب هـ في محض
٢٣٣	المسألة لث : حكم المضارع بحد الواو ، اوقفاء ، و ثم ، أو (أو) المسألة بوق قب آخر مذهب بـ (أن)
٢٣٩	للمسألة قراح ادى قال : حركة طلبية
٢٤٣	المسألة ثلثين في اثن : حكم المضارع الماعطف باقواء او الوابعد اقتضاء جملة شرط وال جواب
٢٤٧	المسألة الثلثة والاث : حذف جواب الشرط
٢٥١	للمسألة قرابعة اثن الممعت برفلاني ذلكي روتلان يث انا كان الممعدود صفحة ثابت عن موصف هـ
٢٥٥	للمسألة لخامسة والاث ون : نوع الممعدود الذي يتض اقلوي هـ مائة
٢٦٠	المبحث الثلثي : الدرر ثلثي قول لقرارات ا فمبقى السبع .
٢٦١	المسألة طي : جواز اعم نالفي قل جنس و اهل هـ
٢٦٦	المسألة ثلثين في ثمان ي م لجلالعت باراليتي ن اوقك ي د
٢٦٩	المسألة ثلثون في ثمان ي م لجلالعت باراليتي ن اوقك ي د
٢٧٢	للمسألة قرابعة : حذف لمن عوت
٢٧٦	للمسألة لخامسة : حكم لمن ادى المض اقلوي الممعت كالم اذا كاضح ر
٢٨٣	للمسألة في ثمان ادى : الغات الوارد في هـ هات
٢٨٧	للمسألة لثلاث ابدعة : لطلبية
٢٩٢	المبحث الثلث : الدرر ثلثي قول لقرارات الشاذة .
٢٩٣	المسألة طي : حذف ثلثين و ي ن لس الثمين .

الصفحة	الموضوع
٢٩٨	المسأل قتلنني فبع مر مبني أم معرب ؟
٣٠٤	المسأل قتللثة : لزما لثنى الف مطلقاً
٣٠٩	للمسأل قرابعة : لثني مخاطبة لفر بفض يور ل متصل مفعولاً ومفعولاً
٣١٣	للمسألة لخامسة ضمير متصل
٣٢١	للمسأل قبل اذسة لغة تمي فبيض ميري متصل
٣٢٥	للمسأل قبل اذسة : حذف فعل فاعل جوازاً
٣٣٠	المسألة الثامنة : مبقى ي جازت أن يوثلت ذلك يرفي فعل الفاعل المجرى
٣٣٤	المسأل قتللثة : تثن اءل مرقطع
٣٤٠	للمسأل قرابعة : مبقى لثون قبل بعب عد كر تين ؟
٣٤٤	للمسألة الحادية عشرة : إعط اسم الفاعل على فعله
٣٤٨	المسألة الثانية عشرة : بقى ططن عت
٣٥٢	المسأل قتللثة عشرة : لعطف على لفظ
٣٥٧	للمسأل قرابعة عشرة : حكم المعطوف على والمنادى إنك انب- (أل)
٣٦١	للمسأل قرابعة عشرة : ببد ل
٣٦٦	للمسأل قبل اذسة عشرة : لاحكم للبدلال ميري لي
٣٧٠	للمسأل قرابعة عشرة : مجي غع ال اسم الفاعل في حال ا مر
٣٧٥	المسألة الثامنة عشرة : (أن والفعلة بعد العلام محض
٣٧٨	المسأل قتللثة عشرة : مبقى ترضب إذن المضارع ؟
٣٨٣	للمسأل قرابعة عشرة : مبقى رضب المضارع عد أو ؟
٣٨٧	للمسأل قرابعة عشرة : حكم المضارع مع عطف الفاء أو لوابعد
٣٩١	الفصل الثلثي : الدرس طاصي يقتل قروات القرأني هي المحضب .
٣٩٢	المبحث : الدرس طاصي يقتل قرأعت التبويرة .
٣٩٣	المسأل قتللثة : لثني مفعولاً ومفعولاً
٣٩٨	المسأل قتللثة : لثني مفعولاً ومفعولاً
٤٠٢	المسأل قتللثة : لثني مفعولاً ومفعولاً



الصفحة	الموضوع
٤٠٩	للمسأل قرابة : جمع ما كان على فاعلة - بضم ما فاعوس كون ال عين - التياء
٤١٤	للمسألة لخامسة : من أنية ج و ال كثره فغل فع ال
٤٢١	للمسأل قبل ادسة : نقل حركة ال همزات يفي أو لل كل مة إل نل عري ف قبل هـ
٤٢٧	للمسأل لقسابعة : لاهمزت ال نمت حركات ال م قاي ت افن كل مبتين
٤٣٢	المسألة الثامنة : ج بضم عي ن مت حركت ي ن أو مال بضم هـ ام
٤٣٦	المسأل قتل السعة : مذهب آخ ل ع ر ف ي هـ ات ي ن ل م ز ت ي ن
٤٤٠	للمسأل قواع اشرة : جواز ا ف هـ ك و ا ف ل ي م ث ل ي ن إ ذ ك ان ف ي ك ل مة
٤٤٥	للمسألة لخيية عشرة : جواز إدغ الهمث ل ي ن ل م ب ح ر ك ي ن إ ذ ك ان ف ي ك ل م ت ي ن
٤٥٠	المسألة الثيية عشرة : الة أس ب ب هـ ا
٤٥٦	المسأل بقال ثة عشرة : هـ ال هـ س ك ت
٤٦٣	المبحث الثل ي ل دراسة ال ص ي ق ل ل ق راءات الش اذة
٤٦٤	المسأل ط ي ت ب و ك ي د ل ف ي ب ل و ر ي ن : ل ف خ ي فة و ا ث ي لة
٤٦٧	المسأل قتل ن ية : جمع ما كان على فاعلة - بضم ما فاعوس كون ال عين - التياء
٤٧٠	المسأل قتل ل ثة ب ت ف خ ي ف ال همز ق ل م ت ح ر ك ت م س ب و ق ية س ا ك خ ح ي ح
٤٧٤	للمسأل قرابة : قبل بل ي ا ء همزة
٤٧٩	اللمتمة
٤٨٥	ف م س ال ق ر و ات ال ق ر ا ئ ية ل م د ر و سة
٤٩٣	م ص ل ر ال د ر ل سة و م ر ا ج ع هـ ا
٥٠٤	ف ه ر س م خ ي ي ا ت ال د ر ل سة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب منشور في

